المركز الجامعي أفلو-الجزائر
مجلة دورية دولية علمية محكمة
تصدر عن معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

مجلة المقريزي

13

للدراسات الاقتصادية والمالية

المجلد 6
العدد 2
ديسمبر 2022

ISSN: 2571-9955 ر.د.م.د:
الإيداع القانوني: جوان 2017

مجلة المقريزي المجلد 6 العدد 2 ديسمبر 2022
Review EL-MAQRIZI Vol6 Number 2 December 2022

University Center of Aflou- agleria
International Peer-reviewed Scientific Bi-annual Journal issued
by the Istitute of Economic and Commercial and Management

13

Review

EL-MAQRIZI

FOR THE ECONOMICAL AND FINANCIAL STUDIES

Vol 6
Number 2
December 2022

ISSN: 2571-9955
Legal Deposit : June 2017

مجلة دورية دولية علمية محكمة نصف سنوية تنشر الابحات في الميدان الإقتصادي

تصدر عن معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير -المركز الجامعي أفلو- الجزائر

المدير الشرفي للمجلة :

د. عبدالكريم طهاري " رئيس المركز الجامعي "

مدير المجلة: د. زاوي عيسى

مدير هيئة التحرير : د. قطاف عبدالقادر

أعضاء هيئة التحرير

أ.د عدالة لعجال جامعة مستغانم ، الجزائر

د. زروخي فيروز جامعة شلف

د. محمد سعيد جوال جامعة الجلفة

د. سملالي يحضيه جامعة الملك فيصل – السعودية

د. ناصر يوسف الجامعة الإسلامية العالمية ، ماليزيا

أ.د بن ثابت علال جامعة الأغواط

د.طلحة أحمد المركز الجامعي أفلو

د. عزمي وصفي عوض جامعة فلسطين التقنية ، فلسطين

د. زغودي عمر المركز الجامعي أفلو

د. عروري محمد جامعة كوت دازور ، فرنسا

د. لعمارة جمال جامعة طيبة المدينة المنورة المملكة العربية السعودية

د. نجية ضحاك جامعة الجزائر 3

د. فرحات عباس جامعة المسيلة

أ.د. أبو القاسم حمدي جامعة الأغواط

د.فتحي مولود المركز الجامعي أفلو

د.بوفاتح بلقاسم المركز الجامعي أفلو

د. أبو يوسف محمد سالم جامعة الإسراء ، فلسطين

د. رايز أحسن جامعة فيصل آباد ، باكستان.

التدقيق اللغوي

د. شعمي محمد الامين

د. حمزة بـــوجمـــل

سكرتير

د.جخيوة طاهر

بيعة محمد

الهيئـــــــــــة العلميـــــــــة للمجـــــــــــلة

1/من داخل الوطن

أ.د عدالة لعجال	جامعة مستغانم	أ.د عجيلة محمد	جامعة غرداية
أ.د بن ثابت علال	جامعة الأغواط	د. جعيرن عيسى	المركز الجامعي أفلو
د. قورين الحاج قويدر	جامعة الشلف	د. خنيش يوسف	جامعة غرداية
د. ضحاك نجية	جامعة الجزائر 3	د. علام عثمان	جامعة البويرة
أ. د . رمضاني لعلا	جامعة الأغواط	د. فيروز زروخي	جامعة الشلف
د. طويطي مصطفى	جامعة غرداية	د. مداح لخضر	جامعة الجلفة
د. علماوي أحمد	جامعة غرداية	د. بن البار امحمد	جامعة المسيلة
د. قشام إسماعيل	جامعة الجلفة	د. نصير أحمد	جامعة الوادي
د. هيشر أحمد التجاني	جامعة الأغواط	د. فودو محمد	جامعة أدرار
د.بن برطال عبد القادر	جامعة الأغواط	د. بساس أحمد	جامعة الأغواط
أ.د أبو القاسم حمدي	جامعة الأغواط	د. حديدي أدم	جامعة الجلفة
د. فرحات عباس	جامعة المسيلة	د. فلاق محمد	جامعة الشلف
أ.د ضيف الله محمد الهادي	جامعة الوادي	د. تقرارت يازيد	جامعة أم البواقي
أ.د داهية عبدالحفيظ المدرسة العليا للتجارة		د. محمد سعيد جوال	جامعة الجلفة
د. أحمد دروم	جامعة الجلفة	د. بن طيرش عطاءالله	جامعة الأغواط
د. كربوش أحمد	المركز الجامعي أفلو	د. مسعودي عبدالهادي	جامعة الأغواط
د. طلحة محمد	المركز الجامعي أفلو	د. شيخي بلال	جامعة بومرداس
د.طلحة أحمد	المركز الجامعي أفلو	د. بارك نعيمة	جامعة سوق أهراس
أ.د قرومي حميد	جامعة البويرة	د.زغودي عمر	المركز الجامعي أفلو
د.سمير شرقرق	جامعة سكيكدة	د.كبير مولود	جامعة الجلفة
د.قحام وهيبة	جامعة سكيكدة	د. بولويز عبد الوافي	جامعة خنشلة
د.رينوبة الأخضر	جامعة الأغواط	د.غربي حمزة	جامعة المسيلة
د.قط سليم	جامعة خنشلة	د.زيان بروجة علي	جامعة تيسمسيلت
د.سوداني أحلام	جامعة قالمة	د.قرين ربيع	المركز الجامعي ميلة

2/ من خارج الوطن

د. ناصر يوسف	الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا.
د. اسيا رايس أحمد	جامعة سينس، ماليزيا.
د. المحياوي صباح نوري عباس	مجلس الخدمة العامة الاتحادي- العراق
د. الرمودي بسام	جامعة مدينة السادات – مصر.
د. عروري محمد	جامعة كوت دازور ، فرنسا
د. شاشي عبدالقادر	المعهد الدولي للبحوث في الاقتصاد والتمويل الإسلامي، اسطمبول، تركيا .
د. رايز أحسن	جامعة فيصل آباد، باكستان.
د. صدراوي طارق	جامعة المنستير ، تونس.
د. أبو يوسف محمد سالم	جامعة الإسراء ، فلسطين.
د. المصبح عماد الدين	كليات الشرق العربي للدراسات العليا ،السعودية.
د. لعمارة جمال	جامعة طيبة المدينة المنورة، السعودية.
د. ادوارد دكتور نشأت	معهد العبور العالي للإدارة والحاسبات ونظم المعلومات ، مصر
د. شاهر عبيد	جامعة القدس المفتوحة، القدس .
د.شادي ابراهيم حسن شحاده	جامعة السويس، مصر.
د. عبد السلام مصطفى محمود	جامعة أم القرى ، السعودية
د. عزمي وصفي عوض	جامعة فلسطين التقنية ، فلسطين.
د. كنوش محمد	جامعة تراكيا، تركيا .
د. صالح هاني عبد الحكيم إسماعيل	جامعة المنصورة ،مصر.
د. القوصي همام	جامعة حلب، سوريا .
د. سملالي يحضيه	جامعة الملك فيصل ، السعودية.
د. أرش أحمد	جامعة أنقرة ، تركيا

الاتصال و الاستفسار:

المركز الجامعي أفلو ص ب 306 –افلو – الأغواط(الجزائر)

الهاتف /الفاكس : 11 11 16 029(213)

البريد الالكتروني : eco.elmaqrizi@cu-aflou.edu.dz (غير مخصص لإرسال المقالات)

لإرسال المقالات عبر الموقع :

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/650

رقم الإيداع القانوني : جوان 2017 E-ISSN : 2716-9014 ISSN : 2571-9955

قـــواعد النشـر بالمجلــة

تنشر مجلة المقريزي الابحاث و الدراسات العلمية غير المنشورة من قبل ، في جميع تخصصات العلوم الاقتصادية والمالية و التجارية و علوم التسيير ، و باللغات الثلاث : العربية، الفرنسية و الانجليزية ، و التي تهتم بالدراسات الاقتصادية والمالية وفق الشروط التالية:

1. يرسل المقال فقط الكترونيا إلى مدير المجلة، في حدود 20 صفحة من حجم (17*24)بهامش الصفحة من الاعلى 1 و الاسفل 1.3 سم و من اليمين 1.5 سم و من اليسار 1.5 سم.
2. يكتب المقال باستخدام Microsoft Word ، وبخط(Sakkal Majalla) للعربية بحجم خط 14، وTimes New Roman (Titres CS)للفرنسية و الانجليزية، و بحجم خط 12 ، و بمسافة بين الأسطر1.15 ، و العناوين الفرعية تكتب بـ Gras؛
3. تتضمن الورقة الأولى ، العنوان الكامل للمقال (خط Sakkal Majalla بحجم خط 16)، اسم الباحث و رتبته العلمية و المؤسسة الجامعية التابع لها ، العنوان الالكتروني؛ و ملخصين للموضوع في حدود 08 اسطر على الأكثر ،احدهما بلغة المقال و الثاني بإحدى اللغتين الاخريتين؛
4. تدوين المراجع يكون في آخر المقال وباعتماد أسلوب: American Psychological Association (APA)، وفق الأصول العلمية؛
5. ترقم الجداول والأشكال حسب ورودها في متن المقال؛
6. تخضع كافة المقالات المرسلة إلى المجلة للتقييم العلمي الموضوعي، و يبلغ الباحث بنتيجة التقييم، أو التعديلات التي تطلب منه، و لا يمكن للباحث الطعن في نتائج التقييم.
7. تهميش محتوى المقال يكون بإستعمال American Psychological Association (APA)،
8. تصبح المقالات المنشورة ملكا للمجلة، فلا يجوز إعادة نشرها في مجلة أخرى أو استعمالها في أي ملتقى؛
9. المجلة غير مسؤولة عن أية سرقة علمية تتضمنها المقالات المنشورة وهذه الأخيرة لا تعبر إلا عن أراء أصحابها؛
10. للتفاصيل أكثر حول شروط النشر والإطلاع على مختلف أعداد المجلة، يرجى زيارة الموقع الرابط التالي : https://www.cu-aflou.dz/index.php?p=journal/show&&id=2
11. يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المقال المقدم متى لزم الأمر دون المساس بالموضوع؛

حقوق النشر محفوظة للمجلة

إفتتاحية العدد

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين الذي بفضله تتم الصالحات

صدر اليوم الفاتح من ديسمبر 2022 المجلد السادس (6) العدد الثاني (2) من مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية الصادرة عن معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالمركز الجامعي الشريف بوشوشة أفلو –(الجزائر)

نحمد الله على التوفيق ونتقدم بجزيل الشكر الى كل من ساهم في نسخة هذا العدد من مؤلفين ومراجعين ومحررين .....

إن هيئة التحرير المجلة تحرص على استمرار سياستها في السعي الى أن تبقى المجلة رائدة على مستوى الوطني والدولي ، وأن تصبح مصنفة ضمن أشهر قواعد بيانات العالمية ، وتعمل على تحقيق شروط التصنيف المنصوص عليها من طرف المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي .

نطل على قرائنا الأعزاء بهذا العدد الجديد املين تحقيق تطلعاتهم بخصوص المقالات الصادرة عن مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية

ومهما يكن من عمل، نسأل الله التوفيق والعون لخدمة العلم ونشر المعرفة العلمية

رئيس التحرير
الدكتور قطاف عبدالقادر

الفهرسة العالمية لمجلة المقريزي للدراسات الإقتصادية والمالية

http://emarefa.net/arcif/criteria/		01
https://www.journal-index.org/index.php/asi/author/submission/12482		02
https://www.rootindexing.com/journal/international-journal-of-el-maqrizi-for-economic-and-financial-studies-/IJMEFS		03
http://www.i2or.com/indexed-journals.html		04
https://www.citefactor.org/journal/index/29273/journal-of-el-maqrizi-for-economic-and-financial-studies#.YoLMg0KZMdU	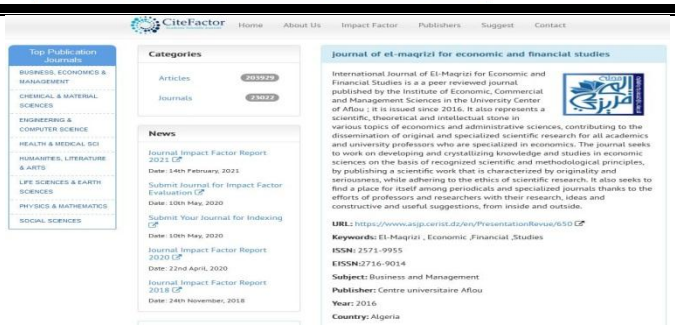	05

https://www.researchbib.com/?action=viewJournalDetails&issn=25719955&uid=r80536		06
http://esjindex.org/search.php?id=issn&ids=2571-9955&S1=submit		07
https://scholar.google.com/citations?hl=ar&user=w8Qs8woAAAAJ		08
https://reseau-mirabel.info/revue/10189/International-Journal-of-El-Maqrizi-for-Economic-and-Financial-Studies		09

عنـــوان المقـــال	ص
أثر التحفظ المحاسبي على جودة الأرباح دراسة تطبيقية على القطاع الصناعي للشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة (2016-2020) محمود محمد سمير محمود المصري جامعة الأقصى بغزة	12 - 30
دور إعادة هندسة الموارد البشرية في تحقيق التنمية المستدامة في مصر والجزائر شادي إبراهيم حسن شحاده عائشة الهادي قاسمي جامعة السويس، القاهرة (مصر) جامعة قاصدي مرباح ورقلة(الجزائر)	31 - 57
تطور التجارة البحرية الدولية لسفن ناقلات بضائع السوائب للمدة 2003-2021 والتحديات التي تواجهها بان علي حسين المشهداني جامعة البصرة (العراق)	58 - 73
تصنيف الدول العربية حسب مؤشرات الأمن الغذائي باستخدام التحليل العنقودي الهرمي للفترة 2015-2020 عمر بوعزيز جامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر)	74 - 94
إشكالية توطين نظم الإدارة البيئية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بلخير النخلة بن تربح بن تربح جامعة عمار ثليجي الأغواط (الجزائر)	95 - 114
دراسة قياسية لأثر القطاع السياحي على النمو الاقتصادي لعينة من الدول العربية خلال الفترة (2000-2020) - باستعمال معطيات panel- تمار أمين جامعة لونيسي علي – البليدة2- (الجزائر)	115 - 133
المعالجة المحاسبية للأصول البيولوجية بين المعيار المحاسبي 41 والنظام المحاسبي المالي سعيداني محمد السعيد جامعة عمار ثليجي الأغواط (الجزائر)	134 - 154
تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تبني ثقافة الممارسات الاجتماعية والبيئية من منظور البنوك الجزائرية "دراسة على عينة من البنوك العاملة بولاية تبسة" عبد المالك مهري بن صغير فاطمة الزهراء جامعة العربي التبسي تبسة (الجزائر)	155 - 174

المقاولاتية مدخل لتحقيق التنويع الاقتصادي- تجارب دولية ليلى بعوني جامعة الجزائر3 (الجزائر)	175 - 195
واقع الميزان التجاري الجزائري في ظل التخفيضات المتتالية لسعر صرف الدينار دراسة تحليلية (2000-2019) جميعة فاطمة جامعة عمار ثليجي الأغواط (الجزائر)	196 - 214
واقع التجارة الخارجية العربية وتنافسيتها –الفرص والآفاق -دراسة تحليلية للفترة 2015-2019 -بالإشارة إلى حالة الجزائر حمشة عبدالحميد جامعة محمد خيضر بسكرة(الجزائر)	215 - 234
مدى تأثير الأدوات المستخدمة في السياسة النقدية على معدل التضخم في إطار سياسة استهداف التضخم بالجزائر –دراسة قياسية باستخدام نماذج ARDL- دين مختارية المركز الجامعي الشريف بوشوشة أفلو (الجزائر)	235 - 252
ديناميكية عدوى الأزمات المالية بين أزمة الرهن العقاري و البورصات العربية - طريقة ارتباط أسعار الأصول- فرداغ مصطفى عباس أمينة جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس (الجزائر)	253 - 269
التنمية المستدامة: مفهومها، أبعادها، ومؤشراتها. «حالة مؤشر الأداء البيئي العالمي» بايزيد علي جامعة الجزائر3 (الجزائر)	270 - 290
دور الحوكمة المصرفية في تحقيق التنمية المستدامة-حالة البنك الإسلامي للتنمية 2030 بوفاتح بلقاسم المركز الجامعي الشريف بوشوشة أفلو (الجزائر)	291 - 306
أهمية دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنويع الاقتصاد الجزائري زلاطو نعيمة سداوي نورة جامعة تيسمسيلت (الجزائر)، المركز الجامعي البيض (الجزائر)	307 - 326
دور القرض الرفيق في تعزيز الشمول المالي دراسة عينة من الفلاحين لبنك الفلاحة و التنمية الريفية -ولاية عين تموشنت- غرزي سليمة جامعة بلحاج بوشعيب –عين تموشنت(الجزائر)	327 - 347

اثر المرونة الاستباقية في ادارة الازمات دراسة ميدانية لشركة نفطال تيارت جدور مصطفى المحفوظ بن جيمة عمر جامعة طاهري محمد بشار(الجزائر)	348 - 367
تقييم مدى فعالية الإنفاق العام على مستوى القطاع الصحي و مصادر تمويله في الجزائر دراسة تحليلية: حالة الجزائر بوخاري فاطنة حنان جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس (الجزائر)	368 - 388
ضرورة تطوير المعالجات المحاسبية للمعاملات المصرفية لتحقيق شفافية التقارير المالية على ضوء المعايير الدولية للإبلاغ المالي والنظام المحاسبي المالي أحمد بكاي المركز الجامعي الشريف بوشوشة أفلو (الجزائر)	389 - 411
تحليل وقياس أثر تقلبات سعر النفط على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2020 فيروز شريط طه بن الحبيب جامعة الشيخ العربي التبسي (الجزائر) جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)	412 - 431
تكوين الموارد البشرية المتعددة الأجيال: دراسة حالة عينة من عمال جيلي الألفية وأكس بالمديرية الجهوية للإنتاج بحوض بركاوي لمؤسسة سونطراك صديقي أمينة جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)	432 - 453
النية المقاولاتية بين أثر القدوة الاجتماعية وتحقيق السلوك المقاولاتي محفوظ هنداوي رمضان خماخم جامعة الشلف (الجزائر) جامعة صفاقس (تونس)	454 - 474
تأثير التعامل بالعملات الرقمية المشفرة على السياسة النقدية – البتكوين نموذجا - بريش رابح سنوساوي فاطنة جامعة لونيسي علي، البليدة 02 (الجزائر)	475 - 494
تخصص المراجعين الخارجيين وفق الميزة النسبية وتكلفة الفرصة البديلة الحمدي سماعيني جامعة عمار ثليجي الأغواط (الجزائر)	495 - 505
L'effet de la gestion des ressources humaines sur la rentabilité des entreprises publiques Algériennes ***Beldjelalia Nabil Benbayer Habib*** ***Université d'Oran 2(Algérie)***	506 - 525

526 - 545	***Administrative governance and its role in reducing financial and administrative corruption*** ***Ali Aboudi Nehme Al-Jubouri Imam Al-Kadhum College (IKC)***
546 - 565	***Accessibilité aux services financiers et stabilité bancaire en Algérie : Approche ARDL*** ***ABBAD Hayet TOUATI Karima*** ***Université de Bejaia (Algérie)***
566 - 577	***Computerization of the health sector in Algeria Case of RH Santé DZ in the PHEPT*** ***NEMMICHE Khadidja University Centre of Maghnia (Algeria)***
578 - 596	***The relationship between the knowledge economy and economic growth (A standard study using the Panel Model for 18 leading countries in the field of knowledge economy during the period 1996-2020).*** ***BEGHDAD BEY Ghali MENAD Mhamed*** ***University Centre of Mascara (Algeria)***
597 - 617	***L'impact de l'intégration de l'administration électronique sur la performance des cadres administratifs*** ***Cas de la Direction Opérationnelle d'Algérie Télécom « Annaba ».*** ***Taleb Badreddine Boucif Sid Ahmed*** ***Université El-Taref (Algeria)***

أثر التحفظ المحاسبي على جودة الأرباح دراسة تطبيقية على القطاع الصناعي للشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة (2016-2020)

The Effect of Accounting Conservatism on the quality of earning An applied study on the industrial sector of companies listed on the Amman Stock Exchange during the period (2016-2020)

محمود محمد سمير محمود المصري[*1] [1] جامعة الأقصى بغزة، mmasry1981@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/05/23 تاريخ القبول: 2022/10/28 تاريخ النشر: 2022/12/01

ملخص: هدفت الدراسة إلى معرفة أثر التحفظ المحاسبي على جودة الأرباح للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان لأوراق المالية. تم استخدام عينة حجمها 49 شركة صناعية في بورصة عمان لأوراق المالية، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وافترضت الدراسة أن الشركات الصناعية لا تمارس التحفظ المحاسبي عند إعدادها للقوائم. توصلت الدراسة إلى وجود اختلاف في مستوى التحفظ المحاسبي بين الشركات وبين أرباح الأعوام المختلفة للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان لأوراق المالية، بأن الشركات الصناعية في بورصة عمان للأوراق المالية لا تتمتع بالاستمرارية وبالتالي تتسم بمستوى منخفض من جودة الأرباح.

الكلمات المفتاحية: التحفظ المحاسبي، جودة الأرباح، بورصة عمان.

تصنيف JEL: M41,G39, H25.

Abstract: This Research aimed to measure the level of accounting conservatism in the Amman Stock Exchange, then verifying quality of earning, and then examine the effect of accounting conservatism on accounting earning quality. This research has been applied on a sample of (49) companies listed on Amman Stock Exchange during the period (2016-2020).

In order to achieve the research objectives, the ratio of Book Value to market value of equity was used to measure Accounting Conservatism, and the regression of current earnings on past earnings was used to verify quality persistence, finally, regression analysis method was used to test the effect of Accounting Conservatism on Accounting Earnings quality.

The results of the research showed that there is a differences in the level of Accounting Conservatism between companies listed on Amman Stock Exchange and also there are differences between the earnings of different years for industrial companies that have been studied, finally, the research showed that there is no effect of Accounting Conservatism on Accounting Earnings quality..

Keywords: Accounting Conservatism , Quality of Earning, Amman Stock Exchange

Jel Classification Codes: M41,G39, H25.

1.مقدمة:

إن الهدف الاساسي للمحاسب هو تقديم المعلومات المالية التي تمتاز بالدقة, وتوفيرها في الوقت المناسب وعرضها بطريقة يسهل فهمها وايصالها إلى جميع الأطراف المختلفة ذات الصلة بالشركة عن طريق التقارير المالية, وبالرغم من أن هذه التقارير المالية يتم إعدادها استناداً إلى المعايير المحاسبية الدولية, إلا أن هذه المعايير تسمح باستخدام أساليب وطرق محاسبية مختلفة لمعالجة الأحداث والظواهر الاقتصادية نفسها, وبالتالي فإن مرونة اختيار الإدارة للتقديرات المحاسبية من ناحية, ومن ناحية أخرى المرونة في تأجيل أو تقديم الاعتراف بالمصروفات والإيرادات الناتجة عن استخدام اساس الاستحقاق, قد يؤدي إلى ظهور نتائج مختلفة في التقارير المالية لقياس الأحداث الاقتصادية نفسها مما ينعكس اختيار أي من هذه البدائل بدوره على جودة نتائج القياس المحاسبي ومن ثم على جودة الأرباح المحاسبية . (شهيد، عبس، 2015). يمثل التحفظ المحاسبي أو ما يعرف بالحيطة والحذر، أحد أهم المبادئ المحاسبية والتي ظهرت مع ظهور علم المحاسبة ومازالت محل اهتمام الباحثين في العديد من دراسات وذلك لما له من تأثير كبير على تحديد نتائج الأعمال والمركز المالي في الشركات. وقد قامت مجموعة من الدراسات السابقة بتناول العديد من جوانب التحفظ المحاسبي من حيث أنواعه ودوافعه والعوامل المؤثرة عليه في ظل الأوضاع المختلفة على حسب نوع النشاط وحجم الشركات والأسواق المالية المسجلة فيها هذه الشركات ومعايير المحاسبة المستخدمة والعديد من الجوانب الأخرى ذات تأثير على مستوى التحفظ المحاسبي (حميدة ،2013) ويتضمن مبدأ التحفظ المحاسبي استخدام المعايير الأكثر صرامة لتغليب الاعتراف بالأخبار السيئة كالخسائر على الأخبار الجيدة كالأرباح (lafond and Roychowdhury,2008). إن الاعتماد على رقم الربح وحده دون الاخذ بعين الاعتبار ما قد يؤثر علي من عوامل تؤدي إلى تخفيض جودة الأرباح كإدارة الأرباح وارتفاع نسبة المستحقات فيها يؤدي إلى اتخاذ قرارات لا تتسم بالعقلانية لتركيزها على كمية الأرباح دون التركيز على جودتها (Chan, et , al ,2006). تحاول الدراسة تسليط الضوء على بعض النماذج المستخدمة في قياس جوده الأرباح في الشركات الصناعية في بورصة عمان للأوراق المالية، ومن ثم دراسة العوامل المؤثرة علي جودة الأرباح في تلك الشركات.

1.1.مشكلة الدراسة :

إن الربح المحاسبي يعد من أكثر البنود أهمية لمستخدمي التقارير المالية، وإن تعدد الأدوات المستخدمة في إعداد هذه التقارير المالية يؤثر على نتائج الأرباح وبالتالي على جودة الأرباح. فأصبحت تسعى معظم الشركات للتعبير عن أرباحها بصدق وشفافية، فأخذت تعمل على رفع مستوى التحفظ المحاسبي في إعدادها التقارير المالية لتعزيز مصداقية تقاريرها المالية.

وبناءً عليه يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤلات التالية:

1. هل تمارس الشركات الصناعية في بورصة عمان لأوراق المالية، التحفظ المحاسبي في إعدادها للتقارير المالية؟
2. هل تتمتع أرباح الشركات الصناعية في بورصة عمان لأوراق المالية، بالاستمرارية؟
3. هل يوجد أثر للتحفظ المحاسبي في جودة الأرباح المحاسبية؟

2.1.أهداف الدراسة:

تأتي هذه الدراسة لتحقيق هدفين اثنين: يتمثل الأول في قياس مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية المتبعة من قبل الشركات الصناعية في بورصة عمان لأوراق المالية، والثاني دراسة أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة الأرباح، وتكمن الأهمية الحقيقية لهذه الدراسة في تقديمها لمؤشرات جديدة عن مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية في الأردن باستخدام منهجية مختلفة، بالإضافة إلى تقديمها دليلاً إضافياً من الأردن حول علاقة التحفظ المحاسبي بجودة الأرباح، إن قياس التحفظ المحاسبي في بورصة عمان للأوراق المالية سيسهم في الكشف عن مدى كفاءة هذا السوق الناشئ، حيث أشارت بعض الدراسات إلى أنه تمتع التقارير المالية بالتحفظ في سوق ما يشير إلى تحقق فرضية كفاءة السوق والتي تقضي بأن سعر السهم يعكس جميع المعلومات المتوافرة عنه في الوقت المناسب (ياسين، 2008).ويمكن صياغة الأهداف الفرعية للبحث بما يلي :

1. قياس مستوى تحفظ الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.
2. قياس مستوى مدى استمرارية الأرباح التي تظهر جودة الأرباح المحاسبية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.
3. دراسة أثر التحفظ المحاسبي في جودة الأرباح المحاسبية بالشركات الصناعية في بورصة عمان للأوراق المالية.

3.1.أهمية الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التحفظ المحاسبي على جودة الأرباح بالشركات الصناعية في بورصة عمان للأوراق المالية وذلك من خلال:

1.التطرق إلى الإطار النظري لكل من التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح.
2.قياس مستوى التحفظ المحاسبي للشركات الصناعية في بورصة عمان للأوراق المالية في تقاريرها المالية.
3.التعرف على أثر التحفظ المحاسبي على جودة الأرباح.

4.1.فرضيات الدراسة:

يتناول هذا الجزء من الدراسة عرضاً للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة. تقدم الدراسة في هذا العرض تحليلاً نظرياً لكل متغير من المتغيرات (التابع والمستقل)، ويتضمن هذا التحليل بيان لأهمية المتغير التابع والعوامل المؤثرة فيه وهي المتغيرات المستقلة: (التحفظ المحاسبي , حجم الشركة , العائد على الاستثمار, عقود الدين , الحاكمية المؤسسية)، وسيتم قياس فقط عامل التحفظ المحاسبي على جودة الأرباح، وتحقيقاً للهدف الاساسي للدراسة والذي يمثل في دراسة العامل المؤثر على جودة الأرباح استخدمت الدراسة جودة الأرباح كمتغير تابع، ينما المتغير المستقل هو التحفظ المحاسبي:

تستند هذه الدراسة إلى الفرضيات التالية:

لا تمارس الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية تحفظ محاسبي عند إعدادها للقوائم المالية.

لا تتمتع أرباح الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية بالاستمرارية.

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي في جودة الأرباح.

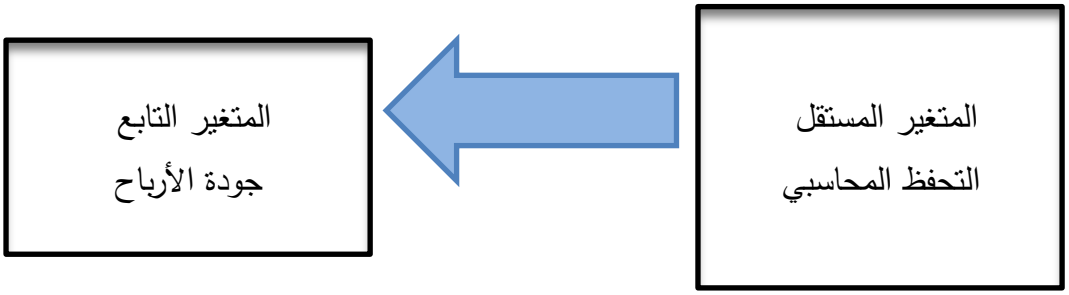

المصدر: إعداد الباحث من فرضيات الدراسة، 2021م.

5.1.الدراسات السابقة:

(بريخ،2019) هدفت الدراسة الى قياس درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية وبيان أثره على جودة الأرباح. تتكون عينة الدراسة من الشركات المدرجة في القطاعات الثلاثة الرئيسية الصناعي والمالي والخدمات. اعتمدت الدراسة على نموذج (Basu,1997) لقياس التحفظ المحاسبي في التقارير المالية لعينة الدراسة، وهو نموذج وصفي تحليلي. وأظهرت النتائج تباين درجة الالتزام بالسياسات المحاسبية المتحفظة بين مختلف القطاعات الاقتصادية ببورصة فلسطين ، كما تم قياس التحفظ. وأظهرت النتائج عدم تميز بورصة فلسطين بالتحفظ المحاسبي وأن قطاع البنوك أظهر تحفظاً محاسبياً واضحاً. وأوصت الدراسة ضرورة تفعيل الدور الذي تقوم به الهيئة المشرفة على بورصة فلسطين بهدف تفعيل الرقابة على عملية الإقرار المالي وإلزام الشركات بزيادة مستويات

التحفظ وضمن مستويات معقولة من شأنها ان تزيد من موثوقية المعلومات المعروضة والمتاحة لمستخدمي القوائم المالية كافة.

(أبو هديب،2018) هدفت الدراسة الى قياس أثر ممارسة التحفظ المحاسبي على الأداء المالي المتمثل بهامش الربحية ومعدل دوران الأصول. تتكون عينة الدراسة من الشركات الصناعية المساهمة في بورصة عمان. استخدمت الدراسة أساليب الإحصاء الوصفي واختبار (Wilcoxon signed ranks test). وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات الصناعية المساهمة في بورصة عمان عالية الربحية في ممارسة التحفظ المحاسبي. وأظهرت النتائج عدم وجود أثر لممارسة التحفظ المحاسبي عند انخفاضه ووجود ه عند ارتفاعه على معدل دوران الأصول في الشركات المساهمة في بورصة عمان عالية الربحية. وأوصت الدراسة حث السلطات التشريعية على فرض قوانين تسهم في الرقابة على تطبيق التحفظ المحاسبي لما لذلك من أثر على جودة ومصداقية التقارير المالية وبالتالي الأرباح، وحث الشركات على زيادة الوعي لدى مستخدمي القوائم المالية عن التحفظ المحاسبي وأثره على التقارير المالية.

(Mashoka, 2015) هدفت الدراسة الى قياس التحفظ المحاسبي لدى الشركات المدرجة في سوق عمان المالي خلال الفترة 2001 -2010. تتكون عينة الدراسة من الشركات المدرجة في القطاعات الثلاثة الرئيسية الصناعي والمالي والخدمات. اعتمدت الدراسة على نموذج (Basu,1997) لقياس التحفظ المحاسبي في التقارير المالية لعينة الدراسة، وهو نموذج وصفي تحليلي. وأظهرت النتائج أن الشركات في القطاع الصناعي تمارس التحفظ المحاسبي أكثر من قطاعات الأخرى، كما تم قياس التحفظ قبل وبعد الأزمة المالية. تظهر النتائج أن الشركات تظهر ممارسات أكثر تحفظا قبل الأزمة. وأوصت الدراسة أن هناك حاجة ماسة للتركيز على الممارسات المحاسبية المطبقة في الشركات وكيف تؤثر على مستوى التحفظ المحاسبي. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي للبحوث المستقبلية تقييم أثر المحافظة على جودة التقارير المالية وعلاقتها بإدارة الأرباح.

(المشهداني وحميد،2014) هدفت الدراسة إلى القيام ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية باستخدام نموذج (basu, 1997) لقياس درجة التحفظ المحاسبي في عينة من الشركات المساهمة البالغ عددها (21) شركة وللمدة من 2007-2011، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وافترضت الدراسة أن شركات المساهمة العراقية تمارس التحفظ المحاسبي عند القياس والافصاح عن نتائج النشاط وافترضت وجود تباين بين القطاعات المختلفة بالسوق وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن معظم الشركات المساهمة المدرجة في السوق المذكورة تمارس تحفظ المحاسبي بين القطاعات الاقتصادية والتي شملت كل من القطاع المصارف والاستثمار والتأمين والصناعة والزراعة والسياحة والفنادق. وأوصت الدراسة بضرورة التأكيد توعية مستخدمي القوائم المالية بشكل عام والمستثمرين والمقرضين بشكل خاص بأثار وانعكاسات الممارسة السليمة للتحفظ المحاسبي على قراراتهم

الاقتصادية ويأتي ذلك من خلال تكثيف الجهود بين الجهات ذات العلاقة والمتمثلة بسوق العراق للأوراق المالية ومجلس المعايير القواعد المحاسبية والرقابية في العراق والمنظمات المهنية الأخرى من خلال عقد عدد من الندوات لغرض توضيح أهمية الممارسة السليمة وجعله شرطا من شروط الإدراج في السوق المالية وذلك لتعزيز التزام الشركات بالتحفظ عند القياس والإفصاح عن نتائج النشاط والمركز المالي لضمان مستوى أعلى من التحفظ وبما يسهم في تعزيز جودة الإبلاغ المالي في القوائم المالية.

(حمدان، 2012) هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من جودة أرباح الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، بالإضافة إلى اختبار العوامل التي تؤثر في مستوى جودة الأرباح في تلك الشركات: وهي التحفظ المحاسبي، حجم الشركات، عقود الدين، العائد على الاستثمار، الحاكمية المؤسسية، جودة التدقيق، ولتحقيق هذه الأهداف وقد شملت عينة الدراسة على (50) شركة مساهمة عامة صناعية مدرجة في سوق عمان للأوراق المالية للفترة (200-2004) ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج تشير إلى ارتفاع جودة أرباح الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية, كما أشارت النتائج إلى وجود تأثير لحجم الشركة وعقود الدين وجودة التدقيق في مستوى جودة الأرباح وبناء على تلك النتائج خرجت الدراسة بجملة من التوصيات لأطراف المهتمة , من أهمها تطوير أنموذج لقياس جودة الأرباح يعتمد في سوق عمان المالية مع تفعيل أليات الحاكمية المؤسسية وغيرها من التوصيات التي تساهم في تحسين جودة الأرباح.

(Dichev et al, 2012) قامت بدراسة موضوع جودة الأرباح بالاعتماد على دراسة مسحية لعينة من 165 مدير مالي في الشركات المساهمة العامة، إضافة لمقابلات معمقة مع 12 مدير مالي واثنان من واضعي المعايير، استخدمت الدراسة المنهجالوصفي، وخلصت الدراسة إلى أن الأرباح ذات الجودة العالية تتميز بالاستمرارية، كما أنها تعكس خيارات الافصاح الملائمة عبر الزمن وتتجنب التقديرات طويلة الأجل. كما وجدت الدراسة بأن حوالي 50% من جودة الأرباح ناتجة عن العوامل المرتبطة بالمستحقات غير التقديرية، وأشارت النتائج إلى أن 20% من الشركات تدير أرباحها لتقوم بالتضليل على أدائها الاقتصادي، وبأن المدراء الماليين يعتقدون بأن التلاعب بالأرباح من الصعب أن يكتشف من قبل الجهات الخارجية.

(أحمد،2011) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين درجة التحفظ المحاسبي ومستوى جودة الأرباح في مملكة البحرين، وأخذت العينة من 18 شركة خلال الفترة (2006-2008). وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي لقياس التحفظ المحاسبي نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية، ولقياس جودة الأرباح تم قياسها باستخدام نموذج Richaedson & Sloan, 2004 لمعرفة مدى استمرارية الأرباح, وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين درجة التحفظ المحاسبي في

الشركات البحرينية, وتحسين جودة الأرباح: فارتفاع درجة التحفظ المحاسبي تساعد في انخفاض المستحقات الكلية وبالتالي تحسين جودة الأرباح.

(Dechow et al, 2010) ناقشت الدراسة أسباب الاختلاف في مقاييس جودة الأرباح والنتائج التي تترتب عليها. واعتمدت الدراسة على تقسيم مؤشرات جودة الأرباح إلى ثلاثة فئات أساسية هي خصائص الأرباح، واستجابة المستثمرين للأرباح، والمؤشرات الخارجية للتلاعب بالأرباح، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ولم تستطيع الدراسة أن تصل إلى استنتاج واضح حول مقاييس ومؤشرات جودة الأرباح لأن الجودة تعتمد على السياق الذي يتم من خلاله الحكم عليها. كما أشارت الدراسة أيضاً إلى أن جودة الأرباح هي دالة في مؤشرات أداء الشركة الأساسية.

(الشريف، 2008) هدفت الدراسة لتوضيح مفهوم جودة الأرباح وأهميته ومقاييسه، ولاختبار مدى علاقة جودة الأرباح بجوانب الحاكمية المؤسسية. وبالاعتماد على بيانات خمس وأربعون شركة مساهمة عامة صناعية مدرجة في بورصة عمان خلال الفترة 2001-2007، واستخدمت المنهج الوصفي، وأظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين جودة الأرباح وبين نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة، ووجود علاقة طردية بين استقلالية لجنة التدقيق وبين جودة الأرباح. أما بقية الخصائص التي اشتملت عليها جوانب الحاكمية المؤسسية فلم تدل الاختبارات الإحصائية على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بينها وبين جودة الأرباح.

2.مفهوم التحفظ المحاسبي

يعد مصطلح التحفظ المحاسبي تطورا لمبدأ الحيطة والحذر الذي نال قبولا واسعا لدى المحاسبين لعدة قرون وكان موجها نحو التأثير على قائمة الدخل ويقضي بأخذ جميع الخسائر والأعباء المحتملة في الحسبان وتأجيل الاعتراف بالأرباح أو الإيرادات لحين تحقيقها بالفعل وما زال هذا المبدأ مثيرا للجدل حتى الأن بسبب أثره المباشر على صدق وشفافية القوائم المالية وهذا ولا يوجد تعريف متفق عليه في الفقه المحاسبي لمفهوم التحفظ بالرغم من الدور المحوري الذي يلعبه ضمن النظرية والتطبيق (سعد الدين،2015) كما أشارت دراسة (ابو جراد ،2015) إلى إن كلمة التحفظ المحاسبي عرفت في قاموس أكسفورد في طبيعة بأنها الاتجاه نحو المحافظة على عدم التغيير وكذلك عرفها قاموس أكسفورد بداية من عام 1932 بأنه الحرص والاعتدال أو التوسط في حالات التقدير بغرض التقليل من القيمة لتكون في جانب الأمان أو الجانب الصحيح.

وهناك من يعترض التحفظ المحاسبي ويرى انه لا يعتمد على أساس علمي كما إن إتباعه يؤدي إلى تحقيق إرباح في السنة الحالية على حساب السنة أو السنوات السابقة الا إن هذه الآراء تركز فقط على الأثر المؤقت للتحفظ على قائمة الدخل بينما إن استمرارية الشركة والأثر التراكمي للتحفظ المحاسبي على قائمة المالي يقلل من أهمية هذه الاعتراضات على التحفظ المحاسبي (عبد المجيد،2013).

1.2.أنواع التحفظ المحاسبي:

ان المفهوم العام لتحفظ المحاسبي تم تقسيم مؤخرا الى مفهومين فرعين هما التحفظ غير المشروط والتحفظ المشروط:

1- التحفظ غير المشروط:

يقصد به انخفاض القيمة الدفترية لصافي الاصول عن القيمة السوقية نتيجة تبني تطبيقات محاسبية محددة مسبقا حيث يميل المحاسبين الى طلب درجة اعلى من التحقق في انشاء الاصول مقارنة بالالتزامات (Jarva , 2010) في حين يعرفه Fredriksson بانه التحفظ الذي ينشا من تطبيق المبادي المحاسبية المقبولة قبولا عاما GAAP التي تودي الى تخفيض الارباح بشكل مستقل عن الاخبار الاقتصادية الحالية. (Fredriksson ,2008) أي دون الاخذ بنظر الاعتبار المعلومات او الاحداث (Blunck and Rego,2007)

2. التحفظ المشروط:

وهو التحفظ الذي ينتج عنه تخفيض القيم الدفترية لصافي الاصول في حال حدوث بعض الظروف غير المرغوب فيها مع عدم حدوث العكس أي الزيادة القيمة الدفترية

2.2.إيجابيات التحفظ المحاسبي:

تستند إيجابيات استخدام التَّحَفُّظ المُحاسَبي، وتبني سياساتٍ محاسبيةٍ متحفظة، إلى مبررات واسباب من اهمها ما يلي:

1-يعد التحفظ المحاسبي اداة مناسبة لمواجهة التفاؤل المروط لدى المحاسبين والمديرين في تقييم موجودات المنشأة التزاماتها وهو اداة مناسبة لموجية حالة عدم التأكد التي توجه المحاسبين (ابو جراد، 2015).

2 -يؤدي استخدام مفهوم التَّحَفُّظ المُحاسَبي في مجال المحاسبة إلى مخرجات محاسبية تمتاز بالموضوعية، أي أن ما ينتجه النظام المحاسبي من معلومات محاسبية، يكون عادة معد وفقا لمعايير المحاسبية المتعارف عليها (إقبال والقضاة، 2014).

3 -إن التَّحَفُّظ المُحاسَبي له دور هام في حماية مصالح حلمة الاسهم من الإدارة التي قد تميل الى اتباعِ سياساتٍ متفائلة، تؤدي إلى تضخم الأرباح التي للإدارة نصيب منها، وكذلك حماية مصالح أصحاب الديون، من خلال عدم توزيع مكاسب غير محققة عمى حملة الاسهم، كما التَّحَفُّظ المُحاسَبي يعتبر مفيداً جداً وبوجوب خاص لمستثمرين قليلي المعرفة الذين يأخذون الأرقام المحاسبية كما هي، حيث تكون التكلفة التي يتحملونها نتيجة التحيُّز باتجاه الربح (ابوجراد،2015)

3.2.سلبيات التحفظ المحاسبي:

1- يتعارض استخدام مفهوم التَّحَفُّظ المُحاسَبي مع بعض المبادئ والخصائص النوعية الثانوية لمعلومات المحاسبية مثل: الحيادية والقابية للمقارنة والثبات والتَمَّثيل الصادق. مثل التعارض الواضح ما بين التَّحَفُّظ المُحاسَبي وخاصية الاتساق والثبات، حيث يؤدي استخدام التَّحَفُّظ المُحاسَبي في مجال تقييم بضاعة آخر المدة، وفقاً لقاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل، وتقييميا

عمى أساس التكلفة في سنة، وعلى أساس القيمة السوقية في سنة أخرى، ولذلك فإن تبني سياسات محاسبية متحفظة، قد تؤدي إلى تشويه المعلومات التي تتضمنا القوائم المالية من خلال اظهارها. بقيمة تختلف عن قيمتها الحقيقية (أبو جراد، **2015**).

2- إن المبالغة في التخفيض من قيمة الأصول والايرادات، وفي زيادة قيمة المصروفات والالتزامات من شانه أن يؤدي إلى نتائج لا تقل خطورة عن المبالغة في زيادة قيمة الأصول والالتزامات المبالغة في تخفيض قيمة الالتزامات والمصروفات، لا نه يترتب على مثل هذه التصرفات أن تمحق الضرر ببعض الاطراف المستخدمة لتمك المعلومات (ابو جراد، 2015).

3. مفهوم جودة الأرباح:

تعرف جودة الأرباح بأنها تلك الأرباح التي تعلنها الشركة وتعكس الواقع الفعلي للعمليات المالية في الشركة، والجوهر الاقتصادي للأنشطة التشغيلة وبدون تدخل الإدارة (Gregory, 2014)، ويختلف مفهوم جودة الأرباح تبعًا لاختلاف أهداف مستخدمي القوائم المالية، حيث يرى البعض أن وجود بنود غير عادية في الأرباح المفصح عنها يؤدي إلى انخفاض جودة الأرباح، ويرى آخرون بأن الأرباح ذات جودة عالية إذا ما تم قياسها والإفصاح عنها بما يتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف علها، كما يرى الدائنون بأن الأرباح تعتبر ذات جودة عالية إذا كان يمكن تحويلها إلى تدفقات، نقدية بسرعة. (Dechow & Schrand, 2004)

1.3.أهمية جودة الارباح:

تمثل اهمية جودة الارباح في استمرار التدفقات النقدية اكثر من استمرارية المستحقات وقد زاد اهتمام المستثمرين بجودة الارباح في العقد الاخير بعد ان اعلنت عدة شركات عالمية عن مكاسب غير دائمة كجزء من تقاريرها الربع سنوية كما تستمد اهمية جودة الارباح من اهمية الارباح نفسها ويعد من المدخلات الهامة في عملية اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية كما ا في تقييم الاداء من قبل عدد كبير من منهما جودة الارباح تمثل جانبا المستخدمين و في تقييم الوضع المالي للشركة من قبل الاطراف ذات العلاقة كما انها تستخدم كمؤشر على توزيعات الارباح من قبل الادارة كما انها تأخذ بنظر الاعتبار القرارات الاستثمارية.

2.3.الممارسات المحاسبية الخاطئة وانعكاساتها على جودة الارباح:

تحدث عندما يستخدم المديرون المرونة المتاحة في المعايير المحاسبية والتغيير في التقارير المالية واعادة هيكلة الصفقات او توقيتاتها لتغير التقارير المالية او لتضليل بعض اصحاب المصلحة حول الاداء الاقتصادي الحقيقي. للمنشأة. (Healy &Whalen,1999) ويرى (Greuning,2005) انه كلما كانت الطرق المحاسبية متعسفة كلما ادى ذلك انخفاض جودة الدخل وكلما انخفضت جودة الدخل كلما ارتفع تقدير المخاطر وكلما ارتفع تقدير المخاطر قلت قيمة الشركة الجاري تقيمها.

وعلى صعيدٍ آخر، فقد بحثت العديد من الدراسات في العوامل المؤثرة على جودة الأرباح والتي من شأنها أن تزيد أو تخفض من جودة الأرباح حسب اتجاهها ودرجة تأثيرها. وقد أشارت دراسة (De-jun, 2009) لستة عوامل أساسية تؤثر في جودة الأرباح هي:

1. جودة المعايير المحاسبية: حيث أن تشدد المعايير من شأنها أن تحد من ممارسات الإدارة لإدارة الأرباح مما يزيد من جودة الأرباح.
2. اختلاف المعايير المحاسبية: وجود اختلاف بين المعايير المحلية والدولية في إعداد التقارير المالية يمثل عاملاً مهماً في التأثير على جودة الأرباح لأن الشركات التي تتبع مبادئ المحاسبة الدولية لديها ممارسات أقل لتمهيد الدخل وإدارة الأرباح.
3. تركيبة حملة الأسهم: تقل ممارسات إدارة الأرباح في الشركات التي لديها نسبة أعلى من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين. وهناك علاقة موجبة بين نسبة الأسهم المملوكة من أعضاء مجلس الإدارة وبين جودة الأرباح، وبين تركيبة حملة الأسهم وجودة الأرباح.
4. سيطرة حملة الأسهم: في بعض البلدان ذات التوجه الاشتراكي (مثل الصين) يكون للدولة سيطرة على نسبة من أسهم الشركات. وانخفاض نسبة سيطرة حملة الأسهم لأقل من النصف يخفض من جودة الأرباح في هذه الشركات.
5. تأثير أعضاء مجلس الإدارة على جودة الأرباح: هناك علاقة موجبة بين عدد أعضاء مجلس الإدارة وبين مقدار التلاعب في القوائم المالية، مما يدل على أن ارتفاع عدد أعضاء مجلس الإدارة يرتبط بزيادة احتمال إدارة الأرباح وبالتالي تخفيض جودة الأرباح.
6. تأثير لجنة التدقيق في جودة الأرباح: هناك علاقة موجبة بين عدد اجتماعات لجنة التدقيق وبين جودة الأرباح. وهذا يعني أن تشكيل لجنة التدقيق وزيادة أعضائها من شأنه أن يحسن من جودة الأرباح.

3.3.العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح المحاسبية:

ان التزام الشركة بمبدأ التحفظ المحاسبي عند إعداد تقاريرها المالية يحقق العديد من المزايا. فالعديد من الدراسات أظهرت بأن الأرباح ذات الجودة العالية يمكن الحصول عليها من خلل تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي. لذلك توجهت الدراسات إلى الربط بين استخدام التحفظ المحاسبي لإعداد التقارير، والحسول على الأرباح ذات جودة عالية. فالتحفظ المحاسبي في الإعلان عن الأرباح عبر استخدام السياسات المحاسبية التي من شأنها تأجيل الاعتراف بالإيرادات سيمنح الأرباح الاستمرارية في المستقبل من خلال توليد التدفقات النقدية عبر الفترة الزمنية القادمة (حمدان،2012). كما وقد أظهرت دراسة (Ball & Shivakumar) بأن الأرباح تكون ذات جودة عالية عندما تكون متحفظة محاسبيا بينما تنخفض جودة الأرباح عندما يتم ممارسة الإدارة الأرباح من خلل المبالغة في الإعلان عن الأرباح (بشرى، انمار ،2014).

كما ويساعد التحفظ المحاسبي في تحسين جودة المعلومات، وجودة الأرباح إذ ان تبني السياسات المحاسبية المتحفظة قد تقلل من السلوك الانتهازي للإدارة مما يزيد من موثوقية المعلومات المحاسبية. ويزيد ذلك من قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية

(الرشيدي،2013) وكما أن استخدام السياسيات المحاسبية المتحفظة تساعد في اظهار التقارير المالية بدقة وموضوعية أكبر فتوفر معلومات محاسبية ذات جودة عالية، وبالتالي تعمل على تنشيط سوق الأوراق المالية لوجود تأثير مباشر على جودة المعلومات المحاسبية ويعتمد عليها المستثمرون في اتخاذ العديد من القرارات (سامح، 2011) كما أظهرت دراسة (kazemi et al ,2011) وجود علاقة إيجابية بين التحفظ المحاسبي وخصائص جودة الارباح (استمرارية الأرباح، والقدرة على التنبؤ بالأرباح , والقيمة الملائمة , التوقيت المناسب) فقد اشار إلى أن الشركات التي تستخدم التحفظ المحاسبي يكون لديها المزيد من القدرة على التنبؤ بالأرباح بشكل أكبر من الشركات التي تستخدم التحفظ المحاسبي بشكل اقل وعليه فإن الشركات التي تستخدم التحفظ المحاسبي بشكل أكبر تساعد في زيادة جودة الأرباح.

4.الدراسة التطبيقية:

لأجراء هذه الدراسة تم اختبار عينة مكونة من 49 شركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية في الفترة الممتدة من (2013-2020) وقد تم قياس كل من المتغيرين كما يلي:

-المتغير المستقل: لقد تعددت المقاييس المستخدمة لقياس التحفظ المحاسبي وقد اعتمد الباحث على المقياس الذي اعتمده (Ryan & Beaver ,2005) لقياس درجة التحفظ وهو عبارة عن النسبة القيمة الدفترية لحق الملكية إلى القيمة السوقية لحق الملكية ويعد هذا المقياس من أبسط المقاييس المستخدمة في الدراسات التطبيقية إذ يعتمد على دراسة العلاقة بين القيمة الدفترية لحقوق الملكية وقيمتها السوقية فالقيمة الأولى تنتج عن تطبيق السياسات والمبادئ المحاسبية في حين تتمثل القيمة الثانية بالأسعار السوقية الملحوظة في السوق (المشهداني و حميد, 2011) وتحتسب القيمة الدفترية من خلال قسمة مجموع حقوق الملكية مطروحا منها الأسهم الممتازة على المتوسط المرجع لعدد الأسهم المكتتب بها . اما القيمة السوقية فهي عبارة عن سعر الإغلاق للسهم في نهاية العام (2011,Hamdan) إذ يشير انخفاض هذه النسبة لأقل من واحد صحيح إلى أن الشركة تمارس التحفظ المحاسبي عند إعدادها للقوائم المالية فإذا كان الفرق كبيرا بين القيمتين بمعنى أن القيمة الدفترية منخفضة والقيمة السوقية عالية فأن ذلك يشير إلى درجة عالية من التحفظ المحاسبي فكلما كان الفرق كبيرا بين الاثنين والمتمثل بانخفاض نسبة القيمة الدفترية بانخفاض نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية فانه يدل على أن الشركة أكثر تحفظا (المشهداني ,حميد,2011).

1.4.المتغير التابع: جودة الارباح:

استخدمت الدراسات السابقة العديد من الطرق لقياس مدى جودة الأرباح، ويمكن في هذا الصدد التمييز بين مقياسين لجودة الأرباح هما:

1) استقرار الأرباح واستمراريتها: من خلال تعاريف جودة الأرباح السابقة يمكن ملاحظة تأكيد تلك التعاريف على أن ارتباط الجودة باستمرارية الأرباح واستقرارها (Altamuro and Beatty, 2006). ومن النماذج التي تم

صياغتها في هذا المجال لقياس جودة الأرباح نموذج يربط الأرباح الحالية بالمستقبلية، أو بعبارة أصح يربط الأرباح السابقة بالأرباح التالية وذلك كما يلي (Schipper and Vincent, 2003):

$$E_t = \alpha + \beta E_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن: E_t هي الأرباح الحالية للشركة. E_{t-1} هي الأرباح الماضية للشركة.

ومن خلال معادلة الانحدار أعلاه يمكن تحديد مستوى جودة المعلومات المحاسبية من خلال المعامل (B)، بحيث كلما ارتفعت قيمة المعامل دل ذلك على زيادة العلاقة بين الأرباح الحالية والمستقبلية وبالتالي ارتفاع جودة الأرباح. وستعتمد الدراسة الحالية على هذا المقياس

وقامت دراسة (Richardson et al, 2005) بتطوير نموذج أكثر تعقيداً لقياس جودة الأرباح وذلك من خلال تقسيم الأرباح إلى مكوناتها الاساسية والتي تشمل التدفق النقدي والمستحقات.

$$|\mathbf{TACC}| = \Delta WC + \Delta NCO + \Delta FIN$$

حيث أن $|\mathbf{TACC}|$ هي القيمة المطلقة لإجمالي المستحقات، و ΔWC هي التغير في صافي رأس المال العامل، و ΔNCO هي التغير في صافي الأصول التشغيلية غير المتداولة، و ΔFIN هي التغير في الالتزامات المالية على الشركة.

ومن خلال هذا النموذج فمن الواضح ضرورة تساوي طرفي المعادلة، وبالتالي ارتفاع جودة الأرباح. أما في حالة وجود ممارسات لإدارة الأرباح فهذا سينجم عنه اختلاف طرفي المعادلة. وبالتالي تراجع جودة الأرباح المحاسبية.

جودة الأرباح (Earnings Quality - EQ): استخدمت بعض الدراسات السابقة مثل (أبوعلي والدبعي وأبو نصار، 2011) و(**Abdelghany, 2005**) معيار الاقتراب من النقد كمقياس لجودة الأرباح بحيث كلما اقتربت الأرباح المحاسبية من النقد كلما ارتفعت جودتها. وذلك من خلال قسمة نسبة التدفقات النقدية التشغيلية لإجمالي الأصول على نسبة الأرباح لإجمالي الأصول، وكلما اقتربت النسبة من الواحد صحيح كلما كانت جودة الأرباح أعلى.

$$EQ = \frac{OCF / TA}{NI / TA}$$

حيث أن EQ هي جودة الأرباح المحاسبية، وOCF هي التدفقات النقدية التشغيلية، وTA هي إجمالي الأصول، وNI هي صافي الربح المحاسبي.

ممارسات وأساليب إدارة الأرباح (Earnings Management-EM): سيتم قياس ممارسات إدارة الأرباح من خلال إجمالي المستحقات الواردة حسب نموذج (**Dechow et al ,1995**) والتي هي عبارة عن الفرق بين صافي الربح وبين التدفق النقدي من التشغيل كنسبة من إجمالي الأصول. وكلما زادت نسبة المستحقات المقدرة دل ذلك على ارتفاع الفرق بين أرباح الشركة المحاسبية وبين تدفقاتها النقدية وبالتالي ازدياد ممارسات وأساليب إدارة الأرباح.

$$EM = \frac{NI - OCF}{TA}$$

حيث أن EM هي ممارسات وأساليب إدارة الأرباح، وNI هي صافي الربح المحاسبي، وOCF هي التدفقات النقدية التشغيلية، وTA هي إجمالي الأصول.

وصف المتغيرات

Descriptive Statistics					
Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	N	
1.357	1.409	11.534	0.004	245	التحفظ المحاسبي
0.000	0.594	0.594	0.594	245	جودة الارباح

المصدر: إعداد الباحث بالاستعانة ببرنامج SPSS، 2021م.

من خلال الجدول السابق يتضح ان متوسط جودة الارباح لشركات الصناعية في بورصة عمان تساوي 0.594 وهي اقل من واحد صحيح وهذا يعني انه لا يوجد استمرارية في الارباح وبالتالي وجود جودة ارباح منخفضة بسبب الخسائر الفادحة في بعض الشركات وفي بعض الشركات الاخرى يوجد خسائر متواصلة تجاوزت الخمس سنوات.

ويتضح ايضا ان متوسط الحسابي للتحفظ المحاسبي لشركات الصناعية في بورصة عمان تساوي 1.409 وهي أكبر من واحد صحيح وهذا يعني انه يوجد مستوى عالي من التحفظ المحاسبي.

2.4.اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: لا تمارس الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية تحفظ محاسبي عند أعدادها للقوائم المالية

جدول 1 : متوسط التحفظ المحاسبي لشركات الصناعية في بورصة عمان

متوسط التحفظ المحاسبي	تسميات الأعمدة					
تسميات الصفوف	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط
الأدويه و الصناعات الطبيه	0.795	0.907	1.170	1.210	1.240	1.064
الأغذية و المشروبات	0.975	1.181	1.220	1.260	1.320	1.191
التبغ والسجائر	0.575	0.321	0.284	0.245	0.201	0.325
الصناعات الاستخراجية والتعدينية	1.513	1.279	1.212	1.141	1.105	1.250
الصناعات الكهربائيه	2.263	2.386	1.863	1.684	1.773	1.994
الصناعات الكيماويه	2.811	3.698	3.741	3.658	3.787	3.539
الصناعات الهندسية و الانشائيه	1.927	1.886	1.754	1.701	1.687	1.791
الطباعة و التغليف	0.711	0.587	0.514	0.501	0.498	0.562
صناعات الملابس و الجلود و النسيج	0.856	1.178	1.163	0.989	1.186	1.074
المتوسط	1.381	1.491	1.436	1.377	1.422	1.421

المصدر: إعداد الباحث بالاستعانة ببرنامج SPSS، 2021م.

من خلال الجدول السابق يتضح ان هناك قطاعات انخفض نسبة القيمة الدفترية الي القيمة السوقية في كل الأعوام 2013-2020 وهي كالتالي: (اقطاع الادوية والصناعات الطبية، قطاع التبغ والسجائر، قطاع الطباعة والتغليف) وهي اقل من الواحد مما يدل على ان هذه القطاعات تمارس التحفظ المحاسبي أكثر من غيرها وبالتحديد قطاع التبغ والسجائر.

ويتضح ايضا ان هناك قطاعات قد ارتفعت نسبة القيمة الدفترية الي القيمة السوقية (قطاع الاغذية والمشروبات، قطاع الصناعات الاستخراجية والتعدينية، قطاع الصناعات الكهربائية، قطاع الصناعات الكيماوية، قطاع الصناعات الهندسية والانشائية، قطاع صناعات الملابس والجلود والنسيج) وهي أكبر من الواحد مما يدل على ان هذه الشركات لا تمارس التحفظ المحاسبي

بصفة عامة يتضح ان الشركات في القطاع الصناعي المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية تمارس التحفظ المحاسبي عند أعدادها للقوائم المالية وهي أكبر من الواحد حيث كانت 1.421.

الفرضية الثانية: لا تتمتع أرباح الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية بالاستمرارية

جدول2 : متوسط جودة الأرباح لشركات الصناعية في بورصة عمان

متوسط جودة الارباح	تسميات الأعمدة					
تسميات الصفوف	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط
الأدويه و الصناعات الطبيه	0.594	0.594	0.594	0.594	0.594	0.594
الأغذية و المشروبات	0.594	0.594	0.594	0.594	0.594	0.594
التبغ والسجائر	0.594	0.594	0.594	0.594	0.594	0.594
الصناعات الاستخراجية والتعدينية	0.594	0.594	0.594	0.594	0.594	0.594
الصناعات الكهربائيه	0.594	0.594	0.594	0.594	0.594	0.594
الصناعات الكيماويه	0.594	0.594	0.594	0.594	0.594	0.594
الصناعات الهندسية و الانشائيه	0.594	0.594	0.594	0.594	0.594	0.594
الطباعة و التغليف	0.594	0.594	0.594	0.594	0.594	0.594
صناعات الملابس و الجلود و النسيج	0.594	0.594	0.594	0.594	0.594	0.594
المتوسط	**0.594**	**0.594**	**0.594**	**0.594**	**0.594**	**0.594**

المصدر: إعداد الباحث بالاستعانة ببرنامج SPSS، 2021م.

من خلال الجدول السابق يتضح انه المتوسط العام للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية تتمتع بأرباح غير مستمرة لأنها اقل من واحد وتساوي 0.594 بسبب كبر الخسائر في بعض الشركات وبعض الشركات قد حققت خسائر متواصلة على مدى خمس سنوات.

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي في جودة الأرباح

جدول3: نتائج تحليل الانحدار لأثر التحفظ المحاسبي في جودة الأرباح (الاستمرارية)

	المعاملات	اختبار "ت"	مستوى الدلالة
الثابت	0.594	1624787128	0.000
التحفظ المحاسبي	11-10 * 3.814-	0.204-	0.839
قيمة R	0.013		
قيمة R2	0.000		
قيمة F	0.042		
مستوى الدلالة	//0.839		

المصدر: إعداد الباحث بالاستعانة ببرنامج SPSS، 2021م.

من خلال الجدول السابق يتضح ان

جودة الأرباح = 0.594 - 3.814 * 10 -11* التحفظ المحاسبي

ومن خلال الجدول السابق يتضح ان مستوى الدلالة لاختبار أكبر من 0.05 وتساوي 0.839 وهذا يعني انه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي في جودة الأرباح.

3.4.النتائج

1. تباينت نسب التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية من شركة لأخرى ومن سنة لأخرى، حيث كانت منخفضة لبعض الشركات ومرتفعة لشركات أخرى.
2. أن الأرباح الشركات الصناعية في بورصة عمان للأوراق المالية لا تتمتع بالاستمرارية بسبب وجود خسائر فادحة على عدة سنوات.
3. انه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي على جودة الأرباح في الشركات الصناعية في بورصة عمان للأوراق المالية مما يدل على عدم وجود دور للتحفظ المحاسبي كوسيلة لزيادة الأرباح.

4.4.التوصيات

1. تطوير واعتماد نموذج لقياس جودة الارباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان لأوراق المالية يكون مؤشرا للمستثمرين والمتعاملين حول مدى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان لأوراق المالية مما يساهم في ترشيد قراراتهم.
2. العمل على زيادة الوعي مستخدمي المعلومات المحاسبية حول جودة الأرباح المحاسبية لما لها من أثر مهم على زيادة جودة المعلومات المحاسبية التي تساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة.
3. دراسة مدى تمتع الأرباح المحاسبية بجودة عالية باستخدام مقياس أخر بجودة الأرباح فجودة الأرباح تختلف باختلاف أسلوب القياس المستخدم.

5. المراجع

1. أبو جراد رجب (2015) العلاقة بين التحفظ في السياسات المحاسبية والحاكمية المؤسسية وإثرهما على جودة الإفصاح عن البيانات.
2. أبو هديب (2018) أثر ممارسة التحفظ المحاسبي على الأداء المالي المتمثل بهامش الربحية ومعدل دوران الأصول. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط.
3. أحمد سامح (2011) التحفظ المحاسبي وجودة قياس الأرباح دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة البحرينية: المجلة العربية لأداره مجلد 31 ال عدد2 ص119-144.

4. إقبال عمر والقضاة مأمون (2014) أثر الأزمات المالية على دعم سياسة التحفظ المحاسبي: دراسة في الشركات الصناعية المساهمة الاردنية، مجلة جامعة النجاح للبحوث العلوم الإنسانية مج28، ع4 فلسطين.

5. بربخ نضال (2019) قياس درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية وبيان أثره على جودة الأرباح : دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين، جامعة الأزهر بغزة.

6. حمدان علام (2012) العوامل المؤثرة في جودة الأرباح: دليل من الشركات الصناعية الأردنية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد العشرين، العدد الأول ص265-301.

7. حميدة عبد المجيد (2013) قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في التقارير المالية لشركات التأمين السعودية". مجلة المحاسبة والمراجعة 141.

8. درغام سوزان عطا , (2008) العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم7 :دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في فلسطين , رسالة ماجستير غير منشورة , الجامعة الاسلامية , غزة.

9. الرشيدي ممدوح (2013) تقيم التحفظ المحاسبي من منظور المستخدم ودراسة نظرية وميدانية , مجلة البحوث التجارية المعاصرة , مجلد27, عدد1, ص62.

10. الرشيدي ممدوح (2011) تقييم التحفظ المحاسبي من منظور المستخدم -دراسة نظرية وميدانية، مجلة البحوث التجارية المعاصر، كلية التجارة، جامعة سوهاج مصر، مج 25، ع2 .

11. سعد الدين إيمان (2015) تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال وأثرها على قيمة المنشأة مجلة المحاسبة والمراجعة.

12. الشريف إقبال (2008) جودة الأرباح وعلاقتها بجوانب الحاكمية المؤسسية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمان. أطروحة دكتوراة غير منشورة، عمان، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

13. شهيد وعبس (2015) قياس التحفظ المحاسبي وبيان أثره في جودة الأرباح المحاسبية دراسة تطبيقية على سوق دمشق للأوراق المالية . مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحاث والدراسات. الثاني والأربعون(2). صفر 2017. ص134.

14. عبد المجيد حميدة (2013) قياس مستوى الثقة المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق المال المصري -دراسة نظرية وتطبيقية الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة، كلية التجار، جامعة عين شمس، مج 15، ع1، مصر.

15. المشهداني بشرى وحميد أنمار (2014) قياس ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية مجلد 20 عدد78 ص 392-369.

16. ياسين محمد (2008) قياس مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية في ظل الحاكمية المؤسسية وأثره على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان.

1. Abdelghany, K., (2005) Measuring the Quality of Earnings. Managerial Auditing Journal, Vol. 20(9), P. 1001-1015.
2. Altamuro, J, & Beatty, A, (2006) Do Internal Control Reforms Improve Earnings Quality, Working Paper www.ssrn.com.
3. Basu , Sudipta , (2006)The Conservatism Principle and The Asymmetric Timeliness of Earnings, Journal of Accounting and Economics , Vol.24 , No. 1 , 1997 , p 3 – 37.
4. Beaver, W.H. and S.G. Ryan, (2005) Conditional and unconditional conservatism: Concepts and modeling. Review of Accounting Studies 10 (2-3): 269–309.
5. Blunck , Ryan , and Rego , Sonja ,(2007) Evidence on the Contracting Explanation of Conservatism, Working paper , University of Iowa.
6. Chan,K., Chan, L.,& Jegadeesh, N, (2006) Earning Quality and Stock Returns. Journal of Business,Vol.79,No.3, pp.1041-1082 .
7. Dechow, P., et al, (1995) Detecting Earnings Management, The Accounting Review, April.
8. Dechow, P., Ge., W., and Schrand, C., (2010) Understanding Earnings Quality: A Review of the Proxies, Their Determinants and Their Consequences. Journal of Accounting and Economics, Vol. 50 (2010), P. 344-401.
9. Dechow, P.M & Schrand, C.M, (2004) Earnings Quality, The Research Foundation of CFA Institute.
10. De-jun, WU., (2009) What are affecting earnings quality: A summarization. Journal of Modern Accounting and Auditing, Vol. 5(5), P. 53-58.
11. Dichev, L., Graham, J., Harvey, C., and Rajgopal, S., (2012) Earnings Quality: Evidence from the Field (September 9, 2012). Available at SSRN: http://ssrn.com/abstract=2103384.
12. Gregory L, Girish J., (2014) Predictability persistence of Earnings and stock price synchronicity evidence from india stock market, International Journal of Economics, Commerce and Management, p.16.

13. Greuning, (2005) International Financial Reporting Standards : A Practical Guide, Newly Revised Edition.

14. Hamdan A .Abzakh M.Ataibi M, (2011) Factors Influencing the Level of Accounting Conservatism in the financial statements International Business Reseaech VOL 4. NO 3 .p145-155.

15. Healy, P. and James M. Wahlen,(1999) A review of Earnings Management Literatue and its Implication for Standard Setting", Accounting Horizons.

16. Jarva , Henry,(2010) Essays on Accounting Conservatism and Goodwill Write-Offs , Dissertation , Faculty of Economics and Business Administration , University of Oulu , Finland.

17. Kazemi,H,Hemmati ,H,Faridrand,R,(2011) Investigating the Relationship Between conservatism Accounting and Earnings Attributesn World Applied Sciences Journal Vol12.No9.1385-1396.

18. LaFond, R. and Watts, R, (2008) The Information Role of Conservatism. The Accounting Review, 83 (2): 447.

19. Mashoka. Tareq, (2015) Measuring Accounting Conservatism for Listed Companies in Amman Stock Exchange (ASE) During the Period 2001 – 2010.

20. Richardson, S., Sloan, R., Soliman, M., and Tuna, I., (2005) Accrual Reliability Earnings Persistence and Stock Prices, Journal of Accounting and .Economics, Vol. 39(3), P. 473- 485.

21. Schipper, K. And Vincent, L, (2003) Earnings quality, Accounting Horizons, Vol. 17, supplement, P. 97- 110.

دور إعادة هندسة الموارد البشرية في تحقيق التنمية المستدامة في مصر والجزائر

(The Role of Human Resource Re-Engineering in Achieving Sustainable Development in Egypt and Algeria)

شادي إبراهيم حسن شحاده[1*]، عائشة الهادي قاسمي[2]

[1] كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس، القاهرة، جمهورية مصر العربية، E- shady.hash@eco.suezuni.edu.eg

[2] كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر ، E- gasmi.aicha@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/07/22 تاريخ القبول: 2022/10/06 تاريخ النشر: 2022/12/01

ملخص:

تعتبر إعادة الموارد البشرية محاولة مخططة ومبرمجة لتعظيم قيمة الموارد البشرية، لذلك تستهدف الدراسة دور إعادة هندسة الموارد البشرية في تحقيق التنمية المستدامة في مصر والجزائر، ولتحقيق ذلك إعتمد الباحثان في منهجية الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي بإتباع الاسلوب القياسي، وقد تم إختبار بعض المؤشرات ممثلة في مؤشر التنمية البشرية ومؤشر صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كدلالة لمؤشرات إعادة هندسة الموارد البشرية لبيان أثرها على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر اقتصادي للتنمية المستدامة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية طردية بين مؤشر التنمية البشرية وعلاقة عكسية سلبية بين مؤشر صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنمية المستدامة في مصر، كما توجد علاقة إيجابية طردية بين مؤشري التنمية البشرية وصادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنمية المستدامة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: إعادة هندسة الموارد البشرية، التنمية المستدامة، مصر، الجزائر.

تصنيف JEL: Q01 ، O15

Abstract:

The re-engineering of human resources is a planned and programmed attempt to maximize the value of human resources, so the study aims at the role of human resource re-engineering in achieving sustainable development in Egypt and Algeria. Represented in the human development index and the ICT exports index as an indication of the human resources re-engineering indicators to show their impact on the per capita GDP as an economic indicator for sustainable development. The study concluded that there is a direct positive relationship between the human development index and a negative inverse relationship between the technology exports index. Information and communications on sustainable development in Egypt, and there is a positive direct relationship between the indicators of human development and ICT exports on sustainable development in Algeria.

Keywords: *Human Resource Re-Engineering, Sustainable Development, Egypt, Algeria.*

Jel Classification Codes: Q01, O15

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تعتبر الموارد البشرية العمود الفقري لاي مجتمع فهي تساعد على تحقيق النمو والتنمية، وتعتبر إعادة هندسة الموارد البشرية الرابط المؤثر في العنصر البشري ليقدم القيمة المضافة المرجوة ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة لاي دولة.

إن إعادة هندسة الموارد البشرية لا تقتصر على إعادة تكوين وتشكيل محتوى المعارف والمهارات لدى رأس المال البشري وتحويله إلى رأس مال فكري، ولكنها تتجاوز ذلك إلى إعادة تصميم الادوات والاساليب التي يتم بها إعادة تصميم وتكوين رأس المال البشري في الدولة كالاختبار والتدريب والمهارات الوظيفية، بالاضافة إلى إعادة تصميم الأسس والمبادي والعمليات التي يتم على أساسها إدارة الموارد البشرية في الدولة ككل.

وعليه فإن مشكلة الدراسة تتمحور في التساؤل التالي:-
إلى إى مدى ستساهم إعادة هندسة الموارد البشرية في تحقيق التنمية المستدامة في مصر والجزائر؟

وترتكز الدراسة على فرضية أساسية موداها: قد تؤدي إعادة هندسة الموارد البشرية إلى تحقيق التنمية المستدامة في كلاً من مصر والجزائر.

وتهدف الدراسة إلى إختبار الفرضية السابقة بالتطبيق على الإقتصاد المصري والجزائري، من خلال نموذج قياسي مناسب خلال الفترة 2004 – 2019 حيث يتم الإعتماد على متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر إقتصادي للدلالة على التنمية المستدامة.

وتأتي أهمية الدراسة من أهمية متغيراتها حيث تشكل هندسة المورد البشري من خلال الاستثمار فيه و تدريبه فلسفة هامة في تحقيق التنمية المستدامة.

وتعتمد منهجية الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تناول المعلومات والدراسات الخاصة بموضوع البحث، فهو ملائم لطبيعة الموضوع لانه يعتمد على جمع الحقائق والبيانات ومعاجتها للوصول إلى نتائج وتعميمات حول موضوع البحث، كما سيتم الإستعانة بالمنهج الكمي من خلال اتباع الأسلوب القياسي لإختبار تأثير بعض مؤشرات هندسة الموارد البشرية كمتغيرات مستقلة على التنمية المستدامة في مصر والجزائر.

الادبيات والدراسات السابقة

هناك مجموعة من الدراسات السابقة التي كانت لها نتائج متباينة ويمكن عرضها على النحو التالي:

فنجد دراسة (النجار، 2002) والتي إستهدفت إعادة هندسة التعليم للتنمية المستدامة: التعليم للإنتاج والفعالية الإنسانية، حيث بحثت الدراسة العلاقة بين التعليم والتنمية المستدامة ومحاولات الاصلاح التعليمي من خلال إعادة هندسة العمليات كمدخل للتطوير الشامل في منظومة التعليم لتحقيق التنمية المستدامة، وقد توصلت الدراسة إلى أن التعليم يعتبر وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة والفعالية الانسانية، فتحسين التعليم يُعد مفتاح للتنمية والتقدم والعكس صحيح.

أما أطروحة (خان 2015) أهمية إعادة هندسة الموارد البشرية في تحسين ألاداء البشري بالمؤسسة الاقتصادية: دراسة استطلاعية لآراء مسؤولي الموارد البشرية حيث استهدفت تحديد تأثير إعادة هندسة الموارد البشرية في تحسين أداء الافراد، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والاسلوب القياسي من خلال الاعتماد على الاستبيان وقد توصلت الدراسة إلى أن إعادة هندسة الموارد البشرية تؤثر إيجابياً في تحسين ألاداء البشري.

وقد تناولت دراسة (دحماني، 2015) أهمية الاستثمار في رأسمال البشري ودوره في دفع عجلة التنمية: بين الواقع والمأمول حيث تناولت دور راس المال البشري في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، وقد إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق هدف الدراسة وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من التحديات في قطاعي التعليم والصحة لا تعمل على تطوير العنصر البشري في الجزائر وبالتالي لم تسمح بالتنمية الاقتصادية في الجزائر.

وفي دراسة (بوشرش، 2016) والتي إهتمت بدراسة الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل حديث لادارة الموارد البشرية بالمؤسسات وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وقد توصلت الدراسة إلى أن المؤسسة هي التي تحول محور اهتمامها من الاعتماد على الالة للاعتماد على العنصر البشري وهذا ما يتطلب من المؤسسة بأن تتميز بالمرونة والاعتماد على فرق العمل كأساس لحل المشكلات ووضع الأهداف وتحسين الخدمات، كما تفسح المجال للابداع وتنمية الافكار وتشجيع الادارة الذاتية والتجديد الذاتي.

ووفقا لدراسة (سلامة & أحمد 2017) التي إستهدفت إعادة هندسة الموارد البشرية "الهندرة" ودورها في تدعيم القدرة التنافسية في المؤسسات الفندقية: دراسة تطبيقية على بعض فنادق الخمس نجوم المصرية وقد استخدمت الدراسة الاسلوب القياسي من خلال الاعتماد على الاستبيان حيث تم عمل مسح على 25 فندق في مدينة شرم الشيخ المصرية، وقد توصلت الدراسة إلى أن إعادة هندسة الموارد البشرية وتعزيز دورها في إعادة الهيكلة يتطلب تغييرات في المستوى الاداري وإظهار المرونة في عملية التحول من مصدر القرارات لتحفيز العمال المبدعون والمبتكرون من أجل الاستفادة من قدراتهم ومواهبهم لتحقيق الميزة التنافسية للفندق.

أما دراسة (حسين، 2018) والتي تناولت تأثير إعادة هندسة الموارد البشرية في تعزيز الروح المعنوية للعاملين، للتعرف على مدى إسهام برامج إعادة هندسة الموارد البشرية في تعزيز الروح المعنوية للعاملين بكلية الرافدين الجامعة، وقد إعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لتنفيذ البحث من خلال الاستبيان كأداة جمع البيانات، والمنهج الكمي لتفسير البحث من خلال مدرج (ليكرات الخماسي) حيث تمثلت عينة البحث من 138 فردا من الموارد البشرية في الكلية محل الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى أن برامج اعادة هندسة الموارد البشرية لها أهمية في تعزيز معنويات العاملين.

ووفقا لدراسة (أحمد، 2019) فقد تناولت تفعيل دور تكنولوجيا المعلومات لتطوير الأداء في المؤسسات التعليمية لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك لتحقيق الأداء النوعي والكمي للمورد البشري من جهة، وتمكينه من مواكبة واستيعاب التطورات التكنولوجية المتسارعة من جهة أخرى، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال الاطلاع على المراجع والكتب والدوريات العلمية والرسائل العلمية المتخصصة لتحديد طبيعة المعلومات التي تساعد في تحقيق هدف الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى أن تكنولوجيا المعلومات تحقق الأداء المتميز وإتخاذ القرارات الرشيدة في المؤسسات التعليمية وتعمل على تحقيق التنمية المستدامة.

وقد تناولت دراسة (بوضياف، 2020) جودة الحياة الوظيفية ومدى إسهاماتها في تحسين الاداء الوظيفي والإنتاجية في المنظمات، لتطوير رأس المال البشري وتحسين بيئة العمل والحياة الوظيفية له من أجل تحقيق التنمية المهنية المستدامة، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لانه يعتمد على جمع الحقائق والبيانات ومعالجتها للوصول إلى نتائج وتعميمات حول موضوع البحث، وقد توصلت الدراسة إلى أن رفع مستوى جودة الحياة الوظيفية بكل أبعادها ومستوى الاداء، لا يتم إلا من خلال الإهتمام بإعادة هندسة الموارد البشرية وإشباع حاجات ورغبات العاملين والموظفين في تلك المنظمات.

أما دراسة (فرغلي، 2021) والتي استهدفت تقييم فعالية تشريعات الخدمة المدنية لتطوير سياسات ادارة الموارد البشرية في القطاع الحكومي كدراسة مقارنة لمجموعة دول مجلس التعاون الخليجي ممثلة في (قطر، الكويت، البحرين، الامارات)، لبيان الدوافع والاسباب التي يجب على هذه الدول المبادرة لمعالجتها واصلاح التشريعات فيها، وقد إعتمد الباحث على الاقتراب القانوني/ المؤسسي لتحليل كافة التشريعات المنظمة للعمل ووظائف وسلطات هذه الاجهزة، والاقتراب المقارن لعقد المقارنات بين التشريعات الخاصة بدور أجهزة الخدمة المدنية في ادارة الموارد البشرية بالدول محل الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك قصور في التشريعات المنظمة للموارد البشرية في الخدمة المدنية الحكومية في الدول محل الدراسة وهو ما تقتضيه الحاجة إلى معالجته من خلال اصدار

تشريعات ومواد قانونية تساهم في خلق بيئة عمل تشجع على الابداع والاثراء الوظيفي تدعم تنمية الموارد البشرية الحالية من خلال جهاز حكومي رشيق يتمتع بالكفاءه والفاعلية.

الفجوة البحثية بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

بعد عرض بعض الأدبيات والدراسات السابقة يتضح أن هناك ندرة نوعاً ما حول دراسة دور إعادة هندسة الموارد البشرية في تحقيق التنمية المستدامة بالرغم من أن هناك كتابات عن إعادة هندسة الموارد البشرية إلا أن أغلبها تركز على العلاقة بين دور إعادة هندسة الموارد البشرية والمؤسسات والمنظمات المختلفة، وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة فيما يلي:

- جاءت هذه الدراسة من أجل تحليل إنعكاسات دور إعادة هندسة الموارد البشرية على التنمية المستدامة في مصر والجزائر من خلال إستخدام نموذج قياسي خلال الفترة 2004 – 2019، وذلك لبيان أثر بعض مؤشرات هندسة الموارد البشرية على التنمية المستدامة في مصر والجزائر.
- تركز هذه الدراسة على العلاقة بين إعادة هندسة الموارد البشرية والتنمية المستدامة، وسيتم التعبير عن المتغير التابع وهو التنمية المستدامة مع الأخذ في الاعتبار صعوبة قياس التنمية المستدامة بشكل كمي، وهو ما جعل اغلب الدراسات لا تستخدم نماذج قياسية واعتمدت على التحليلي الوصفي للدراسة.
- قامت هذه الدراسة بالتعبير عن التنمية المستدامة بمتغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهو أحد مؤشرات عملية التنمية.

2. الاطار النظري لإعادة هندسة الموارد البشرية

1.2 مفهوم إعادة هندسة الموارد البشرية

تدفع متطلبات التحول وتطور المعرفة إلى زيادة الاهتمام بمفاهيم رأس المال البشري وأبعاد المعرفة الكامنة فيه، ودوره في خلق القيمة، لأن إدراك تلك المفاهيم أصبح أمراً ضرورياً لتحقيق التنمية المستدامة، ضمن هذا الإطار لم يقتصر استخدام رأس المال كمفهوم اقتصادي على بعض عوامل الإنتاج كالأرض، والعمالة، ورأس المال، بل تم اقتباس ذلك المصطلح واستخدامه في مجال العلوم الاجتماعية وعلوم التسيير، تحت ما يعرف برأس المال البشري الذي يشير إلى مجمل المهارات، والخبرات، والتعليم، والمعرفة المتراكمة في العنصر البشري، وبعد التطور المستمر لهذا المفهوم تم التركيز على إعادة هندسة عمليات رأس المال البشري كأحد أهم الأصول الهامة غير المادية المؤثرة على التنمية المستدامة.

ويعتبر مفهوم إعادة الهندسة من الموضوعات الحديثة ونتيجة لذلك استخدمت العديد من المسميات لوصف هذا المفهوم، حيث يقصد بإعادة هندسة الموارد البشرية إعادة تصميم نظم العمل بصفة جذرية باستخدام تكنولوجيا المعلومات ليشمل ذلك كل أنواع الحاسبات الالية الشخصية وأجهزة الهاتف الذكية المتطورة التي يتم استخدامها من طرف موظفين ذوي كفاءة لتقديم خدمات بتقديم خدمات كاملة إلى العملاء او لأنفسهم لتحقيق تحسينات جذرية فائقة في الجودة والإنتاجية. (خان، 2015: 85).

وهناك من يعرفها على إنها: العملية التي يتم من خلالها تحويل مهارات ومقدرات ومعارف الموارد البشرية إلى رأس مال فكري والعمل على توظيفه في تحقيق الاهداف المطلوبة. (Shahmandyat & other, 2012: 219)

كما يمكن تعريفها على أنها: إعادة تصمييم أنظمة العمل للموارد البشرية بالاستناد إلى تكنولوجيا المعلومات لأجل التحسين المستمر لمستويات الجودة والانتاجية. (Francis & Kabir, 2008: 4)

وتأخذ إعادة الهندسة عدة أشكال متمثلة في:

- إعادة هندسة عمليات إدارة وتنمية الموارد البشرية عالية القيمة (التدريب، التعلم التنظيمي، التطوير والإبداع المؤسسي).
- إعادة هندسة عمليات إدارة وتنمية الموارد البشرية والتقليل من البعد الرقابي مع إحلال الثقة والتمكين.
- إعادة هندسة محتوى المعارف والمهارات.
- إعادة هندسة رأس المال البشري.
- إعادة هندسة البرامج، الطرق وأساليب العمل.

وفي هذا السياق يمكن أن نفرق بين رأس المال البشري وإعادة هندسة راس المال البشري (هندسة الموارد البشرية)، فرأس المال البشري هو: مجمل الاستثمارات في النشاطات مثل: التعليم، الصحة، التكوين، التدريب في مكان العمل، والتي تسمح برفع إنتاجية العامل في سوق العمل، إذ بالمصطلح الأوسع لأنه من البشر من لا يحتمل عندهم الفكر والمعرفة إلا قليلاً أو عطاءهم عطاء بدني في المقام الأول، كما تمثل ذلك في كلا الموجتين أي عصر الزراعة وعصر الصناعة. (اليتيمي، 2009: 15).

كما يرى كل من Herna & Ndez Lglesies Rihoud ، تعريف رأس المال البشري على أنه الاستعدادات، المعلومات، والقدرات والمؤهلات التي يتحصل عليها الأفراد. ويضيف الباحثان التعريف صفة بشري لأن هذا النوع من رأس المال له خصوصية عدم إمكانية انفصاله عن صاحبه الإنسان، عكس الأنواع الأخرى التي تأخذ شكل الأرض والآلات أو غيرها. (عدون، 2004: 124).

أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعرف رأس المال البشري بأنه كل ما يزيد من إنتاجية العمال والموظفين من خلال المهارات المعرفية والتقنية التي يكتسبونها، أي من خلال العلم والخبرة، ومن الواضح أن رأس المال البشري، يختلف عن رأس المال المادي من ناحية أساسية هي أنه غير مادي بطبيعته، على الرغم أن لرأس المال البشري دور كبير في زيادة الإنتاج الاقتصادي من سلع وخدمات. (برنامج الامم المتحدة، 2003: 90) فهو يعرف على أنه المهارات والقدرات المتجسدة في الفرد العامل أو القوة العاملة والتي تكتسب من خلال التدريب والتعليم. (طاحون، 2003: 28)

ونخلص مما سبق في أن مفهوم رأس المال البشري يعبر عن مجمل المعارف والكفاءات التي يكتسبها الأفراد في حياتهم "وفق الأفكار" طوال مرحلة التعليم وتختلف فترات التكوين التي يتلقاها والخبرات التي يكتسبها خلال المراحل العمرية، فالاستثمارات في رأس المال البشري تعمل على زيادة الايرادات ولكن في عمر متقدم نسبياً على العكس من ذلك تنخفض هذه الاستثمارات في الأجل القصير. (بوشراش، 2016: 271)، (أبو النصر، 2007: 31). فهو مصدر للميزة التنافسية والذي يعمل على خلق القيمة المضافة وتحسين الأداء والتنافسية. (توفيق، 2016: 51).

ومن أهم المتغيرات المحددة والمحفزة للاستثمار في رأس المال البشري ما يلي: (السرحان، 2019: 140)، (سعيدة، 2009: 169- 174).

1- طول العمر مقاساً بالعمر المتوقع عند الولادة.
2- التحصيل العلمي مقاساً بمؤشرات فرعية:
   - نسبة البالغن الذين يقرأون و يكتبون.
   - معدل القيد الإجمالي في المراحل الدراسية الإبتدائية والمتوسطة والإعدادية.
3- مستوى المعيشة مقاساً بنصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي بالدولارات الاميركية محسوباً طبقاً لمبدأ تعادل القوة الشرائية.

أما المقاييس الأخرى المرتبطة بالجانب البشري في المؤشر فهي:

دليل التنمية المرتبط بالجنس: وهو مؤشر يشبه دليل التنمية البشرية من حيث المؤشرات الفرعية التي تشكل منها، إلا إنه ينصرف إلى دراسة أوضاع المرأة في هذه المؤشرات ويعكس هذا الدليل - فضلاً عن البعد البشري - مدى المشاركة في المجتمع أو مظهراً من مظاهر هذه المشاركة.

أما مؤشرات الحرمان البشري فهي:

- سجل الحرمان البشري .
- دليل الفقر البشري.
- مقياس قدر القدرات.

وتحتوي هذه المؤشرات على مؤشرات فرعية تتعلق بالوضع الصحي والمدني ومستوى المعيشة اللائق، وتهتم هذه المؤشرات بقياس الحرمان من القدرات الذي هو نتيجة لإنعدام الفرص. أما البعد البيئي في المفهوم فيعبر عن نفسه من خلال سجل التدهور البيئي الذي يتضمن جملة مؤشرات تعكس مدى الضرر أو التحسين الذي يصيب البيئة في سياق النشاط الاقتصادي.

أما الجوانب الخاصة بالمشاركة الاجتماعية أو الاقتصاد الاجتماعي فيعبر عنه بجملة من المؤشرات التي تخص المشاركة السياسية، فضلا عن الدلالات المتضمنة في المؤشرات المتقدمة، فالقيد المادي يعيق مشاركة الفقراء، كذلك الفقر المعرفي بدرجاته المختلفة يُعد قيداً حاسماً على المشارك وسبباً من أسباب تدهور الاقتصاد.

2.2 المقومات الأساسية لإعادة هندسة الموارد البشرية

تستند إعادة هندسة الموارد البشرية على مجموعة من المقومات الاساسية (المؤشرات) التي تعتبر قاعدة للقيام بإعادة الهندسة ويمكن عرضها على النحو التالي: (خان، 2015: 86)

- **المقومات التكنولوجية**: وتتمثل في تكنولوجيا المعلومات وتتحقق بالاستخدام الامثل والمكثف للتكنولوجيا المعلومات كشبكات الحاسب الالي التي توفر امكانية انجاز اجراءات العمل الورقي بإدارة الموارد البشرية.
- **العمليات**: ويتم ذلك من خلال مراجعة العمليات التي يقوم بها الافراد في المنظمة باستخدام الأساليب الهندسية والمتمثلة عموما في طرق المحاسبية على أساس الأنشطة، تحليل القيمة، تحليل تدفق العمل.
- **الموارد البشرية:** حيث تمثل الموارد البشرية أهم مقومات إعادة الهندسة حيث إن إجراءات العمل لا يمكن إتمامها بدون موظفين أو فريق عمل.

3. الاطار النظري للتنمية المستدامة

1.3 مفهوم التنمية المستدامة

تشكل التنمية المستدامة دعامة أساسية للنشاط الاقتصادي في الحفاظ على الموارد الطبيعية وترشيد استهلاكها، فهي أداة مهمة لمواجهة مختلف التحديات والتغيرات المتنامية لأفراد المجتمع في مختلف الميادين، وبصفة خاصة الاقتصادية والاجتماعية، وتزداد حدته تلك التحديات مع ارتفاع معدلات النمو السكاني وما يتطلبه من زيادة معدلات التنمية. (شاهين، 2013: 33).

فالتنمية المستدامة نوع من أنواع التنمية التي تفي بإحتياجات الحاضر دون الجور على قدرة الأجيال القادمة ودون أن تتحمل الأجيال القادمة أعباء الأجيال الحالية (دلالي، 2017: 77- 78).

وتعرف التنمية المستدامة على إنها: عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجيهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغير المؤسسات على نحو يعزز كلاً من إمكانيات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجات الإنسان وتطلعاته. (مليكة و محمد، 2021: 850)، كما تعرف أيضا بأنها التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار و التواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها لذلك التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي والبيئي والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي. (مراد، 2006: 104).

2.3 مؤشرات التنمية المستدامة

تساهم مؤشرات التنمية المستدامة في تقييم مدى تقدم الدول والمؤسسات في مجالات تحقيق التنمية المستدامة بصورة فعلية، وهذا ما ينجم عنه اتخاذ العديد من القرارات الدولية والوطنية حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث تعكس هذه المؤشرات مدى نجاح الدول في تحقيق التنمية المستدامة، وتتمحور مؤشرات التنمية المستدامة فيما يلي: (شحاده، 2021: 300)، (شاهين، 2013: 53- 57)، (الهيتي، 2006: 107- 117).

- **المؤشرات الاقتصادية**: وتتمثل في قضايا البنية الاقتصادية وانماط الانتاج والاستهلاك: وتتمثل أهم مؤشرات البنية الاقتصادية في مايلي:
  - الاداء الاقتصادي: ويمكن قياسه من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ونسبة الاستثمار فيه.
  - التجارة: تقاس بالميزان التجاري للسلع.
  - الوضع المالي: ويقاس من خلال احتساب نسبة المديونية الخارجية أو الداخلية الى الناتج القومي الاجمالي .
- **المؤشرات البيئية**: وتمثل المؤشرات البيئية في الغلاف الجوي، الاراضي، البحار، المحيطات والمناطق الساحلية، المياه العذبة والتنوع الحيوي. وفيه تضمين لمفهوم الانتماء والاندماج والتضمينية كمصدر أساسي لإشباع الذاتي الفردي، حيث التعاون هو التفاعل الاجتماعي الضروري.
- **المؤشرات الاجتماعية**: وتشمل المساواة الاجتماعية، الصحة العامة ، التعليم، السكن، الامن الإمكانات والفرص وليس فقط الدخل كحق الجميع في الحصول على التعليم.
- **المؤشرات المؤسسية**: و تشمل الاطار المؤسسي والقدرة المؤسسية.

النموذج والقياس

يُعد العرض السابق تحليلاً وصفياً للدراسة وقد توصلنا فيه إلى أن هناك مؤشرات للتنمية المستدامة يمكن من خلالها قياسها بها، وفي هذا المبحث سيقوم الباحثان بإستخدام المنهج الكمي بإتباع الاسلوب القياسي مستخدمان نموذج إنحدار متعدد والذي يهتم بتقدير العلاقة بين المتغير التابع وعدة متغيرات أخرى هي المتغيرات المستقلة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، حيث سيتم بحث العلاقة بين التنمية المستدامة كمتغير تابع وبعض مؤشرات إعادة هندسة الموارد البشرية كمتغيرات مستقلة، من أجل بحث أثر بعض مؤشرات هندسة الموارد البشرية على التنمية المستدامة في مصر والجزائر معبراً عنها بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 2004 – 2019 وفقاً لتوافر البيانات والإحصائيات، وتم الحصول على البيانات السنوية من قاعدة بيانات البنك الدولي، وفي ضوء مراجعة الدراسات السابقة فإن الدراسة توصلت إلى متغيرات الدراسة (النموذج المقترح) على النحو التالي:

المتغيرات والرموز مصر	المتغيرات والرموز الجزائر	البيان
المتغير التابع Y	المتغير التابع Y	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بإعتباره أحد المؤشرات الإقتصادية للتنمية المستدامة، ومقاس (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي عام 2010).
المتغير المستقل Z_1	المتغير المستقل X_1	مؤشر التنمية البشرية وهو يعبر عن مستوى رفاهية الشعوب في العالم وما يقوم به برنامج التطوير للامم المتحدة (UNDP) بغرض تنمية الدول وتحسين أوضاع المواطنين في الدول المختلفة، فهو يقيس مقدار الانجاز الكلي لدولة ما في أبعاده الاجتماعية والاقتصادية، حيث تستند تلك الابعاد على صحة الافراد، مستوى تحصيلهم العلمي، ومستوى معيشتهم مقاس (من صفر إلى الواحد الصحيح)، وكدلالة عن أحد مؤشرات اعادة هندسة الموارد البشرية.
المتغير المستقل Z_2	المتغير المستقل X_2	صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كنسبة مئوية % من اجمالي صادرات السلع كدلالة عن أحد مؤشرات اعادة هندسة الموارد البشرية.

المصدر: من إعداد الباحثان.

ويمكن صياغة نموذج الإنحدار المتعدد للدولتين والصيغة المقدرة للنموذج أو الشكل الخطي للمعادلة على النحو التالي:-

نموذج الانحدار المتعدد والشكل الخطي للمعادلة - مصر	نموذج الانحدار المتعدد والشكل الخطي للمعادلة - الجزائر
$Y = f(Z_1, Z_2)$ $Y = c + b_1 Z_1 + b_2 Z_2 + e$ حيث ▪ تعبر c عن الحد الثابت أو قيم Y عندما تكون جميع قيم المتغيرات المستقلة تساوي صفر. ▪ (b_1, b_2) تعبر عن معاملات (المعلمات) المتغيرات المستقلة. ▪ e تعبر عن الخطأ العشوائي.	$Y = f(X_1, X_2)$ $Y = c + b_1 Z_1 + b_2 Z_2 + e$ حيث ▪ تعبر c عن الحد الثابت أو قيم Y عندما تكون جميع قيم المتغيرات المستقلة تساوي صفر. ▪ (b_1, b_2) تعبر عن معاملات (المعلمات) المتغيرات المستقلة. ▪ e تعبر عن الخطأ العشوائي.

المصدر: من إعداد الباحثان.

ولإختبار النموذج وتأكيد صلاحيته لأبد أن يجتاز العديد من المعايير الإحصائية والقياسية ويمكن عرضها على النحو التالي:-

1- اختبار النموذج وتحليل النتائج لمصر

➢ **المعايير الإحصائية**

- حيث يتم إختبار الجوهرية الكلية للنموذج (إختبار F Test)، وإختبار جوهرية المعاملات المقدرة (إختبار T Test)، (شحاده، 2018: 147)، وفيما يلي إختبار الفروض ومعاملات الإنحدار.

1. إختبار صلاحية النموذج للتوصل لقرار حول صلاحية النموذج في تمثيل العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

صياغة الفروض

الفرض العدم النموذج غير مناسب

الفرض البديل النموذج مناسب

يلاحظ أن قيم إختبار F أو إحصائية فشر معنوية عند 1% ، 5 % ، 10 %.

حيث F المحسوبة > F الجدولية

107.48 > 1.96

او بالنظر إلى Prob – المعنوية عند مستوى معنوية 5% حيث Prob = 0.000 وهي أقل من 5% = 0.05

وعليه فإنه يتم رفض الفرض العدم وهو (النموذج غير مناسب) ونقبل الفرض البديل وهو (النموذج مناسب).

2. إختبار المتغيرات المستقلة على التنمية المستدامة في مصر.

صياغة الفروض

الفرض العدم المتغيرات المستقلة ليس لها أثر معنوي على التنمية المستدامة.

الفرض البديل المتغيرات المستقلة لها أثر معنوي على التنمية المستدامة.

يلاحظ أن قيم إختبار T أو إحصائية T، معنوية عند 1% ، 5 % ، 10 %. للمتغيرات Z_1، Z_2

حيث T المحسوبة > T الجدولية

Z_1 1.96 < 10.41

Z_2 1.96 < - 2.44

او بالنظر إلى Prob – المعنوية عند مستوى معنوية 5% حيث Prob = 0.00، 0.02، للمتغيرات المستقلة على التوالي، وهي أقل من أو تساوي 5% = 0.05 وعليه فإنه يتم رفض الفرض العدم وهو (مؤشر التنمية البشرية، وصادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليس لها أثر معنوي على التنمية المستدامة في مصر)، ونقبل الفرض البديل وهو (مؤشر التنمية البشرية، وصادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لها أثر معنوي على التنمية المستدامة في مصر). وهذا يشير إلى أهمية المتغيرات المستقلة Z_1 ، Z_2 في تفسير المتغير التابع (Y) نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ومعنويته في مصر.

- **المعايير القياسية**

- حيث يتم إختبار النموذج من خلال المعايير القياسية وهي:

- أن النموذج لا يعاني من عدم الثبات للبيانات Non- stationarity.
- أن النموذج لا يعاني من عدم ثبات التباين (عدم تجانس الأخطاء) Heteroskedasticity .
- أن النموذج لا يعاني من التداخل الخطي المتعدد Multicollinearity.
- أن النموذج لا يعاني من اختلاف بين توزيع البواقي Residual والتوزيع الطبيعي Normal Distribution.

وفيما يلي نوضح ذلك:-

- **أن النموذج لا يعاني من عدم الثبات للبيانات Non- stationarity**

حيث يتم إختبار السكون للسلاسل الزمنية وهناك العديد من الإختبارات والطرق الإحصائية المستخدمة في الكشف عن سكون السلاسل الزمنية، ونذكر من هذه الإختبارات: إختبار ديكي فولر (Augmented Dickey Fuller – ADF) وكذلك إختبار فيلبس بيرون (Philips Perron – PP) ، وتعتبر هذه الإختبارات الأكثر إستخداماً في مجال الدراسات الإقتصادية والقياسية للكشف عن سكون السلاسل الزمنية.

ويرى Hallan and Zanli (1993) أن إختبار فيليب بيرون (PP- Test) له قدرة إختبار أفضل وهو أدق من إختبار ديكي فولر (ADF- Test) وخاصة عندما يكون حجم العينة صغيراً، (النقيب، 2021: 50) وفي حالة تضارب وعدم إتفاق نتائج الاختباريين فإن الأفضل الاعتماد على نتائج إختبار فيليب

بيرون (PP- Test)، (Obben, 1998: 114) ولذلك سيتم الاعتماد على إختبار فيليب بيرون (PP- Test) لكشف سكون السلسلة الزمنية، والجدول رقم (1) يبين نتائج إختبار فيليب بيرون (PP- Test).

جدول (1- EGY)

نتائج إختبار فيليب بيرون (PP- Test)

المتغيرات Variables	إختبار درجة التكامل من الدرجة صفر (مستوى المتغيرات Level)		إختبار درجة التكامل من الدرجة الأولي (مستوى الفروق الأولى للمتغيرات (1st Difference		إختبار درجة التكامل من الدرجة الثانية (مستوى الفروق الثانية للمتغيرات (2nd Difference	
	t- stat.	Prob	t- stat.	Prob	t- stat.	Prob
Y	3.367	0.999	- 0.607	0.436	- 3.936	0.000 *
Z_1	5.822	1.000	- 3.242	0.003 *	-	-
Z_2	- 0.109	0.629	- 2.965	0.006 *	-	-
*رفض عدم سكون المتغير عند مستوى 5%.						

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات برنامج E-views 10

ويتضح من نتائج الإختبارات أن إحصائية (t) للمعلمة المقدرة غير معنوية في مستوى المتغيرات الأصلي (المتغيرات بقيمتها الأصلية دون أخذ أية فروق)، مما يدل على أن مستوى المتغيرات غير ساكن، حيث كان مستوى المعنوية أعلى من 0.05، وبتطبق الإختبارات على الفرق الأول للمتغيرات كشفت النتائج عن سكون جميع المتغيرات عدا المتغير Y وهذا يدل على قبول الفرض العدم بوجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية، وبالتالي يتم تكرار الإختبار للفرق من الدرجة الأعلى للمتغير Y وقد كشفت النتائج عن رفض الفرض العدم بوجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية وقبول الفرض البديل بسكون السلسلة، فالمتغير Y متغير متكاملاً من الدرجة الثانية، وهو ما يعني أن النموذج لا يعاني من عدم الثبات للبيانات Non- stationarity.

- **أن النموذج لا يعاني من عدم ثبات التباين (عدم تجانس الأخطاء) Heteroskedasticity**

أحد شروط تقدير نموذج الانحدار الخطي هو ثبات أو تجانس تباين الخطأ العشوائي في النموذج، ولضمان تحقق ذلك يجب أن لا تكون هناك علاقة بين قيم المتغيرات المستقلة وقيم الخطأ العشوائي المقدر من النموذج، بمعنى أن التباين في قيم الخطأ العشوائي لا ينتج بسبب التباين في قيم كل متغير مستقل في النموذج، وعند حصول هذه المشكلة فإن مقدرات النموذج تصبح متحيزة وغير كفوءة. (نجمة و المزروعي، 2012: 179)، ويتم تحديد ذلك من خلال إختبارين هما اختبار(Breusch-Pagan-Godfrey)، وإختبار White للتحقق من شرط تجانس تباين حدود الخطأ.

وطبقا لنتائج اختبار White Heteroskedasticity Test بلغت قيمة الاحتماليه 0.38 = 38 % وهي أكبر من 5%، مما يدل على أن النموذج لا يعاني من عدم ثبات التباين أو لا توجد مشكلة Hetero. كذلك نتائج إختبار(Breusch-Pagan- Godfrey) تبين عدم وجود مشكلة Hetero فهناك ثبات تباين لحد الخطأ Homo. راجع ملحق رقم (1- EGY).

- **أن النموذج لا يعاني من الإرتباط الذاتي Autocorrelation**

وتحدث هذه المشكلة في بيانات السلاسل الزمنية Series Time أكثر مما هو عليه الحال في بيانات المقطع العرضي Section-Cross وتحدث هذه المشكلة نتيجة لترابط قيم الخطأ العشوائي في نموذج الانحدار المقدر، إذ ينص أحد شروط بناء نموذج الانحدار الخطي على استقلالية قيم الخطأ العشوائي بعضها عن البعض الآخر. ومن نتائج وجود هذه المشكلة هي أن معاملات النموذج المقدرة لن تكون ذات كفاءة (ليس لها أقل التباينات)، وبالتالي فإن تنبؤات المتغير التابع في النموذج لن تكون صحيحة. (نجمة و المزروغي، 2012: 180)، ونستخدم في قياس هذه المشكلة إختبار Durbin Watson .

وقد بلغت قيمة إختبار D.W 1.28، راجع جدول (2- EGY) وطبقاً للنموذج فان عدد المشاهدات n = 16 وعدد المتغيرات k = 2 ومستوي المعنويه 5% ومنها نحصل على قيمة dl = 0.98 ، du = 1.54 مما يشير الى أن قيمة DW تقع في المنطقة المحايدة أو الرمادية (منطقة الشك)، ولايتخاذ قرار يتم إجراء إختبار Cerial Correlation LM test ومن خلال إختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: نحصل على قيمة Prob = 0.40 وهي أكبر من 0.05 ، راجع ملحق رقم (2- EGY)، وبالتالي القرار يكون بقبول الفرض العدم فلا يوجد إرتباط أو مشكلة Autocorrelation للنموذج المقدر، مما يشير إلى أن قيمة DW تعبر عن عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي (موجب أو سالب) بين البواقي من عدمه.

- **أن النموذج لا يعاني من اختلاف بين توزيع البواقي Residual والتوزيع الطبيعي Normal Distribution.**

لاختبار مدى صلاحية النموذج للتوزيع الطبيعي للبواقي فقد تم إستخدام اختبار (Jarque-Bear) للتأكد من أن نمط توزيع البواقي Residual هو التوزيع الطبيعي، حيث يتضح من النتائج أن قيمة اختبار (Jarque-Bear) بلغت 1.404 بمستوى معنوية 0.49، وهو ما يعني أن القيمة الاحتمالية المحسوبة أكبر من 0.05 وبالتالي لا يمكن رفض الفرض العدم بعدم وجود إختلاف بين توزيع البواقي والتوزيع الطبيعي Normal Distribution، أي أن البواقي Residual تتبع التوزيع الطبيعي كما يتضح الشكل البياني أن قيمة المتوسط الحسابي للبواقي تقترب من الصفر، ونخلص من ذلك إلى صلاحية

النموذج لتقدير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الأجل الطويل. راجع ملحق رقم (3-EGY)

ومن خلال ما سبق نخلص إلى صلاحية النموذج لتقدير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وهو دليل على جودة النموذج المقدر وسلامته من إي خلل قياسي، وبالتالي يمكن الإعتماد على نتائجه وتفسيرها بما يتناسب مع الواقع الاقتصادي، وبتقدير النموذج بإستخدام حزمة البرامج الإحصائية E- Views 10 يمكن صياغة معادلة الإنحدار المتعدد على النحو التالي:-

$$Y = -5934.85462476 + 12735.8997362*Z_1 - 51.4820133765*Z_2$$

والجدول رقم (2- EGY) يبين نتائج تقديرات النموذج، راجع ملحق رقم (4- EGY).

جدول (2- EGY)

نتائج معادلة الإنحدار المتعدد وتقديرات النموذج

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة		
Y	الحد الثابت C	Z_1	Z_2
قيمة المعامل	- 593	127	**-51.4**
قيم إختبار T	-7.39	10.41	**-2.44**
Prob – المعنوية	0.000	0.000	**0.029**
قيم إختبار F		**107.48**	
Prob – المعنوية		**0.000**	
R^2		**0.94**	
Adj. R^{2-}		**0.93**	
DW		**1.28**	

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على ملحق رقم (4) ومخرجات برنامج E-views 10.

حيث يتضح من المخرجات أن:-

- تعبر c عن الحد الثابت وإنه في حالة إنعدام المتغيرات المستقلة فإن متوسط معدلات التنمية المستدامة في مصر معبراً عنها بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي هي (593-).
- مؤشر جودة النموذج R- Sq أو معامل التحديد R^2 بلغ 0.94 بنسبة 94 % ، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة لها قدرة تفسيرية مرتفعة على تفسير أو شرح 94 % من التغير الذي يحدث في التنمية المستدامة في مصر وأن النسبة المتبقية وهي 6 % ترجع لأخطاء عشوائية.
- معامل التحديد المصحح Adj. R^{2-} بلغ 0.93 بنسبة مئوية 93 % ، مما يستدل منه أن المتغيرات المستقلة إستطاعت أن تفسر أو تشرح 93 % من التغير الذي يحدث في المتغير التابع

Y وأن النسبة المتبقية 7 % ترجع إلى عوامل أخرى كالاستقرار السياسي للدولة، ودرجة الاستفادة من التقدم التكنولوجي في الاستثمار في رأس المال البشري، والظروف الطبيعية التي لا يستطيع الانسان السيطرة عليها أو التنبؤ بها.

ويمكن تفسير النموذج من خلال الجدول التالي:-

جدول (3- EGY)

تفسيرات النموذج القياسي

المتغير	b قيمة	التحليل الإحصائي	التحليل الإقتصادي
Z_1	127	وهي توضح أن هناك علاقة طردية موجبة بين مؤشر التنمية البشرية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، فكلما زاد مؤشر التنمية البشرية أدى ذلك إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فإذا زاد مؤشر التنمية البشرية بمقدار وحده واحدة فإن ذلك يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بما يعادل 127، بفرض ثبات العوامل الأخرى.	إن زيادة مؤشر التنمية البشرية كدلالة عن أحد مؤشرات إعادة هندسة الموارد البشرية، يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة في مصر معبرا عنها بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية، وقد يرجع ذلك إلى محاولة مصر لتحسين أنظمة التعليم، والحماية الاجتماعية وتمكين المرأة، والحوكمة والتي تؤدي إلى مزيد من التقدم في التنمية البشرية.
Z_2	-51.4	وهي توضح أن هناك علاقة عكسية سلبية بين مؤشر صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كنسبة مئوية من إجمالي صادرات السلع ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، فكلما زادات صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أدى ذلك إلى إنخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فإذا زاد مؤشر التنمية البشرية بمقدار وحده واحدة فإن ذلك يؤدي إلى إنخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بما يعادل (51.4-)، بفرض ثبات العوامل الأخرى.	إن زيادة صادرات تكنولوجيا المعلومات كدلالة على أحد مؤشرات إعادة هندسة الموارد البشرية يؤدي إلى عدم تحقيق التنمية المستدامة معبراً عنها بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهذا عكس النظرية الإقتصادية، وهذا قد يرجع إلى أن الإستثمارات الموجهة لهذا الغرض ليست في الإتجاه المطلوب، وهذا يتطلب رصد وتقييم قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات على مستوى التجارة الدولية والقومية بمصر وذلك للتعرف على أسواق التجارة الدولية الممكنة والأكثر أهمية والمناسبة لمصر من هذه التكنولوجيات وسلع وخدمات القطاع للتركيز عليها في النشاط الإنتاجي التصديري.

المصدر: من إعداد الباحثان.

2- اختبار النموذج وتحليل النتائج للجزائر

➢ المعايير الإحصائية

- حيث يتم إختبار الجوهرية الكلية للنموذج (إختبار F Test)، وإختبار جوهرية المعاملات المقدرة (إختبار T Test)، وفيما يلي إختبار الفروض ومعاملات الإنحدار.

1. إختبار صلاحية النموذج للتوصل لقرار حول صلاحية النموذج في تمثيل العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

صياغة الفروض

الفرض العدم	النموذج غير مناسب
الفرض البديل	النموذج مناسب

يلاحظ أن قيم إختبار F أو إحصائية فشر معنوية عند 1% ، 5 % ، 10 %.

حيث F المحسوبة > F الجدولية

1.96 < 85.08

او بالنظر إلى Prob – المعنوية عند مستوى معنوية 5% حيث Prob = 0.000 وهي أقل من 5% = 0.05

وعليه فإنه يتم رفض الفرض العدم وهو (النموذج غير مناسب) ونقبل الفرض البديل وهو (النموذج مناسب).

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات برنامج E-views 10.

2. إختبار المتغيرات المستقلة على التنمية المستدامة في الجزائر.

صياغة الفروض

الفرض العدم	المتغيرات المستقلة ليس لها أثر معنوي على التنمية المستدامة.
الفرض البديل	المتغيرات المستقلة لها أثر معنوي على التنمية المستدامة.

يلاحظ أن قيم إختبار T أو إحصائية T، معنوية عند 1% ، 5 % ، 10 %. للمتغير X_1

حيث T المحسوبة > T الجدولية

X_1 1.96 < 12.88

او بالنظر إلى Prob – المعنوية عند مستوى معنوية 5% حيث Prob = 0.00 للمتغير المستقل X_1، وهي أقل من أو تساوي 5% = 0.05 وعليه فإنه يتم رفض الفرض العدم وهو (مؤشر التنمية البشرية ليس له أثر معنوي على التنمية المستدامة في الجزائر)، ونقبل الفرض البديل وهو (مؤشر التنمية البشرية له أثر معنوي على التنمية المستدامة في الجزائر). وهذا يشير إلى أهمية المتغير المستقل X_1 في تفسير المتغير التابع (Y) نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ومعنويته.

أما المتغير المستقل X_2 يلاحظ أنه غير معنوي

حيث T المحسوبة < T الجدولية

X_2 1.96 > 0.408

أو بالنظر إلى Prob – المعنوية عند مستوى معنوية 5% حيث Prob = 0.68، للمتغير المستقل X_2، وهي أكبر من 5% = 0.05

وعليه فإنه يتم قبول الفرض العدم وهو (المتغير المستقل X_2 ليس له أثر معنوي على التنمية المستدامة في الجزائر) ونرفض الفرض البديل وهو (المتغير المستقل X_2 له أثر معنوي على التنمية المستدامة)، وهذا يشير إلى عدم أهمية المتغير X_2 في تفسير المتغير التابع (Y) نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ومعنويته في الجزائر.

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات برنامج E-views 10.

- **المعايير القياسية**

- حيث يتم إختبار النموذج من خلال المعايير القياسية كما يلي:

- **أن النموذج لا يعاني من عدم الثبات للبيانات Non- stationarity**

حيث يتضح من نتائج الإختبارات أن إحصائية (t) للمعلمة المقدرة غير معنوية في مستوى المتغيرات الأصلي (المتغيرات بقيمتها الأصلية دون أخذ أية فروق)، مما يدل على أن مستوى المتغيرات غير ساكن، حيث كان مستوى المعنوية أعلى من 0.05، ما عدا المتغير X_2 الذي يتبين انه ساكن ويأخذ درجة التكامل بقيمتها الاصلية فالمعنوية أقل من 5%، وبتطبق الإختبارات على الفرق الأول للمتغيرات Y، X_1 كشفت النتائج عن سكون جميع المتغيرات، وقد كشفت النتائج عن رفض الفرض العدم بوجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية وقبول الفرض البديل بسكون السلسلة، فالمتغيرات Y، X_2 متغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، وهو ما يعني أن النموذج لا يعاني من عدم الثبات للبيانات Non-stationarity. والجدول رقم (ALG -1) يوضح ذلك:-

جدول (ALG -1)

نتائج إختبار فيليب بيرون (PP- Test)

المتغيرات Variables	إختبار درجة التكامل من الدرجة صفر (مستوى المتغيرات Level)		إختبار درجة التكامل من الدرجة الأولي (مستوى الفروق الأولى للمتغيرات 1st Difference)		إختبار درجة التكامل من الدرجة الثانية (مستوى الفروق الثانية للمتغيرات 2nd Difference)	
	t- stat.	Prob	t- stat.	Prob	t- stat.	Prob
Y	2.330	0.991	- 3.725	0.001*	-	-
X_1	4.161	0.999	- 2.912	0.006 *	-	-
X_2	- 3.264	0.003*	-	-	-	-
*رفض عدم سكون المتغير عند مستوى 5%.						

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات برنامج E-views 10

- **أن النموذج لا يعاني من عدم ثبات التباين (عدم تجانس الأخطاء) Heteroskedasticity .**

طبقا لنتائج اختبار White Heteroskedasticity Test بلغت قيمة الاحتماليه 0.72 = 72 % وهي أكبر من 5%، مما يدل على أن النموذج لا يعاني من عدم ثبات التباين أو لا توجد مشكلة Hetero. كذلك نتائج إختبار(Breusch-Pagan- Godfrey) تبين عدم وجود مشكلة Hetero فهناك ثبات تباين لحد الخطأ Homo. راجع ملحق رقم (ALG -1).

- **أن النموذج لا يعاني من التداخل الخطي المتعدد Multicollinearity.**

فقد بلغت قيمة إختبار D.W 1.39، راجع جدول (ALG -2) وطبقاً للنموذج فان عدد المشاهدات n = 16 وعدد المتغيرات k = 2 ومستوي المعنويه 5% ومنها نحصل على قيمة dl = 0.98 ، du = 1.54 مما يشير الى أن قيمة DW تقع في المنطقة المحايدة أو الرمادية (منطقة الشك)، ولايتخاذ قرار يتم إجراء إختبار Cerial Correlation LM test ومن خلال إختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: نحصل على قيمة Prob = 0.61 وهي أكبر من 0.05 ، راجع ملحق رقم (ALG -2)، وبالتالي القرار يكون بقبول الفرض العدم فلا يوجد إرتباط أو مشكلة Autocorrelation للنموذج المقدر، مما يشير إلى أن قيمة DW تعبر عن عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي (موجب أو سالب) بين البواقي من عدمه.

- **أن النموذج لا يعاني من اختلاف بين توزيع البواقي Residual والتوزيع الطبيعي Normal Distribution.**

يتضح من النتائج أن قيمة اختبار (Jarque-Bear) بلغت 1.626 بمستوى معنوية 0.44، وهو ما يعني أن القيمة الاحتمالية المحسوبة أكبر من 0.05 وبالتالي لا يمكن رفض الفرض العدم بعدم وجود إختلاف بين توزيع البواقي والتوزيع الطبيعي Normal Distribution، أي أن البواقي Residual تتبع التوزيع الطبيعي كما يتضح من الشكل البياني أن قيمة المتوسط الحسابي للبواقي تقترب من الصفر، ونخلص من ذلك إلى صلاحية النموذج لتقدير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الأجل الطويل. راجع ملحق رقم (ALG -3)

ومن خلال ما سبق نخلص إلى صلاحية النموذج لتقدير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وهو دليل على جودة النموذج المقدر وسلامته من إي خلل قياسي، وبالتالي يمكن الإعتماد على نتائجه وتفسيرها بما يتناسب مع الواقع الاقتصادي، وبتقدير النموذج بإستخدام حزمة البرامج الإحصائية E- Views 10 يمكن صياغة معادلة الإنحدار المتعدد على النحو التالي:-

$$Y = -1376.80762673 + 7399.55862374*X_1 + 803.605303193*X_2$$

والجدول رقم (ALG -2) يبين نتائج تقديرات النموذج، راجع ملحق رقم (ALG -4).

جدول (2- ALG)

نتائج معادلة الإنحدار المتعدد وتقديرات النموذج

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة		
Y	الحد الثابت C	X_1	X_2
قيمة المعامل	137	739	803
قيم إختبار T	-3.32	12.88	0.408
Prob – المعنوية	0.000	0.000	0.029
قيم إختبار F	85.08		
Prob – المعنوية	0.000		
R^2	0.92		
Adj. R^{2-}	0.91		
DW	1.39		

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على ملحق رقم (4) ومخرجات برنامج E-views 10.

حيث يتضح من المخرجات أن

- تعبر c عن الحد الثابت وإنه في حالة إنعدام المتغيرات المستقلة فإن متوسط معدلات التنمية المستدامة في الجزائر معبراً عنها بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي هي 137
- مؤشر جودة النموذج R- Sq أو معامل التحديد R^2 بلغ 0.92 بنسبة 92 % ، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة لها قدرة تفسيرية مرتفعة على تفسير أو شرح 92 % من التغير الذي يحدث في التنمية المستدامة في مصر وأن النسبة المتبقية وهي 8 % ترجع لأخطاء عشوائية.
- معامل التحديد المصحح Adj. R^{2-} بلغ 0.91 بنسبة مئوية 91 % ، مما يستدل منه أن المتغيرات المستقلة إستطاعت أن تفسر أو تشرح 91 % من التغير الذي يحدث في المتغير التابع Y وأن النسبة المتبقية 9 % ترجع إلى عوامل أخرى.

ويمكن تفسير النموذج من خلال الجدول التالي:-

جدول (3- ALG)

تفسيرات النموذج القياسي

المتغير	b قيمة	التحليل الإحصائي	التحليل الإقتصادي
X_1	739	وهي توضح أن هناك علاقة طردية موجبة بين مؤشر التنمية البشرية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، فكلما زاد مؤشر التنمية البشرية أدى ذلك إلى زيادة نصيب	إن زيادة مؤشر التنمية البشرية كدلالة عن أحد مؤشرات إعادة هندسة الموارد البشرية، يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر معبرا عنها بنصيب الفرد من الناتج المحلي

		الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فإذا زاد مؤشر التنمية البشرية بمقدار وحده واحدة فإن ذلك يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بما يعادل 739، بفرض ثبات العوامل الأخرى.	الإجمالي وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية، وقد يرجع ذلك إلى محاولة الجزائر لتحسين مؤشرات التنمية البشرية من صحة وتعليم ودخل وحرية سياسية، والعمل على تطوير دور المرأة في المجتمع الجزائري.
X_2	803	وهي توضح أن هناك علاقة طردية موجبة بين مؤشر صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كنسبة مئوية من اجمالي صادرات السلع ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، فكلما زادت صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أدى ذلك إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فإذا زاد مؤشر صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمقدار وحده واحدة فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بما يعادل 803، بفرض ثبات العوامل الأخرى.	إن زيادة صادرات تكنولوجيا المعلومات كدلالة على أحد مؤشرات إعادة هندسة الموارد البشرية يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة معبراً عنها بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهذا يتفق مع النظرية الإقتصادية، وهذا قد يرجع إلى أن إمكانية تحسين هذا القطاع من خلال فتح المجال أمام الافراد والشركات للتعامل بمنتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كذلك السعي لنشر ثقافة الانترنت والرقمنة بين فئات المجتمع الجزائري، ومحاولة تجسيد مشروع الحكومة الالكترونية و توفير البنية التحتية اللازمة لتوسع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المصدر: من إعداد الباحثان.

4. خاتمة:

إستهدفت الدراسة بيان دور إعادة هندسة الموارد البشرية في تحقيق التنمية المستدامة في كلاً من مصر والجزائر خلال الفترة 2004 – 2019، وتم التعرف في هذه الدراسة على مفهوم إعادة هندسة الموارد البشرية ومؤشراتها، كما تم توضيح مفهوم التنمية المستدامة وأهم مؤشرات قياسها، وقد تم إستخدام الأسلوب القياسي لبيان أثر بعض مؤشرات هندسة الموارد البشرية على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كدلالة أو مؤشر إقتصادي لقياس التنمية المستدامة في مصر والجزائر وقد توصلت الدراسة إلى أن:

- هناك علاقة إيجابية طردية بين مؤشر التنمية البشرية على التنمية المستدامة، وعلاقة عكسية سلبية بين مؤشر صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنمية المستدامة في مصر.

- هناك علاقة إيجابية طردية بين مؤشري التنمية البشرية و صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنمية المستدامة في الجزائر.

➢ **التوصيات**

- العمل على تدعيم القدرة التكنولوجية والتي يمكن لها أن تلعب دوراً فعال و مهم في دعم وتطوير النشاط الانتاجي والتصديري في مصر.
- العمل على بذل جهود حثيثة لمعالجة أي نقائص وتحديات في المورد البشري وقطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات لخدمة التنمية المستدامة في كلاً البلدين مصر والجزائر.

5. قائمة المراجع:

[1] أبو النصر، مدحت محمد. (2007)، "***إدارة وتنمية الموارد البشرية والاتجاهات الحديثة***"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر.

[2] أحمد، ثناء محمود. (2019)، "*تفعيل دور تكنولوجيا المعلومات لتطوير الأداء في المؤسسات التعليمية لتحقيق التنمية المستدامة* "، **مجلة الدراسات والبحوث البيئية**، المجلد 9، العدد 3، ص ص: 256- 263.

[3] الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة. (2003)، "***تقرير التنمية الإنسانية العربية*** "، الامم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الامريكية.

[4] بوشراش، نور الدين. (2016)، "*الاستثمار في الرأسمال البشري كمدخل حديث لادارة الموارد البشرية* " ، **مجلة علوم الانسان والمجتمع**، العدد 21، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص ص: 269- 280.

[5] بوضياف، نوال. (2020)، "*جودة الحياة الوظيفية ومدى إسهاماتها في تحسين الاداء الوظيفي والإنتاجية في المنظمات*" ، **مجلة القبس للدرسات النفسية والاجتماعية**، العدد 9، ص ص: 94- 109.

[6] توفيق، ومان محمد. (2016)، "*تنمية الموارد الشرية في ظل البيئة الرقمية: دراسة في الابعاد السوسيو-تقنية حالة مديرية الامن لولاية بسكرة*" ، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة محمد خضيرة، بسكرة، الجزائر.

[7] حسين، وليد حسين. (2018)، "*تأثير إعادة هندسة الموارد البشرية في تعزيز الروح المعنوية للعاملين: بحث تحليلي في كلية الرافدين الجامعة* "، **مجلة العلوم الاقتصادية والادارية**، المجلد 24، العدد 106، ص ص: 226- 249.

[8] خان، احلام. (2017)، "*أهمية إعادة هندسة الموارد البشرية في تحسين ألاداء البشري بالمؤسسة الاقتصادية: دراسة استطلاعية لآراء مسؤولي الموارد البشرية*"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر.

[9] دحماني، سامية. (2015)، " *أهمية الاستثمار في رأسمال البشري ودوره في دفع عجلة التنمية :بين الواقع والمأمول* "، **مجلة البشاير الاقتصادية**، المجلد 1، العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد- بشار، الجزائر، ص ص: 91- 108.

[10] دلالي، الجيلاني. (2017)، *" نحو إستراتيجية متكاملة لتفعيل دور الوقف البيئي في التنمية المستدامة: رؤية معاصرة من وحي التجربة الإسلامية في وقف المياه "* ، **مجلة جيل الدراسات المقارنة**، العدد 3، مركز جيل البحث العلمي، ص ص: 69- 102.

[11] السرحان، حسين أحمد. (2019)، " *التنمية البشرية المستدامة وبناء مجتمع المعرفة* "، **مجلة أهل البيت**، العدد 16، كلية القانون، جامعة اهل البيت، ص ص: 138- 155.

[12] سعيدة، بورديمة. (2009)، " *التنمية البشرية ومؤشرات قياسها: دراسة حالة الجزائر*"، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية** "، العدد 3، ص ص: 164- 182.

[13] سلامة، وجيه محمد. و أحمد. احمد محمد. (2017)، " *إعادة هندسة الموارد البشرية (الهندرة) ودورها في تدعيم القدرة التنافسية في المؤسسات الفندقية: دراسة تطبيقية على بعض فنادق الخمس نجوم المصرية*"، **مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة**، المجلد 14، العدد 1، ص ص: 149- 164.

[14] شاهين، اسلام محمد. (2003)، " *التنمية المستدامة و مؤشراتها في مصر: دراسة تحليلية* "، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، المجلد 27، العدد 4، كلية التجارة وإدارة الاعمال، جامعة حلوان، ص ص: 33- 83.

[15] شحاده، شادي إبراهيم. (2018)، " *محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في اللوجستيات في مشروع محور قناة السويس- دراسة مقارنة*"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة، مصر.

[16] شحاده، شادي ابراهيم. (2021)، " *دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق التنمية المستدامة في مصر*"، **مجلة الابداع**، المجلد 11 ، العدد 1، جامعة لوينسي علي، البليدة 2، الجزائر، ص ص: 293- 309.

[17] طاحون، عدلي علي. (2003)، " ***إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية*** " ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.

[18] عدون، ناصر دادي. (2004)، " ***إدارة الموارد البشرية والسلوك التنظيمي*** " ، دار المحمدية العامة، الجزائر.

[19] فرغلي، أحمد زهران. (2021)، " *تقييم فعالية تشريعات الخدمة المدنية لتطوير سياسات ادارة الموارد البشرية في القطاع الحكومي: دراسة مقارنة لمجموعة دول مجلس التعاون الخليجي*"، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، المجلد 22، العدد 3، يوليو، ص ص: 230- 259.

[20] مراد، ناصر. (2009)، " التنمية المستدامة في الجزائر"، المجلة العلمية للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومركز دراسات الوحدة العربية، المجلد 16، العدد 46، ص ص: 105- 126.

[21] مليكة، طيبي. و محمد، برباح. (2021)، " *استراتيجيات التنمية البشرية المستدامة ومؤشرات قياسها: قطر أنموذجا* "، **مجلة أبحاث**، المجلد 6، العدد 1، ص ص: 846- 858.

[22]- النجار، فريد راغب. (2002)، " *إعادة هندسة التعليم للتنمية المستدامة: التعليم للإنتاج والفعالية الإنسانية* " ، **المؤتمر السنوي السابع - إدارة الأزمة التعليمية في مصر**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، ص ص: 40- 84.

[23]- نجمة، أليا‌س. و المزروعي، علي. (2012)، " *أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الامارات العربية المتحدة، خلال المدة 1990- 2009*"، **مجلة تنمية الرافدين**، المجلد 34، العدد 109، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ص ص: 164- 186.

[24]- النقيب، أنور. (2021)، " *فاعلية سياسة معدل الفائدة في الاقتصاد المصري خلال الفترة 1980- 2019*"، **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية**، المجلد 23، العدد 1، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص ص: 33- 61.

[25]- الهيتي، نوزاد عبد الرحمن. (2006)، " *التنمية المستدامة في المنطقة العربية الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية*"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 125، القاهرة، مصر، ص ص: 102- 192.

[26]- اليتيمي، حسن عبد الرحمن. (2009)، "***إدارة المعرفة*** "، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع.

[27]- Francis, A. T. & Kabir, Humayoon. (2008), "*Re-engineering the Management of Human Resources in University Libraries*", **held at PSG Institute of Management**, Coimbatore, India, Feb., PP: 1- 21.

[28]- Obben. J. (1998), "*The Demand for Money in Brunei*", **Asian Economic Journal**, Vol: 2, No: 12, PP: 109- 121.

[29]- Shahmandy, Elham & Silong, Abu Daud & Samah, Siti Akmar Abu. (2012), "*Facilitating Global Economy Process through Human Resource Re-engineering and Knowledge Management*", **International Journal of Business and Social Science,** Vol. 3, No. 20, PP: 218- 223.

[30]- www.albankaldawli.org.

6. ملاحق:

ملحق 1- EGY

Heteroskedasticity Test: White
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	1.034929	Prob. F(2,13)	0.3828
Obs*R-squared	2.197614	Prob. Chi-Square(2)	0.3333
Scaled explained SS	0.413809	Prob. Chi-Square(2)	0.8131

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	1.238588	Prob. F(2,13)	0.3218
Obs*R-squared	2.560856	Prob. Chi-Square(2)	0.2779
Scaled explained SS	0.482207	Prob. Chi-Square(2)	0.7858

ملحق 2- EGY

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.989671	Prob. F(2,11)	0.4025
Obs*R-squared	2.439990	Prob. Chi-Square(2)	0.2952

ملحق 3- EGY

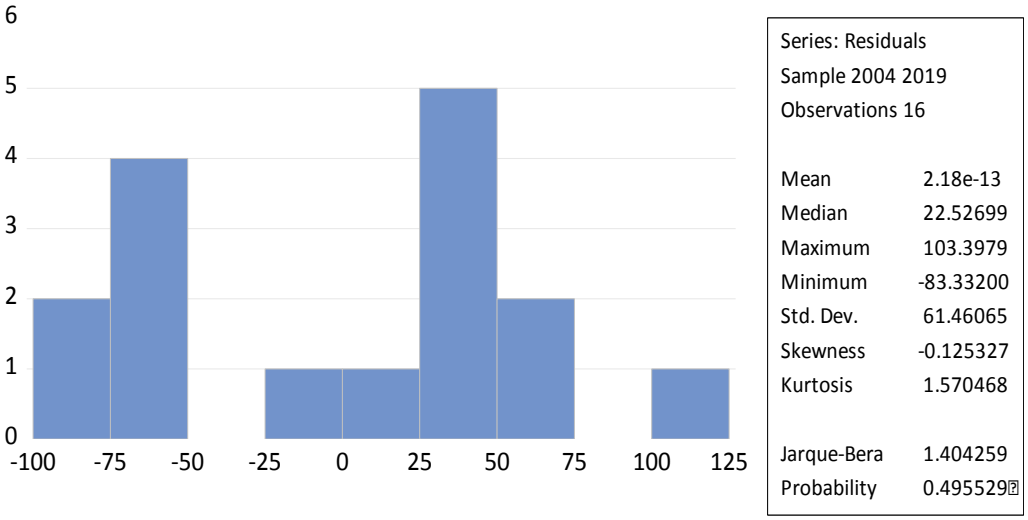

ملحق 4- EGY

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Sample: 2004 2019
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-5934.855	803.0472	-7.390418	0.0000
Z1	12735.90	1222.282	10.41977	0.0000
Z2	-51.48201	21.03830	-2.447061	0.0294

R-squared	0.942975	Mean dependent var	2583.375
Adjusted R-squared	0.934202	S.D. dependent var	257.3734
S.E. of regression	66.01933	Akaike info criterion	11.38513
Sum squared resid	56661.17	Schwarz criterion	11.52999
Log likelihood	-88.08106	Hannan-Quinn criter.	11.39255
F-statistic	107.4846	Durbin-Watson stat	1.281918
Prob(F-statistic)	0.000000		

ALG -1 ملحق

Heteroskedasticity Test: White
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.333205	Prob. F(2,13)	0.7226
Obs*R-squared	0.780202	Prob. Chi-Square(2)	0.6770
Scaled explained SS	0.717496	Prob. Chi-Square(2)	0.6986

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.214250	Prob. F(2,13)	0.8099
Obs*R-squared	0.510557	Prob. Chi-Square(2)	0.7747
Scaled explained SS	0.469522	Prob. Chi-Square(2)	0.7908

ALG -2 ملحق

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.508301	Prob. F(2,11)	0.6150
Obs*R-squared	1.353596	Prob. Chi-Square(2)	0.5082

ALG -3 ملحق

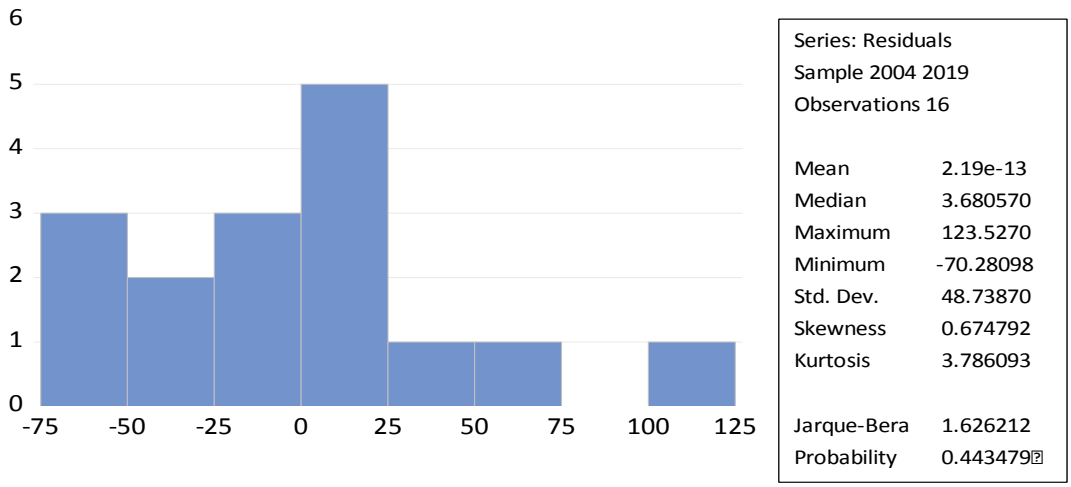

ملحق 4- ALG

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Sample: 2004 2019
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1376.808	413.8240	-3.327036	0.0055
X1	7399.559	574.1697	12.88741	0.0000
X2	803.6053	1965.666	0.408821	0.6893

R-squared	0.929028	Mean dependent var	3967.813
Adjusted R-squared	0.918109	S.D. dependent var	182.9493
S.E. of regression	52.35376	Akaike info criterion	10.92129
Sum squared resid	35631.91	Schwarz criterion	11.06615
Log likelihood	-84.37028	Hannan-Quinn criter.	10.92870
F-statistic	85.08552	Durbin-Watson stat	1.391456
Prob(F-statistic)	0.000000		

تطور التجارة البحرية الدولية لسفن ناقلات بضائع السوائب للمدة 2003-2021 والتحديات التي تواجهها

The Development of the International Maritime Trade of Bulk Carrier Vessels For The Period 2003-2021 and The Challenges It Faces

الأستاذ المساعد بان علي حسين المشهداني [1]*

[1] كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة البصرة (العراق)

ban.ali@uobasrah.edu.iq

تاريخ الاستلام: 2022/10/05 تاريخ القبول: 2022/11/09 تاريخ النشر: 2022/12/01

ملخص:

يهدف البحث إلى بيان مفهوم ناقلات بضائع الصب الجاف وانواعها وطرائق تسعيرها والتحديات العالمية التي تواجهها، التطور العالمي لحجم اسطول ناقلات بضائع السوائب الجافة للمدة 2003-2021، ومن أبرز النتائج المتوصل اليها ان لمرونات الطلب دوراً مهماً في تحديد تأثير التغييرات في أسعار ونوعية خدمات الموانئ وتأثيرها على حجم الطلب المتوقع على خدمات الموانئ.

الكلمات المفتاحية: الاسطول العالمي، بضائع السوائب، أسعار الشحن، التجارة البحرية، التحديات.

تصنيف JEL: L90, L91

Abstract:

The research aims to clarify the concept of dry bulk carriers, their types, pricing methods, the global challenges they face, and the *global development of the dry bulk carriers fleet size for the period 2003-2021. Among the most prominent results reached is that the elastic ties of demand have an important role in determining the impact of changes in the prices and quality of port services and their impact on the volume of expected demand for port service*

Keywords: ***The Global Fleet, Bulk Cargo, Freight Rates, Maritime Trade, Challenges.***

Jel Classification Codes: L90, L91

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

يُعرف النقل البحري بأنه منظومة متكاملة لإدارة واجراء عملية نقل الافراد والبضائع بواسطة السفن عبر البحار من ميناء معين إلى ميناء أخر في الوقت المحدد والسعر المتفق عليه، فالنقل البحري يمكن التنمية الصناعية بدعمه نمو الصناعة التحويلية وتعزيز التكامل الاقتصادي والتجاري الإقليمي ويحتل مكانه في صميم شبكات النقل العابر للحدود التي تدعم سلاسل الامداد اذ يكتسب نقل البضائع أهمية خاصة من كونه يؤثر بطريقة مباشرة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة من زراعة وصناعة وتجارة من منطلق ان كفاءة وتكلفة نقل البضائع يؤثران تأثيراً مباشراً في كل العملية الإنتاجية وتكلفة المنتج النهائي.

1.1.مشكلة البحث: هل يواجه النقل بسفن الناقلات للبضائع السائبة تحديات؟

2.1.فرضية البحث: ان تطوير البنى التحتية للموانئ البحرية مع دراسة مرونة الطلب على خدمات الموانئ سيؤدي إلى تحديد أسعار الشحن والتفريغ في داخل الموانئ مع تحقيق وفورات في تكاليف النقل البحري.

3.1.هدف البحث: يهدف البحث إلى بيان ما يلي: -

1. مفهوم ناقلات بضائع الصب الجاف وانواعها وطرائق تسعيرها.
2. خدمات النقل البحري واثارها الاقتصادية وواقع أداء عمليات مناولة البضائع السائبة في العالم.
3. التحديات العالمية التي تواجه سفن ناقلات البضائع السائبة واستراتيجيات تخفيض أسعار الشحن البحري.
4. تطور حجم الاسطول العالمي لناقلات بضائع السوائب للمدة 2003-2021 مليون طن ساكن

4.1.منهجية البحث: اعتمد الباحث على التحليل الوصفي للبيانات والإحصاءات الصادرة من مصادر مختلفة حديثة من اجل بيان تطور حجوم الاسطول العالمي للنقل بسفن ناقلات البضائع السائبة.

5.1.الدراسات السابقة :-

1. دراسة بعنوان **Challenges of Handling Bullk Cargoes at Dis charging port, 2018** هدفت الدراسة إلى تحليل قضايا التعامل مع الشحنات والتقنيات المستخدمة في مناولة البضائع السائبة التي من شانها ان تسهم في التخصص من اجل تحسين التحميل والتفريغ اذ هناك طرق

مختلفة للتخزين وأنواع مختلفة من البضائع السائبة وتوصلت الدراسة إلى ان التعامل الفعال مع شحنات البضائع السائبة يحتاج إلى تطوير البنية التحتية مع استخدام تقنيات متقدمة.

2. دراسة بعنوان **The Effects of Global Economic growth on Dry Bulk shipping markets and freight rates** وهي مشروع دبلوم مقدم إلى **Dokuz Eylul university Maritime Faculty, 2016** إذ ركزت بشكل أساسي على اثار النمو الاقتصادي ومتغيرات أسعار الشحن السائب الجاف.

3. الدراسة الحالية هدفت إلى بيان التحديات العالمية التي تواجه سفن ناقلات البضائع السائبة واستراتيجيات تخفيض أسعار الشحن البحري، وتطور حجم اسطول ناقلات بضائع السوائب الجافة للمدة 2003-2021.

2. مفهوم ناقلات بضائع الصب الجاف وانواعها وطرائق تسعيرها.

هي تلك السفن القائمة على نقل أنواع بضائع الصب كافة اذ ازداد حجم البضائع منها إلى نصف مليون طن (النحراوي، 2014، صفحة 34) ، وتقوم السفن الجوالة عادة بنقل بضائع الصب ومع انتشار هذه السفن واتساع نشاطها فأن صناعة النقل البحري دخلت مرحلة الإنتاج في ظل اقتصادات الحجم الكبير ومن اهم أنواعها ما يلي: - (علام، 2009، الصفحات 154-155)

• الناقلات المخصصة لنقل المواد السائلة مثل ناقلات البترول الخام وناقلات الغاز الطبيعي وناقلات المواد الكيمياوية السائلة وتتسم اقسامها بحواجز سميكة طويلة لمنع تحرك السوائل المسكوبة ثم تنقسم اقسامها عرضاً لمرور وتحرك السائل على مستوى طول وعرض الناقلة ومن ثم تحفظ سلامة وتوازن الناقلة.

• الناقلات المخصصة لنقل مواد الصب الجاف وهذه الناقلات تضم بضائع صب ذات وزن ثقيل ويتم شحن البضائع مباشرة داخل العنابر وتتميز هذه السفن بفتحات واسعة لتسهيل عمليات الشحن والتفريغ.

• الناقلات المشتركة لهذه السفن تستطيع ان تحمل شحنات جافة وأخرى سائلة من اجل استغلال كل فراغات السفينة لغرض الوصول إلى وفورات الحجم الكبير.

أما طرائق تسعير الناقلات المخصصة لنقل بضائع الصب الجاف عبر السفن الجوالة (ايوب، 2003، الصفحات 155-161) فيتم تحديد أسعار الشحن على أساس تفاعل قوى العرض والطلب مع الإشارة الى ان هذه السوق تتكون من عدة أسواق شبه منفصلة تصنف حسب نوع البضائع المطلوب

نقلها او على وفق أنواع وخصائص السفن المستأجرة، ويتم تحديد الحد الأدنى لسعر النولون نقل البضائع عبر هذه السفن في المدى القصير بتعادل الحد الأدنى لسعر النولون مع التكاليف المتغيرة مخصوماً منها تكاليف تعطل السفينة وتوقفها عن العمل . اما في المدى الطويل فتبرز العوامل التي تعظم من طاقة السفينة الجوالة على الاستمرار في العمل على الرغم من انخفاض أسعار النولون مثل محاولات خفض تكلفة التشغيل وخفض تكلفة الوقود من خلال تخفيض السرعة او استخدام طاقم للسفينة يتم استئجاره من الدول التي تتميز بانخفاض أجور العاملين.

اما بالنسبة لتسعير خدمات النقل البحري للناقلات المخصصة لنقل المواد السائلة مثل ناقلات البترول اذ تتحدد أسعار النولون في ظل ظروف تقترب من سوق المنافسة الكاملة مع الاخذ في الاعتبار ان شركات البترول العملاقة يمكنها ممارسة قدر من التدخل والرقابة على تحديد أسعار النوالين البحرية تكون بصورة منفردة او مجتمعة.

3. خدمات النقل البحري واثارها الاقتصادية وواقع أداء عمليات مناولة البضائع السائبة في العالم.

اولت الدول البحرية المتقدمة أهمية كبيرة لتجارة الخدمات البحرية لما يحققه هذا النشاط من قيمة مضافة إلى الاقتصاد وعائد اقتصادي للاستثمار اعلى بكثير وهناك مجموعة متنوعة ومتكاملة من الخدمات الملاحية البحرية التي تخدم نشاط النقل البحري فهي تمثل جانب العرض من خدمات الموانئ المقدمة للبضائع وهي كالاتي: - (الرزاق، 2013، الصفحات 233-241)

- خدمات الوكالة الملاحية والقطر والإرشاد والرباط.
- خدمات الشحن والتفريغ كلما كانت هذه المعدات متطورة ارتفعت معدلات التداول وأدت إلى خفض تكلفة تشغيل السفن.
- خدمات التخزين والمستودعات ان توفير الساحات والمخازن الكافية لاستيعاب ما يتم تفريغه او شحنه من البضائع سوف يحقق معدلات عالية للشحن والتفريغ بكل نوع من أنواع البضائع وسرعة تداولها.
- وكلاء الشحن وخدمات تموين السفن والتوريدات البحرية وهي من اهم الخدمات التي لها مردود اقتصادي مرتفع.

- خدمات صيانة وإصلاح السفن وتخريدها وتعد من اهم الأنشطة الصناعية والخدمية التي تقدم في الموانئ بواسطة شركات متخصصة.

اما من ناحية الطلب على خدمات الموانئ فهو يُعد طلباً مشتقاً من الطلب على السلع التي يتم تداولها بالميناء اذ يعتمد حجم الطلب على خدمات الميناء على ما يلي:- (بدوي، 2003، صفحة 57)

- ❖ ظروف الطلب .
- ❖ ظروف العرض للسلع التي يتم نقلها إلى الميناء .
- ❖ أسعار هذه الخدمات في الموانئ المنافسة لهذا الميناء في المنطقة المحيطة به .
- ❖ يتأثر الطلب على خدمات الميناء بنوعية هذه الخدمات وهذه جميعها عوامل تؤثر على مرونة الطلب على خدمات الميناء .

لذا يجب ان يدرس كل ميناء مرونات الطلب على خدماته حتى يتمكن من تحديد تأثير التغييرات في أسعار ونوعية خدماته على حجم ذلك الطلب وتأثيرها على حجم الطلب المتوقع على خدماته في الفترة المقبلة .

فمثلاً في حالة الصادرات يكون الطلب على خدمات الميناء عالي المرونة على الرغم من انخفاض متوسط نسبة تكلفة خدمات الموانئ إلى اجمالي قيمة السلع بسبب ارتفاع مرونة الطلب على السلع مع ارتفاع درجة المنافسة التي تواجهها هذه السلع من المنتجات المحلية في أسواق الدول المستوردة لها ، اما في حالة الواردات فهي تشير إلى إمكانية الاحلال بين السلع التي تشتمل عليها الواردات والمنتجات المحلية من السلع البديلة للواردات ويعزا ذلك إلى ارتفاع درجة المنافسة التي تواجهها خدمات الموانئ من موانئ الدول الأخرى المنافسة لها (بدوي، 2003، صفحة 62) .

والجدول (1) يبين ان الصين متقدمة على دول العالم في أداء مناولة البضائع والسفن لناقلات البضائع السائبة الجافة ويرجع ذلك إلى الاختلافات في أداء الموانئ ووفورات الحجم للبضائع السائبة الجافة الصينية وتتعامل مع أكبر ناقلات خام الحديد في العالم، بينما في البرازيل نلاحظ متوسط الانتظار لمدة التفريغ بلغ (131) ساعة وفي كولومبيا بلغ متوسط الانتظار لمدة التفريغ بلغ (25) ساعة ويرجع هذا الاختلاف إلى احجام السفن الكبيرة والمسافات الطويلة من الأسواق الرئيسة.

جدول 1: أداء مناولة البضائع والسفن لناقلات بضائع السوائب الجافة في (30) اقتصاداً حسب وصول السفن متوسط القيم من 2018 الى النصف الأول من عام 2021

الدول	طن في الدقيقة جاري التحميل	طن في الدقيقة جاري التفريغ	متوسط الانتظار لمدة التحميل	متوسط الانتظار لمدة التفريغ
الصين	19	23	66	56
استراليا	48	11	101	50
الولايات المتحدة	14	11	101	49
البرازيل	25	9	174	131
روسيا الاتحادية	12	4	64	71
كندا	17	10	117	70
الارجنتين	16	7	45	28
جنوب افريقيا	20	9	83	30
اليابان	9	18	43	41
الهند	14	16	73	63
أوكرانيا	10	11	55	48
الامارات	18	10	50	32
اندنوسيا	10	8	58	54
جمهورية كوريا	10	16	37	62
نيوزلندا	10	8	56	26
شيلي	11	9	94	94
تركيا	6	9	45	50
فيتنام	9	11	53	54
كولومبيا	28	7	39	25
ماليزيا	11	13	73	90
المكسيك	12	9	68	61
مقاطعة تايوان الصينية	12	18	34	48
بيرو	18	11	82	49
عُمان	16	20	80	52
النرويج	20	6	84	78
فرنسا	10	12	52	55
السعودية	8	6	49	80
المغرب	8	6	78	127
رومانيا	6	7	64	29
موزمبيق	15	6	94	123

Source: Review of Maritime transport, 2021, p.103.

4. التحديات العالمية التي تواجه سفن ناقلات البضائع السائبة واستراتيجيات تخفيض أسعار الشحن البحري.

ان عملية التسعير في حد ذاتها تعد من العمليات المعقدة التي تنطوي على قدر من التحديات سواء بالنسبة للظروف الاقتصادية الدائمة أم بالنسبة لظروف المنافسة اذ يجب ان يكون هيكل التسعير على درجة عالية من المرونة في التطبيق ويتم ذلك عن طريق التقييم المستمر لظروف السوق والتكلفة المتعلقة بالعائد المطلوب والتقييم للمعلومات كافة عن تكلفة التشغيل (توفيق، 2007، الصفحات 146-148) ان نشاط الشحن والتفريغ يعد من أنشطة الخدمات الاقتصادية ويمكن النظر اليه كأحد الأنشطة الصناعية المنتجة اذ يمكن عدَ الاطنان المتداولة بمثابة منتج صناعي يقدمه التنظيم اذ تستخدم عناصر التكاليف مثل العمالة، الآلات، أراضٍ ومبانٍ ، تأمينات وقروض إلى اخره إذ يحتاج أي تنظيم للشحن والتفريغ إلى تحليل كفاءة عناصر التكاليف الخاصة به من اجل ممارسة نشاطه إلى الشقين التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة. وتمثل تكاليف النقل مكوناً مهماً من مكونات أسعار السلع إذ يشتريها مستهلكها النهائي وقد تؤثر أسعار النقل البحري المرتفعة للسلع المستوردة في مستوى أسعار سلة السلع التي يشتريها المستهلك وبالعكس تؤثر أسعار الشحن المرتفعة للصادرات في التنافسية التجارية لمنتجات بلدٍ ما في الأسواق العالمية لهذا السبب ترغب البلدان في وضع نهج تكفل به تحقيق انخفاض في تكاليف النقل البحري منها وإليها مع شركائها وهذا يتم من خلال ما يلي:-

ثلاث استراتيجيات عامة ذات صلة بالسياسة الوطنية لتخفيض أسعار الشحن البحري

الاستراتيجية الأولى	تطوير النقل البحري الساحلي
	1. فتح أبواب الملاحة الساحلية امام المنافسة العالمية او المحلية. 2. السياسات الوطنية لتسجيل السفن. 3. الإطار المؤسسي. 4. سياسات الاستثمار ونموذج الملكية. 5. البنية التحتية البحرية.
التأثير المحتمل في أسعار الشحن	1. قد ينخفض الامتثال للشروط الجديدة لتسجيل السفن تكاليف العمليات او يزيدها. 2. قد يزيد فتح الملاحة الساحلية الضغط التنافسي ومن ثم يخفض أسعار الشحن. 3. يربط تحسين الملاحة البحرية الساحلية المناطق النائية بشبكات

	التجارة الدولية بتحقيق وفورات حجم افضل.
الاستراتيجية الثانية	**زيادة تنافسية الموانئ**
	1. القوانين واللوائح ذات الصلة بإدارة الموانئ. 2. هياكل إدارة الموانئ ونموذج الملكية. 3. الإطار المؤسسي. 4. البنية التحتية للموانئ.
التأثير المحتمل في أسعار الشحن	تخفيض رسوم الموانئ المفروضة على مقدمي خدمات النقل البحري من خلال ما يلي:- أ. مكاسب الكفاءة في عمليات الموانئ وادارتها. ب. هامش ربح معقول لمشغل الميناء في بيئة اعمال تنافسية بقدر اكبر تتضمن الرسوم على جميع وظائف الموانئ ، ووضع اللوائح التنظيمية، المشغل، المسوق ومعالج البضائع.
الاستراتيجية الثالثة	**تطوير الوصلات بين الموانئ والداخل**
	1. الربط البيئي متعدد الوسائط الذي يربط الميناء بالأسواق الوطنية والإقليمية (النقل بالسكك الحديدية والطرق والممرات المائية والنقل الجوي). 2. الإطار التنظيمي والمؤسسي لوسائط النقل البحري. 3. الاتفاقات الإقليمية بشأن العبور وتطوير النقل والشراكات ما بين القطاع العام والخاص.
التأثير المحتمل في أسعار الشحن	أ. تحسين ربط حركة المرور في الميناء من خلال ما يلي: - أ. زيادة احجام مناولة البضائع في الموانئ ← تكاليف مناولة ادنى للوحدة. ب. اجتذاب سفن اكبر← تكاليف نقل اقل للوحدة. ت. اجتذاب مقدمين جدد لخدمات النقل ← هوامش اقل بسبب ازدياد المنافسة.

المصدر: الأونكتاد، استعراض النقل البحري، 2012، ص96.

وتوجد بصورة عامة ثلاثة حالات لسياسات التسعير لخدمات النقل وهي كالاتي:-

أ. التسعير على اساس الاحتكار:-

يتحدد من خلال التقاء منحنى التكلفة الحدية مع الايراد الحدي عند نقاط (A_1) و (B_1) وان هذا السعر غير مقبولا من وجهة نظر المجتمع لأنه يضع قيوداً على الانتاج وسوء توزيع للموارد لان قيمة الانتاج ستكون اكبر من قيمة الموارد المستخدمة في هذا الانتاج والسعر الاحتكاري يتكون من التكلفة الحدية – الايراد الحدي.

ب. التسعير على اساس التكلفة الكلية (تسعير متوسط التكلفة) :-

يتحدد من خلال التقاء منحنى متوسط الايراد مع متوسط التكلفة الكلية عند نقاط (A_2) و (B_2) وهذا السعر يغطي التكاليف الكلية الثابتة والمتغيرة مع تحقيق ربح مناسب وتحاول الجهات التنظيمية تطبيق هذا السعر لأنه يعطي عائد مناسب على الاستثمار وسعر التكلفة الكلية يتكون من

متوسط التكلفة الكلية = متوسط الايراد.

ج. التسعير على اساس التكلفة الحدية: -

يتحدد من خلال التقاء منحنى التكلفة الحدية مع متوسط الايراد عند نقاط (A_3) و(B_3) وهو السعر المثالي الذي يفضله المجتمع لان السلع التي تباع للمستهلك النهائي بقيمة التكلفة التي يتحملها المجتمع في انتاج هذه السلعة ولهذا السعر مساوئ لأنه يقع اسفل متوسط التكلفة الكلية واذا شاءت الجهات التنظيمية ان تطلب من المرفق تقاضي هذا السعر فأن النتيجة ستكون خسارة مالية للمرفق وفي هذه الحالة يقترح الاقتصاديون ان تقوم الدولة بدعم هذا المرفق او ان تمتلك الدولة المرفق من اجل تغطية تكاليفه الكلية وسعر التكلفة الحدية يتكون من التكلفة الحدية = متوسط الايراد .

الشكل 01 : سياسات التسعير لخدمات النقل.

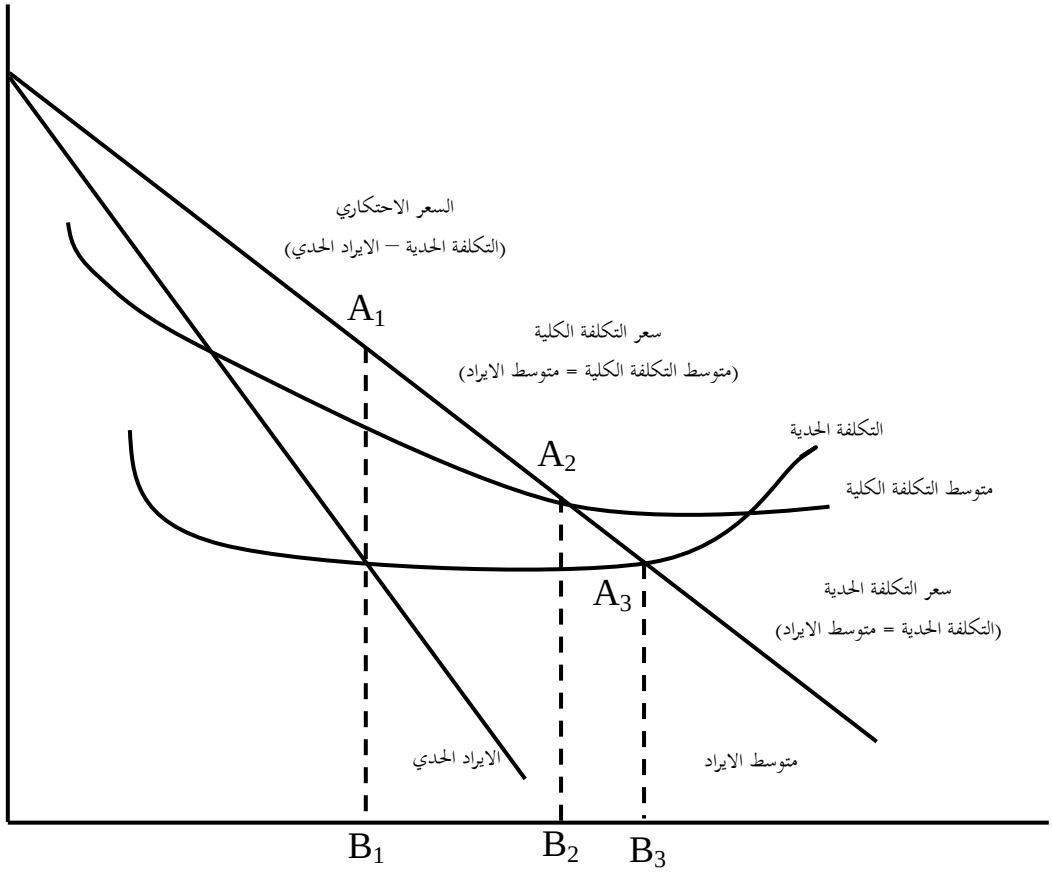

المصدر: د. علي عبد السلام المعزاوي ود. فتحي عبد العزيز التوني ، اقتصاديات النقل ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2006 ، ص 39-40

5. تطور حجم الأسطول العالمي لناقلات بضائع السوائب للمدة 2003-2021 مليون طن ساكن.

- ✓ نلاحظ من خلال الجدول (2) المدة الممتدة من 2003-2013 شهدت تطوراً في حجم الاسطول العالمي لناقلات السوائب ضمن مايلي :-

❖ ناقلات ذات فئة الحجوم (10-59.999) ملايين طن ساكن اذ ارتفع حجم الحمولة فيها من 120.5 ملايين طن ساكن في عام 2003 إلى 219.0 ملايين طن ساكن في عام 2013 وبنسبة قدرها 81,7 % .

- ناقلات ذات فئة الحجوم (60-79.999) ملايين طن ساكن شهدت ارتفاعاً في حجم الحمولة من 75.1 ملايين طن ساكن في عام 2003 إلى 108.3 ملايين طن ساكن في عام 2013 وبنسبة قدرها 44,2 % .
- ناقلات ذات فئة الحجوم (+ 80.000) ملايين طن ساكن شهدت ايضاً ارتفاعاً في حجم الحمولة من (93.6) ملايين طن ساكن في عام 2003 إلى (343.3) ملايين طن ساكن في عام 2013 وبنسبة قدرها 266,7 % ويرجع هذا التطور في حجم الحمولة إلى زيادة الطلب على بضائع السوائب .
- اما المدة الممتدة من 2014-2021 فنلاحظ فيها مايلي :-
- ناقلات ذات فئة الحجوم (10-59.999) ملايين طن ساكن شهدت انخفاضاً في حجم الحمولة من (153.9) ملايين طن ساكن في عام 2014 إلى (96) ملايين طن ساكن في عام 2021 وبنسبة قدرها (0,3 - %) .
- ناقلات ذات فئة الحجوم (60-79.999) ملايين طن ساكن شهدت انخفاضاً في حجم الحمولة من (146.6) ملايين طن ساكن في عام 2014 إلى (117) ملايين طن ساكن في عام 2021 وبنسبة قدرها (20,1 - %) .
- واخيراً ازداد التركيز على استخدام الناقلات ذات فئة الحجوم (+ 80.000) ملايين طن ساكن في المدة المذكورة نفسها إذ ارتفع حجم الحمولة فيها من 48.3 ملايين طن ساكن في عام 2014 إلى 122 ملايين طن ساكن في عام 2021 وبنسبة قدرها 152,5 % ويعزا ذلك إلى تحقيق وفورات في تكلفة النقل البحري والموانئ.

جدول 2 : تطور حجوم اسطول الناقلات العالمي لبضائع السوائب للمدة (2003-2021) مليون طن ساكن

السنوات	10-59.999 مليون طن ساكن	60-79.999 مليون طن ساكن	80.000 + فما فوق مليون طن ساكن
2003	120.5	75.1	93.6
2004	123.1	75.8	98.4
2005	128.5	81.1	105.3
2006	135.1	86.5	114.5
2007	140.6	90.8	127.8
2008	149.3	94.8	143.1
2009	156.5	97.6	160.9
2010	163.6	98.9	190.9
2011	148.0	102.8	240.9
2012	204.4	106.5	294.5
2013	219.0	108.3	343.3
2014	153.9	146.6	48.3
2015	160.8	154.1	50.4
2016	127	93	211
2017	100	100	164
2018	82	61	83
2019	75	129	127
2020	64	135	144
2021	96	117	122

الجدول من عمل الباحث بالاستناد إلى المصادر الاتية:-

1. السنوات من 2003-2013 The Platou Report, 2013, p.52.

2. السنوات من 2014-2015 The Platou Report, 2015, p.52

3. السنوات من 2016-2021 James Catlin, Dry Bulk shipping out Look My most Bullish fore castever, Feb, 15, 2021, p.1-p.5.

❖ واخيراً أدى ارتفاع مجموع حجم تجارة بضائع السوائب البحرية الدولية من 3,821 مليار طن في عام 2000 إلى 7,730 مليار طن في عام 2020 وبنسبة قدرها 102,3 % وكما هو موضح في الجدول (3) إلى زيادة حجم اسطول ناقلات البضائع السائبة والتركيز على استخدام ناقلات ذات فئة الحجوم (+ 80.000) ملايين طن ساكن في عماية نقل البضائع اذ سيؤدي ذلك إلى تحقيق وفورات في تكاليف النقل البحري عن طريق تقليل عدد السفن الوافدة وتقليل مدة دورانها داخل الموانئ .

جدول 3: حجم التجارة البحرية الدولية لسفن ناقلات بضائع السوائب للمدة (2000-2020) ملايين الاطنان

االسنوات	سوائب رئيسة (1)	بضائع جافة أخرى (2)	مجموع البضائع
2000	1186	2635	3.821
2005	1579	3108	4.687
2010	2232	3423	5.655
2015	2930	4161	7.091
2016	3009	4228	7.237
2017	3151	4419	7.570
2018	3215	4603	7.818
2019	3218	4690	7.908
2020	3181	4549	7.730

(1) ركائز الحديد والحبوب والفحم والبوكسيت/ الالومنيا والفوسفات.

(2) السوائب الثانوية والتجارة المعبأة في حاويات والبضائع العامة المتبقية.

Source: Rrview of Maritime transport, United Nations publications, New York, 2021, p.3.

6. خاتمة:

- ✓ يواجه النقل البحري بسفن ناقلات البضائع السائبة تحديات متمثلة بعملية التسعير لهيكل تنظيمات الشحن والتفريغ اذ تتأثر عملية التسعير بالمنافسة ودرجة مرونة الطلب على خدمات الموانئ.
- ✓ لمرونات الطلب دوراً مهماً في تحديد تأثير التغييرات في أسعار ونوعية خدمات الموانئ وتأثيرها على حجم الطلب المتوقع على خدمات الموانئ في الفترة المقبلة.
- ✓ توجد ثلاثة استراتيجيات لتخفيض أسعار تكاليف النقل البحري وضعتها منظمة الاونكتاد للتجارة والتنمية متمثلة في تطوير النقل البحري الساحلي، وزيادة تنافسية الموانئ، وتطوير الوصلات بين الموانئ.
- ✓ توجد ثلاثة حالات لسياسات التسعير لخدمات النقل متمثلة بالتسعير على أساس الاحتكار، التسعير على أساس التكلفة الكلية (تسعير متوسط التكلفة)، التسعير على أساس التكلفة الحدية.
- ✓ نلاحظ خلال الفترة الممتدة من 2003-2013، والفترة الممتدة من 2014-2021 ازداد التركيز فيها على استخدام الناقلات ذات فئة الحجوم 80,000+ فما فوق مليون طن ساكن ويعزا ذلك إلى ما يلي:-

- ازدياد حجم النشاط التجاري العالمي في مجال تجارة بضائع السوائب والبضائع الجافة اذ ارتفع مجموع حجم النشاط التجاري من 3,821 مليار طن عام 2000 إلى 7,730 مليار طن في عام 2020 .
- ان استخدام هذا النوع من الناقلات ذات فئة الحجوم 80,000+ سوف يساعد على تقليل تكاليف النقل البحري عن طريق تقليل عدد السفن الوافدة في الميناء وتقليل مدة دورانها في الميناء.

واخيراً للأثبات صحة فرضية البحث ترى الباحثة ان تطوير البنى التحتية للموانئ واستخدام الناقلات ذات الحجوم الكبيرة سوف يساهم في تقليل تكاليف النقل البحري للبضائع المنقولة عن طريق تقليل مدة دوران السفن وتقليل اعداد السفن الوافدة في الميناء مع دراسة حالة مرونات الطلب على خدمات الموانئ وتأثيرها على حجم الطلب المتوقع في الفترة المقبلة سوف

يساعد هذا على تقليل مشاكل التسعير المختلفة لهيكل تنظيمات الشحن والتفريغ من سطح السفينة إلى ارصفة الميناء والعكس صحيح.

اما المقترحات المقدمة في الدراسة فهي كالاتي: -

- تنظيم عملية نقل البضائع الخطرة ووضع احتياطيات للطوارئ تتخذ من اجل حماية الأشخاص والممتلكات والبيئة في حالة نقل هذه البضائع.
- اعداد برامج تدريبية لرفع كفاءة العاملين في مجال النقل سواء في الشركات التي تتعهد النقل أم في الموانئ والكمارك لزيادة الكفاءة الإنتاجية ورفع القدرة التنافسية لخدمات النقل البحري.
- العمل على تحقيق تكامل لخدمات النقل في سلسلة نقل متكاملة براً وبحراً وجواً من اجل استخدام وسائط النقل بكفاءة عالية.

7. قائمة المراجع:

المؤلفات :-

- ❖ احمد عبد السميع علام (2009)، اقتصاديات النقل، (الإسكندرية : الناشر دار الوفاء لدنيا الطبع والنشر
- ❖ أيمن النحراوي (2014)، اقتصاديات وسياسات النقل البحري ، (الإسكندرية : الناشر دار الفكر الجامعي .
- ❖ سميرة إبراهيم أيوب(2003) ، اقتصاديات النقل دراسة تمهيدية ، (الإسكندرية : الناشر الدار الجامعية .
- ❖ سمية بدوي (2003) ، اقتصاديات انشاء وتطوير وتشغيل الموانئ في ظل المنافسة العالمية ، (الإسكندرية : الناشر منشأة المعارف
- ❖ علي عبد السلام المعزاوي وفتحي عبد العزيز التوني (2006) ، اقتصاديات النقل ، (القاهرة : الناشر دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة .
- ❖ صلاح إسماعيل حسن وعبد الرحمن توفيق (2007)، تسعير خدمات الموانئ البحرية ، (القاهرة : الناشر مركز الخبرات المهنية للإدارة

❖ محمود حامد محمود عبد الرزاق (2013) ، اقتصاديات النقل الدولي البري والبحري والجوي ، (الإسكندرية : الناشر الدار الجامعية

التقارير الدولية :-

☒ الاونكتاد (2012)، استعراض النقل البحري، الأمم المتحدة

☒ Review of Maritime transport, United nations publications, New York, 2021

☒ The Platou Report, 2013, 2015

James Catlin, (Feb 15,2021) Dry Bulk Shipping out Look My most Bullish Fore Castever https://seekingalpha.com/article/4406041-2021-dry-bulk-shipping-outlook-bullish-forecast-ever

تصنيف الدول العربية حسب مؤشرات الأمن الغذائي باستخدام التحليل العنقودي الهرمي للفترة 2015-2020

Classification of Arab countries according to food security indicators using hierarchical cluster analysis for the period 2015-2020

عمر بوعزيز[1]*

[1] جامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر)، bouaziz_omar77@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2022/07/10 تاريخ القبول: 2022/11/08 تاريخ النشر: 2022/12/01

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى رصد وتحليل وضعية الأمن الغذائي في الدول العربية، بالإضافة إلى تصنيف هذه الدول حسب مؤشرات الأمن الغذائي خلال الفترة 2015-2020 وذلك باستخدام إحدى طرق التحليل الاحصائي المتقدم المتمثلة في التحليل العنقودي الهرمي.

وقد تم الاعتماد على ثلاثة عشر مؤشرا من مؤشرات الأمن الغذائي للقيام بعملية التصنيف، حيث أظهرت النتائج وجود ثلاث مجموعات، ضمت الأولى منها احدى عشرة دولة والثانية سبعة دول، أما المجموعة الثالثة فقد ضمت أربعة دول.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، التحليل العنقودي، الهرمي، الفجوة الغذائية، ، الدول العربية.

تصنيف JEL: C10 ، Q18

Abstract:

This research aims to monitor and analyze the food security situation in the Arab countries, in addition to classifying these countries according to food security indicators during the period 2015-2020, using one of the advanced statistical analysis methods represented in the hierarchical cluster analysis.

Thirteen food security indicators were relied upon to carry out the classification process. The results showed the presence of three groups, the first of which included eleven countries, the second seven countries, and the third group included four countries.

Keywords: *Food Security; Cluster Analysis; hierarchical; Nutritional gap; Arab countries.*

Jel Classification Codes: C10 ،Q18

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تشكل قضية الأمن الغذائي أحد التحديات الرئيسية للكثير من الدول خاصة العربية، حيث تؤثر هذه التحديات سلبا على الأمن الغذائي، ومن المحتمل أن يؤدي تقلب أنماط الطقس الناتج عن تغير المناخ، ندرة المياه والأراضي الصالحة للزراعة، النمو السكاني وارتفاع الواردات الغذائية إلى الآثار السلبية على الإنتاجية في المنطقة العربية، ولن يكون من السهل ضمان توفر الأغذية بالكمية والجودة المطلوبتين، مما يجعل التصدي لانعدام الأمن الغذائي أكثر الحاحا على الصعيدين الوطني والاقليمي.

وتبقى الفجوة في امدادات المحاصيل الغذائية الرئيسية كبيرة، نتيجة الصدمات التي تشهدها إمدادات الغذاء في الأسواق العالمية، مما أدى إلى زيادة التأثر بتقلبات أسعار الأغذية. وتتطلب هذه التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والجغرافية السياسية مضاعفة الجهود لتحسين المحاصيل على نحو مستدام، وفي الوقت نفسه زيادة كفاءة النظم الزراعية وقدرتها على الصمود بوجه الصدمات، كما أن رفع مستوى التنسيق في صياغة السياسات ووضع الاستراتيجيات وتنفيذ البرامج سيؤدي إلى وضع الاستراتيجيات وتنفيذ البرامج وتنمية القدرات ورفع التعاون بين الدول العربية.

من خلال هذه الورقة، سيتم رصد وتحليل تطورات حالة الأمن الغذائي في الدول العربية خلال الفترة 2015-2020 محاولين بذلك تصنيف الدول العربية حسب مؤشرات الأمن الغذائي وكذلك حجم الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتي فيما يخص المنتجات الغذائية، وذلك من خلال معالجة الإشكالية الآتية: **كيف يمكن تصنيف الدول العربية حسب مؤشرات الأمن الغذائي باستخدام طريقة التحليل العنقودي الهرمي ؟**

تكمن أهمية هذه الدراسة في تحليل ورصد تطورات الأمن الغذائي في المنطقة العربية، إذ يعد ذلك من المواضيع ذات الأهمية البالغة، بهدف تقليص الفجوة الغذائية والوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي خاصة في ظل وجود تحديات هيكلية ازدادت بحدة بعد جائحة كوفيد-19- تتمثل في ارتفاع عدد السكان تقلبات أسعار الغذاء في السوق الدولية، تقلبات المناخ، ارتفاع أسعر النقل، وخاصة أن معظم الدول العربية تؤمن حاجياتها الغذائية عن طريق الاستيراد.

كما تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- استعراض أبرز الاتجاهات والسيناريوهات والتدخلات في مجال السياسة العامة للتصدي على نحو مستدام لتحديات الأمن الغذائي العربي، و كشف الأسباب الكامنة وراء المشكلة الغذائية؛

- محاولة تطوير رؤية واضحة لما يشكل الأمن الغذائي في المنطقة العربية وترجمة هذه الرؤية إلى مجموعة من المؤشرات تستخدم لرصد حالة الأمن الغذائي في المنطقة العربية؛
- كيفية سد الفجوة الانتاجية الآخذة في الاتساع والمرجح أن تستمر على مدى العقود المقبلة، خاصة وأن السلع الزراعية الأساسية قد ارتفع بوتيرة أسرع بكثير من إنتاجها.
- تصنيف الدول العربية حسب مؤشرات الأمن الغذائي، وكذا معرفة الميزة النسبية للسلع الغذائية لكل دولة.

أما بالنسبة لمنهجية المقال، فقد تم استخدام التحليل الوصفي لمؤشرات الأمن الغذائي في الدول العربية، بالإضافة إلى التحليل الإحصائي المتقدم باستخدام طريقة التحليل العنقودي الهرمي.

2. مفهوم ومؤشرات الأمن الغذائي

1.2 مفهوم الأمن الغذائي:

إن مفهوم الأمن الغذائي تطور بشكل كبير على مدى العقود الماضية، حيث قدمت القمة العالمية للأغذية في عام 1996 تعريفا متكاملا للأمن الغذائي كما يلي "يتحقق الأمن الغذائي عندما يمتع كافة البشر في جميع الأوقات بفرص الحصول المادية والاقتصادية على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم وأذواقهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية على جميع المستويات أو المقاييس(الفرد، الأسرة، الصعد الوطنية والاقليمية والعالمية)، وتم تعريف مفهوم الأمن الغذائي وفقا لأربعة أبعاد رئيسية وهي توافر الغذاء بكمية كافية ونوعية جيدة، والنفاذ إليه، واستخدامه واستدامة توافره للجميع (الاسكوا، 2017، صفحة 1).

حسب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، فإن الأمن الغذائي يتوفر عندما تتاح لجميع الناس، في جميع الأوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف ومأمون ومغذ يلبي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم الغذائية ويكفل لهم أن يعيشوا حياة موفورة الصحة والنشاط (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، 2010، صفحة 8).

كما يعرف الأمن الغذائي بأنه وسيلة لتحقيق صحة جيدة وتغذية جيدة، وينبغي توجيه التدخلات السياساتية باتجاه الأمن التغذوي، كما يجب استكمال رصد الأمن الغذائي بمقاييس الجسم البشري (Pinstrup-Andersen, 2009, p. 7).

ويعرف أيضا الأمن الغذائي بأنه مشكلة اقتصادية في المقام الأول مشكلة عرض المواد الغذائية والكافية، وطلب تلبية الاحتياجات الغذائية لجميع الناس في جميع الأوقات وجعل العرض يلبي الطلب بالوسائل المادية والاجتماعية والاقتصادية وهو يستند إلى توفر الأغذية، ويتعلق أساسا بصعوبة شراء الموارد الشحيحة وتوزيعها بين سكان العالم (Shepherd, 2012, p. 212).

2.2 مؤشرات الأمن الغذائي:

يتطلب تحقيق الأمن الغذائي تضافر عدة عناصر أساسية هي توافر الغذاء وامكانية الحصول عليه والاستفادة منه واستقرار امداداته، وتركز سياسات الأمن الغذائي في المنطقة حاليا على زيادة التوافر وتولي العناصر الثلاثة المتبقية أهمية أقل، غير أن تحقيق الأمن الغذائي لا يعني فقط الحد من الجوع فهو يعني أيضا ضمان حصول المواطنين على الغذاء طيلة الوقت حتى اثناء الأزمات وفي أعقاب الكوارث الطبيعية (الاسكوا، 2019، صفحة 44). سنحاول من خلال هذا المحور استعراض مختلف مؤشرات الأمن الغذائي.

1.2.2 مؤشرات الركائز الأساسية:

تكشف مؤشرات الركائز الأساسية وجود الأمن الغذائي أو انعدامه، وهي تصور من خلال سوء التغذية أو مخاطر سوء التغذية، ويترجم انعدام الأمن الغذائي عادة إلى نقص تغذوي (عدم كفاية الطاقة التغذوية واستهلاك المغذيات) أو الافراط في التغذية (الاستهلاك المفرط للطاقة الغذائية)

جدول 1: مؤشرات الركائز الأساسية

الرمز		وصف المؤشر	الاسم المختصر	الصلة بأهداف التنمية المستدامة
مؤشرات الركائز الأساسية (co)	CO1	تفشي النقص التغذوي (بالنسبة المئوية)	النقص التغذوي	1-1-2
	CO2	انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط او الشديد بمقياس المعاناة من انعدام المن الغذائي (النسبة المئوية)	انعدام الأمن الغذائي	2-1-2
	CO3	انتشار السمنة بين السكان البالغين (18 سنة فما فوق) (بالنسبة المئوية)	السمنة	

المصدر: الاسكوا، رصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية، 2020، ص، 41.

2.2.2 مؤشرات توفر الغذاء: يعتبر توفير ما يكفي من الغذاء شرطا ضروريا لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية، ولكنه غير كاف ويحدد توفر الأغذية من خلال الانتاج الغذائي المحلي، وتجارة الأغذية، وكفاءة التوزيع، وغيرها من العوام (الاسكوا، 2020، صفحة 44).

جدول 2: مؤشرات توفر الغذاء

الرمز		وصف المؤشر	الاسم المختصر	الصلة بأهداف التنمية المستدامة
مؤشرات توفر الغذاء	AV1	محاصيل القمح الرئيسية نسبة إلى المحاصيل المحتمل انتاجها (بالنسبة المئوية)	انتاجية القمح	1-3-2
	AV2	التوجه الزراعي في الانفاق الحكومي (مؤشر)	الانفاق الزراعي	1-1-2
	AV3	الفاقد والمهدر من الأغذية كنسبة من اجمالي الأغذية المتاحة (بالنسبة المئوية)	الخسائر الغذائية	3-12
	AV4	متوسط كفاية امدادات الطاقة التغذوية (بالنسبة المئوية)	امدادات الطاقة التغذوية	
	AV5	نسبة الاعتماد على واردات القمح (بالنسبة المئوية)	الاعتماد على واردات القمح	
	AV6	نسبة الموارد المالية المستخدمة في الزراعة من مجموع الموارد المائية المتجددة (بالنسبة المئوية)	المياه المستخدمة في الزراعة	2-4-6

المصدر: الاسكوا، رصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية، 2020، ص، 44.

3.2.2 مؤشرات الحصول على الغذاء: يهتم هذا البعد من أبعاد الأمن الغذائي بما إذا كان السكان يحصلون على ما يكفي من الغذاء ليعيشو حياة صحية، وبالتالي فهو يدرس مدى توفر الموارد (المادية، الاجتماعية والمالية) لزراعة الأغذية أو الحصول عليها، فقد يفضل الناس نوعا معينا من الأغذية دون غيره وتشكل قضايا مثل الدخل المتاح، وأسعار الأغذية والدعم الاجتماعي، والبنية التحتية عوامل محددة رئيسية للحصول على الغذاء (الاسكوا، 2020، صفحة 48)

جدول 3: مؤشرات الحصول على الغذاء

الرمز		وصف المؤشر	الاسم المختصر	الصلة بأهداف التنمية المستدامة
مؤشرات الحصول على الغذاء	AC1	نسبة الفقر (بالنسبة المئوية)	الفقر	1-1-1 و1-2-1و2-2-1
	AC2	حصة الانفاق على استهلاك الأغذية من مجموع الانفاق على الاستهلاك لدى الأسر المعيشية (بالنسبة المئوية)	الانفاق الغذائي	
	AC3	معدل البطالة (بالنسبة المئوية)	البطالة	2-5-8
	AC4	الأداء اللوجيستي (مؤشر)	الأداء اللوجيستي	
	AC5	التضخم في اسعار الاستهلاك (بالنسبة المئوية)	التضخم	

المصدر: الاسكوا، رصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية، 2020، ص، 48.

4.2.2 مؤشرات الاستفادة من الغذاء:

الاستفادة هي البعد الثالث من أبعاد الأمن الغذائي ، ويتأثر هذا البعد بالحالة الصحية للفرد، والقيمة الغذائية للأغذية وما إذا كانت آمنة، وكذلك طريقة إعداد الأغذية واستهلاكها وهو بالتالي معني بمقاييس الجسم البشري ولا سيما بين الأطفال، فضلا عن سلامة الأغذية ونوعيتها وظروف الصحة والنظافة (الاسكوا، 2020، صفحة 51).

جدول 4: مؤشرات الاستفادة من الغذاء التي تم اختيارها

الرمز		وصف المؤشر	الاسم المختصر	الصلة بأهداف التنمية المستدامة
مؤشرات الاستفادة (UT)	UT1	السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب الأساسية على الأقل (بالنسبة المئوية)	الحصول على مياه الشرب	1-4-1 1-1-6
	UT2	السكان الذين يستفيدون من خدمات الصرف الصحي الأساسية على الأقل (بالنسبة المئوية)	الوصول إلى الصرف الصحي	1-4-1 1-2-6
	UT3	الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من التقزم (بالنسبة المئوية)	تقزم الأطفال	1-2-2
	UT4	الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من الهزال (بالنسبة المئوية)	هزال الأطفال	2-2-2
	UT5	النساء في سن الانجاب (15-49 سنة) اللواتي يعانين م فقر الدم (بالنسبة المئوية)	فقر الدم عند النساء	

المصدر: الاسكوا، رصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية، 2020، ص، 51.

5.2.2 مؤشرات الاستقرار:

يهتم هذا البعد باستقرار النظام الغذائي أو ضمان توفر الأغذية وامكانية الحصول عليها سنويا، ويعالج الاستقرار المسائل المتصلة بالتقلب في انتاج الأغذية وامداداتها بسبب تقلبات الأسعار والبيئة الاجتماعية والسياسية السائدة، وظواهر الطقس الحادة. (الاسكوا، 2020، صفحة 55).

جدول 5: مؤشرات الاستقرار

الرمز		وصف المؤشر	الاسم المختصر	الصلة بأهداف التنمية المستدامة
مؤشرات الاستقرار (ST)	ST1	قابلية التأثر بتغير المناخ (مؤشر)	تغير المناخ	
	ST2	مفارقات أسعار الأغذية (مؤشر)	مفارقات الأسعار	2-ج-1
	ST3	الاستقرار السياسي وغياب العنف (بالترتيب)	الاستقرار السياسي	
	ST4	نصيب الفرد من تقلبات الانتاج الغذائي (1000 دولار للفرد)	تقلبات الانتاج الغذائي	
	ST5	نصيب الفرد من تقلبات الاداد الغذائي (كيلو سعرة حرارية الفرد/اليوم)	تقلبات الامداد الغذائي	

المصدر: الاسكوا، رصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية، 2020، ص، 55.

3. رصد وتحليل مؤشرات الأمن الغذائي في الدول العربية

1.3 مؤشر الاكتفاء الذاتي:

يبين الجدول رقم (6)،معدلات الاكتفاء الذاتي، حيث نلاحظ أن هذه المعدلات في عام 2020 تراوحت في حدودها القصوى بين (99.30%) و (91.40%) لسلع الفاكهة، الخضر، الأسماك والدرنات، وفي حدودها المتوسطة بين (65.5%) و (79.40%) لسلع البيض، الألبان، اللحوم، وتراوحت المعدلات الدنيا بين (23.80%) و(36.80%) لسلع الحبوب، السكر، البقوليات والزيوت النباتية.

جدول 6: معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية في المنطقة العربية

الوحدة: (%)

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الحبوب	44.8	39.2	41.7	37.8	38.20	36.85
الدرنات	94.4	91.8	96.4	95.8	92.71	91.38
البقوليات	55.4	51.5	53.3	50.9	39.7	41.6
الخضر	97.5	95.6	102.8	99.2	95.74	94.81
الفاكهة	97.5	98.5	102.5	97.2	95.84	95.58
السكر	43.7	45.2	38.7	35.3	31.58	31.43
الزيوت النباتية	48.6	36.2	43.0	46.0	24.80	23.83
اللحوم	69.7	67.4	72.4	74.9	71.40	69.66
الأسماك	96.6	104.6	108.7	106.1	99.35	99.34
البيض	86.1	85.2	83.0	83.4	81.51	79.41
الألبان ومشتقاتها	75.9	76.9	93.7	93.8	73.25	75.43

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير اوضاع الأمن الغذائي العربي، التقرير السنوي 2016، ص34. التقرير السنوي 2018، ص34. التقرير السنوي 2020، ص 31.

2.3 مؤشر متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية:

من خلال الجدول رقم (07)، نلاحظ أن متوسط نصيب الفرد من المنتجات الحيوانية والسمكية في الوطن العربي يقل عن نظيره العالمي، وأن المتوسط شهد استقرارا بين العامين في الوطن العربي لجميع السلع عدا الألبان ومنتجاتها التي تراجع متوسط نصيب الفرد منها بنحو (3.6%).

جدول 7: متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية للفترة (2019-2020 كغ/سنة)

البيان	2019	2020	المتوسط العالمي 2020
الحبوب	333.2	335.9	150.2
الدرنات	42.88	42.8	-
السكر	27.94	28	21.9
البقوليات	9.29	9.7	-
زيوت نباتية	23.66	25	22.7
الخضر	136.64	137.3	138
الفاكهة	96.67	97.1	75
الأسماك	12.22	12.4	19.8
البيض	6.93	7.3	-
الألبان	86.49	83.3	116.1
اجمالي اللحوم	29.66	30.2	43

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير اوضاع الأمن الغذائي العربي، التقرير السنوي 2020، ص 29.

3.3 قيمة الفجوة الغذائية (صافي الاستيراد) من السلع الغذائية الرئيسية:

تتأثر قيمة وكمية الفجوة من السلع الغذائية بالتطورات في إنتاج، أسعار وتجارة السلع الغذائية. وفيما بين عامي 2019 و2020 تأثرت التجارة الخارجية للسلع الغذائية في الوطن بالإجراءات التجارية التي صاحبت تفشي فيروس كورونا سنة 2019 بما في ذلك تصاعد أسعار الأغذية العالمية وعلى مستوى الوطن العربي أدت الزيادات التي شهدها إنتاج العديد من السلع الغذائية بين عامي 2019 و2020 وبطء حركة التجارة الدولية إلى تقليل حجم واردات الغذاء. وعلى الرغم من انخفاض حجم الواردات بين عامي 2019 و 2020 إلا أن قيمة فجوة السلع الرئيسية شهدت ارتفاعا طفيفا من

نحو (34.2) مليار دولار إلى (35.3) مليار دولار، ويعود ذلك بصفة رئيسية إلى ارتفاع الأسعار الذي شهدته العديد من السلع الغذائية الرئيسية بسبب جائحة كوفيد 19.

جدول 8: قيمة الفجوة الغذائية (صافي الاستيراد) من السلع الغذائية الرئيسية

الوحدة: (مليار دولار)

البيان	القيمة (مليار دولار)		القيمة (مليار دولار)		القيمة (مليار دولار)	
	2015	2016	2017	2018	2019	2020
قيمة العجز	38.01	34.20	39.53	36.93	43.87	42.17
قيمة الفائض	4.51	1.39	4.85	3.35	9.48	6.84
إجمالي الفجوة الغذائية	33.50	32.81	34.69	33.58	34.24	35.33

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير اوضاع الأمن الغذائي العربي، التقرير السنوي 2016، ص30. التقرير السنوي 2018، ص34. التقرير السنوي 2020، ص 31.

4.3 تطور أعداد الثروة الحيوانية بالمنطقة العربية خلال الفترة 2015-2020:

جدول 9: تطور أعداد الثروة الحيوانية بالمنطقة العربية خلال الفترة 2015-2020

الوحدة: ألف رأس

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الأبقار والجواميس	58661	59393	60015	60704	58128.8	59615.9
الأغنام والماعز	272460	275642	274193	275073	274660.4	274642.1
الإبل	16160	16692	16293	16366	16545	16401.3

المصدر: تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2020، ص، 18.

تتطلب التنمية بكافة ابعادها تنويعا اقتصاديا واستغلالا لمختلف موارد البلاد، وتعتبر تنيمة الثروة الحيوانية مهمة لتحقيق الأمن الغذائي. (طواهرية، 2022، صفحة 141). ومن خلال الجدول (09) نلاحظ أن إجمالي الثروة الحيوانية (الأبقار، الجاموس، الأغنام، الماعز، الإبل) عام 2020 بنحو 350 مليون رأس، مقارنة بنحو 347 رأس سنة 2015، وبالرغم من كبر حجم تلك الثروة في المنطقة العربية، وتوفر بعض مقومات تربية الحيوان في معظم الدول العربية ذات الأهمية النسبية في الانتاج الحيواني، إلا أن هذه الثروة لا تكفي لتلبية احتياجات المنطقة، نظرا لما يعانيه القطاع من معوقات التي من أهمها تدني إنتاجية السلالات المحلية، وضع مستويات التغذية نتيجة نقص الأعلاف وتدهور المراعي الطبيعية واتباع طرق انتاج وتسويق تقليدية في كثير من الدول العربية، بالإضافة إلى ضعف القيمة المضافة في سلسلة إمداد المنتجات الحيوانية، إلا أنه من الملاحظ في السنوات الأخيرة الاهتمام المتنامي من بعض الدول العربية بقطاع الثروة الحيوانية، وذلك من خلال المشاريع الاستثمارية

الضخمة في مجال تربية ورعاية الثروة الحيوانية، وتأسيس مشاريع موازية لها لإنتاج الأعلاف الخضراء والمركزة وذلك لسد الحاجة الكبيرة والمتنامية منها (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2017).

5.3 تطور الصادرات والواردات من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي 2015-2020:

توضح بيانات الجدول رقم (10)، تراجع قيمة كل من الصادرات والواردات الزراعية والغذائية بين عامي 2019 و2020، في ظل التراجع الذي شهدته التجارة الدولية بين هذين العامين. وقد انخفضت قيمة الصادرات الزراعية بنحو (21.7%) من نحو 50.4 مليار دولار سنة 2019 إلى 39.4 مليار دولار سنة 2020. كما تراجعت قيمة التجارة الخارجية للسلع الغذائية الرئيسية من نحو 28.6 مليار دولار سنة 2015 إلى 16 مليار دولار.

جدول 10: تطور الصادرات والواردات من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي 2015-2020

الوحدة: مليار دولار

	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الصادرات الكلية	890.3	737.5	907.8	896	1009.6	642.28
الصادرات الزراعية	39.6	36.1	42.5	32.8	50.35	39.42
الصادرات الغذائية	28.6	26.8	27.5	30.7	22.8	16.00
الصادرات الغذائية العربية البينية	16.1	14.3	14.1	10.1	9.55	6.64
الواردات الكلية	827.9	752.3	797.8	675.3	838.4	630.06
الواردات الزراعية	118.5	113.6	121.0	98.3	123.23	106.64
الواردات الغذائية	103.2	96.3	98.1	69.1	67.00	61.41
الواردات الغذائية العربية البينية	17.2	17.1	16.6	10.5	15.41	10.86

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، التقرير السنوي 2016، ص30. التقرير السنوي 2018، ص34. التقرير السنوي 2020، ص 31.

6.3 مؤشر التوجه الزراعي:

من خلال الشكل رقم 2 نلاحظ أن مؤشر التوجه الزراعي بالنسبة للدول العربية ارتفع من 28% سنة 2019 إلى 30% سنة 2020 وبالرغم من هذا التحسن الطفيف، إلا أن هذا المؤشر يبقى بعيد عن المؤشر العالمي الذي ارتفع من نسبة 53% سنة 2019 إلى 54% سنة 2020.و يرجع هذا الضعف إلى عديد الأسباب من بينها التغيرات المناخية وتأثيرها على الموارد المائية التي تساعد على التوجه الزراعي ونظرا لأن الموارد المائية في حالة تبدل مستمر لا بد من العمل على متابعة تطور الأوضاع المائية في المنطقة العربية (بودية، بن زيدان، و زياني، 2019، صفحة 112).

الشكل 2: مؤشر التوجه الزراعي

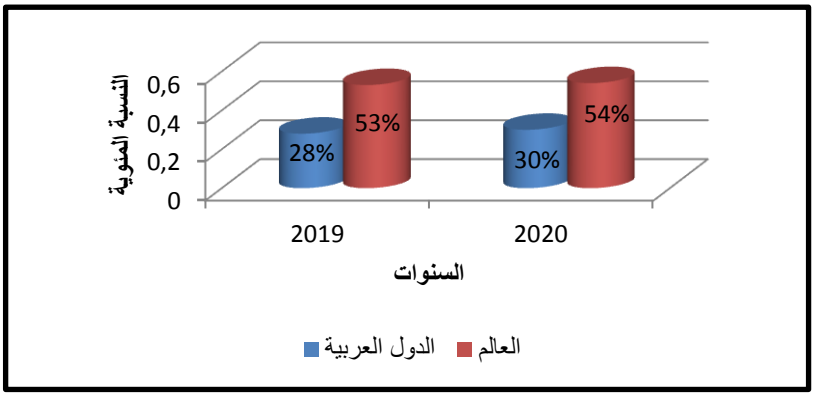

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2020، ص20.

8.3 الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير الزراعي في الوطن العربي:

تعتبر البحوث في المجال الزراعي أداة رئيسية للتطوير التقني، وحجر الزاوية لبرامج التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي، حيث تراعي هذه الأخيرة حقوق أجيال المستقبل (بن عمر، 2022، صفحة 450) ،وتشكل أهم العوامل التي تساعد على توفير الغذاء كما ونوعا للمواطن العربي وتتباين امكانيات البحوث الزراعية فيما بين الدول العربية وتعتبر بصفة عامة لا تتناسب واهمية القطاع في العديد من الدول العربية، ويرجع ذلك إلى عدم توفير الاستثمارات اللازمة للبنيات التحتية وبناء القدرات العلمية والمؤسسية. ويعتبر الانفاق على البحوث الزراعية والسمكية ضعيفا على المستوى العام في الوطن العربي، حيث تقل نسبته في معظم الدول العربية على (2%) من قيمة الناتج الزراعي.

الشكل 3: الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير الزراعي في الوطن العربي

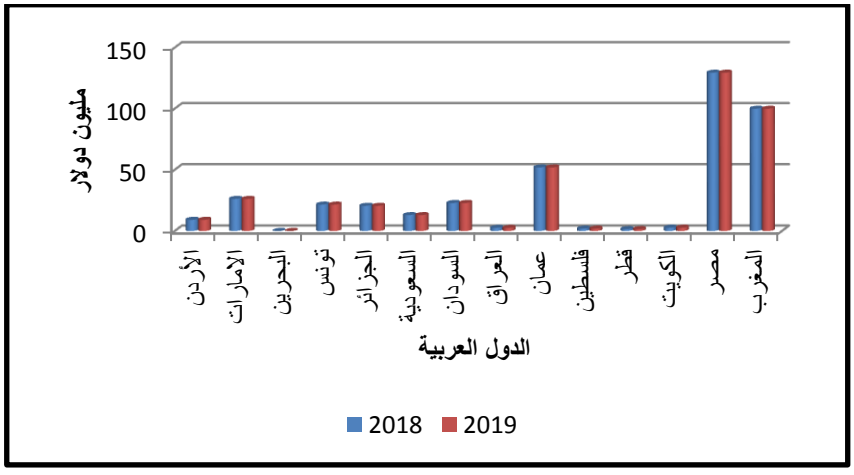

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2020، ص،6.

9.3 مؤشر توفر الغذاء:

يقيس مؤشر توفر الغذاء كفاية الإمدادات الغذائية الوطنية وخطر انقطاعها، والقدرة الوطنية على توزيع الأغذية، وجهود البحث لتوسيع الانتاج الزراعي والغذائي، يتم قياس التوافر عبر خمسة مؤشرات هي كفاية امدادات الغذاء الانفاق العام على البحوث الزراعية والتطوير، والبنية التحتية الزراعية وتقلب الانتاج الزراعي ومخاطر عدم الاستقرار السياسي.

الشكل 4: درجات مؤشر توفر الغذاء في الدول العربية خلال عامي 2019-2020

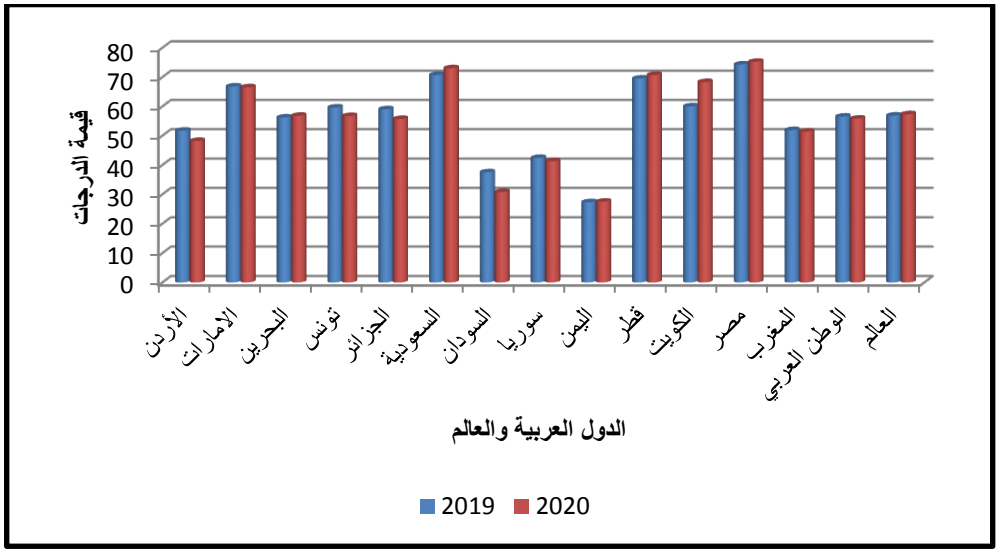

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2020، ص، 21.

10.3 الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في الدول العربية:

تعتبر أسعار السلع الغذائية من اهم المتغيرات ذات الأثر المباشر في إمكانية الحصول على الغذاء، حيث يؤدي انخفاضها إلى زيادة قدرة المستهلك على شراء الكميات التي يرغب في استهلاكها من السلعة والعكس صحيح في حالة ارتفاعها، حيث يقلل الكميات المستهلكة من السلعة أو البحث عن بدائل اخرى تتحقق له إشباعا مماثلا. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2018).

من خلال الشكل رقم (5) نلاحظ أن هناك تفاوت في قيمة معدل التغير بين دولة وأخرى، والغالب على هذا الرقم القياسي ارتفاعه بالنسبة لجميع الدول، حيث تغير بشكل طفيف في بعض الدول كالإمارات، المغرب وعمان، واخر كبير جدا تضاعف اكثر من مرتين كما هو الحال بالنسبة لمصر والسودان. لأسعار

السلع الغذائية ليصبح معدل التغير بين العامين موجباً، بينما هناك دول أخرى ارتفع فيها هذا المعدّل ليصبح معدل التغير بين العامين سالباً.

الشكل 5: الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في الدول العربية (2015=100%)

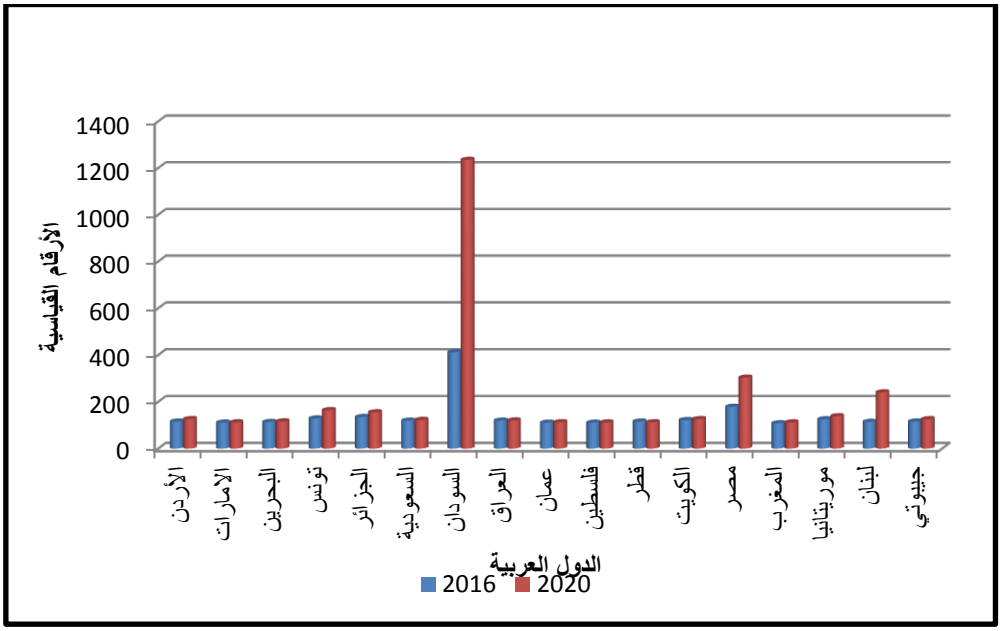

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2020، ص،25.

4. التحليل العنقودي (Cluster Analyses)

1.4 تعريف التحليل العنقودي:

يعتبر التحليل العنقودي من الأساليب متعددة المتغيرات والتي تتطلب ان تكون مدخلاتها على شكل مصفوفة تظهر كيف تتشابه كل مفردة أو موضوع تحت الدراسة عن جميع المفردات أو المواضيع الأخرى (ثائر مطلق، 2012، صفحة 415). ويمكن تعريف التحليل العنقودي (cluster Analyses) بأنه عبارة عن إجراءات تهدف إلى تصنيف مجموعة حالات أو متغيرات بطرق معينة وترتيبها داخل عناقيد بحيث تكون الحالات المصنفة داخل عنقود معين متجانسة فيما يتعلق بخصائص محددة، وتختلف عن حالات أخرى موجودة في عنقود آخر (محفوظ، 2008، صفحة 89).

2.4 طرق لتحليل العنقودي:

توجد عدة طرق للتعنقد، أهمها:

- **طريقة المتوسطات (K-Mean Cluster Analysis)**، تقوم هذه الطريقة على أساس تصنيف الحالات في مجموعات متجانسة من حيث خصائص أو صفات معينة وذلك باستخدام خوارزميات يمكن ان تعالج عدد كبير من الحالات وتسمى هذه الطريقة أحيانا بطريقة التحليل العنقودي السريع (Quick Clustering)، وذلك بسبب أنها تقوم بعملية التحليل والتصنيف في وقت قصير نسبيا.
- **طريقة التحليل العنقودي الهرمي (Hierarchical Clustering)**

التحليل العنقودي الهرمي لا يتطلب المعرفة المسبقة بعدد العناقيد التي سيتم تصنيف الحالات على أساسها ويناسب هذا التحليل العينات الصغيرة نسبيا، وحتى يستطيع الباحث ان يستكمل خطوات إجراء هذا التحليل فلا بد من أن يلم بكيفية تحديد التشابه أو المسافات فيما بين الحالات، وكيف تتم عملية تجميع الحالات في عناقيد. ويوجد هناك نوعان من طرق التحليل العنقودي الهرمي وهما:

- **طريقة الربط المفرد (Single Linkage Clustering)**، وتسمى هذه الطريقة أيضا بطريقة الجوار الأقرب (Nearest Neighbor)، تعتبر هذه الطريقة من أبسط وأقدم طرق التعنقد وتعتبر المسافات أو معاملات التشابه بين أزواج العناصر مدخلات لطريقة الربط المفرد، والتي تكون نواة العنقود، وبمعاملة كل عنصر على أنه عنقود بمفرده تبدأ عملية تجميع المفردات بدمج أقرب عنصرين (إيجاد أصغر مسافة في مصفوفة المسافة) لتكون نواة عنقود جديدة، وذلك حسب الصيغة: $\boldsymbol{D_{I,J} = Min(d_{ij})}$ (ثائر مطلق، 2012، صفحة 429)، حيث تمثل $D_{I,J}$ تمثل العنقود الناتج عن دمج أقرب عنصرين في مصفوفة المسافة، d_{ij} تمثل المسافة بين العنصرين (i, j). يجرى بعد ذلك حساب المسافة بين العنقود الجديد وكل العناقيد الأخرى ونرمز لها بالرمز K وذلك حسب الصيغة $D_{(I,J)K} = Min(d_{ki}, d_{kj})$، حيث تمثل $D_{(J)k}$: تمثل العنقود الجديد الناتج عن العنقود (i,j) والعنقود k، d_{k1}: تمثل المسافة بين أقرب العناصر في العنقودين K و 1، d_{k2}: تمثل المسافة بين أقرب العناصر في العنقودين K و 2.
- **طريقة الربط الكامل: (Complete Linkage Clustering)**، تسمى هذه الطريقة أيضا بطريقة الجوار الأبعد (Farthest Neighbor)، يبدأ عمل هذه الطريقة بتجميع المفردات، بدمج أقرب عنصرين، لتكوين نواة عنقود جديدة، ثم بعد ذلك تعمل هذه الطريقة عكس

طريقة الربط المفرد، حيث يتم حساب المسافة بين العنقود الجديد وكل من العناقيد الخرى على أساس أبعد مسافة وفق الصيغة $\boldsymbol{D_{(I,J)k} = Max(d_{ki}, d_{kj})}$. (Rencher, 2002, pp. 459-460)

5. نتائج أسلوب التحليل العنقودي (Cluster Analyses):

1.5 متغيرات النموذج

من أجل القيام بعملية تصنيف الدول العربية حسب مؤشرات الأمن الغذائي، قمنا بجمع المعطيات المتعلقة بثلاثة عشر مؤشر من مؤشرات الأمن الغذائي خلال الفترة (2015-2020) يمكن ادراجها في الجدول رقم (11) كما يلي:

جدول 11: المتغيرات المستخدمة ورموزها

المتغير	الرمز	المتغير	الرمز
عدد السكان (نسمة)	NPOP	مؤشر انتاج الغذاء	FOPI
متوسط مساحة الأراضي الزراعية (كم^2)	AAGL	متوسط الرقم القياسي لأسعار الغذاء	AFPI
متوسط مساحة الغابات	AFA	قيمة الفجوة الغذائي	NGV
مساحة المراعي	PA	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار)	GDP
مؤشر انتاج الحبوب (طن متري)	GPI	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	GOPPC
مؤشر. انتاج اللحوم	MPI	مؤشر سوء التغذية	MPPAG
مؤشر انتاج الأسماك	FPI		

المصدر: من إعداد الباحث.

2.5. مصفوفة التماثل:

جدول 12: مصفوفة التماثل

Observation	Absolue Distance (2) de Minkowski																					
	11:الأردن	12:الامارات	13:البحرين	4:تونس	5:الجزائر	6:جزرالقمر	7:جيبوتي	8:السعودية	9:السودان	10:سوريا	11:الصومال	12:العراق	13:عمان	14:فلسطين	15:قطر	16:الكويت	17:لبنان	18:ليبيا	19:مصر	20:المغرب	21:موريتانيا	22:اليمن
11:الأردن	0,0	4,9	6,3	4,5	2,0	4,7	6,8	4,7	5,3	4,8	5,7	3,9	5,5	4,0	5,6	5,0	2,6	6,5	4,1	5,4	5,3	4,9
12:الامارات	4,9	0,0	3,6	5,6	5,5	4,7	4,6	4,3	6,0	5,8	6,0	5,1	3,5	5,8	2,6	1,8	4,0	5,0	5,7	6,0	5,6	5,8
13:البحرين	6,3	3,6	0,0	4,8	6,5	4,4	2,6	5,4	5,3	4,9	5,2	6,2	3,4	6,0	2,4	2,9	5,4	3,6	5,6	5,4	4,9	5,9
4:تونس	4,5	5,6	4,8	0,0	4,7	2,1	5,7	5,7	4,4	3,8	5,7	5,7	4,4	5,2	5,6	5,4	4,0	6,1	4,4	4,2	3,8	6,1
5:الجزائر	2,0	5,5	6,5	4,7	0,0	5,2	6,5	4,6	4,8	4,3	5,0	3,4	6,2	3,8	6,2	5,7	4,0	6,1	3,8	5,4	5,6	4,2
6:جزرالقمر	4,7	4,7	4,4	2,1	5,2	0,0	5,3	5,1	4,4	5,1	5,8	6,2	3,1	6,0	5,1	4,7	3,2	5,7	5,4	4,5	3,7	6,2
7:جيبوتي	6,8	4,6	2,6	5,7	6,5	5,3	0,0	5,0	4,7	5,2	4,0	5,9	4,2	5,8	3,8	4,5	6,4	1,8	5,6	4,7	4,8	4,9
8:السعودية	4,7	4,3	5,4	5,7	4,6	5,1	5,0	0,0	5,2	5,5	4,4	4,7	5,2	5,0	5,1	4,9	4,7	4,0	6,0	6,0	5,0	4,4

9:السودان	5,3	6,0	5,3	4,4	4,8	4,4	4,7	5,2	0,0	5,2	3,2	5,4	5,0	5,4	5,7	6,1	5,0	4,5	5,6	3,5	5,0	4,4
10:سوريا	4,8	5,8	4,9	3,8	4,3	5,1	5,2	5,5	5,2	0,0	4,8	4,6	6,2	3,6	5,6	5,4	5,7	5,4	3,3	5,4	5,2	5,2
11:الصومال	5,7	6,0	5,2	5,7	5,0	5,8	4,0	4,4	3,2	4,8	0,0	4,7	5,8	4,1	5,4	5,8	6,1	3,1	5,7	4,6	5,0	3,7
12:العراق	3,9	5,1	6,2	5,7	3,4	6,2	5,9	4,7	5,4	4,6	4,7	0,0	6,3	3,0	5,5	5,3	5,2	5,6	3,7	5,4	5,9	3,5
13:عمان	5,5	3,5	3,4	4,4	6,2	3,1	4,2	5,2	5,0	6,2	5,8	6,3	0,0	6,3	3,5	3,7	3,8	4,9	5,8	4,1	3,5	5,9
14:فلسطين	4,0	5,8	6,0	5,2	3,8	6,0	5,8	5,0	5,4	3,6	4,1	3,0	6,3	0,0	5,4	5,3	5,3	5,4	4,0	5,2	5,1	4,5
15:قطر	5,6	2,6	2,4	5,6	6,2	5,1	3,8	5,1	5,7	5,6	5,4	5,5	3,5	5,4	0,0	1,5	4,7	4,1	5,9	5,8	5,4	5,7
16:الكويت	5,0	1,8	2,9	5,4	5,7	4,7	4,5	4,9	6,1	5,4	5,8	5,3	3,7	5,3	1,5	0,0	4,2	4,8	5,7	6,2	5,5	6,0
17:لبنان	2,6	4,0	5,4	4,0	4,0	3,2	6,4	4,7	5,0	5,7	6,1	5,2	3,8	5,3	4,7	4,2	0,0	6,3	5,3	5,1	4,8	5,8
18:ليبيا	6,5	5,0	3,6	6,1	6,1	5,7	1,8	4,0	4,5	5,4	3,1	5,6	4,9	5,4	4,1	4,8	6,3	0,0	6,0	5,1	4,9	4,2
19:مصر	4,1	5,7	5,6	4,4	3,8	5,4	5,6	6,0	5,6	3,3	5,7	3,7	5,8	4,0	5,9	5,7	5,3	6,0	0,0	4,3	5,1	4,5
20:المغرب	5,4	6,0	5,4	4,2	5,4	4,5	4,7	6,0	3,5	5,4	4,6	5,4	4,1	5,2	5,8	6,2	5,1	5,1	4,3	0,0	3,4	4,7
21:موريتانيا	5,3	5,6	4,9	3,8	5,6	3,7	4,8	5,0	5,0	5,2	5,0	5,9	3,5	5,1	5,4	5,5	4,8	4,9	5,1	3,4	0,0	5,2
22:اليمن	4,9	5,8	5,9	6,1	4,2	6,2	4,9	4,4	4,4	5,2	3,7	3,5	5,9	4,5	5,7	6,0	5,8	4,2	4,5	4,7	5,2	0,0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS الاصدار 28.

من خلال الجدول رقم (12) الذي يمثل مصفوفة التماثل الخاصة بالمسافات بين المشاهدات، نلاحظ أن أصغر مسافة كانت بين دولتي قطر والكويت بقيمة قدرها (1.5)، في حين أن أكبر مسافة كانت بين جيبوتي الجزائر بمسافة قدرها (6.5) مما يبين وجود تباين بينهما، وهكذا تبين مصفوفة التماثل طول المسافات بين المشاهدات مما يظهر تقارب أو تباعد هذه الدول فيما بينها.

3.5 جدول التقارب للمجموعات:

جدول 13: جدول التقارب للمجموعات

Stage	Cluster Combined		Coefficients			Next Stage
	Cluster 1	Cluster 2		Cluster 1	Cluster 2	
1	15	16	1,545	0	0	5
2	7	18	1,808	0	0	16
3	1	5	1,984	0	0	9
4	4	6	2,053	0	0	15
5	2	15	2,212	0	1	6
6	2	3	2,979	5	0	12
7	12	14	2,985	0	0	13
8	9	11	3,154	0	0	14
9	1	17	3,332	3	0	17
10	10	19	3,345	0	0	13

11	20	21	3,350	0	0	15
12	2	13	3,511	6	0	16
13	10	12	3,989	10	7	17
14	9	22	4,032	8	0	18
15	4	20	4,064	4	11	20
16	2	7	4,205	12	2	21
17	1	10	4,465	9	13	19
18	8	9	4,670	0	14	19
19	1	8	5,038	17	18	20
20	1	4	5,080	19	15	21
21	1	2	5,369	20	16	0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS الاصدار 28.

من خلال الجدول رقم (13) نلاحظ أن كل من دولتي قطر والكويت شكلتا أول عنقود بمعامل اقتراب قدره (1.545)، في مرحلة ثانية شكلت كل من جيبوتي وليبيا عنقودا آخر في المرحلة (16)، بمعامل اقتراب قدره (1.808) ، ثم شكلت كل من الأردن والجزائر في المرحلة (9)، عنقودا أخر بمعامل اقتراب قدره (1.984) واستمرت عملية التعنقد في شكل تصاعدي، حيث كان أكبر معامل اقتراب بين الأردن والكويت بمعامل اقتراب قدره (5.369).

4.5 جدول التقارب للمجموعات:

جدول 14: جدول التقارب للمجموعات

الدول	1:الأردن	2:الامارات	3:البحرين	4:تونس	5:الجزائر	6:جزر القمر	7:جيبوتي	8:السعودية	9:السودان	10:سوريا	11:الصومال	12:العراق	13:عمان	14:فلسطين	15:قطر	16:الكويت	17:لبنان	18:ليبيا	19:مصر	20:المغرب	21:موريتانيا	22:اليمن
المجموعة	1	2	2	3	1	3	2	1	1	1	1	1	2	1	2	2	1	2	1	3	3	1

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS الاصدار 28.

من خلال الجدول رقم (14) نلاحظ أن العنقود الأول ضم احدى عشرة دولة هي (الأردن، الجزائر السعودية، السودان، سوريا، الصومال، العراق، فلسطين، لبنان، مصر، اليمن)، أما العنقود الثاني

فقد ضم كل من (الامارات، البحرين، جيبوتي، عمان، قطر، الكويت، ليبيا)، أما العنقود الثالث فقد ضم كل من (تونس، جزر القمر، المغرب، موريتانيا)

5.5 الألواح الجليدية للدول العربية:

الشكل 6: الألواح الجليدية للدول العربية

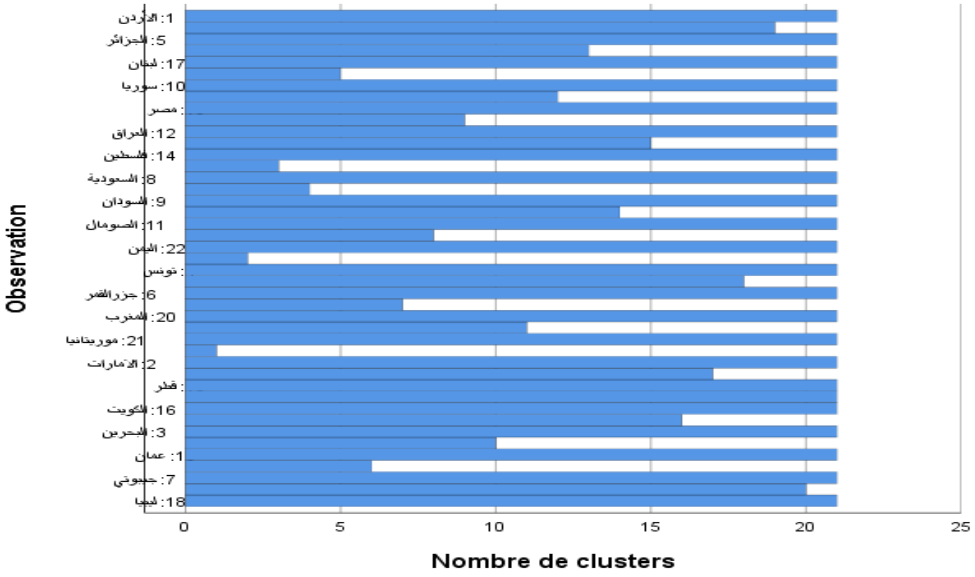

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS الاصدار 28.

من خلال الشكل رقم (06) الذي يمثل الألواح الجليدية نلاحظ أن كل من دولتي قطر والكويت مرتبطتان في مجموعة جزئية واحدة، ثم نجد بعد ذلك الارتباط بين كل من جيبوتي وليبيا في مجموعة جزئية، كما شكلت كل من الأردن والجزائر مجموعة جزئية فيما بينهما وهكذا يتم الدمج في مجموعات جزئية على أساس المسافة التي تربط بين العناصر والتي تصف حجم التشابه بين هذه العناصر.

6.5 مخطط الشجرة العنقودية:

يظهر الشكل رقم (07) مخطط الشجرة العنقودية للدول العربية حسب مؤشرات الأمن الغذائي، وتظم الشجرة قياسات تمتد إلى 25 وحدة قياس، حيث يشير طول الخط إلى زيادة درجات عدم التشابه بين الدول، حيث زيادة طول الخط بين الدولتين يشير إلى عدم التشابه بين بياناتهما في مؤشرات الأمن الغذائي، وهناك عقدات موجودة في الشجرة، حيث تمثل كل عقدة هدف معين يعكس اندماج دولتين أو أكثر، حيث نلاحظ في أعلى الشجرة أن عملية العنقدة كانت بين دولتي قطر والكويت، في البداية ثم تندمج دولة الامارات مع هذين الدولتين في عنقود آخر، في حين تندمج كل من الدولتين

جيبوتي وليبيا في عنقود، وتندمج الجزائر والأردن في عنقود، ثم تندمج معهما لبنان لتشكل هذه الدول الثلاث عنقودا واحدا، وفي أسفل الشجرة تندمج كل من السودان والصومال في عنقود واحد، ثم تندمج معهما دولة اليمن في عنقود أعلى، وتستمر عملية دمج العناقيد الصغرى في عناقيد كبرى حتى نتحصل في النهاية على ثلاث عناقيد أساسية.

الشكل 7: مخطط الشجرة العنقودية

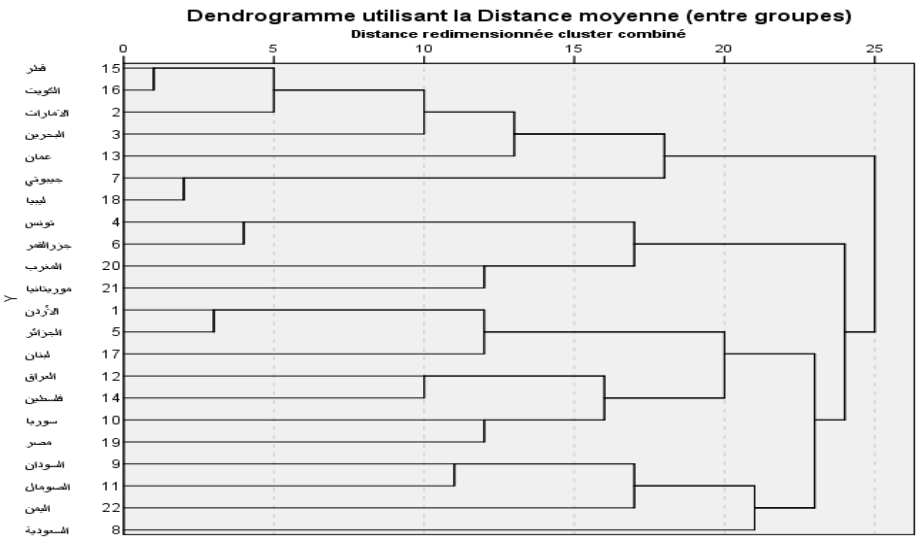

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS الاصدار 28.

4. خاتمة:

حاولنا من خلال هذه المداخلة تشخيص أوضاع الأمن الغذائي في الدول العربية، معتمدين في ذلك على تحليل مؤشرات الأمن الغذائي، حيث توصلنا للنتائج التالية:

لا يزال الأمن الغذائي يشكل مصدر قلق للكثير من الدول العربية، حيث لا تزال الانتاجية المادية والاقتصادية للموارد الطبيعية منخفضة نسبيا، و تتأثر غلى حد كبير بتقلبات أسواق الأغذية العالمية.

-لا تزال الدول العربية تعتمد في تلبية احتياجاتها اعتمادا كبيرا على واردات الأغذية، ما قد يثير تحديات متزايدة للبلدان التي تشهد توترات ونزاعات نتج عنها الكثير من النازحين مما إثر على استقرار الأمن الغذائي في هذه الدول؛

-في الوقت الحالي تستورد المنطقة العربية أكثر من نصف الأغذية لتي تستهلكها ولاتزال الحبوب من منظور الأمن الغائي أهم مجموعة من السلع الغذائية التي تستوردها الدول العربية؛

-كشفت تقلبات الأسعار الأخيرة عن أوجه قصور في قدرة الحكومات على تقييم الأوضاع الآيلة إلى أزمة والتصدي لها بسرعة لمنع تأثير صدمات الأسواق؛

-تتباين حالة توافر الأغذية في الدول العربية حيث تسجل مخزونات الحبوب مستويات مقبولة في بعض الدول وغير مقبولة في أخرى وبالتالي تكون عرضة للاضطرابات التي تشهدها الأسواق العالمية؛

-تم تصنيف الدول العربية في ثلاثة عناقيد، حيث ضم العنقود الأول احدى عشرة دولة هي (الأردن، الجزائر السعودية، السودان، سوريا، الصومال، العراق، فلسطين، لبنان، مصر، اليمن)، أما العنقود الثاني فقد ضم كل من (الامارات، البحرين، جيبوتي، عمان، قطر، الكويت، ليبيا)، أما العنقود الثالث فقد ضم كل من (تونس، جزر القمر، المغرب، موريتانيا).

المقترحات:

العمل على تخفيض تكلفة الواردات الغذائية من خلال الاستثمار في البنية التحتية لتخزين الأغذية ونقلها، وتحسين إدارة إمدادات الواردات؛

البدء والاسراع في تمويل الأبحاث والمشاريع الزراعية التي تعتمد على التكنولوجيا والرامية إلى تحسين الكفاءة الزراعية والقدرة على الصمود:

على البلدان العربية أن تستجيب للتحديات المشتركة من خلال توسيع التجارة البينية، تنسيق معلومات السوق، تنسيق المخزونات المادية وصناديق التمويل المتعلقة بالأغذية؛

زيادة تنويع الشركاء التجاريين والموردين؛

إنشاء مخزونات وطنية و إقليمية للسلع الأساسية؛

5. قائمة المراجع:

1. الأخضر بن عمر . (2022). دور التنمية الزراعية المستدامة في الحد من ظاهرة الفقر في الجزائر. مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، 6(1)، 447-467.
2. اسماعيل بن زعلة، و عبد الهادي مسعودي. (2021). مساهمة القطاع الفلاحي للحد من مشكلة البطالة. مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، 5(1)، 340-356.
3. الاسكوا. (2017). الاجتماع التشاوري الأول حول تقييم ورصد مستوى الأمن الغذائي في الدول العربية. بيروت لبنان: مطبوعات هيئة الأمم المتحدة.
4. الاسكوا. (2019). نحو مزيد من المساواة. بيروت لبنان: منشورات هيئة الأمم المتحدة.

5. الاسكوا. (2020). رصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية. بيروت لبنان: منشورات هيئة الأمم المتحدة.
6. جودة محفوظ. (2008). التحليل الإحصائي المتقدم باستخدام . SPSS عمان-: دار وائل.
7. فاطمة بودية، فاطمة الزهراء بن زيدان و زهرة زياني. (2019). الأمن المائي العربي بين التحديات واستراتيجيات التحقيق. مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية،3(3).
8. محمد عياضرة ثائر مطلق. (2012). النماذج والطرق الكمية في التخطيط وتطبيقاتها في الحاسوب. عمان-الأردن: دار الحامد.
9. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة .(2010) .(FAO) حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم. روما: مطبوعات هيئة الأمم المتحدة.
10. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2016). أوضاع الأمن الغذائي العربي. الخرطوم السودان: منشورات جامعة الدول العربية.
11. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2017). أوضاع الأمن الغذائي العربي. الخرطوم السودان: منشورات جامعة الدول العربية.
12. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2018). أوضاع الأمن الغذائي العربي. الخرطوم السودان: منشورات جامعة الدول العربية.
13. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2019). أوضاع الأمن الغذائي العربي. الخرطوم السودان: منشورات جامعة الدول العربية.
14. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2020). أوضاع الأمن الغذائي العربي. الخرطوم السودان: منشورات جامعة الدول العربية.
15. منى طواهرية. (2022). الاقتصاد الأخضر كمدخل لتصويب المسار التنموي وإرساء الاستدامة في الجزائر. مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية المالية، 6(1)، 131-148.
16. Pinstrup-Andersen. (2009). Food security: definition and measurement. Food Security, 1(1).
17. Rencher, A. C. (2002). Methods of Multivariate Analysis (éd. 2nd Edition). New York: Jhon Wiley et sons.
18. Shepherd, B. (2012). Thinking critically about food security. Security Dialogue, 43(3).

إشكالية توطين نظم الإدارة البيئية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

The problem of adopting environmental management systems In small and medium enterprises in Algeria

بلخير النخلة[1*]، بن تربح بن تربح[2]

[1] جامعة عمار ثليجي (الأغواط)- الجزائر- مخبر: دراسات التنمية الاقتصادية n.belkheir@lagh-univ.dz

[2] جامعة عمار ثليجي(الأغواط)- الجزائر- مخبر: دراسات التنمية الاقتصادية b.benterbeh@lagh-univ.dz

تاريخ الاستلام: 2022/07/31 تاريخ القبول: 2022/10/13 تاريخ النشر: 2022/12/01

ملخص: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حلقة أساسية في التنمية الاقتصادية، تنافس من أجل البقاء والاستمرارية، إلا أنه خلال نشاطها ينتج آثار سلبية على البيئة، ونظرا لتأثير جماعات الضغط وانتشار الوعي البيئي أصبح التزام المؤسسة بيئيا معيار من معايير نجاحها، ومن بين الآليات التي تجسد هذا الالتزام تبنيها لنظام الإدارة البيئية، لما يترتب عنه من آثار إيجابية، هذا ما يشكل تحد كبير أمامها نظرا لخصوصيتها من جهة ومتطلبات نظام الإدارة البيئية من جهة أخرى.

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة إشكالية الالتزام البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالخصوص في حالة التوجه نحو تبني المواصفة المعيارية ISO14001.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ الالتزام البيئي؛ المواصفة المعيارية ISO14001؛ نظام الإدارة البيئية.

تصنيف JEL: D2 ، Q560.

Abstract: SME are an essential link in economic development, it compete for survival and continuity. But during its activity it produces negative effects on the environment. Due to the influence of pressure groups and the spread of environmental awareness, the company's commitment to the environment has become one of the criteria for its success .Among the mechanisms that embody this commitment their adopting to the environmental management system, Because of its positive effects. This is a huge challenge for its, on the one hand, due to its peculiarity, on the other hand, environmental management system requirements.

This study aims to shed light on the problem of environmental commitment in SME, especially when it wants to adopt the standard ISO14001.

Keywords: SME; Environmental commitment; ISO14001; Environmental management system.

Jel Classification Codes: D2 ،Q560

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبنة أساسية في الاقتصاد العالمي، وداعم مهم للتنمية الاقتصادية، وفي خضم التغييرات البيئية المتزايدة، أصبح أمامها تحديات كبيرة لتنافس على مكانتها، وتؤدي الدور المنوط لها لتحقيق البقاء والاستدامة، ولأن التوجه نحو المحافظة على البيئة أصبح توجه عالمي، والمؤسسات الخضراء هي مؤسسات اليوم والغد، بات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبني هذا التوجه لمسايرة التطورات، ومن بين الصور التي تجسد توجه المؤسسة البيئي تبنيها لنظام الإدارة البيئية iso14000، حيث يعتبر هذا النظام وسيلة فعالة لإدماج البعد البيئي في خطط وسياسات وبرامج ونشاطات المنظمة.

إلا انه نظرا لخصوصية هذا النوع من المؤسسات فإنها لا تهتم بتطبيق هذا النظام أو تجد صعوبات وعراقيل إذا قررت ذلك، هذا ما يقودنا إلى طرح التساؤل التالي:

إلى أي مدى تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحقيق الالتزام البيئي من خلال توطين نظام الإدارة البيئية iso14000؟

2.1.فرضية البحث:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تحتاج إلى توعية في مجال الثقافة البيئية ودعم مالي وفني يتناسب مع خصوصيتها، من أجل تحقيق الالتزام البيئي من خلال توطين نظام الإدارة البيئية iso14000.

3.1.أهداف البحث:

- ❖ تعريف نظام الإدارة البيئية وما يتعلق به من مفاهيم.
- ❖ عرض بعض المعطيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للتعرف على واقعها.
- ❖ التعرف على دوافع ومعوقات ومقتضيات الالتزام البيئي وتحديدا تطبيق نظام الإدارة البيئية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ الوصول إلى مقترحات وتوصيات تساعد على تطوير الاهتمامات البيئية لدى هذا النوع من المؤسسات وتشجيعها على دمج الممارسات البيئية في مختلف نشاطاتها، ومن ثم السعي إلى توطين نظام الإدارة البيئية.

4.1.منهجية البحث: استخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بشكل أساسي، من خلال تسليط الضوء على دوافع ومعيقات تبني نظام الإدارة البيئية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، انطلاقا من جمع المعارف العلمية حول متغيرات الموضوع ودراستها من الجانب النظري، وصولا إلى النتائج والاقتراحات،

وللإجابة عن تساؤل الدراسة قسمنا البحث إلى المحاور التالية:

- **المحور الأول:** إطار نظري حول نظام الإدارة البيئية
- **المحور الثاني:** إطار نظري حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- **المحور الثالث:** نظام الإدارة البيئية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

2.إطار نظري حول نظام الإدارة البيئية

الإنسان بسعيه المتواصل نحو التطور وشغفه بالصناعة أثر سلبا على البيئة، وأدى إلى اختلال النظم الايكولوجية، حيث باتت صحة وحياة الإنسان والكائنات الحية مهددة، هذا ما دعا إلى دق ناقوس الخطر والاهتمام بالبيئة على جميع المستويات لمعالجة ما يمكن علاجه وتفادي هذه المخاطر، لذلك كان لزاما على المؤسسات الاقتصادية تحمل مسؤوليتها، والاهتمام بالإدارة البيئية، وإدماج الاهتمامات البيئية في ممارساتها الإدارية، وسنخصص هذا الجزء من الدراسة لتوضيح المفاهيم التالية:

- الإدارة البيئية
- نظام الإدارة البيئية
- سلسلة المواصفات الدولية iso14000
- المواصفة القياسية iso14001
- الدوافع الرئيسة التي تشجع المؤسسات على تبني نظام الإدارة البيئية
- مراحل تطبيق وتقييم نظام الإدارة البيئية

1.2.الإدارة البيئية:

يمكن اعتبار مفهوم الإدارة البيئية امتدادا لمفهوم الإدارة بمعناه العام وخاصة عند تطبيقه في مجالات معينة، مثل الإنتاج، المال، البشر...الخ، وعند التنفيذ فهو يعتمد على أساليب الإدارة

التقليدية، التخطيط، التنظيم، التوجيه، وذلك من خلال آليات مختلفة الأنواع والأشكال لتحقيق أهداف محددة، وتقييم الأداء، ثم تصحيح المسار.ة (حمدي، 2003، صفحة 75)

وتعرف الإدارة البيئية بأنها: معالجة منهجية لرعاية البيئة في كل جوانب النشاط الاقتصادي والإنساني في المجتمع، وإعمال هذه المعالجة هو أصلا عمل تطوعي يأتي بمبادرة من قيادات المنظمة القائمة بهذا النشاط، وتناول القيادات للأمر لا يقتصر على التقييم النقدي لمزايا إقامة منظومة للإدارة البيئية بل يشمل تناول الاعتبارات البيئية (الحوادث، القدرة على الحصول على التمويل اللازم، أو التنافس في السوق أو دخول مجالات جديدة).

فالإدارة البيئية السليمة هي تلك التي تنطوي على التخطيط البيئي السليم والذي يتماشى مع خطط التنمية الحضارية التي تؤدي إلى بيئة أفضل للأجيال القادمة. (علام، 2005، صفحة 03)

2.2. مفهوم نظام الإدارة البيئية:

نظام الإدارة البيئية هو ذلك النظام الفرعي من النظام الأكبر(المنظمة)، يستخدم كأداة فاعلة للمحافظة على الديمومة والتطور من خلال الوظائف الممنوحة له فعليا لتوضع موضع التطبيق العملي، والمسؤولية اتجاه المنظمة والمجتمع، فتبدو هذه الإدارة كحلقة وصل بين المنظمة والبيئة الطبيعية بكل محتوياتها لتلائم استمرار توافق النظامين معا، ولا وجود لمنازعات بينهما. (العزاوي و النقار، 2010، صفحة 123)

وعرفت منظمة (iso) نظام الإدارة البيئية على أنه: "جزء من نظام الإدارة الكلي الذي يتضمن الهيكل التنظيمي ونشاطات التخطيط والمسؤوليات والإجراءات والعمليات والموارد لتطوير وتنفيذ وتحقيق المراجعة والمحافظة على السياسات البيئية" (قرنوفة، محجوبي، و ربوح، 2019، صفحة 129)

3.2. سلسلة المواصفات الدولية البيئية ISO 14000

تعتبرiso14000 مواصفة قياسية دولية تحدد المتطلبات اللازمة لنظم إدارة البيئة، وذلك لتمكين المنظمات والمؤسسات من تكوين سياسة وأهداف بيئية مع الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات القانونية والآثار البيئية المهمة، هذه المواصفة يمكن تطبيقها على المؤثرات البيئية التي يمكن للمؤسسة أن تتحكم فيها. (حمدي، 2003، صفحة 4)

وتعرف بأنها: سلسلة مواصفات قياسية دولية خاصة بنظم الإدارة البيئية Environmental Management Systems (EMS) تتكون من عدد من المواصفات تتمحور حول كل واحدة منها مجموعة من البنود والمتطلبات ذات الطابع الفني والإداري، الغاية منها تشجيع وتنمية إدارة بيئية أكثر كفاءة

وفاعلية في المنظمات المختلفة باتجاه تطوير البيئة وتقديم وسائل مفيدة وعملية تمتاز بـ : (أحمد، صفحة 04)

1. فاعلية الكلف .
2. الأساس المنظوي .
3. المرونة .
4. تعكس تطبيقات منظمية متاحة لجمع معلومات بيئية وتفسيرها وإيصالها.

4.2 .مفهوم المواصفة القياسية iso 14001:

تتيح هذه المواصفة تحديد الإجراءات وتقييم فعاليتها لوضع السياسة والأهداف البيئية وتحقيق وإظهار التوافق مع هذه الأهداف، وخلافا لأي مؤشر آخر يهدف إلى إعطاء توجيه عام لتنفيذ وتحسين نظام الإدارة البيئية، يحدد iso 14001 متطلبات إصدار الشهادة وإعلان نظام الإدارة البيئية في الشركة. (قاسم، 2012، صفحة 228)

ومعيار iso 14001 هو أحد مواصفات نظام الإدارة البيئية التي يمكن تقييمها من قبل هيئات خارجية، ويوفر المعيار أيضًا مظلة لبقية سلسلة ISO14000 والتي تغطي مجموعة واسعة من مشكلات الإدارة البيئية بما في ذلك المراجعة ووضع العلامات وتقييم دورة الحياة وما إلى ذلك، ويعد استخدام iso 14001 أمرًا طوعيًا، لكن غالبًا ما يشترط في عمليات المبادلات التجارية. (DFID & Irish, p. 03)

5.2 .الدوافع الرئيسة التي تشجع المؤسسات على تبني نظام الإدارة البيئية: (Bauraing, Nicolasl, & von Frenckell, DECEMBRE 2000, pp. 8-9)

فيما يلي ملخص لأهم الدوافع التي تشجع المؤسسات على إنشاء نظام EMS:

- لتلبية متطلبات العملاء، وللحصول على ميزة تنافسية واكتساب حصة في السوق.
- للاستجابة لضغوط المجموعة.
- لتجنب الغرامات النظامية وكسب ثقة السلطات.
- لتوفير استهلاك المياه والطاقة والمواد الخام لدفع ضرائب أقل.
- للسيطرة على المخاطر البيئية للمؤسسة وكسب ثقة شركات التأمين والبنوك.
- لتحسين علاقات الجوار وصورة العلامة التجارية للمؤسسة في نظر الجمهور.

- لتحسين ظروف العمل وإشراك الموظفين في مشروع موحد.

وتستهدف سلسلة (ISO 14000) تحقيق جملة أهداف أهمها: (آل فيحان و البياتي، 2008، صفحة 114)

- مساعدة المنظمات على إقامة نظام داخلي للإدارة البيئية يضمن حسن التعامل مع القضايا البيئية.
- مساعدة المنظمات على وضع الأهداف والسياسات الخاصة بها في مجال البيئة .
- التزام المنظمات بالإعلان عن سياستها البيئية وبشروط السلامة البيئية أمام السلطات الرسمية والزبائن والرأي العام.
- تشجيع المنظمات في سعيها للحصول على شهادات المطابقة من الجهات المختصة بشأن السلامة البيئية.

6.2.مراحل وخطوات تطبيق وتقييم نظم الإدارة البيئية

يمكن أن نلخص مراحل حصول المنظمة على شهادة المطابقة iso 14001 في خمس مراحل تتمثل في: (قزاز و كوريل، 2016، صفحة 35)

المرحلة الأولى: تتمثل في اتخاذ قرار تطبيق المواصفة وتتخذه الإدارة العليا للمنظمة وتتعهد فيه بتقديم الدعم وقيادة عملية التطبيق.

المرحلة الثانية: تتمثل في عملية التخطيط والتوعية والتدريب وإجراء المسح البيئي الأولي والقيام بالتوعية والتدريب والتوثيق.

المرحلة الثالثة: تتمثل في عملية التطبيق الفعلي للوثائق.

المرحلة الرابعة: تتمثل في عملتي القياس والتقييم.

المرحلة الخامسة: وتتمثل في إجراء التدقيق الداخلي ومراجعة الإدارة ليتم في الأخير الحصول على شهادة المطابقة من جهة المنح المعتمدة.

3. إطار نظري حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام بالغ من طرف المنظمات الاقتصادية والباحثين في مجال الاقتصاد لما لها من دور بالغ في النهوض باقتصاديات الدول، وسنخصص هذا الجزء من الدراسة لتوضيح المفاهيم التالية:

- ❖ تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- ❖ خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام

- ❖ خصوصية التسيير واتخاذ القرار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- ❖ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1.3.تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الدول والمنظمات ويختلف حتى في الدولة الواحدة، باختلاف معايير التصنيف المعتمدة، فالمؤسسات التي تعتبر صغيرة أو متوسطة في بلد ما قد لا تعد كذلك في بلد آخر، وبالتالي لا يوجد تعريف دقيق ومتفق عليه، لذلك سنكتفي بتعريفها من قبل المشرع الجزائري الذي أخذ بالتعريف الذي اعتمده الاتحاد الأوروبي:

» حيث عرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها كل مؤسسة إنتاج سلع وخدمات تشغل من 1 إلى 250 شخص(بصفة دائمة) ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار، أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار، وتستوفي معايير الاستقلالية . (الجريدة الرسمية، 2001، صفحة 05)

2.3.خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام:

من الواضح أنه على مر السنين، طرحت فكرة الخصوصية على أنها رأي الأغلبية في الأوساط العلمية في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وأشار معظم الباحثين الذين يعملون في دراسة الشركات الصغيرة والمتوسطة، الحاجة إلى مراعاة الخصائص والمشاكل الإدارية لها.

إن خصوصية الشركات الصغيرة والمتوسطة هي الحجة المركزية التي استند إليها الباحثون في الشركات الصغيرة والمتوسطة للمطالبة بحصتهم من الاستقلالية في علوم الإدارة وتأكيد هويتهم المعرفية في النهاية، أصبحت أطروحة خصوصية المشاريع الصغيرة والمتوسطة على مر السنين حقيقة أساسية لا جدال فيها. (Torres, pp. 03-04)

وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الركيزة الأساسية لكثير من اقتصاديات البلدان النامية وأداة للبناء الاقتصادي، وهذا الدور الهام الذي تلعبه استمدته من الخصائص التي تميزها عن باقي المشاريع، ويلخص كل من1991 Julien et Marchesnay خصوصيات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة فيما يلي (عرايبي، 17-18 أفريل 2006، صفحة 1060):

- ❖ الحجم الصغير؛
- ❖ مركزية وخصوصية التسيير، والاعتماد والتركيز على شخصية المسير؛

- ❖ تخصص ضعيف للعمل؛
- ❖ إستراتيجية حدسية بدون أي تشكيل أو صياغة وأكثر جواريه للممثلين؛
- ❖ نظام معلومات داخلي بسيط وضعيف التشكيل؛
- ❖ نظام معلومات خارجي بسيط مبني على الاتصال المباشر.

كما اتفق جل الباحثين على اشتراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الخصائص التالية: (أحسن و عامر، 2015، الصفحات 229-230):

- **خصائص بيئية:** فقد أشار Le GREPME 1994 إلى ضعف وحساسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمخاطر البيئية التي تنشط فيها، بسبب محدودية مواردها مما يصعب عليها جمع ومعالجة المعلومات التي تهمها؛

- **خصائص تنظيمية:** فهي تتميز بهيكل تنظيمي بسيط بموارد محدودة، كما أنها تتميز بنظام معلومات تسييري ضعيف؛

- **خصائص في اتخاذ القرار:** إذ تتميز بسيرورة اتخاذ قرار قصيرة المدى، ترتكز على التدفقات المادية منه على التدفقات المعلوماتية؛

- **خصائص بسيكولوجية:** بسبب الدور المهم الذي يلعبه المالك-المسير، مما يجعل المعلومة والتسيير يرتكزان عليه؛

- **المرونة:** القرب من الأسواق، السرعة في رد الفعل وتغيير التوجه.

3.3.خصوصية التسيير واتخاذ القرارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

العديد من الباحثين يؤكدون على أن التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتصف بالخصوصية (Gervais, 1978 ; Dandridge, 1979 ; Welsh et White, 1981,Julien et Marchesnay, 1987, Marchesnay,1991 ; Julien, 1998, Torrès, 1998...) فمن الملاحظ أن حجمها وإمكانياتها ضعيفة بالنظر لعدد العمال، رأس المال، قدرات الإنتاج و حجم السوق...الخ .هذه الخصوصية تؤثر بشكل واضح من جهة على مجال نشاط المؤسسة ودرجة تخصصها أو تنوعها، حيث غالبا ما نجد حرفة المؤسسة تتلخص في بعض النشاطات المرتبطة أساسا بمجموعة محدودة من المهارات والمنتوجات، ومن جهة أخرى على كيفية التنظيم الهيكلي وتقسيم العمل داخل هذه المؤسسات أين نلاحظ درجة عالية في تبادل النشاطات بين العمال مع التمدد الأفقي للتسلسل الإداري والتوجه المركزي الأوتوقراطي الذي

يعطي للمشرفين أو المالكين المديرين الدور الأكبر والحاسم في اتخاذ القرارات (عرايبي، 17-18 أفريل 2006، صفحة 1060)،

وحسب Marchesnay 2003 فإن مميزات سيرورة اتخاذ القرارات في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي على النحو التالي : (عرايبي، 17-18 أفريل 2006، الصفحات 1060-1061)

- عموما القرارات هي من نتاج رئيس المؤسسة، حتى ولو كان محاطا بمجلس(العائلة، محاسبين، بنكيين،...الخ) فهو الوحيد المسؤول عن اتخاذ القرارات وتنفيذها؛
- المؤسسة أكثر تبعية، وبالمعنى الواسع، لمحيطها وغالبا ما يكون صعب اعتماد أسلوب مستقل تماما .دائما ينتظر رئيس المؤسسة الرسائل التي تأتيه من المحيط، والتي بدورها تمهد للإجابة الإستراتيجية؛
- الهيكل التنظيمي ضعيف التصميم والتسلسل السلمي، ويرتبط نظام المعلومات والمراقبة بشخصية الرئيس؛
- تتداخل المستويات الثلاثة السابقة الذكر بشكل تام : فيمكن أن يكون للقرارات العملية أثار إستراتيجية دون أن يدركه الرئيس في حينه.

4.3.المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

الجزائر من بين الدول التي تولي أهمية كبيرة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعمل على دعمه وتطويره وترقيته من خلال وسائل وطرق عديدة، لاعتباره وسيلة تنموية فعالة، وفي ما يلي سنتعرف على بعض التفاصيل والمعلومات والإحصائيات التي تخص هذا القطاع في الجزائر.

1.4.3.تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

انطلاقا من تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المذكور سابقا نستنتج أن تصنيفها في الجزائر يعتمد على ثلاثة معايير هي: (عدد العمال، رقم الأعمال، ومدى استقلالية المؤسسة) كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 01: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

ا لمعيار / نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	مجموع الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة	01 إلى 09	01 مليون دج إلى 20 مليون دج	01 مليون دج إلى 10 مليون دج
مؤسسة صغيرة	10 إلى 49	20 مليون دج إلى 200 مليون دج	10 مليون دج إلى 100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	50 إلى 250	200 مليون دج إلى 2 مليار دج	100 مليون دج إلى 500 مليون دج

المصدر: الجريدة الرسمية، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 2001 ، العدد 77 ، المادة 4 ، الصادر عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 15-12-2001، ص06

2.4.3 توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب النوع:

بلغ سنة 2019 عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر1.193.339 مؤسسة تنشط بشكل رئيسي في قطاع الخدمات والحرف والبناء، بينما 8.69% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في قطاع الصناعة. (موقع وزارة الصناعة، 2021)

وتقدر نسبة التطور في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين عامي(2018 و2019) 4.5 % وهو ما يمثل زيادة إجمالية تقدر ب 51.476 مؤسسة، موزعة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 2: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب النوع

نوع المؤسسة	عدد المؤسسات	النسبة%
TPEمؤسسة مصغرة (أقل من 10 عمال)	1157539	97
PE مؤسسة صغيرة (من 10 إلى 49 عامل)	31027	2.6
ME مؤسسة متوسطة (من 50إلى 249 عامل)	4773	0.4
المجموع	1193339	100

المصدر: https://www.industrie.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique

في نهاية سنة 2019 بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1193339 منها 97% مؤسسة مصغرة بنسبة مهيمنة في النسيج الاقتصادي، تليها المؤسسات الصغيرة بنسبة 2.6 %، والمؤسسات المتوسطة بنسبة 0.4 % وهي نسب ضئيلة جدا مقارنة مع نسبة المؤسسات المصغر.

3.4.3 توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط:

تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب قطاع النشاط على قطاعات متنوعة بنسب متفاوتة، كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول 03: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط

	قطاع النشاط	العدد	النسبة المئوية
01	الزراعة	7387	0.62
02	الهيدروكاربونات، الطاقة والتعدين وما يتعلق بها من خدمات Hydrocarbures,Energie, Mines et services liés	3064	0.26
03	BTPH البناء، الأشغال العمومية، الري ،نقل المحروقات	190155	15.94

04	الصناعات التحويلية Industries manufacturières	103621	8.69
05	الخدمات بما في ذلك المهن الحرة Services y compris les professions libérales	614315	51.49
06	الحرف Artisanat	274554	23.01
	11.14	1193096	100.00

المصدر: : https://www.industrie.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique

4.نظام الإدارة البيئية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جزء مهم من البناء الاقتصادي تؤثر وتتأثر بمحيطها، وقد ينتج عن نشاطاتها أخطار بيئية قد تفوق مؤسسات أكبر منها حجما، وذلك وفقا لنوع نشاطها، لذلك عليها تحمل مسؤوليتها حيال ذلك، ومن بين الحلول التي قد تخفف من أثار انشطتها السلبية على البيئة الاهتمام بالإدارة البيئية وتبني نظام الإدارة البيئية، وسنخصص هذا الجزء من الدراسة لتوضيح المفاهيم التالية:

- دوافع اهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنظام الإدارة البيئية
- مزايا تطبيق معيار iso 14001 في لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- معوقات الالتزام البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- مقتضيات تطبيق نظام الإدارة البيئية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.4.دوافع اهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنظام الإدارة البيئية:

هناك العديد من الأسباب الداعية للاهتمام بالإدارة البيئية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهمها: (زهواني و مرزوقي، 2019، صفحة 81)

- إن المؤسسات الصناعية بكافة أنواعها(مصغرة صغيرة متوسطة)لها تأثير بيئي واجتماعي لا يقل أهمية عن التأثير الاقتصادي للمؤسسات الكبيرة؛
- تزداد مسؤولية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجاه البيئة عن التلوث البيئي؛
- إن إدارة موارد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بطريقة جيدة ومتوافقة مع البيئة ينتج عنها مزايا مباشرة مثل تخفيض التكاليف، أو غير مباشرة مثل زيادة الشهرة؛

- ❖ اهتمام العديد من الإدارات الداخلية والجهات الخارجية بمسؤولية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الأداء البيئي لها ولمشروعاتها.
- ❖ أصبح من الضروري تخصيص جزء من الموارد المتاحة لحل المشكلات البيئية.

و وفقًا ل(2000) Schneider-Maunoury الذي يدافع عن فكرة الحاجة إلى أخذ العامل البيئي في الاعتبار في إستراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لضمان بقائها، يمكن تبرير الأهداف المعلنة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المشاركة في نهج بيئي من خلال الرغبة في غزو سوق جديد، البحث عن خفض التكلفة، إنشاء سوق جديد بهامش تجاري أعلى أو عن طريق تعزيز وإضفاء الطابع الرسمي على المنظمة من أجل ضمان استدامتها. من هذا المنظور ، يشكل الالتزام البيئي ميزة تنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتشجعنا الدراسة التي أجراها (Boiral 2003) على ربط العلاقة بين البيئة (الطبيعية) والقدرة التنافسية في منظورها الصحيح. يشير المؤلف إلى نتائج مقنعة إلى حد ما للدراسات التجريبية، والتي بموجبها تكون البيئة في خدمة الإنتاجية: على الرغم من أنها تولد تكاليف إضافية للمؤسسة في البداية . الالتزام البيئي هو أيضًا مصدر لجهود الابتكار التي تسمح في النهاية بتحسين الوضع التنافسي.

وفقًا لعدة دراسات، فإن هناك ثلاث دوافع لرئيسية للاستجابة البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: هي التشريعات الحكومية وضغط السوق وموقف الإدارة: (Kasim, THE FEASIBILITY OF ENVIRONMENTAL ENTREPRENEURSHIP AMONG SMALL AND MEDIUM ENTERPRISES, p. 05)

- **التشريعات الحكومية:** غالبًا ما توفر القوانين والسياسات دافع قوي للشركات الصغيرة والمتوسطة لبدء التحسينات البيئية، وغالبًا ما تُجبر الشركات الصغيرة والمتوسطة على مراقبة آثارها البيئية والتحكم فيها بسبب متطلبات الترخيص ومتطلبات المجلس المحلي والغرامات الباهظة والضرائب المفروضة عليها.

لكن الكثير من التشريعات البيئية التي أقرتها الحكومات في السنوات الأخيرة كانت موجهة بشكل عام إلى الشركات الكبيرة ، وعادة ما تعفي هذه التشريعات الشركات الصغيرة والمتوسطة من أجل توفير تكاليف إضافية لها ولكن مثل هذا الإجراء يقلل في الواقع الضغط عليها لتحسين الأداء البيئي.

- **ضغط السوق:** حيث أصبح العملاء أكثر وعياً بالبيئة ويطالبون الشركات بتحمل المزيد من المسؤولية تجاه البيئة، وأظهر العديد من المستهلكين استعدادًا لإنفاق المزيد على المنتجات البيئية، وبالتالي إتاحة الفرصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإنتاج سلع وخدمات صديقة للبيئة بسعر ممتاز لتلبية احتياجات هذا القطاع الجديد من السوق، ومع ذلك ، هناك أدلة تشير إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا ترى الفرص التسويقية للتحول إلى البيئة.

- **موقف الإدارة:** حيث تعتبر الدوافع والأولويات الشخصية لأصحاب / مديري المؤسسات الصغيرة ذات أهمية قصوى في تحديد أهداف وسياسات المؤسسات وإدخال الممارسات البيئية في العمليات الإدارية.

بدون دعم فريق الإدارة ، من غير المحتمل أن ينجح إدخال البرامج البيئية مثل إعادة التدوير والحفاظ على الموارد.

2.4.مزايا تطبيق معيار iso 14001 في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: (زهواني، 2015)

إن أهم مزايا تطبيق معيار الإيزو 14001 في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي:

-إن تطبيق معيار الإيزو 14001 يمكن أن يخفض التكاليف العامة للحصول على شهادة iso 14000 وما يترتب عليها من منافع؛

-تخفيض كمية المواد والطاقة المطلوبة لتصنيع المنتج وبالتالي خفض تكلفة المنتج وتكاليف التخلص من المنتجات التي بها عيوب والنفايات؛

-إعادة تدوير المنتجات التي بها عيوب ونفايات التصنيع والمدخلات المعاد استخدامها يزيد من الإيرادات حيث يتم استخدام المنتجات التي بها عيوب كمدخلات لمؤسسة أخرى؛

-يمكن أن تساعد نظم الإدارة البيئية في خفض احتمالات التلوث والمصروفات المرتبطة بالعلاج؛

-تحسين صحة وسلامة العمال من ثم تحسين الإنتاجية وتخفيض أيام المرض وتخفيض المخاطر التي من الممكن التأمين عليها؛

-التحديد المبكر للمشاكل البيئية التي تضر بالبيئة يقدم فرصة أكبر لحل كفء؛

-معرفة الإدارة بالآثار البيئية يوفر فرصة التخطيط لخفض الآثار السلبية؛

-تتضمن نظم الإدارة البيئية إجراءات قياس وتقييم الفاقد وتكاليف الانبعاثات البيئية مما يساعد المؤسسات على تطبيق أفضل للممارسات البيئية.

3.4.معوقات الالتزام البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هناك مجموعة من المعوقات الخارجية والداخلية تقف دون تحقيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للالتزام البيئي ، ويمكن تقسيم المعوقات الخارجية إلى ثلاث فئات:

- إن ازدواجية المستهلك فيما يتعلق بالأداء البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من شأنه أن يكون بمثابة حافز سلبي بقدر ما تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لضغوط أقل من المستهلكين والموظفين، على عكس المؤسسات الكبيرة ؛
- ستصمم أدوات الإدارة البيئية الحالية خصيصًا للمؤسسات الكبيرة ومن قبلها، مما يعقد نقلها المحتمل إلى سياق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- الضغط البيئي من السلطات العامة سيكون أقل على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منه على المؤسسات الكبيرة، و وفقًا لمرصد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأوروبية، تبرر نهجًا مختلفًا عن ذلك المستخدم لتعزيز البيئة في الشركات الكبرى.

أما بالنسبة للمعوقات الداخلية، فإن الأهم سيكون مصدرًا لثقافة مؤسسية سلبية فيما يتعلق بالبيئة، مترجمة، على سبيل المثال، في هذه المصطلحات: "يجب تجنب النشاط البيئي ما لم يتم إجبارها على القيام بذلك بموجب المتطلبات القانونية" .

علاوة على ذلك، ستبقى نسبة كبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير مدركة للآثار البيئية الناتجة عن أنشطتها والبرامج البيئية الحالية، فضلاً عن وجود الموارد، ولا سيما المالية، المتاحة لها لهذا الغرض. من جهة أخرى، تبدو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متشككة إلى حد ما بشأن فوائد الالتزام البيئي (خفض التكلفة ، وحتى أقل من ذلك، من حيث الصورة أو الأداء العام للمؤسسة).
تتفاقم المعوقات المرتبطة بالمواقف بفعل "المدى القصير" الاقتصادي لغالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز الاعتقاد بأن الفوائد تنمو ببطء، بينما تزداد التكاليف بسرعة.

بالإضافة إلى عوائق أخرى تحول دون تبني الممارسات البيئية، وتشمل هذه العوائق نقص الموارد والوقت والمعلومات والاستشارات حول المسائل البيئية: (Kasim, THE FEASIBILITY OF ENVIRONMENTAL ENTREPRENEURSHIP AMONG SMALL AND MEDIUM ENTERPRISES, p. 06)

نقص الموارد: عكس الشركات الكبيرة، لا تمتلك الشركات الصغيرة والمتوسطة ببساطة العديد من الموارد لمعالجة القضايا البيئية، تعتبر الموارد المالية من أهم الموارد التي تشتد الحاجة إليها عند إدخال برنامج بيئي، حيث تتطلب الأنشطة مثل التخلص من النفايات وإجراء المراجعات البيئية واعتماد تقنيات أنظف وإجراء تعديلات على المؤسسة رأس مال.

إذا كان من الممكن إثبات أن الاستثمارات في الممارسات البيئية يمكن أن تؤدي إلى فوائد طويلة الأجل لتحقيق وفورات في التكاليف وزيادة الربحية، فمن المحتمل جدًا أن يتم تبنيها.

فيما يتعلق بالموارد البشرية، فإن دور الإدارة وثقافة منظمة الأعمال مهمان لاتخاذ المبادرات البيئية.

تدعم نتائج بحث (Roy & Boiral 2003) هذه الحجة أيضًا. أظهرت النتائج التي توصلوا إليها أنه على الرغم من أن مديري الأعمال يشاركون بقوة في مختلف جوانب الإدارة البيئية، فإن مشاركة الموظفين في الإدارة البيئية منخفضة للغاية.

هناك حاجة ماسة إلى الموقف الصحيح والمهارات والخبرة في الجوانب البيئية بين الموظفين من جميع المستويات لتحسين الأداء البيئي.

المعلومات والنصائح حول المسائل البيئية: تحتاج الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى المساعدة والعون لإيجاد طرق لتحسين أدائها البيئي. إن زيادة معرفة المؤسسة بالقضايا البيئية سيمكنها من تحسين أدائها البيئي وتشجيعها على التصرف بطريقة مسؤولة بيئيًا.

4.4.مقتضيات تطبيق حسن الإدارة البيئية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هناك مجموعة من المقتضيات التي يجب من خلالها تطبيق الإدارة البيئية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ثقافة تنظيمية: يرتبط خفض كميات النفايات الناتجة بتغيير السلوك وخلق ثقافة إنتاجية تترافق مع تقليل حجم النفايات بين جميع عمال الشركة أو المؤسسة.

وعي المشكلة: من المهم أن تقوم الشركة بتوعية عمالها على المشاكل وتحديد مجالات وطرق التصدي لها؛

نشر المعلومات: تتعزز تطبيقات حسن الإدارة البيئية عن طريق نشر المعلومات المتعلقة بها بشكل بعال بين جميع العمال، تطورها ومتابعتها ودمجها في نشاطات الشركة اليومية؛

إجراءات سهلة التطبيق: لا تتطلب تطبيق حسن الإدارة البيئية استثمارات عالية الكلفة خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لإدخال التقنيات النظيفة.

إن الهدف الرئيسي لمبدأ حسن الإدارة البيئية هو التحسين المتواصل للإنتاج عبر ترشيد استعمال الموارد

والوصول بالعملية الإدارية إلى الذروة (غلاب، بوبكر، و ميمون، 2017، صفحة 119).

5.خاتمة:

حاز تطبيق نظام الإدارة البيئية iso 14000 اهتمام العديد من المؤسسات حول العالم مهما كان حجمها، سواء لتبيين توجهها البيئي أو للاستفادة من مزاياه، إلا أن الإحصائيات في الجزائر تظهر عدم الاهتمام به، ووجود إشكالية في تطبيقه خاصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ولقد تم التطرق في هذه الورقة لدوافع الاهتمام بهذا النظام وأهمية ذلك ومعوقات تحقيقه في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلى ضوء ما تم عرضه نصل للنتائج التالية:

- تبني نظام الإدارة البيئية يعود بالكثير من المزايا والإيجابيات على المؤسسات بجميع أنواعها وأحجامها.
- تبني نظام الإدارة البيئية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يؤدي إلى التحكم في الأنشطة ذات التأثيرات السلبية على البيئة.
- هناك عدة عراقيل تحد من الالتزام البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقف عائقا أمام تحقيق نظام الإدارة البيئية فيها، خاصة من ناحية التكاليف وتعقيد إجراءات هذا الأخير.

ومما سبق ذكره من نتائج نصل إلى الاقتراحات التالية:

نظرا لخصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإنها تحتاج إلى دعم ومساندة الدولة لتحقيق نظام الإدارة البيئية من خلال:

- العمل على نشر الثقافة البيئية وتوعية مديري ومسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية هذا النظام.
- يجب أن يكون هناك جهات استشارة ومرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساعدها على فهم وتطبيق نظام الإدارة البيئية والاستمرار في ذلك.
-ضرورة تقديم إعفاءات جبائية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ترغب في تبني نظام الإدارة البيئية.
- ضرورة وجود دعم مالي مناسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمكينها من تبني نظام الإدارة البيئية.

- تشديد قوانين حماية البيئة وفرض رسوم بيئية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات نشاط ملوث للبيئة وعدم التساهل معها.

بالإضافة إلى ضرورة:

- تعاون المؤسسات الصغيرة فيما بينها للتصدي للعوائق المشتركة والنجاح في توطين هذا النظام.
- ضرورة استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تجارب المؤسسات المطبقة لهذا النظام بجميع أحجامها خاصة الصغيرة والمتوسطة سواء داخل أو خارج الوطن.

5.قائمة المراجع:

(نوفمبر, 2021). https://www.industrie.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique تاريخ الاسترداد 22 03, 2022، من موقع وزارة الصناعة:

Bauraing, E., Nicolasl, J., & von Frenckell, M. (DECEMBRE 2000). MISE EN PLACE D'UN SYSTEME DE MANAGEMENT ENVIRONNEMENTAL. fondation universitaire Luxembourgeoise, Avenue de Longwy 185,6700 Arlon.

DFID, & Irish, A. ENVIRONMENTAL MANAGEMENT SYSTEMS (EMS). London: International Institute for Environment and Development (IIED).

Kasim, A. (n.d.). THE FEASIBILITY OF ENVIRONMENTAL ENTREPRENEURSHIP AMONG SMALL AND MEDIUM ENTERPRISES.

Torres, O. ،LE MANAGEMENT STRATÉGIQUE EN PME :ENTRE SPÉCIFICITÉ ET DÉNATURATION. Université Montpellier I.

اسماعيل قزاز، و عادل كوريل. (2016). نظام الإدارة البيئية، (المجلد الأولى). عمان، الأردن: دار دجلة.

الجريدة الرسمية الجريدة الرسمية. (15 12, 2001). القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 2001 ، العدد 77 ، المادة 4 ، الصادر عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الجريدة الرسمية . الجزائر، الجزائر.

إيثار عبد الهادي آل فيحان، و سوزان عبد الغاني البياتي. (2008). نظام الإدارة البيئية iso14001:2004. الغدارة والاقتصاد .

جميلة أحسن، و عامر أحمد عامر. (01 مارس, 2015). خصوصية تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : بين التميز والاختلاف مع نظرة حول تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة المالية والأسواق .

خالد مصطفى قاسم. (2012). إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة (المجلد الثالثة). الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

رضا زهواني. (2015). دراسة وتحليل التكاليف البيئية ودورها في قياس وتقييم مستوى الأداء البيئي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة المنشآت الصناعية الجزائرية. الجزائر، باتنة: جامعة الحاج لخضر.

رضا زهواني، و مرزوقي مرزوقي. (2019). مؤشرات قياس وتقييم الأداء البيئي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وانعكاساته المحاسبية. الميادين الاقتصادية .

عبد الرحيم علام. (2005). مقدمة في نظم الإدارة البيئية. جامعة الدول العربية ،المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

غلاب فاتح،، رزيقات بوبكر، و الطاهر ميمون. (ديسمبر, 2017). دور الإدارة البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ..معوقات ومتطلبات التطبيق. مجلة الفكر للإدارة والمحاسبة والتدفيق، جامعة غرداية .

مداح الحاج عرايبي. (17-18 أفريل 2006). التسيير الإستراتيجي وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية. جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-الجزائر: مخبر العولمة و اقتصاديات شمال افريقيا.

منير صديق سعد الله العمادي. (2011). متطلبات الموائمة بين الجودة والبيئة في ظل سلسلة iso 9000 iso; 14000. جامعة سانت كليمنتس.

ميسر إبراهيم أحمد. تدقيق الأداء البيئي في الشركات الصناعية العربية وأثره في تقليل المخاطر البيئية.

نادية صالح حمدي. (2003). الإدارة البيئية(المبادئ والممارسات). مصر: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

نجم العزاوي. (2015). المدخل الإداري والمعلوماتي- نظم ومتطلبات وتطبيقات-iso14000-10015 9001-31000-27000-18000 (المجلد الاولى). عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

نجم العزاوي، و حكمت النقار. (2010). إدارة البيئة(نظم ومتطلبات وتطبيقات). الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

وليد قرنوفة، نور الهدى محجوبي، و أم الخير ربوح. (30 06, 2019). قياس علاقة متطلبات نظام الإدارة البيئية طبق مواصفة iso14001 بالأداء البيئي في المؤسسات النفطية دراسة حلة مؤسسة سوناطراك. المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية ، صفحة 129.

دراسة قياسية لأثر القطاع السياحي على النمو الاقتصادي لعينة من الدول العربية خلال الفترة (2000-2020) - باستعمال معطيات panel-

An econometric study of the impact of the tourism sector on the economic growth of a sample of Arab countries During the period (2000-2020) - using panel data-

تمار أمين [1*]،

[1] جامعة لونيسي علي – البليدة2- (الجزائر)، a.tammar@univ-blida2.dz

تاريخ الاستلام: 2022/07/25 تاريخ القبول: 2022/10/30 تاريخ النشر: 2022/12/01

ملخص:

تهدف الدراسة إلى ابراز اثر القطاع السياحي على النمو الاقتصادي لعينة من دول العربية (الامارات، مصر، تونس، المغرب) والتي تعتبر رائدة في مجال السياحي حسب منظمة السياحة الدولية و ذلك باستعمال معطيات بانل *(Panel Data)* خلال الفترة *(* 2000-2020*)* .

وبعد التقدير نموذج التأثيرات الثابتة وفق أسلوب *robust* تبين وجود علاقة معنوية وطردية بين الايرادات السياحية و النمو الاقتصادي المعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي في البلدان محل الدراسة، أما نتائج سببية *granger* أشارت الى وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين متغيرتي الدراسة.

الكلمات المفتاحية: قطاع السياحي؛ نمو اقتصادي؛ نموذج قياسي ؛ معطيات بانل .

تصنيف JEL: Z39 ، C51، C23.

Abstract:

The study aims to highlight the impact of the tourism sector on the economic growth of a sample of Arab countries (UAE, Egypt, Tunisia, Morocco), which are considered leaders in the field of tourism according to the International Tourism Organization, using Panel Data during the period (2000-2020).

After estimating the fixed effects model according to the robust method, it was found that there is a significant and direct relationship between tourism revenues and economic growth indicated by the gross domestic product (GDP) in the countries under study. While the results of the causal granger indicated that there is a two-way relationship between the two variables of the study.

Keywords: *tourism sector; economic growth; standard model;panel data.*

Jel Classification Codes*: Z39;C51;C23 .*

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

يعتبر قطاع السياحة أحد اهم الموارد الاقتصادية في العديد من اقتصاديات دول العالم و الدول العربية وله دور هام في التجارة الدولية وتحسين ميزان المدفوعات ومصدرا للعملات الصعبة ويشكل دعما هاما لنمو الاقتصادي واتاحة فرص العمل، ولقد ازدادت اهمية القطاع السياحي في الوطن العربي خاصة بعدما بدأت عائدات النفط في التراجع وتذبذب وعدم استقرار بسبب جائحة كوفيد لسنتين الأخيرتين ففي هذا الظرف يمكن اعتبار قطاع السياحة احد القطاعات الهامة و استراتيجيات التنمية التي تستجيب لمقتضيات التنمية المستدامة، وقد سعت كثير من الدول العربية لاسيما الرائدة في هذا المجال ونذكر بالأساس الامارات وتونس مصر و المغرب إلى الاهتمام بالقطاع السياحي لمزاياه الإيجابية والمتعددة في المجالات الاقتصادية الاجتماعية الثقافية البيئية وقد صارت السياحة ذات أثر فاعل في دعم التنمية الاقتصادية وتنشيط حركة الإستثمار بهذه البلدان ؛ من خلال تبني كل دولة استراتيجية الإستثمار السياحي الخاص بها والتي تتناسب وطبيعة ظروفها السائدة، وفي كل الأحوال فإن إستراتيجية الإستثمار في القطاع يجب أن تأخذ في الحسبان -التعرف إلى المزايا والحوافز المتاحة للمشروعات الإستثمارية السياحية التي تساهم الإيرادات السياحية والتي تشمل نفقات الزوار الدوليين القادمين، بما في ذلك الموجهة لشركات النقل الوطنية لغرض النقل الدولي، وتشمل أي مبالغ مدفوعة مقدما نظير سلع أو خدمات يتم الحصول عليها في بلد الوجهة ، وبالتالي دعم القطاع السياحي بصفة خاصة واقتصاديات هذه الدول بصفة عامة وعليه بناءا على ما سبق سنحاول في هذه الورقة البحثية دراسة الإشكالية التالية:

ما أثر القطاع السياحي على النمو الاقتصادي في دول العربية محل الدراسة (الإمارات، مصر، تونس، المغرب) ؟

1.1 فرضيات الدراسة

-وجود علاقة طردية ومعنوية بين الإيرادات السياحية و النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة

-هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه من القطاع السياحي في اتجاه النمو الاقتصادي .

2.1 اهداف الدراسة

تهدف الدراسة البى ابراز اثر القطاع السياحي على النمو الاقتصادي لعينة من دول العربية تعتبر رائدة في مجال السياحي وهي الامارات ،مصر ،المغرب و تونس وهذا من خلال استعمال معطيات

بانل panel data وسببية Granger عبر الاستعانة بيانات سنوية خلال الفترة (2000-2020)، مع ابراز اهم نقاط القوة و الضعف للامكانيات القطاع السياحي بهذه الدول وقنوات تأثيره على النمو الاقتصادي .

3.1 منهج الدراسة

من أجل تحقيق أهداف هذا البحث و الإجابة على إشكالية الدراسة، سنعتمد على المنهج الوصفي من خلال عرض بعض المفاهيم المتعلقة بالقطاع السياحي و اقتباس مختلف الدراسات السابقة، كما سنستعين بالمنهج التحليلي بغرض عرض تطور الإيرادات السياحية و النمو الاقتصادي للدول العربية محل الدراسة اما في جانب التطبيقي سنعتمد على الأسلوب القياسي باتباع الطرق القياسية والإحصائية لبيانات بانل بهدف ابراز أثر القطاع السياحي على النمو الاقتصادي عن طريق الاستعانة ببرنامجين إحصائيين يتمثلان في Eviwes 12 و(Stata17) .

4.1 الدراسات السابقة:

من خلال اطلاعنا على الدراسات السابقة التي تخص موضوعنا وجدنا عدد لا بأس به منا الدراسات وكانت كالتالي:

دراسة (اسماعيل و قاسم، 2020) **بعنوان ، أثر قطاع السياحة على النمو الاقتصادي في الدول العربية** حيث قام الباحث بتقدير نموذج قياسي ل16 دولة عربية خلال الفترة (1995-2018) لقياس اثر عدد من المتغيرات ذات صلة بالقطاع السياحي مثل الانفاق و العائدات السياحية وعبر الاستعانة بنموذج البيانات المقطعية توصل الى وجود اثر إيجابي لكل من العائدات و الانفاق السياحيين على النمو الاقتصادي كما اوصى الباحث بضرورة التركيز على تطوير البنى التحتية من خلال تطوير شبكة الطرقات و تحديث المنشأت القاعدية اما **دراسة** (حراث، 2020) **جاءت بعنوان أثر وجودة و تنافسية الخدمات السياحية على النمو الاقتصادي للدول المغاربية** حيث حاولت الباحثة قياس اثر جودة وتنافسية الخدمات السياحية على النمو الاقتصادي من خلال الاستعانة بمؤشرات جودة خدمات السياحة و بالاعتماد على معطيات panelو سببية TYDL وتوصلت ان الدول المغاربية الثلاث الجزائر مغرب تونس تمتلك مقومات سياحية هامة ، وخلصت أيضا الى ان كل من تونس والمغرب لديهما مؤشرات جودة سياحية متمثلة في الاستثمار السياحي و عدد الاسرة الفندقية التي تؤثر على معدل النمو الاقتصادي في حين كان تاثير سعر الصرف حقيقي قليلا بصفته

مؤشر للتنافسية وفي **دراسة** (خنتار و قلش، 2019) بعنوان: **"تقييم أداء قطاع السياحة الجزائري في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030) -دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية-"**، هدف الباحث من خلاله الى إلى تقييم أداء قطاع السياحة الجزائري، بالإستناد إلى تحليل مجموعة من المؤشرات المعتمدة في تقرير قطاع السياحة والسفر العالمي الصادر سنة 2017 ومقارنتها مع نفس المؤشرات لمجموعة من الدول العربية، لتحديد فعالية السياسات وجهود الدولة الجزائرية المبذولة في سبيل النهوض بهذا القطاع، من خلال تحليل أداء القطاع وفق مؤشرات الأداء السياحي بالجزائر، وتقييم شامل لأداء هذا القطاع وتحديد معوقاته وسبل تجاوزها، ومن أهم النتائج المتوصل لها أن قطاع السياحة في الجزائر بالمقارنة بالدول العربية يعاني ضعفا بالرغم من وفرة مختلف المقومات ، ومن اهم اسباب الضعف: سوء توظيف وإستغلال تلك المقومات، نقص العنصر البشري والتنظيمي والمؤسسي، ضعف السياسات والأنظمة المالية، الفساد الإداري.، كما لفت انتباهنا دراسة (Dupont, 2015) بعنوان **La relation entre tourisme, croissance et développement inclusifs dans les petites destinations insulaires de luxe : l'exemple d'Anguilla dans la Caraïbe** حيث قام الباحث بابراز أهمية قطاع السياحة على اقتصاد البلد ككل وتحقق من فرضية ان نمو الاقتصادي يتأثر في الأساس بالقطاع السياحي ،كما حاول الباحث استكشاف طبيعة الارتباط بين قطاع السياحة والزراعة والتصنيع والصناعات الخدماتية الأخرى على المدى الطويل ،والمدى القصير باختبار التكامل المشترك وأشارت العلاقة طويلة المدى إلى أن التغيير بنسبة 1٪ في العائدات السياحة في أنغيلا سيؤدي إلى زيادة بنسبة 0.6٪ في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على المدى الطويل ، مع افتراض ثبات باقي المتغيرات كما توصل من خلال نموذج منهجية تصحيح الخطأ إلى ان قطاع الزراعة يتقلص مع توسع قطاع السياحةو في الختام خلص ان النمو الاقتصادي في أنغيلا يتأثر إيجابا بنمو القطاع السياحي.

2.مفاهيم حول قطاع سياحة

يعد قطاع السياحة من المجالات الإقتصادية الحيوية للعديد من الدول، وهذا لما له من آثار ايجابية متنوعة على المستوى الخاص (المؤسسات والشركات السياحية) وعلى المستوى العام (رفع إيرادات الدولة والحد من المشاكل الإجتماعية والإقتصادية).

1.2 مفهوم السياحة والسائح:

تتعدد مفاهيم السياحة بمقدار تعدد أنواعها وتعدد الاختصاصات العلمية التي تتناول هذه الظاهرة بالدراسة والتحليل ويعتمد على الغرض الذي تقوم من أجله.

- **تعرف السياحة (من حيث هي ظاهرة)** بأنها: "عملية إنتقال وقتية يقوم بها عدد كبير من سكان الدول المختلفة، فيتركون محل إقامتهم الدائمة منطلقين إلى أماكن أخرى داخل حدود بلدهم (سياحة داخلية محلية) أو إلى بلدان أخرى (سياحة خارجية دولية)." (غرايبة، 2012، صفحة 29) وكان أول تعريف للسياحة سنة 1905 للألماني جوبير فرويلر (*Freuller. E.G*) على انها " ظاهرة من ظواهر عصرنا، تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وإلى تغير الهواء، وإلى مولد الإحساس بجمال الطبيعة ونمو هذا الإحساس وإلى الشعور وبالبهجة والمتعة من الإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة وأيضا نمو الإتصالات على الأخص بين الشعوب مختلفة".(طالب و وهراني، 2011، صفحة 571) أما **السائح:** "هو كل شخص يقيم خارج موطنه المعتاد لفترة تزيد عن أربع وعشرين ساعة على ألا تتحول هذه الإقامة إلى إقامة دائمة بحيث لا تزيد عن سنة كاملة،وينتقل فيها لزيارة أو مهرجان أو علاج ولا يدخل في التعريف (المهاجرون، البعثات الدبلوماسية، وأطقم الطائرات. (رواشدة، ، 2009، صفحة 21)

2.2 مقومات السياحة:

ترتكز السياحة على مجموعة من المقومات تتمثل فيما يلي:

المقومات الطبيعية: وتتمثل كل الظروف المناخية وتمايز الفصول مناطق دافئة، حمامات معدنية.... ومظاهر جذب السواح ونجد منها المناخ، الموقع الجغرافية، أشكال سطح الحمامات المعدنية، .....

المقومات البشرية: وتتمثل كل الجوانب التاريخية كالآثار والمعالم، الشواهد، الأطلال، الفنون الشعبية المختلفة، الثقافات والعادات لدى السكان ،

المقومات المالية والخدمية: وتتمثل في مدى توافر البنى التحتية، حيث تعتمد السياحة على القدرات الدول المختلفة على تشجيع السياحة من تسهيلات ومستوى الأسعار، قدرة دعائية، تسهيلات في المواصلات، رعاية صحية وحسن المعاملة وتوفير جميع الخصوصيات ... (هاني، 2013، صفحة 74)

المقومات المؤسساتية: تتمثل في المؤسسات القائمة على القطاع السياحي، ولعب دورها في مختلف المجالات الخاصة بالسياحة من خلال سن التشريعات والقوانين والهياكل التنظيمية العامة ووضع خطط التسويق وبرامج الترويج للسياحة. (كواش، 2005، صفحة 51)

3.2 الإستثمار السياحي: يعد الإستثمار السياحي قاعدة أساسية لوجود سياحة متطورة، وذلك لما يوفره من شروط أساسية لتنمية وتطوير قطاع السياحة، ويعتبر متمما لمنتج سياحي راقي يجلب عدد كبير من السياح.**ويمكن تعريفه على انه :**" هو توظيف الأموال في المجالات السياحية المتاحة التي يعتقد المستثمر أنها تحقق له العائد الذي يرغب فيه بأقل خطورة، وهو ينقسم إلى نوعين: إستثمار سياحي طويل الأجل يختص بالمجتمعات السياحية الكبيرة، وإستثمار سياحي قصير الأجل يشمل المشروعات السياحية الصغيرة، كالمطاعم ومكاتب السياحة والسفر." (الحميري، ، 2010، الصفحات 115-120) - **كما عرفته المنظمة العالمية للسياحة على أنه:** "تلبية حاجيات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية الفرص للمستقبل وتوفيرها، والقواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة متطلبات فيها تتحقق المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية." (خليفي و فرحات،، 2016، صفحة 128)

ومن خلال ما سبق فالإستثمار السياحي هو التخلي عن فرصة إستخدام أموال حالية لفترة معينة من أجل الحصول على تدفقات نقدية أكبر مستقبلا في مجالات السياحة (الفنادق، أماكن الضيافة، الإستقبال، وكل الأماكن أو الخدمات الموجهة لإستقبال السياح.

أهمية واهداف الإستثمار السياحي: لإستثمار السياحي أهمية كبيرة تنبع من:

- اعتبار القطاع السياحي مصدرا أساسيا للدخل القومي، حيث يعد أحد أهم قطاعات الصادرات غير المنظورة كما يمثل رافدا قويا ومصدرا مهما من مصادر الدخل الوطني، وتسهم في خلق المزيد من فرص العمل أيضا، وتوفير الموارد بالنقد الأجنبي وتعزيز ميزان المعاملات الجارية.

- للإستثمار السياحي أثرا إيجابيا مباشرا وغير مباشر على مجمل الموارد السياحية يتمثل في زيادة فرص توظيفها، وزيادة العوائد المتحققة منها وتعزيز مسار النمو الاقتصادي، وتنويع مصادر الدخل ونقل التقنية وتوطينها، والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة إلى آفاق أرحب. (السيد مكاوي، 2014،، الصفحات 17-18)

- تطوير القطاع السياحي فزيادة الإستثمارات يزيد عدد السياح ومن ثم زيادة المداخيل السياحية..

- تطوير الحركة الاقتصادية وذلك بما يحققه الإستثمار السياحي من فوائد تمس القطاعات الاقتصادية الأخرى كالصناعات التقليدية والاتصالات.

- تساعد العائدات السياحية مختلف المتاحف والمرافق الثقافية المختلفة مثل المسارح، كذلك تنظيم المهرجانات والمناسبات الثقافية كونها عنصر جذب للسياحة. (تريكي، 2012، صفحة 40)

3. نظرة تحليلية لواقع السياحة في البلدان محل الدراسة:

تشكل كل من الامارات، مصر، تونس، المغرب الدول العربية الرائدة في في مجال السياحي حسب منظمة السياحة الدولية كما ان هذا قطاع يعتبر أساسي بهذه البلدان ويساهم الى حد كبير في تطور اقتصاديتها لذا سنحاول من خلال هذا عنصر عرض مختصر لواقع السياحة وتطور إيرادات السياحية وكذا معدلات النمو الاقتصادي بهذه البلدان .

الشكل 1 : تطور معدلات النمو الاقتصادي والإيرادات السياحية لدول محل الدراسة

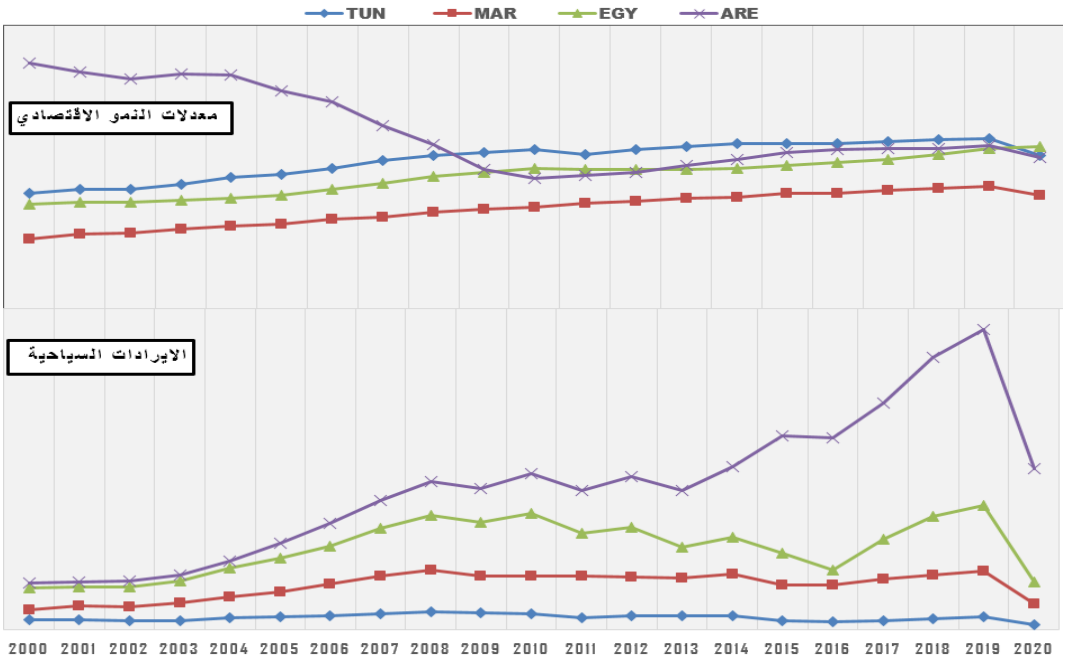

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك الدولي

https://www.worldbank.org/en/home

يشكل نجاح القطاع السياحي في **الإمارات** نموذجاً ملهماً للعديد من الدول، خاصة وأن الإمارات استطاعت أن تعزز مكانتها على خارطة السياحة والسفر العالمية لتصبح واحدة من أهم وأكبر الوجهات السياحية العالمية، بحسب العديد من التقارير والمؤشرات الدولية العالمية المتخصصة، كا يتضح جليا من شكل أعلاه المنحنى التصاعدي للايرادات السياحية الامارتية لتصل اقصها 38 مليار دولار سنة

2019 قبل ان تتراجع بسبب جائحة كوفيد بداية من سنة 2020 في حين تزامن هذا تصاعد مع ارتفاع معدل النمو الاقتصادي المعبر عنه بنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010) بداية من سنة 2008 ، **اما بنسبة لمصر** فقد حققت إيرادات القطاع السياحي ارتفاعا قياسيا عام 2019، مع تطور عدد السائحين الأجانب بين عامي 2018 و2019، إذ بلغ إجمالي السائحين عام 2019 نحو 13 مليونا و26 ألف سائح، مقابل 11 مليونا و346 ألف سائح عام 2018، كما أظهرت بيانات البنك الدولي تحقيق السياحة المصرية أعلى إيرادات في تاريخها خلال العام 2019 لتصل 14 مليار دولار بما يفوق أعلى معدلاتها السابقة المحقق في 2010 وبنمو اقتصادي متذبذب بسبب وضع السياسي المشهود بالبلد، اما **للمغرب فقد** أولت خلال العقدين الأخيرين مكانة هامة للنشاط السياحي في سياستها التنموية، فالسياحة تعد مصدرا هاما للثروة بالبلد، فهي تمثل حوالي 7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الوطني، ويلاحظ من شكل أعلاه الارتفاع المطرد بين الإيرادات السياحية ومعدل النمو الاقتصادي حيث تقابلت اعلى قيمة للايرادات السياحية بحدود 9 مليار دولار مع نصيب فرد من ناتج محلي الإجمالي مقدر ب 3044 دولار سنة 2019 ، وبنسبة **لتونس** هي اخرى تلعب السياحة دورا كبيرا في اقتصادها ويرجع ذلك لما تحوزه تونس من مرافق فندقية شاملة وبنية تحتية جد متطورة من وسائل نقل مختلفة وقطاع مالي ومصرفي متطور في ظل ما تملكه تونس من مقومات طبيعية وبشرية و ثقافية ثرية حيث تراوحت الإيرادات من 2000-2020 في 3 مليار دولار يقابله ارتفاع موازي في معدل النمو الاقتصادي.

4. نموذج الدراسة ونتائج التقدير

بعد أن قمنا باقتباس بعض الدراسات السابقة وعرض موجز لبعض المفاهيم المتعلقة بالسياحة و عرض الواقع السياحي للدول العربية محل الدراسة و التي شملت الإمارات، مصر، تونس، المغرب سنحاول من خلال هذا العنصر عرض نموذج الدراسة ومناقشة نتائج التقدير.

1.4 عرض متغيرات ونموذج الدراسة

بهدف الإجابة على إشكالية الدراسة سيتم الاستعانة بأساليب تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية panel data من خلال تقدير النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية أما عن أفراد العينة فهي تشمل على 4 دول عربية تمثلت في: الإمارات، مصر، تونس، المغرب، أي N=4 أما الحدود الزمنية فتكون خلال الفترة الممتدة بين 2000 إلى سنة 2020 أي T= 21 وحجم العينة يقدر ب (N*T=84) وتم اختيار الفترة الزمنية انطلاقا من فكرة أن هذه الدول تعتبر رائدة في مجال

السياحي حسب ترتيب منظمة السياحة الدولية بالإضافة الى مدى توفر البيانات التي تم الحصول عليها من قاعدة بيانات البنك العالمي (*wdi*) أما نموذج الدراسة فسيكون على النحو التالي وهذا بعد ادخال اللوغاريتم على المتغيرات:

$$lnGDP = lnRt + \varepsilon_t$$

lnRt: الايرادات السياحية (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) كمؤشر معبر عن قطاع السياحي

lnGDP : إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010) معبر على النمو الاقتصادي .

ε_t: يمثل حد الخطأ العشوائي.

تقدير النماذج وفق معطيات بانل

وفقا لتحليل نتائج البانل تم تقدير نماذج البيانات المقطعية الثلاثة وهي نموذج الانحدار التجميعي*(PME)* ونموذج التأثيرات الثابتة *(FEM)* ونموذج التأثيرات العشوائية (*REM*) والجدول التالي يبين نتائج التقدير بالاستعانة ببرنامج stata17.و Eviews12 .

جدول 01 : مختلف النماذج المقترحة في الدراسة وفق تحليل معطيات البانل.

المتغيرات المفسرة	نماذج التقدير		
	نموذج الانحدار التجميعي (PME))	نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)	نموذج التأثيرات العشوائية (REM)
lnRt	0.65309	0.21583	0.2188
Constant	10.9145	20.7165	20.65002
R^2 (squared)	0.3828	0.9594	0.3974
F (statistic)	50.86	467.87	54.077
عدد المشاهدات	*84*		

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات stata17 , Eviews12

ظهر معامل الإيرادات السياحية بإشارة موجبة في النماذج الثلاثة كما دلت نتائج اختبار F في الجدول أن النماذج الثلاثة مقبولة من الناحية الإحصائية عند مستوى دلالة 5% حسب إحصائية فيشر.

2.4 اختيار النموذج الملائم للدراسة:

من أجل التفرقة بين النموذج التجميعي و النموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائي سيتم استعمال ثلاث اختبارت تشمل (*Breusch and Pagan*) و اختبار (Hausman) و فيشر المقيد.

اختبار *(Breuch and Pagan-LM)*

يستعمل هدا الاختبار للاختيار بين نموذج الاثر العشوائي و نموذج التجميعي حيث :

- نموذج الاثر العشوائي هو الانسب نقبل : H_1 - النموذج التجميعي هو الانسب نقبل : H_0

نوع الاختبار	*Chi-bar*	*p-value*
(Breuch and Pagan-LM)	*77.241*	*0.0000*

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات stata17

بلغت *Chi-bar* قيمة 77.241 و قيمة الاحتمالية (p-value =0.000) مما يفيد قبول الفرضية البديلة H_1 ورفض فرضية العدم والتي تفيد بأن النموذج العشوائي هو الامثل ،.

اختبار *F* فيشر المقيد :

اختبارF المقيد يستعمل للاختيار بين النموذجين :الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة بناءا على نتائج معامل الارتباط الظاهرة للنموذجين.

$$F(N-1, NT-N-k) = \frac{(R^2_{FEM} - R^2_{PRM})/(N-1)}{(1-R^2_{FEM})/(NT-N-k)},$$

$$F(3,79) = \frac{(0.9594-0.3828)/(4-1)}{(1-0.9594)/(84-4-1)} = 0.1945$$

بلغت قيمة إحصائية *F* المقيد المحسوبة 0.1945 و هي اقل من قيمة احصائية F المجدولة عند معنوية 5% التي بلغت. 2.72 هذا يعني قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم أي أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل بالمقارنة مع طريقة التقدير بأسلوب الانحدار التجميعي.

اختبار *Hausman*

بعدما قمنا باختبارF المقيد يتم اجراء الاختبار الثاني المتمثل في اختبار هوسمان للتفضيل بين نموذج التأثيرات الثابتة و نموذج التأثيرات العشوائية حيث ظهرت النتائج كالتالي :

نوع الاختبار	*Chi-Stat*	*p-value*
Hausman test	4.47	0.0346

المصدر :من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات stata17

بالاعتماد على نتائج الجدول أعلاه أظهر اختبار *hausman* ان القيمة الاحصائية له المقدرة ب 4.47 و عندمستوى معنوية 95% و مع وجود القيمة الاحتمالية p-value أقل من 5% المقدرة ب 0.0346 وعليه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة مما يعني استخدام نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم .

- الاختبارات التشخيصية للنموذج الثابت:

يقوم نماذج بانل الساكن على جملة من الفرضيات التي تضمن صلاحية استخدام النموذج في عملية التنبؤ و في اختبار فرضيات الدراسة و تتمثل هذه الفرضيات أساسا في اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات ويطبق هذا الاختبار عند وجود اكثر متغير مفسر بالإضافة الى اختبار ثبات التباين و اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء وقمنا بتطبيق هذه الاختبارات على نموذج التأثيرات الثابتة و فيما يلي النتائج:

اختبار ثبات التباين *(hetrioskedisticity)*:

نوع الاختبار	قيمة الاختبار	P-value
Modified wald test	1164.00	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على مخرجات stata17

يظهر من خلال الجدول اعلاه أن القيمة الإحتمالية Modified wald test أقل من القيمة المعنوية 0.05، أي يتم رفض فرضية العدم التي تقر بثبات التباين ونقبل الفرضية البديلة أي أن النموذج يعاني من مشكل عدم ثبات التباين.

إختبار الارتباط الذاتي *(Autocorrelation)*:

يعتبر إختبار Wooldridge test من أهم الاختبارات التي تستعمل على مدى وجود ارتباط ذاتي لنموذج التأثيرات الثابت المقدر وبالاستعانة بالبرنامج الإحصائي stata 17 كانت النتائج كالتالي:

نوع الاختبار	قيمة الإختبار	P-value
Wooldridge test	178.488	0.0009

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات stata17

يظهر من خلال إختبار Wooldridge test أن القيمة الإحتمالية اقل من 5% أي يتم قبول فرضية العدم و رفض الفرضية البديلة التي تقر بعدم وجود ارتباط ذاتي خاص بنموذج التأثيرات الثابتة.

5. تقدير نموذج التأثيرات الثابتة وفق طريقة robust:

بعد إجراء الإختبارات التشخيصية تبين لنا أن النموذج يعاني من مشكل عدم ثبات التباين و مشكل الإرتباط الذاتي ، مما يستدعي تقدير نموذج التأثيرات الثابتة وفق أسلوب robust حيث هذه الطريقة تعطي نفس تقديرات نموذج الأثار الثابتة لكن تعدل في مجال الثقة و في المعنوية الإحصائية مع المحافظة على معاملات المتغيرات المتغيرات و الجدول التالي يوضح نتائج التقدير:

جدول 02: نتائج تقدير النموذج التأثيرات الثابتة باستخدام طريقة robust.

تقدير نموذج تأثيرات الثابتة
$\mathbf{lnGDP} = 0.2158\ \ln Rt + 20.7165_t$ (0.009) * (0.0090) *
R^2=0.7593 Prob-F=0.0090 N.obs=84 *القيم مابين قوسين تمثل القيم الاحتمالية

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات stata17

يظهر من خلال النتائج أعلاه أن النموذج يتمتع بالمعنوية الإحصائية حيث قدرت القيمة الاحتمالية لاختبار فيشر بـ Prob F=0.000 عند مستوى 5% أي يوجد على الأقل معامل يختلف معنويا عن الصفر، كما أن للنموذج قدرة تفسيرية جيدة نوعا ما حيث بلغ معامل التحديد 0.7593 وهي قيمة مقبولة عند تقدير البيانات المقطعية.

من الجدول نلاحظ وجود علاقة طردية بين معامل الايرادات السياحية *LnRT* المعبرة عن القطاع السياحي و معدل النمو الاقتصادي المعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي للدول العربية محل الدراسة أي أن ارتفاع الإيرادات السياحية بوحدة واحدة مع ثبات باقي العوامل الأخرى يؤدي إلى ارتفاع ناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.21 % و هذا ما يتوافق مع ما توصلت إليه أغلب نتائج الدراسات السابقة

حيث ان سياحة تساهم بدرجة ملموسة في توفير قدر من العملات الأجنبية اللازمة لعملية التنمية وذلك من خلال المساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة وبتالي دعم معدلات النمو الاقتصادي

6.دراسة السببية Granger:

هذا الاختبار يستخدم من أجل تحديد اتجاه السببية بين متغيرات الدراسة إذ يوضح اتجاه السببية فيما إذا كان باتجاه واحد أو باتجاهين متبادلين أو أن المتغيرين كلاهما مستقلين عن بعضهما.

1.6 تحديد فترات الابطاء المثلى سيتم الاعتماد معايير الاختبار المعدل لنسبة الامكانLR،معيار الخطا و التنبؤ النهائي FPE،اكايكAIC، شوارتزSC،معيار عنان كوين HQ لتحديد فترات الابطاء وكانت نتائج كالتالي

جدول 03: نتائج تحديد عدد التأخيرات التباطؤ الزمني

Lag	*LogL*	*LR*	*FPE*	*AIC*	*SC*	*HQ*
0	-166.8979	NA	0.291980	4.444682	4.506017	4.469194
1	155.2740	618.9091*	6.75e-05*	-3.928262*	-3.744257*	-3.854725*
2	158.9668	6.899738	6.80e-05	-3.920178	-3.613503	-3.797616

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات Eviews12

بعد فحص عدد فترت الابطاء تشير النتائج الى ان عدد فترات الابطاء المثلى لمتغيرات النموذج في فترة زمنية واحدة lag=1 حسب معايير المستخدمةSC ،LR، HQ ،AIC ، الخطوة الموالية اختبار سببية بين متغيرتي الدراسة المعبر عنهما بالإيرادات السياحية و الناتج المحلي الاجمالي حيت كانت النتائج كالتالي :

جدول 04: نتائج اختبار سببية غرانجر Granger causality

VAR Granger causality			
Dependent variable: lngdp			
Excluded	***Chi-sq***	***df***	***Prob.***
lnRt	*3.46855*	*1*	*0.0625*
All	*3.46855*	*1*	*0.0625*
Dependent variable: lnRt			
Excluded	***Chi-sq***	***df***	***Prob.***
lngdp	*4.1583*	*1*	*0.0414*
All	*4.1583*	*1*	*0.0414*

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات Eviews12 , stata17

بناءا على نتائج الجدول أعلاه نقبل الفرضية البديلة H_1و نرفض فرضية العدم H_0الكن عند مستوى دلالة 10% انطلاقا من قيمة الاحتمال الحرج و الذي يساوي0.0625 و بالتالي توجد علاقة سببية من القطاع السياحي اتجاه النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة وهو ما يتوافق مع

الدراسات السابقة ويدعم نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة وفق أسلوب robust كما ظهرت وجود علاقة السببية من النمو الاقتصادي اتجاه قطاع السياحي وهذا عند مستوى معنوية 5% . حيث إن الدول التي تعرف انتعاشا في نمو الاقتصادي تزيد من مخصصات القطاعات الاقتصادية العاملة بها والتي يعد القطاع السياحي منها، والجزء المخصص من الدخل السياحي" تراكم رأس المال السياحي"، يساهم في دفع عجلة القطاع السياحي نحو النمو من خلال تزويده بكافة الاحتياجات من تمويل رأس مال مادي وبشري..

7. خاتمة:

يعتبر تطوير قطاع السياحة الحل الاستراتيجي لدعم النمو الاقتصادي خاصة ما تحوزه اغلب الدول العربية من مقومات طبيعية وبشرية و تراثية وخاصة في ظل تذبذبات أسعار النفط بنسبة للاقتصادات النفطية وغياب قطاع انتاجي يمتاز بالمرونة ، لذلك حاولنا من خلال دراستنا ابراز اهمية قطاع السياحي المعبر عنه بالايرادات السياحية كألية للدعم النمو الاقتصادي عبر تقدير نموذج قياسي وفق معطيات بانل و بعد الوصول الى النمودج الامثل ظهر جليا من خلال بحثنا أن القطاع السياحي يلعب دور مساهم في معدلات النمو الاقتصادي بالدول العربية محل الدراسة وعموما يمكن القول ان الدراسة توصلت الى مجموعة من النتائج والتي من ضمنها ما أجابت على فرضيات البحث وهي كالتالي:

-تعد السياحة من القطاعات هامة في الدول العربية محل الدراسة(الامارات ، مصر ، تونس ، المغرب) لما توفره من مناصب شغل جديدة بكافة المستويات، ومن خلال دمج وتنمية أفراد المجتمع وبالتالي زيادة الدخل الفردي مما يحسن المستوى المعيشي والتعليمي والثقافي للافراد ، وبالتالي مساهمتها الفعالة في زيادة الناتج الوطني لهذه الدول .

- سمحت لنا الدراسة القياسية بتقدير ثلاثة نماذج شملت نموذج الانحدار التجميعي و الثابت ونموذج الأثر العشوائي حيث أشار اختبار كل من فيشر المقيد و *(Hausman)* على ضرورة الاعتماد على نموذج التأثيرات الثابتة الذي بين وجود علاقة موجبة و ذات دلالة إحصائية بين الايرادات السياحية و النمو الاقتصادي في عينة الدول العربية و ذلك مرده ان سياحة تساهم بدرجة ملموسة في توفير قدر من العملات الأجنبية اللازمة لعملية التنمية من خلال مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة وبتالي دعم معدلات النمو الاقتصادي .

- وجود علاقة سببية من النمو الاقتصادي اتجاه قطاع السياحي وهذا عند مستوى معنوية 5% . حيث الدول التي تعرف انتعاشا في النمو الاقتصادي، يزيد من مخصصات القطاعات الاقتصادية العاملة بها والتي يعد القطاع السياحي منها، والجزء المخصص من الدخل السياحي يعرف " بتراكم رأس المال السياحي"، يساهم هو الاخر في الدفع بعجلة القطاع السياحي نحو النمو من خلال تزويده بكافة الاحتياجات من تمويل رأس مال مادي وبشري.

- النتيجة المعنوية و الطردية للعلاقة بين القطاع السياحي و النمو الاقتصادي يمكن تفسيرها أيضا إلى ما يحققه الإستثمار في القطاع السياحي من فوائد تمس القطاعات الاقتصادية عبر دعم البنى التحتية الأساسية وتوفير المؤسسات الخدماتية المرتبطة بقطاع سياحة وزيادة عدد السياح الوافدين مما يساهم في تنمية القطاع السياحي ككل ودعم النمو الاقتصادي.

وفي الأخير يمكن القول ان دراستنا خرجت ببعض التوصيات جاءت كالتالي:

-ضرورة خلق مناخ ملائم للإستثمار السياحي في الوطن العربي من خلال توفير الآليات الضرورية المساعدة على ذلك كالآليات التشريعية و التنظيمية، والتي تحمي المستثمرين في المجال السياحي ، مثل صناديق الإقراض و التمويل ، و الاعتراف بحقوق الملكية .

-على دول العربية التي عانت ولا تزال تعاني من عدم الاستقرار الأمني أو السياسي التركيز على للتسويق السياحي وتنشيطه لمواجهة حملات الدعاية والتظليل الإعلامي .

- وجب على الدول العربية خاصة تلك التي تعتمد على العائدات النفطية رفع وتحسين من أداء قطاعها السياحي خاصة في ظل تراجع الرهيب لأسعار البترول مؤخرا بسبب جائحة كورونا والتي جعلت صناع القرار اما حتمية خيار التنويع الاقتصادي والدفع بعجلة النمو الاقتصادي .

-في ظل امتلاك الدول العربية لمقومات سياحية متعددة ومشتركة وتقارب كبير في العديد من العوامل كاللغة، الدين، البعد الجغرافي)وكذا تنوع المنتوجات والخدمات السياحية لدى هذه الدول هذا من شأنها فتح الطريق نحو التكامل السياحي من خلال زيادة وابرام الاتفاقيات بينها في هذا المجال..

8. قائمة المراجع:

العربي تريكي. (2012). واقع الاستثمار السياحي دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس. ، *رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير*، 40. جامعة الجزائر، الجزائر.

حنان حراث. (2020). قياس أثر وجودة و تنافسية الخدمات السياحية على النمو الاقتصادي للدول المغاربية. *أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية*. ،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم.

خالد كواش. (2005). الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للسياحة -حالة الجزائر. *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة*(13)، 51.

خليف مصطفى غرايبة. (2012). *السياحة الصحراوية في الوطن العربي: الواقع والمأمول*. الأردن: دار قنديل للنشر.

دليلة طالب، و عبد الكريم وهراني. (2011). السياحة أحد محركات التنمية المستدامة: نحو تنمية سياحة مستدامة، مداخلة في إطار الملتقى الدولي الثاني حول: الأداء المتميز للمنظمات والحكومات،. (صفحة ص 571.). ورقلة: جامعة قاصدي مرباح .

عيسى خليفي، و سميرة فرحات،. (2016). أثر الإستثمار السياحي على السياحة الداخلية في الجزائر،. *مجلة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والإقتصادية، 2*(6)، 128.

كرم عاطف رواشدة. (، 2009). *السياحة البيئية (الأسس والمرتكزات)*. مصر: دار الراية للطباعة والنشر.

محمد اسماعيل ، و جمال قاسم. (2020). ، أثر قطاع السياحة على النمو الاقتصادي في الدول العربية. ، *دراسات اقتصادية*(70).

مصطفى أحمد السيد مكاوي. (2014،). *الإستثمار السياحي في مصر والدول العربية-الأهمية والتحديات ورؤية التطوير*-. الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

موفق عدنان الحميري. (، 2010). *أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة*. عمان: دار الوراق للنشر والتوزيع.

نوال خنتار ، و عبد الله قلش. (2019). "تقييم أداء قطاع السياحة الجزائري في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية-دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية. *مجلة الاقتصاد و المالية* ، *5*(1).

نوال هاني. (2013). تنافسية القطاع السياحي في الدول العربية. *مجلة الباحث*(13)، 74.

نوفل سمايلي ، و فتيحة بوطورة. (2020). الاستراتيجية السياحية في تونس القائمة على تطويل السياحة العلاجية لتحقيق التنمية السياحية المستدامة 2013-2018. *مجلة الباحث الاقتصادي، 8*(13)، 496.

Dupont, L. (2015). La relation entre tourisme, croissance et développement inclusifs dans les petites destinations insulaires de luxe : l'exemple d'Anguilla dans la Caraïbe », Études caribéennes. *OpenEdition Journals*(30).

9. ملاحق:

1- نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي و التأثيرات الثابت و العشوائي

```
Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =        84
Group variable: ID                              Number of groups   =         4

R-squared:                                      Obs per group:
     Within  = 0.4098                                         min =        21
     Between = 0.7593                                         avg =      21.0
     Overall = 0.3828                                         max =        21

                                                F(1,79)            =     54.85
corr(u_i, Xb) = 0.4789                          Prob > F           =    0.0000

------------------------------------------------------------------------------
       lngdp |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
       lnRt |   .2158358   .0291428     7.41   0.000     .1578286    .273843
      _cons |   20.71654   .6535862    31.70   0.000     19.41561    22.01747
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |  .87191026
     sigma_e |   .1811494
         rho |  .95862126   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
F test that all u_i=0: F(3, 79) = 374.94                     Prob > F = 0.0000
```

```
Random-effects GLS regression                   Number of obs      =        84
Group variable: ID                              Number of groups   =         4

R-squared:                                      Obs per group:
     Within  = 0.4098                                         min =        21
     Between = 0.7593                                         avg =      21.0
     Overall = 0.3828                                         max =        21

                                                Wald chi2(1)       =     54.08
corr(u_i, X) = 0 (assumed)                      Prob > chi2        =    0.0000

------------------------------------------------------------------------------
       lngdp |      Coef.   Std. Err.      z    P>|z|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
       lnRt |   .2188032    .029754     7.35   0.000     .1604863     .27712
      _cons |   20.65002   .7308155    28.26   0.000     19.21765    22.0824
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |  .58311987
     sigma_e |   .1811494
         rho |  .91198701   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
```

```
. regress lngdp lnRt

      Source |       SS           df       MS      Number of obs   =        84
-------------+----------------------------------   F(1, 82)        =     50.86
       Model |  24.5025434         1  24.5025434   Prob > F        =    0.0000
    Residual |  39.5032964        82  .481747517   R-squared       =    0.3828
-------------+----------------------------------   Adj R-squared   =    0.3753
       Total |  64.0058399        83  .771154697   Root MSE        =    .69408

------------------------------------------------------------------------------
       lngdp |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
       lnRt |   .6530975   .0915761     7.13   0.000     .4709235    .8352716
      _cons |   10.91454   2.054239     5.31   0.000     6.828002    15.00107
------------------------------------------------------------------------------
```

2- نتائج الاختبارات التشخصية لنموذج التأثيرات الثابتة

	__e1	__e2	__e3	__e4
__e1	1.0000			
__e2	-0.5003	1.0000		
__e3	-0.5208	0.9776	1.0000	
__e4	-0.5316	0.9732	0.9855	1.0000

Breusch-Pagan LM test of independence: chi2(6) = 77.241, Pr = 0.0000
Based on 21 complete observations

```
. hausman fixed random ,sigmamore
```

	Coefficients (b) fixed	(B) random	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) Std. err.
lnRt	.2158358	.2188032	-.0029673	.001404

b = Consistent under H0 and Ha; obtained from **xtreg**.
B = Inconsistent under Ha, efficient under H0; obtained from **xtreg**.

Test of H0: Difference in coefficients not systematic

chi2(1) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= 4.47
Prob > chi2 = 0.0346

Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
in fixed effect regression model

H0: sigma(i)^2 = sigma^2 for all i

chi2 (4) = 1164.00
Prob>chi2 = 0.0000

```
. xtserial lngdp lnRt
```

Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
F(1, 3) = 178.488
Prob > F = 0.0009

3-نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة وفق أسلوب robust

```
. xtreg lngdp lnRt, fe robust
```

Fixed-effects (within) regression — Number of obs = 84
Group variable: ID — Number of groups = 4

R-sq:
within = 0.4098
between = 0.7593
overall = 0.3828

Obs per group:
min = 21
avg = 21.0
max = 21

F(1,3) = 36.84
corr(u_i, Xb) = 0.4789 — Prob > F = 0.0090

(Std. Err. adjusted for 4 clusters in ID)

lngdp	Coef.	Robust Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
lnRt	.2158358	.035561	6.07	0.009	.1026647	.3290069
_cons	20.71654	.7971646	25.99	0.000	18.17961	23.25348
sigma_u	.87191026					
sigma_e	.1811494					
rho	.95862126	(fraction of variance due to u_i)				

4- نتائج اختيارت فترات الابطاء المثلى وسببية غرانجر Granger

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LNGDP01 LNRT
Exogenous variables: C
Date: 07/22/22 Time: 17:42
Sample: 2000 2020
Included observations: 76

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-166.8979	NA	0.291980	4.444682	4.506017	4.469194
1	155.2740	618.9091*	6.75e-05*	-3.928262*	-3.744257*	-3.854725
2	158.9668	6.899738	6.80e-05	-3.920178	-3.613503	-3.797616

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 07/22/22 Time: 18:46
Sample: 2000 2020
Included observations: 80

Dependent variable: LNGDP01

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LNRT	3.468551	1	0.0625
All	3.468551	1	0.0625

Dependent variable: LNRT

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LNGDP01	4.158393	1	0.0414
All	4.158393	1	0.0414

المعالجة المحاسبية للأصول البيولوجية بين المعيار المحاسبي 41 والنظام المحاسبي المالي

Accounting treatment of biological assets btween accounting standard 41 and the financial accounting system

سعيداني محمد السعيد[1]*

[1] جامعة عمار ثليجي (الجزائر)، ms.saidani@lagh-univ.dz

تاريخ الاستلام: 2022/07/24 تاريخ القبول: 2022/10/22 تاريخ النشر: 2022/12/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى التطرق الى المعالجة المحاسبية للأصول البيولوجية من خلال التطرق لمضمون المعيار الدولي المحاسبي رقم 41 و ما جاء به النظام المحاسبي المالي. في المؤسسات الفلاحية و محاولة تصور معالجة محاسبية تتوافق مع واقع الممارسة المحاسبية في الجزائر ،توصلت الدراسة الى النظام المحاسبي المالي أشار إلى ضرورة تقييم هاته الأصول عند تاريخ إقفال بقيمتها الحقيقة (العادلة).

الكلمات المفتاحية: المعيار المحاسبي 41،النظام محاسبي مالي ،الأصول بيولوجية، المعالجة محاسبية ،القياس

تصنيف JEL: M41,G39, H25.

Abstract:

This study aims to address the accounting treatment of biological assets by addressing the content of International Accounting Standard 41 and the financial accounting system. In agricultural institutions and an attempt to imagine an accounting treatment that is compatible with the reality of accounting practice in Algeria, The study concluded that the financial accounting system indicated the necessity of evaluating these assets at the closing date at their true (fair) value,

Keywords: *Accounting Standard 41, Financial Accounting System, Biological Assets, Accounting Treatment, Measurement*

Jel Classification Codes: M41,G39, H25.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

لقد اهتمت المنظمات المهنية الدولية المسئولة عن تطوير مهنة المحاسبة في جميع دول العالم، بإصدار معايير وإرشادات خاصة بكيفية المحاسبة عن الأنشطة الزراعية، ضمن هذا الاتجاه تم تبني تلك الخصوصيات ضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم 41 (الزراعة)، والذي تناول مفهوم النشاط الزراعي و كيفية القياس و الإفصاح المتعلق به.

بعد إنتقال الجزائر من النظام الاشتراكي نحو اقتصاد السوق والانفتاح على العالم الخارجي حتم عليها تبني معايير المحاسبة الدولية على غرار باقي الدول في إصلاح المخطط الوطني المحاسبي، بغية تقريب الممارسات المحاسبية في الجزائر إلى الممارسات المحاسبية الدولية، وذلك بتصميم نظام محاسبي مالي مستمد فروضه و مبادئه من المعايير المحاسبية الدولية، وذلك أنه يأخذ بعين الاعتبار متطلبات المعايير الدولية في ما يخص تعريف الإطار المفاهيمي و القواعد العامة في التقييم والتسجيل و عرض القوائم المالية، و تتميز محاسبة الأصول البيولوجية بخصوصيات نجمت عنها العديد من المشاكل التي لا بد من الوقوف عندها و معالجتها محاسبيا ، من أجل وصول إلى بيانات مالية تعكس صورة الصادقة لأداء المؤسسات الزراعية التي تمارس هذا النشاط الحيوي، ولا تزال محاسبة الأصول البيولوجية تواجه العديد من التحديات في مجال الاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي, عنها بشفافية مقبولة نظرا لطبيعة هذا النشاط الذي تأثر بالعديد من العوامل الطبيعية والظروف المناخية.

1.1 الإشكالية الدراسة:

من خلال هذا التقديم المختصر يمكن طرح التساؤل الجوهري و المتمثل في :

- كيف يتم تقييم ومعالجة الأصول البيولوجية وفقا لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي الزراعة رقم 41 و النظام المحاسبي المالي الجزائري؟

2.1 فرضيات الدراسة:

- ✓ يلبي النظام المحاسبي المالي إحتياجات الممارسة المحاسبية الزراعية في المؤسسات القطاع الفلاحي في ظل تعدد المشاكل و العراقيل المرتبطة بالممارسات؛
- ✓ توجد فروقات في الممارسة المحاسبية بين ما جاء به المعيار المحاسبي الدولي رقم 41 و النظام المحاسبي المالي في معالجة الأصول البيولوجية ؛

3.1 أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من خلال القيام بدراسة تحليلية لمضمون المعيار الدولي المحاسبي رقم 41 و ما جاء به النظام المحاسبي المالي حول أصول البيولوجية . و محاولة تصور معالجة محاسبية تتوافق من حيث الكم و الكيف مع وواقع الممارسة المحاسبية في الجزائر و تأخذ بعين الاعتبار طبيعة و خصائص البيئية الاقتصادية الجزائرية.

4.1 أهداف الدراسة:

- ✓ الوقوف علي أهم ما جاء به المعيار المحاسبي الدولي رقم 41 و النظام المحاسبي المالي بخصوص الممارسات المحاسبية في المؤسسات الفلاحية؛
- ✓ التطرق بالتفصيل و التحليل لمحتويات المعيار المحاسبي الدولي 41 و النظام المحاسبي المالي فيما يتعلق بمتطلبات محاسبة الأصول البيولوجية؛
- ✓ نسعى من خلال هذه الدراسة إلى إبراز أهم الاختلافات بين النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدولي رقم 41؛

2. محاسبة أصول البيولوجية وفق متطلبات المعايير المحاسبية

1.2 ماهية المعيار المحاسبي الدولي رقم 41:

وتعتبر الأصول البيولوجية من أهم بنود قائمة المركز المالي بالمؤسسات القطاع الفلاحي بإعتبارها أهم الأصول المساهمة في توليد التدفقات النقدية وتضم أصولا حيوانية و نباتية تمتاز هذه الأخيرة عادة بارتفاع قيمتها وتأثيرها على المركز المالي للمؤسسة، وقبل التطرق إلى المعيار الدولي رقم 41 لابد من تعريف الأصل المادي، ومن بين تعاريف نذكر ما يلي:

- عرفته معايير المحاسبية الدولية على أنه مورد مراقب من طرف المؤسسة ناتج عن أحداث سابقة وينتظر منه منافع اقتصادية (Eric & autres, 2005, p. 17)؛
- كما عرفته خلية المصطلحات المحاسبية التابعة للمجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) عام 1953 "كل ما يمثل رصيدا مدينا يلزم ترحيله للفترة القادمة بعد إقفال الحسابات طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وذلك باعتبار أن هذا الرصيد المرحل يعبر عن قيمة معينة أو ممتلكات أو مصروفات مؤجلة تخص فترات مقبلة" (جربوع و حلس، 2002، صفحة 88)؛
- ويعرف على أنه عبارة عن مصدر مراقب من قبل المؤسسية طبقا لأحداث مسابقة ويمكن أن ينتج عنه منافع إقتصادية مستقبلية منتظرة من طرف المؤسسة (Douhadida, 2010, p. 42).

مما سبق يمكن تعريف الأصول المادية على أنها إستخدامات خاضعة لرقابة المؤسسة نتيجة أحداث مسابقة أو حاضرة ويمكن أن ينتج عنها منافع اقتصادية مستقبلية، ويمكن الإعتراف ما موثوقية.

أما فيما يخص المعيار المحاسبي الدولي رقم 41 (الزراعة) فتعتبر من النشاطات الاقتصادية الهامة التي لم يسبق لمعايير المحاسبة الدولية التطرق إليها، حيث أن لها صبغة خاصة تفرقها عن غيرها من النشاطات الاقتصادية، وبذات الوقت فهي تحتل مرتبة مرموقة بتعامل فئات المجتمع بها، وليس المقصود بالزراعة النشاطات الزراعية المتعلقة باستغلال الأرض للإنتاج الزراعي والغابات من أجل الحصول على الأخشاب فقط، بل كذلك تربية الحيوانات الحية كالمواشي الدواجن والأسماك...، التي يطلق عليها معا بالأصول البيولوجية ذات خصائص غير موجودة في الصناعات الأخرى، إضافة إلى المنتجات الزراعية القابلة للحصاد حيث أن كثيرا من الشركات تخصصت في هذا المجال، ولا يمكن ترك الأمر دون تنظيم محاسبي لهذه النشاطات، حيث تم إعتمد هذا المعيار من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية في ديسمبر 2000 ويصبح نافذ المفعول للبيانات المالية التي تغطي الفترات التي تبدأ من أو بعد الأول من يناير 2003.

2.2 هدف و نطاق ومصطلحات الواردة في المعيار المحاسبي الدولي رقم 41:

يهدف معيار المحاسبة الدولي رقم (41) إلى وصف المعالجة المحاسبية للنشاط الزراعي وبيان متطلبات الإفصاح ذات العلاقة وكيفية عرض البيانات المتعلقة بذلك النشاط. (أبو نصار و حميدات، 2009، صفحة 715)

أما فيما يخص نطاق المعيار فيجب يجب تطبيقه للمحاسبة عن الموضوعات التالية عندما تتعلق بنشاط زراعي:

- ✓ الأصول البيولوجية؛
- ✓ المنتج الزراعي عند نقطة الحصاد؛
- ✓ المنح الحكومية التي تغطيها الفقرتان (34)، (35).

ولا يطبق هذا المعيار في الحالات التالية:

- ✓ الأرض المتعلقة بنشاط زراعي المعيار (16) الممتلكات والمنشآت والمعدات، والمعيار (40) الاستثمار العقاري)؛

- ✓ الأصول غير الملموسة المتعلقة بنشاط زراعي (المعيار المحاسبي الدولي رقم (38) بعنوان الأصول الغير ملموسة)،
- ✓ ينطبق هذا المعيار على المنتج الزراعي والذي يتم حصده بفصله عن الأصول البيولوجية للمشروع وفقط حتى نقطة الحصاد، وبعد ذلك يطبق المعيار المحاسبي الدولي رقم (02) الخاص بالمخزون أو أي معيار مناسب من المعايير المحاسبية الدولية الأخرى، وتبعا لذلك فان هذا المعيار لا يتناول معالجة المنتج الزراعي بعد الحصاد، فمثلا تحويل القمح إلى دقيق بواسطة مطاحن الذي تعهد نمو القمح ، وبينما مثل هذه العمليات يمكن أن تكون امتدادا منطقيا وطبيعيا للنشاط الزراعي، كما أن الأحداث التي تتم يمكن أن تحمل بعض التشابه للتحويل البيولوجي، إلا أن هذه العمليات لا تدخل ضمن تعريف النشاط الزراعي في هذا المعيار. (حماد، 2003، الصفحات 234-235)

1.2.2 المصطلحات الواردة بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 41:

- ✓ **الأصول البيولوجية:** الكائنات الحية من الحيوان والنبات.
- ✓ **المنتجات الزراعية:** عبارة عن المنتجات المحصودة من الأصول الجيولوجية المنشأة مثل الحليب والبيض الحبوب.
- ✓ **التحول البيولوجي:** عمليات التكاثر، وتقليص التوالد، والإنتاج التي يمكن أن تؤدي إلى تغيرات نوعية لو كمية في أصل بيولوجي.
- ✓ **السوق النشط:**السوق الذي تتوفر فيه الشروط التالية: تكون البنود المتداولة في السوق متجانسة، يمكن العثور عادة على البائعون والمشترين في أي وقت، الأسعار متوفرة للعامة
- ✓ **القيمة العادلة:** المبلغ الذي يمكن مبادلة الأصل به أو تسوية التزام بين أطراف مطلعة وراغبة في معاملة على أساس تجاري، وتستند القيمة العادلة للأصل على موقعه ووضعه الحاليين. (ميرزا، جراهام، و هولت، بدون سنة نشر، صفحة 306)
- ✓ **النشاط الزراعي:** هو قيام المنشأة بإدارة التحول البيولوجي الأصول البيولوجية لتصبح محاصيل زراعية بهدف البيع أو زيادة قيمة الأصول البيولوجية من خلال النمو أو التسمين أو غيرها. (حميدات، 2014، صفحة 538)

- ✓ **الإنتاج الزراعي**: هو قيام المنشأة بإدارة التحول البيولوجي للأصول البيولوجية لتصبح محاصيل زراعية بعد البيع أو زيادة قيمة الأصول البيولوجية من خلال النمو أو التسمين أو غيرها. (القنيعي، 2022، الصفحات 149-150)
- ✓ **مجموعة الأصول البيولوجية:** هي مجموعة من الحيوانات أو النباتات الحية.
- ✓ **الحصاد:**هو فصل المحصول عن الأصل البيولوجي أو توقف العمليات الحيوية لأصل بيولوجي.
- ✓ **المنح الحكومية:** الاعتراف بالمنح الحكومية الغير مشروطة المتعلقة بأصل حيوي المقاس بقيمته العادلة مطروحا منها تكاليف نقطة البيع المقدرة كدخل عندما تصبح المنح الحكومية قابلة للاستلام.
- ✓ **الزراعة:** إدارة عمليات التحول الحياتي الحيواني والنباتي للحصول على إنتاج لغرض الاستهلاك أو المتاجرة أو التصنيع أو الإكثار، وتصنف موجوداتها كالآتي:
- ✓ **الحيوانات:** ويقصد بها الثروة الحيوانية التي تملكها المنشأة لغرض الحصول على منتجاتها أو لغرض تسمينها وإكثارها بقصد المتاجرة بها أو استخدامها في الإنتاج.
- ✓ **النباتات:** ويقصد بها البساتين والمزارع والحقول التي تنتج المحاصيل والأثمار والشتلات للاستفادة من بيعها أو إ تصنيعها أو استهلاكها أو إنباتها.

3.2 العرض و الإفصاح المحاسبي للأصول البيولوجية وفق العيار المحاسبي الدولي IAS41

1.3.2 العرض المحاسبي للأصول البيولوجية:

يجب على المنشأة عرض:

- ✓ القيمة الدفترية لموجوداتها الحيوية بشكل منفصل في صلب بياناتها المالية. (المعيار المحاسبي الدولي 41، الفقرة 10)
- ✓ تسوية للتغيرات في القيمة الدفترية للموجودات الحيوية بين بداية ونهاية الفترة الحالية، المعلومات المقارنة غير مطلوبة، يجب أن تشمل التسوية على:

- ❖ المكسب أو الخسارة الناشئة من التغيرات في القيمة العادلة مطروحا منها تكاليف نقطة البيع.
- ❖ الزيادات نتيجة الشراء.

- ❖ الانخفاضات نتيجة البيع.
- ❖ الانخفاضات نتيجة الحصاد.
- ❖ الزيادة الناتجة من اندماج الأعمال.
- ❖ صافي فروقات الصرف الناشئة من ترجمة البيانات المالية لمنشأة أجنبية.
- ❖ تغيرات أخرى (المعيار المحاسبي الدولي 41، الفقرة 50)

2.3.2 الإفصاح المحاسبي للأصول البيولوجية :

1.2.3.2 التعريف: الإفصاح المحاسبي هو عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات , والجداول المكملة في الوقت المناسب مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة للإطلاع على الدفاتر والسجلات المحاسبية، يبين أن موضوع الإفصاح المحاسبي لا يقتصر فقط على القوائم المالية وإنما يضم كافة المعلومات الضرورية المتاحة في التقارير المالية كما ركز على ضرورة ملائمة تلك المعلومات الحاجة المستفيدين. (لعروسي، 2014، صفحة 21)

2.2.3.2 شروط الإفصاح المحاسبي:

يجب على المنشأة أن تفصح عن :

- ✓ مجموع المكسب أو الخسارة الناشئة خلال الفترة الحالية عند الاعتراف الأولي بالموجودات الحيوية وبالمحصول الزراعي ومن التغير في القيمة العادلة مطروحا منها تكاليف نقطة البيع المقدرة للموجودات الحيوية. (المعيار المحاسبي الدولي 41، الفقرة 40)
- ✓ تقدم وصف كمي لكل فئة من الموجودات الحيوية لتميز بين المجودات الحيوية. (المعيار المحاسبي الدولي 41، الفقرة 41)
- ✓ تصف إذا لم يتم الإفصاح في مكان آخر في المعلومات المنشورة في البيانات المالية عن:
  - ❖ طبيعة الأعمال المتعلقة بكل فئة من الموجودات الحيوية؛
  - ❖ مقاييس أو تقديرات غير مالية للكميات المادية ل:
    - كل فئة من الموجودات المنشأة الحيوية في نهاية الفترة؛
    - منتجات المحصول الزراعي خلال الفترة. (المعيار المحاسبي الدولي 41، الفقرة 46)

- ✓ الطرق والفرضيات المهمة المطبقة في تحديد القيمة العادلة لكل فئة من المحصول الزراعي وكل فئة من الموجودات الحيوية. (المعيار المحاسبي الدولي 41، الفقرة 47)
- ✓ تفصح عن القيمة العادلة مطروحا منها تكاليف نقطة البيع المقدرة في وقت البيع للمحصول الزراعي المحصود خلال الفترة المحددة في وقت الحصاد (المعيار المحاسبي الدولي 41، الفقرة 48).
- ✓ وجود القيمة الدفترية للموجودات الحيوية المقيدة ملكيتها والقيمة الدفترية للموجودات الحيوية المرهونة كضمان للمطلوبات.
- ✓ مبلغ الالتزامات التطوير أو امتلاك الموجودات الحيوية.
- ✓ استراتيجيات إدارة المخاطر المالية المتعلقة بالنشاط الزراعي. (المعيار المحاسبي الدولي 41، الفقرة 49)
- ✓ في حالة قياسها للموجودات الحيوية بتكلفة مطروحا منها أي اهتلاك متراكم وأي خسائر انخفاض قيمته متراكمة في حماية الفترة الإفصاح عن هذه الموجودات الحيوية :

- ❖ وصف للموجودات الحيوية؛
- ❖ تفسير لعدم إمكانية قياس القيمة العادلة بموثوقية؛
- ❖ مدى التقديرات التي يتوقع أن تقع القيمة العادلة خلالها إلى حد كبير؛
- ❖ طريقة الإهتلاك المستخدمة؛
- ❖ الأعمار النافعة أو معدلات الإهتلاك المستخدمة؛
- ❖ إجمالي القيمة الدفترية و الإهتلاك المتراكم في بداية ونهاية الفترة. (المعيار المحاسبي الدولي 41، الفقرة 55)

1.2.2.3.2 خسائر و انخفاض القيمة:

- ✓ تفصح لتلك الموجودات الحيوية، التي كانت تقاس سابقا بالتكلفة مطروحا منها أي اهتلاك متراكم وأي خسائر انخفاض قيمة متراكمة إذا ما أصبح من الممكن قياس قيمتها العادلة خلال الفترة الحالية بموثوقية، عن:
  - ❖ وصف الموجودات الحيوية؛
  - ❖ تفسير لماذا أصبح من الممكن قياس القيمة العادلة بموثوقية؛

❖ تأثير التغيير. (المعيار المحاسبي الدولي 41، الفقرة 56)

2.2.2.3.2 المنح الحكومية: يجب على المنشأة الإفصاح عن الأمور التالية:

- ✓ طبيعة ومدى المنح الحكومية المعترف بها في البيانات المالية؛
- ✓ شروط غير محققة ومخصصات أخرى ملحقة بالمنح الحكومية؛
- ✓ انخفاضات مهمة متوقعة في مستوى المنح الحكومية (المعيار المحاسبي الدولي 41، الفقرة 57).

3. أصول البيولوجية وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي SCF

1.3 التثبيتات البيولوجية وفقا للنظام المحاسبي المالي

1.1.3 مفهوم التثبيت البيولوجي و شروط الاعتراف بيه :

وفقا ل scf، فإن الأصل البيولوجي هو حيوان أو نبات حي أو مجموعة من الأصول البيولوجية التي هي عبارة عن مجموعة من الحيوانات أو النباتات الحية، ويتم إدراج عنصر التثبيتات في الحسابات عندما: (الرسمية، 2009، صفحة 8)

- ✓ تسيطر المنشأة على الأصل كنتيجة لأحداث سابقة؛
- ✓ من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى المنشأة؛
- ✓ يمكن قياس القيمة العادلة أو تكلفة الأصل بموثوقية.

ويتم إدراج كافة الحسابات الأصول مهما كانت طبيعتها و لا يمكن تبرير عدم إدراجها في الحسابات بمعلومات سرية.

2.1.3 القياس الأصول البيولوجية وفقا ل scf : تمت الإشارة إلى تقييم الأصل البيولوجي في النظام المحاسبي المالي كحالة خاصة من خلال الفقرة، 19-321 والتي مفادها كالاتي "يتم قياس الأصل البيولوجي عند الاعتراف الأولي وفي تاريخ كل تقرير بالقيمة العادلة ناقصا تكاليف نقطة البيع المقدرة، إلا عندما لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق، في مثل هذه الحالة.يجب تقيم الأصل بيولوجي على أساس تكلفته مطروحا منه الإهتلاك المتراكم و خسائر انخفاض القيمة المتراكمة. يتم الاعتراف بالخسارة أو الأرباح الناتجة عن التغيير في القيمة العادلة ناقصا تكاليف نقطة البيع المقدرة في صافي الدخل في السنة التي يحدث فيها."

1.2.1.3 إهتلاك التثبيتات البيولوجية:

يتم اهتلاك التثبيتات البيولوجية من خلال اتجاهين والمتمثلين في:

الاتجاه الأول: يؤكد على فترة اقتصار احتساب الإهتلاك في مرحلة التدهور والاضمحلال لكونها مرحلة تنقص فيها إنتاجية أصل البيولوجي، لذلك وفقا لهذا الاتجاه فإن مبلغ الإهتلاك يتم إثباته في السنوات الأخيرة فقط من عمر الأشجار التي هي سنوات تناقص الغلة.

الاتجاه الثاني: يؤكد على فكرة احتساب الإهتلاك ابتداء من فترة الإثمار و الإنتاج دون اقتصار إحتسابه على فترة تناقص الغلة.

يجمع على الرأي الثاني هو احتساب الإهتلاك من فترتين الإثمار و الإنتاج مرورا بفترة تناقص الغلة، وذلك لأن فترتي الإثمار و الإنتاج تكون فيها الإيرادات كبيرة مقارنة مع الفترة الأخيرة التي تقل فيها إنتاجية عملا بمبدأ مقابلة الإيرادات بالمصاريف. (سنان، 2006، صفحة 231)

2.3 التسجيل المحاسبي و سير الحسابات لأصول البيولوجية:

1.2.3 حسابات التثبيتات البيولوجية:

يتم التسجيل المحاسبي للأصول البيولوجية طبقا للطريقة التي تم حيازتها بها وتقيد في الجانب المدين في تاريخ دخول الأصول البيولوجية تحت رقابة المؤسسة، ويمكن تفصيلها في الأتي:

1.1.2.3 الأصول بيولوجية في شكل مساهمات:

يسجل الأصل بيولوجي في الجانب المدين من حساب التثبيتات البيولوجية ويقابله في الجانب الدائن رأس المال أو لحساب الشركاء عمليات متعلقة برأس المال .

2.1.2.3 الأصول بيولوجية المشتراة:

يسجل الأصل البيولوجي في حساب التثبيتات البيولوجية و يقابله في الجانب الدائن حساب الموردون التثبيتات أو حسابات معنية أخرى.

3.1.2.3 الأصول بيولوجية المنتجة من طرف المؤسسة:

1.3.1.2.3 التثبيتات بيولوجية الجاري إنجازها:

تهدف هذه الحسابات إلى إبراز قيمة التثبيتات التي ما تزال غير مكتملة في تاريخ إنتهاء السنة المالية وكذا التسبيقات والمدفوعات على الحساب التي تقدمها المؤسسة للغير من أجل إقتناء تثبيت مادي ما.

ويتم ترصيد هذه الحسابات عندما يصبح التثبيت جاهزا لوضعه في الخدمة مع ما يقابله في حساب التثبيتات البيولوجية، علما أنه لا يطبق أي إهتلاك على التثبيتات البيولوجية الجاري إنجازها

لكن يجب إثبات أية خسارة في القيمة إذا ما أصبحت قيمة التثبيت القابلة للتحصيل أقل من قيمته المحاسبية لنظرا لتغير التقديرات أثناء إنجاز الأشغال.

ويمكن تصنيف المعالجة المحاسبية للتثبيتات الجاري إنجازها من خلال الأطراف القائمة بأشغال الإنجاز، ويوجد على العموم مجموعتين من التثبيتات الجاري إنجازها تتمثل في:

- ✓ التثبيتات الناتجة عن أشغال طويلة أو قصيرة المدة منسدة للغير:
- ✓ التثبيتات التي تنشئها المؤسسة بوسائلها الخاصة:

3.3 التنازل ومحتوى ملاحق القوائم المالية بخصوص التثبيتات البيولوجية:

1.3.3 التنازل عن التثبيتات البيولوجية

يحذف التثبيت البيولوجي من الميزانية عند خروجه من المؤسسة أو عندما يكون الأصل خارج الإستعمال بصورة دائمة، ولم تعد المؤسسة تنتظر منه أية منفعة إقتصادية مستقبلية لا من إستعماله ولا من خروجه لاحقا.يتم تسجيل قيد التنازل من حساب الديون الدائنة عن عمليات البيع التثبيتات من جهة المدين إلى الحسابين الدائنين: حساب الأصول البيولوجية و حساب فوائض أو نواقص القيمة عن خروج أصول مثبتة على حسب الحالة التي تكون فيها التنازل يعود على المؤسسة بالربح أو الخسارة. (لونيسي، 2020، الصفحات 518-519)

في حالة وفاة أي أصل بيولوجي يتم تسجيل من حساب نواقص القيمة عن خروج أصول ملموسة يقابله في جهة الدائنة حساب أصول بيولوجية حيوانية.

2.3.3 محتوى ملاحق القوائم المالية بخصوص التثبيتات البيولوجية:

نص النظام المحاسبي المالي على معيارين أساسين - بشكل عام وبالنسبة لكل العناصر - يسمحان بتحديد المعلومات المطلوب إظهارها في الملحق وهما:

- الطابع الملائم للإعلام؛
- الأهمية النسبية للمعلومة.

وهذا من أجل تحديد المعلومات الواجب إدراجها ضمن الملاحق والكفيلة بالتأثير على الحكم الذي قد تحكم به الجهات التي ترسل إليها الوثائق على ممتلكات المؤسسة ووضعيتها المالية ونتيجتها

يشمل الملحق على المعلومات الآتية حول القواعد والطرق المحاسبية المتعلقة بمحاسبة التثبيتات البيولوجية متى كانت هامة وتتمثل في:

- بيين أنماط التقييم المطابقة على مختلف فصول القوائم المالية ولا سيما الإهتلاكات و طرق تقييم.
- الإشارة إلى طرق التقييم المعتمدة أو الاختبارات المتبعة عندما تكون عدة طرق مقبولة في عملية ما.

4. دراسة الحالة المؤسسة العمومية الاقتصادية لتربية الدواجن وحدة الأغواط

وإطفاء لمبدأ الواقعية على هاته الدراسة قمنا بإجراء دراسة حالة تطبيقية في هذا المبحث للمؤسسة العمومية الاقتصادية لتربية الدواجن وحدة الأغواط تخص الدورة الإنتاجية لسنة 2021 حيث شمل هذا المبحث

1.4 المعالجة المحاسبية للأصول البيولوجية قيد الإنجاز

وهي المرحلة الأول لحياة أصل البيولوجي في المؤسسة, حيث يتم إنجاز أصل في مدة 18 أسبوع لكي تصبح جاهزة للإنتاج.

1.1.4 القيد المحاسبي لعملية شراء الأعلاف الدواجن الحمراء: نفس القيد شراء الأعلاف الدواجن البيضاء

جدول 1: ملخص فاتورة شراء الأعلاف من وحدة تغذية الأنعام الجلفة

الرقم	التعيين	الكمية /ق	سعر وحدة خارج رسم	المجموع
01	أعلاف	200.60	4650.00	932790.00
		المجموع خارج الرسم		932790.00
		مصاريف النقل		10546.00
		الرسم على النقل 19		2003.74
		المجموع متضمن الرسم		**94533974**

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات المقدمة من طرف المؤسسة

2.1.4 القيد المحاسبي لشراء الصيصان ذات اليوم الواحد سلالة الدواجن الحمراء

تمت هذه العملية بين وحدتين من فروع المجمع أوناب وحدة الصومعة ولاية البليدة المنتجة للصيصان ذات يوم الواحد سلالة الدواجن الحمراء وحدة الإنتاج الأغواط (وحدة التربية) حيث يظهر حساب ح/18 حسابات الارتباط الخاصة بالمؤسسات و الشركات في شكل المساهمة حيث وضع هذا الحساب لكي يستقبل خلال السنة المالية, العمليات التي تمت بين المؤسسات مع شركات المساهمة.حيث يجب تصفية هذا حساب عند إقفال السنة المالية.

المدين	الدائن		المدين	الدائن
		بتاريخ: 2020/11/30		
0038181		من ح/ حسابات الارتباط خاص بمؤسسات الشركة - مشتريات	800400.00	
	1810300	إلى ح/ وحدة الصومعة بائعة		800400.00
3100000		من ح/ مواد أولية و لوازم		
	1813800	إلى ح/ حسابات الارتباط خاص المؤسسات الشركة	800400.00	
1860000		من ح/ حسابات الارتباط خاص بمؤسسات الشركة – مصروفات	800400.00	
	3100000	إلى ح/ مواد و لوازم أولية		800400.0

المتابعة اليومية لعملية الإنتاج الأصول البيولوجية قيد الانجاز: يتم متابعة و مراقبته الإنتاج يوميا خلال مدة التربية المقدرة ب 18 أسابيع (126 يوم).

1.2.1.4 تكلفة رأس المال الحي للأصل البيولوجي: تتم تحديد تكلفة رأس المال الحي للدواجن الحمراء أسبوعيا عبر سلم تحديد تكلفة بعمر.

جدول2: يبن تكلفة رأس المال الحي أسبوعيا

التكلفة/ بدينار	العمر / أسبوع	التكلفة/ بدينار	العمر / أسبوع
311.28	**10**	**120.42**	**1**
329.24	**11**	**148.16**	**2**
350.56	**12**	**170.80**	**3**
369.52	**13**	**189.44**	**4**
388.30	**14**	**211.08**	**5**
410.05	**15**	**213.72**	**6**
429.58	**16**	**251.36**	**7**
446.43	**17**	**271.00**	**8**
463.60	**18**	**290.64**	**9**

2.2.1.4 الموت رأس المال الحي: تتم المتابعة لموت رأس المال الحي للدواجن الحمراء يوميا حسب جدول المبين أسفله. على ان تبقى نفس المعالجة المحاسبية في حالة موت الطبيعي و استثنائي.

جدول3: يبين نسبة الوفيات الدواجن الحمراء أسبوعيا:

العمر / أسبوع	نسبة الوفاة/أسبوعا	العمر / أسبوع	نسبة الوفاة /أسبوعا
1	1.1	**10**	0.1
2	0.6	**11**	0.1
3	0.2	**12**	0.1
4	0.2	**13**	0.1
5	0.2	**14**	0.1
6	0.2	**15**	0.1
7	0.2	**16**	0.1
8	0.1	**17**	0.2
9	0.1	**18**	0.2

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات المقدمة من طرف المؤسسة

المدين	الدائن		المدين	الدائن
		بتاريخ:		
723		من ح/ منتجات حيوانية	1581339.60	
	351	إلى ح/ المنتجات الوسيطة		1581339.60

المدين	الدائن		المدين	الدائن
		بتاريخ:		
355		من ح/ منتجات حيوانية	1581339.60	
	724	إلى ح/ تغير مخزونات من المنتجات		1581339.60

القيد المحاسبي قبل مرحلة الإنتاج للأصل و عند نهاية كل سنة:

المدين	الدائن		المدين	الدائن
		بتاريخ:		
232		من ح/الأصول الحيوانية الجاري انجازها	1581339.60	
	732	إلى ح/ الإنتاج الحيواني للأصول المادية		1581339.60

- **مرحلة الإنتاج:** بعد إتمام عملية إنجاز الأصل و تحضيره تباشر الدواجن إنتاج البيض.

عند بلوغ الدواجن مرحلة الإنتاج نسجل القيد التالي:

المدين	الدائن		المدين	الدائن
		بتاريخ:		
2500		من ح/ حيوانات الإنتاج الحيواني	1581339.60	
	232	إلى ح/ الأصول الحيوانية الجاري انجازها		1581339.60

عملية بيع الإنتاج الحيواني:

- **دخول البيض إلى المخازن:**

المدين	الدائن		المدين	الدائن
		بتاريخ:		
355		من ح/ المنتجات تامة	152320.00	
	724	إلى ح/ تغيير مخزون المنتج		152320.00
		15232000 =800*19040		

- **في حالة بيع البيض:** قيد فوترة

المدين	الدائن		المدين	الدائن
		بتاريخ:		
4111200		من ح/ الزبائن المواد و المنتجات خ/م	294548.80	
	4552700	ح/ ضريبة القيمة المضافة المحصلة على المبيعات	47028.80	
	700000	إلى ح/ بيع المنتجات بجملة		247520.00

- **قيد خروج من المخازن**

المدين	الدائن		المدين	الدائن
		بتاريخ:		
355		من ح/ المنتجات تامة	152320.00	
	724	إلى ح/ تغيير مخزون المنتج		152320.00

- **في حالة وفاة أحد أصول**

المدين	الدائن		المدين	الدائن
		بتاريخ:		
652		من ح/ نواقص القيمة الناتجة عن خروج أصول غير مالية	152320.00	
	250	إلى ح/ أصول بيولوجية حيوانية		152320.00

- **إهتلاك الدواجن:** يسجل قيد اهتلاك سنوي

المدين	الدائن		المدين	الدائن
		بتاريخ:		
685		من ح/ إهتلاك و مخصصات أصول	612000.00	
	285	إلى ح/ إهتلاك أصول ثابتة حيوانية		612000.00

2.4 عرض القوائم المالية

1.2.4 الميزانية

جدول4: يبين ميزانية الأصول للمؤسسة العمومية الاقتصادية لتربية الدواجن لعامين 2021/2020

الأصول	2021			2020
	خام	إهتلاكات و خسائر ق	الصافي	الصافي
الأصول غير متداولة				
الأصول المادية				
الأراضي	55305237.66		55305237.66	55305237.66
العمارات	32528159.83	31685802.58	842357.25	863898.02
باقي الأصول المادية	124095851.38	1215965914.03	2498937.35	2568815.35
الأصول ج انجازها	56078762.34		56078762.34	56078762.34
الأصول المالية				
ض/ مؤجلة أصول	915407.10		915407.10	915407.10
م الأصول غ متداولة	**268923418.31**	**153282716.61**	**115640701.70**	**115524628.20**
الأصول متداولة				
مخزونات	5759158.15		5759158.15	28128879.35
ذ.م والاستخدامات				
الزبائن	147502033.76	50663755.69	96838278.07	59747501.63
المدينون آخرون	97890.06		97890.06	97890.06
المتاحات و ماشابها				
الخزينة	346814.25		346814.25	304898.20
م .الأصول المتداولة	**153705896.22**	**50663755.69**	**103042140.53**	**88486601.78**
مجموع الكلي للأصول	**422629314.53**	**203946472.3**	**218682842.23**	**204011229.98**

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات المقدمة من طرف المؤسسة

يلاحظ على ميزانية الأصول للمؤسسة العمومية الاقتصادية لتربية الدواجن وحدة الجنوب ولاية الأغواط أن وحدة تعتمد على حساب أصول البيولوجية قيد الانجاز (ح/23) خاصة في حالات الإنتاج الداخلي للأصول البيولوجية الثابتة

الجدول5: يبين ميزانية الخصوم للمؤسسة العمومية الاقتصادية لتربية الدواجن لعامين 2021/2020

الخصوم	2021	2020
رأس المال		
رأس المال غير مطلوب		
علاوات و إحتياطات		
إحتياطات مجمعة		
فارق إعادة التقييم		
النتيجة الصافية – النتيجة الصافية م (1)	**-47155850.52**	**-20592969.94**
الترحيل من جديد		
حسابات الارتباط	**-26599205.24**	**632496.00**
حصة الشركة الموحدة		
حصة الأقلية		
المجموع 1	**-73755055.76**	**-19960473.94**
الخصوم غير متداولة		
الإقتراضات و ديون مالية		
الضرائب مؤجلة خصوم		
ديون أخرى غير متداولة		
مخصصات الدخل المؤجل	**4817932.12**	**3725867.51**
المجموع 2	**4817932.12**	**3725867.51**
الخصوم متداولة		
الموردون و حسابات ذات صلة	**267985411.55**	**207445906.03**
ضرائب	**1278277.51**	**662398.86**
ديون قصيرة أجل أخرى	**18356276.81**	**12137531.52**
الخزينة		
مجموع الأصول المتداولة	**287619965.87**	**220245836.41**
مجموع الكلي للأصول	**218682842.23**	**204011229.98**

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات المقدمة من طرف المؤسسة

كما يلاحظ من خلال ميزانية الخصوم أن وحدة حققت نتيجة صافية خسارة ممتالية في كلتي السنتين.

2.4 جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

جدول6: بيين جدول حساب النتيجة للمؤسسة العمومية الاقتصادية لتربية الدواجن الأغواط

البيان	2021	2020
المبيعات و المنتجات الملحقة	61587866.59	26638493.40
التغير في المنتجات تامة وجارية	-19252971.18	25702808.58
تنازل خارجي	2959739.70	62845.17
تنازل محقق	-2959739.70	-10777517.17
1 إنتاج السنة المالية	**42334895.41**	**39192229.98**
مشتريات مستهلكة	-62236121.00	-36638701.29
خدمات خارجية وإستهلاكات أخرى	-2325495.19	-2233161.16
2 إستهلاك السنة المالية	**-64561616.19**	**-38871862.45**
3 القيمة المضافة للاستغلال (1-2)	**-22226720.78**	**320367.53**
مصاريف المستخدمين	-24165691.92	-17853875.81
الضرائب و الرسوم المماثلة	-618518.65	-240074.93
4 إجمالي فائض الاستغلال	**-47010931.35**	**-17773583.21**
منتوجات عملياتي أخرى	1050992.21	1317850.26
أعباء عملياتي أخرى	-951427.81	-3699469.33
إهتلاكات و خسائر القيمة	-1020991.11	-1110096.92
إسترجاع الخسائر و المؤونات	776507.54	672329.26
5 النتيجة العملياتية	**-47155850.52**	**-20592969.94**
6 النتيجة المالية		
7النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)	**-47155850.52**	**51959926.67**
مج/منتوجات الأنشطة العادية	**47122136.86**	**51959926.67**
مج/ أعباء الأنشطة العادية	**-94277985.38**	**-72552896.61**
8 النتيجة غير العادية	**-47155850.52**	**-20592969.94**
صافي نتيجة السنة المالية	**-47155850.52**	**-20592969.94**

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات المقدمة من طرف المؤسسة

5. خاتمة:

بما ان نظام المحاسبي المالي أشار من خلال مضمون فقرته 321-19 إلى الأصول البيولوجية كحالة خاصة فيما يتعلق بالقياس عند الاعتراف المبدئي و الاعتراف بالخسارة و الأرباح دون أي تفصيل للقياس و الإفصاح المحاسبي لمختلف الأصول البيولوجية, تاركا ذلك للقياس على نحو بقية الأصول و المحزونات.

ومن هذا المنطلق تم التطرق لموضوع محاسبة الأصول البيولوجية وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 41 و النظام المحاسبي المالي لمعالجة المشكلة الرئيسية المطروحة , و الوقوف على أهم متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 41 المتعلق بالزراعة و معايير أخرى ذات العلاقة التي تحكم محاسبة الأصول البيولوجية من جهة و النظام المحاسبي المالي من جهة أخرى.

1.5 نتائج الدراسة

من خلال دراستنا توصلنا إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ لم يتكلم النظام المحاسبي المالي على مدونة حسابات خاصة بالقطاع الفلاحي, على غرار المخطط الوطني سابقا و الذي خصص لها مخطط محاسبي فلاحي سابقا, حيث تكيف كل مؤسسة مدونة حساباتها حسب طبيعة نشاطها بما يتماشى و عناصر محاسبتها الزراعية؛
- ✓ يعتبر تصنيف الأصول البيولوجية في المحاسبة الزراعية من أهم نقاط فيها, فمن الضروري تفرقة بين الأصول البيولوجية نباتية و حيوانية الثابتة و المتداولة, و يأخذ بعين الإعتبار الفترة الزمنية (فترة الاستخدام الأصل) والغرض من استخدام هذا الأصل؛
- ✓ تعتمد المحاسبة الزراعية كثيرا على حساب أصول البيولوجية قيد الانجاز (حـ/23) خاصة في حالات الإنتاج الداخلي.

2.5 التوصيات المقترحة

من خلال هذه الدراسة و النتائج المتوصل إليها فإن الطالب خلص إلى التوصيات التالية:

- ✓ ضرورة إعتماد إستراتجية واضحة في مجال التكوين المحاسبي بالنسبة للجانب الأكاديمي من جهة و مختلف المؤسسات الاقتصادية من جهة أخرى, بهدف ترسيخ الثقافة المحاسبية المستندة للممارسة الدولية IAS/IFRS.
- ✓ استحداث هيئة مهنية وطنية تؤكل لها مهام تطوير و متابعة المستجدات و المشاكل المحاسبية المطروحة على المستوى الوطني؛

6. قائمة المراجع:

1. Douhadida, M. (2010). *Comptabilité Financière Algérienne.* Alger: Clic Edition.
2. Ducasse Eric و، et autres .(2005) .Norme Comptable Internationales IAS/IFRS . France: Edition de Boeck.

3. أسيا لعروسي. (2014). تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة تضخم(مذكرة ماجستير) . كلية علوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير,قسم العلوم التجارية: جامعة المسيلة.
4. الجريدة الرسمية. (2009). قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها. الجزائر.
5. المعيار المحاسبي الدولي 41. (الفقرة 10).
6. اجمعة حميدات. (2014). خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. الأردن: المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين.
7. حنان لونيسي. (2020). محاسبة الأصول البيولوجية للقطاع الفلاحي حسب النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدولي رقم 41 مع تصور مخطط محاسبي مصغر خاص بما. مجلة معهد العلوم الاقتصادية ، 23 (1).
8. زهير محمد جميل سنان. (2006). المعالجة المحاسبية لتكاليف المنتجات العرضية و إيراداتها في المنشات الزراعية. مجلة تنمية الرافدين (82).
9. طارق عبد العال حماد. (2003). موسوعة معايير المحاسبة. الإسكندرية: الدار الجامعية.
10. عباس على ميرزا، جيه جراهام، و ماغنوس أوريل هولت. (بدون سنة نشر). المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. الأردن: جمعية المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين.
11. عز الدين القنيعي. (11, 2022). محاسبة القطاع الزراعي بين المعايير المحاسبة الدولية و النظام المحاسبي المالية. مجلة البحوث والدراسات التجارية ، 02 (04).
12. لخضر علاوي. (2012). المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي الجديد SCF. الجزائر: الأوراق الزرقاء.
13. محمد أبو نصار، و جمعية حميدات. (2009). معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، الجوانب النظرية والعملية. الأردن: دار وائل للنشر.

14. يوسف محمد جربوع، و سالم عبد الله حلس. (2002). المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبية الدولية. الاردن: مؤسسة الوراق.

تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تبني ثقافة الممارسات الاجتماعية والبيئية من منظور البنوك الجزائرية "دراسة على عينة من البنوك العاملة بولاية تبسة"

The Encouragement of small and medium enterprises to adopt a culture of social and environmental practices from the perspective of Algerian banks "A study on a sample of banks operating in the state of Tebessa"

عبد المالك مهري [1*]، بن صغير فاطمة الزهراء [2]

[1] جامعة العربي التبسي (تبسة)، abdelmalek.mahri@univ-tebesa.dz

[2] جامعة العربي التبسي (تبسة)، fatima.benseghier@univ-tebessa.dz

تاريخ الاستلام: 2022/07/10 تاريخ القبول: 2022/10/30 تاريخ النشر: 2022/12/01

ملخص:

تهدف الدراسة إلى إبراز مدى التزام البنوك الجزائرية محل الدراسة بمبادئ المسؤولية الاجتماعية، من خلال دراسة لعينة من البنوك العاملة في ولاية تبسة. حيث توصلت الدراسة الى أن البنوك العاملة بولاية تبسة ملتزمة بممارسة المسؤولية الاجتماعية فضلا على أنها تعمل كذلك على تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تبني ثقافة الممارسات الاجتماعية والبيئية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: البنوك، المسؤولية الاجتماعية؛ الممارسات البيئية؛ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ البيئية المستدامة.

تصنيف JEL: G21 ، Q56

Abstract :

The study try to showing the extent of commitment of the Algerian banks under study to the principles of social responsibility, through a study of a sample of banks operating in Tebessa. The study concluded that the banks operating in Tebessa are committed to practicing social responsibility, as well as encouraging small and medium enterprises to adopt a culture of social and environmental practices.

Keywords: *Bank, Social Responsibility; environmental practices; small and medium entreprises; sustainable environmental.*

Jel Classification Codes: G21 ،Q56

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تعد المسئولية الاجتماعية للبنوك الحلقة الذي تؤدي من خلالها هاته الأخيرة واجباتها نحو المجتمع للمشاركة في مكافحة الفقر وتوزيع الثروة والإسهام في نشر العدالة، وباعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قاطرة أمامية للتنمية الاقتصادية لأي دولة، من خلال ما توفره من مساهمة في توفير فرص العمل وخلق المبادرات وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار والعمالة وغيرها، فالمسؤولية الاجتماعية للبنوك من بين الآليات المستخدمة في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تبني ثقافة الممارسات الاجتماعية والبيئية المستدامة.

وبغرض معرفة أهمية المسؤولية الاجتماعية في إرساء الإطار المتكامل للممارسات الاجتماعية والبيئية المستدامة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم اختيار البنوك العاملة بولاية تبسة، لما تمثله هاته المؤسسات من نموذج مثالي لدراسة التغيرات التي تحصل في بيئتها الداخلية ومدى قدرتها على التكيف والتفاعل مع طبيعة متغيرات البيئة الخارجية والاستفادة منها لإنتاج المعرفة العلمية والعملية.

1.1. مشكلة الدراسة

تسعى الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

-هل تعمل البنوك النشطة بولاية تبسة من خلال التزامها بمبادئ المسؤولية الاجتماعية على تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تبني ثقافة الممارسات الاجتماعية والبيئية المستدامة ؟

وتحت هذا التساؤل الرئيس ندرج الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم المسؤولية الاجتماعية للبنوك؟ وفيم تتمثل فوائدها وأبعادها؟

-هل تتبنى البنوك العاملة بولاية تبسة لأبعاد المسؤولية الاجتماعية؟

-ما مدى مساهمة المسؤولية الاجتماعية للبنوك محل الدراسة في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تبني ثقافة الممارسات الاجتماعية والبيئية المستدامة؟

2.1.فرضيات الدراسة

للإجابة على هذا السؤال الجوهري نعتمد على جملة من الفرضيات تعكس أهم الأنشطة التي تمارسها البنوك الرائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية للتحقق من تطبيقها في البنوك العاملة في ولاية تبسة ومن ثم تبنيها للمسؤولية الاجتماعية، وتتمثل هذه الفرضيات في الآتي:

-الفرضية الأولى: تتبنى البنوك العاملة في ولاية تبسة أبعاد المسؤولية الاجتماعية عند مستوى معنوية$\alpha \leq 0.05$.

-الفرضية الثانية: إن التزام البنوك محل الدراسة بالمسؤولية الاجتماعية ساهم في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تبني ثقافة الممارسات الاجتماعية والبيئية المستدامة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$.

-الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات المسؤولية الاجتماعية للبنوك لدى أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغيرات: الجنس، المؤهل العلمي، الأقدمية في العمل.

3.1.أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها جاءت لدراسة موضوع المسؤولية الاجتماعية للبنوك من خلال تقديم إطار نظري وتطبيقي للعلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للبنوك والممارسات الاجتماعية والبيئية المستدامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تقديم إطار نظري وتطبيقي للعلاقة بين المتغيرين، واتخاذ ما يلزم من حلول وخطوات تتناسب والتغيرات الحاصلة في العالم بغية الوصول إلى الأهداف المرجوة.

4.1.أهداف الدراسة:

جاءت هذه الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف والمتمثلة في:

-توضيح كل المفاهيم المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للبنوك، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والممارسات الاجتماعية والبيئية للمؤسسات؛

-تبيين أهمية تبني المؤسسات المالية لمنهج المسؤولية الاجتماعية والفوائد المتأتية من تبنيه؛

-تحديد دور المسؤولية الاجتماعية في دعم استدامة نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-بالاعتماد على نتائج الدراسة يتم تقديم عدد من التوصيات من اجل تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية للبنوك.

2. الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

1.2مفاهيم أساسية حول المسؤولية الاجتماعية للبنوك:

توجد العديد من التعاريف للمسؤولية الاجتماعية، وكل تعريف ينظر إلى هذا المفهوم من وجهة نظر معينة، وسنعرض نماذج تعاريف تبنتها هيئات ومنظمات دولية:

يعرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية على أنها: " التزام المؤسسات الاقتصادية بالإسهام في التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع عامة من أجل تحسين نوعية حياتهم، بأساليب تفيد قطاع الأعمال والتنمية على حد السواء" (, مؤتمر الأمم المتحدة التجارةوالتنمية و (الاونكتاد)، 2004، صفحة 28).

يعرف الاتحاد الأوربي المسؤولية الاجتماعية على أنها: "الطريقة التي يجب أن تعمل بها الشركات والمؤسسات لدمج الاهتمامات والقضايا الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في صنع القرار واستراتيجيات وسياسات وقيم وثقافة الشركة والعمليات والأنشطة داخل الشركة وبشفافية ومحاسبة ليتم تطبيق أحسن الممارسات. وتعمل على تطبيق القوانين والتعليمات التي لها علاقة بمكافحة الفساد والرشوة، وتلتزم بالحفاظ على الصحة والسلامة وحماية البيئة وحقوق الإنسان والعمال".(**Commission des communautés européennes**، 2001، صفحة 07)

كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أنها: "التزام المؤسسة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على البيئة والعمل مع العمال وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع بشكل عام بهدف تحسين جودة الحياة لجميع الأطراف". (طاهر محسن منصور الغالبي، و صالح مهدي محسن العامري، 2005، صفحة 52)

وباعتبار البنوك الركيزة الأساسية في اقتصاد أي بلد فعن طريقها يتم تجميع المدخرات من الأعوان الاقتصاديين ومنح التسهيلات الائتمانية والقروض، وعليه يمكن تعريفه على أنه مؤسسة مالية هدفها التعامل في النقود والائتمان، حيث تقوم بتجميع النقود الفائضة عن حاجة مختلف الأعوان الاقتصاديين بغرض اقتراضها وفق أسس معينة أو استثمارها في أوجه متعددة.

وعليه تتمثل المسؤولية الاجتماعية للبنوك في أن البنك يأخذ بعين الاعتبار في عملياته وأنشطته المجتمع المحلي، ويكون هذا من خلال آلية داخلية ذاتية تنظيمية تقوم بموجبها البنوك برصد وضمان التزامها بالقانون والمعايير الأخلاقية والمعايير الدولية لإحداث أثر إيجابي شامل على المجتمع، وبصيغة

أخرى المسؤولية الاجتماعية للبنوك هي التزام مستمر بمشاركة المجتمع من خلال استشعار البنوك بمسؤوليتها تجاه مجتمعها بأسلوب يخدم كل الأطراف في آن واحد.

1.1.2.فوائد التزام البنوك بالمسؤولية الاجتماعية

توفر المسؤولية الاجتماعية العديد من الفوائد المحتملة للبنوك، والتي تتضمن ما يلي:

- ❖ تشجيع السلوك المستدام من قبل العملاء.
- ❖ دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق الرفاه الاقتصادي.
- ❖ تحقيق مزايا تنافسية مثل الوصول إلى أسواق وأعمال جديدة وزيادة المبيعات والعوائد وتحسين الإنتاجية. (CSR) (CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY & SUSTAINABI، 2018، صفحة 01)
- ❖ تحفيز الموظفين على العمل من أجل ضمان مشاركتهم النوعية في العمل وتعزيز ولائهم وروحهم المعنوية وتحقيق مستويات عمل متفوقة.
- ❖ توفير فوائد حقيقية للمجتمع ككل، وجعل البنوك أكثر إدراكا لدورها المحتمل في المجتمع.

توفر المسؤولية الاجتماعية أيضا العديد من الفوائد المحتملة للبنوك كما يلي (الحاج عرابة و جميلة العمري، 2016، صفحة 09):

- ❖ تشجيع عملية اتخاذ القرارات على أساس فهم مطور لتوقعات المجتمع والفرص المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية (شاملة إدارة أفضل المخاطر القانونية) ومخاطر عدم تحمل المسؤولية الاجتماعية.
- ❖ تحسين ممارسات إدارة المخاطر للمؤسسة.
- ❖ تعزيز سمعة البنوك، وتشجيع ثقة أكبر للجمهور.
- ❖ دعم ترخيص المؤسسة الاجتماعية للعمل.
- ❖ تحسين علاقة البنوك مع الأطراف المعنية وقدرته على الابتكار من خلال التعرض لوجهات نظر جديدة والاتصال بقطاع متنوع من الأطراف المعنية.
- ❖ تحقيق المدخرات المرتبطة بزيادة الإنتاجية وكفاءة الموارد، وخفض استهلاك الطاقة والمياه، وخفض النفقات واسترداد المنتجات الفرعية القيمة.
- ❖ تحسين اعتمادية ونزاهة المعاملات من خلال المشاركة السياسة المسؤولية والمنافسة العادلة وانعدام الفساد.

2.1.2.أبعاد المسؤولية الاجتماعية في البنوك ومجالاتها

يوجد ثلاث أبعاد رئيسية للمسؤولية الاجتماعية، وهي (حسين عبد المطلب الأسرج، 2014، صفحة 05):

أ. **البعد الاقتصادي**: هذا البعد يشير إلى خلق القيمة من خلال إنتاج الخدمات، ومن خلال فرص العمل ومصادر الدخل.

ب. **البعد الاجتماعي:** وهذا يشمل مجموعة متنوعة من الجوانب المتعلقة بتأثير عمليات البنك على الأفراد داخل وخارج البنك، مثل: علاقات العمل السليمة، الصحة والسلامة المهنية في العمل...

ج. **البعد البيئي:** هذا البعد يتعلق بآثار أعمال وأنشطة البنوك على البيئة الطبيعية.

والشكل 01 يوضح هذه الأبعاد.

من خلال الشكل يتبين أن البنوك تتبنى مسؤوليتها وهذا يعني أنها تحاول دعم أو جني عوائد إيجابية باستمرار في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، والبيئية. وهناك دراسة أشارت إلى أن البنوك التي تتبنى هذه الفلسفة تطمح إلى البقاء وتحقيق الربحية في السوق (جانب اقتصادي) وتميل إلى تحسين ظروف المجتمع (جانب اجتماعي)، فضلا عن تحسين البيئة المادية (جانب بيئي).

2.2 ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يختلف تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى وتختلف المؤشرات المعتمد عليها حسب كل دولة لعدم وجود إجماع حول تعريفها، إذ تتوفر مجموعة من المؤشرات المعتمدة التي تشكل أساسا لتعريفها والمتمثلة في عدد العمال، وحجم رأس المال، والتكنولوجيا المستخدمة وحجم سوق المؤسسة. ويعد تعريف الاتحاد الأوروبي الأقرب إلى الواقع العالمي حيث إن المؤسسة الصغيرة هي التي تشغل أقل من 50 أجيرا وتحقق رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 7 ملايين أورو، أما المؤسسة المتوسطة فهي التي تشغل أقل من 250 أجيرا والتي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو (والي مريم، 2014، صفحة 268).

بالإضافة إلى ذلك نجد من بين التعاريف الرائدة في الولايات المتحدة الأمريكية نجد تعريف هيئة الأعمال الصغيرة التابعة لحكومة الولايات المتحدة ((**Small Business act** والتي تعتمد على عدد العمال والاستقلالية؛ وحسب قانون المنشأة الصغيرة لسنة 1953 عرفت المؤسسات الصغيرة على أنها ذات ملكية وإدارة مستقلة ولا تسيطر على مجال نشاطها المؤسسات كبرى، وتعتبر مؤسسة صغيرة أو

متوسطة كل مؤسسة تضم على اقل500 عامل. (ليلى عبد الرحيم و خديجة لدرج، 2008، صفحة 08)

أما الجزائر فتعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422هـ والموافق لـ 12 ديسمبر سنة 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وحسب المادة الخامسة من القانون، تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أنها: "مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخصا، ويكون رقم أعمالها ما بين مائتي (200) مليون ومليارى (2) دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائة(100) وخمسمائة (500) مليون دينار"(نبيل جواد، 2007، الصفحات 84-85)

أما المادة السابعة من نفس القانون فقد عرفتها كذلك على أنها: "مؤسسة تشغل من عامل (1) إلى تسعة (9) عمال وتحقق رقم أعمال أقل من عشرين (20) مليون دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة (10) ملايين دينار". (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2001، صفحة 06)

1.2.2.دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة:

تشير كل الدراسات والأبحاث إلى الدور المهم الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات معظم دول العالم، والشكل **02** يوضح ذلك. إذ نستنتج أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها أدوار اقتصادية واجتماعية وسياسية وهي التي تحقق الأهداف التالية:

- المردودية الاقتصادية العالية؛

-الاندماج في المحيط الاجتماعي كطرف فاعل في المجتمع؛

-تولي للاستثمار أهمية من أجل توطيد العلاقات السياسية.

3.2. دور المسؤولية الاجتماعية للبنوك في دعم استدامة نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تباينت وجهات نظر الكتاب والباحثين بتحديد مفهوم الاستدامة، إذ نجد أن المفهوم الذي طرحه مايكل بورتر أقل المفاهيم غموضا، والذي يستند إلى استخدام عبارة الربحية طويلة الأجل في الإشارة إلى مفهوم الاستدامة (**Porter Michael**، 1985، صفحة 01)، وأشار كذلك إلى الأداء فوق المتوسط في محاولة منه للتعبير عن كون أداء المؤسسة متفوق على أداء الصناعة التي تنتمي إليها تلك

المؤسسة (**Porter Michael**، 1985، صفحة 11)، من هنا نجد أن مفهوم الاستدامة يرتبط بالأجل الطويل

وعليه يطرح هذا المفهوم في وقتنا الحاضر مخاطر وفرص إضافية أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فبغض النظر عن طبيعة القطاع الذي تعمل فيه أو موقعها الجغرافي، فالبنوك كمؤسسة مالية لها تأثيرها الكبير، بحيث لا تقتصر مسؤوليتها على الالتزام بقضايا الاستدامة في ممارساتها بل تتعدى ذلك، وعلى درجة أكثر أهمية لتشمل التأكد من التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يتم تمويلهم على أساس يومي بأعلى المعايير السلوكية والأخلاقية فيما يتعلق بمسؤوليتهم الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، والتي تتمثل فيما يلي:

1.تقوم البنوك بتقديم خدماتها ومعاملاتها المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لهاته الأخيرة حيث تعتبر المصدر الرئيسي لتقديم السلع والخدمات للأفراد، وهي تلعب دورا أساسيا في استراتيجيات التنمية الاقتصادية في معظم دول العالم، وبذلك تقوم البنوك في استدامة تمويل هاته المؤسسات من خلال عمليات استحواذ حذرة وإدارة العلاقات مع هاته الأخيرة، حيث تقوم البنوك بتقديم عروض متكاملة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع تقديم خدمات استشارية خاصة بإدارة الأصول والتجارة والخزينة وحلول إدارة الثروات والخدمات المصرفية.

2. كذلك في نموذج التشغيل تقوم البنوك بتحسين منصة العلاقات مع هاته المؤسسات وذلك عبر إضافة مدراء علاقات عن بعد قادرين على خدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة وتقديم المشورة لها بل والتفاعل معها عبر الهاتف.

3. دمج المعايير البيئية والاجتماعية في عملية الإقراض وذلك من خلال مجموعة من السياسات والإجراءات الشاملة خلال عمليات إقراض المشاريع والتي تشمل عمليات التقييم ومراجعة المخاطر البيئية والاجتماعية وفقا للمبادئ المتعارف عليها عالميا، وتشمل هذه الإجراءات كذلك مراقبة مدى امتثال المشاريع للمتطلبات والقوانين البيئية والاجتماعية المعمول بها على المستوى المحلي خلال فترة سريان القروض مثل تقييم أثر المشروع على الحركة المرورية، الصحة والسلامة المهنية في العمل، عمالة الأطفال.

4. الإقراض المسؤول والأخلاقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تقوم البنوك باعتماد السياسات والإجراءات المسؤولة في عمليات الإقراض لضمان قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على السداد في المستقبل، ولتحقيق ذلك توفر البنوك لهاته المؤسسات كافة المعلومات اللازمة لمساعدتها على اتخاذ قرار سليم فيما يخص احتياجاتها المالية.

5. نشر ثقافة الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال تشجيع البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والأعمال التطوعية ومن أمثلته: عقد اتفاقيات للقيام بممارسة أنشطة مختلفة حول المسؤولية الاجتماعية والمتعلقة بتقديم التبرعات للجهات المختلفة، رعاية الملتقيات والندوات وورش العمل، التفاعل مع المجتمع.

6. تشجيع البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الالتزام ببعض الممارسات البيئية أو بمعنى آخر إتباع استراتيجية بيئية لمعالجة الفضلات الناتجة من هاته الأخيرة بل والعمل على تدوير الصالح منها وإعادة استخدامها بطريقة أو بأخرى، كفاءة استخدام الطاقة وحفظها، الإضاءة،

3. الدراسة الميدانية

سنحاول تقديم وصفا للمنهجية والإجراءات المتبعة في إنجاز الدراسة، إضافة إلى تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات.

1.3.منهجية الدراسة الميدانية والأدوات المستخدمة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي بخطواته العلمية لتماشيه وتناسبه مع طبيعة هذه الدراسة وملاءمته، حيث انه الأسلوب المناسب ، ويستخدم المنهج الوصفي في وصف الظاهرة التي يريد دراستها الباحث وجمع أوصاف ومعلومات دقيقة عنها، وهذا المنهج يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد فعلا في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا كيفيا أو تعبيرا كميا، بحيث يصف التعبير الكيفي الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطي وصفا رقميا؛ بحيث يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة (فاطمة عايض فواز السلمي، 2017، صفحة 866)، بالإضافة الى هذا نجد من مزايا وخصائص التي يتمتع بها المنهج الوصفي: عدم الاقتصار على جمع وجدولة البيانات عن موضوع الدراسة، وإنما يمضي إلى ما هو أبعد من ذلك، من خلال تفسير وتحليل

هذه البيانات باستخدام الطرق والأساليب الإحصائية المناسبة، وذلك للوصول إلى استنتاجات تفيد في تقديم الحلول الواقعية لمشكلة الدراسة.

تحديد مجتمع وعينة الدراسة: استهدفت الدراسة عينة من البنوك العاملة وتمثلت في 7 بنوك، حيث تم توزيع (35) استمارة على عينة الدراسة المتمثلة في الإطارات والمتكونة من جميع مديري الإدارة العليا، ونوابهم، رؤساء المصالح بالبنوك السابقة، استرد منها (**31**) أي بنسبة استرداد بلغت(89%)، وهي تمثل عدد الاستمارات المكتملة.

1.1.3.أداة الدراسة : تم تطوير استبان لجمع البيانات من أفراد العينة بحيث يشتمل ثلاثة أجزاء رئيسة :

-**المحور الأول:** ويتضمن المعلومات الشخصية لأفراد العينة حول خصائصهم الوظيفية والشخصية.

-**المحور الثاني:** يتضمن عدد من الفقرات التي أبعاد المسؤولية الاجتماعية للبنوك في 25 فقرة.

-**المحور الثالث:** يتضمن عدد من الفقرات التي تقيس مدى مساهمة المسؤولية الاجتماعية للبنوك محل الدراسة في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على تبني الممارسات الاجتماعية والبيئية المستدامة في 10 فقرات.

قد كانت إجابات معظم فقرات الاستبيان وفق مقياس ليكارت الخماسي،كما يوضحها الجدول 01.

2.1.3.ثبات أداة الدراسة: تضمن تحقيق الصدق الظاهري للاستبيان على معامل ألفا كرومباخ، حيث قدر معامل الثبات الكلي 0.990، وهو ما يعتبر ملائما لتحقيق أهداف الدراسة، وعلى ذلك فالمقياس يتسم بدرجة عالية من الثبات.

3.1.3.مصادر جمع البيانات: من أجل تحقيق أهداف الدراسة النظرية والتطبيقية يتم معالجة هذا الموضوع باعتماد المنهج الوصفي بواسطة الاستبيان وتحليلها إحصائيا بواسطة برمجية الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية 23**(SPSS 23)**، أما الدراسة النظرية فتم الحرص من خلالها على الاطلاع على مختلف الدراسات والبحوث والمجلات والمقالات التي لها علاقة بموضوع البحث ومن خلال ما تناولته المراجع العربية والأجنبية.

4.1.3.الأساليب الإحصائية المستخدمة: تم استخدام مجموعة من أساليب الإحصاء الوصفي والإحصاء الاستدلالي لتحليل بيانات الدراسة باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية23 **(SPSS 23)** هذه

الأساليب ما يلي: معامل ارتباط ألفا كرونباخ للتأكد من ثبات أداة الدراسة، المتوسطات والانحرافات المعيارية لتحديد مستوى ممارسة البنوك محل الدراسة لمجالات المسؤولية الاجتماعية، اختبار T للعينة الواحدة والانحدار البسيط لاختبار الفرضيات، ومن أجل الوصول إلى نتائج تساعدنا في الحكم على صحة الفرضيات.

2.3.نتائج الدراسة

سيتم عرض نتائج تحليل بيانات الدراسة، حيث سيتم عرض نتائج الدراسة الخاصة بخصائص عينة الدراسة، وتحليل بيانات الدراسة، واختبار فرضيات الدراسة، وبعد إجراء عملية التحليل الإحصائي تم التوصل إلى النتائج الآتية :

يلاحظ من الجدول 02 ، والمتعلق بخصائص العينة المدروسة أن نسبة الذكور تفوق الإناث بـ 58.1%، وأن نسبة أفراد العينة البالغ أعمارهم 41-50 سنة بلغت 54.1% بالإضافة إلى أن الأفراد الحاصلين على المؤهل العلمي (جامعي) هم الفئة الأكبر بـ (71%)، أما فيما يتعلق بمتغير الخبرة بلغت أعلى نسبة مئوية (32.3%) من أفراد عينة الدراسة لسنوات الخبرة (من5-10 سنوات) وهذا يدل على أن أفراد العينة المدروسة دوي معرفة بحيثيات هذا الموضوع، وهذا ما يعطي مصداقية أكبر لإجابات عينة الدراسة حول الظاهرة المدروسة.

3.3.تحليل بيانات الدراسة

-أولا: تحليل بيانات المحور الثاني: أبعاد المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة بولاية تبسة

لقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابة أفراد عينة الدراسة على فقرات استبيان الدراسة المتعلقة بمدى ممارسة البنوك العاملة بولاية تبسة لأبعاد المسؤولية الاجتماعية وهي موضحة في الجدول رقم 03. إذ تشير نتائج الجدول الى أن إجابات أفراد العينة لم تكن متباينة بشكل كبير، فيما يخص مدى توافر أبعاد المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة بولاية تبسة، وقد أشارت نتائج الإحصاء الوصفي الموضحة في الجدول 03 أن المستوى العام لتوافر أبعاد المسؤولية الاجتماعية جاء بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي (3.71) وانحراف معياري (0.623)، كما جاءت الأبعاد كلها بدرجة مرتفعة وتراوحت متوسطاتها الحسابية بين (3.57-3.89) حيث أن البعد أو الأسلوب الأكثر

تجسيدا أو ممارسة من أبعاد هاته الأخيرة هو " البعد الاجتماعي" إذ بلغ متوسطه الحسابي (3.89) وانحراف معياري (0.671) ، وكانت درجة ممارسته مرتفعة أيضا، يليه البعد الاقتصادي وأخيرا البعد البيئي وكانت متوسطاتها الحسابية على التوالي:(3.66)، (3.57). وهذه النتائج تقود إلى القول أن البنوك محل الدراسة تهتم بشكل كبير بتطبيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية وهذا طبعا أمر ضروري وهام في مثل هذا النوع من المؤسسات حتى يحافظ على ضمان السير الحسن للعمل داخلها وخارجها.

-ثانيا : تحليل بيانات المحور الثالث: مدى مساهمة المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة بولاية تبسة في دعم استدامة الممارسات الاجتماعية والبيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابة أفراد عينة الدراسة على فقرات استبيان الدراسة المتعلقة حول مدى ممارسة المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة بولاية تبسة دعم استدامة الممارسات الاجتماعية والبيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وقد اتضح لنا من خلال استخدام برنامج **spss 23** أن مستوى اهتمام البنوك العاملة بولاية تبسة بتشجيع ثقافة الممارسات الاجتماعية والبيئية المستدامة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يدركها الطاقم الإداري جاء بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي (3.65) وانحراف معياري (0.772)، وهذا ما يمكن تفسيره أن مستوى تطوير بتشجيع ثقافة الممارسات الاجتماعية والبيئية المستدامة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقبول بدرجة عالية من طرف الطاقم الإداري.

4.3.اختبار نتائج الفرضيات

سيتم اختبار فرضيات الدراسة كما يلي:

-اختبار الفرضيات الرئيسية

سيتم اختبار هذه الفرضية الرئيسية من خلال اختبار كل متغير من متغيرات الدراسة، حيث استخدمنا

" **T**" للعينة الواحدة **(One Sample T Test)**، حيث تمثل قاعدة القرار لقبول أو رفض فرضيات الدراسة فيما يلي:

إذا كانت قيمة **T** المحسوبة أكبر من **T** الجدولية والتي تساوي 2.042، والمتوسط المحسوب من بيانات العينة أكبر من المتوسط الفرضي (3)، ومستوى المعنوية أقل من أو يساوي 0.05، فإننا نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل.

إذا كانت قيمة **T** المحسوبة أقل من **T** الجدولية والتي تساوي 2.042، والمتوسط المحسوب من بيانات العينة أقل من المتوسط الفرضي (3)، ومستوى المعنوية أكبر من أو يساوي 0.05، فإننا نقبل الفرض العدم ونرفض الفرض البديل.

-وكانت الفرضية الأولى على النحو التالي:

" تتبنى البنوك العاملة في ولاية تبسة أبعاد المسؤولية الاجتماعية عند مستوى معنوية$\alpha \leq 0.05$ "

يتبين من الجدول 05 أن قيمة المتوسط الحسابي العام لمدى ممارسة البنوك العاملة بولاية تبسة لأبعاد المسؤولية الاجتماعية يساوي 3.71 ، وهو أكبر من المتوسط الفرضي3، وقيمة **T** المحسوبة تساوي6.310 وهي أكبر من قيمة **T** الجدولية والتي تساوي 2.042 ، كما أن مستوى الدلالة أقل من مستوى المعنوية 0.05.

وعليه، وتبعا لقاعدة القرار، فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، وهذا يعني أن "البنوك العاملة بولاية تبسة تتبنى أبعاد المسؤولية الاجتماعية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ ".

-نتائج اختبار الفرضية الثانية: وتنص على ما يلي: " إن التزام البنوك محل الدراسة بالمسؤولية الاجتماعية ساهم في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تبني ثقافة الممارسات الاجتماعية والبيئية المستدامة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$".

نتائج هذه الفرضية موضحة في الجدول 06، يتبين منه قيمة المتوسط الحسابي العام لمساهمة المسؤولية الاجتماعية للبنوك في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على تبني ثقافة الممارسات الاجتماعية والبيئية المستدامة يساوي 3.65 ، وهو أكبر من المتوسط الفرضي3، وقيمة **T** المحسوبة تساوي 4.695 وهي أكبر من قيمة **T** الجدولية والتي تساوي 2.042، كما أن مستوى الدلالة يساوي 0.000 وهو أقل من مستوى المعنوية 0.05.

وعليه، وتبعا لقاعدة القرار، فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، وهذا يعني أن التزام البنوك العاملة بولاية تبسة بالمسؤولية الاجتماعية يساهم في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تبني ثقافة الممارسات الاجتماعية والبيئية المستدامة.

-نتائج اختبار الفرضية الثالثة: وتنص الفرضية على ما يلي: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات المسؤولية الاجتماعية للبنوك لدى أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغيرات: الجنس، المؤهل العلمي، الأقدمية في العمل".

حيث استخدما اختبار **ANOVA One Way** بالنسبة لمتغيرات الجنس، المؤهل العلمي، الأقدمية في العمل. وهنا ترفض الفرضية إذا كان مستوى الدلالة أقل من أو يساوي 0.05.

يتضح من الجدول أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في متغير المسؤولية الاجتماعية للبنوك لدى أفراد عينة الدراسة تعزي لمتغيرات الجنس، المؤهل العلمي، الأقدمية في العمل. ولذلك يتم قبول هذه الفرضية بالنسبة للمتغيرات المذكورة آنفا.

4. خاتمة:

ومن خلال محاولتنا التعرف على دور المسؤولية الاجتماعية للبنوك في تشجيع ثقافة الممارسات الاجتماعية والبيئية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق دراسة ميدانية وبتحليل البيانات المجمعة توصلنا إلى جملة من النتائج المبينة في النقاط التالية:

- أكدت نتائج الدراسة وجود اهتمام كبير وتبني من قبل البنوك العاملة بولاية تبسة لأبعاد المسؤولية الاجتماعية للبنوك (البعد الاقتصادي البعد الاجتماعي، البعد البيئي)، وهذا ما تشير إليه النتائج المتحصل حيث جاء تطبيقها بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي (3.71) وانحراف معياري (0.623)، وعليه فيمكن القول أن الطاقم الإداري العامل بهاته البنوك يدرك وبشكل كبير أن الفوائد المتأتية من هذا المفهوم، وهذا ما يحقق الفرضية الأولى.

- أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى اهتمام البنوك العاملة بولاية تبسة بتشجيع الممارسات الاجتماعية والبيئية المستدامة كما يدركها أفراد عينة الدراسة جاء بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي (3.65) وانحراف معياري(0.772)، وهذا يرجع إلى إدراك القائمين على هاته الوكالات على أن الاهتمام

بتطوير وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تبني هاته الممارسات أمر ضروري تفرضه المتطلبات الحديثة، وهذا ما يحقق الفرضية الثانية.

- بينت نتائج تحليل الدراسة الميدانية رفض الفرضية البديلة الثالثة وبالتالي قبول الفرضية الصفرية الثالثة وهو ما يترتب عليه استنتاج عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية لآراء مفردات العينة حول متوسطات المسؤولية الاجتماعية للبنوك تعزى إلى البيانات الشخصية من حيث جنسهم، مؤهلاتهم العلمية، الأقدمية في العمل، مما يعني أن إجابات أفراد العينة لم تتأثر بالمتغيرات الشخصية ويرجع ذلك إلى أن عينة الدراسة فئة متعلمة وواعية وشابة تدرك أهمية تبني الشركات محل الدراسة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للبنوك.

وبناء على النتائج السابقة ارتأينا إلى تقديم بعض التوصيات :

-الاستفادة من تجارب البنوك العالمية الرائدة في برامج المسؤولية الاجتماعية؛

-تشجيع البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على خلق وحدات إدارية بالمسؤولية الاجتماعية تكون مهمتها الأساسية دعم المجتمع المحلي وتنميته؛

-محاولة البنوك تشجيع مدراء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية من خلال عقد دورات تدريبية وتكوينية؛

-تسليط الضوء على تفعيل ثقافة الاستمرارية والاستدامة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودور البنوك في دعم هذا التوجه من خلال جعل مبدأ الشراكة بين البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مبدأ تطبيق لكي يساعد على تطوير علاقة مستدامة بين هاتين الجهتين؛

-تشجيع القائمين على القطاع المالي على عقد العديد من الندوات والمؤتمرات لإبراز أهمية تبني البنوك لمنهج المسؤولية الاجتماعية كمنهج إداري شامل يساهم مساهمة فعالة في الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة والدعم المقدم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-العمل على رفع توصيات هذا الملتقى إلى الوزارة الوصية لغرض دمجه في برامج العمل الحكومي.

5. قائمة المراجع:

1. المؤلفات:

طاهر محسن منصور الغالبي، و صالح مهدي محسن العامري. (2005). المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال. عمان

نبيل جواد. (2007). إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الطبعة الأولى ،بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

فاطمة عايض فواز السلمي. (2017). دور مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في تنمية المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس –" جامعة الملك سعود أنموذجا"، كتاب أبحاث مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية 2030.

Commission des communautés européennes. (2001). *livret vert, promouvoir le cadre européen pour la Responsabilité Sociale des Entreprises.* Bruxelles, Belgique.

Porter Michael. (1985). Competitive Advantage: Creating and Sustaining Superior Performance. New York: The Free Press.

2. المقالات:

والي مريم ,2014) .ديسمبر .(إسهام المؤسسات المؤهلة الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر . *مجلة العلوم الاجتماعية*)العدد .268 ,(19

3. المداخلات:

الحاج عرابة، & جميلة العمري. (2016). واقع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة وكالات شركات التأمين في ولاية ورقلة. دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة – الواقع والرهانات جامعة قاصدي مرباح –ورقلة –، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

ليلى عبد الرحيم ، &خديجة لدرج .(2008) .تجارب دولية رائدة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة إلى حالة الجزائر .*مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الرابع حول :المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان للتنمية في الجزائر* .كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20أوت 1955، سكيكدة، الجزائر .

4. المراسيم والقوانين:

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية .(15 12 ,2001) .المادة 5من القانون 18-11المؤرخ في 12/12/2001، والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.06 .p ,(77) .

5. مواقع الانترنيت:

حسين عبد المطلب الأسرج ,(2014) .افريل تاريخ الإطلاع 20/07/2019:، الساعة .17:29 :المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة للمملكة العربية السعودية .05 .p .

Récupéré sur http://mpra.ub.uni-muenchen.de/54977

, مؤتمر الأمم المتحدة التجارةوالتنمية، و (الاونكتاد). (2004). *كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع الاتجاهات والقضايا الراهنة*. نيويورك وجنيف. تم الاسترداد من

http/ :unctad.org/ar/docs/iteteb20037_ar.pdf

CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY (CSR) & SUSTAINABI. (2018, 07 19). Récupéré sur http://en.finance.sia-partners.com/corporate-social-responsibility-csr-sustainability-within-banking.

dfgf. (fgf). *gdf*. fdg: dfg.

6. ملاحق:

جدول 1: مقياس ليكرت الحماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	مرتفعة جدا	مرتفعة	متوسطة	منخفضة	منعدمة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الباحثين.

جدول 02: التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديمغرافية

	فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	18	58.1%
	أنثى	13	41.9%
السن	أقل من 30 سنة	10	32.3%
	31-41 سنة	17	54.8%
	41-50 سنة	2	6.5%
	أكبر من 50 سنة	2	6.5%
المستوى التعليمي	ثانوي	2	6.5%
	جامعي	22	71%
	دراسات عليا	7	22.6%
الأقدمية في البنك	أقل من 5 سنوات	9	29%
	من 5-10 سنوات	10	32.3%
	من 10-15 سنة	6	19.4%
	أكثر من 15 سنة	6	19.4%
المجموع		31	%100

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على برنامج SPSS23

جدول 03: نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور الثاني

الرقم	أبعاد المسؤولية الاجتماعية للبنوك	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب	الإتجاه العام
01	البعد الاقتصادي	3.66	0.723	02	مرتفعة
02	البعد الاجتماعي	3.89	0.671	01	مرتفعة
03	البعد البيئي	3.57	0.795	03	مرتفعة
أبعاد المسؤولية الاجتماعية للبنوك		3.71	0.623	----	مرتفعة

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج SPSS 23

جدول 05: نتائج اختبار T لمدى ممارسة البنوك العاملة بولاية تبسة لأبعاد المسؤولية الاجتماعية

الفقرة	المتوسط الحسابي	قيمة T	قيمة T الجدولية	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
فقرات الفرضية	**3.71**	**6.310**	**2.042**	**30**	**0.000**	**دال إحصائيا**

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج SPSS 23

جدول 06: نتائج اختبار T لمساهمة المسؤولية الاجتماعية للبنوك في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تبني ثقافة الممارسات الاجتماعية والبيئية المستدامة

الفقرة	المتوسط الحسابي	قيمة **T**	قيمة **T** الجدولية	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
فقرات الفرضية الثانية	3.65	4.695	2.042	30	0.000	دال إحصائيا

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على برنامج SPSS23

جدول 7 : جدول الفروق لمتوسطات المسؤولية الاجتماعية للبنوك

التسويق المسؤول	F	Sig
الجنس	**0.322**	**0.572**
المؤهل العلمي	**4.128**	**0.045**
الأقدمية في العمل	**2.090**	**0.152**

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على برنامج **SPSS24**

الشكل 1: أبعاد المسؤولية الاجتماعية في البنوك



Source : François DOMERGUE, La RSE dans le secteur bancaire, un outil de reconquête de la confiance en période de crise ?, P : 01, Date of Arrival : 20/07/2017, h :16 :57, site :https://www.researchgate.net/...La_RSE_dans_le_secteur_bancaire_un_outil_de_reco..

الشكل 02: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة

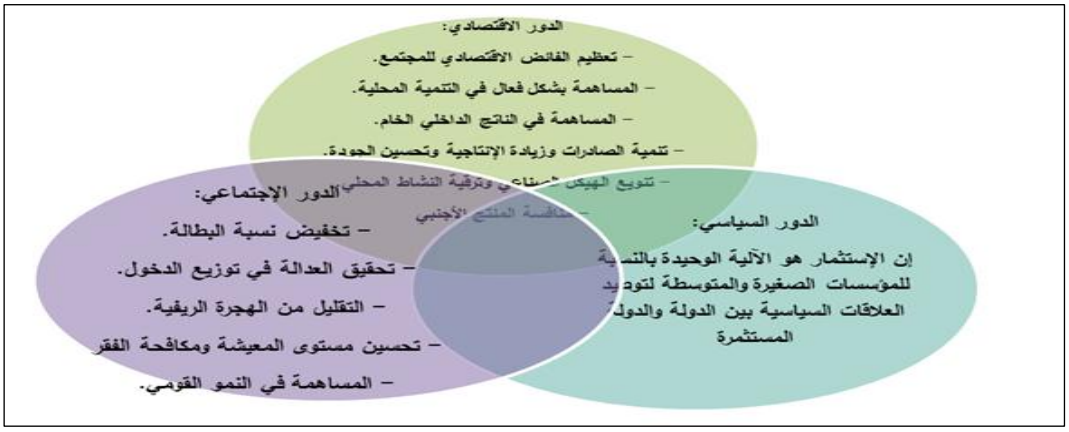

المصدر: من إعداد الباحثين.

المقاولاتية مدخل لتحقيق التنويع الاقتصادي- تجارب دولية

Entrepreneurship is an approach to achieving economic diversification - international experiences

ليلى بعوني[1*]

[1]جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، baouni01@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/08/01 تاريخ القبول: 2022/10/28 تاريخ النشر: 2022/12/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة لإبراز مدى إسهام المقاولاتية في تحقيق التنويع الاقتصادي، إذ تعتبر المقاولاتية أحد أهم الآليات التي أثبتت كفاءتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعد التنويع الاقتصادي مطلب كل الدول وبالأخص الريعية منها.

حيث أظهرت النتائج أن تعزيز وترقية النشاط المقاولاتي يؤدي إلى خلق الوظائف ودعم الابتكار، تطور الصادرات وتنوعها، التغير الهيكلي واستقرار الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي الرفع من درجة التنويع الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية : مقاولاتية؛ تنويع اقتصادي؛ تجارب دولية.

تصنيف JEL: L26؛ H89؛ O53.

Abstract:

This study aims to highlight the extent to which entrepreneurship contributes to achieving economic diversification.

The results showed that the promotion of entrepreneurial activity leads to job creation and innovation support, the development and diversification of exports, structural change and the stability of GDP, thus raising the degree of economic diversification.

***key words**: Entrepreneurship; economic diversification; International experiences*

Jel Classification Codes: L26 ; H89 ; O53.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

حظي موضوع المقاولاتية باهتمام كبير نظرا لإسهامها الكبير بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبذلك أصبحت مسعى لمختلف الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لخلق نموذج اقتصادي يتماشى مع خصائص وإمكانيات كل دولة، بهدف الرفع من الكفاءة الاقتصادية، من خلال إنعاش وتنويع مصادر وموارد الاقتصاد والابتعاد عن المصدر الواحد الذي قد يعرض الاقتصاد للأزمات أو يزيد من حدتها من ناحية، وحتى تضمن نسب عالية من النمو في الدخل الوطني، التشغيل وتنويع الصادرات من ناحية أخرى.

كما يعتبر التنويع الاقتصادي من الأهداف المنشودة وبالأخص لدى الدول الريعية، لما ينتج عنه من استقرار وتنمية شاملة ومستدامة، مع العلم أن مسألة التنويع في الاقتصاد ليست نهجا مسطرا يمكن إتباعه بسهولة، وإنما تعتبر حالة ديناميكية متغيرة، تنتج عن امتزاج مختلف التغيرات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية وحتى الثقافية والعقائدية؛ وبالتالي على الحكومة والمجتمع العمل على تلبية مختلف التغيرات و المتطلبات الجديدة من السلع والخدمات ومواكبتها، لذلك من خلال هذه الورقة البحثية سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى إسهام المقاولاتية في خلق فرص لتحقيق التنويع الاقتصادي؟

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى:

- التعرف على ماهية المقاولاتية وأهميتها في العملية التنموية؛
- التعرف على التنويع الاقتصادي، مبرراته وشروط نجاحه في الدول الريعية؛
- عرض بعض التجارب الدولية للاستفادة منها.

بينما أهمية هذا البحث فتكمن في كونه يتناول موضوع كثر الاهتمام به، حيث تسعى كل الدول إلى تطوير المقاولاتية، بالإضافة إلى تحقيق التنوع الاقتصادي، فكل منهما يدفع بعجلة النمو والتنمية، بالإضافة إلى تحرير الاقتصاد الوطني من تداعيات التبعية للمورد المنفرد.

اعتمدنا في انجاز هذه الورقة البحثية على المنهج الوصفي التحليلي الملائم لعرض المفاهيم وتجميع المعلومات والحقائق؛ كما قسمنا العمل إلى مبحثين، الأول يخص المدخل النظري للمقاولاتية والتنويع الاقتصادي؛ أما المبحث الثاني خصصناه لعرض بعض التجارب الدولية.

1. مدخل نظري للمقاولاتية والتنويع الاقتصادي:

سوف نتطرق من خلال هذا المبحث لماهية المقاولاتية وأهميتها في النشاط الاقتصادي والتنمية في المطلب الأول، أما المطلب الثاني سنتطرف فيه لماهية التنويع الاقتصادي وشروط نجاح التنويع الاقتصادي في الدول الريعية.

1.1. ماهية المقاولاتية وأهميتها في النشاط الاقتصادي والتنمية:

لقي مصطلح المقاولاتية (الريادة) رواجا كبيرا وأصبح متداولا بشكل كبير من طرف الحكومات، الباحثين، الأفراد المهتمين بالمقاولاتية والمجتمع ككل، نظرا للتأثير الايجابي للمقاولاتية على الجانب الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء، ولذلك سنتطرق في هذا المطلب لماهية المقاولاتية ومدى إسهامها في النشاط الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1.1.1 ماهية المقاولاتية:

إن للمقاولاتية (الريادة) عدة تعاريف، ويرجع ذلك لعدم الإجماع حول نظرية المقاولاتية ومفهومها، وهذا يعود لتعدد وجهات النظر والزاوية التي تعرف من خلالها، ومع ذلك تتفق أغلب التعاريف على أنها تتمثل في نوع من السلوك يتمثل في السعي نحو الابتكار والتنظيم، وإعادة تنظيم الآليات الاقتصادية والاجتماعية من اجل استغلال موارد وحالات معينة تحمل المخاطرة وقبول الفشل؛ انه مسار يعمل على خلق شيء مختلف، والحصول على قيمة بتخصيص الوقت والعمل الضروري مع تحمل الأخطار المالية، النفسية والاجتماعية المصاحبة لذلك، والحصول على نتائج في شكل رضا مالي وشخصي (مهدي، 2017، صفحة 337).

بينما يعرفها Robert Hisrih بأنها "السيرورة التي تهدف إلى إنتاج منتج جديد ذو قيمة وذلك بإعطاء الوقت والجهد اللازمين، مع تحمل المخاطر الناجمة عن ذلك بمختلف أنواعها (مالية، نفسية، اجتماعية)، وبمقابل ذلك يتم الحصول على إشباع مادي ومعنوي" (لفقير، 2016-2017، صفحة 24)؛ ويمكن القول أن المقاولاتية هي كل نشاط إنشاء مشروع أعمال جديد، يقدم فعالية اقتصادية مضافة، ويأتي هذا النشاط في عدة أشكال تختلف باختلاف معايير التصنيف، كالحجم مثلا، حيث نجد مؤسسات صغيرة ومتوسطة وأخرى كبيرة، أما حسب معيار الإبداع فنجد المؤسسات التقليدية والمؤسسات الناشئة (start ups) ذات التكنولوجيا المتطورة والتي تعتمد بشكل كبير على الرقمنة؛ وبذلك فإن مفهوم المقاولاتية هو المفهوم الأشمل، وأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة ما هي إلا شكل من أشكال المقاولاتية (مزيان و عماروش، 2021، صفحة 34).

كما أن المقاولاتية هي القدرة والرغبة في تنظيم وإدارة الأعمال ذات الصلة بها؛ ويعتبر المشروع المقاولاتي الأساس لبناء وتطوير منظمات الأعمال القادرة على المنافسة ودخول الأسواق الخارجية؛ ويجب توفر ثلاث عناصر أساسية في المنظمة المقاولاتية وهي: (زايد، 2010، الصفحات 5-6)

- الأفراد المقاولون، حيث بدونهم لا يوجد إبداع؛
- البعد التنظيمي المرتبط بالرؤية، الثقة المثالية، الإبداع، التحوط للفشل، التحوط للغموض، الرقابة الداخلية؛
- البعد البيئي المرتبط بالتنوع في الأسواق؛

وبناءا على ما سبق، تتحدد الجوانب الرئيسية للمقاولاتية فيما يلي:

- خلق و إنشاء نشاط إبداعي جديد ذو قيمة؛
- تخصيص الوقت والجهد والمال؛
- تحمل مختلف المخاطر الناتجة عن المخاطرة؛
- الحصول على العوائد الناتجة عن المخاطرة.

بصفة عامة يمكن تعريف المقاولاتية بأنها كل نشاط يتم من خلاله إنشاء مؤسسة جديدة ذات طابع تنظيمي باستغلال الفرص المتاحة، من طرف شخص يعرف بالمقاول[1] (الريادي) يتمتع بخصائص معينة لأجل تجسيد فكرة إبداعية[2] وهو ما يؤدي لخلق القيمة؛ كما تتطلب المقاولاتية بعض المهارات يمكن حصرها في ثلاثة أنواع رئيسية، وهو ما يوضحه الجدول 01:

جدول 01: أنواع المهارات المطلوبة في المقاولاتية.

المهارات التقنية	مهارات إدارة الأعمال	مهارات المقاولة الشخصية
• الكتابة	• وضع الأهداف والتخطيط	• الرقابة والالتزام
• القدرة على الاتصال	• صنع القرار	• أخذ المخاطرة
• مراقبة البيئة	• العلاقات الإنسانية	• الإبداع
• إدارة الأعمال التقنية	• التسويق	• القدرة على التنفيذ
• تكنولوجية	• المالية	• المثابرة
• الشخصية	• المحاسبة	• رؤية قيادية
• الإصغاء	• الإدارة	• التركيز على التغيير
• القدرة على التنظيم	• الرقابة	
• بناء العلاقات والشبكات	• التفاوض	
• العمل ضمن فريق	• طرح المنتج	
• مدرب	• تنظيم النمو	

المصدر: (خربوطلي، 2018، صفحة 21)

[1] **المقاول** هو الشخص الذي يتمتع بصفات أخذ المبادرة ويعمل على تنظيم الآليات والمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية، ويتقبل المخاطرة والفشل، ولديه القدرة على طلب الموارد، العاملين، المعدات وباقي الأصول ليجعل منها شيئا جديدا مبدعا وذا قيمة، وهو الشخص الذي يتمتع بالمهارات والخصائص الإدارية منها والاجتماعية والنفسية التي تمكنه من ذلك.

[2] **الإبداع** عملية فكرية تجمع بين المعرفة المتألقة والعمل الخلاق، وتتعامل مع الواقع وتسعى نحو الأفضل، وتنتج عن تفاعل متغيرات شخصية، بيئية وسلوكية يقودها أشخاص مميزون.

مع العلم أننا نجد للمقاولاتية عدة أشكال، يمكن تلخيصها في الأشكال الأربعة التالية (فرصة، 2020):

-المقاولة الصغيرة (ريادة الأعمال الصغيرة): يمكن القول أن اغلب المشاريع التجارية تعد مشاريع صغيرة،

- **المقاولة القابلة للتطوير (Start-up)**: وهو ما يعرف باسم المؤسسات الناشئة.

-المقاولاتية الكبيرة (Large Company Entrepreneurship): يتميز بالابتكار المستمر

-المقاولة الاجتماعية (Social Entrepreneurship): تظهر المقاولة الاجتماعية في حال محاولة المقاول لخلق منتجات أو خدمات تعمل على حل مشاكل اجتماعية قائمة.

2.1.2 إسهام المقاولاتية في النشاط الاقتصادي والتنمية:

تعد المقاولاتية من الحقول الهامة والواعدة في اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية على حد سواء، لذلك اهتمت الكثير من الدراسات والبحوث بدراسة دور المقاولاتية في النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة، ومن بين أهم الهيئات المتخصصة في انجاز الأبحاث والدراسات في مجال المقاولاتية في مختلف المناطق والبلدان نجد المرصد العالمي للمقاولاتية (GEM) والذي يبحث في تفسير لماذا بعض الاقتصاديات الوطنية تطورت بشكل سريع وفعال بالمقارنة مع اقتصاديات لم تلمس التطور المنشود، ومحاولة إبراز إكتمالية المكونات الموجودة في التنمية الوطنية، علما أن النموذج عبارة عن شكل توضيحي يشرح كيفية تفاعل العناصر والآليات الكبرى التي تحدد النمو الاقتصادي للدول، وهو ما يوضحه والشكل (01):

الشكل 1: نموذج تأثير المقاولاتية على النمو الاقتصادي والتنمية.

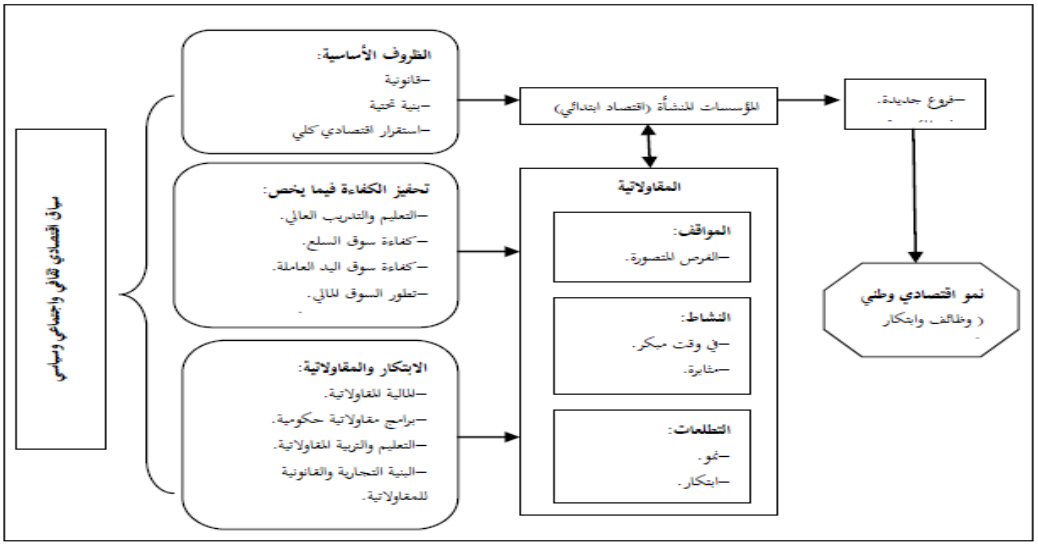

المصدر: (مهدي، 2017، صفحة 340)

وللمقاولاتية تأثير كبير على الاقتصاد الكلي والموازنات المرتبطة به، مرورا بالبيئة الاجتماعية، والتي ترتبط بعلاقة قوية بالحالة الاقتصادية للدولة (عزوز و قاسم، 2019، صفحة 56)، و بذلك يمكن تقسيم التأثيرات التي تنتج عن المقاولاتية إلى تأثيرات اقتصادية وأخرى اجتماعية، يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ-التأثير الاقتصادي للمقاولاتية: من بين التأثيرات التي تساهم بها المقاولاتية في اقتصاديات الدول، نجد: (بوثلجة، زروخي، و غلاب، 2019، الصفحات 721-722)

- رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية بمختلف الأعمال والأنشطة؛
- خلق فرص عمل جديدة ومتنوعة: - الإسهام في تنويع المنتجات والخدمات نظرا لتباين مجالات الإبداع لدى المقاولين؛
- نقل التكنولوجيا وخلقها؛
- تنمية الصادرات؛
- التجديد وإعادة الهيكلة في المشاريع الاقتصادية وتنميتها وتطويرها؛
- إيجاد أسواق جديدة؛
- زيادة القدرة على المنافسة؛
- إعطاء مرونة في تحسين قدرة الاقتصاد على التكيف؛
- توجيه الأنشطة للمناطق التنموية المستهدفة؛
-تكوين رأس المال البشري؛

- تحقيق التنوع الاقتصادي؛
- الحد من السوق الموازي.

ب-التأثير الاجتماعي للمقاولاتية: نظرا للعلاقة الوطيدة والمتبادلة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فان تأثير المقاولاتية على الجانب الاجتماعي يمكن اختصاره فيما يلي (الجودي، 2014-2015) . (بوثلجة، زروخي، و غلاب، 2019، صفحة 723):

-خفض من نسبة البطالة؛
-المساهمة في تشغيل المرأة؛
-عدالة توزيع الدخول؛
-بث روح المبادرة وترقيتها؛
- محاربة الآفات الاجتماعية.

ومما سبق ذكره ظهر جليا أن المشاريع المقاولاتية تلعب دورا هاما في الاقتصاديات المعاصرة كما أنها ضرورية لتنويعه ونموه بشكل سليم، فهي مصدر لاستمرار المنافسة، وضرورية لتقديم ولإيصال الخدمات الأساسية للسكان في المناطق النائية بالإضافة إلى تطويرها من خلال توزيع النشاطات إقليميا، ومصدر لزيادة نسبة الصادرات وتنويعها، ومهمة للإبداع ولتطوير السلع والخدمات الجديدة التي يصعب التنبؤ بها، كما تسمح المقاولاتية بصنع الكفاءات وخلقهم من خلال تحفيزهم وتشجيعهم، وتطوير القدرات الإدارية الفردية وتوفير الفرص للأفراد الذين يتمتعون بنزعة الاستقلالية والعمل الخاص والحر، لتلبية حاجاتهم وتحقيق طموحاتهم وتطلعاتهم، وهذا ما ينعكس بصورة ايجابية على المجتمع ويسهم في تحقيق التنمية الاجتماعية.

2.2 التنويع الاقتصادي وشروط نجاحه:

يعد التنويع الاقتصادي منهج يساعد في القضاء على الإختلالات في البنية الهيكلية لاقتصاديات الدول التي تعتمد في جزء كبير من مداخيلها على مصدر وحيد في الأغلب يكون موردا طبيعيا أو على عدد محدود جدا من المصادر.

1.2.2 ماهية التنويع الاقتصادي

للتنويع الاقتصادي أهمية كبيرة في بناء اقتصاديات الدول، ويتوقف عليه مدى نجاح واستمرارية عملية التنمية لهذه الدول؛ ويرى الاقتصادي وانجر (John E. Wagner) أنه كلما ارتفعت درجة التنويع الاقتصادي في اقتصاد بلد ما كلما أصبح الاقتصاد أقل حساسية للتقلبات التي تسببها العوامل الخارجية (الجوارين، 2020).

حيث يذهب معنى التنويع إلى الرغبة في تحقيق أكبر عدد من مصادر الدخل الأساسية لبلد ما، والتي بدورها تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، من خلال محاولات رفع القدرات

الإنتاجية في قطاعات متنوعة دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة نسبية عالية، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء، بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا، لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد، ومن هنا فالتنويع ينطبق على البلدان التي تعتمد على مصدر وحيد غير مستديم (بللعما، 2021، صفحة 337).

كما يعرف بأنه عملية إحداث تغيرات هيكلية في البنية الاقتصادية والاجتماعية والعلاقات الإنتاجية التي ترافق النمو الكمي بهدف تحقيق الرفاهية أو تنويع مصادر الدخل من خلال تبني أسلوب متوازن للتنمية الاقتصادية قائم على التكامل المدروس بين القطاعات والنشاطات المختلفة (الجوارين، 2020).

ويعرف أيضا بأنه "توزيع الاستثمار في قطاعات الاقتصاد المختلفة وذلك للتقليل من مخاطر الإفراط في الاعتماد على واحد أو عدد قلقل جدا من القطاعات" (باهي و رواينية، 2016، صفحة 135)، وكذلك"هو تنويع مصادر الدخل عن طريق تبني أسلوب متوازن للتنمية الاقتصادية، قائم على التكامل المدروس بين القطاعات والأنشطة المختلفة" (اوكيل، 2015-2016، صفحة 143).

أما على صعيد الاقتصاد السياسي يقصد بالتنويع بالمعنى العام بـ "تنويع الصادرات" ويعبر بالخصوص عن السياسات التي تهدف لتقليل الاعتماد على عدد محدد من الصادرات المعرضة لتذبذب السعر والكمية، ويقسم الاقتصاد السياسي التنويع إلى قسمين، وهما: التنويع الأفقي والتنويع العمودي (الرأسي) (غلاب، سعيداني، و رزيقات، 2017، صفحة 82).

وعليه حتى يتحقق التنويع يستوجب إجراء تحولات جذرية بالهياكل الاقتصادية، حيث تقوم على قاعدة كبيرة من المرافق الإنتاجية لسلاسل من الصناعات ذات القيمة المضافة والميزة التنافسية العالية، من خلال (بشلول، غانية، و جرمون، 2017، صفحة 228):

-التنويع الافقي: والذي يسمح بإيجاد فرص لإنتاج سلع جديدة قد تكون مترابطة أو غير مترابطة بالقطاع الأحادي، كقطاع التعدين، الطاقة والزراعة؛

-التنويع العمودي (الرأسي): يهدف لتطوير المنتج وزيادة القيمة المضافة باستخدام مدخلات محلية أو مستوردة من خلال التحول من صناعة إلى أخرى والتوسع فيها بشكل عمودي.

مع العلم أن للتنويع جوانب وأشكال مختلفة:

قد يكون التنويع في جعل الهيكل الإنتاجي (الصناعي) المحلي لبلد ما أكثر تنوعا وذو قاعدة اقتصادية عريضة وأقل اعتمادا على عدد قليل من الأنشطة أو على مورد واحد من ناحية، ومن ناحية أخرى على صعيد الصادرات، التنويع قد يكون حول توسيع سلة صادرات الدولة و/أو عن دخول أسواق جديدة للتصدير بوجه عام (باهي و رواينية، 2016، صفحة 136)، وتنويع الصادرات يتعلق بتنويع وزيادة التصدير لأكبر عدد من السلع والخدمات من جهة ومن جهة ثانية يتعلق بتوزيع المنتجات

على أكبر عدد من الأسواق الخارجية (بوثلجة، زروخي، و غلاب، 2019، صفحة 718)، ويمكن التمييز بين تنويع المنتجات وتنويع الأسواق، حيث (باهي و رواينية، 2016، صفحة 136):

- **تنويع الهيكل الإنتاجي:** يتعلق بشكل خاص بتحقيق مكاسب إنتاجية؛ وينطبق بالأخص على الاقتصاديات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، وبشكل خاص يهدف للتهيؤ للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج، وبالتالي يمكن أن يساعد في الحد من الاعتماد على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية، وتفادي الظواهر غير المرغوب فيها مثل " لعنة الموارد الطبيعية" أو "المرض الهولندي"؛ إن التنويع الإنتاجي يمكن أن يعمل على تسهيل التغير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من التكنولوجيا والمهارات، وبالتالي التنمية بمعناها الأكثر شمولية.
- **تنويع الأسواق:** يحتل نفس القدر من الأهمية، فالاعتماد المفرط على سوق واحدة أو عدد قليل جدا من الأسواق يحمل مساوئ واضحة وكبيرة، حيث أن الانخفاض في الطلب يمكن أن يؤثر سلبا على الاقتصاد مما لو كان هناك مزيجا متنوعا أو عوضا عن ذلك وجود طلب أكثر استقرارا في الأسواق الأخرى؛ علاوة على ذلك، هناك وفرات خارجية يمكن جنيها من خلال الوصول إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة والتي تمكن البلد من تحقيق القدرة التنافسية الصناعية؛ وبصفة عامة إن تنويع الأسواق يقلل من التعرض للصدمات الخارجية، ويعمل على تخفيف سرعة الطلب والمنافسة الجديدة بالإضافة إلى أن التصدير لأكثر من بلد مؤشر على قدرة البلد على المنافسة دوليا.

كما نجد مجالات أخرى من التنويع الاقتصادي، وهي (بوثلجة، زروخي، و غلاب، 2019، الصفحات 718-719):

-تنويع الإيرادات الحكومية؛

-التنويع في إجمالي تكوين رأس المال الثابت؛

-التنويع في العمالة.

مما سبق ذكره تظهر بوضوح المخاطر الكبيرة التي تهدد الهيكل الإنتاجي والتصديري لأي دولة، وعليه فان الهيكل الإنتاجي المتنوع يعد حلا ناجعا ونموذجيا للحد أو التقليل قدر الإمكان من هذه الأخطار وخاصة إذا كان البلد يعتمد على السلع الأولية، كما أن الاعتماد على عدد كبير من المنتجات المصدرة ووجهات التصدير يعتبر عامل قوة رغم أن عملية تنويع الإنتاج والتجارة قد تكون مكلفة وتحمل مخاطر في طياتها على المدى الطول، لكن المكاسب المنتظرة من خلال تحقيق التنمية المستدامة تكون اكبر، بالإضافة إلى ذلك يجب التنويع في العمالة وفي إجمالي تكوين رأس المال الثابت، وتنويع الإيرادات الحكومية.

وبالنسبة لمحددات التنويع الاقتصادي فيمكن حصرها في خمس فئات من المتغيرات حسب تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا بالأمم المتحدة حول التنويع(2006) توجد، وهي كالآتي: (بشلول، غانية، و جرمون، 2017، صفحة 229)

- العوامل المادية: والمتمثلة في الاستثمار ورأس المال؛
- السياسات العمومية: من سياسات مالية، تجارية وصناعية وذلك من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية؛
- متغيرات الاقتصاد الكلي: سعر الصرف والتضخم والتوازنات الخارجية؛
- المتغيرات المؤسسية: الحوكمة، البيئة الاستثمارية والوضع الأمني؛
- الوصول إلى الأسواق: درجة الإنفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال، القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية، والحصول على التمويل.

ولتقييم مدى نجاعة سياسة التنويع الاقتصادي لأي دولة، تتوفر مجموعة من المؤشرات والمعايير الكمية التي من خلالها يمكن قياس درجة التنويع الاقتصادي لدولة ما، وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي (بللعما، 2021، الصفحات 337-338):

- مؤشر هيرفندال- هيرشمان (HERFINDAL- HIRSHMAN): يعتبر من أشهر المؤشرات التي تقيس درجة التنويع الاقتصادي، تتراوح قيمته مابين الصفر والواحد، وكلما اقترب المؤشر من الصفر دل ذلك على التنوع الاقتصادي، وكلما اقترب من الواحد دل على عدم التنوع والتركيز الاقتصادي؛ وقد صمم هذا المعامل أصلا لقياس مقدار التركيز في الصناعة أو في قطاع آخر معين (قدور و مدياني، 2020، صفحة 119).

- مؤشر تنوع الصادرات (مؤشر الاونكتاد UNCTAD): يقيس انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها، من حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، ويتراوح هذا المؤشر بين الصفر والواحد، وكلما اقترب من الصفر كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل إلى الصفر يعني أن هيكل الصادرات الوطنية يتطابق مع هيكل الصادرات العالمية.

وفيما يخص المعايير الكمية التي تمكن من قياس درجة التنوع الاقتصادي نذكر ما يلي: (غلاب، سعيداني، و رزيقات، 2017، صفحة 85)

- مدى زيادة فعالية القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي؛
- تطور نسبة التنوع في الصادرات؛
- تطور إجمالي العمالة حسب كل قطاع؛

- معدل ودرجة التغير الهيكلي؛
- درجة الاستقرار في الناتج المحلي الإجمالي وعلاقته باستقرار أسعار المورد الوحيد.

مع العلم أن للتنويع الاقتصادي جملة من الأهداف، لعل أبرزها ما يلي:

أ-تحقيق التنمية المستدامة من خلال التوفيق بين التنمية الاقتصادية، المجتمعية والبيئية؛

ب-حماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية، بالأخص للدول التي تعتمد في صادراتها على النفط، أو مورد واحد معين، وبذلك يساعد على الاستقرار والنمو.

ت-خلق فرص عمل في قطاعات جديدة ومتنوعة تتماشي وقدرات الأفراد، ميولاتهم وطموحاتهم؛

ث- الرفع من إنتاجية العمل والاستغلال الأمثل لرأس المال البشري؛

ج-الرفع من مستوى إسهام مختلف القطاعات الاقتصادية في الدخل الوطني وتحسين كفاءة وفعالية هذه الأخيرة وترابطها فيما بينها؛

ح- تعزيز دور كل من الاستثمارات الخاصة والاستثمارات الأجنبية في النشاط الاقتصادي؛

د- تأمين بيئة اقتصادية مستقرة، متطورة ومشجعة للاستثمار المحلي والأجنبي وخلق مناخ ملائم لبيئة الأعمال يحفز المقاولاتية (ريادة الأعمال)؛

ذ-التنويع في مصادر الدخل الوطني بالاعتماد على عدة مصادر بهدف الحد من الاعتماد على المصدر الأحادي؛

ر- التقليل من مخاطر تقلبات أسعار السلع المصدرة والرفع من معدل التبادل التجاري من خلال التنويع في الصادرات؛

2.2.2 شروط نجاح التنويع الاقتصادي في الدول الريعية

حتى تكون عملية تنويع الاقتصاد ناجحة في الدولة الريعية، لا بد من إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي، وبالتوازي معه لابد من القيام بإصلاحات في جانب العرض أيضا، ولابد من تنويع القاعدة الإنتاجية وعدم الاعتماد على الموارد الطبيعي الوحيد (كالنفط والغاز...) والصناعات المصاحبة له، وتنويع مصادر الدخل بعيدا عن ريع هذا القطاع؛ علما أن تنويع هياكل الإنتاج هو تحد بعيد المدى يتطلب ما يلي (مجموعة مؤلفين، 2019، الصفحات 56-79):

أ-تنمية رأس المال البشري: يعد تراكم رأس المال البشري العنصر الأهم والتحدي الأكبر في عملية التنمية وتنويع الاقتصاديات الريعية، لان التنمية بمفردها لا تكفي.

ب-إصلاح القطاع العام: إذا وصل القطاع العام إلى مرحلة التشبع خصوصا في الدول ذات الكثافة السكانية العالية، وأصبح كبير العدد، وتدنت كفاءته وإنتاجيته، فيصبح من الضروري رفع كفاءته وإنتاجيته، كما يتوجب تعزيز الحوكمة فيه، حتى يتوفير حافز كاف لدى الشباب وتنمية قدراتهم وتمكينهم.

ج-إصلاح القطاع الخاص: إذا كان القطاع الخاص يعتمد في نموه واستمراره على الدولة، وعلى آلية الإنفاق الحكومي خصوصا، وما تجود به الحكومات من عقود ومشروعات لقطاع الأعمال، ففي هذه الحالة يجب إعادة إصلاحه، وإعادة النظر في القوانين والتشريعات، خاصة وان كان هذا القطاع لا يوفر فرص عمل كبيرة للمواطنين، ومساهمته في الاستثمار الوطني تكون جد قليلة.

د-بناء قاعدة صناعية فعالة: إن طلب السوق العالمية على المنتجات الصناعية غير محدود في حين أن توسع قطاع السلع غير المتاجر بها دوليا يبقى محدودا بأوضاع السوق المحلية وشروط التجارة فيها؛ وعليه يتوجب على الحكومات وضع خطط تنموية فعالة بهدف بناء قاعدة صناعية متنوعة ومتينة يعول عليها، وذلك نظرا للعلاقة الكبيرة بين قطاع الصناعة وباقي القطاعات.

3. نماذج من التجارب الدولية:

تركز الكثير من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء على تشجيع المقاولات عموما والمقاولات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص وذلك باختلاف نشاطها، وذلك لإسهامها الكبير في دعم الاقتصاد وتنويعه، وتعد نواة وأساس للمقاولات الكبيرة؛ فمثلا شركة جنرال موتورز لصناعة السيارات تعتمد في تجهيزها للقطع والمستلزمات على أكثر من 32000 شركة صغيرة وتعتمد في مبيعاتها على اكثر من11000 وكيل وسيط (خربوطلي، 2018، صفحة 59).

في هذا المبحث سنتطرق لبعض التجارب الدولية التي تعتمد على المقاولاتية عموما والمقاولات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص في مجال تنويع الاقتصاد.

1.3 تجارب بعض الدول الناشئة والمتقدمة

تعد تجربة الدول الناشئة من بين التجارب الناجحة، نظرا للتطور الملحوظ الذي عرفته، وسنتطرق لكل من تجربة اندونيسيا وهي من بين الدول المنتجة والمصدرة للنفط، و تجربة سنغافورة.

1.1.3 تجربة اندونيسيا

إن نجاح عملية تنويع الاقتصاد ونموه يعتمد بالدرجة الأولى على تطبيق سياسات ملائمة خاصة بالنسبة للدول الريعية التي تعتمد على النفط، فيجب اتخاذ القرارات المناسبة قبل هبوط الإيرادات النفطية، ولعل من ابرز البلدان التي نجحت في عملية التنويع نجد أندونيسيا.

علما أن البطالة تعد أكبر مصدر للقلق في اندونيسيا، حيث يرتفع معدل الزيادة السكانية والقوى العاملة بوجه عام، والانخفاض في معدلات النمو بالنسبة للمشاريع كبيرة الحجم يحول دون تمكين هذه المشاريع استيعاب القوى العاملة التي في تزايد مستمر، وفي الوقت الذي أصبح القطاع الزراعي هو الآخر غير قادر على خلق فرص عمل كافية؛ فلجأت اندونيسيا لاتخاذ بعض السياسات لتطوير المؤسسات الصغيرة، وهي: (الصوص، 2010، الصفحات 27-28)

- تحسين قدرة هذه المؤسسات في مجال الصناعات الصغيرة والحرفية والصناعات الزراعية وبيوت التجارة؛
- زيادة وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق العالمية وزيادة الفرص التسويقية؛
- توفير التمويل للمشاريع الصغيرة؛
- تقوية الإمكانيات الإدارية والتنظيمية؛
- تقوية شبكات العمل والشراكة.

كما ركزت اندونيسيا على تقديم حوافز لتشجيع الشركات على تطوير أسواق الصادرات وعملت على دعم العمالة من خلال إكسابها المهارات والتعليم الملائمين للحصول على وظائف في هذه المجالات الجديدة الآخذة في التوسع، بالإضافة إلى التركيز على إيجاد بيئة اقتصادية مستقرة ومناخ موات لممارسة الأعمال، وذلك من خلال: (غلاب، سعيداني، و رزيقات، 2017، الصفحات 86-90)

- الاستثمار في التجمعات الصناعية عالية الإنتاجية، حتى وان لم تكن هناك ميزة تنافسية؛
- استخدام رأس المال الأجنبي لتعزيز نقل التكنولوجيا: من خلال إنشاء المناطق الحرة وتقديم الحوافز الضريبية وخفض القيود الجمركية والحواجز غير الجمركية؛
- الاستثمار في التدريب لضمان توفير اليد العاملة الماهرة والمتخصصة؛
- إنشاء روابط أفقية ورأسية على التجمعات الصناعية: حيث يمكن أن يؤدي إنشاء شبكات للموردين المحليين حول صناعات التصدير القائمة إلى رفع إمكانيات التوظيف في القطاع بعينه، وان كان يتعين الاهتمام بكفاءة القطاعات ذات المصادر المحلية ومراعاة ألا يؤدي وجودها إلى فقدان التنافسية.

2.1.3 تجربة سنغافورة

إن تحول سنغافورة من بلد منخفض الدخل محدود الموارد وببنية تحتية هشة ومحروم من الاستثمارات وفرص العمل إلى واحد من أغنى بلدان آسيا، ليس وليدة الصدفة، بل نتج عن مزيج من السياسات العامة الإستشرافية بعيدة النظر، وبالمشاركة الواسعة من القطاع الخاص.

تعتبر تجربة سنغافورة مثال يحتذ به لأي بلد يسعى لتنمية اقتصاده، ومن بين العوامل الرئيسية لنجاح هذه الدولة التركيز على البنية التحتية والإجراءات المبتكرة، تشجيع التجارة الخارجية والمشاركة الكبيرة في التجارة الدولية، بالإضافة إلى تشجيع مشاركة القطاع الخاص حيث تدرك الحكومة أهمية إشراك القطاع الخاص في القرارات الخاصة بالسياسات،كما جذبت الحكومة المستثمرين إلى سنغافورة من خلال توفير المناخ المواتي للاستثمار، وتقديم الحوافز الملائمة لإشراك

القطاع الخاص؛ وفي 2017 اصبح هناك 20 من أكبر25 شركة للخدمات اللوجيستيكية في العالم تدير عملياتها العالمية أو الإقليمية من سنغافورة (زواوي و بعوني، 2021، صفحة 18)، وقد حفز وجود العديد من الشركات ذات الثقل الكبير، الشركات المحلية على محاكاة المعايير الدولية.

حيث لجأت سنغافورة إلى إستراتيجية تشجيع الصادرات من خلال جذب المستثمرين الأجانب من خلال تقديم الحوافز وإنشاء المناطق الحرة، ومنح إعفاءات ضريبية وحوافز للتصدير؛ واتجهت إلى التنوع الاقتصادي وتعميق قاعدة التكنولوجيا وإقامة شبكات الإنتاج للتصدير من خلال عناقيد التصدير وتشجيع الصناعات التحويلية والخدمات وانتهاج سياسة تجارية أكثر انفتاحا بتوسيع العلاقات الخارجية وتوسيع القاعدة الاقتصادية للاستفادة من أسواق التصدير الجديدة من جهة، وتحسين القدرة التنافسية لمختلف القطاعات الإنتاجية من حيث التكاليف وتجهيز القوة العاملة ذات المهارات من جهة أخرى، وهذا ما جعل سنغافورة حاليا تتميز بمعدلات مستقرة في اقتصادها (بن عطية، 2021، صفحة 197)، والجدول التالي يظهر تطور عدد المؤسسات في سنغافورة للفترة 2014-2018.

جدول 2: تطور عدد المؤسسات في سنغافورة للفترة 2014-2018

المتغيرات	2014	2015	2016	2017	2018
عدد الشركات (بآلاف)	244,1	246,4	247,4	254,1	263,9
عدد الشركات المملوكة محليًا (بآلاف)	202,2	203	203,6	209,7	217,6
عدد الشركات المملوكة للأجانب (بآلاف)	42	43,5	43,8	44,4	46,3
عدد الموظفين (مليون)	3,4	3,4	3,4	3,4	3,5
عدد الموظفين المحليين(مليون)	2,4	2,4	2,4	2,4	2,4
عدد الموظفين الأجانب(مليون)	1	1	1	1	1,1
القيمة المضافة للمؤسسات المحلية (بمليارات الدولارات)	155	158	161	163	169
القيمة المضافة للمؤسسات الاجنبية (بمليارات الدولارات)	205	223	235	258	278
نسبة عدد المؤسسات المحلية من المجموع (%)	83	82	82	83	82
نسبة عدد المؤسسات الاجنبية من المجموع (%)	17	18	18	17	18
نسبة عدد الموظفين المحليين من المجموع (%)	72	71	70	70	69
نسبة عدد الموظفين الاجانب من المجموع (%)	28	29	30	30	31

المصدر: (بن عطية، 2021، صفحة 197)

كما لعبت المقاولات الصغيرة والمتوسطة دورا محوريا في دعم وسد حاجيات المشاريع الكبيرة، حيث قام بنك التنمية السنغافوري بتوفير المساعدات المالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بسعر فائدة ثابت وأقل من الأسعار الجارية وانظم إليها بعد ذلك عدد كبير من البنوك؛ كما ظهر التعاون والدعم والاهتمام من طرف الحكومة من خلال إنشاء قسم لتنشيط التجارة والصادرات تابع لها، مهمته مساعدة المصدرين وتقديم الدراسات حول الأسواق الدولية، بالإضافة إلى ذلك قيامه بتنظيم

المؤتمرات ووضع وتنظيم برامج تدريبية عن التجارة والأسواق الدولية واحتياجاتها. (الصوص، 2010، الصفحات 35-36)

2.3 تجارب لدول عربية

سنتطرق في هذا المبحث لكل من التجربة الإماراتية والتجربة السعودية.

1.2.3 تجربة الإمارات العربية المتحدة.

سجلت دولة الإمارات العربية المتحدة نجاحا في التنويع الاقتصادي بتبني رؤية 2021، والتي كان هدفها الرئيسي التنافس في الأسواق العالمية، لخلق اقتصاد متنوع (آل عيسى، 2021، صفحة 26) ، حيث اعتبرت "الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021" المؤشر العالمي للمقاولاتية (ريادة الأعمال) أحد أهم مؤشراتها، ووضعته ضمن محور «اقتصاد تنافسي معرفي مبني على الابتكار»، ولذلك قامت الحكومة في دولة الإمارات بالتركيز والاهتمام بأنشطة المقاولاتية (الريادة)، عبر استحداث برامج وأنظمة عمل تتضمن معايير وقواعد أساسية تقوم على تقديم التمويل الكافي للأعمال، واعتماد سياسات وبرامج حكومية تهتم بتطوير هذا القطاع وفق قواعد متقدمة من البحث والتطوير ونقل المعرفة والمهارات الموجّهة إلى رواد الأعمال، وتطوير البنية التحتية الداعمة للأعمال (مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2021).

كما عملت العديد من السياسات الحديثة في الدولة على تحسين وترقية المقاولاتية، من خلال السماح للشركات ذات الأصول الأجنبية بنسبة 100% بالتنافس في قطاعات محددة، وتقديم تأشيرات ممتدة للمقاولين (رواد الأعمال) والمستثمرين، واجتذاب الشركات ذات التقنية إلى الدولة بالاعتماد على سياسات الضرائب والاستثمار وتوفير تمويل إضافي ودعم للأعمال الصغيرة، بالإضافة إلى دور مجلس دبي المستقبلي للنشاط المقاولاتي، وكما تستفيد الحكومة من معرض إكسبو 2020، وهو حملة رئيسية للترويج لدولة الإمارات العربية المتحدة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز وترقية النشاط المقاولاتي، وتعد الإمارات العربية المتحدة واحدة من أكبر الجهات المانحة في العالم لدعم تنفيذ أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. (فرحي و بخوش، 2021، صفحة 57)

وأكد وزير دولة الامارات لريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، أن قطاع الصناعة نجح خلال المرحلة الماضية، وأضاف في تصريح بمناسبة إطلاق دولة الإمارات "الإستراتيجية الوطنية للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة Operation 300bn" (مشروع 300مليار)، انه "وفقا لبيانات عام 2019، تضم دولة الإمارات اليوم أكثر من 32 ألف منشأة تعمل في مجالات الصناعات التحويلية المختلفة، توفر الوظائف وفرص العمل لأكثر من 681 ألف عامل، ولا تقتصر أهمية القطاع الصناعي على مساهمته المباشرة في الاقتصاد فحسب، بل تشير الدراسات إلى أن كل درهم مبيعات من القطاع الصناعي يضيف نحو 1.3 درهم في القطاعات الأخرى، وأكد على أن تركيز الإستراتيجية على دور

التكنولوجيا المتقدمة في تحقيق النمو الصناعي المنشود سيشجع مشاركة المبتكرين والمخترعين والشركات الصغيرة والمتوسطة على دعم التوجه نحو تطوير صناعات متقدمة وبناء اقتصاد معرفي قائم على الابتكار والملكية الفكرية والبحث والتطوير، وهي خطوة مهمة نحو تحقيق أهداف مئوية الإمارات 2071. (الاتحاد، 2021)

علما أن دولة الإمارات العربية المتحدة، حلت في المرتبة الأولى عالميا في المؤشر العالمي لريادة الأعمال (المقاولاتية) لسنة 2022، وذلك بحسب التقرير الصادر عن المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM) حيث تقدمت من المرتبة الرابعة عالميا في تقرير 2021، وبذلك تفوقت على جميع الاقتصاديات العالمية المشاركة في التقرير، إذ حصلت على أعلى معدل على الترتيب العام للمؤشر بواقع 6.8 درجة. (العين الاخبارية، 2022)

2.2.3 تجربة السعودية:

إن بداية اهتمام السعودية بالتنويع الاقتصادي كانت منذ سبعينيات القرن الماضي، حيث وضعت إحدى عشرة خطة تنموية تغطي كل منها خمس خطط سنوية، وتزامن ذلك مع ارتفاع أسعار النفط الخام حينها؛ وكانت النتائج المحصل عليها ملموسة من خلال بناء قاعدة صناعية معتمدة على صناعات البيتروكيماويات العملاقة لزيادة القيمة المضافة للمورد الطبيعي الناضب، ووفرت هذه الخطوات أكثر من 2.7 ملون وظيفة جديدة معظمها في القطاع العام، كما تمت إضافة 800000وظيفة جديدة في كل من قطاع الخدمات حيث تركزت معظم هذه الزيادة في الخدمات الاجتماعية، التجارة والسياحة. (آل عيسى، 2021، صفحة 29)

لقد نفذت السعودية العديد من البرامج لتشجيع إقامة وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة (الصوص، 2010، صفحة 35):

- بنك التسليف السعودي: يمنح قروضاً بدون فائدة ضمن برنامج قروض البنك المهنية، الذي يهدف إلى تشجيع ودعم المهنيين والفنيين لممارسة مهنهم؛
- برنامج كفالة المنشآت الصغيرة والمتوسطة: يكفل المنشآت الصغيرة التي لا يتجاوز حجم مبيعاتها 20 مليون ريال للحصول على قروض؛
- برامج حكومية أخرى لدعم المنشآت الصغيرة ومنها برامج المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، التي تنفذها إدارة المنشآت الصغيرة بالمؤسسة. وتمول المؤسسة المشاريع الصغيرة التي يرغب الشباب في إقامتها في حدود رأس مال لا يتجاوز 200 ألف ريال؛ ويتم التمويل بعد إجراء دراسات جدوى للمشاريع وإلحاق أصحابها في دورات تدريبية في مجال عملهم وفي مجال الاستثمار؛بالإضافة إلى هذه القنوات الرسمية هناك العديد من القنوات الخيرية.

لكن أكبر خطوة نحو تنويع الاقتصاد في السعودية كانت مع "رؤية السعودية 2030 " والتي تم الإعلان عنها في 25افريل 2016 حيث شرعت في انجاز برنامج جريء للإصلاح يهدف إلى تنويع موارد النشاط الاقتصادي (آل عيسى، 2021، صفحة 29).

وبذلك وضعت خطة تهدف إلى التحول الوطني الشامل على مستوى المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع السعودي، حيث اعتمد برنامج التحول الوطني الأهداف الإستراتيجية الداعمة لتحقيق رؤية السعودية 2030 ، ومن بين تلك الآليات نذكر: خلق وتطوير ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة بإنشاء الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ودعم إيراداتها، بالإضافة إلى حرص واهتمام القيادة الرشيدة بأهمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة إيمانا بدورها في زيادة مساهمة الناتج المحلي من 20 ٪ إلى 35 ٪ وفق رؤية المملكة 2030؛علما أنه من أولويات الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، معالجة ثلاث تحديات، هي الكوادر البشرية، البيروقراطية الحكومية، وفرص التمويل (بشلول، غانية، و جرمون، 2017، صفحة 230)؛

بذلك كان الهدف هو جعل المقاولاتية إستراتيجية للتنويع الاقتصادي وفقا لبرامج التحول الوطني 2020 للاقتصاد السعودي، كما أكدت الرؤية 2030 على دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة باعتبارها "أهم محركات النمو الاقتصادي، إذ تعمل على خلق الوظائف ودعم الابتكار وتعزيز الصادرات"، حيث عملت جاهدة على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولين من خلال تطوير اللوائح المناسبة للأعمال وتوفير إمكانية الحصول على التمويل وعقد الشراكات الدولية ومنح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حصة أكبر في المنافسات الحكومية،الحصول على التمويل وتمكين رواد الأعمال من تسويق وتصدير منتجاتهم وخدماتهم، بالإضافة إلى توفير المرافقة؛ وهو الأمر الذي جعل التجربة السعودية رغم حداثتها توفر بيئة ملائمة وداعمة للنشاط المقاولاتي (بشلول، غانية، و جرمون، 2017، الصفحات 230-231) .

بحسب تقرير المرصد العالمي للمقاولاتية (GEM) لعام 2020-2021 الذي صدر بالتعاون مع كلية الأمير محمد بن سلمان للأعمال وريادة الأعمال ومركز بابسون العالمي لقيادة ريادة الأعمال (BGCEL)، حلت السعودية في المركز الأول عالميا في " استجابة الحوكمة و المقاولين (رواد الأعمال) لجائحة كورونا" (رواد الاعمال، 2021)

4. خاتمة:

من خلال ما تطرقنا إليه في الإطار النظري لكل من المقاولاتية والتنويع الاقتصادي، بالإضافة إلى التجارب الدولية التي تناولتها الدراسة، يظهر بوضوح أن المقاولاتية آلية فعالة لتحقيق التنويع الاقتصادي، حيث توصلنا من خلال هذه الورقة البحثية إلى النتائج التالية:

-المشاريع المقاولاتية تسهم بفعالية في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية الشاملة في جميع البلدان؛

-تعتبر المشاريع المقاولاتية النواة الأولى في بناء منظمات الأعمال الصغيرة والكبيرة؛

- تساعد المقاولاتية على بناء قاعدة صناعية فعالة؛

- المقاولاتية تحقق أهداف التنوع الاقتصادي؛

- تسهم المقاولاتية في الرفع من مقاييس درجة التنوع الاقتصادي (تطور في تنوع الصادرات، واجمالي العمالة حسب القطاعات، التغير الهيكلي، استقرار الناتج المحلي الإجمالي، فعالية القطاع الخاص).

بناءا على النتائج المتوصل إليها نتقدم ببعض الاقتراحات، وهي كالآتي:

- اعتماد سياسات وبرامج تهتم بتطوير قطاع المقاولاتية وفق قواعد متقدمة من البحث والتطوير ونقل المعرفة والمهارات الموجّهة إلى المقاولين،

- وضع برامج وأنظمة عمل تتضمن معايير وقواعد أساسية لتقديم التمويل الكافي للمقاولات؛

- تشجيع التجارة الخارجية والمشاركة الكبيرة في التجارة الدولية؛

-تعزيز التعاون بين المقاولين، الجامعات ومراكز البحث.

- دعم التوجه نحو تطوير صناعات متقدمة وبناء اقتصاد معرفي قائم على الابتكار، الملكية الفكرية والبحث والتطوير؛

- الاستفادة من المداخيل النفطية لتطوير البنية التحتية الداعمة للأعمال، والإجراءات المبتكرة؛

-التركيز على نشر وغرس الثقافة المقاولاتية في المجتمع؛

- الاهتمام بتكوين رأس مال بشري يتماشى ومتطلبات سوق العمل.

5. قائمة المراجع:

المؤلفات:

- امينة مزيان، و خديجة إمان عماروش. (2021). الشركات الناشئة في الجزائر: بين واقعها ومتطلبات نجاحها. تأليف مجموعة باحثين، المؤسسات الناشئة ودورها في الانعاش الاقتصادي في الجزائر (الإصدار مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي -حالة منطقة البويرة- جامعة البويرة، الصفحات 29-50). الجزائر.

- سمير زهير الصوص. (2010). بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة-نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين. وزارة الاقتصاد الوطني، فلسطين.

- عامر خربوطلي. (2018). ريادة الاعمال وادارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. الجامعة الافتراضية السورية، سورية.

- فايز جمعة صالح النجار، و عبد الستار محمد العلي. (2006). الريادة وادارة الاعمال الصغيرة. الاردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.

- مجموعة مؤلفين. (2019). التنويع الاقتصادي في دول الخليج العربية. بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات.

الأطروحات:

- حمزة لفقير. (2016-2017). روح المقاولة وانشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- دراسة حالة: مقاولي ولاية برج بوعريريج (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد بوقرة- بومرداس -الجزائر.

- حميدة اوكيل. (2015-2016). دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد بوقرة- بومرداس –الجزائر.

- محمد علي الجودي. (2014-2015). نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي- دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة –الجزائر.

المقالات:

- أسماء بللعما. (2021). التنويع الاقتصادي مدخل لارساء الاستدامة الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، 4 (1)، الصفحات 335-353.

- اشواق بن قدور، و محمد مدياني. (30 06, 2020). التنويع الاقتصادي ومداخل تحسين اداء الاقتصاد الجزائري. مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال ، 4 (1)، الصفحات 116-130.

- لسعيد بشلول، نذير غانية، و سعاد جرمون. (ديسمبر, 2017). المقاولاتية كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي -دراسة حالة المملكة العربية السعودية. المجلة الجائرية للتنمية الاقتصادية العدد(07)، الصفحات 225-234.

- سفيان الشارف بن عطية. (أفريل, 2021). الصناعات الصغيرة والمتوسطة أساس التنويعالاقتصادي: عرض لتجربة سنغافورة وامكانية استفادة الجزائر منها. مجلة الاستراتيجية والتنمية ، 11 (3)، الصفحات 191-202.

- سمرة فرحي، و مديحة بخوش. (24 10, 2021). تجارب دولية في دعم المقاولاتية. Journal of Economic Growth and Entrepreneurship ، المجلد 4 العدد(7)، الصفحات 51-62.

- عائشة بوثلجة، فيروز زروخي، و فاتح غلاب. (اكتوبر, 2019). المقاولاتية ودورها في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر. مجلة اقتصاد المال والاعمال ، 03 (03)، الصفحات 713-730.

- عبد الكريم جبار شنجار آل عيسى. (2021). مسارات التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة في دول نفطية مختارة: دراسة تحليلية. المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي ، 03 (01)، الصفحات 8-38.

-علي عزوز، و حسناء قاسم. (2019). اهمية المقاولاتية في النشاط الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، 01 (01)، الصفحات 52-62.

- فاتح غلاب، محمد السعيد سعيداني، و بوبكر رزيقات. (2017). السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي-حالة ماليزيا واندونيسيا والمكسيك. مجلة اقتصاد المال والاعمال ، 1 (1)، الصفحات 78-93.

- مراد مهدي. (2017). المقاولاتية آلية للتنويع في الاقتصاد الجزائري في ظل تحديات الازمة الراهنة. مجلة أبعاد اقتصادية ، الصفحات 334-354.

- موسى باهي، و كمال رواينية. (ديسمبر, 2016). التنويع الاقتصاي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية (05)، الصفحات 133-152.

المداخلات:

- زكية زواوي، و ليلى بعوني. (24 06, 2021). دور الخدمات اللوجيستيكية في انعاش التجارة الدولية واقتصاديات الدول- تجربة سنغافورة. الملتقى العلمي الوطني حول الاقتصاد الجزائري والسلسلة اللوجيستيكية في التجارة الدولية- تسهيلات وآفاق . جامعة الجزائر 3، الجزائر.

- مراد زايد. (06-07-08 أفريل, 2010). الريادة والابداع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة. الملتقى الدولي حول: المقاولاتية: التكوين وفرص الاعمال . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- جامعة محمد خيضر، بسكرة- الجزائر.

مواقع الانترنيت:

- الاتحاد. (23 03, 2021). تاريخ الاسترداد 17 02, 2022، من الاتحاد: https://www.alittihad.ae/news/الإمارات/4174196/أحمد-الفلاسي--دعم-اقتصاد-المعرفة

- العين الاخبارية. (10 02, 2022). تاريخ الاسترداد 16 02, 2022، من العين: https://al-ain.com/article/uae-first-globally-the-entrepreneurship-index-2022

- رواد الاعمال. (03 06, 2021). تقرير المرصد العالمي لريادة الاعمال 2021. تاريخ الاسترداد 16 02, 2022، من رواد الاعمال: https://www.rowadalaamal.com/tag/تقرير-المرصد-العالمي-لريادة-الأعمال-2021/

- عدنان فرحان الجوارين. (16 10, 2020). مدونة عدنان فرحان الجوارين. تاريخ الاسترداد 17 02, 2022، من منصة أريد: https://portal.arid.my/ar-LY/Posts/Details/5c969cf1-992e-451e-9f03-99e74a89623b?t=مفهوم-ودواعي-التنويع-الاقتصادي

- فرصة. (05, 2020). ما هي انواع ريادة الاعمال واي نوع من رواد الاعمال أنت؟ تاريخ الاسترداد 19 02, 2022، من فرصة: https://www.for9a.com/learn/ما-هي-أنواع-ريادة-الأعمال-وأي-نوع-من-رواد-الأعمال-أنت

- مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. (09 02, 2021). كيف حققت دولة الامارات مكانة عالمية متميزة في ريادة الاعمال؟ تاريخ الاسترداد 17 02, 2022، https://www.ecssr.ae/reports_analysis/كيف-حققت-دولة-الإمارات-مكانة-عالميّة-م/

واقع الميزان التجاري الجزائري في ظل التخفيضات المتتالية لسعر صرف الدينار

دراسة تحليلية (2000-2019)

The reality of the Algerian trade balance in light of the successive reductions in the exchange rate of the dinar Analytical study (2000-2019)

جميعة فاطمة*

[1] جامعة عمار ثليجي الاغواط- (الجزائر)، مخبر: العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير **f.djemiaa@lagh-univ.dz**

تاريخ الاستلام: 2022/07/26 تاريخ القبول: 2022/10/12 تاريخ النشر: 2022/12/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر سياسة تخفيض قيمة الدينار على الميزان التجاري الجزائري. وتحديد ما إذا كان التغير الذي يحدث في أسعار النفط من شأنه إحداث فروقات في أسعار صرف الدينار الجزائري

وقد توصلت الدراسة إلى ان التغيرات التي تطرأ على سعر الصرف كانت نتيجة لتغيرات أسعار النفط، كما اسفرت الدراسة على عدم وجود تأثير لتخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

الكلمات المفتاحية:سعر الصرف ،الدينار الجزائري، سياسة التخفيض، الميزان التجاري، تغيرات أسعار النفط.

تصنيف JEL: P33، Q43، F31

Abstract:

This study aims to highlight the impact of the policy of devaluation as one of the tools of exchange rate policies in Algeria on the trade balance. The study concluded that the changes in the exchange rate were a result of changes in oil prices,

Keywords: *the Algerian dinar, exchange rate, devaluation policy, trade balance, oil price changes*

Jel Classification Codes: F31 ،Q43، P33

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تعتبر العملة المرآة العاكسة لقيمة اقتصاد أي البلد، فقيمة العملة ترتبط اساسا بسعر صرفها حيث يلعب سعر الصرف دورا حيويا في النشاطات الاقتصادية تجارية كانت او استثمارية، ومن المعلوم ان سعر الصرف من اهم ادوات السياسة النقدية التي تحاول من خلاله الحكومات السيطرة عليه لتحكم في مجرى الاقتصاد الداخلي او الخارجي فهو يستخدم لتقييم مدي نجاح وسلامة اي منظومة اقتصادية من جهة و يعتبر مؤشرا على تنافسية الدولة من جهة اخرى. فتخفيض قيمة العملة من الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية لإعادة النظر في تحديد سعر صرف عملتها ومعالجة وتصحيح الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد من خلال تشجيع الصادرات والحد من الواردات وكذا إيقاف خروج رؤوس الأموال إلى الخارج .

وفي هذا السياق، سعت الجزائر كغيرها من الدول إلى انتهاج سياسة صرف تهدف إلى التأثير على ميزانها التجاري فكانت سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية أبرز السياسات الهادفة إلى ذلك.

و سنحاول في هذه الورقة البحثية تتبع وتحليل مسار تطور الميزان التجاري بشقيه ومدي تأثره بالتخفيضات المتتالية للدينار الجزائري في ظل تقلبات اسعار النفط وذلك في الفترة الممتدة من 2000 الى 2019 .

1.1.تحديد الاشكالية:

مما سبق تتجلى لنا معالم الاشكالية التي سوف نحاول الاجابة عنها والتي يمكن صياغتها كالتالي:

ما مدى تأثر الميزان التجاري الجزائري بالتخفيضات المتتالية لقيمة الدينار الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة(200- 2019) ؟

2.1.فرضيات الدراسة: في ضوء إشكالية الدارسة وأسئلتها الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- هناك علاقة بين سعر النفط وسعر صرف الدينار الجزائري
- ساهمت سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري في انخفاض حصيلة الواردات، وتحسين الأداء التصديري
- لتقلبات اسعار النفط في الاسواق العالمية تداعيات على رصيد الميزان التجاري

3.1.اهداف الدراسة: يتمثل هدف الدراسة في :

- تتبع تطور كل من سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار

- تشخيص وتحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000 -2019)
- محاولة ابراز مدى تأثير تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري في الجزائر

4.1.هيكل الدراسة: إن محاولة الإجابة على الإشكالية، واختبار الفرضيات، تقودنا إلى دراسة الموضوع من خلال محورين

المحور الأول: المفاهيم النظرية لسياسة تخفيض سعر صرف العملة والميزان التجاري.

المحور الثاني: تحليل أثر تخفيض الدينار الجزائري على الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2019

2. المفاهيم النظرية لسياسة تخفيض سعر صرف العملة والميزان التجاري

1.2 ماهية سياسة تخفيض العملة:

قبل التطرق إلى سياسة تخفيض قيمة العملة يجب التطرق أولا إلى مفهوم سعر الصرف

مفهوم سعر الصرف: تختلف تعاريف سعر الصرف غير أنها جد متقاربة و لذلك نذكر أهمها:

- سعر الصرف هو سعر عملة بعملة أخرى ،أو هو نسبة مبادلة عملتين ،فإحدى العملتين سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنا لها. (زينب حسين عوض الله، 2005، صفحة 44)
- سعر الصرف عبارة عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى . (شهاب، 2007، صفحة 244)
- هو عبارة عن قيمة العملة الأجنبية بالنسبة للعملة الوطنية ، ويتم تحديدها في سوق الصرف الاجنبي (بوسيس و احمد ضيف، 2020، صفحة 144)
- هو عدد من وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية. (روابح، 2022، صفحة 16)
- يقصد به نسبة التبادل بين وحدة النقد الأجنبية ووحدة النقد الوطنية وبمعنى أدق سعر الصرف هو سعر الذي يتم به شراء أو بيع عملة ما مقابل وحدة واحدة من عملة أخرى. (الحمزاوي، 2004، صفحة 17)

من خلال ما سبق يمكن القول أن سعر الصرف هو عبارة عن ثمن عملة بدلالة عملة أخرى فهو بذلك يعد وسيلة لربط بين اقتصاديات دول العالم من أجل إجراء مختلف العمليات.

أشكال سعر الصرف: يأخذ سعر الصرف عدة أشكال أهمها: (زينب حسين عوض الله، 2005)

- **سعر الصرف الاسمي:** يعبر عن عدد الوحدات من العملة المحلية التي يمكن مبادلتها بوحدة واحدة من العملة الأجنبية، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للعرض و الطلب عليها في سوق الصرف الأجنبي في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير بتغير والعرض الطلب وحسب نظام سعر الصرف المعتمد في البلد.
- **سعر الصرف الحقيقي:** يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية مع الاخذ بعين الاعتبار المستوى العام للأسعار في كل من البلدين فهو بذلك السعر الذي يمثل تعادل القدرة الشرائية للعملتين ويعكس قدرة الإنتاج المحلي على المنافسة في الأسواق الدولية.
- **سعر الصرف الفعلي الإسمي** : هو عبارة عن متوسط سعر العملة المحلية بالنسبة لمجموعة من العملات الأجنبية في فترة زمنية ما، حيث ترجح كل عملة على اساس وزنها وأهميتها في التجارة الخارجية فهو يعطي فكرة عامة عن قيمة العملة البلد ومدى تحسنها وتطورها بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأجنبية
- **سعر الصرف الفعلي الحقيقي:** هو سعر الصرف الفعلي الإسمي بعد بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية المحلية ومؤشر الأسعار السائد لدى الشركاء التجاريين والمنافسين ،فهو مؤشر ذو دلالة على تنافسية الخارجية للبلد ، كونه يأخذ بعين الاعتبار الاختلاف بين معدل التضخم للدولة والمتوسط المرجح لمعدلات التضخم الأجنبية.

مفهوم سياسة تخفيض العملة :

يقصد بتخفيض سعر الصرف كل تخفيض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بوحدات النقدية الأجنبية، ومعنى هذا أن تخفيض هو إجراء يخفض سعر صرف العملة، ويخفض قوتها الشرائية في الخارج (سلمى، 2015، الصفحات 88-89)

أهداف تخفيض العملة :

عادة ما يكون الهدف الأساسي من تخفيض قيمة العملة الوطنية هو تحسين ميزان التجاري وإزالة الخلل فيه بمعنى أن التخفيض يعني انخفاض سعر السلعة أو الخدمة المصدرة مقابل السلع المثيلة من دول أخرى ومن ثم زيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية وبالتالي زيادة الصادرات وفي

ذات السياق تزيد تكلفة الاستيراد بذات نسبة تخفيض قيمة العملة الوطنية ومن ثم يقل الإنفاق على الواردات وكذا ايقاف خروج رؤوس الأموال إلى الخارج (الجليل، 2013، صفحة 47)

اسباب تخفيض العملة :

ان أهم الأسباب التي تجعل الدولة تلجأ إلى هذه السياسة، وتتلخص فيما يلي: (سلمى، 2015، الصفحات 90-91)

- **معالجة العجز في ميزان المدفوعات:** إن التخفيض في قيمة العملة يشجع التصدير و يقيد الاستيراد، كما يعمل على الحد من تصدير رؤوس الاموال الى الخارج والعمل على إبقائها في الوطن.
- **رفع دخول المنتجين المحليين:** على اعتبار أن تخفيض سعر الصرف يرفع قيمة الصادرات مقومة بالعملة الوطنية من أجل تسهيل تصريف هذه المنتجات في الخارج. فهي تعمل على زيادة دخول المنتجين المحليين و تخفيف أعباء مديونيتهم خاصة عند تدهور أسعار منتجاتهم في الأسواق العالمية
- **تقليص الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي:** إن لجوء الدولة على سياسة تخفيض قيمة العملة في السوق الرسمي يعمل على تقريب السعر الرسمي من السعر الموازي، مما ينتج عنه تراجع الطلب على العملات الأجنبية في الأسواق الموازية.
- **معالجة البطالة:** ان اعتماد الدولة على سياسة تخفيض العملة يعمل على تحفيز إقامة الصناعات المحلية مما يعمل على زيادة التشغيل وتقليص من حجم البطالة.
- **تنشيط القطاعات التصديرية:** أن السبب الرئيسي الذي يدفع الدولة إلى تخفيض عملتها هو تشجيع الصادرات وتحفيز قدرتها التنافسية

شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة:

لنجاح سياسة تخفيض قيمة العملة يجب توفر الشروط التالية: (لحسن، 2015، صفحة 177)

- اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة،بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على منتجات المصدر .
- ضرورة اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي لارتفاع في الطلب أو الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات .

- ضرورة توفر الإستقرار في الأسعار المحلية ،وعدم ارتفاعها بعد التخفيض حتى لا ينعكس هذا الإرتفاع على أسعار تكلفة المنتجات المحلية .
- عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملتها .

2.2 مفاهيم حول الميزان التجاري

يعتبر الميزان التجاري جزءا مهما من ميزان المدفوعات لأي دولة، وبالتالي فهو يعكس وضعية الدولة اتجاه العالم الخارجي

مفهوم الميزان التجاري: تعددت مفاهيم حول الميزان التجاري حيث أن مجملها تصب في سياق واحد و يمكن إبرازها كما يلي:

- يسمى أيضا ميزان التجارة الخارجية ، ويقصد به رصيد العمليات التجارية أي المشتريات و المبيعات من السلع والخدمات.(الصادرات والواردات) ، وتسجل فيه الصادرات السلعية دائنة في الميزان التجاري أما الواردات السلعية فتسجل في الجانب المدين حيث يترتب عليها خروج نقد أجنبي (يونس، 2007)
- هو فرع من ميزان المدفوعات للبلد يبين العلاقة بين إجمالي الصادرات والواردات الإجمالية. وعادة ما يضم الميزان مكونات منها المرئية كالسلع، والغير مرئية كالخدمات. أي ما يدخل ضمن التجارة المنظورة وغير المنظورة، ويمثل الميزان التجاري مقارنة بين الواردات والصادرات للبلد خلال فترة زمنية معينة (شطباني، 2012)

أقسام الميزان التجاري: ينقسم الميزان التجاري إلى قسمين: (الجليل، 2013، صفحة 97)

- **الميزان التجاري السلع :** ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظورة ويضم كافة السلع المصدرة والمستوردة والتي تتخذ شكلا ماديا ملموسا (التدفقات السلعية المادية والتي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة)
- **الميزان التجاري الخدمي:** ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة غير منظورة ،وتضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة في شكل خدمات متبادلة بين الدولة والخارج

أهمية رصيد الميزان التجاري:

يعتبر رصيد الميزان التجاري أحد الأرقام المهمة في الاقتصاد لما للتجارة الخارجية من أهمية كبيرة نابعة كون أن الدولة التي يكون لديها فائض في الميزان التجاري(تصدر أكثر مما تستورد)، يعني أن حجم الإنتاج يكون فيها عاليا، وأن لبضائعها أسعرا تنافسية وجودة في السوق المحلية والخارجية، وهذا ما يساهم في ارتفاع في مستوى الإنتاج والتشغيل المحليين، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي في السوق والذي يحرك عجلة الإقتصاد نحو تحقيق معدلات نمو عالية.

أما إذا شهد الميزان التجاري وجود عجز فان ذلك يعني أن واردات البلد هي أكبر من صادراته، أي أن هناك طلبا على السلع الأجنبية أكبر من الطلب على السلع المحلية من قبل البلدان الأجنبية، وبذلك يزداد الطلب على العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية وزيادة قيمة العملة الأجنبية، كما يدل على عدم مقدرة الدولة تسديد قيمة وارداتها مما يؤدي إلى زيادة مديونية الدولة تجاه العالم الخارجي وما يترتب عنها من سلبيات ومخاطر. (مسعود و نجية حدي، 2020، صفحة 207)

3.2 علاقة تخفيض سعر الصرف بالميزان بالتجاري

نوجزها فيمايلي: (بلقاسم و بوعافية سمير ، 2019، الصفحات 114-115)

أثر تخفيض العملة على الصادرات:

إن تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الداخلية مقارنة بالسلع الخارجية، أي ارتفاع أسعارها في الخارج بالعملة الأجنبية، ويترتب عن هذا زيادة إقبال الأجانب على المنتجات المحلية وكذا زيادة الكميات المصدرة من طرف المصدرين ، ما ي يؤدي إلى زيادة القيمة الإجمالية للصادرات بالعملة الأجنبية.

أما حالة رفع قيمة العملة فيترتب عنها ارتفاع الأسعار المحلية نتيجة انخفاض حجم الطلب الأجنبي على صادرات الدولة، وبالتالي انخفاض الصادرات و زيادة المعروض المحلي من السلع بالداخل فتنخفض أسعار السلع المحلية.

أثر تخفيض العملة على الواردات:

يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى جعل أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية أغلى نسبيا ، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب المحلى على الواردات، وبالتالي انخفاض كمية وقيمة الواردات ، ومن ثم يقل الطلب على العملة الأجنبية

ولكن برفع قيمة العملة المحلية تنخفض اسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية مما يؤدي إلى زيادة حجم الواردات من الخارج و زيادة المعروض المحلي من السلع بالداخل فتنخفض اسعار المحلية .

3. تحليل أثر تخفيض الدينار الجزائري على الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2019

1.3 تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000-2019):

الجدول التالي يبين لنا تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة(2000-2019).

جدول 1: تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وأسعر النفط خلال الفترة(2000 -2019)

الوحدة : سعر النفط (دولار) سعر الصرف دج/$

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الدينار مقابل $	75.32	77.27	79.69	77.36	72.06	73.36	72.64
سعر البترول	28.77	24.74	24.91	28.2	36.0	50.6	66.05
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الدينار مقابل $	69.36	64.56	72.40	74.40	72.85	77.75	79.38
سعر البترول	69.1	99.97	61.0	77.4	107.5	109.5	105.9
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
الدينار مقابل $	80.56	102.93	110.19	110.96	116.62	119.35	
سعر البترول	96.2	58.2	49.25	54.10	71.3	64.49	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية ونشرات بنك الجزائر(2003-2019).

من خلال الجدول أعلاه يتضح ان الفترة الممتدة من 2000-2002 قد شهدت فيها اسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي استقرارا نسبيا، بمتوسط 77.42دينار لكل دولار ويعود هذا لاستقرار

اسعار النفط في هذه الفترة، مع كون الاتجاه العام كان نحو الانخفاض وإن كان بنسب ضعيفة حي قام البنك الجزائري بتحفيض نسبة 2 % على سعر صرف الدينار وذلك من أجل تقريب سعر صرف الدينار الرسمي من سعر صرف الموازي، واستقطاب الكتلة النقدية المتداولة خرج السوق الرسمية وإدخالها في الحركة الاقتصادية، وفي سنة2003 بدأت قيمة الدينار في الارتفاع حيث انتقل سعر صرفه مقابل الدولار من 77.36دج/$ الى 72.06دج/$ سنة 2004، ليواصل بذلك ارتفاعه مسجلا أعلى قيمة له في فترة الدراسة سنة2008 حيث بلغ 64.56دج/$ ،وهذا راجع للارتفاع الغير مسبوق لأسعار النفط اين قفز من 28.2 $ للبرميل سنة 2003 إلى 99.79 $/للبرميل سنة2008 ، الأمر الذي وفر للخزينة العمومية موارد مالية هامة إضافة إلى ارتفاع في مستوى احتياطيات الصرف ووفرة في العملة الصعبة لدى البنك المركزي، \ساعد ذلك كله في رفع قيمة الدينار الجزائري في هذه الفترة، وعرف بعدها الدينار انخفاضا من جديد بداية من 2009 أين قامت السلطات النقدية بتحفيض قيمة الدينار وذلك لحماية الاقتصاد الجزائري من تبعات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي ترتب عنها تراجع في اسعار البترول وانخفاض الطلب العالمي للنفط، حيث انخفض من 64.50دج/$ سنة2008 إلى 72.40 دج/$ سنة2009، ثم إلى 74.40دج/$ سنة2010، لتشهد بعد ذلك سنة2011 ارتفاعا في قيمة الدينار وهذا راجع لتحسن أسعار البترول مع بداية تلاشي تأثيرات الأزمة سنة2010 ،لتأخذ بعدها قيمة الدينار استقرارا نسبيا مقابل الدولار حيث تراوح بين 75دج/$ و80دج/$ حتى سنة 2014، وهذا مرده استقرار اسعار البترول الذي تراوح بين 96$ و106$ للبرميل الواحد، وفي سنة 2015 عرفت قيمة الدينار الجزائري تدهورا بحوالي 20% مقارنة بسنة2014 ويرجع ذلك لرغبة السلطات النقدية في تخفيض قيمة الدينار في محاولة من الحكومة الجزائرية رفع ايراداتها من الصادرات المتأتية من النفط هذا من جهة وكبح الطلب المتنامي للواردات وهذا على خلفية انهيار اسعار النفط عام 2014، ليواصل بعد ذلك البنك المركزي رحلة تخفيض الدينار سنتي 2016 و2017 وكان الهدف منها امتصاص اثر الصدمات النفطية التي ضربت بالاقتصاد الوطني.

ورغم تحسن اسعار النفط عام 2018مقارنة بالسنوات السابقة فإن قيمة الدينار الجزائري اتجهت نحو الهبوط أمام الدولار ومن اسباب هذا التراجع طبع المزيد من الاوراق النقدية التي ترتب عليها فائض في الكتلة النقدية في الاسواق مقابل تراجع النمو الاقتصادي بشكل كبير ، واصل سعر صرف الدينار الجزائري ارتفاعه سنة2019 جراء الوضع السياسي السائد سنة 2019 الذي انجر عنه تراجع في نسبة النمو هذه السنة.

وعليه فان أي تغير في سعر النفط يكون له أثر على معدلات سعر صرف الدينار الجزائري وهذا ما يمكن توضحيه في الشكل الموالي حول العلاقة بين سعر النفط وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.

الشكل 1: العلاقة بين سعر النفط وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي

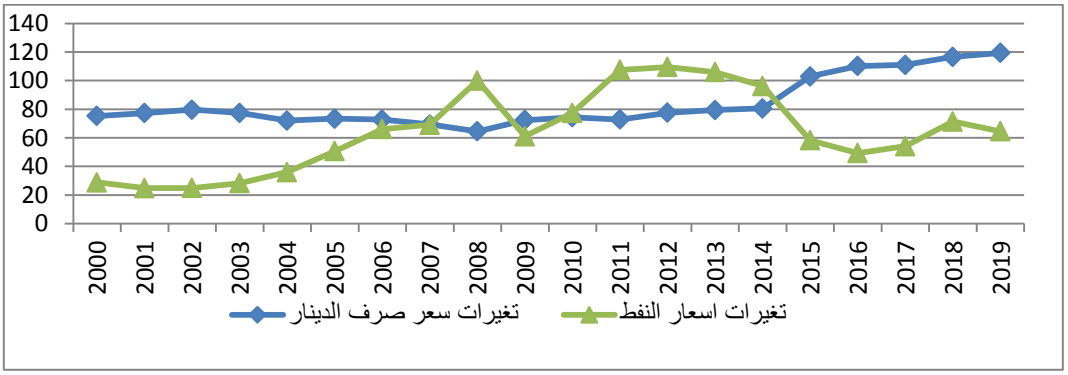

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على معطيات الجدول 1

2.3 تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2019:

عرف الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2019 عدة تغيرات ويمكن تتبع هذه التغيرات من خلال الجدول الموالي

جدول 2: تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وأسعر النفط خلال الفترة(2000 -2019)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الصادرات	21.65	19.09	18.71	24.46	32.22	46.33	54.74
ص.خ.م	0.6	0.56	0.61	0.47	0.66	0.74	1.13
الواردات	9.17	9.9	12.01	13.32	17.96	19.86	20.68
الرصيد	12.89	9.26	6.7	11.14	14.27	26.47	34.06

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الصادرات	60.59	78.85	45.18	57.09	72.89	71.74	64.87
ص.خ.م	0.98	1.40	0.77	0.97	1.23	1.15	1.05
الواردات	26.35	38.07	37.40	38.89	46.93	51.57	54.99
الرصيد	34.24	40.52	7.78	18.2	25.96	20.17	9.88

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الصادرات	60.13	34.57	29.31	34.57	41.11	34.99
ص.خ.م	1.63	1.48	1.39	1.37	2.22	2.07
الواردات	59.67	52.65	49.44	48.98	48.57	44.63
الرصيد	0.46	18.08 -	20.13 -	14.41 -	7.46 -	9.64 -

المصدر: التقارير السنوية والنشرات الإحصاية لبنك الجزائر(2003-2019).

ويمكن تمثيل الجدول السابق بالشكل البياني التالي وذلك للتوضيح بشكل افضل لتطور كل من الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري لكل سنة

الشكل 2: تطور رصيد ميزان التجاري خلال الفترة (200-2019)

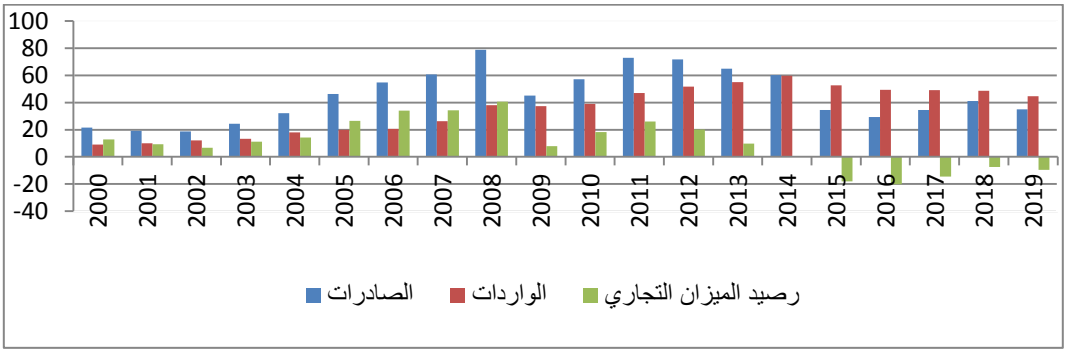

المصدر: من اعداد الباحثة من بالاعتماد على معطيات الجول 2

نلاحظ من خلال الشكل اعلاه ان الفترة (2000-2014) سجل فيها رصيد الميزان التجاري فائضا، وشهدت عجزا خلال الفترة (2015-2019) ، ويمكن تفسير ذلك على النحو التالي:

المرحلة الاولى (200-2014): عرف الميزان التجاري في هذه المرحلة تذبذبات من فترة الى اخرى، ففي سنتي 2001و2002

عرف رصيد الميزان التجاري انخفاضا حيث سجل 6.7 مليار دولار سنة 2001 بعدما كان قد سجل 12.89مليار دولار سنة2000 وهذا راجع للنو الغير المتناسب للصادرات والواردات، حيث عرفت قيم الصادرات استقرار نسبيا امام تنامي الواردات، وفي الفترة (2003-2008) شهد الميزان التجاري تحسنا حيث انتقل الرصيد من 11.14 مليار دولار سنة 2003 وبمنحى تصاعدي طيلة السنوات الموالية ليصل الى فائض بقيمة 40.52 مليار دولار وهي اعلى قيمة له في فترة الدراسة، ذلك راجع للتحسن في اسعار البترول الذي انجر عنه ارتفاع في حصيلة الصادرات النفطية بمستويات قياسية حيث وصلت الى ما قيمته 77.45مليار ولار سنة2008 مسجلا بذلك تطورا فاق نسبة 72%، وقد صاحب هذا الارتفاع ارتفاعا في الواردات حيث سجلت 38.07دولار سنة 2008وهي حصيلة فاقت 4اضعاف ما سجلته سنة2000 وهذا راجع لانخفاض اسعار السلع الاجنبية في الاسواق الخارجية نتيجة ارتفاع قيمة الدينار في هذه الفترة . ولكن سنة 2009 سجل تراجعا محسوسا في وضعية رصيد الميزان التجاري بنسبة 80.79% وهذا بسبب تراجع الصادرات النفطية الى 42.66مليار دولار نتيجة تخفيض في قيمة الدينار نظرا لتراجع اسعار البترول الطلب العالمي على النفط وكذا تقهقر الاقتصاد العالمي جراء ماسببته الازمة المالية العالمية 2008.في 2010-2011ارتفعت اسعار البترول الى مستوى 107دولار للبرميل نتيجة بداية التعافي من الازمة العالمية ساهم ذلك في تحسن تدريجي في رصيد الميزان التجاري بفائض قدره 25.96 مليار دولار سنة 2011، ليعاود الانخفاض بوتيرة متسارعة الى اقل مستوى له بقيمة 0.46 مليار دولار سنة2014 ، وهذا راجع الى الارتفاع الهائل لحجم الواردات التي كادت تتساوى مع الصادرات سنة2014 بقيمة 59.67هذا ما يدل على ضعف الجهاز الانتاجي المحلي خارج قطاع المحروقات وعدم تنافسية الاقتصاد الجزائري في العالم الخارجي .

المرحلة الثانية (2015-2019):

سجلت هذه الفترة عجوزات متتالية في رصيد الميزان التجاري نتيجة الانهيار المستمر لاسعار البترول بعد الازمة النفطية التي شهدتها في 2014 اين تراجعت حصيلة صادرات المحرقات والتي صلت

الى 27.92 مليار دولار سنة2016 بعما كانت قد سجلت 98.01 مليار دولار سنة2014، واستمر العجز الى غاية نهاية فترة الدراسة بقيمة (-9.64) .

3.3 أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي على الصادرات خارج قطاع المحرقات خلال (2000-2019)

على اعتبار ان ما يميز صادرات الاقتصاد الجزائري هو اعتماده الشبه كلي للمحروقات بنسبة 97% فان تتبع تطور الصادرات الجزائرية في ظل التخفيضات االتي عرفها الدينار الجزائري يكون من خلال تطور الصادرات خارج المحروقات والجدول الموالي يوضح ذلك .

جدول 3: تطور نسب الصادرات خارج المحروقات مقارنة بنسب تخفيض الدينار خلال الفترة (2019-2000)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
ن. تغير دينار /الدولار(%)	_	2.59	3.13	2.92-	6.85-	1.8	0.98-
ن. تطور الصادرات خارج المحروقات(%)	_	6.67-	8.93	22.95-	40.34	12.12	52.70
السنوات	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
ن. تغير دينار /الدولار(%)	4.52-	6.92-	12.14	2.76	2.08-	6.45	2.36
ن. تطور الصادرات خارج المحروقات(%)	13.27-	42.86	45.00-	25.97	26.80	6.50-	8.70-
السنوات	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	
ن. تغير دينار /الدولار(%)	1.49	27.77	7.05	0.70	5.10	2.34	
ن. تطور الصادرات خارج المحروقات (%)	55.24	9.20-	6.08-	1.44-	62.04	6.76-	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدولين 1 و 2

من خلال مقارنة نسبة تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات ونسب تخفيض الدينار نلاحظ ان التخفيضات المتتالية لسعر الدينار لم تظهر آثارها على الصادرات خارج المحروقات كما كان منتظرا ، حيث لم تعرف انتعاشا في أغلب سنوات الدراسة خاصة سنتي 2009 و2015 التي ارتفعت فيهما نسب تخفيض قيمة الدينار الجزائري عكس ما سجله تطور الصادرات خارج المحروقات من نسب سالبة مما يعني ان هذه الأخيرة لم تعرف انتعاشا جراء هذا التخفيض، ويرجع ذلك الى ركود الاقتصاد العالمي جراء أزمتي2008 و2014.

يستثنى من ذلك بعض الفترات التي استجابة فيها الصادرات خارج المحروقات لعملية التخفيض الدينار هذا ما حدث في 2005-2010-2014-2018اين فاقت نسبة تطور الصادرات خارج المحروقات نسبة تخفيض الدينار ولكن بنسب محدودة.

وعليه فإن تأثير سياسة تخفيض الدينار على الصادرات خارج المحروقات يبقى محدود في ظل انعدام التنويع الاقتصادي ومحدودية الانتاج الوطني .

4.3 اثر تخفيض الدينار الجزائري على الواردات خلال الفترة (2000-2019):

لتوضيح مدى تأثر حصيلة الواردات بتخفيض الدينار الجزائري نقدم الجدول التالي

جدول 4: تطور نسب الواردات مقارنة بنسب تخفيض الدينار خلال الفترة (2000-2019)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
ن. تغير دينار /الدولار(%)	_	2.59	3.13	2.92-	6.85-	1.8	0.98-
ن. تطور الواردات(%)	_	7.97	21.31	10.91	34.83	10.58	4.13
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
ن. تغير دينار /الدولار(%)	4.52-	6.92-	12.14	2.76	2.08-	6.45	2.36
ن. تطور الواردات(%)	27.42	44.48	1.76-	3.98	20.67	9.89	6.63

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
ن. تغير دينار /الدولار (%)	1.49	27.77	7.05	0.70	5.10	2.34
ن. تطور الواردات(%)	8.51	11.76-	6.10-	0.93-	0.84-	8.11-

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدولين 1 و 2

بالنظر الى معطيات الجدول اعلاه نجد انه رغم التخفيضات المستمرة لقيمة الدينار الجزائري طيلة هذه المدة لم تحقق النتائج المرجوة منها فيما يخص الحد من الواردات، باستثناء سنتي 2009-2015 اين استجابة الواردات الجزائرية للتخفيض الذي قامت به السلطات النقدية لحماية الاقتصاد الوطني من تبعات الازمة المالية ، الا ان هذه الاستجابة لم تكن كافية حيث كانت نسب انخفاض الواردات اقل بكثير من نسب تخفيض الدينار لهاتين السنتين، فنسب انخفاض فاتورة الواردات كانت 2% و12 % في حين كانت نسب تخفيض الدينار 12%و**28%** على التوالي ، وبعدها في 2016 واصلت نسب تطور الواردات انخفاضها ولكن نسب ضعيفة جدا هذا راجع لعدم تمتع الطلب المحلي على المنتجات الاجنبية بالمرونة التي تسمح لسياسة تخفيض العملة بتحقيق هدف كبح الواردات .

5.3 أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري في ظل تقلبات اسعار النفط خلال الفترة (2000-2015):

لتتبع مسار التطورات التي عرفها الميزان التجاري في ظل تغيرات أسعار صرف الدينار وتقلبات اسعار النفط خلال المدة (2000-2015) نستند الى الشكل الموالي.

الشكل 3: تطور الميزان التجاري في ظل تغيرات أسعار صرف الدينار و تقلبات اسعار النفط

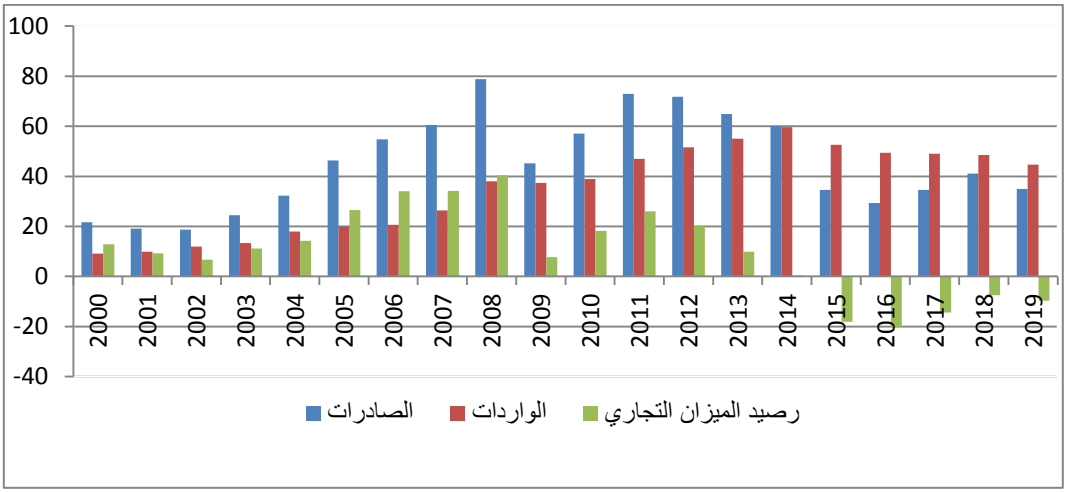

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول 1والجدول 2

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ان اسعار النفط ورصيد الميزان التجاري يتجهان في نفس الاتجاه طيلة فترة الدراسة ، حيث عرف رصيد الميزان التجاري انخفاضا في الفترات الاولى نتيجة استقرار اسعار النفط في نفس الفترة، لينتقل بعد ذلك بمنحى تصاعدي في السنوات الموالية مسجلا ارتفاعا قياسيا سنة2008 نتيجة ارتفاع حصيلة الصادرات النفطية جراء ارتفاع المستمر لأسعار البترول الذي بلغ 100§ للبرميل الواحد، ألا انه في سنة2009 سجل الميزان التجاري تراجعا محسوسا اثر الازمة المالية العالمية وتأثيراتها على الطلب العالمي للنفط، ومع بداية تعافي الاقتصاد العالمي وتحسن اسعار النفط تحسنت على اثرهما وضعية الميزان التجاري والتي لم تدم طويلا حيث عاود الانخفاض بشكل متتالي نتيجة الارتفاع الهائل للواردات مقارنة بالصادرات التي عرفت استقرارا نتيجة استقرار اسعار النفط في الفترة (2011-2013) ، ليواصل الميزان التجاري انخفاضه مسجلا سنة2015 عجزا وهذا جراء الارتفاع الخيالي للواردات من جهة وانخفاض الصادرات من جهة اخرى اثر الصدمة النفطية سنة 2014، وبقي الميزان التجاري يسجل ارصدة سالبة حتى 2019، وهذا ما يجعل رصيد ميزان التجاري رهين تقلبات اسعار النفط وبمعنى اخر وعلى خلفية الاعتماد الشبه الكلي للاقتصاد الجزائري على العائدات البترولية فان اسعار البترول تفسر التغيرات التي تحدث في رصيد الميزان التجاري بنسبة كبيرة في حين لاتوجد علاقة واضحة لتغيرات اسعار صرف الدينار و الميزان التجاري خلال فترة الدراسة نظرا لعدم استجابة رصيد الميزان التجاري لسياسة التخفيضات التي طرأت على سعر صرف الدينار

الجزائري ، ذلك ان لسياسة تخفيض العملة يستوجب توفر شروط لتحقيق الاثرين على الصادرات والواردات كمرونة الجهاز الانتاجي ومرونة الطلب على منتجات الاسواق الخارجية وهذا ما ليس محقق في الاقتصاد الجزائري .

4. خاتمة:

عرف سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي العديد من التغيرات خلال الفترة 2000-2019، اين قامت السلطات النقدية بسلسلة من التخفيضات على الدينار الجزائري ، ومن خلال هذه الورقة البحثية تمت محاولة دراسة اثر تقلبات اسعر صرف الدينار مقابل الدولار على الميزان التجاري والتي تمت من خلالها اختبار الفرضيات السابقة

فالفرضية الاولى التي مفادها ان هناك علاقة بين سعر النفط وسعر صرف الدينار الجزائري. حيث تمكنا من اثبات صحة هذه الفرضية على أن أي تغيرات في سعر النفط يكون له أثر على معدلات سعر صرف الدينار فبتراجع اسعار النفط تتدهور قيمة الدينار الجزائري امام الدولار.

الفرضية الثانية : ان تخفيض قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي يؤدي الى تحسن الميزان التجاري .ظهر انها غير صحيحة. لان الميزان التجاري الجزائري عرف تراجعا بتخفيض قيمة الدينار امام الدولار ولم يحقق اي استجابة تذكر لتلك التخفيضات.

الفرضية الثالثة: التي تنص على أن وضعية الميزان التجاري مرتبطة بأسعار البترول وهي فرضية تبين انها صحيحة حيث ان التحسن المسجل في الميزان التجاري كان بفعل ارتفاع اسعار المحروقات لذا أي ارتفاع أو انخفاض في أسعار النفط يؤثر

مباشرة على الميزان التجاري في الجزائر.

ومن خلال ماتم عرضه توصلنا الى النتائج التالية :

- تعتبر أسعار النفط المحدد الرئيسي لتقلبات سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري وهذا يدل أن الاقتصاد الجزائري هو رهين قطاع المحروقات ؛
- تخفيض الدينار لم يخدم الاقتصاد الجزائري بالشكل المرغوب في تعزيز وتحسين التنافسية الخارجية للصادرات خارج المحروقات ؛
- عدم استفادة الاقتصاد الجزائري من سياسة تخفيض الدينار في التخفيف من عجز الميزان التجاري بسبب التكلفة الباهضة للواردات والمقومة بالاور ؛

- إن أسعار النفط تؤثر على الميزان التجاري وذلك راجع لكون أغلب الصادرات الجزائرية نفطية؛
- سياسة التخفيض التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية لم تؤدي الى حدوث تحسن مباشر على الميزان التجاري كما كان متوقعا لان هذا الاخير غير حساس لتغيرات اسعار الصرف لان معظم الصادرات الجزائرية هي من المحروقات والتي تخضع لعوامل خارجة عن نطاق اثر تخفيض الدينار وهذا مايعكس الدور السلبي لسياسة سعر الصرف في الجزائر ، أي أننا لا نملك عملة قوية قادرة ان تعكس الصورة الحقيقية للاقتصاد؛
- من اجل الوصول الى الاثار الايجابية المتوخاة من سياسة تخفيض العملة وجب الوقوف على شروط نجاحها ومدى توفرها في الاقتصاد المطبق لها .

الاقتراحات:

من خلال هذه الدراسة يمكن الخروج بجملة من الاقتراحات اهمها:

- التنويع الاقتصادي يبقى من البدائل لاعادة استقرار الدينار الجزائري بعيدا عن العائدات النفطية وذلك بضرورة النهوض بالانتاج الوطني ودعم محركات النمو الاقتصادي خاصة في القطاع الزراعي نظرا لما يملكه هذا القطاع من ميزة تنافسية وتأهيل القطاعات الأخرى على غرار القطاع الصناعي و السياحي و التوجه نحو تطوير الطاقات المتجددة واعتمادها كبديل للمحروقات التقليدية؛
- التقليل من فاتورة الواردات وذلك بتشجيع الصناعات المحلية والنسيج المقاولاتي المحلي من خلال تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة و ترقية القطاع الخاص من جهة و تنويع مناطق الاستراد من جهة اخرى ؛
- الحد من نشاط السوق الصرف الموازي ذلك بتخفيف الرقابة على الصرف و العمل على فتح مكاتب صرف لتسهيل حركة التعامل بالعملات الصعبة وعودة رؤوس الاموال المتداولة في السوق الموازي الى القنوات الرسمية ؛
- رفع الدعم الحكومي على بعض السلع الاستهلاكية ؛
- رقمنة الاقتصاد الوطني من خلال ترسيخ وتعميم مبادئ التجارة الالكترونية .

5.قائمة المراجع:

1. بورحلي خالد، بوروشة كريم ،علاوي محمد لحسن. (2015). فعالية سياسة التخفيض في الميزان التجاري في الدول النامية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1986-2014). *مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية*.
2. دوحة سلمى. (2015). أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
3. رحالي بلقاسم، و بوعافية سمير . (2019). الميزان التجاري وتقلبات اسعار الصرف في الجزائر. *مجلةالافاق للدراسات الاقتصادية*،
4. زينب حسين عوض الله. (2005). *الاقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية*. الاسكندرية : الدار الجامعية الجديدة.
5. سارة بوسيس، و احمد ضيف. (2020). سياسة تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري وتاثيرها على الميزان التجاري-دراسة تحليلية-(2000-2017). *مجلة الاكادمية للدراسات الاجتماعية والانسانية*،
6. سعاد بن مسعود، و نجية حدي. (2020). اثر تغيرات اسعار النفط على ضعية الميزان التجاري في الجزائر. *مجلةادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية*،
7. سعيدة شطباني. (2012). محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي -دراسة قياسية لحالة الجزائر(1993-2010) (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة: جامعة محمد بوضياف.
8. مجدي محمود شهاب. (2007). *الاقتصاد الدولي المعاصر*. الاسكندرية: الدار الجامعية .
9. محمد عادل قصري،عبد الرحمان روابح. (2022). دراسة قياسية لاثر تقلبات سعر الصرف الاسمي لليورو مقابل الدولار الامريكي على صادرات الاتحاد الاوربي الى الولايات المتحدة الامريكية خلال الفترة(2000-2019). *المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية*،
10. محمد كمال الحمزاوي. (2004). *سوق الصرف الاجنبي*. الاسكندرية: منشاة المعارف للنشر.
11. محمود يونس. (2007). *اقتصاديات دولية* . الاسكندرية: الدار الجامعية .
12. هجيرة عبد الجليل. (2013). اثر تغيرات الصرف على الميزان التجاري الجزائري دراسة حالة (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان: جامعة ابي بكر بلقايد.

واقع التجارة الخارجية العربية وتنافسيتها –الفرص والآفاق -

-دراسة تحليلية للفترة 2015-2019 -بالإشارة إلى حالة الجزائر

The reality of Arab foreign trade and its competitiveness - pportunities and prospects - Analytical study for the period 2015-2019 with reference to the case of Algeria

حمشة عبد الحميد [1]*

[1] جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر **hamchaabdelhamid5@gmail.com**

تاريخ الاستلام: 2022/08/22 تاريخ القبول: 2022/10/22 تاريخ النشر: 2022/12/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على فرص التبادل التجاري العربي وافاق تطويره لتنمية التجارة البينية العربية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية ، وقد توصلت الدراسة الى ان حجم التجارة العربية البينية وتنافسية الصادرات في تطور ملحوظ رغم تباينها بين الدول ،كما ان نسبتها وتأثيرها في التجارة الدولية ضعيف ومحدود ، ولكنها تفتح افاق وفرص تصديرية واعدة في الاسواق العربية يجب استغلالها، وخاصة الجزائر.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية البينية؛ الدول العربية؛ الجزائر التنافسية؛ منطقة التجارة الحرة العربية.

تصنيف JEL: L90, L91

Abstract:

This study aims to identify the opportunities of Arab trade exchange and its development prospects for the development of intra-Arab trade in light of the Arab Free Trade Zone. It is limited, but it opens up promising export prospects and opportunities in Arab markets that must be exploited, especially Algeria.

Keywords: Intraregional foreign trade*;* Arab countries*;* Algeria*;* competitiveness*;* Arab free trade zone.

Jel Classification Codes: L90, L91.

***المؤلف المرسل**

1. مقدّمة:

تحتل التجارة الخارجية مكانة هامة في الاقتصاد العالمي وخاصة في ظل ظروف الانفتاح والتكتلات، وتعد التجارة الخارجية من اهم الدعائم لتنمية الاقتصاد الوطني عن طريق الزيادة في الصادرات والتحكم في الواردات وتحسين مستوى الميزان التجاري واحلال الواردات وجلب العملة الصعبة، وتمثل الجزائر احد الدول العربية التي تعمل على هذا الاتجاه بتحسين اداء التجارة الخارجية البينية مع الدول العربية خصوصا بعد انضمامها الى منطقة التجارة الحرة العربية، وسعيا منها على تحسين الاداء عملت على ابرام العديد من الاتفاقيات التجارية الدولية والثنائية واصلاحات على مستوى السياسات التجارية واتخاذ اجراءات مدعمة ومحفزة للتجارة من اجل فتح افاق واعدة وفرص التبادل التجاري البيني والرفع من تنافسية صادراتها خاصة في ظل منطقة التجارة الحرة العربية. وبالتالي الاشكالية التي تطرح هي:

ما هو واقع اداء التجارة العربية البينية وتنافسيتها وفرص وافاق تنميتها في ظل منطقة التجارة الحرة العربية خلال الفترة 2015-2019 ،و للاجابة على اشكالية البحث ننطلق من فرضية ان:

-اداء التجارة الخارجية العربية والجزائر ملحوظ ومحدود في ظل منطقة التجارة الحرة العربية و مساهمتها في التجارة الدولية ضعيفة، الى انها قد تفتح فرص وافاق واعدة في المستقبل.

ومن اجل التأكد من صحة هذه الفرضية نعتمد على المنهج الوصفي في الجانب النظري والمنهج التحليلي في تحليل البيانات والجداول.

1.1.اهداف البحث:

-تهدف الدراسة الى القاء الضوء على الوضع الراهن على اداء التجارة الخارجية العربية البينية في مجال الصادرات والواردات خلال هذه الفترة ، بالاشارة الى حالة الجزائر.

-ابراز اهمية واهداف التجارة البينية العربية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية والكشف عن اهم التحديات التي تواجهها واهم فرص وافاق تنميتها.

2.1.اهمية البحث: تكتسي الدراسة اهمية لكونها تدرس موضوع يهم الاقتصاد العربي بشكل عام والجزائر بشكل خاص وهو موضوع متجدد يهم الساحة الاقتصادية الحالية والمستقبلية ويساهم في اثارته الاكاديميون والمؤسسات المالية والتجارية بشكل دوري ،وكذا موضوع يشغل بال متخذي القرار العرب لكونه يمثل احد المحاور المهمة في تفعيل التكامل التجاري العربي وجعله البديل الامثل في التجارة الدولية.

2. واقع التجارة الخارجية العربية: في هذا المبحث سوف نتطرق الى اهمية التجارة الخارجية بصفة عامة ثم الى تطور اداء التجارة الخارجية العربية الاجمالية والبينية في جانب الصادرات والواردات،

اضافة الى اتجاه التجارة الخارجية العربية والتركيب السلعي لها خلال الفترة المدروسة بالاضافة الى مؤشر التنافسية للصادرات العربية.

2-1: اهمية التجارة الخارجية:

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في اي مجتمع من المجتمعات سواء كان المجتمع متقدما او ناميا، فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض، اضافة الى انها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح اسواق جديدة امام منتجات الدولة وتساعد كذلك على زيادة ربحية المؤسسات عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصيص المواد الانتاجية بشكل عام.

وتعتبر مؤشرا جوهريا على قدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخول فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الاجنبية وماله من اثار على الميزان التجاري. (سعيدالنجار، 2002، ص52).

تأتي اهمية التجارة الخارجية من الدور الهام الذي تقوم به في جوهر ما يعرف بالعلاقات الاقتصادية الدولية التي اصبح تأثيرها يطغى على غيرها من اشكال العلاقات الدولية فضلا عن الدور الهام التي تقوم به في الانتاج والدخل القومي والاستهلاك والتكوين الرأسمالي وتوزيع نمط الاستثمارات في اي اقتصاد من الاقتصاديات، حيث يعد ونشاط التجارة الخارجية وكانه محصلة لمختلف الانشطة الاقتصادية فهو يؤثر ويتأثر بها وهو المرآة التي تعكس كافة النشاطات الاقتصادية.

وتمثل التجارة قاطرة الانتاج وهي السبيل الى النمو الاقتصادي والاجتماعي وقد زادت اهمية التجارة كمحرك اقتصادي وزاد من هذه الاهمية ارتفاع مستوى المعيشة وتنوع السلع والخدمات ويمكن ابراز اهمية التجارة الخارجية فيما يلي (عارف العساف و حسين الوادي، 2010، ص2016):

-ان اول المكاسب الاقتصادية للدول هو تبادل السلع لما له من فائدة اقتصادية، فالدول الصناعية مثلا تقوم بتصدير منتجات مصنعة بأثمان عالية مقابل استيراد مواد اولية بأسعار متدنية ومنها المواد الزراعية ويترتب على التبادل التجاري بين الدول ارتفاع مستوى المعيشة واستخدام سلع متنوعة يتعذر انتاجها محليا.

-تعمل التجارة على اعادة توزيع العمالة المحلية والعالمية، كما تساهم في انتقال رؤوس الاموال بين الدول واتساع حركة النقل بمختلف اشكاله، اضافة الى انتشار الخدمات التجارية.

وقد قدمت التجارة اسهاما بالغا في التنمية الاقتصادية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ومن المتوقع ان تقدم اسهاما اكبر في التنمية الاقتصادي مستقبلا، بتوفير الوسائل المادية من سلع راسمالية والات ومعدات ومواد خام وغيرها اللازمة لعملية التنمية، ومن منافع التجارة ايضا نشر

التكنولوجيا، ونقل الافكار والمهارات، كما انها وسيلة لنقل رؤوس الاموال وسياسة مثلى لمقاومة الاحتكار، وبفضل التجارة الدولية يصبح اي مورد لأي دولة ذا نفع كبير اذا احسنت استغلاله لاكتفائها الذاتي لتصدره فيما بعد الى باقي دول العالم. (موسى واخرون، 2001، ص13-16).

2-2: تطور التجارة الخارجية العربية:

نقصد بالتجارة الخارجية هو دراسة حجم الصادرات والواردات العربية ووزنها مقارنة بالصادرات العالمية وعليه سنتطرق الى تطور اداء التجارة العربية خلال الفترة من 2015-2019 والتركيب السلعي للصادرات العربية واتجاه التجارة الخارجية وذلك كما يلي:

جدول 01: اداء التجارة الخارجية العربية خلال الفترة من 2015-2019 :

الوحدة: مليار دولار

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
الصادرات	864.9	781.7	901.3	1081.5	1009.6
الواردات	819.9	763	790.5	816.7	838.4
الميزان التجاري	45	18.7	110.7	264.8	171.2
الصادرات العالمية	16553.5	1604.1	17735	19465.4	18885.9
الواردات العالمية	16713.3	16188.8	17964.8	19800.5	19226.1
وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية	5.2	4.9	5.1	5.6	5.3
وزن الواردات العربية في الواردات العالمية	4.9	4.7	4.4	4.1	4.4

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2020، صندوق النقد العربي2020، اتجاهات التجارة الخارجية.

من خلال الجدول السابق نلاحظ ارتفاع حجم التجارة الخارجية للدول العربية الى 1764 مليار دولار سنة 2017 مقارنة مع سنة 2016 بلغت 1580 مليار دولار محققة نسبة ارتفاع بلغت حوالي 11.6 %، وهذا راجع الى تحرير التبادل التجاري للسلع الزرعية والصناعية العربية المنشا معفاة من كل الرسوم الجمركية والضرائب قد ساهم في زيادة معدلات التبادل التجاري وبالتالي زيادة حجم التجارة الخارجية .

ومن واقع تحليل المتواصل لأداء تجارة السلع في الدول العربية التي تمثل نحو 4.9 %من مجمل التجارة العالمية و 11 %من مجمل تجارة الدول النامية لعام 2019 يمكننا استخلاص مايلي:

-لازالت المواد الاولية بأنواعها تمثل الحصة الاكبر من صادرات الدول العربية السلعية بنسبة تتجاوز 74 %على اقل تقدير خلال عام 2019، كما يمثل النفط نحو 60 %من هذا الاجمالي ، وفي نفس السياق يبرز مؤشر تنوع الصادرات التباين الكبير فيما بين دول المنطقة، حيث يشير الى ارتفاع درجة التنوع في دول المشرق العربي وبعض دول المغرب العربي ، مقابل تراجعها في بقية الدول وخصوصا المصدرة للنفط، في المقابل كالمعتاد استحوذت السلع المصنعة على الحصة الاهم من واردات الدول العربية السلعية من الخارج بنسبة 66 %عام 2019 . (الاونكتاد، ديسمبر 2020)

وكذا على صعيد اداء التجارة الخارجية للدول العربية لسنة 2019 فقد تباينت الدول العربية من حيث اداء الصادرات، حيث انقسمت بين الارتفاع والانخفاض، ولكن الملاحظ هو ان معظم الدول العربية غير النفطية هي التي حققت نموا في صادراتها كموريطانيا اكبر نسبة 44.2 %بسبب ارتفاع صادرات الارز والاسماك والمعادن ولبنان 27%، جزر القمر 23.8%، جيبوتي 17.2%، السودان 14%، اليمن 8.8% ، الصومال 6.1%، بينما شهدت كل الدول العربية النفطية انخفاض في صادراتها على خلفية انخفاض في صادرات النفط.

كما بلغت خلال عام 2019 التجارة الخارجية العربية ماقيمته 1848 مليار دولار مقارنة ب 1898 مليار دولار سنة 2018 بانخفاض ب 2.7% وذلك نظرا لانخفاض قيمة الصادرات السلعية العربية من 1009.6 مليار دولار عام 2019 مقارنة ب 1082 مليار دولار سنة 2018 بنسبة انخفاض 6.7%.، وتمثل نسبة التجارة الخارجية العربية من اجمالي التجارة العالمية في احسن الاحوال نسبة 5.6 %سنة 2018 في جانب الصادرات ونسبة 4.9% سنة 2015 ولم تتعدى نسبة 4% سنة 2019 في جانب الواردات وهذا يدل على ضعف حجم التجارة العربية على مستوى العالمي رغم انشاء منطقة التجارة الحرة العربية لتطويرها، الا ان الاداء الضعيف للتبادل التجاري والصادرات خصوصا اثر على حجم التجارة الخارجية اجمالا لضعف الانتاج وتنافسية المنتجات العربيةدوليا، مما يحتم علينا بذل المزيد من الجهد لانجاز المشاريع والاستثمارات المشتركة والرفع من العمل المشترك والتبادل التجاري البيني للوصول الى اتحاد اقتصادي عربي (تقرير صندوق النقد العربي، 2020).

***الهيكل السلعي للصادرات العربية:**

وبخصوص تطور نسب مساهمة المجموعات السلعية الفرعية المكونة للمصنوعات خلال 2019، فقد ارتفعت حصة كل من المواد الكيماوية والمصنوعات الاساسية والالات ومعدات النقل في الصادرات البينية لتبلغ نحو 18.5، 18.3، 10% على التوالي.

وبالتالي مازالت فئة الوقود والمعادن تستاثر بالحصة الاولى في الصادرات الاجمالية العربية، كما هو الحال في السنوات الماضية، الا ان انخفاض اسعار النفط ادى الى نقصها لتبلغ نحو 58.1% من الصادرات السلعية العربية، في ضوء هذا الانخفاض ارتفعت حصة المصنوعات لتصل الى 30.6%، كما احتفظت المواد الكيماوية كاكبر حصة من المصنوعات بنسبة 9.7%، اما صادرات السلع الزراعية فقد بلغت 8%، وهذا يرجع لارتفاع اسعار الغذاء عام 2019،كما ارتفعت حصة الصادرات من السلع غير المصنعة لتصل نسبة 2.8 %لعام 2019.

فيما يتعلق بالواردات حافظت مجموعة المصنوعات على المرتبة الاولى نسبة 65.2%، في حين سجلت الاهمية النسبية للسلع الزراعية ارتفاعا طفيفا محققة 19.4 %من اجمالي الواردات العربية خلال 2019. وبالتالي هذا ما يعني ان واقع التصدير العربي يعتمد بشكل اساسي على مورد واحد فقط قابل للنضوب، وهذا في معظم الدول العربية تقريبا وهو مورد النفط والغاز، وبالتالي فان اسعار هذا الاخير هي التي تتحكم في قيمة الصادرات العربية، وتأتي في المرتبة الثانية المصنوعات بمختلف انواعها كالمواد الكيماوية، المعدات والات النقل... الخ والتي تساهم بقيم متواضعة وهذا دليل على ضعف قطاع الصناعات العربية وهذا نتيجة ضعف البحوث في هذا المجال بسبب هجرة الادمغة الى الخارج وكذلك بسبب عدم اتباع سياسة رشيدة تهتم بتطوير قطاع الصناعة وخاصة في جانب المعدات والآلات والمركبات، لتاتي بعد ذلك السلع الزراعية في المرتبة الثالثة ايضا وهي بنسبة ضعيفة جدا بالرغم من الامكانيات المتوفرة للدول العربية الطبيعية، المناخية، البشرية والمالية غير المستغلة برشادة، واخيرا نجد السلع الغير المصنعة. (بخيت، 2018-2017، ص131).

جدول 02:اهم السلع الصادرات العربية 2018-2019: الوحدة : مليار دولار

البيان	2018	الحصة%	2019	الحصة
المواد الغذائية	43.2	4	44	4.3
المواد الخام الزراعية	3.1	0.3	3	0.3
الخامات والمعادن	41.4	3.8	39.2	3.8
الوقود	667.9	61.3	605	59.3
الاحجار الكريمة والذهب	46.3	4.2	58.8	5.8
البضائع المصنعة	277.7	26.5	261.7	25.7
اخرى	10	0.9	8	0.8
الاجمالي	1089.6	100	1019.6	100

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، اتجاهات التجارة الخارجية في الدول العربية، مارس 2021، ص15.

لازالت المواد الاولية تمثل الحصة الاكبر من صادرات الدول العربية بحصة تتجاوز 74 %خلال عام 2019، حيث صدرت وقود بقيمة 605 مليار دولار عام 2019، وبنسبة 59.3% من مجمل الصادرات السلعية العربية رغم انها تراجعت مقارنة مع 61.3 %عام 2018 وذلك بنسب هبوط اسعار وعائدات تصدير النفط، في المقابل استقرت صادرات السلع المصنعة عند 25.7 %من مجمل الصادرات، فيما زادت حصة الاحجار والذهب من 4.2% الى 5.8% عام 2019. وشهدت حصة المواد الغذائية ارتفاعا طفيفا، مع استقرار حصة الخامات والمعادن عند 3.8%.

جدول 03:اهم السلع المستوردة العربية 2018-2019: الوحدة: مليار دولار

البيان	2018	الحصة%	2019	الحصة
المواد الغذائية	115.5	13.7	117.8	13.9
المواد الخام الزراعية	7.6	0.9	7.5	0.9
الخامات والمعادن	27	3.2	27.4	3.2
الوقود	69.1	8.2	64.4	7.6
الاحجار الكريمة والذهب	38.5	4.6	47.1	6
البضائع المصنعة	545.4	64.6	556.8	65.9
اخرى	40.8	4.8	23.9	2.8
الاجمالي	844	100	845	100

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، اتجاهات التجارة الخارجية في الدول العربية، مارس 2021، ص15.

من الجدول كالمعتاد استحوذت السلع المصنعة على الحصة الاهم من واردات السلع العربية من الخارج لعام 2019، حيث بلغت قيمتها 556.8 مليار دولار بحصة بلغت 65.9 %مقارنة مع واردات مصنعة بقيمة 545.4 مليار دولار بحصة 64.6 %عام 2018، فيما بلغت حصة المواد الغذائية 13.9،% ثم الوقود بحصة 7.6%، ثم الاحجار والذهب 5.6%، ثم الخامات والمعادن 3.2%،ثم المواد الزراعية 0.9%، وشهدت كل الحصص ارتفاعا او استقرارا خلال 2019 مقارنة بعام 2018، فيما عدا الوقود الذي تراجعت حصته نتيجة انخفاض قيمة وارداته.

***اتجاه التجارة:** استمر التركز الجغرافي خلال عام 2019 على صعيد الدول العربية الرئيسة في مجال التجارة السلعية ، حيث تساهم 10 دول عربية بأكثر من 94% من صادرات المنطقة في مقابل

استحواذ 10 دول على 87 %من مجمل الواردات ، بل ان نصف الصادرات والواردات تقريبا تساهم بهما دولتان فقط ، كما تستحوذ قائمة 10 دول مصدرة الى المنطقة على 56% من مجمل واردات الدول العربية، فيما تستحوذ اهم دول مستوردة من المنطقة على 58% من صادرات الدول العربية .

وبالتالي خلال عام 2019 فقد اظهرت البيانات تغير محدود في حصص الشركاء التجاريين، حيث احتلت الصادرات البينية العربية 11.1 %من اجمالي الصادرات العربية، حيث رغم التوترات التجارية العالمية بين اكبر اقتصاديين في العالم، وكذلك التراجع في اسعار النفط، الا انه لم يحدث تغير كبير في اتجاهات التجارة، فقد شهد سنة 2019 تغير كبير في الهيكل الجغرافي ، فمازالت دول اسيا تستحوذ على 56.3% سنة 2019، سجلت الصين اكبر حصة ب 13.6% لكونها هي المستورد الاكبر لمادة النفط يليها الهند 10.2%، اليابان 8.3%، حيث ارتفع نصيب الاتحاد الاوربي ليبلغ 16%، و.م.ا 5.8%. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مارس2021، ص15-19)

كمااستحوذت قائمة 10 دول مستوردة من المنطقة على نحو 57.7% من مجمل صادرات الدول العربية بقيمة 587.9 مليار دولار وقد حلت الصين في المقدمة ب 137.9 مليار دولار بنسبة 13.5 %من الاجمالي، مع استحواذ النفط على الحصة الاهم من صادرات المنطقة الى تلك الدول. (الاونكتاد، ديسمبر 2020)

2-3-واقع التجارة العربية البينية وتنافسيتها:

عملت الدول العربية من اجل تطوير التبادل التجاري بينها لتعظيم المكاسب التجارية الانظمام الى منطقة التجارة الحرة العربية من خلال ازالة العراقيل الادارية والجمركية لتوسيع حجم التجارة وتنويع الاسواق المتعامل معها في اطار الاتفاقية، وعليه سوف نتطرق الى تطور التجارة العربية البينية في مجال الصادرات والواردات وكذا التوزيع الجغرافي والتركيب السلعي كما يلي:

-جدول 04:مساهمة التجارة العربية البينية (في ظل منطقة التجارة الحرة العربية)في التجارة الاجمالية: **الوحدة: مليون دولار بالأعمدة**

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
قيمة الصادرات البينية (مليار دولار)	105.513	93.776	105.660	109.270	108.560
المساهمة في اجمالي الصادرات	12.2	12	11.8	10.1	10.8
الواردات البينية	106949	99034	102844	112876	111823
المساهمة في اجمالي الواردات	13	13	13	13.8	13.3

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019

من خلال الجدول التجارة العربية البينية محدودة يرجع ذلك الى بعض التحديات التي مازالت تعيق التجارة والتبادل التجاري في المنطقة التجارية الحرة ،من بينها الاجراءات الادارية كتوحيد الاجراءات الجمركية او بلد المنشأ وعملية التصنيع والانتاج، ومنها ما هو قانوني وتشريعي ومن ثم يجب التغلب تلك العقبات خاصة وان هناك فرص كبيرة لنمو التجارة البينية العربية، حيث تشير البيانات الى ارتفاع صادرات الدول العربية البينية عام 2017 لتبلغ نحو 109.3 مليار دولار مقابل 99.4 مليار دولار عام 2016. وذلك في ضوء قيام الدول العربية بتحرير التجارة البينية في اطار منطقة التجارة الحرة العربية بشكل جزئي وتخفيض التعريفات الجمركية على الواردات العربية مما اثر على ارتفاع حجم التجارة العربية البينية في هذه الفترة.

فيما يتعلق اهم السلع المتبادلة في نطاق منطقة التجارة الحرة العربية تتمثل في المعادن ومنتجاتها والبلاستيك والمطاط ومصنوعاتها، والآلات والاجهزة الالكترونية ومنتجات الصناعات الكيماوية والورق ومنتجاته، ومنتجات صناعة الاغذية. (الفصل الثامن، التجارة الخارجية للدول العربية، 2019، التقرير الاقتصادي العربي الموحد.)

على صعيد اداء التجارة السلعية العربية البينية استفاد اداؤها خلال 2019 بالتحسن الذي شهدته احوال الداخلية في بعض الدول العربية واثره على زيادة حركة التجارة البينية العربية ، فيما اثر التراجع الذي شهدته الاسعار العالمية للنفط سلبا على قيمة التجارة العربية البينية خلال عام 2019 التي سجلت تراجعا طفيفا بنسبة 0.5 % لتبلغ حوالي 112 مليار دولار عام 2019. في جانب الواردات والتي تمثل نسبة 13.3 %من اجمالي الواردات الاجمالية ، وكذا سجلت تراجعا في جانب الصادرات اين بلغت حوالي 109 مليار دولار سنة 2019 والتي تمثل نسبة في احسن الاحوال 11-12 %من اجمالي الصادرات العربية وهذا يدل على ضعف اداء التجارة العربية البينية رغم الامكانيات المتوفرة والانضمام الى منطقة التجارة الحرة العربية.

وفي هذا الصدد تعتبر مصر، الاردن، السودان، لبنان اكثر الدول العربية تكاملا مع التجارة البينية العربية لتصل 33.3%، بينما سجلت الصادرات البينية لكل من الامارات وتونس والجزائر والعراق، قطر، ليبيا، المغرب، موريطانيا نسب مساهمة منخفضة في اجمالي الصادرات كمحصلة لذلك فإنها تعتبر اقل تكاملا مع التجارة البينية العربية.

بعد سنة 2015 سجلت التجارة البينية في دول المغرب العربي ارتفاعا في قيمتها ولو بنسب قليلة وهو ما يعني ان حجم التبادل التجاري البيني المغاربي ضعيف ومحدود جدا مقارنة بمعدلاتها مع العالم الخارجي، كما تمثل الدول الخليجية اكثر من نصف التجارة العربية البينية لعام 2019.

ويرجع سبب انخفاض التجارة البينية العربية ربما الى ان جميع الاقطار العربية تبنت سياسة تطوير بدائل المستوردات واتخذت مجموعة السياسات الحمائية، وثانيا ان الانتاج موجه بالأساس الى الطلب المحلي على حساب التصدير (بن علي فاطمة، 2013، ص23).

تطور الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية:

بخصوص الهيكل السلعي للصادرات البينية العربية بلغت حصة التجارة البينية للنفط الخام خلال 2019 حوالي 15.8 %من اجمالي الصادرات العربية البينية مقارنة مع حصة قدرها 17.2 %خلال 2018، اما بالنسبة لمكونات التجارة البينية غير النفطية استحوذت مجموعة السلع الصناعية على النصيب الاكبر ثم مجموعة السلع الزراعية. (نظرة عامة على اقتصادات الدول العربية خلال عام 2019، تقرير صندوق النقد العربي،ص8-9.)

كما شهد عام 2019 زيادة حصة كل من المصنوعات والسلع الزراعية في اجمالي الصادرات البينية للدول العربية، بينما تراجع نصيب مجموعة الوقود المعدني والمعادن الاخرى في اجمالي الصادرات البينية للدول العربية، حيث ارتفعت نسبة مساهمة مجموعة المصنوعات في اجمالي الصادرات البينية لتبلغ حوالي 58.9 %عام 2019 مقابل حصة قدرها 58.3 %سنة 2018، كما سجلت نصيب السلع الزراعية في اجمالي الصادرات البينية ارتفاعا من مستوى 19.7 %ليصل الى حوالي 20.1 %خلال 2019 هذا ونتيجة لتراجع الذي حققته الاسعار العالمية للنفط سنة 2019.

ما يمكن تسجيله من خلال تحليل الجداول السابقة هو:

- تشكل الصادرات والواردات العربية البينية نسبة متواضعة تنحصر بين 11-12 % مقارنة بصادرات وواردات الوطن العربي من والى العالم الخارج بشكل عام مما يعني ان التجارة العربية مع العالم هي اكثر ارتباطا واهمية منها بين الاقطار العربية ذاتها.

- على مستوى المجموعات الاقتصادية يتميز الاتحاد الاوربي باهمية كبيرة عن المجموعات الاخرى حيث يحتل المرتبة الاولى بين الشركاء التجاريين سواء على مستوى الصادرات والواردات ثم الصين، مما يعني ان هناك ارتباط قوي للعلاقات التجارية العربية والاتحاد الاوربي مع تسجيل لتطور العلاقة التجارية مع الصين وهي في تنافس مع الاتحاد الاوربي .

من خلال ماسبق يتبين ان ارتفاع اهمية التجارة الخارجية من خلال مؤشر نسبة التجارة الخارجية الى اجمالي التجارة العالمية تدل على ضعف تطور الاقتصاديات العربية،وليس كما هو عليه الحال في الدول المتقدمة لكونها قادرة على توفير قدر مهم ومتنوع من انتاجها لاغراض التصدير (وصاف، 2013-2014، ص168-170).

***تنافسية الصادرات السلعية العربية:**

تلعب التجارة الخارجية دورا محوري في التنمية الاقتصادية لكافة دول العالم، وتزداد هذه الاهمية مع زيادة انفتاح الدولة على العالم الخارجي والمتابع لتطور نمو التجارة الخارجية للدول العربية خلال سنة 2019 يجد انها حققت نموا اعلى مما حققه الناتج المحلي الاجمالي مما رفع من اهميتها النسبية للناتج المحلي الاجمالي الى ان بلغت نحو 71 %من الناتج المحلي الاجمالي عام 2019، لذا فان الاهتمام بتنمية الصادرات للدول العربية خاصة الغير النفطية منها اصبح من الامور التي تاتي على راس اولويات صانعي القرار وتزداد اهمية تنمية الصادرات في ضوء الدور الحيوي الذي تلعبه في زيادة الانتاج المحلي، والتشغيل وتوفير النقد الاجنبي وتحسين وضع ميزان المدفوعات، ويعد احد اهم المحاور لتنمية الصادرات هو الارتقاء بتنافسيتها، ومن هنا فسوف يتم تتبع التطور في مؤشرات التنوع والتركز الخاصة بالصادرات العربية.

تشير مؤشرات التنافسية لعام 2018 الى ضعف تنافسية الصادرات العربية سواء من حيث مؤشر التركز او مؤشر التنوع، حيث بلغت قيمة مؤشر التركز للدول العربية مجمعة 0.397 مقارنة بقيمة في الدول النامية 0.090 وقيمته بالنسبة للدول العالم 0.069، ويشير تتبع تطور هذا المؤشر في الدول العربية الى وجود اتجاه للتحسن على مدى الزمن، اذ بلغت قيمته مؤشر التركز في الدول العربية 0.464 في عام 2012، ثم انخفضت في عام 2014 لتصبح 0.483 حتى وصلت 0.355 في عام 2015، ثم ارتفعت 0.373 عام 2018.

على الرغم من توسع حجم الاسواق العربية نتيجة زيادة عدد السكان ونمو الطلب مما ادى الى زيادة مضطردة في حجم الواردات، الا ان الصادرات العربية الغير النفطية نحو الاسواق الدولية لم تشهد نموا يواكب هذا النمو السريع للطلب في الاسواق العربية، ففي حين نمت الصادرات العربية بشكل متعثر وبطيئ فقد قفزت واردات الدول العربية بشكل مضطرد من الاسواق الاجنبية وخصوصا الاوربية والاسيوية.

بالنسبة لمؤشر التنوع فقد بلغت قيمته للدول العربية 0.710 في عام 2018، بينما بلغ المؤشر لدول العالم، الا ان تطور قيمته المؤشر في الدول العربية تشير الى تحسن نسبي في ادائها مقارنة بقيمته في عام 2012 التي كانت 0.700 ثم اصبحت قيمته 0.710 في عام 2018.

تلي الامارات من حيث الاداء في مؤشر التنوع كل من تونس، مصر ، لبنان، المغرب، جيبوتي والاردن على التوالي، يلاحظ ان تلك الدول باستثناء الامارات تعد من الدول متنوعة الصادرات بطبيعة هياكلها الاقتصادية وثرواتها الطبيعية التي تجعل من مساهمة النفط في صادراتها نسبة محدودة، اما بالنسبة لمؤشر التركز فقد حققت العراق ايضا اعلى درجة من التركز، حيث بلغت قيمة المؤشر 0.948

في عام 2018 يليها كل من ليبيا، السعودية، الكويت، الجزائر، قطر، حيث تعتمد تلك الدول على تصدير النفط كسلعة رئيسية، وقد حققت لبنان افضل قيمة لمؤشر التركز في عام 2018 بلغت 0.122، تليها تونس 0.137، مصر 0.152، الاردن 0.170، المغرب 0.173، فلسطين 0.180، جيبوتي 0.185. (الفصل الثامن، التجارة الخارجية للدول العربية، 2019، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،ص167.)

وحسب التقرير الصادر عن الانكتاد لعام 2019 المتضمن مؤشر تنوع الصادرات في دول العالم يبرز التباين الكبير فيما بين الدول العربية في هذا المجال، حيث يشير الى ارتفاع درجة التنوع في تونس والمغرب ومصر ودول المشرق مقابل تراجعها في بقية الدول وخصوصا المصدرة للنفط.

من المؤشرات السابقة تم رصد الاتجاهات والتغيرات في الاداء وهي عديدة تكشف وجود دوافع مهمة لضرورة مواصلة التحرك على مستوى الدول وعلى مستوى الاقليمي لتنويع صادرات الدول العربية وتخفيف تركزها القطاعي بالاعتماد الواضح على المواد الاولية ولاسيما النفط، واعتمادها وتركزها على عدد محدود من الاسواق لتقليل مخاطر التعرض للصدمات الاقتصادية نتيجة التغيرات الحادة في مستويات الطلب والاسعار لسلع او اسواق معينة.

***تنافسية الصادرات الجزائرية:**

تكمن اهمية الصادرات في الدور الذي تلعبه في زيادة الانتاج المحلي والتشغيل وتوفير العملة الصعبة وتحسين ميزان المدفوعات مما يسهم من خفض الدين الاجنبي، كما يعد الارتقاء بالتنافسية احد اهم الاليات لتنمية الصادرات

جدول 05: مؤشر التنوع والتركز الخاص بالصادرات:

السنوات	عدد السلع المصدرة	مؤشر التنوع	مؤشر التركيز
2015	91	0.783	0.485
2016	93	0.816	0.489
2017	108	0.789	0.480
2018	113	0.813	0.486

المصدر: صندوق النقد العربي 2019

من خلال الجدول نلاحظ ان مؤشر التنافسية يشير الى ضعف تنافسية صادرات الجزائر سواء من حيث مؤشر التنوع او مؤشر التركيز، حيث بلغت قيمة مؤشر التنوع 0.813 عام 2018 وهي قيمة تقترب من 1 مما يعني ان درجة تنوع الصادرات الجزائرية ضعيفة جدا، كما يشير تتبع هذا المؤشر خلال الفترة من 2015-2019 الى عدم وجود اتجاه نحو التحسن وبالنسبة لمؤشر التركيز فنلاحظ استقرار

قيمته خلال الفترة وهذا يدل على تحسن اداء الصادرات الجزائرية مقارنة بالسنوات السابقة (صندوق النقد العربي 2019).

3- التجارة الخارجية الجزائرية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية:

ان معرفة واقع تطور اداء التجارة الخارجية للجزائر في ظل منطقة التجارة الحرة العربية يكتسي اهمية لكونه يبين لنا اهم التغيرات في جانب الصادرات والواردات والميزان التجاري للدولة في ظل هذه الاتفاقية ولابراز ذلك نقوم بدراسة تطور حجم التجارة الخارجية البينية الاجمالية من جانب الصادرات والواردات وكذا التوزيع الجغرافي والهيكل السلعي لها.

- اهمية منطقة التجارة الحرة العربية:

تهدف اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الى (حساني، 2021-2020، ص78، 79):

-تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم المختلفة وتسيير تمويل التبادل التجاري بين الدول العربية وتسوية المدفوعات الناشئة عن هذا التبادل، مع توفير الحماية للسلع والمنتجات العربية لمواجهة منافسة السلع غير العربية او البديلة.

-تعديل بنية الاستثمار لتوسيع التصدير الى الاسواق العربية وتطوير البنية التحتية للاستثمار.

-تساعد منطقة التجارة الحرة على التعاون في مكافحة الجرائم الاقتصادية والاجتماعية في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية وزيادة القدرة على التعامل مع التكتلات الاقتصادية الكبرى الاخرى في العالم.

-زيادة القدرة على التصدير لمنافسة السلع والخدمات المستوردة داخل منطقة التكامل الاقتصادي والقدرة على النفاذ الى اسوق الدول الاخرى غير الاعضاء ومواجهة السياسات الحمائية التي تضعها الدول الاخرى.

3-1: تطور اداء التجارة الخارجية الجزائرية: ان دراسة تطور اداء التجارة الخارجية للجزائر يرتكز على معرفة الوضعية الحالية وتقييم الاداء ومحاولة تطويره بابراز وضعية تطور مؤشرات التجارة الخارجية البينية الاجمالية،وكذا التوزيع الجغرافي والهيكل السلعي للتجارة الخارجية، وسنعرض ذلك كما يلي:

جدول 06: تطور التجارة البينية الجزائرية خلال الفترة 2015-2019 **الوحدة: مليون دولار**

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
الصادرات البينية	2088	1575	2067	2631	2695
حصة الصادرات البينية	6.1	5.4	6	6.3	7.7
الواردات البينية	2468	2513	2041	2376	2235
حصة الواردات البينية	4.7	5.1	4.2	4.8	5.2

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الاحصائية لسنة 2016، برنامج تمويل التجارة العربية، 2020 .

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان التجارة البينية بين الجزائر والدول العربية لم تتعدى عتبة 2695 مليون دولار في الصادرات سنة 2019 اما الواردات كذلك لم تتعدى مبلغ 2513 مليون دولار سنة 2016 ثم انخفضت الى 2235 مليون دولار سنة 2019 ، أي لم تتجاوز حصة الصادرات البينية من التجارة الاجمالية 7.7 **%**سنة 2019 في الصادرات و 5.2**%** في جانب الواردات. وهي معدلات ضعيفة لم ترق الى المستوى المطلوب وبالتالي على الدول العربية والجزائر خاصة ازالة كل العراقيل للرفع من التبادل التجاري البيني.

2-3: الهيكل السلعي والتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية البينية:

سنبرز فيه اهم السلع المصدرة والمستوردة من طرف الجزائر في اطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية واهم الدول المتعامل معها وذلك حسب الجداول التالية:

جدول 07:الهيكل السلعي للتجارة الخارجية الجزائرية في اطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية لسنة 2018:

البيان	الصادرات%	الواردات
الموارد الطبيعية	96	7.3
الزراعة	1	16.9
الصناعة	3	75.8

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التجارة العربية السمات والاتجاهات، الكويت، النشرة الفصلية، العدد 1، 2020،ص23.

من خلال الجدول يتبين ان الصادرات الجزائرية يغلب عليها طابع الموارد الطبيعية بنسبة 96% وهذا مايتبث عدم تنوعها وتركيزها على منتج واحد، اما على مستوى الواردات يغلب عليها المواد نصف المصنعة بنسبة 75 %والمنتجات الزراعية بنسبة 16.9% ، وبالتالي على الجزائر استغلال امكانياتها الصناعية والزراعية و تطويرها محليا لتحقيق الاكتفاء الذاتي وبعدها التوجه نحو التصدير بمنتجات متنوعة وتنافسية نحو الاسواق العربية.

*التوزيع الجغرافي للتجارة البينية:

جدول 08: التوزيع الجغرافي للتجارة البينية للجزائر سنة 2019

الدولة	القيمة (مليون دولار)	الدولة	القيمة
الاردن	40.7	المغرب	223.5
الكويت	1.7	قطر	7.5
لبنان	16.2	السعودية	1.2
ليبيا	23	تونس	949.5
موريطانيا	7.3	الامارات	11.9
مصر	380	الاجمالي	1662.6

المصدر: تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،اتجاهات التجارة الخارجية في الدول العربية، مارس 2021،ص18.

من خلال الجدول نلاحظ ان التبادل التجاري للجزائر في ظل اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية يتم مع دول المغرب العربي بنسبة كبيرة وتحتل تونس المرتبة الاولى في التعامل بقيمة 949.5 مليون دولار سنة 2019 ، ثم المغرب بقيمة 223.5 مليون دولار ،اما خارج دول المغرب العربي تاتي مصر في المرتبة الاولى بقيمة 380 مليون دولار ، اما الدول العربية الاخرى تكاد تكون معدومة ،ويرجع هذا الى عامل القرب الجغرافي.

3-3: التحديات وفرص وافاق التجارة الخارجية العربية:

تواجه منطقة التجارة الحرة العربية عراقيل اساسية تحد من تطور التجارة وعلى حركة ونشاط الاستثمار على المستوى العربي البيني ويظهر البحث على ارتفاع تكاليف النقل يتصدر المعوقات التي تواجه التجارة العربية البينية ويتصل معه مشكلة طول مدة العبور على المنافذ الجمركية وتحل القيود الفنية في المرتبة الثالثة من حيث الصعوبات ويليها في المرتبة الرابعة صعوبة الحصول على سمات الدخول الى اسواق الدول العربية

وهناك عدة اسباب اخرى ويعود اهمها الى ضعف التنسيق والتكامل في مجال الصناعات التحويلية والافتقار الى الترابط العنقودي في سلاسل القيمة في النشاطات الانتاجية والخدمية والتجارية الى جانب ضعف تكامل السياسات والمؤسسات المالية والتباين والاختلاف في السياسات المتعلقة بنشاطات الشركات الخاصة، ومجمل هذه التقديرات دولية، الا انها مؤشر على مدى حاجة العديد من الدول العربية لتعزيز صادراتها خصوصا الدول التي تنخفض فيها كثيرا نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي، وكذلك تدل على اهمية زيادة تصدير المنتجات ذات القيمة المضافة المرتفعة. (الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 2014-2015، 2016، ص18-20.)

* **عوائق وصول الصادرات الزراعية العربية الى الاسواق الاوروبية:** هي عديدة اهمها (سعد الله، 2016، ص103-105):

- مسالة قواعد المنشا: يطبق الاتحاد الاوربي قواعد منشا صارمة ،حيث يحدد درجة التغيير الكافي التي يجب ان يخضع لها المنتج،كي يعتبر بلد من البلدان انه هو منشا هذا المنتج.

- مشكلة النوعية في الاتحاد الاوربي:النوعية مشروطة في التعامل مع اكثر الاسواق تطورا مثل اسواق الاتحاد الاوربي وتشمل المعايير الفنية وتدابير الصحة والالتزام بالمواصفات البيئية.

- اتفاقية حقوق الملكية الفكرية:تطالب الشراكة الالتزام بالمقاييس والمواصفات العالمية بما فيها الاجراءات الخاصة بحماية مثل تلك الحقوق مايشكل نوع اخر من الضغوط على الصادرات الزراعية والغذائية للدول العربية الشريكة.

- توسيع الاتحاد الاوربي والتجارة الزراعية: يمكن ان يكون لتوسع الاتحاد الاوربي نحو وسط وشرق اوربا اثار سلبية على اقتصاديات الدول العربية وذلك في مجال التدفقات التجارية وامكانية احلال العمالة المحلية.

- التشابه في الصادرات الزراعية للدول العربية الشريكة نحو الاتحاد الاوربي مما يؤدي الى منافسة بين هاته الدول على غرار المغرب وتونس ومصر وسوريا.

اما معوقات تطور العلاقات التجارية البينية بين الدول العربية والنامية: تتمثل في (عارف العسان و حسين الوادي، 2010، ص237.) :

-وجود عوائق التجارة تتمثل في الحواجز الجمركية، وجود القوائم السلبية والاستثناءات في اتفاقيات تحرير المبادلات في اطار منطقة التجارة الحرة العربية، بالاضافة الى الجوانب السياسية والنزاعات الاقليمية وعقبات انتقال رؤوس الاموال.

- قلة السلع المنتجة والتماثل الكبير بين ماينتج في البلدان العربية اي انها منافسة لبعضها البعض وذلك ناتج من احلالها محل الواردات التي بني على اساسها التصنيع في معظم البلدان

بالإضافة الى تطبيق سياسات حمائية شديدة للصناعات الناشئة والتي افقدتها الجودة والمواصفات اللازمة للتنافس مع مثيلاتها في الخارج. (كبير، 2006، ص81).

***فرص وافاق التجارة الخارجية العربية.**

تحضى التجارة العربية البينية في ظل الظروف الحالية بالعديد من الفرص التجارية على المستوى الدولي والمحلي ، ومن اهم هذه الفرص هي:

-زيادة مشاركة القطاع الخاص العربي في النشاط الاقتصادي للدول العربية مما زاد من المساهمة وتحسين الاداء ونمط توزيع الموارد، ورفع الكفاءة الانتاجية في القطاعات الاقتصادية، كما عمل ذلك على زيادة الاستثمارات المحلية والاجنبية وكل ذلك سوف ينتج زيادة في انتاج السلع والخدمات في الدول العربية وبالتالي زيادة وتنمية التجارة العربية البينية.

-نجاح الاتفاقيات الثنائية ومناطق التجارة الحرة بين البلدان المجاورة والعربية تعمل على زيادة التبادل التجاري وتطوير اساليب التعاون بين البلدان.

--سهولة تمويل التجارة العربية في الوقت الحالي مما يسهل تنمية التجارة البينية بما يعزز القدرة التنافسية للمصدر العربي، كما يسهل على الترويج للتجارة العربية البينية واقامة مشاريع مشتركة وامكانية التبادل التجاري والاستثماري بين شركائهم، بالاضافة الى دراسة امكانية انشاء تعاون تجاري اقليمي متواصل.

وامام توافر هذه الفرص لفتح افاق واعدة لتنمية التجارة العربية البينية وحاجة الدول العربية الى ذلك خاصة في الوقت الراهن ما يجعلها حريصة على ازالة كل العراقيل التي تعيق التجارة العربية (ثامر و عبيدة، 2021، ص461-465) .

وفي هذا الصدد على الجزائر مراجعة بنود اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوربي ومعاودة فرض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة وخصوصا مع انضمام الجزائر الى منطقة التجارة الحرة العربية التي تعتبر البديل الامثل لزيادة التجارة البينية العربية واحلال الواردات الاوربية بالواردات العربية ،ولكن تبقى افاق التجارة الجزائرية في المنطقة العربية غامضة في ظل ارتباط المبادلات التجارية الجزائرية مع الاتحاد الاوربي والصين، (زيرمي، 2016، ص206).

ان افاق تنمية الصادرات خارج المحروقات في ظل الاندماج الدولي يجب ان ياخذ بعين الاعتبار توسيع النطاق الجغرافي للمؤسسات المصدرة، باستهداف اسواق جديدة، وهذا ماتعول عليه الجزائر من خلال الانظمام الى اتفاقية التجارة الحرة الاوربية ثم العربية والافريقية بحكم التقارب الجغرافي(العوادي،2015، ص198) الذي يمكن من تحقيق وفورات في تكاليف عملية التصدير

لتنمية تنافسية وتنويع الصادرات خارج المحروقات وفتح افاق للمنتجات المحلية في الاسواق العربية. (دريدي، جوان 2017، ص925).

4-الخاتمة:

تكتسي التجارة الخارجية العربية اهمية كبيرة لما ستوفره من التوازن والتكامل الاقتصادي العربي من خلال فتح الاسواق العربية والانفتاح على الاقتصاد العالمي وزيادة التبادل التجاري، وبالتالي انشاء منطقة التجارة الحرة العربية كان لها الاثر الايجابي في الرفع من اداء التجارة العربية البينية وخاصة الجزائر،الى ان رغم ذلك لم ترقى التجارة العربية البينية الى الطموحات التي سطرتها الدول العربية وذلك راجع الى عدة عراقيل خاصة سياسية وجمركية ، وبالتالي لابد من بذل المزيد من المجهودات لزيادة التكامل التجاري العربي وفتح الاسواق العربية امام المنتجات العربية للرفع وتحسين اداء التبادل التجاري البيني العربي في المستقبل وجعل هذا التكتل بديلا حقيقيا للتكتلات الدولية خاصة الاتحاد الاوربي والصين ،وبالتالي اهم النتائج التي توصلنا اليها من خلال هذه الدراسة:

-ما يزال حجم التجارة العربية البينية ضعيف في جانب الصادرات والواردات وتشكل نسبة متواضعة لاتتعدى 5 %من التجارة الدولية، كما ان هناك تباين في مستوى اداء التجارة الخارجية للدول العربية والتبادل التجاري بينها رغم توفر عوامل النجاح.

-ان قيام منطقة التجارة الحرة العربية ادت ولو بشكل متواضع الى زيادة المساهمة في اداء التجارة الخارجية العربية البينية في مجمل التجارة الخارجية ولكنها تعد احد الاساليب التي تمكن الدول العربية من تنسيق السياسات التجارية والاندماج الدولي وتفعيل التكامل الاقتصادي.

--حققت الجزائر من خلال الانظمام الى منطقة التجارة الحرة العربية بفتح العديد من الاسواق الجديدة العربية امام المنتجات المحلية ورفع اداء التجارة البينية الى مستويات معينة ،الى انها لم ترقى الى المستوى المطلوب ،رغم ذلك فتحت فرص وافاق واعدة في المستقبل كبديل للسوق الاوربية.

وعليه من اجل تحسين اداء التجارة الخارجية العربية البينية واستغلال الفرص نقترح:

- القيام بجهود اضافية مشتركة بين الدول العربية قصد تفعيل الاداء وزيادة التبادل التجاري عن طريق تعزيز فرص الشراكة والاستثمار العربي المشترك.

-التوقيع على الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الاطراف من اجل زيادة التجارة البينية والاستفادة من الفرص التصديرية والولوج الى الاسواق الخارجية الجديدة.

-على الجزائر العمل على تصدير المنتجات ذات الجودة العالية والتي لها ميزة تنافسية من اجل ضمان ولوجها الى الاسواق العربية.

5-قائمة المراجع:

-فريد النجار. (2002). تسويق الصادرات العربية. القاهرة: دار قباء.

-احمد عارف العساف، و محمود حسين الوادي. (2010). اقتصاديات الوطن العربي (الإصدار ط1). عمان، الاردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

-سعيد موسى، و واخرون. (2001). التجارة الخارجية (الإصدار ط1). عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

-حسان بخيت. (2018-2017). تحليل اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على تنمية الصادرات ،دراسة قياسية مقارنة بين الدول العربية ودول جنوب شرق اسيا خلال الفترة 1980-2014. اطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان.

-عتيقة وصاف. (2013-2014). ،اثار تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية مع الاشارة الى حالة الجزائر،1999-2009. اطروحة دكتوراه،جامعة بسكرة،.

-عمر حساني. (2021-2020). واقع وافاق التبادل التجاري الجزائري مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل الازمة المالية العالمية 2008. اطروحة دكتوراه، جامعة مستغانم.

-اتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 2014-2016. (2015). التحديات المستجدة في ظل التطورات العربية والعالمية. .

-الاونكتاد. (ديسمبر 2020). قاعدة البيانات .

-التقرير الاقتصادي العربي الموحد،صندوق النقد العربي،1996.

-الفصل الثامن، التجارة الخارجية للدول العربية، 2019، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،ص167.

-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (مارس2021). اتجاهات التجارة الخارجية في الدول العربية.

-تقرير صندوق النقد العربي. (2020). اتجاهات التجارة الخارجية.

-تواتي بن علي فاطمة. (2013). ،استثمار مزايا التجمعات العربية الاقليمية لدعم وتطوير مسار التكامل الاقتصادي في اطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الشلف.

-حمزة العوادي. (2015). تنمية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات بين العوائق والافاق المستقبلية. مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية.

-سارة دريدي. (جوان 2017). التجارة الخارجية الجزائرية بين الواقع والتحديات. مجلة دراسات اقتصادية،جامعة الجلفة.

-سمية كبير. (2006). اداء التجارة الخارجية العربية والبينية 2000-2004. الجزائر: مجلة شمال افريقيا،جامعة الشلف.

-عمار سعد الله. (2016). معوقات نفاذ الصادرات الزراعية للدول العربية الشريكة للاسواق الاوربية. مجلة العلوم الاقتصادية.

-حسن ثامر، و زهير عبيدة. (2021). مستقبل التجارة العربية البينية بين الواقع والمامول. مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الوادي.

-نظرة عامة على اقتصادات الدول العربية خلال عام 2019، تقرير صندوق النقد العربي،ص8-9.

-نعيمة زيرمي. (2016). التجارة الخارجية الجزائرية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الواقع، المعوقات، الافاق). المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة.

مدى تأثير الأدوات المستخدمة في السياسة النقدية على معدل التضخم في إطار سياسة استهداف التضخم بالجزائر –دراسة قياسية باستخدام نماذج ARDL-

The extent of the impact of the tools used in monetary policy on the rate of inflation within the framework of the inflation targeting policy in Algeria - a standard study using ARDL models -

دين مختارية*

[1] المركز الجامعي بآفلو الشريف بوشوشة (الجزائر)، **dinemokhtaria907@gmail.com**

تاريخ الاستلام: 2022/07/30 تاريخ القبول: 2022/10/18 تاريخ النشر: 2022/12/01

ملخص:

تهدف هذه الورقة إلى توضيح المفاهيم الرئيسية المتعلقة بسياسة استهداف التضخم و إمكانية تطبيق هذه الأخيرة بفعالية في الجزائر مع تحديد المدى الذي يمكن أن تؤثر فيه أدوات السياسة النقدية المستخدمة على معدل التضخم، و هذا باستخدام المنهج الكمي تحديدا باستخدام نماذج *ARDL*.

و توصلت الدراسة إلى أن فعالية سياسة استهداف التضخم تكمن في مدى توفر الشروط الضرورية عند تطبيقها لتحقيق النتائج المرجوة منها، و أن هناك تأثير طويل الأجل بين المتغيرات المستقلة ومعدل التضخم.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية؛ سياسة استهداف التضخم؛ التضخم؛ نماذج الإنحدار الذاتي.

تصنيف JEL: E50 ، E52، E31، C29.

Abstract:

This paper aims to clarify the main concepts related to the policy of inflation targeting and the possibility of applying the latter effectively in Algeria, while determining the extent to which the monetary policy tools used can affect the inflation rate, using the quantitative approach specifically using ARDL models. The study concluded that the effectiveness of the inflation targeting policy lies in the availability of the necessary conditions when applied to achieve the desired results, and that there is a long-term effect between the independent variables and the rate of inflation.

Keywords: *monetary policy; inflation targeting policy; inflation; Autoregressive models.*

Jel Classification Codes: *E50, E52, E31, C29.*

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تعتبر السياسة النقدية من أهم الأدوات الخاصة بتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي العام، حيث أنها من أكثر الوسائل استعمالا في السياسة الاقتصادية ولكن نجاحها مرتبط بمدى دقة وحسن التعامل معها على مختلف التغيرات الاقتصادية ويظهر ذلك بوضح من خلال الارتباط بالمشاكل الاقتصادية كالتضخم وتدهور العملات المحلية بالحلول النقدية وفي هذه الحالة عندما تتوفر الظروف الملائمة للسياسة النقدية تتدخل بإجراءاتها وأدواتها ومنهجها لتكييف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي ومن ذلك تعمل السياسة النقدية في التأثير على التضخم من خلال الأدوات الكمية والكيفية للسياسية النقدية خاصة و أن تأثير التضخم يزداد على الاقتصاديات القومية لدفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع حيث تعتبر اقتصاديات الدول النامية من بين الاقتصاديات ذات البيئة المناسبة لتنامي الضغوط التضخمية و هذا ما يساعد على تدهور أنظمتها الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية.

واستهداف التضخم يتطلب شروط محددة و ظروف ملائمة لتوفير سياسة نقدية محكمة قادرة على الجمع والملائمة بين أدواتها المختلفة للتمكن من تحقيق الأهداف المسطرة بدقة وفعالية، و بالتالي فإن نجاح سياسة استهداف التضخم مرهون بمدى توفر الشروط و الظروف الملائمة لها لتحقيق هدف السياسة النقدية و الوصول إلى الاستقرار النقدي و من هنا يمكننا طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن لأدوات السياسة النقدية المستخدمة التأثير على معدل التضخم في ظل تطبيق الجزائر لسياسة استهداف التضخم؟

يتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

-ما هي الأدوات التي تستخدم في السياسة النقدية للتأثير على التضخم؟

-هل يمكن لبنك الجزائر إنجاح سياسة استهداف التضخم في ظل العراقيل التي تواجهه أثناء التطبيق؟

-إلى أي مدى يمكن لأدوات السياسة النقدية المستخدمة التأثير على معدل التضخم في الجزائر؟

و للإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا طرح الفرضيات التالية:

-يتم استخدام أدوات لها تأثير مباشر على التضخم وتكييف هذه الأدوات هو العامل الرئيسي للتحكم فيه؛

-اعتماد سياسة استهداف التضخم في الجزائر و نجاحها مرهون بتوفر الشروط اللازمة لذلك؛

-فعالية أدوات السياسة النقدية في التأثير على معدل التضخم في الجزائر يكون على المدى الطويل.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى التعرف على الأدوات المستخدمة في السياسة النقدية للتحكم في معدلات التضخم بالجزائر و إمكانية تطبيق سياسة استهداف التضخم و العراقيل التي تواجه بنك الجزائر عند التطبيق، و دراسة العلاقة التوازنية بين أدوات السياسة النقدية و التضخم باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة.

المنهج المستخدم: تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الجزء النظري للتعرف على الأدوات المستخدمة في السياسة النقدية للتحكم في معدلات التضخم بالجزائر وكذا للتعرف على سياسة استهداف التضخم و شروط تطبيقها و الصعوبات التي تواجهها، أما في الجزء التطبيقي فتم استخدام المنهج الكمي القياسي لقياس مدى تأثير هذه الأدوات على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2021 تحديدا نماذج **ARDL** باستعمال برمجية **Eviews10**.

2. الجانب النظري

1.2 أدوات السياسة النقدية المستخدمة للتحكم في معدل التضخم:

تمارس السياسة النقدية دورها الاقتصادي من خلال أدواتها التي تؤثر على جانب الطلب الكلي في الاقتصاد (حجم الإنفاق على السلع والخدمات) لاسيما الإنفاق الاستثماري من خلال تأثيرها على حجم القروض المصرفية ومن ثم التأثير على سهولة أو صعوبة الحصول على الائتمان اللازم لتنفيذ المشروعات حيث يمتلك البنك المركزي مجموعة من أدوات السياسة النقدية التي استخدامها لتحقيق أهداف السياسة النقدية و من أهم هذه الأدوات و أبرزها مايلي:

أ-نسبة الاحتياطي الإلزامي :يمكن للبنك المركزي إذا ما أراد تبني سياسة نقدية بوسعه أن يقوم بخفض نسبة الاحتياطي الإلزامي وبالتالي ينتج قدر أكبر من السيولة للبنوك للتوسع في منح الائتمان كما يمكنه في حالة رفع النسبة تبني سياسة نقدية انكماشية لتفنيد المعروض النقدي وتقليل معدل التضخم يشار إلى أن البنك المركزي لا يلجأ كثي ار إلى تغيير هذه النسبة و إنما يغيرها من حين لآخر وفق مقتضيات إدارة السياسة النقدية، أما عن آلية عمل هذه الأداة أنه عند حدوث حالة من التضخم يقوم البنك المركزي بالرفع من نسبة الاحتياطي القانوني و بالتالي ينخفض مضاعف خلق النقود مما يؤدي إلى انخفاض قدرة البنوك التجارية على خلق الودائع الائتمانية بأضعاف هذا الارتفاع

في نسبة الاحتياطي القانوني و يحدث العكس عندما يهدف البنك المركزي إلى إتباع سياسة نقدية توسعية أو عند حاجته إلى بسط الائتمان.(أحمد رمزي و محمد عبد العال، 2014، ص 64)

ب-سعر إعادة الخصم :إن التغير في سعر إعادة الخصم لا يقتصر أثره في سعر الخصم وحجم الائتمان بل يؤثر حتى على الكمية الإجمالية للنقود المتداولة باعتبار أنه أداة مهمة للسيطرة على الائتمان أن كل تغير في سعر الخصم يصحبه تغير في معدل الفائدة في أسواق النقد المحلية وذلك من خلال تأثيرها على العرض والطلب على النقود والائتمان وعلى التدفق الدولي لرأس المال وهذا ما يؤثر على الأسعار والتكاليف والإنتاج والتجارة إلا أن المسؤولون عن رسم السياسة الاقتصادية يشككون في جدوى هذه الأداة و مدى فعاليتها و هذا لأسباب عديدة أهمها زيادة حجم و سعة النظام المصرفي وتوفر الأرصدة النقدية لديه مما يسمح له بالاستغناء في بعض الأحيان عن اللجوء إلى البنك المركزي للاقتراض منه أو إعادة الخصم ضف إلى ذلك ظهور عدة أدوات أخرى للسياسة النقدية ذات فعالية أكثر من أداة سعر إعادة الخصم.(عبد الحميد عبد المطلب، 2013، ص95)

ج-معدل الفائدة :يمثل سعر الفائدة في السعر الذي تحصل عليه البنوك التجارية عند منحها للقروض والتسهيلات لصالح الأفراد من جهة ومن جهة أخرى هو ذلك المقابل الذي يحصل عليه الأفراد مقابل إيداع مدخراتهم لآجال قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لدى البنوك التجارية، والسلطة الوحيدة التي لها الحق في تحديد السقف أو بتغيير السعر والمعدل هي البنوك المركزية، حيث أنه يجب على البنوك التجارية الالتزام بالحد الأقصى لمعدل الفائدة المحدد من طرف هرم السلطة النقدية والمتمثلة في البنك المركزي.(زاهر عبد الرحيم عاطف، 2008، ص60)

2.2 فعالية السياسة النقدية: يكون للسياسة النقدية دورا و فعالية وتأثير إن توفرت جملة من العوامل تساعدها على تحقيق أهدافها لاسيما التحكم في معدلات التضخم ومن بين أهم العوامل التي تساعد على نجاحها ما يلي:

أ-عوامل نجاح السياسة النقدية: إن نجاح السياسة النقدية في أي دولة وفي أي نظام اقتصادي إنما يتوقف على مجموعة من العوامل والشروط أهمها:

-تحديد أهداف السياسة النقدية بدقة نظرا لتعارض الكثير من الأهداف المسطرة فكلما كان الهدف واضحا ومحددا كلما زاد ذلك من فعالية السياسة النقدية؛

-حرية التجارة الخارجية ومرونة الأسعار و الجهاز الإنتاجي للتغيرات التي تحدث على المتغيرات الاقتصادية لاسيما النقدية منها؛

-نظام سعر الصرف إذ تحقق السياسة النقدية فعاليتها في اقتصاد ذو سعر صرف مرن و منح تسهيلات للمستثمرين من خلال سعر الفائدة.(مفيد عبد اللاوي، 2007، ص67)

ب-عوائق فعالية السياسة النقدية في الدول النامية: يمكن تلخيص أسباب ضعف السياسة النقدية خاصة في الدول النامية في النقاط التالية:

-عدم وجود أسواق نقدية ومالية منظمة، وفي حالة وجودها فهي تتميز بضيق في نطاقها وهذا ما يؤدي إلى ضعف فعالية سياسة معدل إعادة الخصم واستحالة تطبيق سياسة السوق المفتوحة؛

-ضعف الدور الذي يقوم به البنك المركزي في التأثير على البنوك التجارية من شأنه أن يحول دون قيام البنوك التجارية بأي دور فعال في التأثير على النشاط الاقتصادي؛

-ضعف الوعي النقدي والمصرفي، حيث يتجه الأفراد في الدول النامية إلى الاحتفاظ بأموالهم في شكل سيولة وليست ودائع أو أوراق مالية، الأمر الذي يقلل من دور البنوك التجارية لهذه الدول مقارنة بالدول المتقدمة؛

-مرونة الاستثمارات للتغيرات التي تحدث لأسعار الفائدة بسبب ارتفاع درجة المخاطر وانخفاض الكفاية الحدية لرأس المال وذلك فإن أي محاولة لزيادة الاستثمار يستلزم تخفيض كبير لسعر الفائدة.(عبد الحميد عبد المطلب، 2009، ص34)

3.2 متطلبات سياسة استهداف التضخم و إمكانية تطبيقها: أولت البنوك المركزية اهتماما كبيرا لتحقيق استقرار الأسعار و اعتبرته من ضمن أولوياتها و أهم أهدافها و من أهم الآليات التي استخدمت بغية الوصول إلى هذا الهدف هي سياسة استهداف التضخم كخيار حديث لإدارة السياسة النقدية.

أ-مفهوم سياسة استهداف التضخم:هي إطار لسياسة نقدية تلزم البنك المركزي بالسعي لتحقيق تضخم منخفض أو تحديد نسبة معينة للتضخم و تبدأ العملية عادة بإعلان رسمي من جانب البنك خلال فترة زمنية محددة ثم يكون البنك مسؤولا عن تحقيق هذا الهدف بشرط أن يتمتع بالحرية في كيفية استخدام أدواته و أساليبه و أن يوفر بصفة منتظمة معلومات عامة بشأن إستراتيجيته و قراراته، و يساعد هذا الالتزام بالشفافية بشأن المسار المقبل للسياسة النقدية و يزيد من مصداقية البنك المركزي.(عبد الجبار الحلقي، 2012، ص05)

و يمكن إعطاء تعريف عام لسياسة استهداف التضخم كما يلي: تعتبر هدف أولي للسياسة النقدية التي يقوم من خلالها البنك المركزي بضمان انخفاض معدلات التضخم و يتمثل الاستهداف في تحديد

معدل أو مجال للتضخم تعمل السلطات النقدية على تحقيقه في غضون الفترة المحددة مسبقا و يتيح هذا الإجراء إعلان توقعات التضخم في وقت مبكر و كذا وضع التدابير اللازمة للسيطرة على الأسعار.

ب-متطلبات سياسة استهداف التضخم:لتطبيق سياسة استهداف التضخم يتوجب توفر جملة من الشروط سيتم إدراجها فيما يلي:

ب-1 الشروط العامة لاستهداف التضخم:نعني بالشروط العامة تلك الخصائص التي يجب أن تتميز بها الدولة المعنية حتى يمكن أن نقول أنها تستهدف التضخم فإذا نقص شرط من هذه الشروط في أي بلد لا تستطيع الحكم على أنه يستهدف التضخم و هي كالتالي :

-التزام مؤسساتي بأن استقرار الأسعار هو الهدف الأول لسياسة النقدية في المدى الطويل مع الالتزام أو التعهد بتحقيق هذا الهدف؛

-يجب توفر آليات فنية مقدمة لتنبؤ بمعدل التضخم المحلي لدى البنك المركزي مع اخضاعه لمسائلة في انجاز صنف التضخم بهدف رئيسي وتقديم تفسيرات مقبولة في حال انحراف معدل التضخم عن معدله المستهدف؛

-إستراتيجية المعلومات الشاملة التي تحتوي على كثير من المتغيرات ليس كمجرد مجاميع نقدية أو أسعار صرف يمكن أن تستخدم لتقريب أدوات السياسة بل يجب أن تتوفر لدى البنك المركزي آليات فنية متقدمة للتنبؤ بمعدل التضخم المحلي؛

-إخضاع البنك المركزي للمساءلة في إنجاز هدف التضخم كهدف رئيسي أي تقديم تفسيرات مقبولة في حال انحراف معدل التضخم عن معدله المستهدف من خلال وضع أهداف رقمية على مدى فترات محددة.(Frederic Mishkin, 2006, p5)

ب-2 الشروط الأولية لاستهداف التضخم: زيادة على الشروط العامة يتوجب أيضا توفر الشروط الأولية لتطبيق سياسة استهداف التضخم وتحقيق استقرار في الأسعار لأجل طويل و هي كما يلي:

-إعطاء استقلالية كاملة للبنك المركزي :و هذا بتوجيه الأدوات النقدية بشكل فعال وعدم تمويله لعجز ميزانية الحكومة بتبنى استهداف وحيد متمثل في معدل رقمي و مدى مستهدف و التخلي عن باقي الاستهدافات الأخرى كالأجور، مستوى التشغيل أو سعر الصرف، حتى لا يحدث تعارض بين لاستهدافات مما يؤدي إلى عدم تحقيق استقرار الاسعار في المدى الطويل؛

-امتلاك هدف وحيد :أي يجب أن يكون هدف البنك المركزي الوصول إلى معدل التضخم المستهدف في الوقت المحدد مع غياب أية أهداف أخرى فقد أثبتت التجارب العلمية أن وجود أكثر من هدف قد

يؤدي إلى عدم تنفيذ أي منهما أو كليهما في المدة المحددة بسبب التعارض المحتمل بين الأهداف المختلفة و بالتالي سيؤدي ذلك إلى فشل البنك المركزي في الوصول إلى معدل التضخم المستهدف؛

-**وجود علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية و معدل التضخم** :حيث يجب على السلطة النقدية التحكم في أدواتها المتاحة للتأثير على التضخم في حال انحرافه وتشكل له نموذجا حركيا لتقديره أي أن تكون قادرة على التنبؤ بمعدله في المستقبل .و تعد مشكلة التأخيرات الزمنية الطويلة لتأثير أدوات السياسة النقدية على معدل التضخم من التحديات التي تواجه بنك الجزائر خاصة في المرحلة الانتقالية التي يمولها الاقتصاد الوطني مما يجعل تأثير هذه الأدوات غير فعالة على معدل التضخم اذا أحدثت انحرافات كبيرة له ما يفقد مصداقية السلطة النقدية في تحقيق أهدافها. في حالة ما إذا استوفت السلطات الشروط العامة بصفة كاملة والشروط الأولية بصفة جزئية أو حتى كاملة يمكنها تطبيق سياسة استهداف التضخم.(بلعزوز بن علي و طيبة عبد العزيز،2008، ص46)

ج-**إمكانية تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر**:يسعى بنك الجزائر إلى تحقيق هدفه الرئيسي و المتمثل في استقرار الأسعار و هذا من خلال اتخاذ جملة من الإجراءات أهمها تقليص حجم الكتلة النقدية و التخلي عن التمويل التقليدي للعجز التوازني كما ان بنك الجزائر قام بدراسة تنبؤية لتحديد مجال التضخم على المدى القصير إلا أن السياسة النقدية في لجزائر لم تستوفي كل الشروط اللازمة لتطبيق سياسة استهداف التضخم و لعل أهم هذه النقائص غياب الشفافية من خلال عدم توفر لجنة مختصة لمساءلة بنك الجزائر و سنركز على مدى توفر الشروط الضرورية في بنك الجزائر كما يلي:(بشيشي وليد و مجلغ سليم، 2018، ص57)

-**شرط استقلالية البنك المركزي**:و في هذا الصدد جاءت المادة 11 من قانون النقد و القرض 90-10 الصادر في 1990/10/14 خاصية استقلالية البنك باعتباره مؤسسة وطنية تتمتع بالاستقلالية، و أكد هذا الشرط الأمر 10-04 الصادر في 2010 و الذي وسع صلاحيات البنك فيما تعلق بالإشراف و الرقابة المصرفية؛

-**شرط توحيد هدف السياسة النقدية**:تم توفر هذا الشرط سنة 2003 و هذا بإصدار بنك الجزائر لتقرير يوضح فيه أن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو تحقيق استقرار في الأسعار و تم تحديد معدل التضخم المستهدف بنسبة 3%؛

-**شرط استقرارية العلاقة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم**:يشوب هذا الشرط بعض النقائص كعدم قدرة بنك الجزائر على التحكم في حجم الكتلة النقدية بحيث أنه لا يزال في مواجهة هذا المشكل، إلا أنه في تطور ملحوظ من ناحية اعتماده على نماذج تنبؤية لتحديد معدل التضخم المستهدف في الآجال القصيرة.

3. الجانب التطبيقي

1.3 نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة Auto-regressive Distributed Lag Models: كما تسمى أيضا منهجية الحدود لاختبار التكامل المشترك التي قدمها Pasaran و يستخدم للكشف عن وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة حيث تعد الأفضل في هذه الحالة. و تتميز طريقة اختبار الحدود للكشف عن التكامل المشترك أنها تستعمل السلاسل الزمنية بغض النظر عن درجة تكاملها سواء من الدرجة الأولى I(1) أو من الدرجة الصفر I(0) أو مزيج بينهما إلا أنه يجب التأكد من أنه لا يوجد أي متغّير متكامل من الدرجة الثانية I(2). كما أن إن نموذجARDL يأخذ عدد كافي من فترات الإبطاء الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات و تقدير جيد لمعلمات النموذج في الأمدين الطويل و القصير علما أن هذه المنهجية معلماتها المقدرة دقيقة و غير متحيزة و لتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة (m) ,(n) نستخدم عادة المعيارين (AIC) and (SC) و فترات الإبطاء المناسبة يتم اختيارها على أساس الفترة التي فيها أقل قيمة لهاذين المعيارين.

حيث يقدم Pasaran ana All (2001) منهجا حديث لاختبار وجود تكامل مشترك (تحقق العلاقة التوازنية بين متغيرات الدراسة) في ظل نموذج تصحيح الخطأ (VECM).

2.3 عرض النموذج القياسي: لقد تم الاعتماد على مجموعة من المتغيرات والتي من خلالها سوف نحدد العلاقة بين المتغيرات المستقلة ألا وهي سعر الصرف الدينار مقابل الدولار (TC)و الكتلة النقدية (M) ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) و سعر الفائدة (I) والمتغير التابع و المتمثل في معدل التضخم (INF)علما أن الإحصائيات سنوية تمتد من (1990-2021) وتم أخذها من موقع البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/indicator/FR.INR.DPST?locations=DZ&name_desc=true و

سنحاول من خلال هذه الدراسة معرفة مدى تأثير أدوات السياسة النقدية و المتمثلة في المتغيرات المستقلة المذكورة مسبقا على معدل التضخم و الذي يمثل المتغير التابع في ظل سياسة استهداف التضخم ليكتب النموذج بصيغته الرياضية كما يلي:

$$INF_t = \alpha_0 + \alpha_1 TC_t + \alpha_2 M_t + \alpha_3 GDP_t + \alpha_4 I_t + \mu_t$$

أ-دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغرات قيد الدراسة:

لدراسة استقرارية السلاسل لزمنية للمتغيرات المستعملة في الدراسة سنستعمل اختباري ديكي فولر المطور و فليب بيرون لمعرفة هل السلاسل الزمنية للمتغيرات تحتوي على جذر الوحدة أم لا؟ **تحليل النتائج:** من خلال الجدول رقم (01) والذي يوضح النتائج التي تم الحصول عليها باستخدام برنامج **Eviews10** نجد ان المتغير التابع لم يستقر عند المستوى و استقر عند الفرق الأول مع المتغر المستقل و المتمثل في معدل الفائدة أما بقية المتغيرات الأخرى فكلها مستقرة عند المستوى في كلا الاختبارين **ADF and PP** وبالتالي لا يمكننا استعمال منهجية **Johansen and Granger** للتكامل المشترك لأن المتغيرات ليست مستقرة عند نفس الدرجة و بالتالي في هذه الحالة سنعتمد على منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة **ARDL**.

ب-تحديد فترات الإبطاء:قبل تقدير العلاقة التزامنية في الأجلين الطويل و القصير حسب نموذج **ARDL** يجب معرفة فترة الإبطاءات المثلى للمتغيرات المستعملة من خلال مجموعة من المعايير و المتمثلة في **(LogL, LR, FPE, AIC, SC, HQ)** إلا أننا سنعتمد على معيار **Schwarz(SC)** لتحديد فترة الإبطاء المثلى حيث أن الجدول رقم (02) يبين النتائج المتحصل عليها باستعمال برنامج Eviews10.حيث أن (*) تشير إلى فترة الإبطاء المختارة و التي تم اختيارها على أساس أدنى قيمة حققت في معيار **Schwarz(SC)** و نلاحظ من خلال نتائج الجدول رقم (02) أن فترة الإبطاء المثلى هي عند المستوى **I(0)** بالنسبة للمتغيرين **M, GDP** أما درجة الإبطاء بالنسبة للمتغيرين **TC, I** هي 02 أما المتغير التابع **INF** فدرجة الإبطاء المثلى له هي 03 حسب معيار **SC**.و بالتالي فإن أفضل نموذج حسب معيار **Schwarz(SC)** هو **ARDL(3,2,0,0,2)**.

-تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL و اختبار الحدود (Bounds Test): نقوم أولا بتقدير نموذج **ARDL** و لفترة 03 إبطاءات للمتغير التابع و إبطائين للمتغيرات المستقلة و الشكل رقم (01) يوضح لنا نتائج النموذج المقدر بطريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة **ARDL** على المدى الطويل والذي نلاحظ من خلاله أن معامل التحديد $\boldsymbol{R^2 = 0.907}$ أي أن المتغيرات المختارة تفسر التضخم بنسبة **90.7%** و النسبة المتبقية تعود لعوامل أخرى أو بواقي أما فيما يتعلق بصلاحية النموذج ككل سنعتمد على احتمال إحصائية فيشر حيث **Prob(F)=0.000** و هي قيمة أقل من 0.05 و بالتالي فإننا نرفض الفرضية الصفرية و نقبل بالبديلة و التي تنص على النموذج

له معنوية إجمالية و صالح للتقدير و التنبؤ أما بالنسبة للمعنوية الفردية فإن المتغيران **GDP,I** سواء عند المستوى أو بإبطاء واحد لهما معنوية إحصائية لأن احتمال إحصائية ستيودنت الخاصة بهما مساوية ل **0.005 ,0.006** على الترتيب و باقي المتغيرات ليس لهما دلالة إحصائية، إلا أننا لن نركز على تحليل هذا النموذج حتى نتأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات قيد الدراسة و هذا باستخدام اختبار التكامل المشترك أو ما يسمى باختبار الحدود **Test Bounds** المقدم من طرف **Passaran and Narayan** بالاستعانة بإحصائية فيشر حيث إذا كانت قيمة **F**تزيد عن الحد الأعلى **I(1)** لاختبار **Bound** فيمكننا القول بأن المعادلة متكاملة أي المتغيرات متكاملة وإذا كانت قيمة **F** تقل عن الحد الأدنى **I(0)** لاختبار **Bound** فإن المتغيرات غير متكاملة أما إذا كانت قيمة **F** بين الحد الأعلى و الحد الأدنى فهنا سنكون أمام حالة تسمى بعدم التأكد من علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات.

$\boldsymbol{H_0: \beta_1 = \beta_2 = \cdots . = \beta_n}$ عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل

$\boldsymbol{H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \cdots . \beta_n}$ وجود علاقة توازنية طويلة الأجل

و الشكل رقم (02) يبين نتائج اختبار **Bounds Test** حيث يؤكد لنا الشكل بأن قيمة **F=4.622895** هي أكبر من الحد الأعلى **I(1)** لقيمة **Bound** و المساوية ل **3.09, 3.49, 3.87, 4.37**عند جميع المستويات **10%, 5%, 2.5%, 1%** على التوالي و عليه يمكننا رفض الفرضية الصفرية و قبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة أي أنها في اتجاه واحد على المدى الطويل "نفس السلوك"

ج-تقدير نموذج ARDL-VECM باستخدام منهجية تصحيح الخطأ: بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات يمكننا الاعتماد على منهجية تصحيح الخطأ لتقدير معلمات الأجلين القصير و الطويل و معلمة تصحيح الخطأ و الجدول رقم (03) يوضح لنا نتائج النموذج المقدر **ARDL-VECM** و نلاحظ من خلاله ما يلي:

-التفسير الاقتصادي للنموذج المقدر: و هذا بالاستعانة ببرنامج Eviews10 الذي قدم لنا النتائج الملخصة و المبينة في الجدول (03)

-وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف و معدل التضخم حيث كلما ارتفع سعر الصرف ب**1%** انخفض معدل التضخم ب **0.03%**على المدى القصير و ب **0.411%** في المدى الطويل علما أن المعلمة ليس لها دلالة إحصائية على المدى القصير لأن **Prob(t)=0.29>0.05** و هذا راجع إلى عدم استخدام

هذه الأداة حاليا من قبل السلطة النقدية، أما على المدى الطويل لها دلالة إحصائية لأن **Prob(t)=0.0047<0.05** و هذا إن دل على شيئ فإنه يدل على مدى تأثير الأداة سعر الصرف على معدل التضخم في الأجل الطويل بنسبة **0.411%** مع ثبات المتغيرات الأخرى و النتيجة مطابقة للنظرية الاقتصادية.

- وجود علاقة طردية بين العرض النقدي أو الكتلة النقدية و معدل التضخم في الأجلين القصير و الطويل حيث كلما زاد حجم الكتلة النقدية ب **1%** ارتفع معدل التضخم ب **0.046%** في الأجل القصير إلا أنها غير معنوية، أما في الأجل الطويل فالمعلمة لها دلالة إحصائية لأن **Prob(t)=0.0016<0.05** حيث كلما زاد حجم الكتلة النقدية ب **1%** ارتفع معدل التضخم ب **0.71%** بثبات العوامل الأخرى و هذا أيضا مطابق للنظرية الاقتصادية التي تقول بأن الزيادة في العرض النقدي "التمويل التقليدي" يؤدي مباشرة إلى تعميق مشكل التضخم.

-وجود علاقة طردية بين معدل الناتج المحلي الإجمالي و معدل التضخم في الأجلين إلا أن المعلمة غير معنوية على المدى القصير ومعنوية على المدى الطويل حيث كلما ارتفع معدل الناتج المحلي الإجمالي ب **1%** ارتفع معدل التضخم ب **0.923%** مع ثبات العوامل الأخرى وهذا كنتيجة حتمية لارتفاع أسعار المنتجات نتيجة ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة مقابل زيادة الطلب على هذا النوع من السلع.

-وجود علاقة طردية بين معدل الفائدة و معدل التضخم مع العلم أن المعلمة لها معنوية إحصائية باعتبار أن **Prob(t)<0.05** على المدى القصير و الطويل بحيث أن كل زيادة ب**1%** يقابلها زيادة في معدل التضخم مع ثبات العوامل الأخرى بنسبة **2.84% , 1.75%** في الأجل الطويل و القصير على الترتيب.

-أما فيما يخص قيمة معلمة تصحيح الخطأ فكانت **CointEq(-1)*=-2.48** كما أنها معنوية ما يدل على وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة و أن الأخطاء تم تصحيحها في مدة أقل من سنة.

-التفسير القياسي و الإحصائي للنموذج المقدر: نقوم في هذه المرحلة بعدة اختبارات للتأكد من خلو النموذج المقدر من مشاكل قياسية كما يلي:

اختبار الكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء: حيث أننا استعملنا اختبار **Breush-Godfrey** لنلاحظ من خلال الشكل رقم (03) و الذي يثبت لنا اختبار **Breush-Godfrey**

Serial correlationLMTest عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء لأن احتمال إحصائية فيشر **Prob(F)=0.667>0.05** و بالتالي نقبل فرضية العدم و نرفض البديلة التي تنص على وجود مشكل إ.ذ.أ

اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء: من خلال الشكل رقم (04) نلاحظ بأن احتمال إحصائية جارك بيرا **Prob(J-B)=0.623>0.05** و بالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالبديلة التي تنص على أن البواقي تتبع توزيع طبيعي.

اختبار ثبات تباين الخطأ العشوائي: نستعين باختبار **ARCH** للتأكد من ثبات تباين حد الخطأ العشوائي حيث يبين لنا الشكل رقم (05) أن احتمال إحصائية فيشر **Prob(F)=0.744>0.05** و تثبت أيضا **Prob(LM)=0.732>0.05** و بالتالي نقبل الفرضية الصفرية و نرفض البديلة أي أن النموذج لا يعاني من مشكل عدم ثبات تباين الأخطاء.

4. خاتمة:

من خلال ما تم دراسته في هذه الورقة البحثية أثبتنا أن أدوات السياسة النقدية المستخدمة في استهداف التضخم و المتمثلة في كل من العرض النقدي ومعدل الناتج المحلي الإجمالي لهما تأثير سلبي على التضخم لهذا يجب على السلطة النقدية التحكم في هاتين الأداتين لأن الأولى تؤدي بشكل مباشر إلى ارتفاع في معدل التضخم و بالتالي أصبح من الضروري التخلي نهائيا عن الإصدار النقدي أو التمويل التقليدي لأنه يعمق مشكل التضخم أما فيما يخص الأداة الثانية فحلها يكون بالتحكم في أسعار المواد الأولية أو الوسيطية للسلع الأكثر استهلاكا لتفادي ارتفاع أسعارها، أما الأداة المتمثلة في سعر الصرف فلها تأثير إيجابي على معدل التضخم و بالتالي لا يمكن التخلي عن هذه الأداة لاستهداف التضخم إلا أن هذا الأخير ناتج أيضا عن عوامل أخرى سياسية اجتماعية اقتصادية هذا ما أجبر السلطات النقدية على البحث عن وسائل أخرى غير الأدوات التي سبق ذكرها لضبط التضخم وهذا بتفعيل سياسات معينة أهمها سياسة استهداف التضخم بهدف السيطرة عليه باتخاذ جملة من الإصلاحات المصرفية تم التطرق إليها في البحث و الذي تم من خلاله التوصل إلى جملة النتائج التالية:
-أثبتنا صحة الفرضية الأولى لأن السياسة النقدية تساهم في التأثير على معدل التضخم و ذلك باستخدام مجموعة من الأدوات سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة إلا أن فعالية هذا التأثير يكون من خلال تكييف هذه الأدوات مع الوضع الاقتصادي للبلد؛

- اعتماد سياسة استهداف التضخم في الجزائر و إجراء التعديلات المصرفية و توفير الشروط العامة و الأولية اللازمة لذلك دليل على حرص البنك الجزائري على تبني هذه السياسة و توحيد هدف السياسة النقدية و المتمثل أساسا في تحقيق استقرار في الأسعار و تحديد معدل التضخم المستهدف من خلال الدراسات التنبؤية إلا أنه ينقص شرط الشفافية باعتبار أن البنك المركزي لا يخضع للمساءلة و لا توجد لجنة مختصة في هذا الشأن و بالتالي ثبات صحة الفرضية الثانية؛

-وجود علاقة تزامنية متكاملة على المدى الطويل بين أدوات السياسة النقدية المستخدمة و معدل التضخم و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة؛

- وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف و معدل التضخم في المدى الطويل علما أن المعلمة لها دلالة إحصائية و هذا إن دل على شيئ فإنه يدل على مدى تأثير أداة سعر الصرف على معدل التضخم في الأجل الطويل بنسبة **0.411%** مع ثبات المتغيرات الأخرى؛

-وجود علاقة طردية بين العرض النقدي أو الكتلة النقدية و معدل التضخم في الأجل الطويل فالمعلمة لها دلالة إحصائية لأن الزيادة في العرض النقدي "التمويل التقليدي" يؤدي مباشرة إلى تعميق مشكل التضخم؛

-وجود علاقة طردية بين معدل الناتج المحلي الإجمالي و معدل التضخم على المدى الطويل وهذا كنتيجة حتمية لارتفاع أسعار المنتجات نتيجة ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة مقابل زيادة الطلب على هذا النوع من السلع؛

-وجود علاقة طردية بين معدل الفائدة و معدل التضخم مع العلم أن المعلمة لها معنوية إحصائية على المدى القصير و الطويل بحيث أن كل زيادة ب**1%** يقابلها زيادة في معدل التضخم مع ثبات العوامل الأخرى بنسبة **2.84%** , **1.75%** في الأجل الطويل و القصير على الترتيب.

التوصيات:

-من أجل ضمان توحيد هدف السياسة النقدية و المتمثل في تحقيق استقرار في الأسعار لابد من تضافر الجهود بين كل من السياسة النقدية والسياسة المالية لتفادي الوقوع في مشكل تضارب المصالح بينهما؛

-ضرورة إنشاء لجنة مختصة في مساءلة البنك المركزي لتحقيق الشفافية التي تعد من الشروط العامة لتطبيق سياسة استهداف التضخم بنجاح؛

-العمل على تطوير نماذج قياسية تربط معدل التضخم بأدوات السياسة النقدية حتى تتمكن من توفير الشروط التي تتطلبها سياسة استهداف التضخم خاصة فيما تعلق بتحديد معدل التضخم المستهدف على المدى القصير و الطويل.

5. قائمة المراجع:

1. المؤلفات:

-أحمد رمزي محمد عبد العال،(2014) العلاقة التبادلية بين معدلات التضخم وفعالية السياسة النقدية، الطبعة الأولى، مصر، المكتب العربي للمعارف،

-عبد الحميد عبد المطلب،(2013) السياسة النقدية و استقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية: الاسكندرية، مصر،

-زاهر عبد الرحيم عاطف، (2008)،إدارة العمليات النقدية و المالية بين النظرية و التطبيق، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر و التوزيع، الأردن

-عبد الحميد عبد المطلب،(2009) السياسة النقدية و استقلالية البنك المركزي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر

2. المقالات:

-عبد الجبار عبود الحلقي،(2012) السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في استهداف التضخم،مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 08، العدد 31، جامعة البصرة،

-بلعزوز بن علي و طيبة عبد العزيز،(2008) ، السياسة النقدية و استهداف التضخم في الجزائر للفترة (1990-2006)، بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، الجزائر، 2008.

-بشيشي وليد و مجلغ سليم،(2018) ، تحديات السياسة النقدية باستهداف التضخم في الجزائر ومدى تأثره بالمتغيرات الخارجية و الأزمة العالمية، حوليات جامعة الجزائر 01، العدد 30، الجزائر،

3. المحاضرات:

-مفيد عبد اللاوي،(2007) ، محاضرات في الاقتصاد النقدي و السياسات النقدية، الوادي

باللغة الأجنبية:

-Frederic Mishkin, (2006)Monetary policy strategy: How did we get here?, NBER, Working Paper No.12515,

جدول 01: نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية ل ADF and PP

المتغيرات	Augmented Dickey-Fuller		Philips-Peron		درجة الاستقرارية
	القيمة	الاحتمالية	القيمة	الاحتمالية	
D(INF)	**-2.890534**	**0.0062**	**-5.896344**	**0.0002**	**I(1)**
TC	**-3.761183**	**0.0402**	**-3.759355**	**0.0334**	**I(0)**
M	**-6.280763**	**0.0003**	**-5.321751**	**0.0008**	**I(0)**
GDP	/	/	**-3.886475**	**0.0249**	**I(0)**
D(I)	**-2.044119**	**0.0419**	**-2.748656**	**0.0077**	**I(1)**

المصدر:من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج برنامج Eviews10

جدول 02: نتائج اختيار فترة الإبطاء المثلى للمتغيرات اعتمادا على اختبار Schwarz

فترات الإبطاء	INF	TC	M	GDP	I
0	6.466645	9.190706	**7.546475***	**4.514031***	5.855259
1	5.351650	6.478872	7.603671	4.601757	2.200887
2	5.260992	**6.469837***	7.724457	4.691533	**2.184653***
3	**5.237921***	6.576471	7.835182	4.811346	2.295234
4	5.305789	6.619849	7.932258	4.894131	2.414872
5	5.380411	6.730501	8.031522	4.975514	2.444353

المصدر:من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج برنامج Eviews10(*) تشير إلى فترة الإبطاء المختارة

جدول 03: نتائج تقدير العلاقة في الأجلين القصير و الطويل ومعلمة تصحيح الخطأ

المتغيرات	المعاملات في الأجل القصير	معنوية المعاملات Prob(t)	المعاملات في الأجل الطويل	معنوية المعاملات Prob(t)
TC	-0.035414	0.2906	-0.411949	0.0047
M	0.046743	0.6945	0.710585	0.0016
GDP	1.005156	0.0821	0.923002	0.0048
I	1.754174	0.0006	2.840290	0.0082
*CointEq(-1)معلمة تصحيح الخطأ			-2.48128	0.0007

المصدر:من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج برنامج Eviews10

الشكل 1: نتائج النموذج المقدر بطريقة ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
INF(-1)	0.409081	0.151043	2.708372	0.0128
EXCHR	-0.063067	0.041826	-1.507832	0.1458
M1	0.043422	0.075649	0.573997	0.5718
M1(-1)	-0.123871	0.067691	-1.829937	0.0808
GDP	0.415927	0.301831	1.378011	0.1821
GDP(-1)	-0.915247	0.300922	-3.041473	0.0060
INTER	2.991859	0.924070	3.237697	0.0038
INTER(-1)	-2.478795	0.805264	-3.078239	0.0055
C	9.881437	5.356428	1.844781	0.0786
R-squared	0.907334	Mean dependent var		8.283871
Adjusted R-squared	0.873637	S.D. dependent var		9.184229
S.E. of regression	3.264775	Akaike info criterion		5.441959
Sum squared resid	234.4927	Schwarz criterion		5.858278
Log likelihood	-75.35037	Hannan-Quinn criter.		5.577669
F-statistic	26.92632	Durbin-Watson stat		2.296880
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر:من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج برنامج Eviews10

الشكل2: يوضح النتائج المتحصل عليها من اختبار Bounds Test

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	4.622895	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

المصدر:من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج برنامج Eviews10

الشكل 3: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء باستعمال Breush-Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.464684	Prob. F(2,3)	0.6671
Obs*R-squared	6.622512	Prob. Chi-Square(2)	0.0365

المصدر:من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج برنامج Eviews10

الشكل 4 : نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء

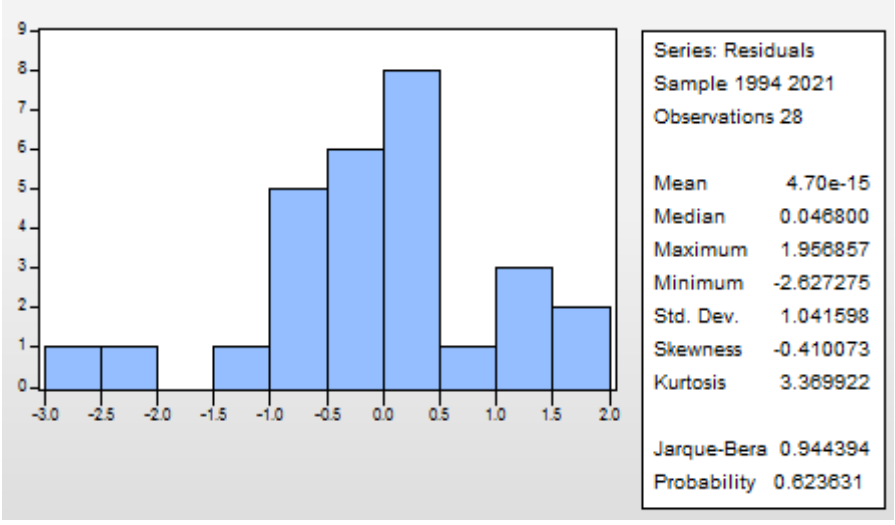

المصدر:من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج برنامج Eviews10

الشكل5: نتائج اختبار ثبات تباين الأخطاء باستعمال Test ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.108654	Prob. F(1,25)	0.7444
Obs*R-squared	0.116839	Prob. Chi-Square(1)	0.7325

المصدر:من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج برنامج Eviews10

ديناميكية عدوى الأزمات المالية بين أزمة الرهن العقاري و البورصات العربية - طريقة ارتباط أسعار الأصول-

The dynamic of financial crisis contagion between the mortgage crisis and Arab Stock Exchanges - Asset price correlation method -

فرداغ مصطفى[1*]، عباس أمينة[2]

[1] جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس (الجزائر)، ، مخبر إدارة الابتكار والتسويق-

mustapha.ferdagh@univ-sba.dz

[2] جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس (الجزائر)، **amina_abbes26@yahoo.fr**

تاريخ الاستلام: 2022/07/13 تاريخ القبول: 2022/11/05 تاريخ النشر: 2022/12/01

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على ظاهرة عدوى الأزمات المالية، من خلال الكشف عن حقيقة انتقال أزمة الرهن العقاري للبورصات العربية، وبعد شرحنا لمختلف النظريات المفسرة للعدوى المالية وأهم الطرق الكمية لقياسها، قمنا باختيار طريقة ارتباط أسعار الأصول بين السوق المالي الأمريكي والأسواق العربية.

وعند تحليل النتائج، تبين لنا أن نوع العدوى المالية بين مختلف تلك الأسواق تتمثل فيما يسمى بالعدوى الصافية التي لا علاقة لها بالأساسيات الاقتصادية ولكن بسيكولوجية المستثمرين أو ما يعرف بسلوك القطيع.

الكلمات المفتاحية: العدوى الصافية؛ ارتباط أسعار الأصول؛ الأسواق المالية؛ أزمة الرهن العقاري؛ سلوك القطيع.

تصنيف JEL: G15 ، F39.

Abstract:

The main aim of this article is to detect the reality of the transition of mortgage crisis to arab exchanges after explaining many theories, we've chosen asset price connection between US financial market and arab markets.

The results show that this infection has no relation with economic principales but with investor psychology.

Keywords: *Pure Contagion; Correlation of asset prices; Financial Markets; Mortgage Crisis; Herd Behaviour.*

Jel Classification Codes: G15,F15.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

لقد حررت الكثير من الأعمال والمقالات بخصوص أزمة الرهن العقاري منذ ظهورها، و اتفقت جميعها على أن السبب الرئيسي في انتقال عدوى هذه الأزمة العالمية تمثل في التوريق، من خلال نقله وتحويله للخطر المالي من المؤسسات المتضررة نحو المستثمرين عن طريق إعادة بيع تلك الأصول المسممة والمشتقات المالية المعقدة في أسواق المال (موسلي ، 2014، الصفحات 165-196).

وظهرت في هذا السياق أهمية البحث حول مفاهيم العدوى المالية، بحكم تجليها وانتشارها بعد ظهور كل أزمة من الأزمات التي مرت على النظام المالي الدولي، وذلك من أجل فهم ديناميكيات انتقالها بهدف ضبطها، ومحاولة التخفيف من حدتها على اقتصاديات الدول خلال الأزمات. بالتالي لا تتخصص هذه الدراسة في سرد حيثيات أزمة الرهن العقاري وأسباب وقوعها، بقدر ما تهدف إلى كشف كيفية انتقال عدوى هذه الأزمة نحو البورصات العربية من خلال قياس معاملات الارتباط بين مؤشرات البورصة للدول العربية ومؤشر البورصة الأمريكية.

وعليه، وبناء على ما تقدم، يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما حقيقة انتقال عدوى أزمة الرهن العقاري نحو البورصات العربية، و ما هي القنوات التي ساهمت في نشرها ؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية عدد من الأسئلة الفرعية كآلاتي:

- ما مفهوم العدوى المالية ؟
- ما هي مختلف النظريات التي ساهمت في تفسيرها ؟
- فيم تتمثل أهم الطرق الكمية التي تم استعمالها بهدف قياس العدوى المالية ؟
- ما تفسير انخفاض مؤشرات الأسواق المالية لبعض الدول العربية خلال سنوات أزمة الرهن العقاري ؟

1.1.فرضيات الدراسة:

يمكننا تبني الفرضيتين التاليتين كإجابات ممكنة عن التساؤلات التي تم طرحها:

- إن ارتفاع معدلات الارتباط في فترة الأزمة عما كانت عليه في فترة الاستقرار، يعتبر دليلا كافيا عن وجود عدوى حقيقية لازمة الرهن العقاري للأسواق العربية؛
- تعتبر أسعار النفط القناة الوحيدة المسؤولة عن انتقال عدوى أزمة الرهن العقاري للبورصات العربية.

2.1.الدراسات السابقة

❖ **« Is the correlation in international equity returns constant during 1960-1990 ? » (Longin & Solnik, 1995, pp. 03-26)**

تعتبر من بين الدراسات الممهدة للبحث في مواضيع العدوى المالية خلال سنوات التسعينات وإن لم تشير إليها مباشرة، إذ حاولت معرفة ما إذا كان الارتباط بين عوائد الأسواق المالية ثابتا أم متجها نحو الارتفاع مع الوقت، اعتمادا على عينة لسبع دول خلال الفترة الممتدة من 1960 نحو 1990، مستعملة مصفوفة الارتباط الشرطي، وتوصلت الدراسة إلى أنّ الارتباط الشرطي يميل نحو الارتفاع إثر حدوث أية صدمة بغض النظر عن طبيعتها بمعنى سواءً كانت إيجابية أم سلبية، حيث سجل ارتفاعا بمجرد انخفاض توزيعات الأرباح أو ارتفاع معدلات الفائدة.

❖ **«No contagion, only interdependance : measuring stock market comovements» (Forbes Kristin & Robertto, 2002, pp. 2223-2261)**

تعتبر هذه الدراسة مرجعا مهما لمفهوم العدوى المالية، قام من خلالها الباحثان بدراسة عينة متكونة من 28 سوقا ماليا حيث قاما بتقدير معاملات الارتباط لعوائد أسواق الأسهم خلال فترتي الاستقرار ثم الاضطراب، مع استبدال معامل الارتباط الشرطي بمعامل الارتباط غير الشرطي لاجتناب مشاكل التحيز الناتج عن عدم تجانس التباين، وتوصلت الدراسة إلى أن الارتفاعات المسجلة في معاملات الارتباط عند حدوث صدمات لا تعني بالضرورة وجود عدوى مالية وإنما تشير إلى بعض الارتباطات المشتركة الكامنة بين تلك الأسواق، كما شككت نتائج هذه الدراسة في جميع الدراسات السابقة المستخدمة لمعاملات الارتباط الشرطية والتي ثبت من خلالها وجود انتقال فِعلي للعدوى المالية.

❖ «الأزمات المالية الدولية وأثارها على الأسواق المالية العربية مع دراسة أزمة الرهن العقاري خلال الفترة 2007-2008 (حاج موسى ، 2009)»، حيث قامت الباحثة باحتساب معاملات الارتباط خلال فترات الاستقرار والتي حددت بخمس سنوات (2003-2007)، وفترة الأزمة خلال سنة 2008 بين مؤشرات أكبر البورصات العالمية (**FTSE , NYSE, SP500, NIKKEI**) والبورصات العربية، وتوصلت الدراسة إلى كون تراجع الأسواق المالية العربية إثر أزمة الرهن العقاري دليل على وجود العدوى وبالضبط العدوى الصافية والتي تعود إلى تخوف المستثمرين أو ما يسمى بسلوك القطيع.

❖ «دراسة الانتقال الدولي للأزمات المالية - اختبار العدوى المالية لأزمة الرهن العقاري نحو دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط (MENA) - » (صديقي ، 2018): أين قامت الباحثة باختبار إمكانية حدوث عدوى لازمة الرهن العقاري لدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط وفق طريقتين: طريقة **Forbes & Rigobon** لتحليل الارتباط، وطريقة معامل الارتباط الشرطي الديناميكي وفق نموذج **DCC-GARCH**، وتوصلت الدراسة إلى إثبات وجود عدوى مالية من السوق الأمريكي نحو سوقين فقط وفقا للمنهجية الأولى، بينما المنهجية الثانية سمحت بإثبات وجود عدوى نحو ثمانية أسواق من أصل اثنا عشر سوقا مدروساً.

3.1.منهجية الدراسة:

ومن أجل الإجابة على إشكالية الدراسة واختبار الفرضيات، سوف نقوم بتقسيم بحثنا إلى جزء نظري يحتوي على أهم النظريات المفسرة لظاهرة العدوى المالية، إلى جانب توضيح مختلف الطرق المستعملة في قياسها والتي أشارت إليها بعض الدراسات الكمية، وجانب تطبيقي قمنا من خلاله بدراسة قياسية بالاعتماد على برنامج **EViews 9** من أجل تطبيق طريقة ارتباط أسعار الأصول بين السوق المالي الأمريكي والأسواق العربية، علماً أننا اعتمدنا على كل من المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي.

2. الجانب النظري للدراسة:

سنحاول من خلاله سرد وتبسيط النظريات المفسرة لظاهرة العدوى المالية، إلى جانب توضيح مختلف الطرق المستعملة في قياسها والتي أشارت إليها بعض الدراسات الكمية.

1.2 النظريات المفسرة للعدوى المالية وقنوات انتقالها:

لطالما تعددت المفاهيم واختلفت التصنيفات في ذكر النظريات المفسرة للعدوى المالية والتي سوف نحاول تبسيطها وتلخيصها، إذ لاحظنا كيفية استناد النظريات الاقتصادية في تفسيرها لظاهرة العدوى المالية، على القنوات التي تنتهجها هذه الأخيرة في آلية انتقالها.

واختلفت التقسيمات بين الاقتصاديين أمثال **Masson** و **Rigobon & Forbe**، إلا أنها تصب كلها في نفس السياق، بحيث نجد أن **Masson** من الأوائل الذين خاضوا في ظاهرة العدوى المالية، حيث لخصها في ثلاث آليات، بينما **Forbe** & **Rigobon** قاما بتقسيمها إلى قسمين أساسيين كما يلي:

1.1.2 نظريات العدوى المالية عند Masson:

قام **Masson** بتفسير ظاهرة العدوى عبر ثلاث آليات **(Masson , 1998, pp. 01-32)**:

- آلية الآثار الموسمية **(monsoonal effects):** أو ما يسمى بالصدمات المشتركة التي تصيب عددا من البلدان الناشئة بصفة آنية وذلك بعد حدوث تغيير في أحد المؤشرات غالبا ما تكون خاصة بالدول المتقدمة (كانخفاض أسعار النفط نتيجة انخفاض طلب الدول الآسيوية أو ارتفاع معدلات الفائدة الأمريكية التي تسببت في عجز المكسيك عن تسديد ديونه). ولا تعبر عن عدوى حقيقية؛

- آلية أثار الامتداد **(spillover effects):** لا تعبر بدورها عن عدوى حقيقية وتتمثل في إمكانية انتقال الصدمات عن طريق تلك الروابط المشتركة التي طالما كانت موجودة بين البلد محل الأزمة والدول الأخرى حتى قبل حدوث الأزمة. ويمكن أن تكون تلك الروابط تجارية مثل المشاكل التي يمكن أن تنتج بعد سلسلة التخفيضات المتعاقبة بين الشركاء التجاريين، كما يمكن أن تكون نتيجة روابط مالية كاشتراك عدد من الدول في تكوين محافظ مالية آو قروض بحيث يمتد الضرر إلى كافة المشتركين إثر إصابة أحدهم بمشاكل سيولة؛

- آلية العدوى الصافية **(pure contagion):** وتكون عند انتقال الأزمة من يلد لآخر بدون وجود أي تفسير لها من خلال الآليتين السابقتين، بمعنى ألا علاقة لها بالأساسيات الاقتصادية ولكن بسلوكية المستثمرين وسيكولوجياتهم، فمثلا قد يقومون بسحب رؤوس أموالهم من الدول المضيفة بدافع الهلع والخوف إثر وقوع أزمة في بلد ما.

2.1.2 نظريات العدوى المالية عند Rigobon &Forbes:

قاما بتقسيمها إلى قسمين أساسيين ويتمثلان في النظريات غير المشروطة بوقت حدوث الأزمة والنظريات المشروطة بوقت حدوث الأزمة كالآتي **(Forbes & Rigobon, 2000, pp. 01-36):**

أولا: النظريات غير المشروطة بوقت حدوث الأزمة (Non crisis-contingent theories)

تنص هذه النظريات على أن انتقال الصدمات يمكن أن يحدث نتيجة وجود تلك الروابط المشتركة والطبيعية بين بلدين حقيقية كانت أو مالية. بحيث تكون الحركات المشتركة بين الأسواق مجرد استمرارا للعلاقات المعتادة والمتواجدة قبل الأزمة، وبالتالي لا تشكل عدوى حقيقية وإنما مجموعة ارتباطات بين الأسواق، وقد أطلق عليها **Masson** كما سبق وأشرنا باسم آثار الامتداد **(spillover effects)** وتم تقاسم نفس الفكرة من طرف عدة اقتصاديين أمثال **Calvo & Reinhart** حيث أسموها أيضا بالعدوى من خلال الأساسيات **(Fundamentals-based contagion)** وتشمل هذه الأساسيات وضعية البلد بمنظور الاقتصاد الكلي بمعنى النمو، التجارة الخارجية، مستويات

التضخم، أسعار الفائدة ... الخ، إذ تنتقل من خلالها الصدمات وفق القنوات الأساسية التالية: **(Forbes & Rigobon, 2000, p. 17)**

- التجارة الدولية: من خلال العلاقات التجارية التي نشأت بين الدول من جراء آليات التحرير التجاري وإقامة التكتلات، ارتفعت احتمالات انتقال الأزمة بين الدول المرتبطة، مثلما جرى بين الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها التجاريين كالاتحاد الأوربي واليابان إثر أحداث 11 سبتمبر (قلي، 2017، الصفحات 06-39)2001.

من جهة أخرى، يمكننا التعبير عن تأثير هذا الترابط بين دولتين من خلال حجم صادراتهما وواردتهما البينية وخاصة إذ تنافستا حول عمليات تخفيض متتالية بهدف تشجيع صادراتهما، فان انخفاض واردات الدولة "أ" تؤدي بدورها إلى انخفاض صادرات الدولة "ب" وكذلك مستوى دخلها مما سوف يؤثر على وارداتها من الدولة "أ" بمعنى تأثر صادرات هذه الأخيرة وهذا ما يعرف بأثر التغذية العكسية، بالتالي تدخل كلتا الدولتين في انخفاضات متعاقبة لطلبها الكلي والتي تجرها فيما بعد إلى مشاكل الركود الاقتصادي (عبد اللاوي و جوادي، 2010، الصفحات 01-21).

- الرابط المالي: أما فيما يتعلق بالروابط المالية والبنكية، فبمجرد ارتباط الأسواق تحت ظل التكاملات الاقتصادية والاتحادات، وظهور الابتكارات المالية كالتوريق والمشتقات إلى جانب السماح للأجانب على حيازة الأوراق المالية المحلية، أصبح انتقال الأزمات المالية جد سهل وخاصة تلك المتعلقة بالسيولة والتي قد تتحول إلى موجات ذعر مالي تنتقل كالنار في الهشيم وسط الأنظمة البنكية والمالية للدول (طالب و قلادي، 2019، الصفحات 381-399).

- تناسق السياسات الاقتصادية: بنفس المنطق للقناتين السابقتين، فإن أي صدمة تمس عضو من أعضاء اتحاد نقدي أو اقتصادي سوف تؤثر حتما على باقي الدول الأعضاء بحكم إتباعهم لنفس السياسات الاقتصادية، فعلى سبيل المثال يمكن أن تتضمن اتفاقية التجارة بنداً حيث تجبر السياسة النقدية المتراخية للبلد الدول الأعضاء الأخرى على إزالة الحواجز التجارية **(Forbes & Rigobon, 2000, p. 18).**

- الصدمات المشتركة: بنفس مفهوم الآثار الموسمية لـ Masson وتعرف أيضا بالصدمات الكلية أو العشوائية والتي يمكنها أن تؤثر على مجموعة من الدول في آن واحد، ومن ضمن هذه الصدمات نجد تراجع الطلب العالمي لبعض المواد الأولية أو الطاقوية، أو صدمات السيولة الخارجية، أو ارتفاعا في

أسعار الفائدة العالمية (الأمريكية) والتي سوف تغير من مجرى تدفقات رؤوس الأموال لعدة دول مباشرة بعد الصدمة **(Dornbuch, Park, & Claessens, pp. 177-197).**

ثانيا: النظريات المشروطة بوقت حدوث الأزمة (Crisis-contingent theories)

ألقيا عليها **Forbes & Rigobon** اسم "**shift contagion**"، اذ تنص عكس قرينتها السابقة أن وقت ظهور الأزمة يتزامن معه ظهور قنوات انتشار جديدة لم تكن موجودة قبل انفجار الأزمة، إضافة إلى الارتفاع الفعلي لنسبة الارتباط بين الأسواق وقت حدوثها وترتكز هذه النظريات على:

- التوازنات المتعددة (Multiple equilibria): وتعني انتقال البلد من حالة التوازن الجيد إلى حالة التوازن غير الجيد نتيجة انفجار أزمة مالية في بلد آخر، بمعنى حين ظهور أزمة في اقتصاد ما تتغير توقعات المستثمرين بخصوص أسواق الدول الأخرى بدافع الهلع بالرغم من انعدام بوادر الأزمة فيها بحيث يتسابقون نحو تصفية أصولهم والانسحاب من السوق مما يتسبب في حدوث أزمات في هذه الدول وبالتالي انتقالها إلى حالة التوازن غير الجيد (انهيار النظام البنكي، أزمة سعر صرف، أزمة ميزان مدفوعات (العقون ، 2013).

- صدمات السيولة الداخلية **(Endogenous liquidity shocks)** بمعنى انه قد تتسبب أزمة في بلد ما "أ" بخلق عسر سيولة لدى المستثمرين الذين يقومون ببيع أصولهم في أسواق أخرى في بلد "ب" خالية من أي أزمة بهدف التعويض والحصول على السيولة المطلوبة، بالتالي قد ينتج ارتباط بين أسعار هذه الأصول المالية مع أصول البلد محل الأزمة، بحيث تشهد انخفاضا بالرغم من تمتع محيطها بوضع اقتصادي جيد لم تمسه أزمة البلد "أ" حسب الاقتصاديان **(Forbes & Rigobon, 2000, p. 18)**، وعرفت كلا من نظريتي التوازنات المتعددة وصدمات السيولة أيضا بالنظريات المتعلقة بسلوك المستثمرين، بمعنى تلك الآليات التي لا علاقة لها بالأساسيات بل بسيكولوجية السوق (سيكولوجية المستثمر).

- العدوى السياسية (Political contagion) : عند انتماء دولة ما إلى تكتل دولي يعتمد في توازن عملاته على عملة أساسية لبلد معين بمعنى آخر تتبع هذه الدول نظام صرف ثابت بالنسبة للبلد المركز، بالتالي أي صدمة سوف يتعرض لها هذا البلد سيدفع بسلطته النقدية برفع أسعار الفائدة، مما يؤدي بقيام الدول التابعة برفع أسعار فائدتها هي الأخرى (تحمل محافظي البنوك المركزية لهذه الدول لضغوط سياسية بهدف الحفاظ على ثبات سعر الصرف) مما يسبب لها اختلالات اقتصادية تدفع بها في الأخير إلى التخلي عن نظام التثبيت (العقون ، 2013، صفحة 81).

2.2 طرق قياس العدوى المالية: لقد أجريت العديد من الدراسات الكمية من أجل قياس العدوى المالية، أين تم التركيز على ثلاث طرق لقياس هذه الظاهرة، والمتمثلة في: طريقة ارتباط أسعار الأصول، طريقة الاحتمالات المشروطة لأزمات العملة، وطريقة التدفقات المشتركة لرؤوس الأموال (Brana , 2005, pp. 73-96).

1.2.2 ارتباط أسعار الأصول (Correlation of asset prices): تعتمد هذه الطريقة على احتساب معاملات الارتباط لأسعار الأصول (أسهم، معدلات فائدة، فروقات أسعار) بين عدة دول خلال فترات الهدوء أو الاستقرار ثم فترات الأزمة أو الاضطراب، ويهتم معامل الارتباط بقياس ذلك التغير الذي يحدث على مستوى المتغير التابع عندما يتحرك المتغير المستقل مما ينتج عنه ثلاثة احتمالات كالآتي (حاج موسى ، 2009، صفحة 123):

- إما أن يكون معامل الارتباط موجبا يعكس تلك العلاقة الطردية بين المتغيرين؛
- أو أن يكون معامل الارتباط سالبا يعكس تلك العلاقة العكسية بين المتغيرين؛
- أو أن يكون معامل الارتباط معدوما يعكس عدم وجود أية علاقة بين المتغيرين.

بالتالي إذا تم تسجيل ارتفاع كبير في معاملات الارتباط خلال فترة الأزمة فان هذا ما يدل على وجود عدوى مالية بين هذه الدول، أما إذا سجلت معاملات الارتباط ثباتا بين فترتي الاستقرار والاضطراب فهذا ما يدل على وجود مجرد ارتباطات مشتركة وعادية بين الدول المعنية، وقد تم اعتماد هذه الطريقة من طرف عدة باحثين كما سبق ذكرهم في مقدمة المقال من خلال الدراسات السابقة.

2.2.2 الاحتمالات المشروطة لأزمات العملة (Conditional probabilities of a currency crisis)

من خلال الاستعانة بنماذج probit/logit، تشير هذه الطريقة على تقدير احتمالية انتقال عدوى لأزمة عملة في بلد ما إثر انفجارها في بلد ثاني، بالأخذ بالاعتبار مختلف القنوات الطبيعية لانتقال الأزمات كالقناة التجارية والقناة المالية، كدراسة (Eichengreen & al, 1996) باستخدام نموذج probit ولوحة من البيانات الفصلية المتعلقة بالاقتصاد الكلي والبيانات السياسية التي تغطي 20 اقتصاداً صناعياً من1959 حتى 1993، حيث تم إظهار أن احتمال حدوث أزمة عملة محلية يزداد في ظل هجوم المضاربة على عملة في مكان آخر، ومع احتمال انتقال العدوى إلى بلدان أخرى عبر الروابط التجارية أكثر من انتشاره من خلال أوجه التشابه في الاقتصاد الكلي أو عبر الأساسيات (العقون ، 2013، صفحة 84).

3.2.2 التدفقات المشتركة لرؤوس الأموال (Comovements of Capital flows)

قد تقدم تدفقات رأس المال أفضل رؤية فيما يتعلق بنقل العدوى، وقد أجريت بعض الدراسات في هذا المجال كدراسة (Rijckeghem, 2001, pp. 293-308)، اللذان قاما بدراسة دور القروض المصرفية وتأثير المقرض المشترك من خلال فحص تدفقات رأس المال التي صبت نحو 30 سوقاً ناشئة. وفي الأزمتين المكسيكية والروسية، وجد هؤلاء أن درجة حصول البلدان على الأموال من مقرضي البنوك المشتركة كانت مؤشراً قوياً إلى حد ما لحدوث أزمة عملة، إضافة إلى دراسة (Oconnell & Seasholes, 2000)، حيث تم دراسة سلوك تدفقات المحافظ المالية إلى 44 بلدا من عام 1994 إلى عام (Brana , 2005, pp. 79-80) وتوصلت أن الزيادات في الأسعار تشجع تدفقات المحافظ الاستثمارية وأن انخفاض الأسعار يؤدي إلى تراجعها.

3. الجانب التطبيقي: دراسة حالة انتقال عدوى أزمة الرهن العقاري إلى البورصات العربية

سوف نحاول من خلال هذه الدراسة كشف مدى انتقال عدوى أزمة الرهن العقاري نحو البورصات العربية من خلال قياس معاملات الارتباط بين مؤشرات البورصة للدول العربية والمؤشر الأمريكي SP500.

1.3 متغيرات وفترة الدراسة: لقد تم تقسيم فترة الدراسة إلى قسمين:

- فترة استقرار وهي الفترة التي سبقت الأزمة وتمثلت في سنتي 2005 و2006؛
- فترة أزمة الرهن العقاري والتي حصرت في سنتي 2007 و2008 على التوالي.

أما فيما يخص متغيرات الدراسة، فلقد تم الحصول عليها من تقارير صندوق النقد العربي AMFوقاعدة بيانات MULTPL وفق العنوانين الالكترونيين: https://www.amf.org.ae/ar/indexes بحيث أخذنا بعين الاعتبار مؤشر البورصةالتالية:

https://www.multpl.com/s-p-500-historical-prices/table/by-mont

- مؤشر البورصة الأمريكي SP500 (Standart and Poorts): وتم اختياره من ضمن المؤشرات الأخرى لكونه مؤشرا عاما للبورصة الأمريكية عوض المؤشرات القطاعية كمؤشر DJIA (Dow Jones Industriel Average).

- المؤشر المركب لصندوق النقد العربي AMF: يتم احتسابه بالدولار الأمريكي عوض العملات المحلية ويضم خمس عشر سوقا ماليا عربيا وهي: سوق الأردن، البحرين، تونس، السعودية، سلطنة عمان، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، أبو ظبي، دبي، قطر، السودان، الجزائر وفلسطين؛

- مؤشرات البورصات العربية المذكورة أعلاه كلا على حدى.

سوف نحاول قياس عدوى الأزمة المالية ما بين السوق الأمريكي والأسواق العربية بطريقة ارتباط أسعار الأصول (Correlation of asset prices)، حيث سيتم احتساب معاملات الارتباط وفق برنامج EViews 9 خلال مرحلتين: فترة الاستقرار التي حددت بسنتي 2005-2006، ثم فترة الأزمة أي خلال سنتي 2007-2008 وسوف يتم قياس العدوى المالية من عدمها كالآتي:

- إذا تم تسجيل ارتفاع كبير في معاملات الارتباط خلال فترة الأزمة فان هذا ما يدل على وجود عدوى مالية بين هذه الدول؛

- إذا سجلت معاملات الارتباط ثباتا بين فترتي الاستقرار والاضطراب فهذا ما يدل على وجود مجرد ارتباطات مشتركة وعادية بين الدول المعنية.

وبعد قيامنا بإجراء الاختبار اعتمادا على برنامج EViews 9 ، ظهرت لنا النتائج من خلال الجدول 1 والجدول 2.

3.3 نتائج الدراسة

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكننا تحليل إمكانية الترابط الموجود بين البورصة الأمريكية والبورصات العربية خلال فترة الاستقرار وفترة الأزمة كالتالي:

1.3.3 فترة الاستقرار (2005-2006): يتضح لنا من خلال مصفوفة معاملات الارتباط لمؤشرات البورصات العربية مع مؤشر البورصة الأمريكية خلال فترة الاستقرار عموما، وجود علاقة عكسية ما بين المؤشر المركب لصندوق النقد العربي AMF والمؤشر الأمريكي SP500 حيث قدر هذا المعامل بـ (0.588-)، وترجع هذه العلاقة العكسية إلى نسبة التفاوت التي سجلها المؤشرين نتيجة الارتفاع النسبي في المؤشر الأمريكي بنسبة تفوق 13٪ خلال سنة 2006 من جهة حسب إحصاءات قاعدة بيانات MULTPL، ومن جهة أخرى الانخفاض الذي شهده المؤشر العربي المركب في نفس سنة 2006 بأكثر من 40٪ أو ما يقارب 42.5٪ أي: ((413.3-237.7)/413.3= 42.48)، كما يبينه الشكلين 01 و 02.

جدول 1: مصفوفة معاملات الارتباط للسوق المالي الأمريكي والأسواق العربية لفترة ما قبل الأزمة

	Sp500	Jord	Bahr	Tuns	Saud	Slta	Kuwt	Libn	Egyp	Mroc	Abdb	Duba	Qatr	Sudn	Algr	Plst	AMF
Sp500	1.000	0.400	0.015	0.855	-0.824	-0.688	0.604	-0.434	0.847	0.911	0.506	-0.098	-0.196	0.783	-0.309	-0.619	-0.588
Jord	-0.400	1.000	0.367	-0.367	0.701	0.580	-0.598	0.876	-0.021	-0.271	0.423	0.814	0.758	-0.009	0.604	0.700	0.832
Bahr	-0.015	0.367	1.000	-0.181	0.289	0.409	-0.063	0.326	0.147	-0.100	0.361	0.382	0.532	0.088	0.276	0.211	0.408
Tuns	0.855	-0.367	-0.181	1.000	-0.839	-0.830	0.491	-0.531	0.654	0.853	0.367	-0.146	-0.423	0.809	-0.387	-0.577	-0.684
Saud	-0.824	0.701	0.290	-0.839	1.000	0.782	-0.774	0.695	-0.518	-0.737	-0.054	0.544	0.550	-0.558	0.681	0.819	0.918
Slta	-0.688	0.580	0.409	-0.830	0.782	1.000	-0.372	0.706	-0.442	-0.701	-0.143	0.263	0.589	-0.520	0.391	0.560	0.739
Kuwt	0.604	-0.598	-0.063	0.492	-0.775	-0.372	1.000	-0.401	0.457	0.582	-0.026	-0.633	-0.278	0.453	-0.849	-0.926	-0.719
Libn	-0.434	0.876	0.326	-0.532	0.695	0.706	-0.401	1.000	-0.036	-0.299	0.344	0.649	0.874	-0.110	0.460	0.555	0.820
Egyp	0.848	-0.021	0.147	0.654	-0.518	-0.442	0.457	-0.036	1.000	0.906	0.776	0.226	0.205	0.887	-0.063	-0.436	-0.186
Mroc	0.911	-0.272	-0.100	0.854	-0.738	-0.702	0.582	-0.299	0.906	1.000	0.592	-0.026	-0.101	0.905	-0.293	-0.624	-0.478
Abdb	0.506	0.424	0.362	0.367	-0.054	-0.143	-0.026	0.344	0.776	0.592	1.000	0.711	0.597	0.715	0.379	0.006	0.305
Duba	-0.098	0.815	0.382	-0.146	0.545	0.263	-0.633	0.649	0.226	-0.026	0.711	1.000	0.722	0.152	0.762	0.637	0.769
Qatr	-0.196	0.758	0.532	-0.423	0.550	0.589	-0.278	0.874	0.205	-0.101	0.597	0.722	1.000	0.046	0.486	0.409	0.782
Sudn	0.784	-0.010	0.088	0.810	-0.559	-0.520	0.453	-0.110	0.887	0.905	0.715	0.152	0.046	1.000	-0.174	-0.486	-0.280
Algr	-0.310	0.605	0.276	-0.388	0.682	0.391	-0.849	0.460	-0.063	-0.293	0.379	0.762	0.486	-0.174	1.000	0.817	0.779
Plst	-0.620	0.700	0.211	-0.578	0.820	0.560	-0.926	0.555	-0.436	-0.624	0.006	0.637	0.409	-0.486	0.817	1.000	0.791
AMF	-0.588	0.832	0.408	-0.684	0.919	0.739	-0.719	0.820	-0.186	-0.478	0.305	0.769	0.782	-0.280	0.779	0.791	1.000

المصدر: من إعداد الباحثين وفق مخرجات EViews 9

جدول 2: مصفوفة معاملات الارتباط للسوق الأمريكي والأسواق المالية العربية لفترة الأزمة

	Sp500	Jord	Bahr	Tuns	Saud	Slta	Kuwt	Libn	Egyp	Mroc	Abdb	Duba	Qatr	Sudn	Algr	Plst	AMF
Sp500	1.000	0.725	0.977	0.138	0.983	0.756	0.899	0.541	0.496	0.958	0.484	0.932	0.887	0.433	0.641	0.896	0.978
Jord	0.725	1.000	0.750	0.600	0.761	0.844	0.782	0.899	0.676	0.772	0.513	0.613	0.908	0.276	0.896	0.867	0.783
Bahr	0.977	0.750	1.000	0.090	0.988	0.769	0.887	0.546	0.460	0.972	0.510	0.911	0.882	0.456	0.627	0.890	0.993
Tuns	0.138	0.600	0.090	1.000	0.141	0.221	0.156	0.735	0.580	0.109	0.155	0.063	0.382	-0.275	0.738	0.432	0.135
Saud	0.983	0.761	0.988	0.141	1.000	0.763	0.894	0.532	0.465	0.959	0.491	0.917	0.897	0.388	0.645	0.884	0.992
Slta	0.756	0.844	0.769	0.221	0.763	1.000	0.822	0.705	0.578	0.830	0.569	0.743	0.877	0.587	0.738	0.826	0.802
Kuwt	0.899	0.782	0.887	0.156	0.894	0.822	1.000	0.589	0.593	0.922	0.631	0.762	0.901	0.573	0.599	0.831	0.918
Libn	0.541	0.899	0.546	0.735	0.532	0.705	0.589	1.000	0.822	0.570	0.443	0.413	0.786	0.249	0.860	0.795	0.571
Egyp	0.496	0.676	0.460	0.580	0.465	0.578	0.593	0.822	1.000	0.495	0.399	0.346	0.754	0.383	0.617	0.722	0.509
Mroc	0.958	0.772	0.972	0.109	0.959	0.830	0.922	0.570	0.495	1.000	0.517	0.899	0.895	0.518	0.666	0.904	0.980
Abdb	0.484	0.513	0.510	0.155	0.491	0.569	0.631	0.443	0.399	0.517	1.000	0.454	0.488	0.303	0.354	0.437	0.522
Duba	0.932	0.613	0.911	0.063	0.917	0.743	0.762	0.413	0.346	0.899	0.454	1.000	0.783	0.373	0.639	0.824	0.904
Qatr	0.887	0.908	0.882	0.382	0.897	0.877	0.901	0.786	0.754	0.895	0.488	0.783	1.000	0.445	0.793	0.940	0.914
Sudn	0.433	0.276	0.456	-0.275	0.388	0.587	0.573	0.249	0.383	0.518	0.303	0.373	0.445	1.000	0.149	0.478	0.470
Algr	0.641	0.896	0.627	0.738	0.645	0.738	0.599	0.860	0.617	0.666	0.354	0.639	0.793	0.149	1.000	0.843	0.656
Plst	0.896	0.867	0.890	0.432	0.884	0.826	0.831	0.795	0.722	0.904	0.437	0.824	0.940	0.478	0.843	1.000	0.909
AMF	0.978	0.783	0.993	0.135	0.992	0.802	0.918	0.571	0.509	0.980	0.522	0.904	0.914	0.470	0.656	0.909	1.000

المصدر: من إعداد الباحثين وفق مخرجات EViews 9

الشكل 1: مؤشر AMF خلال فترة ما قبل الأزمة بسنتين

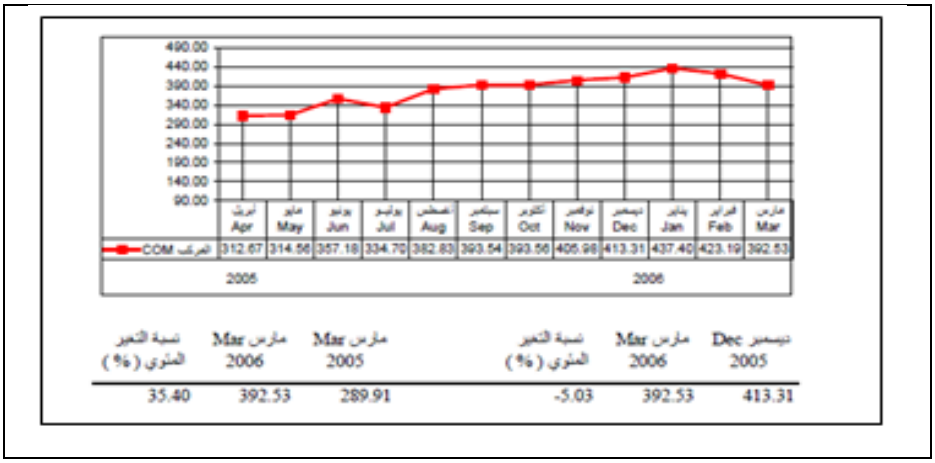

المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات الأسواق المالية العربية-النشرة الفصلية-الربع الأول، 2006، ص 07

الشكل 2: مؤشر AMF خلال فترة ما قبل الأزمة بسنة

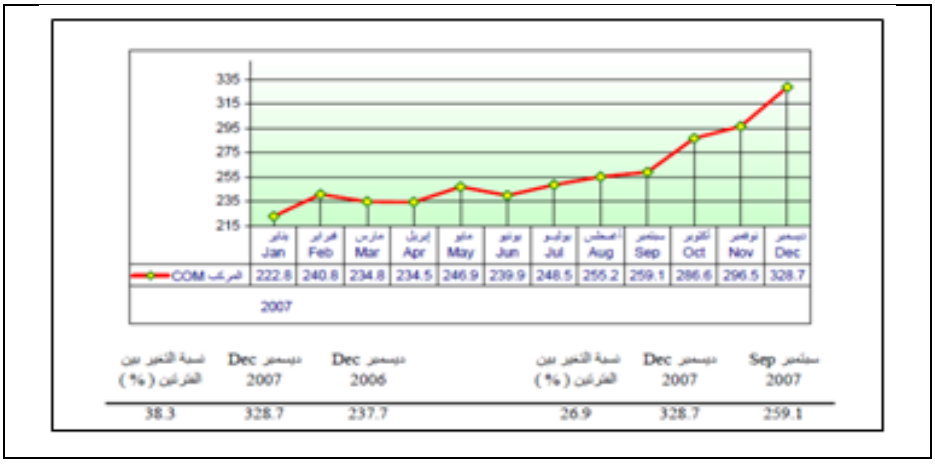

المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات الأسواق المالية العربية-النشرة الفصلية-الربع الأخير، 2007، ص 07

2.3.3 فترة الأزمة (2007-2008): لقد عرفت هذه الفترة انخفاضا في المؤشر الأمريكي بنسبة تفوق 38٪ توازيا مع انخفاض في المؤشر العربي المركب بأكثر من 40٪ أي ما يعادل 49.4٪ (أنظر الشكل 03).

ويتضح لنا من خلال مصفوفة معاملات الارتباط لمؤشرات البورصات العربية مع مؤشر البورصة الأمريكية خلال فترة الأزمة، وجود علاقة طردية وطيدة بين عموم المؤشرات العربية والمؤشر

الأمريكي باقترابها من الواحد الصحيح حيث سجل معامل الارتباط بين مؤشري SP500 و AMF قيمة (0.978) وهذا ما يشير إلى قيمة الترابط القوي بين السوقين في فترة الأزمة، وخاصة دول الخليج، إذ تبين ارتفاع معاملات الارتباط بين المؤشر الأمريكي والمؤشرات العربية كمعامل البحرين (0.977)، السعودية (0.983)، الكويت (0.899)، قطر (0.887) ودبي (0.932)، مما يبين مدى انتقال عدوى أزمة الرهن العقاري نحو البورصات العربية وفق طريقة ارتباط أسعار الأصول، إلا انه ظهرت بعض التناقضات يمكن تلخيصها فيما يلي:

الشكل 3: مؤشر AMF خلال فترة الأزمة

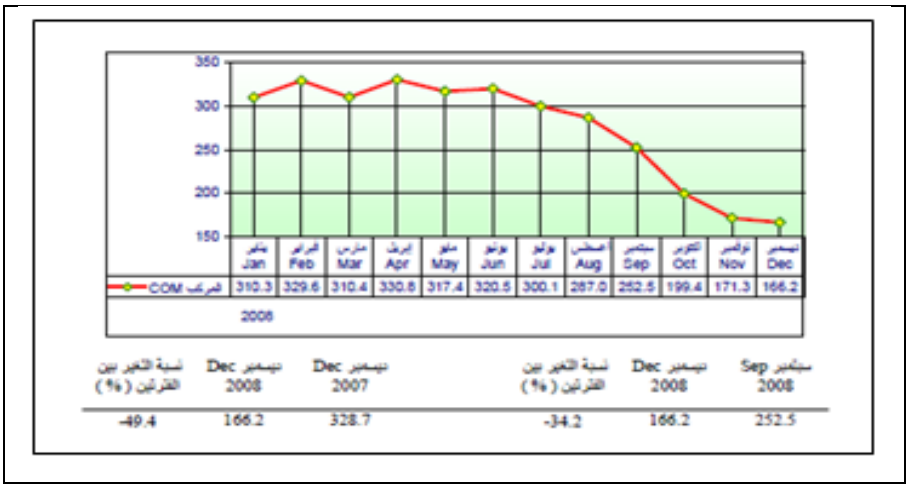

المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات الأسواق المالية العربية-النشرة الفصلية-الربع الأخير، 2008، ص 07

أولا: لقد عرف المؤشر الأمريكي انخفاضا بلغ 38٪ من جرّاء الخسائر التي تكبدتها المؤسسات الأمريكية خلال الأزمة وبالتالي انخفاض معدلات النمو بها، إلا أنه بالمقابل عرفت العديد من الدول العربية ارتفاعا في ناتجها الداخلي الخام سنة 2008 بالرغم من ارتفاع معدلات ارتباطها بالمؤشر الأمريكي، كقطر التي حققت ارتفاعا قدر 16٪، سلطنة عمان 07٪ البحرين 06.5٪، والأردن 06.2٪.

ثانيا: لقد حقق معامل الارتباط بين بورصة الجزائر والبورصة الأمريكية ارتفاعا لا باس به قدر بنسبة 0.641، بالرغم من انغلاقها تماما عن البورصة الأمريكية.

ثالثا: لقد أظهر معامل الارتباط بين البورصة الأمريكية والمصرية تفاعلا إيجابيا يوحي لنا بانخفاض المؤشر المصري نتيجة تأثره بالمؤشر الأمريكي، إلا أنه تبين أن تم هناك انخفاض في عدد الشركات

المدرجة في البورصة المصرية من 435 شركة سنة 2007 نحو 373 سنة 2008 أي حوالي 62 شركة قامت بالانسحاب، لا لتأثرها المباشر بالسوق الأمريكي، بل نظراً لانتهاء مدة الإعفاء الضريبي الذي منحته مصر للشركات المقيدة في البورصة بموجب القانون المعطي لنسبة إعفاء ضريبي للشركات المدرجة لمدة قدرها عشرة سنوات ابتداءا من سنة 1998، حسب ما اقره الخبير المصري إيهاب سعيد، رئيس قسم التحليل الفني لدى شركة "أصول لتداول الأوراق المالية" للبورصة المصرية.

4.3 مناقشة النتائج:

يتضح لنا من مجمل التناقضات السابقة أن العدوى المالية الكامنة بين السوقين العربي و الأمريكي، لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تندرج ضمن النظريات غير المشروطة بوقت حدوث الأزمة (Non crisis-contingent theories) حسب تقسيم Forbes & Rigobon، حيث اتضح لنا ان لا علاقة لها بالأساسيات، بحجة تحقيق العديد من الدول العربية ارتفاعا في إنتاجها الداخلي الخام في فترة الأزمة كما سبق و اشرنا إليه، وبالتالي فهي تندرج ضمن التصنيف الثاني ألا وهو النظريات المشروطة بوقت حدوث الأزمة (crisis-contingent theories) أي كما سميت أيضا من طرف نفس الاقتصاديين بـ: "shift contagion"، أو ما يعرف بالعدوى الصافية (pure contagion) عند Masson، والتي لا علاقة لها بالأساسيات الاقتصادية ولكن بسلوكية المستثمرين أو ما يعرف بسلوك القطيع والهروب نحو النوعية (Ayadi, Khallouli, & Sandretto, 2006, pp. 341-376)، وهذا ما يتوافق مع دراسة (حاج موسى ، 2009)، حيث قام المستثمرون الأجانب بسحب رؤوس أموالهم من الدول العربية وخاصة الخليجية منها نظراً لتعرضهم لمشاكل في السيولة من جرّاء الأزمة، متجهين نحو استثمارات أكثر أماناً من الأسواق المالية كسندات الخزينة الأمريكية والأوربية، وما زاد الطين بلة هو تقليد هؤلاء من طرف المستثمرين المحليين بدافع الخوف والهلع وتخلصهم من أصولهم المالية أيضاً.

من جهة أخرى، يجب التنويه أن الأزمة المالية قد تسببت في تباطؤ اقتصادي على المستوى العالمي، أثر سلبا على أسعار النفط نتيجة تدنّي مستويات الطلب العالمي عليه، بحيث انخفضت أسعار النفط من 133 دولار شهر جويلية إلى 40 دولار فقط شهر ديسمبر 2008، مما يمكنه التأثير على اقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط ومن تم على أسواقها المالية، بالتالي هناك احتمال لانتقال العدوى بين الدول العربية نفسها وخاصة تلك المصدرة للنفط وفق آلية الآثار الموسمية لـ Masson أو ما يعرف بالية الصدمات المشتركة لـ Forbes & Rigobon.

4. خاتمة:

لقد قمنا من خلال هذا البحث بدراسة عدوى الأزمات المالية وطرق انتقالها، ورأينا أن هناك عدة تقسيمات لها فبالإضافة إلى ما يسمى بظاهرة العدوى من خلال الأساسيات أو قنوات الانتقال الطبيعية كقناة التجارة الخارجية والروابط المالية، يوجد أيضا ما يعرف بظاهرة العدوى الصافية التي تعتمد على سيكولوجية المستثمرين التي تمكن من انتقال العدوى بالرغم من ثبات المتغيرات الأساسية في الاقتصاد وتوصلنا أن نوع العدوى المالية بين الأسواق العربية والسوق الأمريكي تتمثل في العدوى الصافية التي لا علاقة لها بالأساسيات الاقتصادية ولكن بسلوكية المستثمرين أو ما يعرف بسلوك القطيع فإنها لا تمثل عدوى حقيقية، مما ينفي الفرضية القائلة أن ارتفاع معدلات الارتباط في فترة الأزمة عما كانت عليه في فترة الاستقرار، يعتبر دليلا كافيا عن وجود عدوى حقيقية لازمة الرهن العقاري للأسواق العربية.

من جهة ثانية، اتضح لنا أن الانخفاض الذي عرفه سوق النفط نظرا للتباطؤ الاقتصادي الذي سجله العالم من جرّاء الأزمة، لم يكن المسؤول الوحيد في انخفاض مؤشرات البورصات العربية والخليجية المصدرة للنفط، بحكم سلوك القطيع الذي مارسه المستثمرون المحليون في تلك الأسواق بدافع الخوف والهلع، بمعنى أن القناة الأساسية لانتقال الأزمة تمثلت في الأسواق المالية بحد ذاتها (مهداوي و صباغ، 2018، الصفحات 123-143)، مما ينفي أيضا الفرضية الثانية القائلة أن أسعار النفط تعتبر القناة الوحيدة المسؤولة عن انتقال عدوى أزمة الرهن العقاري للبورصات العربية.

وعليه لا يمكننا الاعتماد بشكل كلي على معدلات الارتباط للكشف عن عدوى أزمة الرهن العقاري للبورصات العربية، بحيث لا يعكس أي ارتفاع في قيمتها على انتقال فِعلي للأزمة، مثلما لاحظنا في الجزائر التي سجل معدل ارتباطها ارتفاعا بالرغم من انغلاقها تماما عن البورصة الأمريكية، أو البورصة المصرية التي سجل مؤشرها انخفاضا لا لتأثرها المباشر بالسوق الأمريكي بل نتيجة انسحاب أكثر من 60 شركة مدرجة بها نظرا لانتهاء مدة الإعفاء الضريبي الممنوح.

5. قائمة المراجع:

- Ayadi, M., Khallouli, W., & Sandretto, R. (2006). Les déterminants des crises financières récentes des pays émergents. L'Actualité économique, 82(03).
- Brana , S. (2005). Lahet Delphine La Propagation des Crises Financières dans les Pays Emergents: La Contagion est-elle discriminante ? Revue Economie internationale, 03(103).

- Dornbuch, R., Park, Y., & Claessens, S. (s.d.). Contagion: understanding how it spreads, the word bank research observer. 15(02).

- Forbes Kristin, J., & Robertto, R. (2002). No contagion Only Interdependence: Measuring Stock Market Co-Movements". Journal of Finance(05).

- Forbes, K., & Rigobon, R. (2000). National bureau of economic research. Working paper 7885. «Contagion in Latin America: definitions, measurement, and policy implications».

- Longin, F., & Solnik, B. (1995). Is the correlation in international equity returns constant during 1960-1990 ? journal of international money and finance, 14(01).

- Masson , P. (1998). Contagion: Monsoonal Effects, Spillovers, and Jumps between Multiple Equilibria.

- Rijckeghem, W. C. (2001). Sources of contagion: is it finance or trade ? Journal of international Economics, 54 (02).

- أمينة موسلي. (2014). عدوى الأزمات المالية. المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية(05).

- صفية صديقي. (2018)، دراسة الانتقال الدولي للأزمات المالية -اختبار العدوى المالية لأزمة الرهن العقاري نحو دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط - رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح: ورقلة، الجزائر.

- عبد اللاوي وعقبة جوادي نور الدين .(2010) .الأزمات المالية سجال التدويل وأطروحات التعويم الثلاثي، المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي .الأردن.

- محمد قلي. (2017). عدوى انتقال الأزمات المالية: أزمة الرهن العقارية الأمريكية وأزمة الديون السيادية الأوروبية نموذجا. مجلة دراسات اقتصادية.

- نادية العقون. (2013). العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج "دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية"، رسالة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة باتنة: الجزائر.

- نسيمة حاج موسى. (2009). الأزمات المالية الدولية وأثرها على الأسواق المالية العربية مع دراسة حالة أزمة الرهن العقاري خلال الفترة 2007-2008، مذكرة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة: بومرداس.

- هند مهداوي ، ورفيقة صباغ. (2018). أثر أزمة الرهن العقاري على ميزانيات دول مجلس التعاون الخليجي، . مجلة الاقتصاد والقانون.

- وليد محمد الأمين طالب، ونصيرة قلادي. (2019). دراسة تحليلية لظاهرة عدوى الأزمات المالية حالة الأزمة المالية العالمية 2007-2008، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية.

التنمية المستدامة: مفهومها، أبعادها، ومؤشراتها.
«حالة مؤشر الأداء البيئي العالمي»

Sustainable development: its concept, dimensions, and indicators.
Global Environmental Performance Index Status

بايزيد علي[1]*

[1] جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، Baizid1.Baizid2@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/08/01 تاريخ القبول: 2022/10/28 تاريخ النشر: 2022/12/01

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بمفهوم التنمية المستدامة وذلك عن طريق البحث في هذا المفهوم وتطوره ليتفق على أن تعريف التنمية المستدامة تلك التنمية التي تلبي حاجيات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم، ولي يلي ذلك إلقاء الضوء على أهم ألأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة والتي عددته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2015 بـ 17 هدف و199 غاية و 244 مؤشر بغية تحويل العالم وتحقيق مستقبل أفضل بحلول عام 2030 والنظر في أبعاد التنمية المستدامة تمثلت في ثلاث أبعاد وهي البعد البيئي والبعد الاقتصادي والبعد الاجتماع، لي يلي بعد ذلك مؤشرات التنمية المستدامة والتي تحددت بعدد أهدافها مع التركيز على مؤشر الأداء البيئي.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة؛ مؤشرات التنمية المستدامة؛ أبعاد التنمية المستدامة.

تصنيف JEL: O ، O1، O11.

Abstract: *This study aims to define the concept of sustainable development by researching this concept and its development to agree that the definition of sustainable development is that development that meets the needs of the present without compromising the ability of future generations to meet their needs. It was enumerated by the United Nations General Assembly in 2015 with 17 goals, 199 targets and 244 indicators in order to transform the world and achieve a better future by 2030 and to consider the dimensions of sustainable development represented in three dimensions: the environmental dimension, the economic dimension and the social dimension, followed by the indicators of sustainable development, which were identified The number of its objectives, with a focus on the environmental performance index.*

. **Keywords**: *sustainable development; sustainable development indicators; dimensions of sustainable development.*

Jel Classification Codes: *O, O1, O11.*

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

إن عملية التنمية هي الارتقاء بالمجتمع والانتقال من الوضع الثابت إلى وضع أعلى وأفضل، وهي عملية تطور إلى الأمام وتحسين مستمر شامل أو جزئي، وأيضا التنمية هي عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وإدارية وليست محض انجازات اقتصادية فقط، وهي شيء ضروري ومهم لكل مجتمع إنساني، وذلك لتحقيق أهداف المجتمع ككل، وعلى رأسها تحقيق مستوى معيشي مناسب أو حياة أفضل. والتنمية عملية شاملة تضرب جذورها مختلف جوانب الحياة وتنقل بالمجتمع إلى مرحلة جديدة من التقدم، وهي عنصر أساسي للاستقرار والتطور الإنساني والاجتماعي.

وتتخذ التنمية أشكالا مختلفة تهدف إلى الرقي بالوضع الإنساني وتحقيق الرفاه والاستقرار والتطور بما يتوافق مع احتياجات الإنسان والمجتمع وإمكاناته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية.

وللتنمية أنواع عديدة منها على سبيل المثال التنمية البشرية، التنمية الاجتماعية، التنمية الاقتصادية، التنمية السياسية، التنمية الشاملة .

1.1.الإشكالية:

مع تعدد أشكال وأنواع التنمية كان هناك نوع آخر والذي سمي بالتنمية المتواصلة أو التنمية المستدامة والتي هي بصدد بحثنا في هذه الورقة، حيث نجد أنها أخذت حقبة من الزمن للبحث في مفهومها والوصول إلى تعريف دقيق على ما هو اليوم وأهم الخصائص التي تمتاز بها و أهم مؤشراتها وأبعادها ولهذا تم إسهام هذه الدراسة بكل من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي النقدي لدراسة وتحليل أدبيات واتجاهات التنمية المستدامة من أجل تحقيق الأهداف التالية:

- التتبع للتطور التاريخي لمصطلح التنمية المستدامة.
- التعريف بمفهوم التنمية المستدامة.
- معرفة أبعاد التنمية المستدامة.
- معرفة أهم مؤشرات التنمية المستدامة والمعايير التي تعتمد عليها.
- ما هي علاقة مؤشرات التنمية المستدامة بأهدافها؟

وللوصول إلى هذه الأهداف والإجابة عن هذه الأسئلة، نتطرق إلى ما يلي:

2. التطور التاريخي لمصطلح التنمية المستدامة Sustainable Devlopment: لقد فرض مفهوم التنمية المستدامة نفسه مع تفاقم المشاكل البيئية واستغلال الإنسان المفرط لعناصر بيئته وما قد يترتب على ذلك من حرمان الأجيال القادمة من الكثير من المواد الطبيعية أو تلوثها وفقدانها لخصائصها والكثير من عناصرها، (العزاوي، 2016، صفحة 59) ولهذا نجد ظهور مصطلح التنمية المستدامة مر بعدة مراحل تاريخية إلى أن ظهور مفهوم واضح للتنمية المستدامة.

ظهور مصطلح التنمية المستدامة وتطور مضامينها: قد سبق ظهور مفهوم التنمية المستدامة انعقاد العديد من المؤتمرات والملتقيات الدولية وإصدار تقارير دولية مهدت لظهور مفهوم التنمية المستدامة ومن أهم هذه المحطات والتواريخ :

تقرير حول حالة البيئة العالمية 1950: لقد نشر الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة l'Union internationale pour la conservation de la nature، أول تقرير حول حالة البيئة العالمية، وهدف هذا التقرير إلى دراسة حالة ووضعية البيئة في العالم، وقد أعتبر هذا التقرير رائدا خلال تلك الفترة في مجال المقاربات المتعلقة بالمصالحة والموازنة بين الاقتصاد والبيئة في ذلك الوقت (سطيف، 2018).

- **مؤتمر قمة نادي روما 1972:** كان لتقرير نادي روما (حدود النمو) تعبير عن المأزق الذي تواجهه البشرية، بفعل نضوب الموارد الاقتصادية والنمو المتسارع للسكان في مستقبل قريب، أقرب بكثير مما يتوقعه الكثيرون-الفضل في انتقال وعي العالم من مرحلة البيئة المفتوحة إلى البيئة المغلقة.

- **لجنة بروتلاند 1987:** في عام 1982، أنشأت الجمعيةُ العامة اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (المشار إليها بالاسم الشائع **"لجنة بروتلاند"** لكي تتولى دراسة العلاقة بين البيئة والتنمية. ثم بعد خمسة أعوام، نشرت لجنة بروتلاند تقريرها البارز المعنون بـ **"مستقبلنا المشترك"**، الذي عرّف التنمية المستدامة بأنها المقدرة على جعل التنمية مستدامة - بوصفها التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر من دون تعريض قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها هي الأخرى". ويعتبر أهم تلك التعريفات وأوسعها انتشارا ذلك الوارد في تقرير **جروهارلن بروندتلاند** (WCED, 1987, pp. 8-43) وقد أوضح هذا التقرير الترابط بين البيئة والتنمية بما ذكره: من أنّ البيئة هي حيث نحيا؛ وأن التنمية هي كل ما نفعله سعياً إلى تحسين مصيرنا في هذا المستقر. والاثنتان لا انفصال لهما.

- **مؤتمر قمة الأرض ريو دي جانيرو 1992:** ثم اكتسب مفهوم التنمية المستدامة مزيداً من الصيت البارز إبّان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي عُقد في عام 1992 في ريو دي جانيرو في البرازيل. وفي ذلك المؤتمر، أصدرت الحكومات إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، حيث كان تصريح قوي من قبل **«قال موريس»** "Maurice Storng" وهو أحد مُنظّري المفهوم **"البيئي- تنموي"**: «نموذج البيئة والتنمية الذي وضعناه يؤدي إلى تدمير الموارد الطبيعية، وهو غير قابل للحياة، ويلزم أن نغيره » (برباج، 2018، صفحة 25) واعتمدت جدول أعمال القرن 21، (الأمم المتحدة، 3-4 جوان 1992) الذي تضمّن برنامجاً لإجراءات العمل المرغوب في اتخاذها. وهي بقيامها بذلك إنما أكّدت أنه "ينبغي للدول أن تتعاون معاً على الترويج لإقامة نظام اقتصادي دولي مساند ومنفتح من

شأنه أن يؤدّي إلى نمو اقتصادي وتنمية مستدامة في كل البلدان، وذلك من أجل التصدِّي على نحو أفضل لمشاكل التدهور البيئي".

- **مؤتمر كوبنهاغن 1995:** في مؤتمر كوبنهاغن (مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية) احتلت مسألة التنمية الاجتماعية الأهمية الأكبر، مع مناقشة كيفية معالجة الفقر والعمالة والاندماج الاجتماعي وتوفير التعليم والصحة للجميع، والمساواة بين الرجل والمرأة وتدعيم برامج التنمية في الدول الأقل نمواً.

وبعد هذا المؤتمر بسنة أي في عام 1996 عقد اجتماع في مدينة بيلاجيو الايطالية وحضره مجموعة من الخبراء لوضع مبادئ الاستدامة، وقد أسفر عن وضع عشرة مبادئ، على رأسها المبدأ الأول يؤكد على ضرورة وضع رؤية واضحة للتنمية المستدامة يتم ترجمتها إلى أهداف قابلة للتحقق، وقد شددت المبادئ الأخرى على اكتمال المنظمات المعينة بالاستدامة وتكاملها، ووضع الآليات الكفيلة بالاستمرار وعدم الانقطاع لحين الرؤية والأهداف.

- **مؤتمر نيويورك 2000:** هو مؤتمر الألفية أكد على ضرورة دعم جميع الحكومات لمبادئ التنمية المستدامة، وقد احتوت الأهداف الإنمائية للألفية على هدف يختص بالاستدامة البيئية، وتأكيده على ضرورة دمج مبادئ الاستدامة بالسياسات والبرامج التنموية، مع تجنب الإسراف في استخدام الموارد واستهلاكها.

- **مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة جوهانسبورغ 2002:** في المؤتمر هذا القمة العالمي للتنمية المستدامة، الذي عُقد من 26أوت إلى 4. سبتمبر 2002 في جوهانسبورغ في جنوب أفريقيا، فقد جدّد قادة العالم التزامهم بإعلان الألفية، واعتمدوا خطة تنفيذية تشجّع، فيما تتضمّنه، السلطات المعنية على جميع المستويات على وضع التنمية المستدامة في الحسبان في أثناء عملية اتخاذ القرارات، بما في ذلك اتخاذ إجراءات عمل للترويج لإدماج التكاليف البيئية معاً على الصعيد الداخلي ولإستخدام الأدوات الاقتصادية (الأمم المتحدة، 4 سبتمبر 2002).

وحسب هذا المؤتمر بأن التنمية المستدامة بأنها تلك التنمية التي تلبي حاجيات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم. أو تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا. تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم والقدرات البيئية، من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هي عمليات متكاملة وليست متناقضة.

- **مؤتمرالأمم المتحدة للتنمية المستدامة (RIO+20) 2012:** انعقد هذا المؤتمر في جوان 2012، حيث ركز على موضوع الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة، وقد تضمنت الوثيقة الختامية للمؤتمر رؤية مشتركة تشير إلى أن الاقتصاد الأخضر لا يعتبر بديلا للتنمية المستدامة ولكنه أداة أساسية لتسيير

تحقيق التنمية المستدامة وتخفيف الفقر من خلال سياسات تراعي الأوضاع الوطنية وتحترم سيادة كل دولة على مواردها الطبيعية (عبد الله، 2015، صفحة 44) .

منذ قمة هذا أصبحت التعريفات العلمية للاستدامة مقبولة على نطاق واسع من قبل الحكومات، والمنظمات غير الحكومية NGOs وقطاع الأعمال. ويبدو أن تلك التعريفات قد عدت من قبيل العيش ضمن نطاق القيود المحدودة للأرض، والإيفاء بالاحتياجات دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة للإيفاء باحتياجاتها، وتكامل البيئة والتنمية (Phil & John, 1998, p. 215).

2- التعريف بمفهوم التنمية المستدامة: هناك عدة تعاريف صدرت حول التنمية المستدامة منذ ظهورها إلى يومنا هذا ومنها مايلي:

- **التنمية المستدامة** تعني الإدارة والاستعمال المميز دون الهدر أو التلكؤ في استثمار الموارد الطبيعية الأساسية كالتربة والمياه مثلا، مع الصيانة المستمرة، وإعادة تأهيل عملية الاستثمار والاستخدام لتلك الموارد مقرونة بالتنمية البشرية بمختلف أنماطها إن كانت معاشية، صحية، تعليمية، ترفيهية، ثقافية، وكل ذلك سعيا وراء طمأنة المتطلبات الإنسانية الحالية والمستقبلية للسكان عبر شبكة المؤسسات المسؤولة، ووفق التقنيات المتعددة والإمكانات الاقتصادية والتكنولوجية الحديثة المقبولة اجتماعيا (السامرائي، 2016، صفحة 9).

تعريف لجنة بروتلاند 1987: في تقرير مستقبلنا المشترك أشهر تعريف في الأدبيات العلمية، وحضي بقبول واسع، ويركز على حماية رصيد الأجيال القادمة، وذلك أن الاستدامة تعني وفق تلك اللجنة الشهيرة:

تلبية احتياجات الأجيال الحاضرة دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها.

ويجب التأكيد على أن الفكرة الجوهرية في هذا التعريف تكمن في «**مبدأ حتمية المحافظة على الرصيد للأجيال القادمة**» (بن عوالي، 2018، صفحة 169)

تعريف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (منظمة الفاو Organisation Fao food and Agriculture)، حيث تعرف التنمية المستدامة سنة 1989 بأنها: «إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية، وتوجيه التغيرات التقنية والمؤسسية بما يضمن التحقيق والإشباع الدائم للاحتياجات الإنسانية الحاضرة والمستقبلية، على أن تحمي مثل هذه التنمية (في قطاع الزراعة والغابات والمصادر السمكية) الأرض والماء والمصادر الجينية الحيوانية والنباتية، مع كونها لا تضر بيئيا وملائمة تقنيا ومجدية اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا» هذا التعريف ينحاز للمسائل ذات الصلة بالزراعة والموارد الطبيعية، وهذا نابع من كونه صادر من منظمة الفاو، مع ميله إلى إعطاء أهمية لجوانب عديدة، فضلا على تبني مبدأ «رصيد الأجيال القادمة» وضرورة والمحافضة عليه.

تعريف البنك الدولي: تعرف التنمية المستدامة بأنها: «العملية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة الفرص التنموية الحالية نفسها للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن». من الواضح هذا التعريف يركز على البعد الرأسمالي وضمان تنميته أو ثباته بما لا يؤثر على حصص الأجيال القادمة، مع ترخيص مبادئ العدالة في الحصول على الفرص التنموية.

تعريف العالم الاقتصادي الشهير «روبرت سولو » الحائز على جائزة نوبل سنة 1989: «بأنها عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها في الحالة التي ورثها عليها الحالي»، ولا يركز «سولو» في نظريته لهذه التنمية على الطاقة الإنتاجية والموارد فقط، بل على البيئة أيضا، حتى يؤكد ضرورة التفكير في نوعية البيئة التي سنورثها للأجيال القادمة.

تعريف الباحث «مُنرو» بأنها: «كل معقد من الأنشطة التي يتوقع أن تحسن الحياة البشرية في سياق يستديم ذلك التحسين». هذا التعريف يقر بتعقد الاستدامة وأنشطتها وعملياتها، ويشير إلى **«عنصر عدم التأكد»** Uncertainty وذلك أنه يستخدم كلمة «يتوقع»، ويركز هذا التعريف على تحسين الحياة البشرية بشرط العمل على استدامتها (البريدي، 2015، صفحة 52).

تعريف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بأنها: التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها. (حدادو، 2021، صفحة 55)

ومن خلال كل هذه التعريفات نستنتج التنمية المستدامة (Sustainable Development) تعرف بأنها التنمية التي تُلبي احتياجات البشر في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها، وتركز على النمو الاقتصادي المتكامل المستدام والإشراف البيئي والمسؤولية الاجتماعية .

3- أهداف التنمية المستدامة: في 20 سبتمبر 2010 اعتمدت قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة قرارا بعنوان: "تحويل عالمنا: جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة"، وتم تمرير هذا القرار التاريخي بواسطة 193 من زعماء وقادة العالم في نيويورك باعتباره "رؤية عالمية وشاملة وتحويلية لعالم أفضل"، ويشتمل هذا القرار على 17 هدفا للتنمية المستدامة و 199 غاية للقضاء على الفقر وعدم المساواة، ولتحسين الصحة والتعليم، وتحقيق النمو الاقتصادي، بتهيئة فرص عمل لائقة، وتوفير طاقة نظيفة، ومياه، وبنية تحتية، وإنشاء مدن مستدامة، وحماية البيئة الطبيعية، والتنوع الحيوي، والتصدي لتغيير المناخ في أجواء تتسم بالسلام والعدل، والشكل التالي يوضح هذه الأهداف:

الشكل1 : أهداف التنمية المستدامة



المصدر: (ESCWA، 2019، صفحة 4)

في ظل ضوء الشكل الموضح أعلاه يمكن تلخيص أهداف التنمية المستدامة في ثلاثة أهداف رئيسة، هي تحقيق:

1.3- الاستدامة البشرية: وتهدف إلى تطوير وتعظيم قدرات الإنسان وطاقاته لخدمة نفسه ومجتمعه، وذلك من خلال تحسين الأحوال التعليمية والثقافية، والصحية، وإشباع احتياجاته المادية، والروحية، والمعنوية، وذلك ليكون له دور أفضل في عجلة الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، فالإنسان هو الطاقة التي تولد التنمية، وتحافظ عليها.

2.3- الاستدامة البيئية: وتهدف إلى الارتقاء بالبيئة وتنميتها وحمايتها وصيانة مكوناتها وعناصرها، وذلك من خلال تعريف الطلاب بمكونات البيئة المحيطة بهم، والتأثيرات البيئية المختلفة على جميع الكائنات الحية، وما يترتب على ذلك من نتائج سلبية أو إيجابية تنعكس على الحياة، ومن ثم العمل على إيجاد الحلول للتغلب على النواحي السلبية.

3.3- الاستدامة الاقتصادية: وتهدف إلى زيادة الدخل الوطني، ورفع مستوى المعيشة، وتقليل التفاوت في الدخول والثروات، وبناء الأساس المادي؛ للتقدم من خلال التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية (htt). وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات (Ghada, 2019, p. 53).

ومنذ 2014 وعند تحديد أهداف التنمية المستدامة 17 تم الاستثمار العالمي لبلوغ هذه الأهداف من خلال تقارير الأونكتاد يمكن ملاحظة هذه التطورات، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول 1: موجز فجوات الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة والاتجاهات.

متطلبات الاستثمار الرئيسية	أهم أهداف التنمية المستدامة	فجوات الاستثمار السنوية حسب تقديرات الأونكتاد (بمليارات الدولارات)	الاتجاهات العامة للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة	اتجاهات استثمار القطاع الخاص الدولي
الطاقة (باستثناء مصادر الطاقة المتجددة) الاستثمار في توليد الكهرباء ونقلها وتوزيعه	7	690–370	↗	↗
هياكل النقل الأساسية الاستثمار في الطرق والمطارات والموانئ والسكك الحديدية	11 9	470–50	↗	↘
الاتصالات الاستثمار في الهياكل الأساسية (الخطوط الأرضية والهواتف النقالة والإنترنت)	9	240–70	↗	↘
المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (الغسل) توفير المياه وخدمات الصرف الصحي للقطاع الصناعي والأسر المعيشية	6	260	↘	↘
الأغذية والزراعة الاستثمار في الزراعة والبحوث والتنمية الريفية، وما إلى ذلك	2	260	↗	↘
التخفيف من آثار تغير المناخ الاستثمار في الهياكل الأساسية ذات الصلة وتوليد الطاقة المتجددة والبحث ونشر التكنولوجيات المراعية للمناخ، وما إلى ذلك	13	680–380	↗	↗
التكيف مع تغير المناخ الاستثمار من أجل التكيف مع آثار تغير المناخ في الزراعة والهياكل الأساسية وإدارة المياه والمناطق الساحلية، وما إلى ذلك	13	100–60	↗	N.D.
النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي الاستثمار في حفظ النظم الإيكولوجية وحمايتها، وإدارة الموارد البحرية، والحراجة المستدامة، وما إلى ذلك	15 14	غير محدد	↗	N.D.
الصحة الاستثمار في الهياكل الأساسية، مثل المستشفيات الجديدة والبحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية	3	140	↗	↘
التعليم الاستثمار في الهياكل الأساسية، مثل المدارس الجديدة	4	250	↘	↗

المصدر: (الأونكتاد، 2020، صفحة 34)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك فجوة في الاستثمار العالمي نحو أهداف التنمية المستدامة كما حددتها الأمم المتحدة وذلك من سنة 2014 إلى سنة 2019، حيث توضح اتجاهات الاستثمارات العالمية أخذت ثلاث اتجاهات الاتجاه السالب كالاستثمار حول المياه والصرف الصحي والنظافة الصحة (الهدف 6)،والتعليم (الهدف 4)، والاتجاه الموجب الاتصالات (الهدف 9) والأغذية والزراعة (الهدف 2)، النظم البيولوجية والتنوع البيولوجي (الهدف 14) و(الهدف 15) والصحة (الهدف 3)، والتخفيف من آثار المناخ (الهدف 13)، وهياكل النقل الأساسية الذي يجمع (الهدفين 9 وَ 11)، والاتجاه المستقر كالطاقة (الهدف 7) والتكيف مع تغير المناخ (الهدف 13).

4- أهمية التنمية المستدامة: إن التنمية المستدامة تعتبر حلقة وصل بين الجيل الحالي والجيل القادم تتضمن استمرارية الحياة الإنسانية، وتضمن للجيل القادم العيش الكريم والتوزيع العادل للموارد داخل الدولة الواحدة، وحتى بين الدول المتعددة.

وتكمن أهمية التنمية المستدامة كونها وسيلة لتقليص الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية وتلعب دورا كبيرا في تقليص التعبئة الاقتصادية للخارج، وتوزيع الإنتاج وحماية البيئة، العدالة الاجتماعية، تحسين مستوى المعيشة، رفع مستوى التعليم، تقليص نسبة الأمية، توفير رؤوس الأموال ورفع مستوى الدخل الوطني .

ولتقليص هذه الفجوة وتحقيق كل الأولويات لابد من رؤية إستراتيجية مدروسة وواضحة لتمكن من ارث للجيل القادم.

كما أن التنمية المستدامة تعتبر حلقة وصل بين الشمال والجنوب وتكامل للمصالح بينها وسداد لدين الدول المتقدمة التي استنزفت موارد الدول المتخلفة إبان الاستعمار (مدحت و مدحت محمد، 2017).

5- أبعاد التنمية المستدامة: تتمثل أبعاد التنمية المستدامة في ثلاث أبعاد أساسية وهي :

1.5- البعد الاقتصادي Economic Dimension: تعني الاستدامة بتحقيق الاستمرارية وذلك بتوليد دخل مرتفع يمكن من إعادة استثمار جزء منه حتى يسمح بإجراء الإحلال والتجديد والصيانة للموارد، وكذلك بإنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر ويحافظ علي مستوى معين من التوازن يشمل العناصر التالية؛ النمو الاقتصادي المستديم وكفء رأس المال والعدالة الاقتصادية وتوفير وإشباع الحاجات الأساسية أي تحسين مستوى الرفاهية للفرد.

2.5- البعد الاجتماعيSocial Dimension: يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية إلي جميع المحتاجين لها بالإضافة إلي ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بشكل شفافية واستدامة المؤسسات والتنوع الثقافي .

3.5- البعد البيئيEnvironmental Dimension: ويرتكز على حماية وسلامة البيئة وحسن التعامل مع الموارد الطبيعية، وتوظيفها لصالح الإنسان، دون إحداث الخلل بالمكونات البيئية المتضمنة للأرض والماء والهواء وما يمكن فيها من مصادر طبيعية تسهم في بقاء الحياة البشرية والحيوانية والنباتية وإدامتها وتقدمها، وتحول دون استنزافها أو تلوثها أو ضياعها (نفادي، 2017، صفحة 652)

6- الترابط بين الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة: يتمثل ترابط أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة فيما بينها فيما يلي :

1.6- اقتصاديا : النظام المستدام اقتصاديا هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر وأن يحافظ على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين العام، وأن يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية.

2.6- بيئيا : النظام المستدام بيئيا يجب أن يحافظ علي قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية، وتجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة، ويتضمن ذلك حماية التنوع الحيوي والاتزان الجوي وإنتاجية التربة والأنظمة البيئية الطبيعية الأخرى التي لا تصنف عادة كموارد اقتصادية .

3.6- اجتماعيا : يكون النظام مستدام اجتماعيا في تحقيق العدالة في التوزيع، وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجها والمساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية.

ويمكن أن نلخص كل هذا في الشكل البياني كالتالي:

الشكل 2: أبعاد التنمية المستدامة والترابط بينها.

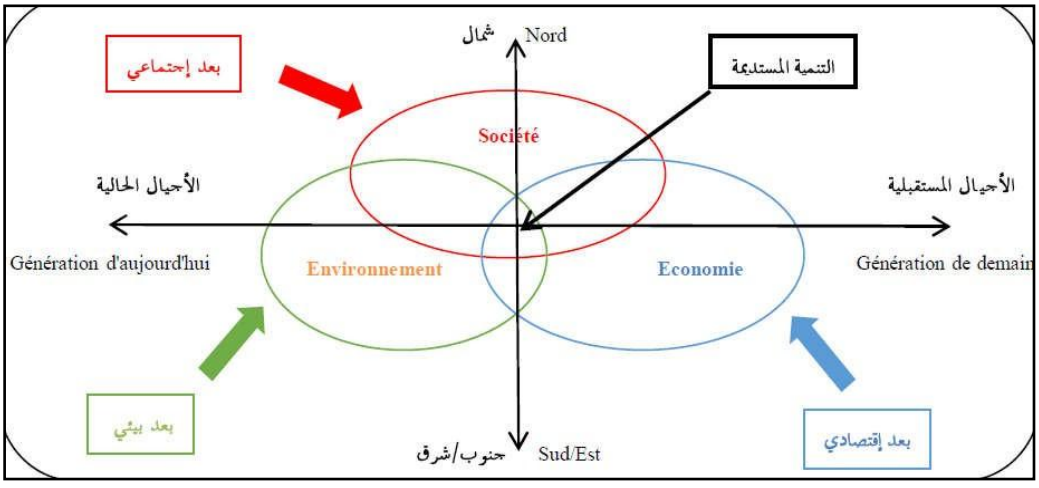

) alarabiya(2015 ،:

7- الأبعاد الثانوية للتنمية المستدامة : بالإضافة إلي الأبعاد الثلاثة السابقة هناك من يضيف أبعاد ثانوية تتمثل في ثلاث أبعاد أيضا وهما البعد التكنولوجي أو (البعد الإداري والتقني) أن هذا البعد هو الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفل تنقل المجتمع إلي عصر يستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد وأن يكون الهدف من هذه النظم التكنولوجيا: إنتاج حد أدنى من الغازات والملوثات واستخدام معايير معينة تودي إلي الحد من تدفق النفايات وتعيد النفايات داخليا. فالبعد التكنولوجي هو عنصر مهم في تحقيق التنمية المستدامة، ذلك أنه من أجل تحقيق التنمية المستدامة، فإنه لابد من التحول من تكنولوجيا تكثيف الموارد إلي تكثيف تكنولوجيا المعلومات وهذا يعني التحول من الاعتماد علي رأس المال الإنتاجي إلي الاعتماد علي رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي وبالتالي فإن التنمية المستدامة يمكن أن تحدث فقط إذا تم الإنتاج بطرق ووسائل تعمل على صيانة وزيادة مخزون رأس المال بأنواعه وعليه فإن العمليات الاقتصادية الأساسية الثلاث الممثلة في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك لابد أن يضاف إليها عملية رابعة وهي صيانة الموارد.

ويضاف خامسا بعد آخر يسمي بالبعد الثقافي وقد جاءت حتمية إدماج هذا البعد منذ سنة 2005 بعد المصادقة علي الاتفاقية الدولية حول التنوع الثقافي. وأخيرا يضاف إليهم بعدا سادسا ويسمي بالبعد السياسي وهو يرمز إلي أن تطبيق الحكم الديمقراطي هو الذي يسمح بالمساواة في توزيع الموارد بين أبناء الجيل والأجيال المقبلة وكذلك الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية.

8- مؤشرات التنمية المستدامة : إن استخدام المؤشرات يكمن في تقييم مدى تقدم الدول والمؤسسات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بصورة فعلية, حتى يستطيع صناع السياسة استخدامها في عمليات صنع القرار , كما أن مؤشر التنمية المستدامة هو المؤشر الذي يساعد على توضيح، أين نحن، أي طريق سوف نتجه، وكم هو البعد عن الهدف المنشود..... والمؤشر الجيد هو الذي يحدد المشكلة قبل وقوعها أو قبل أن نصل للكارثة وقبل الإشارة إلى تلك المؤشرات لابد من معرفة ما يجب أن يتوافر في تلك المؤشرات لنتمكن من الاعتماد عليها على أن تكون كالتالي :

- الوطنية في المقام الأول من حيث المدى والحجم.
- ترتبط بالهدف الرئيسي لتقييم التقدم نحو التنمية المستدامة.
- قابلة للفهم، بمعنى أن تكون واضحة وبسيطة وغير غامضة إلى أقصى درجة ممكنة.
- في إطار قدرات الحكومات الوطنية.
- محدودة من حيث العدد، ويمكن تكييفها طبقًا للتنمية المستقبلية.
- متسعة لتشمل أجندة أعمال القرن الحادي والعشرين والتنمية المستدامة.
- تمثل الاتفاق الجماعي العالمي إلى أقصى درجة ممكنة.

- تعتمد على البيانات المتاحة أو المتاحة بتكلفة معقولة، وموثقة وبجودة معلومة ويمكن تحديثها بانتظام.

1.8- المؤشرات الاجتماعية: وتعنى توفير الظروف للدول والبشر ليتمكنوا من تحقيق :

أ- المساواة الاجتماعية وتحقيق عدالة توزيع الثروة ومكافحة الفقر, وهناك مؤشرين لقياس مدى تحقيق الدول للعدالة الاجتماعية هما (نسبة عدد السكان تحت خط الفقر, ومقدار التفاوت بين الفئات الغنية والفئات الفقيرة).

ب- الرعاية الصحية المناسبة لجميع فئات الشعب, وخاصة الاهتمام بالمناطق النائية والأرياف مع السيطرة على الأمراض المتوطنة والأوبئة الناتجة عن تلوث البيئة, والمقياس لمعرفة مدى تقدم الرعاية الصحية يتمثل في (معدلات وفيات الأمهات والأطفال والرعاية الصحية الأولية, والعمر المتوقع عند الولادة, ونسبة التطعيم ضد الإمراض المعدية).

ج- التعليم الذي يعد أهم حقوق الإنسان, لأنه هو السبيل الأهم لتحقيق التنمية المستدامة في أي مجتمع عصري, وذلك يحدث من خلال إعادة توجيه التعليم إلى أهمية التنمية وسبل تحقيقها ومجالاتها المختلفة, والعمل على زيادة التوعية عند الأفراد خاصة الفقراء منهم وتعريفهم بأهمية التعليم على الفرد ومجتمعه, ومن مؤشرات تقدم التعليم (نسبة الأمية, مدى استمرار الفرد في مسيرة التعليم, ونسبة إنفاق الدولة على التعليم والبحث العلمي).

د- السكن والسكان حيث يؤثر النمو السكاني السريع, وهجرة سكان الريف للمدن على تحقيق التنمية المستدامة وتؤدى إلى إفشال خطط التنمية الاقتصادية والعمرانية للدولة, وتم إعداد مؤشرين لقياس ذلك هما (معدل النمو السكاني, ونصيب الفرد من الأبنية العمرانية).

هـ- الأمن الاجتماعي وحماية الإفراد من الجرائم ويتحقق ذلك من خلال تحقيق العدالة والديمقراطية والسلام الاجتماعي, ويقاس ذلك بمؤشر (عدد الجرائم المرتكبة لكل 1000 فرد في المجتمع).

ومثال ذلك مؤشر الهدف الأول للتنمية المستدامة وهو القضاء على الفقر وكيفية حسابه.

جدول 2: مؤشر الهدف الأول للتنمية المستدامة وهو القضاء على الفقر وكيفية حسابه.

رقم المؤشر	المؤشر	التعريف	طريقة الحساب	طبقة المؤشر
	نسبة السكان الذين	تشير إلى أنظمة توفير الخدمة العامة التي تلبي الاحتياجات الأساسية البشرية بما في ذلك مياه	نسبة السكان الذين يحصلون على الخدمات الأساسية : (عدد السكان الذين يمكنهم	Tier II

1.4.1	يحصلون على الخدمات الأساسية	الشرب والصرف الصحي والنظافة والطاقة والحركة وجمع النفايات والرعاية الصحية والتعليم وتكنولوجيا المعلومات . ويعني الوصول إلى الخدمات الأساسية أن الخدمة كافية وميسورة التكلفة ومتاحة بشكل موثوق به	الوصول إلى جميع الخدمات الأساسية/عدد السكان)× 100	
1.5.1	نسبة الأشخاص المتوفين والمفقودين ومن تضرروا مباشرة بسبب الكوارث من كل 100.000 شخص	يقيس هذا المؤشر عدد الوفيات أو المفقودين أو الذين تأثروا بشكل مباشر لكل 100.000 من السكان	$x = \frac{A2+A3+B1}{\text{عدد السكان}}$ A2 = عدد الوفيات بسبب الكوارث A3 = عدد المفقودين بسبب الكوارث B1 = عدد الأشخاص المتأثرين بشكل مباشر بسبب الكوارث	Tier II
1.5.2	الخسائر الاقتصادية المباشرة نتيجة الكوارث كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	يقيس هذا المؤشر الخسائر الاقتصادية المباشرة بسبب الكوارث فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي	$x = \frac{C2 + C3 + C4 + C5 + C6}{GDP \text{ العالمي}}$	Tier II
1.a.2	نسبة إجمالي الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية (التعليم، الصحة، الحماية الاجتماعية)	البيانات الوصفية لهذا المؤشر غير متاحة		Tier II

المصدر: (الهيئة العامة للاحصاء، 2020، صفحة 7)

2.8- المؤشرات الاقتصادية : وتشمل قضايا البنية الاقتصادية وأنماط الإنتاج والاستهلاك في الدول :

أ- البنية الاقتصادية حيث تتحد من خلال (معدل نصيب الفرد من الناتج المحلى, والميزان التجاري للدولة, ونسبة المديونية الخارجية و المحلية من الدخل الوطني , مدى المساعدات التي تحصل عليها الدول ,ونسبة الاستثمار في معدل الدخل الوطني).

ب- أنماط الإنتاج والاستهلاك حيث تحولت معظم الدول إلى أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدام, والتي تستنزف الموارد بشكل سريع وغير مدروس ويمكن قياس ذلك من خلال (مدى كثافة استخدام الموارد في الإنتاج, معدل استهلاك الفرد من الطاقة, كميات النفايات وتدويرها, مدى توافر المواصلات)

3.8- المؤشرات المؤسسية: وتتمثل فيما يلي

أ- الإطار المؤسسي وهو يشمل إنشاء أطر مؤسسية مناسبة لتطبيق التنمية المستدامة من خلال وضع استراتجيات وطنية لكل دولة، والتوقيع على اتفاقيات عالمية بشأن التنمية المستدامة .

ب- قدرة مؤسسات الدول على تحقيق التنمية المستدامة وذلك من الإمكانيات البشرية والعلمية والاقتصادية والسياسية .

4.8- المؤشرات البيئية: ويعتمد قياس الاستدامة البيئية على 20 مؤشر رئيسي ينقسم إلى 68 مؤشر فرعى وفق لأسلوب ومنهجية رقمية دقيقة, وتتمثل في قضايا البيئة المعاصرة في:

أ- التغير في الغلاف الغازي للأرض ويتمثل في (الاحتباس الحراري, وثقب الأوزون), وتغير المناخ ويقاس من خلال (تحديد انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو) ومعالجة التلوث الهوائي الزائد, وتحسين نوعية الهواء من خلال بروتوكولات (كيوتو, ومونتريال).

ب- استخدامات الأرض من خلال حمايتها من التدهور البيئي , ومكافحة التصحر, ووقف إزالة الغابات الطبيعية, والزحف العمراني على الأراضي الزراعية, مع العمل على تحقيق تنمية مستدامة للإنتاج الزراعي والغاني والرعوي .

ج- المسطحات المائية وحمايتها من التلوث وذلك بوقف الصيد البحري الجائر, ومعرفة منسوب التلوث في المياه, وحساب كمية المياه بكل أنواعها ومقدار ما نفقده كل سنة, وتنمية الثروة السمكية وحماية أنواع الأسماك المعرضة للانقراض, وحل مشكله ارتفاع منسوب سطح البحر في السنوات القادمة والذي يشكل تهديد كبير سيؤدى إلى إغراق مساحات شاسعة من الجزر و اليابس .

ولتقييم الأداء البيئي للبلدان تم استخدام مؤشر الأداء البيئي، إذن فما هو هذا المؤشر؟

مؤشر الأداء البيئي (EPI: Environmental Performance Index)لـ 2016: مؤشر الأداء البيئي: يضم 180 دولة ويعتمد على 32 مؤشر في 11 فئة مختلفة لقياس حالة الاستدامة البيئية وحيوية النظام الإيكولوجي (GCC-STAT، 10 جوان 2020).

خلال فعاليات منتدى دافوس الاقتصادي في (جانفي 2016)، تم إطلاق تقرير مؤشر الأداء البيئي

للعام 2016، وهو السادس في سلسلة تقارير تقيِّم الأداء البيئي لبلدان العالم بدأت مع التقرير التجريبي الأول العام 2006.

ومع أن مراكز أكاديمية في جامعتي ييل وكولومبيا الأميركيتين العريقتين هي التي أعدت التقرير بالتعاون مع عدد من المؤسسات العلمية، فإنه تضمن الكثير من مواطن الضعف والقصور التي لم تستطع المخططات والرسوم البيانية التغطية عليها. فما هو المنهج الذي قام عليه التقييم؟ وما هي أهم تناقضاته؟

تقوم فكرة «**مؤشر الأداء البيئي**» **(EPI)** على تقييم أداء الدول وتصنيف مؤشراتها البيئية ضمن مجموعتين أساسيتين، هما الصحة البيئية وحيوية النظم البيئية. ويمنح التقرير الدول تقييماً بالدرجات حول أدائها في تسع قضايا مرجعية، تشمل في فئة الصحة البيئية: الآثار على صحة الإنسان، نوعية الهواء، مياه الشرب والصرف الصحي، وفي فئة النظم البيئية: الموارد المائية، الزراعة، الغابات، الثروة السمكية، التنوع الحيوي والموائل، المناخ والطاقة.

يجرى تقييم هذه القضايا بشكل موزون بحسب الأهمية، استناداً إلى مؤشرات فرعية تزيد على عشرين مؤشراً.

مثلاً: تقييم «مياه الشرب والصرف الصحي» يأخذ في الاعتبار أربعة مؤشرات، هي: النفاذ إلى مياه الشرب، الانكشاف أو درجة المخاطر الناتجة عن مياه الشرب غير السليمة، النفاذ إلى مرافق الصرف الصحي، درجة المخاطر الناتجة عن الصرف الصحي غير الآمن.

ويستند إعطاء القيم الرقمية لهذه المؤشرات إلى معطيات التقارير التأشيرية الوطنية وتلك الصادرة عن المنظمات الدولية كمنظمة الصحة العالمية وغيرها، حيث توضع العلامات وفق مقاربة الدول في أدائها للأهداف المحددة عالميّاً. أما في حالة غياب أهداف متفق عليها عالميّاً، فيتم وضع العلامات بالمقارنة بين الدول.

أهمية مؤشر الأداء البيئي، بحسب القائمين على إعداده، ليست فقط في وضع مصفوفة رقمية تتيح تقييم السياسات المتبعة عالميّاً لتحسين الأداء البيئي ما يوفر فرصة للمقارنة بين الدول ووضع ترتيب تنافسي لها، وإنما أيضاً في تقييم السياسات الوطنية بشكل معمق يسمح لكل دولة بتشخيص مواطن الضعف والقوة في معالجة كل قضية بيئية على حدة. ويمكن توضيح الأداء البيئي للدول العربية كما يلي:

جدول 3: مؤشر الأداء البيئي لـ 2016: معايير محدودة ونتائج تثير التساؤلات

مؤشرات الأداء البيئي للدول العربية سنة 2016

الترتيب عربياً	الدولة	الترتيب عالمياً	التقييم الإجمالي	تغير الترتيب خلال سنتين	الأثار على الصحة	نوعية الهواء	المياه والصرف	الموارد المائية	الزراعة	الغابات	الثروة السمكية	الأحياء والموائل	المناخ والطاقة
1	تونس	53	77.28	-1	71	91	81	82	88	28	62	61	74
2	المغرب	64	74.18	17	66	90	68	61	100	100	71	91	60
3	الأردن	74	72.24	-14	64	76	90	77	76	100	-	43	85
4	الجزائر	83	70.28	9	67	89	72	82	76	84	67	62	44
5	البحرين	86	70.07	-4	59	71	92	92	32	45	57	57	68
6	قطر	87	69.94	-43	54	57	90	90	-	12	34	58	89
7	الإمارات	92	69.35	-67	55	69	90	95	27	26	56	89	38
8	لبنان	94	69.14	-3	60	74	80	87	75	24	35	44	75
9	السعودية	95	68.63	-60	55	74	87	86	38	33	34	82	48
10	سورية	101	66.91	-33	67	66	77	83	98	84	64	31	-
11	مصر	104	66.45	-54	65	58	87	79	52	59	31	73	51
12	الكويت	113	64.41	-71	56	49	90	82	-	-	45	87	34
13	العراق	116	63.97	33	62	57	74	69	87	-	-	35	82
14	ليبيا	119	63.29	1	66	84	74	68	70	43	47	25	55
15	عمان	126	60.13	-27	64	84	78	61	-	-	58	49	24
16	اليمن	150	49.79	7	54	77	43	0	100	-	62	48	-
17	جزر القمر	152	49.20	1	30	85	49	4	100	35	14	68	-
18	موريتانيا	160	46.31	5	36	74	40	0	93	26	89	43	-
19	جيبوتي	164	45.29	-3	57	85	61	0	-	24	52	39	-
20	السودان	170	42.25	1	39	78	32	0	82	26	46	43	-
21	الصومال	180	27.66	-2	26	69	26	4	-		35	21	-

المصدر: (النجار ، 14 ماي 2016)

ترتيب الدول بيئيّاً:

تصدرت تونس الدول العربية في مؤشر الأداء البيئي لسنة 2016، واحتلت المرتبة 53 عالمياً، تلاها المغرب (64 عالمياً) والأردن (74 عالمياً). وقد حصلت تونس على تقديرات جيدة في جميع المؤشرات البيئية، ويعتبر الترتيب الذي حصلت عليه مستحقاً. ويصح هذا الوصف أيضاً على ترتيب المغرب، خاصة مع الجهود التي يبذلها في الاعتماد على المصادر المتجددة لمعالجة مشاكل الطاقة.

أما ترتيب الأردن فيؤخذ عليه التقييم المرتفع للمؤشرين المرتبطين بمياه الشرب والموارد المائية، فمن المعروف أنه ضمن بلدان الندرة المائية. كما يؤخذ على التقييم أنه منح الأردن العلامة التامة في مؤشر حماية الغابات، علماً أن آلية التقييم تفترض حجب العلامة، كما حصل في تقييم الثروة السمكية، لأن مساحة غابات الأردن هي بحدود 0.9 في المئة، أي أقل من نسبة 3 في المئة المعتمدة كحد أدنى لإجراء التقييم. وفي المقابل، حصل الأردن على تقييم مرتفع في مؤشر المناخ والطاقة، وهذا أمر متوقع باعتباره بلداً غير منتج للوقود الأحفوري ويسعى للتحول إلى استخدام مصادر الطاقة المتجددة.

ويمكن توضيح مؤشر الأداء البيئي لجميع دول العالم لسنة 2020 كما يوضحه الجدول الموالي:

جدول 4: ترتيب EPI ودرجاته وتصنيفه الإقليمي (REG) لـ 180 دولة لسنة 2020

RANK	COUNTRY	SCORE	REG
1	Denmark	82.5	1
2	Luxembourg	82.3	2
3	Switzerland	81.5	3
4	United Kingdom	81.3	4
5	France	80.0	5
6	Austria	79.6	6
7	Finland	78.9	7
8	Sweden	78.7	8
9	Norway	77.7	9
10	Germany	77.2	10
11	Netherlands	75.3	11
12	Japan	75.1	1
13	Australia	74.9	12
14	Spain	74.3	13
15	Belgium	73.3	14
16	Ireland	72.8	15
17	Iceland	72.3	16
18	Slovenia	72.0	1
19	New Zealand	71.3	17
20	Canada	71.0	18
	Czech Republic	71.0	2
	Italy	71.0	18
23	Malta	70.7	20
24	United States of America	69.3	21
25	Greece	69.1	3
26	Slovakia	68.3	4
27	Portugal	67.0	22
28	South Korea	66.5	2
29	Israel	65.8	1
30	Estonia	65.3	5
31	Cyprus	64.8	6
32	Romania	64.7	7
33	Hungary	63.7	8
34	Croatia	63.1	9
35	Lithuania	62.9	10
36	Latvia	61.6	11
37	Poland	60.9	12
38	Seychelles	58.2	1
39	Singapore	58.1	3
40	Taiwan	57.2	4
41	Bulgaria	57.0	13
42	United Arab Emirates	55.6	2
43	North Macedonia	55.4	14
44	Chile	55.3	1
45	Serbia	55.2	15
46	Brunei Darussalam	54.8	5
47	Kuwait	53.6	3
48	Jordan	53.4	4
49	Belarus	53.0	1
50	Colombia	52.9	2
51	Mexico	52.6	3
52	Costa Rica	52.5	4
53	Armenia	52.3	2
54	Argentina	52.2	5
55	Brazil	51.2	6
56	Bahrain	51.0	5
	Ecuador	51.0	7
58	Russia	50.5	3
59	Venezuela	50.3	8
60	Ukraine	49.5	4
61	Uruguay	49.1	9
62	Albania	49.0	16
63	Antigua and Barbuda	48.5	10
64	Cuba	48.4	11
	St. Vincent and Grenadines	48.4	11
66	Jamaica	48.2	13
67	Iran	48.0	6
68	Malaysia	47.9	6
69	Trinidad and Tobago	47.5	14
70	Panama	47.3	15
71	Tunisia	46.7	7
72	Azerbaijan	46.5	5
73	Paraguay	46.4	16
74	Dominican Republic	46.3	17
	Montenegro	46.3	17
76	Gabon	45.8	2
77	Barbados	45.6	18
78	Bosnia and Herzegovina	45.4	18
	Lebanon	45.4	8
	Thailand	45.4	7
81	Suriname	45.2	19
82	Mauritius	45.1	3
	Tonga	45.1	8
84	Algeria	44.8	9
85	Kazakhstan	44.7	6
86	Dominica	44.6	20
87	Moldova	44.4	7
88	Bolivia	44.3	21
	Uzbekistan	44.3	8
90	Peru	44.0	22
	Saudi Arabia	44.0	10
92	Turkmenistan	43.9	9
93	Bahamas	43.5	23
94	Egypt	43.3	11
95	El Salvador	43.1	24
	Grenada	43.1	24
	Saint Lucia	43.1	24
	South Africa	43.1	4
99	Turkey	42.6	19
100	Morocco	42.3	12
101	Belize	41.9	27
102	Georgia	41.3	10
103	Botswana	40.4	5
104	Namibia	40.2	6
105	Kyrgyzstan	39.8	11
106	Iraq	39.5	13
107	Bhutan	39.3	1
108	Nicaragua	39.2	28
109	Sri Lanka	39.0	2
110	Oman	38.5	14
111	Philippines	38.4	9
112	Burkina Faso	38.3	7
	Malawi	38.3	7
114	Tajikistan	38.2	12
115	Equatorial Guinea	38.1	9
116	Honduras	37.8	29
	Indonesia	37.8	10
118	Kiribati	37.7	11
119	São Tomé and Príncipe	37.6	10
120	China	37.3	12
120	Samoa	37.3	12
122	Qatar	37.1	15
123	Zimbabwe	37.0	11
124	Central African Republic	36.9	12
125	Dem. Rep. Congo	36.4	13
126	Guyana	35.9	30
127	Maldives	35.6	3
	Uganda	35.6	14
129	Timor-Leste	35.3	14
130	Laos	34.8	15
	Sudan	34.8	16
132	Kenya	34.7	15
	Zambia	34.7	15
134	Ethiopia	34.4	17
	Fiji	34.4	16
136	Mozambique	33.9	18
137	Eswatini	33.8	19
	Rwanda	33.8	19
139	Cambodia	33.6	17
	Cameroon	33.6	21
141	Viet Nam	33.4	18
142	Pakistan	33.1	4
143	Micronesia	33.0	19
144	Cabo Verde	32.8	22
145	Nepal	32.7	5
146	Papua New Guinea	32.4	20
147	Mongolia	32.2	21
148	Comoros	32.1	23
149	Guatemala	31.8	31
150	Tanzania	31.1	24
151	Nigeria	31.0	25
152	Marshall Islands	30.8	22
	Niger	30.8	26
	Republic of Congo	30.8	26
155	Senegal	30.7	28
156	Eritrea	30.4	29
157	Benin	30.0	30
158	Angola	29.7	31
159	Togo	29.5	32
160	Mali	29.4	33
161	Guinea-Bissau	29.1	34
162	Bangladesh	29.0	6
163	Vanuatu	28.9	23
164	Djibouti	28.1	35
165	Lesotho	28.0	36
166	Gambia	27.9	37
167	Mauritania	27.7	38
168	Ghana	27.6	39
	India	27.6	7
170	Burundi	27.0	40
	Haiti	27.0	32
172	Chad	26.7	41
	Solomon Islands	26.7	24
174	Madagascar	26.5	42
175	Guinea	26.4	43
176	Côte d'Ivoire	25.8	44
177	Sierra Leone	25.7	45
178	Afghanistan	25.5	8
179	Myanmar	25.1	25
180	Liberia	22.6	46

Asia-Pacific | Former Soviet States | Greater Middle East | Southern Asia
Eastern Europe | Global West | Latin America & Caribbean | Sub-Saharan Africa

. (Columbia Yale University, 2020, p. 12)

من خلال الجدول أعلاه يمكن توضيح مايلي:

نتائج مؤشر الأداء البيئي عالمياً لعام 2020:

بالنسبة إلى الدول التي حصلت على المراتب العشرة الأولى عالمياً: حصلت الدنمارك على المركز الأول تليها لوكسمبورغ، سويزرلاند، المملكة المتحدة، فرنسا، النمسا، فنلندا، السويد، النرويج، ثم ألمانيا.

أما بالنسبة إلى الدول ذات المراتب الثلاث الأخيرة؛ فهم دول ليبيريا، ميانمار، وأفغانستان.

ويتميز تقرير مؤشر الأداء البيئي عالمياً لعام 2020، بأنه يضم مقاييس جديدة ذات تأثير على التغير المناخي مثل إدارة النفايات، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن تغيير سطح الأرض، وانبعاثات الغازات المفلورة.

بما أن نتائج الدراسة مبنية على بيانات تم جمعها في عام 2019، فهي لا تضم تأثير الأحداث الجديدة مثل إزالة غابات الأمازون، الحرائق في أستراليا، ووباء كورونا العالمي. مع ذلك تشير نتائج التقرير إلى أن هناك تراجعاً سلبياً في مواجهة تغيير المناخ وازدياداً ملحوظاً في معدلات انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون.

وتكشف نتائج التقرير أن الوصول إلى التنمية المستدامة لا يعتمد فقط على توفير رأس المال بل أيضاً على الإدارة الفعالة. حيث أن المال لازم للاستثمار في تطوير هياكل الصحة العامة والبيئة، والإدارة الرشيدة تؤول إلى تقليل التلوث والحفاظ على الموارد البيئية.

ويجب على الدول ذات مؤشر الأداء البيئي المتدني أن تطور في مستوى التنمية المستدامة لديها ويكون ذلك بالتقليل من معدلات تلوث الماء والهواء، وحماية التنوع البيولوجي، والتحول إلى مصادر الطاقة النظيفة.

نتائج مؤشر الأداء البيئي عربياً لعام 2020 على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ حصلت دولة الإمارات العربية المتحدة المركز الأول عربياً و42 عالمياً، الكويت الثانية عربياً و47 عالمياً، الأردن الثالثة عربياً و48 عالمياً، البحرين الرابعة عربياً و56 عالمياً.

أما بالنسبة إلى الدول العربية التي حصلت على أقل التصنيفات؛ فتقع عمان في المرتبة 14 عربياً و110 عالمياً، قطر في المرتبة الـ15 عربياً و122 عالمياً، وأخيراً السودان في المرتبة الـ16 عربياً والـ130 عالمياً.

ويعزى مركز دولة الإمارات المتقدم عربياً و عالمياً إلى مستوى التنوع البيولوجي والبيئي والموارد المائية فيها. لكن يجب التنويه أنه وبالرغم من مركز دولة الإمارات المتقدم إلا أنها حصلت على درجة أقل من المعدل المتوسط بالنسبة للتغير المناخي، كما أنها حصلت على أقل درجة على مستوى المنطقة العربية في مجال الزراعة وهي 13.7 من 100.

ويرجع المعدل المتدني للسودان، طبقًا لنتائج مؤشر الأداء البيئي؛ بسبب نوعية جودة الهواء، الصرف الصحي، وجودة مياه الشرب (EPI, 2020, p. 12). وهذا ما يلخصه الشكل الموالي:

الشكل 2: ترتيب دول مجلس التعاون في مؤشرات الأداء البيئي العالمي لعام 2020.

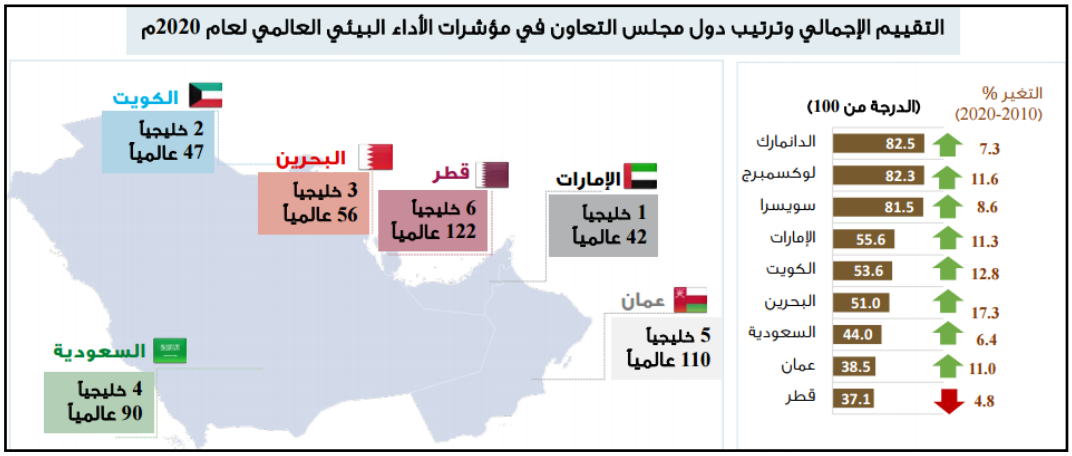

المصدر: (جامعة كولومبيا، 10 جوان 2020)

إذن يمكن اعتبار مؤشر الاستدامة البيئية مقياسا عالميا تعتمد عليه الدول في تقييم أدائها البيئي.

9- خلاصة :

بدأ استخدام مصطلح التنمية المستدامة كثيرا في الأدب التنموي المعاصر وتعتبر الاستدامة نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد، وتتعامل مع النشاطات الاقتصادية التي ترمي للنمو من جهة، وإجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى، وقد أصبح العالم اليوم على قناعة بأن التنمية المستدامة هي السبيل الوحيد لضمان الحصول على مقومات الحياة في الحاضر والمستقبل، وطريق التقدم للمجتمعات، وتأمين حاجات الأفراد.

وبدأت أجندة التنمية المستدامة من سنة 2015 إلى غاية 2030 خطة تنموية كاملة من 17 هدف للقضاء على الفقر ومعالجة تغير المناخ ومحاربة عدم المساواة بين الجنسين ومعالجة الكثير من المستويات التي التزمت بها الدول ولم تستطيع انجازها بحلول عام 2015 حسب ما كان مقرر في أجندة الأهداف الإنمائية للألفية. ولمسايرة هذه التنمية لابد من تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة والتي أصبحت حتمية لا مفر منها، وخاصة المؤشر البيئي الذي يعتمد على الأداء البيئي.

قائمة المراجع العربية

- ESCWA. (2019). من الأهداف الانمائية للالفية إلى أجندة التنمية المستدامة 2030. الورشة الإقليمية حول دليل المتابعة والإبلاغ عن مؤشرات التنمية المستدامة 2030 المستندة إلى برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في الإقليم العربي ، صفحة 4.

- أبو النصر مدحت، و ياسمين مدحت محمد. (2017). التنمية المستدامة (الإصدار الطبعة الأولى). مصر، القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- الأمم المتحدة. (3-4 جوان 1992). البيئة والتنمية. ريو دي جانيرو: منشورات الأمم المتحدة.
- الأمم المتحدة. (4 سبتمبر 2002). التنمية المستدامة. جوهانسبورغ: منشورات الأمم المتحدة.
- الأونكتاد. (2020). تقرير الاستثمار العالمي، الانتاج الدولي بعد الجائحة. الولايات المتحدة الأمريكية : الأمم المتحدة .
- المركز الاحصائي GCC-STAT. (10 جوان 2020). الملخص الاسبوعي لمؤشر الاداء البيئي لدول مجلس التعاون في مؤشر الاداء البيئي العالمي لسنة 2020. اسبوعي ، الإمارات- أبو ظبي.
- الهيئة العامة للاحصاء. (2020). المؤشرات الاحصائية لأهداف التنمية المستدامة. السعودية.
- بن عبد الرحمن البريدي عبد الله. (2015). التنمية المستدامة، مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي (الإصدار الطبعة الأولى). العبيكان: السعودية، الرياض.
- جامعة كولومبيا. (10 جوان 2020). التقييم الإجمالي وترتيب دول مجلس التعاون في مؤشرات الأداء البيئي العالمي لعام 2020م. الامارات، أبوظبي : مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- جامعة محمد دباغين سطيف. (2018). التنمية المستدامة. تاريخ الاسترداد 18 12, 2021، من محمد سيسح ويب: https://cte.univ-
- خالدية بن عوالي. (ديسمبر, 2018). أفاق وأبعاد التنمية المستدامة في ظل استخدام الطاقة المتجددة. مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية ، 2 (2).
- رقية حدادو. (2021). التمويل الأخضر كأحد أدوات الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية ، 2 (5).
- سلمى كحيلي عائشة، و رحمان أمال. (2020). حماية البيئة في الفكر الاقتصادي بين التظير ومبادارات التنفيذ. الوادي، الجزائر: مطبعة الرمال.
- عبد الله بن عبد الرحمن البريدي. (2015). التنمية المستدامة، مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي. (العبيكان للنشر، المحرر) الرياض: الطبعة الاولى.
- عبدالهادي النجار . (14 ماي 2016). مؤشر الأداء البيئي لـ 2016: معايير محدودة ونتائج تثير التساؤلات. الوسيط ، 16.
- فرانك برباج. (2018). فلسفة التنمية المستدامة: رهانات في نقد التنمية. المملكة العربية السعودية: دار جامعة الملك سعود للنشر.

- فلاح جمال معروف العزاوي. (2016). التنمية المستدامة والتخطيط المكاني. عمان، الأردن: دار الدجلة للنشر والتوزيع.
- مجيد ملوك السامرائي. (2016). الجغرافية وآفاق التنمية المستدامة. (الطبعة العربية، المحرر) عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- محمد نفادي. (2017). الاقتصاد الأخضر كأحد آليات التنمية المستدامة لجلب الاستثمار الأجنبي (دراسة ميدانية بالتطبيق على البيئة المصرية). (جامعة حلوان، المحرر) المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة ، 652.

قائمة المراجع الأجنبية

- (s.d.). Récupéré sur https://www.research-ar.com/2019/11/sustainable-development.html
- *alarabiya*. (2015, 03 1). Consulté le 12 31, 2021, sur https://vid.alarabiya.net/images/2015/03/01/0360b090-93a1-44d8-bb01-bec11b526d74/0360b090-93a1-44d8-bb01-bec11b526d74_16x9_1200x676.jpg?width=1138
- Columbia Yale University. (2020). *Environmental Performance Index, Global matrics for the Environment; Ranking country Performance on sustainability issues.*
- EPI. (2020). *Global matrics for the Environment; Ranking country Performance on sustainability issues.* columbia: columbia university.
- Ghada, h. (2019, July). Smart sustainable environmental cities as a planning approach to new tourist communities. (C. University, Ed.) *Journal of Urban Research*.
- Phil, M., & John, U. (1998). *Contested Natures* (First published ed.). London: Sage.
- WCED, (. C. (1987). *Our Common Future.* Oxford: Oxford University Press.

دور الحوكمة المصرفية في تحقيق التنمية المستدامة-حالة البنك الإسلامي للتنمية 2030

The Role of Banking Governance in Achieving Sustainable Development - The Case of the Islamic Development Bank 2030-

بلقاسم بوفاتح[1]*

[1] المركز الجامعي الشريف بوشوشة آفلو (الجزائر)، b.boufatah@cu-aflou.edu.dz

مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية

تاريخ الاستلام: 2022/07/20 تاريخ القبول: 2022/11/13 تاريخ النشر:2022/12/01

ملخص: أصبحت الحوكمة من أولويات الإصلاح الاقتصادي لمعظم دول العالم بعد الأزمة الاقتصادية لسنة 2008 فالمؤسسات على اختلاف طبيعة نشاطها تسعى إلى تحقيق الأداء الاقتصادي الذي يهدف لتعظيم أرباحها ومن هذا المنطلق أدركت المؤسسات بأن الاعتماد على مركزها المالي لم يعد كافيا، فتبنت مبادئ الحوكمة وبرامج المسؤولية الاجتماعية جنبا إلى جنب كوسيلة منها لتنمية العلاقة مع الآخرين وتحقيق التنمية المستدامة. والبنك الإسلامي للتنمية السعودي كغيره من المؤسسات المالية تكونت لديه التزامات تتعلق أساسا بمبادئ الحوكمة الرشيدة للتمويل الإسلامي المستدام من خلال الركائز التي يعتمد عليها في تحقيق التوازن بين الربحية و التنمية والتحديات الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية:حوكمة مصرفية؛ تنمية مستدامة؛مسؤولية اجتماعية؛ تمويل إسلامي؛ البنك الإسلامي للتنمية.

تصنيف JEL: Q1 ، Q16

Abstract Governance has become one of the priorities of economic reform for most countries after the economic crisis of 2008, whereby corporations with different nature of activities seek to achieve economic performance that aims to maximize their profits. From this standpoint, institutions realized that reliance on their financial position is not enough. Therefore, they adopted principles of governance and social responsibility programs side to side as a way to develop the relationship with others and achieve sustainable development. The Islamic Development Bank, like other financial institutions, has obligations related mainly to the principles of good governance for sustainable Islamic finance, through the six pillars that support the balance between profitability and participation in social development and challenges

Keywords: Banking Governance*;* sustainable development *;* Social Responsibility*;* Islamic funding*;* Islamic Development Bank

Jel Classification Codes:Q1,Q16

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تعاظم الاهتمام بمفهوم حوكمة المؤسسات والمسؤولية الاجتماعية في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والنامية لكونهما تساهمان بطريقة مباشرة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا المحافظة على حقوق أصحاب المصالح فإتباع المبادئ السليمة للحوكمة يؤدي بالمؤسسة إلى تحقيق ربحيتها التجارية ويتعدى ذلك إلى تحقيق النمو المستدام من خلال تحقيق كل من الربحية الاجتماعية والبيئية وعليه فالحوكمة ترتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم " **التنمية المستدامة**".

ويعتبر البنك الإسلامي للتنمية بالمملكة العربية السعودية كغيره من المؤسسات المالية الإسلامية التنموية التي تساهم في انتشال دول العالم الإسلامي، وشعوبه من ظاهرة التخلف، و التي هدفت إلى محاربة الفقر، وتسهم في دعم عمليات التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي من خلال تحقيق التنمية المستدامة في الدول الأعضاء، والمجتمعات الإسلامية بالدول الأعضاء.

ويقوم البنك الإسلامي للتنمية في سبيل دفع عجلة التنمية بتقديم تمويلات كثيرة ومتعددة حيث تعد حوكمة السياسة التمويلية للبنك الوسيلة الأهم لتحقيق أهدافه المتعلقة بالتنمية المستدامة وانتشال المجتمعات الإسلامية في الدول الأعضاء من براثن الفقر والتخلف، حيث تتوجه تمويلات البنك نحو أنشطة متعددة ومندمجة كتطوير الدعم وتعبئة الموارد وتمويل القطاعين الخاص والعام والاستثمار، وكذلك تمويل التجارة وخدمات التأمين، كما تحظى البنى التحتية الأساسية بالنصيب الأكبر من التمويل، ثم الزراعة والتعليم، كما يولي البنك اهتمام خاصا لقطاع الصحة والمنح الدراسية...

وعليه يمكن طرح التساؤل التالي:

ماهو دور الحوكمة الرشيدة للتمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة للبنك الإسلامي للتنمية بالمملكة العربية السعودية ؟

فرضيات البحث:

-يساهم تبني مبادئ الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة.

-تساهم الركائز الستة للبنك الإسلامي للتنمية في تحقيق التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث لمعرفة دور مبادئ الحوكمة في المؤسسات المالية في تحقيق التنمية المستدامة من جهة والوصول للمسؤولية الاجتماعية من جهة أخرى، ولمعرفة ذلك تم دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية بالمملكة العربية السعودية وركائزه الستة لتحقيق ذلك. وعليه تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لغرض الوصول إلى النتائج المرجوة من هذا البحث.

2.حوكمة المؤسسات

1.2 تعريف الحوكمة:

تعود جذور حوكمة المؤسسات إلى Berle & Means اللذين يعدان أول من تناول موضوع فصل الملكية عن الإدارة وذلك في عام 1932. وتأتي آليات حوكمة الشركات لسد الفجوة التي يمكن أن تحدث بين مديري ومالكي الشركة من جراء الممارسات السلبية التي يمكن أن تضر بالمؤسسة (نرمين، 2003، صفحة 48).أما مصطلح حوكمة المؤسسات فتم البدء باستخدامه مع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي إذ تزايد استخدام هذا المصطلح بشكل واسع في السنوات الأخيرة منه، وأصبح شائع استخدامه من قبل الخبراء، ولاسيما أولئك العاملون في المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية (مصطفى، 2006، صفحة 13).

لقد تعددت التعاريف المقدمة لهذا المصطلح بحيث يدل كل مفهوم عن وجهة النظر التي يتبناها مقدم التعريف.

تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) " مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على ادارة الشركة ومجلس الادارة وحملة الاسهم وغيرهم من المساهمين " (نعيم و عفاف، 2003، صفحة 27).

كما تعرفها مؤسسة التمويل الدولية (IFC) " الحوكمة هي النظام الذي من خلاله يتم إدارة الشركات والتحكم في أعمالها" (فؤاد، 2005، صفحة 4).

كما عرفها Cadbury بأنها "النظام الذي يتم بواسطته توجيه ورقابة الشركة ويتفق مع وجهة النظر هذه" (Committee، 2001، صفحة 102).

ومن خلال التعاريف السابقة لحوكمة المؤسسات يمكن استنتاج الخصائص التالية لحوكمة المؤسسات (حماد، 2005، صفحة 5):

- **الانضباط** :أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح؛
- **الشفافية** :أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث؛
- **الاستقلالية** :أي لا توجد تأثيرات وضغوط غير لازمة للعمل؛
- **المسائلة** :إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية؛
- **المسؤولية** :وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المؤسسة؛
- **العدالة** :يجب احترام حقوق مختلف مجموعات أصحاب المصلحة في المؤسسة؛
- **المسؤولية الاجتماعية**:أي النظر إلى المؤسسة كمواطن جيد.

2.2 أسباب ظهور حوكمة المؤسسات:

تتمثل هذه الأسباب في البحث عن سبل ووسائل للرقابة على أعمال المؤسسات ،من أجل الحفاظ على حقوق المودعين والمساهمين ولضمان قيام المؤسسات المالية والاقتصادية بدورها المنشود بعيد عن الفساد المالي والإداري ،بفعل الفضائح المالية التي أدت إلى إفلاس العديد من المؤسسات الكبرى في العالم ومنه فقدان ثقة زبائنها ، وتبرز هذه الفضائح المالية من خلال العناصر التالية (توفيق، 1998، صفحة 3):

- انفجار الأزمة المالية الآسيوية في سنة 1997م ، أخذ العالم ينظر نظرة جديدة إلى حوكمة المؤسسات ،و الأزمة المالية المشار إليها قد يمكن وصفها بأنها كانت أزمة ثقة في المؤسسات والتشريعات التي تنظم نشاط الأعمال والعلاقات فيما بين المؤسسات والحكومة ،وقد كانت المشاكل العديدة التي برزت إلى المقدمة في أثناء الأزمة تتضمن عمليات ومعاملات الموظفين الداخليين والأقارب والأصدقاء بين المؤسسات والحكومة ،وحصول المؤسسات على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الأجل في نفس الوقت الذي حرصت فيه على عدم معرفة المساهمين هذه الأمور وإخفاء هذه الديون من خلال طرق ونظم محاسبية "مبتكرة"، وما إلى ذلك؛
- تصاعد قضايا الفساد الشهيرة في كبرى المؤسسات الأمريكية مثل" أنرون "وغيرها ،بدأ الحديث عن حوكمة المؤسسات ،حيث كانت القوائم المالية لهذه المؤسسات لا تعبر عن الواقع الفعلي لها ،وذلك بالتواطؤ مع كبرى المؤسسات العالمية الخاصة بالمراجعة والمحاسبة ،وهو ما جعل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تصدر مجموعة من المعايير بشأن حوكمة الشركات بشكل عام؛
- إن السبب في تنامي اهتمام المؤسسات الدولية بالبعد الأخلاقي ناتج عن شعورها بأن العديد من المشاريع والبرامج التي تمولها هذه المؤسسات لم يكتب لها النجاح المتوقع ،لوجود أسباب هيكلية واجتماعية كانتشار الفساد الأخلاقي ،أو الرشوة أو غيرها من الأمور ،وقد أثر انتشار هذه الأمور على زيادة تكلفة المشاريع وانخفاض جودتها ومواصفاتها وتقليل الفوائد المتوقعة منها على المجتمع؛
- ممارسات المؤسسات متعددة الجنسيات في اقتصاديات العولمة ،حيث تقوم بالاستحواذ والاندماج بين المؤسسات من أجل السيطرة على الأسواق العالمية؛
- إشكالية تعارض المصالح واستخدام سلطة الدولة لتحقيق مصالح شخصية ،ولمنع مثل هذا الأمور تركزت معظم قوانين وأنظمة الخدمة المدنية على منع الجمع بين الوظيفتين مثلاً

والتشدد في منع الموظفين من استغلال النفوذ وإساءة السلطة لمصالح شخصية ،أو الانغماس والعمل في الأعمال التجارية وإهمال العمل الموكول إليهم.

3.2 مبادئ الحوكمة للجنة بازل للرقابة البنكية :

أصدرت لجنة بازل تقرير عن تعزيز الحوكمة في البنوك تتضمن مبادئ الحوكمة في البنوك والمتمثلة فيما يلي: (محمد و طيبي، 2021، صفحة 327)

- المسؤوليات العامة لمجلس الإدارة؛
- مؤهلات مجلس الإدارة وتكوينه؛
- هيكل مجلس الإدارة وممارساته؛
- الإدارة العليا؛
- حوكمة هياكل المجموعة؛
- إدارة المخاطر؛
- تحديد المخاطر ومراقبتها؛
- الإبلاغ عن المخاطر؛
- الامتثال؛
- التدقيق الداخلي؛
- التعويضات؛
- الإفصاح والشفافية؛
- دور المشرفين.

5.2 الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة :

يعتمد التطبيق السليم لقواعد حوكمة المؤسسات على مجموعة من الأطراف التي تؤثر فيها وتتأثر بها ،ومن خلالها يحدد مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد كما يحكم هذا التطبيق جملة من المحددات وهناك أربعة أطراف تتأثر بحوكمة المؤسسات (سليمان، 2008، صفحة 15):

- **المساهمون:** وهم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة عن استثماراتهم وأيضا تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل كما يحق لهم اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم؛
- **مجلس الإدارة:** وهم من يمثلون المساهمين والأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح حيث يقوم مجلس الإدارة باختيار المدريين التنفيذيين والذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال

الشركة بالإضافة إلى الرقابة على أدائها ،كما يقوم مجلس الادارة برسم السياسات العامة للمؤسسة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين؛

- **الإدارة:** وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة ،و تعتبر إدارة المؤسسة هي المسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين، وكما تعد حلقة الوصل بين مجلس الإدارة وبقية الأطراف المتعاملة مع المؤسسة؛
- **أصحاب المصالح:** وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة كالدائنين ،الموردين والعمال وغيرهم ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان ،فالدائنون على سبيل المثال يهتمون بمقدرة الشركة على السداد في حين يهتم العمال والموظفون على مقدرة الشركة على الاستمرار.

6.2 النظريات المفسرة للحوكمة :

إن ظهور حوكمة المؤسسات كمفهوم لم يكن كما عليه اليوم ،والفضل في ذلك يعود إلى مجموعة من النظريات التي ساهمت في تفسير ضرورة وجود مفهوم الحوكمة بالمؤسسات ،وذلك تفاديا للنقائص التي يمكن أن تنتج عن عملية تطبيقها وذلك من خلال مراقبة تصرفات عمل المديرين ومن أهم هذه النظريات التي كان لها الفضل في وجود أهمية الحوكمة بالمؤسسات نذكر:

-نظرية حقوق الملكية Alchan et Demsetz

يعتبر دمستز وآلشين "Alchan et Demsetz " أول من أسسا هذه النظرية والتي تقوم على فكرة أساسية مفادها أن العامل الأساسي في فعالية ونمو المؤسسة هو حق الملكية ،فكلما كانت هذه الحقوق كاملة كلما انعكس ذلك على أداء المؤسسة (Gérard، 1999، صفحة 113،115)، ويرى كل من بجويش وفيربنت "Pjoyich et Furubotn " بتحليل حقوق الملكية إلى ثلاثة أقسام وهي (Frédéric، 1997، صفحة 8):

- حق الاستعمال: ويعني أنه هناك حق في استعمال الملكية؛
- حق قطف الثمار: أي الحق في جني المنافع والأرباح التي يولدها الأصل؛
- حق البيع: وهو الحق في تقرير المصير أي التنازل للغير.

وترى النظرية النيوكلاسيكية أن تشتت حقوق الملكية هو بهدف تخفيض فعالية المؤسسة بحيث يسعى المدير المالك على تحقيق أعلى منفعة للمؤسسة التي يديرها من خلال توجيه المجهودات نحو خدمة هدف المؤسسة وهذا ما لا نجده في المؤسسة التسيرية (التي يكون فيها فصل الملكية عن التسيير) ،بحيث لا يملك المسير إلا حق واحد ألا وهو حق الاستعمال بينما حق قطف الثمار ،وحق

تقرير المصير يكون في يد المالك ،وهذا ما يجعل عملية تعارض المصالح أمرا طبيعيا (Frédéric، 1997، صفحة 28).

-**نظرية الوكالة:** تعتبر من أهم وأقدم النظريات التي أسست لما يُعرف الآن بعلم حوكمة المؤسسات ،وتُعرف نظرية الوكالة بأنها العقد الذي يتم بين ملاك المؤسسة ومدرائها التنفيذيين ،والذي ينتج عنه فوائد لكلا الطرفين ومن أوائل الكُتاب الذين تحدثوا عن نظرية الوكالة آدم سميث الذي ذكر أهمية تقنيين العلاقة التي تربط المساهمين أو الملاك بمجلس الإدارة ،والإدارة التنفيذية (الوكيل). آدم سميث في الحقيقة أوعز إلى أن المدراء التنفيذيين في مؤسسات المساهمة (الوكلاء) من المحتمل ألا يعتنوا بالمؤسسة ،وأموالها بقدر اهتمامهم بمؤسساتهم وأموالهم الخاصة أو الشخصية. العلماء بيرلي ومينس في بداية القرن العشرين ،ذكروا أن فصل ملكية المؤسسة عن إدارتها (بمعنى آخر الوكالة) غير فعال. لذلك يتضح جليًا أهمية نظرية الوكالة اعتمادًا على قبول الملاك أو المساهمين للمعضلة التي تنتجها نظرية الوكالة ،وهي نظرية الوكالة نفسها ،وقبول هؤلاء الملاك أو المساهمين لنظرية الوكالة يعود إلى أسباب عديده ومنها: ضعف خبرة الملاك أو المساهمين المالية والتشغيلية للمؤسسة وكذلك بعدم وجود الحماس والوقت الكافي لديهم لإدارة المؤسسة لذلك وبناءً عليه ،فالملاك أو المساهمين سوف يقومون بتزويد المدراء التنفيذيين بالأموال ،وهؤلاء المدراء التنفيذيون بدورهم سوف يقومون بالاستثمار ومحاولة جني العوائد الاستثمارية من أموال المساهمين أو الملاك ،وبالتالي سوف يقع هؤلاء المساهمين أو الملاك من غير أدنى شك تحت رحمة المدراء التنفيذيين (الوكلاء).

فالمساهمين يجب أن يمارسوا حقوقهم في إدارة المؤسسة ،وذلك لضمان زيادة أرباح المؤسسة ومن ثم زيادة عوائدهم واستثماراتهم. ولكن ما يتم حقيقةً بناءً على الجدل الأكاديمي في نظرية المساهمين هو أن هؤلاء المساهمين في الغالب لا يمارسون حقوقهم في إدارة المؤسسة ،وإنما يفوضون إدارة المؤسسة إلى المدراء.

-**نظرية التجذر:**جاءت نظرية التجذر بهدف إعادة النظر في الأسس التي قامت عليها نظرية الوكالة ،حيث يرى كل من "A.shleiffer ,R.W.vshny ,R.morck" أنه نتيجة تعارض المصالح بين المالك والمسيرين فإن المسير يسعى إلى بناء استراتيجيات شخصية تهدف للمحافظة على منصبه تسمى باستراتيجيات "التجذر" ،التي تجعل من احتمال إعادة النظر فيه هو احتمال صعب ومكلف بسبب تجذر هذا المسير ،وبالتالي صعوبة قيام المساهمين باستبداله أو الاستغناء عنه (Gérard C.، 1997، صفحة 105،106).

-**نظرية تكلفة الصفقة:** تأسست هذه النظرية من طرف وليمسن "O.E .Williamson" 1975م ،حيث عرف تكلفة الصفقة بأنها " التكاليف التي تتولد أثناء تبادل عقود السلع والخدمات بين المؤسسات" ،ويرى أنه إذا كانت نظرية الوكالة تعتمد على فرضية تعارض المصالح فإن نظرية تكلفة الصفقة تعتمد

على التعاقد كوحدة للتحليل في اطار خصوصية الأصول ،ويكون الأصل أكثر خصوصية إذا كان غير قابل للاستعمال من طرف جهة أخرى مما يؤدي إلى خسارة قيمة كبيرة في قيمة هذا الأصل عند انتقاله ،حيث يتم المفاضلة بين الديون ورأس مال الخاص من أجل تجنب خسائر القيمة (Gérard K.، 1999، صفحة 151،152).

وميز "وليمسن" بين نوعين من التكاليف:

- تكاليف الصفقة السابقة للتفاوض وتحرير العقد؛
- تكاليف الصفقة اللاحقة الناتجة عن تنفيذ هذا العقد أو تغييره في حالة حدوث تعارض.

وقد خلص "وليمسن" إلى أن تكلفة الصفقة تتضمن تكاليف الوكالة باعتبار أن العلاقة بين المسير والمالك هي أحد العقود المبرمة في المؤسسة وليست كلها (Gérard K.، 1999، صفحة 149).

3.مفاهيم حول التنمية المستدامة

1.3تعريف التنمية المستدامة:

عرفتها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بأنها" التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها". (حدادو، 2021، صفحة 55)

يعرفها" Edwerd barbier" : "بأنها ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية اكبر قدر ممكن، مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة ، ويوضح ذلك بان التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي و بيئي" (عماري، 2008، صفحة 4).

كما عرفتها منظمة الغذاء والزراعة "فاو" 1989 :" التنمية المستدامة هي ادارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار ارضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية" (رومانو، 2006، صفحة 56).

2.3 أبعاد التنمية المستدامة:

لقد تم التصديق رسميا على "**فكرة التنمية المستدامة**" في مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في مدينة "**ريو دي جانيرو**" البرازيلية سنة 1992م ،حيث أدرك القادة السياسيين – في هذا المؤتمر- أهمية فكرة التنمية المستدامة، لا سيما أنهم قد أخذوا في اعتبارهم أنه ما زال هناك جزء كبير من سكان العالم يعيشون تحت ظل الفقر، وأن هناك تفاوتاً كبيراً في أنماط الموارد التي تستخدمها كل من الدول الغنية وتلك الفقيرة، إضافة إلى أن النظام البيئي العالمي يعانى من ضغوط حادة، كل هذه الأمور استدعت ضرورة إعادة توجيه النشاط الاقتصادي بغية تلبية الحاجات التنموية الماسة للفقراء ومنع حدوث أضرار سلبية من دورها أن تنعكس على البيئة العالمية، وبالفعل استجابت الدول سواء

النامية أو الصناعية، واقترحت البلدان النامية صياغة ما يسمى عهد جديد من النمو لمعالجة قضايا الفقر والمشاكل التي تعانى منها الدول الأقل فقراً، وأما بالنسبة للدول الصناعية، فقد ارتأت ضرورة بذل الجهود المضنية من أجل زيادة الطاقة والمواد الفعالة والكافية إضافة إلى إحداث تحول في النشاط الاقتصادي لتخفيف حدة الثقل من على كاهل البيئة، ولهذا تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق العديد من الأهداف التالية (المتحدة، 1992، صفحة 12):

1.2.3البُعد البيئي : تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق العديد من الأهداف البيئية، وتتمثل فيما يلي:

-الاستخدام الرشيد للموارد الناضبة، بمعنى حفظ الأصول الطبيعية بحيث نترك للأجيال القادمة بيئة مماثلة حيث أنّه لا توجد بدائل لتلك الموارد الناضبة؛

-مراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات؛

-ضرورة التحديد الدقيق للكمية التي ينبغي استخدامها من كل مورد من الموارد الناضبة، ويعتمد ذلك على تحديد قيمتها الاقتصادية الحقيقية، وتحديد سعر مناسب لها بناءً على تلك القيمة؛

-الهدف الأمثل للتنمية المستدامة هو التوفيق بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة مع مراعاة حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية خاصة الناضبة منها.

2.2.3البُعد الاقتصادي: تهدف التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية إلى إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية والتي تصل إلى أضعاف أضعافها في الدول الغنية مقارنة بالدول الفقيرة، من ذلك مثلاً يصل استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم في الولايات المتحدة إلى مستوى أعلى منه في الهند بـ 33 مرة.

3.2.3البُعد الاجتماعي :إنّ عملية التنمية المستدامة تتضمن تنمية بشرية تهدف إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم، فضلاً عن عنصر المشاركة حيثُ تؤكّد تعريفات التنمية المستدامة على أنّ التنمية ينبغي أن تكون بالمشاركة بحيث يشارك الناس في صنع القرارات التنموية التي تؤثر في حياتهم، حيث يشكل الإنسان محور التعريفات المقدمة حول التنمية المستدامة، والعنصر الهام الذي تشير إليه تعريفات التنمية المستدامة – أيضاً – هو عنصر العدالة أو الإنصاف والمساواة، وهناك نوعان من الإنصاف هما إنصاف الأجيال المقبلة والتي يجب أخذ مصالحها في الاعتبار وفقاً لتعريفات التنمية المستدامة، والنوع الثاني هو إنصاف من يعيشون اليوم من البشر ولا يجدون فرصا متساوية مع غيرهم في الحصول على الموارد الطبيعية والخدمات الاجتماعية، والتنمية المستدامة تهدف إلى القضاء على ذلك التفاوت الصارخ بين الشمال والجنوب.كما تهدف التنمية المستدامة أيضاً – في بعدها الاجتماعي- إلى تقديم القروض للقطاعات الاقتصادية غير الرسمية، وتحسين فرص التعليم، والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة.

4.2.3البُعد التكنولوجي :تستهدفُ التنمية المستدامة تحقيق تحولاً سريعاً في القاعدة التكنولوجية للمجتمعات الصناعية، إلى تكنولوجيا جديدة أنظف، وأكفأ وأقدر على الحد من تلوث البيئة، كذلك تهدف إلى تحولا تكنولوجيا في البلدان النامية الآخذة في التصنيع، لتفادي تكرار أخطاء التنمية، وتفادي التلوث البيئي الذي تسببت فيه الدول الصناعية، ويشكل التحسن التكنولوجي الذي تستهدفه التنمية المستدامة، وسيلة هامة للتوفيق بين أهداف التنمية والقيود التي تفرضها البيئة، بحيث لا تتحقق التنمية على حساب البيئة.

3.3 مبادئ التنمية المستدامة:

هناك عشرة مبادئ تقوم عليها التنمية المستدامة حسب الاتفاقية العالمية للأمم المتحدة ،حيث توافق الشركات الموقعة على هذه الاتفاقية على مراعاة هذه المبادئ في أي نشاط تقوم به في أي مكان بالعالم:

-حقوق الإنسان

المبدأ الأول : يكون لزاما على المؤسسات تأييد واحترام حماية حقوق الإنسان المعلنة في كافة دول العالم؛

المبدأ الثاني : التأكد من عدم التورط في أعمال تنطوي على مخالفة لمبادئ حقوق الإنسان؛

-العمل

المبدأ الثالث : تؤيد المؤسسات حرية المشاركة وتعترف اعترافا فعليا بحق المساومة الجماعية؛

المبدأ الرابع : القضاء على كافة أشكال الإلزام والإجبار على العمل؛

المبدأ الخامس : الإلغاء الفعلي لعمالة الأطفال؛

المبدأ السادس : القضاء على التميز في الوظائف والمهن؛

-البيئة

المبدأ السابع : يتعين على المؤسسات أن تتبنى أسلوبا حذرا عند التعامل مع التحديات التي تواجه البيئة؛

المبدأ الثامن : تبني المبادرات التي تنمي الشعور بالمسؤولية البيئية؛

المبدأ التاسع : التشجيع على تطوير ونشر التكنولوجيا الصديقة للبيئة؛

-محاربة الفساد

المبدأ العاشر : يتعين على المؤسسات أن تعمل على محاربة كافة أشكال الفساد، بما في ذلك الابتزاز والرشوة.

4.دراسة حالة نموذج البنك الإسلامي للتنمية بالمملكة العربية السعودية

1.4تقديم عام للبنك الإسلامي للتنمية:

البنك الإسلامي للتنمية بنك تنموي متعدد الأطراف، يعمل على تحسين حياة أولئك الذين يخدمهم من خلال تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان والمجتمعات الإسلامية في جميع أنحاء العالم، هو مؤسسة عالمية بمعنى الكلمة مقرها في جدة، المملكة العربية السعودية، لها مراكز رئيسية في المغرب وماليزيا وكازاخستان والسنغال، ومكاتب وسيطة في مصر وتركيا وإندونيسيا وبنغلاديش ونيجيريا.وإحداث التأثير على نطاق واسع. يوفر البنية التحتية لتمكين الناس من تحقيق حياة أفضل وتحقيق إمكاناتهم كاملة (https://www.isdb.org/ar/ma-nqwm-bh/ahdaf-altnmyt-almstdamt).

- يضم في عضويته 57 بلدا عضوا في أربع قارات، ويلمس حياة 1 من كل 5 من سكان العالم.
- يعد أحد أكثر بنوك التنمية المتعددة الأطراف الفاعلة في العالم، قادة عالميون في التمويل الإسلامي، بتصنيف AAA ، وأصول تشغيلية تتجاوز 16 مليار دولار أمريكي ورؤوس أموال مكتتب بها تبلغ 70 مليار دولار أمريكي.

2.4أهداف البنك الإسلامي للتنمية:

- بناء الشراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛
- إضافة قيمة إلى اقتصاديات ومجتمعات الدول النامية من خلال زيادة المهارات وتبادل المعرفة؛
- التركيز على العلوم والتكنولوجيا والابتكار لإيجاد حلول لأضخم تحديات التنمية في العالم، من خلال تعزيز الاتصال والتمويل، والتركيز على أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة؛
- تعزيز التنمية العالمية القائمة على هياكل تمويل أخلاقية مستدامة وطويلة الأمد مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية على المدى الطويل هياكل التمويل المستدام والأخلاقي ، بصفتنا روادا عالميين في التمويل الإسلامي.

3.4دور البنك الإسلامي للتنمية في إرساء التنمية المستدامة:

يهدف البنك الإسلامي للتنمية بالمملكة العربية السعودية لتحقيق التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية من خلال إتباع مجموعة من مبادئ الحوكمة الرشيدة والشكل الآتي يوضح ذلك:

الشكل 1: الركائز الستة للبنك الاسلامي للتنمية في تحقيق التنمية المستدامة

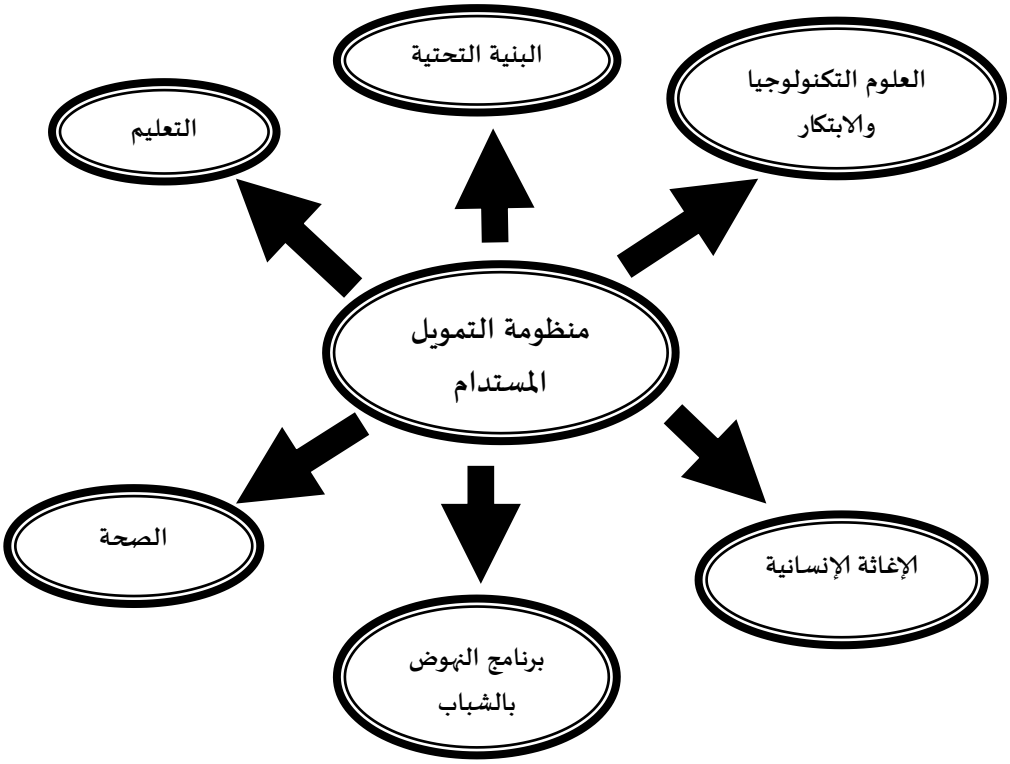

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد من موقع البنك الإسلامي للتنمية السعودي

تطمح خطة عام 2030 إلى تحقيق 17 هدف رفيع المستوى للتنمية المستدامة، و169 هدف محدد، تشمل الأبعاد الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية للتنمية. وتهدف هذه التطلعات للكرامة الإنسانية، و "عدم إقصاء أحد"، وتتماشى تماماً مع مبادئ وأهداف التنمية من منظور إسلامي وترمي أهداف التنمية المستدامة إلى تحسين نوعية حياة الأفراد بعدة طرق هي (https://www.isdb.org/ar/ma-nqwm-bh/ahdaf-altnmyt-almstdamt):

-القضاء على الفقر والجوع؛

-تعزيز الصحة والتعليم؛

-الحد من عدم المساواة والتفاوت بين الجنسين؛

-إقامة البنية التحتية المستدامة، وجعل المدن أكثر استدامة؛

-مكافحة التغير المناخي، وحماية المحيطات والغابات والتنوع الحيوي.

وتدعم أهداف التنمية المستدامة السلام والعدالة، وتعزز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام.وهناك إطار شامل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة يؤكد على الشراكات بين العديد من أصحاب المصلحة. وقد حُددت طرق للتمويل في إطار خطة عمل أديس أبابا بهدف زيادة التمويل من مليارات إلى تريليونات من خلال آليات تقليدية، وجديدة على حد سواء تشمل التمويلات المحلية والدولية.وتلتزم مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بالكامل بأهداف التنمية المستدامة. وتدرك أن الأهداف الإنمائية تختلف من بلد إلى آخر لذلك، فإن البدء في عملها وتحفيزها يكون من خلال فهم الاحتياجات الحقيقية للدول الأعضاء بها وتكيّف تدخلاتها وفقًا لذلك، وتدعم مجموعة البنك الإسلامي للتنمية تنفيذ جدول الأعمال التحويلي هذا وفقاً لاحتياجات وأولويات البلدان الأعضاء فيه، من خلال نهج تعاوني، وبالشراكة مع مؤسسات التمويل الإنمائي الثنائية والمتعددة الأطراف والقطاع الخاص والمجتمع المدني، يخصص البنك تمويلاته من خلال القطاعات التالية (https://www.isdb.org/ar/ma-nqwm-bh/ahdaf-altnmyt-almstdamt):

1.4.3 العلوم والتكنولوجيا والابتكار: تعدّ العلوم والتقنية والابتكار محركات إستراتيجية مستمرة للنمو الاقتصادي، وبفضل الأدوات والبيئة الملائمة يستطيع المبتكرون ومجتمعات الأعمال تسخير إمكانيات العلوم والتكنولوجيا والابتكار لتطوير حلول مبتكرة لقضايا التنمية التي تواجه مجتمعاتهم. لقد أطلق البنك أول منصة الكترونية للعالم النامي هيEngage، التي تهدف إلى ربط الابتكارات بفُرَص السوق والتمويل، ولضمان توفير مزيد من الفرص للمبتكرين، والشركات الناشئة، والمؤسسات للحصول على تمويلات مستمرة أنشأ البنك الإسلامي للتنمية صندوق التحول بالتوازي مع .Engage ويُعدّ الصندوق الذي تبلغ تكلفته 500 مليون دولار أمريكي، أحد أكبر الصناديق من نوعها، ويركّز بشكل خاص على إيجاد حلول مبتكرة لتحديات التنمية العالمية.

2.3.4 البنية التحتية: تضطلع شبكة البنية التحتية المستدامة والمرنة بدور مهم في ضمان استمرار النمو الاقتصادي للبلدان النامية، ومن خلال الاستثمار في التنمية الحضرية والزراعية، وكذلك في متطلبات الطاقة والنقل التي تحتاج إليها هذه المناطق، يمكننا الاستمرار في تمكين مشاريعنا من الحفاظ على تأثيرها في إطار نموذج مستدام وتعزيزها.

3.3.4التعليم: التعليم هو المفتاح لإطلاق العنان لإمكانات الأجيال القادمة، وهذا هو السبب في تمويلنا برامج المهارات والتدريب، والتعليم – ولا سيما بالنسبة للنساء والشباب في المناطق الريفية - التي توفر فرص الوصول إلى أسواق العمل وتحسن أسلوب حياتهم. وتهدف برامج المنح الدراسية في البنك الإسلامي للتنمية إلى تعزيز التميز في العلوم داخل البلدان الأعضاء، وفي المجتمعات الإسلامية في

البلدان غير الأعضاء. وحتى الآن، فقد قدم البنك دعماً لأكثر من 13000 طالب، بتمويلات بلغت 133.7 مليون دولار أمريكي، وعاد 90٪ من الخريجين إلى بلدانهم الأصلية للانضمام لمؤسساتها المحلية.

4.3.4**الصحة:** يعدّ قطاع الصحة، بوصفه حجر الزاوية للتنمية البشرية، مجالاً ذا أولوية للبنك الإسلامي للتنمية. ويركز على الوقاية من الأمراض المعدية وغير المعدية والسيطرة عليها، وتوفير خدمات الرعاية الصحية الجيدة، وإزالة الحواجز المالية للوصول إلى الموارد المتاحة.

5.3.4**الإغاثة الإنسانية:** يؤمن البنك بأن لديه دورًا حاسمًا في تقديم الإغاثة الإنسانية في سائر أنحاء العالم. وهناك 26 بلد عضو من أفقر بلدان العالم، وهي عرضة بشكل خاص للكوارث الطبيعية وتأثير التغير المناخي، ومن خلال الاستثمار في هذه البلدان ومشاريع التمويل، يهدف إلى تحسين نوعية الحياة لأولئك الذين يعيشون هناك.

6.3.4 برنامج النهوض بالشباب: تماشيا مع أهداف التنمية المستدامة، يريد البنك أن يساعد في دعم وتمكين الشباب من خلال مساعدة المنظمات والبلدان على حد سواء، وتسخير إمكانات شبابهم وتطويرها ليكونوا مستقبل مجتمعاتهم. وقد شرع البنك الإسلامي للتنمية بالفعل في هذا العمل من خلال الندوات التفاعلية ومؤتمرات القمة التي تشجع الشباب رجالا ونساء على أن يصبحوا أكثر انخراطا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعاتهم.

وتتمثل الركائز الإستراتيجية الأربعة التي توجه برنامج النهوض بالشباب في ما يلي (https://www.isdb.org/ar/ma-nqwm-bh/ahdaf-altnmyt-almstdamt):

- **التعليم** :من خلال إشراك الشباب في تحسين مستوى التعليم في البلدان الأعضاء، وسيقوم البنك بذلك عن طريق وضع برامج تدريب قائمة على المهارات وتصميم برامج للتعليم العالي بما يتماشى مع احتياجات السوق.

-**التوظيف** :لضمان زيادة فرص العمل، سينصب عمل البنك على إشراك وزيادة عروض التوظيف من خلال توسيع نطاق فرص الشباب في جدول أعمال التنمية العالمية.

- **ريادة الأعمال** :يدرك البنك أن تشجيع روح المبادرة بين الشباب كفيل بأن يحد من بطالة الشباب والفقر بشكل ملحوظ، كما يريد دعم المبادرات الجديدة التي ستساعد في القضاء على عدم المساواة والفقر في البلدان النامية.

- **المشاركة الفعالة** :نريد شبابا يتمتع بروح المبادرة الفعالة يكون على دراية للمساعدة في التشاور بشأن القضايا التي تؤثر عليهم وعلى مستقبل مجتمعاتهم. وسيقوم بذلك من خلال توفير المزيد من ورش العمل وفرص الحلقات الدراسية الاستشارية في جميع البلدان الأعضاء.

5. خاتمة:

لقد مثل البنك الإسلامي للتنمية تجربة رائدة للتمويل الإسلامي المستدام من خلال إتباعه لمبادئ الحوكمة الرشيدة، ليكون نموذجا بين الدول الإسلامية، والتكافل والتعامل الصادق والمثمر لشعوب الدول الأعضاء والجاليات المسلمة في الدول غير الأعضاء، من أجل مواجهة تحديات التنمية المستدامة، ودعم تقدمها، والعمل مع هذه الدول من أجل مستقبل أفضل لأجيالها المقبلة، و من أجل تحقيق ذلك، فإن البنك يحرص باستمرار على تطوير سياساته لكي تتواءم مع المتغيرات المختلفة، ليحافظ على فاعليته، وليرفع من كفاءة العمل فيه وصولا إلى الأهداف، والمهام النبيلة الموكولة إليه.وعليه يمكن الخروج بالنتائج التالية:

-تعد السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية سياسة تنموية، تساعد بدرجة كبيرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المستهدفة.

-اتسمت اتجاهات السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية بالشمول وتنوع وتعدد المجالات، والمشروعات والدول التي تستهدفها.

-تعد أساليب وصيغ التمويل لدى البنك الإسلامي للتنمية متعددة، ومختلفة، ومتوافقة في مجملها مع ما تقره الشريعة الإسلامية.

-تتسم السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية بأنها سياسة محددة وواضحة المعالم والأطر، حيث يشدد البنك على أن تذهب تمويلاته وقروضه للمشاريع الاقتصادية والاجتماعية التي تحقق التنمية المستدامة ولا غير ذلك.

6. قائمة المراجع:

- أبو العطا نرمين. (2003). حوكمة الشركات سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية. *مجلة الاصلاح الاقتصادي* (8).
- دهمش نعيم، و إسحاق أبو زر عفاف. (2003). تحسين وتطوير الحاكمية المؤسسية في البنوك. *مجلة البنوك الأردنية ، 22* (10).
- دوناتو رومانو. (2006). الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة . *منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة*.
- رقية حدادو. (2021). التمويل الأخضر كأحد أدوات الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. *مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية ، 5* (2).
- سليمان محمد مصطفى. (2006). *حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري – دراسة مقارنة-*. مصر: الدار الجامعية.

- شاكر فؤاد. (2005). الحكم الجيد في المصادر والمؤسسات المالية العربية حسب المعايير العالمية. مجلة اتحاد المصارف العربية ، 4(2).
- طارق عبد العال حماد. (2005). حوكمة الشركات. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- عبد المحسن توفيق. (1998). تقييم الأداء. مصر: دار النهظة العربية.
- عمار عماري. (07،08 أفريل, 2008). إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها. المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة.
- محمد مصطفى سليمان. (2008). حوكمة الشركات و دور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين. الاسكندرية: الدار الجامعية.
- نجاة شملال. (20-19 نوفمبر, 2013). التطبيق الأمثل لمبادئ الحوكمة في المصارف درع واقي من الأزمات المالية. دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات.
- همكة محمد، و حمزة طيبي. (2021). دور الحوكمة المصرفية في تحسين نشاط التدقيق الداخلي للبنوك الجزائرية نموذج الخطوط الثلاثة. مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية ، 5 (1).
- هيئة الأمم المتحدة. (1992). الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية ديباجة جدول أعمال القرن 21 ،الباب الأول ،الفصل الأول . الأمم المتحدة.
- Cadbury Committee .(2001) .*Inaugural address delivered by vepa kamesam*.
- Charreaux Gérard .(1997) .*Le gouvernement des entreprise*2 édition , paris :économica.
- https://www.isdb.org/ar/ma-nqwm-bh/ahdaf-altnmyt-almstdamt .(بلا تاريخ). *البنك الاسلامي للتنمية*. تاريخ الاسترداد 16 أفريل, 2021، من https://www.isdb.org/ar/ma-nqwm-bh/ahdaf-altnmyt-almstdamt
- Koenig, Gérard .(1999) .*De nouvelles théories pour gérer l'entreprise du XXIé siècle* .paris: Economica.
- Parrat Frédéric .(1997) .*Le gouvernement d'entreprise* .paris: Economica.

أهمية دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنويع الاقتصاد الجزائري

The importance of the role of small and medium enterprises in diversifying the Algerian economy

زلاطو نعيمة[1*] ، سداوي نورة[2]

[1] جامعة تيسمسيلت (الجزائر)، zalatou.naima@cuniv-tissemsilt.dz

[2] المركز الجامعي البيض (الجزائر)، n.seddaoui@cu-elbayadh.dz

تاريخ الاستلام: 2022/07/06 تاريخ القبول: 2022/10/30 تاريخ النشر: 2022/12/01

ملخص:

هذه الدراسة تهدف الي ابراز أهمية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الوطني من خلال ما تقدمة هاته الاخيرة من منتجات. وخدمات مختلفة علي مستوي كافة القطاعات , سعيا منها تحقيق التكامل الاقتصادي مع المؤسسات الكبيرة و تنويع النسيج الصناعي.

خلصت الدراسة الي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا كبيرا في تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال التباين القطاعي من حيث استيعاب عدد أكبر من المؤسسات بالمقارنة مع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى .

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛ تنويع الاقتصاد الوطني ؛ التباين القطاعي ؛ تنويع النسيج الصناعي ؛ القطاعات الاقتصادية.

تصنيف JEL: L26 ، Z19.

Abstract:

This study aims to highlight the importance of the role of small and medium enterprises in diversifying the national economy through the products offered by these latter. And various services at the level of all sectors .The study concluded that small and medium enterprises play a major role in achieving economic diversification through sectoral disparity in terms of absorbing a larger number of enterprises compared to the rest of the other economic sectors.

Keywords: *small and medium enterprises; diversification of the national economy; segmental variance; diversification of industrial fabric; economic sectors.*

Jel Classification Codes: L26, Z19

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

يضم الاقتصاد الوطني لأية دولة من الدول مجموعة متشابكة من المؤسسات والمنشآت التي تعمل في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة، حيث تنشأ بين تلك المؤسسات علاقات تعامل متنوعة . وتلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الصناعية منها دوراً هاماً في اقتصاديات دول العالم المختلفة لما تتمتع به هذه المؤسسات من مزايا في مجالات المهارات, والقدرة على الابتكار والتعرف على أحوال السوق وقربها من المتعاملين معها وقدرتها على إنتاج السلع والخدمات التي تعتبر بمثابة مدخلات لإنتاج سلع وخدمات أخرى وغير ذلك من المزايا. كما تزايد اهتمام المنظمات الدولية المتخصصة، ومنها منظمة العمل الدولية ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي وغيرها من المؤسسات، بتأهيل وتنمية المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وزيادة قدرتها على تحقيق المزيد من فرص العمل وخاصة في الدول النامية. و نظرا للدور الذي أصبحت تؤديه هذه المؤسسات في اقتصاديات الدول , وكذا المكانة الإستراتيجية التي تحتلها في ظل التحولات الإقليمية والدولية مما لا شك فيه، فإن قطاع المؤسسة المصغرة و كذا الصغيرة والمتوسطة بمختلف أشكالها أصبح , يحتل مكانة هامة في سياسة الإنعاش الاقتصادي التي انطلقت فيها الجزائر منذ مطلع التسعينات، وهذا باعتبارها قطاعا فاعلا في السياسة الاقتصادية الجديدة المبنية على تحرير السوق وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار، وهذا من خلال وضع العديد من القوانين و الهيئات التي تهدف أساسا إلى دعم إنشاء وتطوير هذا القطاع. ورغم كل ذلك لم تحضي المؤسسة الصغيرة والمتوسطة قبل عشرية السبعينيات من القرن الماضي بالاهتمام الذي حضيت به الان, الا أن دورها التنموي جعلها تستأثر بالاهتمام مجددا، حيث أولت السلطات العمومية أهمية بالغة لهذا القطاع مع بداية عشرية التسعينيات من أجل تعزيز دورها خاصة بعد تدهور الظروف المعيشية وتباطؤ معدلات النمو، والشروع في تطبيق سياسات التحرير المالي والاقتصادي. إضافة الي هذا, و في إطار تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة للبلد تم طرح مشكل التنمية المحلية و التباين التنموي الجهوي التي تعاني منها المناطق الجغرافية داخل الدولة الواحدة، وذلك باعطاء فرص تنموية متكافئة مبنية على إمكانيات وموارد كل منها , والآليات التي تتيح خلق توازن تنموي بينها, وذلك منذ حقبة الاستقلال تحقيقا لمبدأ التوزيع العادل للثروة؛ و سياسة التوازن جهوي بين أقاليم الوطن وفي ظل التوجه الاشتراكي المتبع سابقا، معتمدة على الصناعات المصنعة في السياسة التنموية. وقد تعمق هذا الطرح أكثر فأكثر مع بروز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يمكِّن من إحداث نقلة نوعية في النشاط الاقتصادي و التوازن التنموي المحلي والجهوي، وهو ما أثبتته تجارب بعض دول.

1.1. مشكلة البحث: إن الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر يعتمد بنسبة كبيرة تزيد على 50 % من الانتاج النفط الخام ويتطلب تحقيق التنويع الاقتصادي ,مغادرة الاعتماد الكبير علي الريع البترولي والناتج المحلي الاجمالي الذي يعتمد على إنتاج نفط الخام , لذلك تولي الدولة الاهتمام المتميز و المتزايد لقطاع المؤسسات المصغرة نظرا لخصائصها والميزات والأهمية الاقتصادية التي تتمتع بها هاته المؤسسات , ونظرا لفشل ولحد كبير السياسة الاقتصادية التي كانت تعتمد على الصناعات الكبيرة حيث لم تعطي نتائج ملموسة خاصة في حل مشكل البطالة الذي أخذت نسبته في التزايد خلال العشرية الأخيرة. وعليه سنحاول في هذا المجال الوقوف أمام التساؤل الرئيسي حول: أهمية دور القطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر من حيث ما مدي مساهمته في تنويع الاقتصاد الوطني؟

2.1. فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضيتين التاليتين:

1. تلعب المؤسسات الاقتصادية المتوسطة والصغيرة دوراً مهماً في تحقيق التنويع في الاقتصاد الوطني ، ومعالجة مشكلة اعتماد الناتج المحلي الإجمالي على النفط الخام.
2. تكمن اهمية المؤسسة الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة في دورها التنموي فقط و في عوامل أخرى.

3.1.أهداف البحث : تتمثل اهداف البحث في النقاط التالية:

- توضيح مفهوم المؤسسات المتوسطة والصغيرة ودورها في تحقيق التنمية الشاملة للاقتصاد والمجتمع الجزائري ككل دوليا ومحليا ,حاليا و في المستقبل.
- التعرف علي جميع التعاونيات الدولية التي عملت علي ترقية القطاع بالجزائر.
- تحديد أهمية دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تنويع الاقتصاد الوطني.

4.1. منهجية البحث: اعتمدنا في هذا البحث على عدة مناهج : المنهج الاستقرائي بما فيه المنهج الوصفي التحليلي لمواصفات ومعايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و علي المنهج الاستنتاجي للوصول إلى هدف البحث والخروج بنتائج مفيدة.

2. التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1.2 معايير تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1.1.2 المعايير الكمية: من بين مجموعة المعايير الكمية التي تحدد تعريف المؤسسات نجد التصنيف النقدي)الرحيم، 2002، الصفحات 15-16(الذي يستعمل لقياس مستوى

نشاط المؤسسة وقدراتها التنافسية ويضم" رأس المال، رقم الأعمال ،حجم الاستثمارات...الخ", و التصنيف الاقتصادي أو التقني)عثمان، 1995، صفحة 14(الذي يضم "عدد العمال " وضع حد أدنى وحد أعلى لحجم العمالة للتفرقة بين المؤسسات)السالوس، 2005، صفحة 36(، التركيب العضوي لرأس المال ،حجم الطاقة المستعملة ،حجم الإنتاج والقيمة المضافة .

2.1.2 المعايير النوعية : وفق المعايير النوعية تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أسس موضوعية استنادا إلى :

أ- **المسؤولية** :نجد في المؤسسات الصغيرة المدير / المالك أحيانا يؤدي عدة وظائف في نفس الوقت، الإنتاج و الإدارة و التمويل، في حين المؤسسات الكبرى يتوزع أداء هذه الوظائف على عدة أشخاص.

ب- **الملكية** :تعود ملكية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في أغلبها إلى القطاع الخاص، وتشكل النسبة الكبيرة منها مشروعات فردية وعائلية، ويلعب المدير/ المالك دورا كبيرا على جميع المستويات و نجد مثلاً في الجزائر الدولة تملك عددا من هذه المؤسسات تابعة لها حيث تأخذ شكل مؤسسات عمومية محلية.)فريشي، 2005، صفحة 16(

ت- **المعيار القانوني** :يتوقف الشكل القانوني للمؤسسة على طبيعة وحجم رأس المال المستثمر فيها وطريقة تمويلها، فشركات الأموال غالبا ما يكون رأسمالها كبيرا مقارنة مع شركات الأفراد وفي هذا الإطار تشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :مؤسسات الأفراد والمؤسسات العائلية والتضامنية وشركات التوصية البسيطة بالأسهم والمحاصة والشركات والمهن الصغيرة الإنتاجية والحرفية وصناعات منتجات الألبان والخضر والفواكه والحبوب والمنتجات الخشبية والأثاث والمنسوجات بأنواعها والمحلات التجارية والمطابع والأسواق المركزية والمزارع ومكاتب السياحة والسفريات والشحن، بالإضافة إلى ورشات الصيانة والإصلاح وكذا أعمال العمارة والبناء.

ث- **طبيعة الصناعة** :يتوقف حجم المؤسسة على الطبيعة الفنية للصناعة أي مدى استخدام الآلات في إنتاج المنتج، فبعض الصناعات تحتاج في صناعتها إلى وحدات كبيرة نسبيا من العمل، ووحدات صغيرة نسبيا من رأس المال، كما هو الحال في الصناعات الاستهلاكية الخفيفة، في حين تحتاج في الصناعات الأخرى إلى وحدات قليلة نسبيا من العمل و وحدات كبيرة نسبيا من رأس المال وهو الأمر الذي ينطبق على الصناعات الثقيلة.)سليمة، 2007، الصفحات 5-6(

ج- **معيار السوق** : تكون حصة المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة ضعيفة في السوق.

ح- **معيار محلية النشا ط** :نعني بمحلية النشاط أن يقتصر نشاط المؤسسة على منطقة أو مكان واحد وتكون معروفة فيه، وأن لا تمارس نشاطها من خلال عدة فروع، تشكل حجما صغيرا نسبيا في قطاع الإنتاج الذي تنتمي إليه في المنطقة، وهذا طبعا لا يمنع امتداد النشاط التسويقي للمنتجات إلى مناطق أخرى في الداخل أو الخارج .)حساني، 2008، صفحة 23(

2.2 تعاريف مختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب دول مختارة :

يعرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير المؤسسات الصغيرة بأنها المؤسسات التي يعمل بها أقل من 50عاملا، ورأسمالها أقل من 500 ألف دولار. عرفت" إدارة المشروعات الصغيرة" في الولايات المتحدة الأمريكية المشروع الصغير بأنه المنشأة التي تملك وتدار بشكل مستقل ولا يكون لديها القدرة على السيطرة في مجالها، وحجم مبيعاتها السنوي قليل نسبيا " قيمة المبيعات أقل من 10 مليون.$ ، قيمة الشركة في السوق اكبر من مليون .$, قيمة أسهم أكبر من دولار واحد". ويعمل بها عدد قليل من العاملين و بالمقارنة بالشركات الأخرى في نفس الصناعة كما يبلغ عدد العمال 250 عاملا كحد أقصى، و إجمالي الأموال المستثمرة لا يزيد عن 3 مليون دولار) برهم، 2007، صفحة 100(تعرف اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لشؤون شرق أسيا والشرق الأقصى الصناعات الصغيرة بأنها مؤسساتٍ تشغل عمالا بأجور ولا يتعدى عدد المشتغلين بالمؤسسة التي لا تستخدم أي قوى محركة عن50 مشتغلا أو 20 مشتغلا إذا كانت تستعمل القوى المحركة. لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية) UNIDO لحيلح، 2009، صفحة بدون صفحة(عرفت المؤسسة الصغيرة هي التي يعمل بها من 21 إلى 26 فردا , أما المؤسسة المتوسطة هي التي يعمل بها من 10 إلى 66 فردا . تعرف منظمة العمل الدولية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها مؤسسات يعمل بها 50عاملا وتحدد مبلغًا لا يزيد عن 1000 دولار لكل عامل تزداد إلى 5000 دولار في بعض الصناعات، حيث يزيد رأس مال عن 100 ألف دولار. الاتحاد الأوروبي يعرف المشروع بانه صغير اذا كان العاملين فيه أقل من 50 عامل والمتوسط اقل من 250 عامل)الساعدي، 2020(. تعتمد اليابان في تحديدها لمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استنادا للقانون الأساسي لعام1963 على مبدأ المعيار المزدوج ، حيث لا يزيد عدد عمالها عن 300 عامل ورأس مال قدره 28ألف دولار أقل من 50 مليون ين وتحدد المؤسسات كالآتي: - المؤسسات المنجمية والتحويلية والنقل وباقي فروع النشاط الصناعي : أقل من 10 مليون ين ، عددا العمال 300 عامل أو أقل ,مؤسسات التجارة بالجملة : أقل من 30 مليون ين ، عدد العمال 100 عامل أو أقل 24, مؤسسات التجارة بالتجزئة

والخدمات : أقل من 10 مليون ين عدد العمال 50 عامل أو أقل. قامت الحكومة الهندية عام)محمود، 2001، صفحة 303(1967 بالإعتماد على رأس المال وحده في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لم يتجاوز رأس مالها 750 ألف روبية ما يعادل 100 ألف دولار ودون وضع حد أقصي للعمال , سنة2001 عرفتها بأنها تلك المؤسسات التي توظِّف أقل من 50 عامل إذا استخدمت تلك المؤسسات آلات، وأقل من 100 عامل إذا لم تستخدم الآلة، ولم تتجاوز أصولها الرأسمالية 500 ألف روبية، أي حوالي 30 ألف دولار. تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في ألمانيا على أنها مؤسسات تجارية بإمكانها توظيف عددٍ من العمال قد يصل إلى 500 عامل، وتحقِّق مبيعاتٍ صافية أقل من 100 مليون دوتش مارك في السنة. (économique, 2010, p. 97) اعتمدت بريطانيا في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معيار عدد العمال فقط ، فقد عرفتها لجنة " بولتون " بأنها تلك المؤسسة التي يعمل بها 200مشتغل فأكثر. ولا تزيد الأموال المستثمرة فيها عن مليون دولار .اما اتحاد جنوب شرق آسيا استخدم في تعريفها, دراسة براتش وهيمنز حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التصنيف التالي: من 1-9 عامل مؤسسة عائلية , من 10 -49 عامل مؤسسة صغيرة , من 50-99 عامل مؤسسة متوسطة, 100 فأكثر عامل مؤسسة كبيرة. وقد اعتمدت كذلك في هذا التعريف على المعايير النوعية لتمييز الأنواع السابقة ففي المؤسسات العائلية يكون المالك والمستخدمين أغلبهم من أفراد العائلة ، أما في الصغيرة والمتوسطة يبتعد المالك عن وظيفة الإنتاج ليهتم أكثر بالإدارة والتسيير ، أما في المؤسسات الكبيرة يكون هناك تنظيم واضح للوظائف. لقد اعتمد الإتحاد الأوروبي على عدة معايير لتحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهمها عدد العمال ورقم الأعمال , درجة الاستقلالية .وقد انتهي هذا الأخير إلي اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل: مؤسسة تشغل أقل من 250 عامل, مؤسسة تحقق رقم أعمال سنوي أقل من 40 مليون أورو أو حصيلتها السنوية لا تتجاوز27 مليون أورو, مؤسسة تتسم بمعايير الاستقلالية ومعني استقلالية المؤسسة هو ملكية المؤسسات على الأقل 25 % من رأس المال ضمانا لتركيز سلطة القرار في يد مديرها(Zachmann, 1999, p. 222) . تعرف لجنة الأمم المتحدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول النامية على أنها كل مؤسسة يعمل فيها : من 15-19 عامل مؤسسة صغيرة؛ من 20-90 عامل مؤسسة متوسطة؛ أكثر من 100 عامل مؤسسة كبيرة. أما بالنسبة للدول الصناعية فإنها تعتبر كل مؤسسة يعمل فيها: من 05-99 عامل مؤسسة صغيرة؛ من 100-499 عامل، مؤسسة متوسطة , أكثر من 500 عامل مؤسسة كبيرة)أحمد، 2007، الصفحات 7-8(. لجنة التنمية الاقتصادية :تعرف المشروع الصغير أنه ذلك المشروع الذي يجب أن يستوفي شرطين أو خاصيتين على

الأقل مما يلي: استقلال الإدارة" المديرون هم أنفسهم ملاك المشروع بصفة عامة" , رأس المال" يتم توفيره بواسطة المالك الفرد أو مجمعة صغيرة من الملاك", العمل في منطقة محلية أي يعيش العاملون و الملاك في مجتمع واحد ولا يشترط أن تكون الأسواق محلية؛ حجم المشروع:صغير نسبيا بالنسبة للصناعة التي ينتمي إليها المشروع)نسيم، 2007، صفحة 85(. بالجزائر يلخص القانون التوجيهي الجديد لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 17/ 02 المعدل والمتمم لقانون التوجيهي لترقية م،ص،م رقم 18/01 مايلي : بان المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة انتاج السلع و/ أو الخدمات تشغل من واحد (1) الى مائتين و خمسين شخصا (250) 02-17)، 2017، صفحة 05(و لا يتجاوز رقم اعمالها السنوي 4 ملايير دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 1 مليار دينار و كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25 بالمئة فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لاينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (المادة5) . و تشير في نفس السياق المادة 8 من القانون ان المؤسسة المتوسطة هي "مؤسسة تشغل من 50 الى 250 شخصا و يكون رقم أعمالها السنوي ما بين 400 مليون دينار و أربعة ملايير دينار أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين 200 مليون دينار و مليار دينار.و من جهتها تعرف المؤسسة الصغيرة في المادة 9 بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 الى 49 شخصا و رقم أعمالها لايتجاوز 400 مليون دينار أو مجموع حصيلتها السنوية 200 مليون دينار. و بالنسبة للمؤسسة الصغيرة جدا فتعرفها المادة 10 على أنها مؤسسة تشغل من شخص ال تسعة (9) أشخاص و تحقق رقم أعمال سنوي أقل من 40 مليون دينار أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 20 مليون دينار. ويسمح مشروع هذا القانون أيضا للمؤسسات التي يمتلك رأس مالها الاجتماعي في حدود 49 بالمئة من طرف شركة أو عدة شركات ذات رأس المال الاستثماري والتي تستوفي باقي معايير التعريف بالاستفادة من المزايا المقدمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة. و تنص المادة 15 على تدابير المساعدة و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تهدف الى ترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي التجاري القانوني الاقتصادي المالي المهني و التكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا تشجيع كل مبادرات تسهيل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على العقار. كما ترمي التدابير الى الحث على وضع أنظمة جبائية مكيفة مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة , تشجيع و تعزيز ثقافة المقاولة , تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الأدوات و الخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها و كذا تشجيع الجمعيات المهنية وبورصات المناولة و المجمعات. و حسب المادة 16 تستفيد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من مساعدات و دعم الدولة المنصوص

عليها في هذا القانون حسب حجمها و كذا الأولويات المحددة حسب فروع النشاط و الأقاليم. و تنص المادة 17 على انشاء وكالة وطنية تكلف بتنفيذ استراتيجية الدولة في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. وتضطلع الوكالة حسب النص بتنفيذ سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال الانشاء والنمو و الديمومة بما في ذلك تحسين النوعية و ترقية الابتكار و تدعيم المهارات و القدرات التسييرية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة. و تنص المادة 19 انه يمكن لعمليات دعم و مساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنصوص عليها في هذا القانون أن تستفيد من حساب التخصيص الخاص المسمى "الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دعم الاستثمار و ترقية التنافسية الصناعية". كما ينص مشروع القانون على إنشاء هياكل محلية تابعة للوكالة تتكون من مراكز دعم واستشارة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهمتها الأساسية دعم بروز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة انمائها و ديمومتها و كذا مشاتل المؤسسات مكلفة بدعم انشاء المؤسسات. و ينص المشروع على انشاء صناديق الاطلاق لتشجيع خلق مؤسسات الانشاء المبتكرة, و تخصص هذه الصناديق لتمويل كل النفقات المسبقة لوضع أول منتوج للشركة في السوق (مصاريف البحث و التطوير , نماذج مخطط الأعمال , الاستشارات القانونية...الخ) , مما يسمح بتجاوز معوقات التمويل في مرحلة ما قبل انشاء المؤسسة غير المتكفل بها حاليا من قبل الرأسمال الاستثماري. من جهة ثانية تقترح المادة 24 من مشروع القانون وقصد تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة , انشاء هيئة استشارية تدعى "المجلس الوطني للتشاور من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" يتكون من المنظمات و الجمعيات المهنية المتخصصة و الممثلة للمؤسسات. ويعد المجلس فضاء للتشاور ما بين الدولة و المستفيدين من سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

3.التعاونيات الدولية في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

قامت الجزائر في إطار سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتوقيع اتفاقيات بينها وبين دول أخرى متقدمة في إطار التعاون الدولي، ونذكر في هذا المجال ما يلي:

1. **التعاون الجزائري الألماني:** يتضمن : مشروع إرشاد والتكوين حيث إستفاد القطاع م,ص,م بتكوين 50 متخصص و 250 عونا مرشدا ؛ مشروع دعم وترقية المؤسسات الصغيرة بغلاف مالي يقدر بـ 2.3 مليون أورو هدفه ترقية الحركة الجمعوية بالمؤسسات.

2. **التعاون الجزائري الكندي:** يتمثل في تنمية القطاع الخاص في الجزائر لتحسين شروط تنافسية القطاع الإنتاجي وتم توقيع هذا الاتفاق بين ممثل الخارجية الجزائري والوكالة الكندية للتنمية الدولية عن طريق السفير الكندي بتكلفة إجمالية تقدر ب 2.1 مليون دولار لمدة سنتين.

3. **التعاون الجزائري الإيطالي:** يتمثل بإقامة علاقات بين رجال الأعمال الجزائريين ونظرائهم الإيطاليون، وكذا إنشاء مركز تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للجزائر بدعم من إيطاليا.

4. **التعاون الجزائري النمساوي:** تم الاتفاق بين البنك الوطني الجزائري والبنك المركزي النمساوي في إطار الاستفادة من قرض بقيمة 30 مليون أورو ، بعد مفاوضات دامت سنة [*]، ويوضع هذا القرض تحت تصرف المتعاملين الاقتصاديين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل الواردات. التعاون مع البنك العالمي في إطار برنامج تعاون تقني يشمل شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5. **التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية** :حيث استفادت الجزائر من مساعدة مالية في إطار ترقية قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية؛ وذلك بهدف المساهمة في تقوية وتعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إدماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الوطني وتحسين محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

6. **منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية:** التي تأسست في " فينا " لترقية التنمية الصناعية في الدول النامية، وقد بدأت عملها في الجزائر سنة 1999 م ضمن برنامج تطوير التنافسية واعادة الهيكلة الصناعية الذي خص المؤسسات العمومية و 12 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

7. **التعاون مع الإتحاد الأوربي:** يسير من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وممثلين عن المفوضية الأوربية في الجزائر، بغلاف مالي يقدر ب 62,9 مليون يورو، وفقا لشروط : كالممارسة في إحدى قطاعات النشاط الآتية : المواد الغذائية والفلاحية، الصناعات المائية الصيدلية، مواد البناء , أن يكون لها نشاط لثلاث سنوات على الأقل،عدد عمالها يتراوح ما بين 42 و 112 عاملا، حفظ على الأقل 52 % من رأس مالها الاجتماعي باسم شخص طبيعي أو معنوي جزائري الجنسية, أن يكون منتظم على الصعيد الجبائي خلال ثلاث سنوات الأخيرة.

4. أهمية دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تنويع الإقتصاد الجزائري

[*] حسب تصريحات مدير العلاقات الخارجية للبنك الجزائري.

1.4 مدي مساهمتها في التمركز و التموقع الجهوي للنشاط الاقتصادي:

إن المرونة الكبيرة التي تمتع بها القطاع (م.ص.م) تستوجب المتابعة المستمرة لنموها الديمغرافي وتطورها وذلك حتى تتمكن من تحديد المعلومات الأساسية، و لتحديدها تم الاعتماد على ثلاثة مصادر للمعلومات: بطاقة الصندوق الوطني لضمان الاجتماعي وإجرائهم ,مطبوعات ومعطيات الديوان الوطني لإحصائيات (ONS) وهذا لتحديد حجم مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني , الاعتماد على قاعدة المعطيات التي يقدمها المركز الوطني للمعلومات الإحصائية (CNAS) بالمديرية العامة للجمارك لتحديد حصة القطاع الخاص في التجارة الخارجية (الجدول رقم 01). يحتاج الاقتصاد الجزائري إلى اتباع سياسات و طرق و أفكار ذكية للاستفادة من مسار الاندماج و الارتباط الاقتصادي و التجاري العالمي على أوسع نطاق ، فمن منظور أفاق الاقتصاد العالمي لقد بينت المعطيات المتوفرة أن الإتحاد الأوروبي يمتلك نسيجا إنتاجيا يحتوي على 179 مليون مؤسسة من الحجم الصغير و المتوسط. تتطلب هذه النظرة و تماشيا مع عناصر المنظومة الاقتصادية الجهوية إعطاء قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الحرف ضمن فضاء الصناعات و الخدمات و الأنشطة المنتجة خارج نطاق الأنشطة الاستراتيجية المحددة دستوريا دورا أكبر من خلال ترقية و دعم الصناعات الصغرى ،الصغيرة و المتوسطة على آفاق 2025 ، هذه الترقية تقوم على أبعاد هي:

1. البعد التشريعي عن طريق توجيه قانوني لجمع نشاطات المؤسسات الصغرى ، الصغيرة و المتوسطة.

2-البعد المعلوماتي و التكويني عن طريق منظومة جديدة للبحث و الإحصاء و التكوين في مجال التسيير و الاستشارة.

3-البعد التنظيمي عن طريق الكيفيات المرافقة لتأسيس و نمو هذه المؤسسات في الجانب الإداري.

4-البعد المالي عن طريق تأسيس نظام جديد للقرض المضمون وتدابير الدعم المالي

5-بعد المحيط عن طريق تسهيل الحيازة على العقار من جهة و تكفل الدولة بالتهيئة اللازمة لذلك.

6-بعد الجباية عن طريق منظومة جديدة للإعفاء الضريبي تخدم رأسمال المؤسسات.

جدول01 : كثافة والتمركز الجهوي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المنطقة	عدد(م.ص.م) السداسي الأول 2021*	السكان حسب الولاية (التعداد العام للسكان والاسكان (RGPH 2008 **	حصة (التعداد العام للسكان والاسكان (RGPH 2008 **	عدد السكان حسب كل ولاية 1جانفي 2021***	الكثافة
الشمال	881 732	21075874	0,618	27624600	32
الهضاب العليا	278 915	9765202	0,287	12828900	22
الجنوب	106 573	3238954	0,095	4246500	25
المجموع	1 267 220	34080030	1	44700000	28

المصدر: وزارة الصناعة Bulletins d'information statistique de la PME (2022)

https://www.industrie.gov.dz/ تاريخ الاطلاع 01جويلية 2022 * المصدر: CNAS ** المصدر: ONS

*** التركيبة السكانية لشهر يناير 2021 حسب الولاية مقارنة بهيكلية (RGPH 2008 التعداد العام للسكان والاسكان)

إن التقسيم الجغرافي للجزائر يتضمن ثلاث مناطق أساسية وتتمثل في المنطقة الشمالية، منطقة الهضاب، ومنطقة الجنوب. لكل منطقة خصوصياتها من حيث الموارد والعوامل الطبيعية ومن أجل إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية متكاملة يتطلب إحداث توازن جهوي بين مختلف المناطق وذلك بتوزيع الموارد والإمكانيات بصفة عادلة لتشكيل لبنة متكاملة للتنمية. إلا أن هذا التناسق غير موجود بالكيفية التي ينبغي أن تكون حيث أن هنالك فوارق في الامكانيات المتاحة لكل منطقة مما يجعل هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تختلف من منطقة الى أخرى

من حيث الكثافة ، حسب آخر إحصائيات مكتب الإحصاء الديموغرافي (44.7 مليون نسمة في عام 2021) المتوسط الوطني للشركات الصغيرة والمتوسطة حول28 شركة صغيرة ومتوسطة (جميع الحالات مجتمعة) لكل 1000 نسمة. وله فرق مهم من منطقة في البلد إلى أخرى:

32 شركة صغيرة ومتوسطة لكل 1000 ساكن في شمال البلاد ،

22 شركة صغيرة ومتوسطة لكل 1000 ساكن في منطقة الهضاب العليا.

25 شركة صغيرة ومتوسطة لكل 1000 ساكن في منطقة الجنوب.

2.4 مدي مساهمتها في تحقيق التنويع الإقتصادي :

نظرا لصغر حجم المؤسسات يمكنها أن تنشأ بمناطق جغرافية متعددة بعيدة عن المناطق الصناعية حيث أن هذه المؤسسات تميل إلى استخدام تقنيات انتاجية محلية، وهذا ما يجعلها أكثر مرون للتأقلم مع أي بيئة جغرافية.)أحمد ع.، 2000، صفحة 207(فانتشار هذه المؤسسات في مناطق مختلفة يساعد على فك العزلة وتحقيق التوازن الجهوي. بالجزائر تنتشر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف الأنشطة الاقتصادية بدرجات متفاوتة وهذا بعد أن رفعت الدولة احتكارها لبعض الأنشطة الاقتصادية. حيث أن نسبة كبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في ستة قطاعات دون غيرها، و أن قطاع الخدمات يستحوذ على نسبة كبيرة من المؤسسات , إذ نجد 23.53 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نالت حصة الأسد بالمقارنة مع المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة لسنة 2021, على الرغم من أن هذه الأخيرة هي التي تباشر بالاستثمار الحقيقي وتخلق القيمة المضافة ، إلى جانب أنها السبيل لتحقيق استراتيجية إحلال الواردات . أما المؤسسات التابعة للقطاع الخاص فهي تشكل النسبة الكبيرة من تشكيلة المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بنسبة تفوق 99.98 %حسب المعطيات التفصيلية لوزارة المؤسسات الصغيرة حول هذا القطاع لسنة 2021 .تسمح لنا معطيات الجدول رقم (01) من متابعة التطور الحاصل في عدد المؤسسات ومدى تركزها بين مختلف فروع النشاط الاقتصادي، حيث نجد مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي , من خلال توزعها على ستة قطاعات اقتصادية مختلفة و بنسب متفاوتة , تتركز في القطاع الخدمات بنسبة تطور جد عالية تصل إلى37.09 % من مجموع المؤسسات، و في المرتبة الثانية يستحوذ قطاع الحرف اليدوية على أغلبية مؤسسات القطاع بنسبة تطور تصل إلى 12.20 % من مجموع مؤسسات القطاع وهذا خلال الستة السنوات محل الدراسة. ويأتي القطاع الرابع " البناء والاشغال العمومية" في المرتبة الثالثة حسب نسبة التطور العددي لمؤسساته خلال الفترة , 7.84 % . أما القطاع الثالث " الصناعة التحويلية " فهو يحظى بأقل نسبة، ما يقارب 9354 مؤسسة أي بنسبة تطور 4.49 % من مجموع المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة, والملاحظ أن هذه عدد المؤسسات أخذت بالتزايد من سنة إلى أخرى. اما القطاع الأول حيث تتركز جل هذه المؤسسات في فرعي

الفلاحة والصيد البحري فقد حظي بالمرتبة الخامسة بنسبة تطور عددي للمؤسسات بلغ 4.19 %، ليحتل القطاع الثاني الهيدروكربونات المرتبة الأخيرة بنسبة تحت الصفر.

جدول 02: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب النشاط الاقتصادي (2016-2021)

مجموع فروع النشاط	2016	2017	2018	2019	2020	2021 السداسي الأول	نسبة التطور 2021-2016 %
الفلاحة والصيد البحري	7 272	6 476	6 973	7481	7 690	7 909	% 4.19
الهيدروكربونات ، الطاقة والتعدين	3 205	2 846	2 938	3066	3 115	3 199	% -0.09
الخدمات ذات الصلة							
الصناعة التحويلية	99 408	92 888	97 803	103 693	106 121	108 762	% 4.49
البناء و الأشغال العمومية	169 146	177 750	182 501	190 170	193 964	197 937	% 7.84
الخدمات بما ذلك المهن الحرة	298 793	316 114	338 266	614 375	631459	651 225	% 37.09
الحرف اليدوية	233 298	243 699	241 494	274 554	288 724	298 188	% 12.20
المجموع	811122	839773	869975	1193339	1 231 073	1 267 220	% 21.94

المصدر: وزارة الصناعة (2022) Bulletins d'information statistique de la PME

https://www.industrie.gov.dz/ تاريخ الاطلاع 01جويلية 2022

يتضح من هذه الأرقام, التباين في التوزيع القطاعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي التباين في مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي . ويلاحظ من هذا التوزيع ايضا, ارتفاع الأهمية النسبية لقطاعي الخدمات والحرف اليدوية من حيث استيعاب عدد أكبر من المؤسسات بالمقارنة مع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تمثل أهمية نسبية أكبر في التنويع الاقتصادي.

3.4 دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الوطني: تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة احد أهم عوامل نجاح الدول المتقدمة , إلا أن الخيارات الاقتصادية التي رسمتها السياسات التنموية السابقة التي شجعت على إنجاز المركبات الاقتصادية الكبرى و الاستثمارات الضخمة لم تعط للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة الأهمية والمكانة التي تستحقها الأمر الذي قلص من مدى نجاعتها وفعاليتها في المحيط الاقتصادي الوطني , غير انه بعد تطبيق الإصلاحات الاقتصادية أصبح هذا القطاع يسترجع مكانته في الاقتصاد الوطني. إن للمؤسسات المتوسطة والصغيرة دور لا يستهان به في بناء الاقتصاد الوطني ، وتظهر أهميتها من خلال استغلال الطاقات والإمكانيات وتطوير الخبرات والمهارات كونها تُعتبَر أحد أهم روافد العملية التنموية . وتأتي أهميتها ودورها في تنويع الاقتصاد الوطني من خلال جوانب عديدة ومتنوعة ومن أهم هذه الجوانب ما يأتي:

- إنَ هذه المؤسسات تُعتبر من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات والأفكار الجدية، و الجذور الأساسية للمؤسسات الكبيرة.

- تتصف هذه المشروعات بطبيعة تنافسيه نظراً لحرية الدخول والخروج من والى النشاط, الامر الذي ينعكس بدرجه كبيرة على حجم المبيعات ومعدلات العائد من النشاط.

- تضمن هذه المؤسسات أن يسير النمو الاقتصادي والكفاءة جنباً إلى جنب مع تحقيق المشاركة ، بهذا تعتبر المؤسسات المتوسطة والصغيرة و المصغرة محركاً للنمو.

- تدعم الإستراتيجية الصناعية الموضوعة من قبل خطط التنمية القومية ، فضلاً عن قدرتها على خلق قاعدة صناعية لتعزيز القدرة التنافسية للبلاد .

- تُعتبر وسيلة دعم للإنتاج الزراعي, و تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

- تساهم في تعبئة رؤوس أموال , وهذا يعني إنها تساعد في زيادة الادخارات ووفقاً للعلاقة الطردية بين الادخار و الاستثمار فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الاستثمارات.

- تعتمد هذه المؤسسات في أغلب الأحيان على الموارد المحلية والنواتج العرضية للمؤسسات الكبيرة ، وبذلك فهي تسهم في الحد من هدر تلك الموارد وتقليل الاعتماد على الاستيرادات من المواد الاولية.

- تعمل هذه المؤسسات على زيادة مشاركة المرأة في الانشطة الإنتاجية المدرة للدخل.

- تتناسب ومتطلبات السوق المحلية ، خصوصاً إذا ما كان السوق يمتاز بصغر حجمه أو انخفاض القدرة الشرائية لدى المواطنين

- تسهم هذه المؤسسات في تنشيط الصادرات كثيفة العمل في العديد من الدول، كما تسهم الصناعات الحرفية في إشباع الطلب السياحي على المنتجات الوطنية .لذا فهي تعتبر وسيلة دعم وحماية للصناعات التقليدية التي أصبحت تلقى رواجاً لدى شعوب العالم المختلفة.

- تساعد هذه المؤسسات في استغلال موارد الثروة المنتشرة بكميات محدودة في مواقع متباعدة والتي عادةً ما تتقاعس المؤسسات الكبيرة عن الكشف عنها واستغلالها تجارياً مثل أعمال المحاجر والمناجم الصغيرة ونشاط المزارع والمصائد الصغيرة .

- تسهم هذه المؤسسات في تدعيم علاقات التشابك القطاعي في الاقتصاد القومي من خلال دعم المؤسسات الكبيرة عن طريق توزيع منتجاتها أو إمدادها بمستلزمات الإنتاج أو من خلال التعاقد من الباطن مع المؤسسات الكبيرة بتصنيع بعض المكونات أو القيام ببعض مراحل العملية الإنتاجية اللازمة للمُنتَج النهائي والتي تكون من غير المجزي اقتصاديا تنفيذها بواسطة المؤسسة الكبيرة ،لذا فإنَّ لها دور كبير في توسيع قاعدة الانتاج المحلي.

- قصر الوقت اللازم لإعداد دراسات تأسيسها ، بما فيها دراسات الجدوى لإقامتها والشروع في إنشائها وإعداد مخططاتها ، إلى جانب قصر الفترة اللازمة لتشغيلها حين تأسيسها ، لذا فإنَّ الآثار الصحية والإيجابية لها سريعة الظهور .

- المساهمة في تحقيق سياسة إحلال الاستيرادات من خلال تصنيع السلع التي يمكن تصنيعها محلياً وبكفاءة مقاربة مماثلة للسلع المستوردة.

- المساهمة في تحقيق إستراتيجية التنمية الحضرية والمكانية ، وبالنظر لصغر حجمها فإنَّ بإمكانها التوغل في القرى والأرياف والحد من هجرة سكانها إلى المدن الكبيرة.

- إنَّ هذه المؤسسات تمثل الركيزة الاساسية التي يعمل من خلالها القطاع الخاص وبالتالي فإنَّ مساندة هذه المؤسسات تُعد تدعيماً لدور القطاع الخاص في النشاط ألاقتصادي.

- جذب الاستثمارات الاجنبية ،حيث أشارَ تقرير صادر عن منظمة الاونكتاد إلى الدور الريادي لهذه المؤسسات من واقع مسح ميداني ودراسة حالات معينه تمت ما بعد الازمة المالية الاسيوية في سبع دول آسيويه إلى إمكانية أن ترفع هذه المؤسسات حصة منطقة آسيا من الإستثمارات الاجنبية المباشرة لأكثر من 10 % و بإمكانها إستقطاب قدر غير قليل من الاستثمارات الأجنبية . والدخول في مشروعات مشتركه مع شركاء أجانب مما قد يسهم في نقل وتوطين التقنية الحديثة وتوسيع وتنويع القاعدة الإنتاجية

للاقتصاد وتحسين جودة المُنتَج وتعزيز القدرة التصديرية خاصةً في القطاعات الإنتاجية الناشئة في البلد.

- تساهم في ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطه اقتصاديه سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل وإحياء أنشطه اقتصادية تم التخلي عنها كالصناعات .

- تتميز هذه المؤسسات بكفاءة أدائها في الاسواق مستمرة التقلب ، وهي قادرة على تغيير أو تعديل النشاط بما يناسب تقلبات الأسواق.

- تؤدي وبصورة غير مباشرة إلى معالجة اختلال ميزان المدفوعات سواء كان بتصنيع سلعاً بدلاً من استيرادها أو بتصدير سلعاً إنتاجيه وسيطة أو نهائية للخارج .

- ثبت أنَّ المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر هي إحدى الحلول للبطالة الناتجة عن الخصخصة إذا ما تم استخدام جزء من عوائدها لتمكين العمالة التي يتم التخلي عنها من دخول هذا القطاع كمالك لمؤسسه أو كمدير أو كمنتج في ذات الوقت. ومن ثم إعادة تأهيل العمالة التي يتم التخلي عنها من خلال التدريب .

5. العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هناك عدة أسباب تحول دون انشاء وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر منها المشاكل الداخلية ما يتعلق بسوء التسيير الموارد المتاحة، بالإضافة الي الرعونة والارتجالية في اتخاذ القرارات، ضف الي ذلك بعض المشاكل الخارجية علي غرار مشاكل التمويل التي تعاني منها هذه المؤسسات ، أصبحت تعاني أيضا من الحصول علي التكنولوجيا المتقدمة في التصنيع من جهة، ومن جهة اخري الحصول علي بعض المواد الأولية من الخارج ، والتي تؤدي الي توقف نشاط هذه المؤسسات. ومن ابرز المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في الجزائر مايلي:

- المحيط الإداري: مواجهة مشاكل تتمثل في معاملات تسجيل المشروع المتعلقة بمصالح الضرائب التامينات الاجتماعية؛

- صعوبات متعلقة بالعقار: كارتفاع تكاليف الأراضي والمباني، صول منح الأراضي المخصصة للاستثمار، مشلكة عقود الملكية التي لاتزال قائمة في كثير من جهات الوطن ،... الخ؛

- صعوبات التمويل: المركوية في منح القروض، تعقد اجرائات الحصول علي القروض البنكية وثقل الضمانات المطلوبة إضافة الي طول فترة دراسة ملفات القروض،....الخ.)فاطمة، 2022(

6. الخاتمة:

أصبح من الضروري الاهتمام بالمؤسسات ص,م نظرا لأهميتها المستدامة سواء على مستوى المؤسسة من حيث قيامها بإشباع حاجة صاحبها من العمالة وتوظيف رأس المال، أو على المستوى الكلي بالمساهمة في تشكيل الناتج الداخلي الخام, المساهمة في مجال الصادرات، وكذا تحقيق التكامل الصناعي وتحفيز القطاع الخاص، ومن ثمة تنمية الدخل وخلق فرص العمل، إذ تتميز باعتمادها على الكثافة العمالية في الإنتاج أكثر مما تعتمد على الكثافة الرأسمالية , ولها القدرة الكبيرة على الابتكار.. الخ كذلك تلعب دورًا مهمًا في مجال تنويع الهيكل الصناعي, حيث تقوم بإنتاج السلع التي تحتاجها الأسواق المحلية .إن الرهان المستقبلي الجزائري هو الترقية الحقيقية لاقتصادها، و محاولة الإقلاع من الريع البترولي و ايجاد مصدر ريعي آخر غير المحروقات ، فعمدت إلى تشجيع و تحفيز الاستثمار بكل الوسائل , و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ببساطة خصائصها و سهولة تسيرها و قلة تكاليفها ، تعد نسبة مشاركتها في الاقتصاد الوطني أكبر بكثير من القطاعات الأخرى ، لذلك فهي تمثل البديل الحقيقي لما سبق من تجارب الدولة الجزائرية في هذا المجال. وفي هذا الإطار دعمت مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل السلطات المحلية بصفة واضحة، باعتبارها يشكل مركز اهتمام لها على غرار مختلف دول العالم ,حيث أولت أهمية كبيرة لترقية ودعم هذا القطاع لما له من أهمية في تنشيط وتنويع الاقتصاد الجزائري. فعمدت لإصدار القوانين والتشريعات واتخاذ سلسلة من الإصلاحات الهادفة إلى تهيئة المناخ الملائم لنمو وتطور هذه الصناعات. ورغم الدعم الذي حظي به قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلا انه مازال فتيا، الأمر الذي يستدعي مواصلة تكثيف الجهود و برامج الدعم الخاصة بذلك. ومن خلال ما تقدم يجب أن نؤكد أن المؤسسات المتوسطة والصغيرة الخاصة هي العمود الفقري لجميع الأعمال الخدمية الإنتاجية في المجتمع ، فمن خلالها يستطيع المواطن الحصول على المتطلبات والإحتياجات اليومية المستمرة ، وعليه فإن توسيعها وتطويرها كماً ونوعاً سيؤدي إلى إيصال أفضل الخدمات للمجتمع بشكل أجود وأسرع . فضلاً عن ذلك فإنّ تشجيع هذه المشروعات سيؤدي إلى خلق فرص أفضل للإبداع والإبتكار والتطوير نتيجة المنافسة التي تخلقها حالة السوق الحرة في العمل و الإبداع. وعليه يُعتبر العمل في هذه المؤسسات في كثيرٍ من الأحيان أفضل من العمل في دوائر الدولة التي تكون فرص الإبداع فيها أقل، فضلاً عن حجم البطالة المقنعة التي تعاني منها أروقة الدولة. كما تلعب المؤسسات المتوسطة والصغيرة دوراً كبيراً في تحقيق الأهداف التنموية للألفية ، حيث تساعد تلك المؤسسات في تحقيق التنمية الصناعية وتساعد في تحقيق نمو إقتصادي متوازن ، وكذلك تساعد في نشر التقنيات والتقدم التكنلوجي ، وتعزيز المساواة بين

الجنسين من خلال توفير فرص عمل لكلا الجنسين ،والمساعدة في تخفيض نسبة الفقر من خلال فتح مجالات واسعة للعمل وزيادة الدخل. من خلال ذلك تتضح مدى أهمية هذه المؤسسات في الإقتصاد الوطني من الناحيتين الإجتماعية و الإقتصادية ، وتتضح أهمية وجودها لتحقيق التنويع في الإقتصاد الجزائري من خلال مجالات عملها الواسعة وفي مختلف القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية والخدمية، وهذا مايؤكد صحة الفرضية الاولي. ومن نتائج الدراسة التباين في التوزيع القطاعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث سجل قطاعي الخدمات والحرف اليدوية النسبة الأكبر من حيث استيعاب عدد أكبر من المؤسسات بالمقارنة مع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تمثل أهمية نسبية أكبر في التنويع الاقتصادي. و لتعزيز مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الإقتصاد الوطني , علي السلطات المعنية بها اتباع التوصيات التالية:

1. الاستفادة من برامج التعاون والمساعدات الدولية التي تقدمها المنظمات الدولية مثل :منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، ومنظمة العمل الدولية, البنك الدولي حيث يوجد لدى كل واحدة من هذه المنظمات برامج مخصصة لتطوير وتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك برامج التدريب وإقامة شبكات الاتصال ومراكز المعلومات وإعداد الأبحاث والدراسات الخاصة بمتطلبات تعديل البيئة القانونية والمؤسسية لتصبح مناسبة لنشاطها.
2. بناء تكتلات فرعية متخصصة قطاعيًا تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التطور وتكوين مصالح مشتركة.
3. البحث في إمكانية إنشاء الحاضنات التكنولوجية للقطاعات الصناعية المختلفة تهدف الي النهوض ودفع عملية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
4. إنشاء شركات متخصصة تهيأ لتصدير إنتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما هو الحال في الهند التي تعتبر أحد الأسواق الضخمة في مجال الزراعة والبرمجيات والمعلومات والتكنولوجيا والمنسوجات.

7. قائمة المراجع:

1. المؤلفات:

-برهم مروة أحمد، نسيم .*الريادة و إدارة المشروعات الصغيرة* .الشركة العربية المتحدة للتوثيق التوريدات.(2007)

-توفيق عبد الرحيم يوسف ..*ادارة الأعمال التجارية الصغيرة* .الاردن: دار صفاء للنشر ،ط 1،.(2002)

-رابح خوني، رقية حساني .*المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها* .القاهرة : ايتراك للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى(2008) .

-طارق محمود عبد السلام السالوس .*حاضنات الأعمال* .حلوان: دار النهضة العربية.(2005)

عبد الرحمان يسرى أحمد ..*قضايا إقتصادية معاصرة* .الإسكندرية : الدار الجامعية. (2000)

-رهم مروة أحمد، نسيم .*الريادة و إدارة المشروعات الصغيرة* .الشركة العربية المتحدة للتوثيق التوريدات.(2007)

-منال طلعت محمود ..*التنمية والمجتمع الجامعي الحديث* .مصر(2001) .

-Organisation de coopération et de développement économique. (2010).

2. المقالات:

-Jacques Zachmann. la politique communautaire en faveur des PME. *Revue d'économie financière n° 54, France,*، (1999)..

-بودة فاطمة .فعالية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية anadeفي بعث الروح في المؤسسات المتعثرة في الجزائر-(دراسة تحليلية) .*مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية ، المجلد 06/ العدد 01*، (2022) الصفحات130-112

-عمر مفتاح الساعدي .مدي نجاح مساهمة المشروعات الصغري والمتوسطة في التنمية دراسة حالة ليبيا .-*مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 04/العدد*، (2020)الصفحات ص07-18.

3. المداخلات:

- طيب لحيلح ..دور المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في تنمية أقطار المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) .*الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية*، (2009) جامعة الشلف.

4.المراسيم والقوانين:،

-قانون رقم 17-02 .القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .*الجريدة الرسمية العدد 02*،.(2017)

5.الاطروحات

-يوسف فريشي .سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- دراسة ميدانية .-تأليف *اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة*، (2005)الجزائر: جامعة الجزائر.

-سليمة غدير أحم .تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .تأليف *رسالة ماجستير غير منشورة*،(2007) جامعة ورقلة: الجزائر.

-غدير أحمد سليم .تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .تأليف *رسالة ماجستير غير منشورة*، (2007) الجزائر: جامعة ورقلة.

-لخلف عثمان .دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية .تأليف *رسالة ماجستير ، معهد العلوم الإقتصادية* ، (1995) : جامعة الجزائر.

دور القرض الرفيق في تعزيز الشمول المالي دراسة عينة من الفلاحين لبنك الفلاحة و التنمية الريفية -ولاية عين تموشنت-

The Role of R'FIG Loan in promoting financial inclotion A field Study of Sample of peasants in the BADR BANK -Ain Temouchent-

غرزي سليمة*

جامعة بلحاج بوشعيب -عين تموشنت (الجزائر) salima.ghorzi@univ-temouchent.edu.dz-

تاريخ الاستلام: 2022/08/30 تاريخ القبول: 2022/11/07 تاريخ النشر: 2022/12/01

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم أنواع القروض الفلاحية التي تمول الإنتاج الفلاحي خاصة القرض الرفيق و مدى مساهمته في تعزيز الشمول المالي. و للوصول إلى الهدف تم اختيار عينة من الفلاحين المستفيدين من القرض الرفيق لبنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية عين تموشنت، حيث تم توزيع استبيان و تحليله باستعمال البرنامج الإحصائي spss .

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أنه توجد علاقة ارتباط ضعيفة بين القرض الرفيق وأبعاد الشمول المالي (الوصول إلى الخدمات المالية، بعد استخدام الخدمات المالية و بعد حماية المستهلك و بعد التثقيف المالي) لعينة الدراسة .

الكلمات المفتاحية: القرض الرفيق ، الشمول المالي، بنك الفلاحة و التنمية الريفية

تصنيف JEL: G21,H81, P34

Abstract: This study aims at identifying the main types of agricultural loans that finance agricultural production, especially the R'FIG loan, and the extent of its contribution to promoting financial inclusion. To reach the goal, a sample of farmers who benefited from the companion loan of the bank of Agriculture and Rural Development of the wilaya of Ain Temouchent was selected, where a questionnaire was distributed and analyzed using the statistical program SPSS.

. The study result : There is a weak correlation between the R'fig loan and the financial inclusion dimention (acces to financial services and use of financial services, consumer protection dimention and financial literacy dimention

Keywords: R'FIG Loan, financial inclusion , BADR

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

للنهوض بالتنمية الاقتصادية في الجزائر لابد الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية، و من أهمها القطاع الفلاحي الذي يعد قطاع استراتيجي حيث وضعت الجزائر رؤية مستقبلية حول تنميته و تطويره بالإعتماد على الوسائل المالية المتاحة لديها، و لذلك تعد القروض الفلاحية البنكية مهمة لتمويل العملية وقد تم عقد اتفاقية بين وزارة الفلاحة و بنك الفلاحة و التنمية الريفية بتقديم قروض مدعمة طرف الدولة لتمويل الفلاحي غالبا ما يكون تمويلا قصير أو متوسط الأجل و قليل ما يكون طويل الأجل، و من أهم القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية قرض الرفيق الذي يعتبر تمويلا قصير الأجل وأكثر طلبا من فئة الفلاحين بما يمتز به من خصائص إيجابية ، وهذا مايشجع الفلاحين على فتح حسابات رسمية لدى البنك مما يجذب المزيد من المدخرات للقطاع المالي الرسمي ، و توسيع نطاق الخدمات المصرفية ودمج الفئات المعزولة في نظام التعاملات المالية و المصرفية و يعزز الشمول المالي في هذه المناطق بتحسين المستوى المعشي لمختلف شرائح المجتمع و وصول للخدمات المالية بو استخدامها بأقل تكلفة و بجودة عالية.

و من هنا سنطرح إشاكليتنا التالية:

ما هو دور القرض الرفيق في تعزيز الشمول المالي ؟

1.1.الفرضية الرئيسية:

- ✓ **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \geq$ 0.05 بين القرض الرفيق و تعزيز الشمول المالي حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية عين تموشنت.**

أما الفرضيات الفرعية فهي كالتالي:

1- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \geq$ 0.05 بين القرض الرفيق و بعد وصول الخدمات.

2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \geq$ 0.05 بين القرض الرفيق و بعد استخدام الخدمات المالية.

3- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \geq$ 0.05 بين القرض الرفيق على تعزيز الشمول المالي من خلال بعد حماية المستهلك.

4- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \geq 0.05$ بين القرض الرفيق على تعزيز الشمول المالي من خلال بعد التثقيف المالي.

2.1.أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة بأنها موضوع جديد نسبيا حيث أنه يهتم بتمويل مصغر كالقرض الرفيق الذي ساهم في حل المشاكل التمويلية للفلاحية و وصول الخدمات المالية اهذه الطبقة مع سهولة استخدامها و الرفع من جودة الخدمات المالية وصولا إلى تعزيز الشمول المالي.

3.1.هدف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على القرض الرفيق و ما يحمله من مميزات جعلته الأكثر طلبا من الفلاحين لتمويل و تطوير الإنتاج الفلاحي و تحسين مستواه المعيشي و مدى تعزيزه للشمول المالي حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية عين تموشنت.

4.1.منهج الراسة:

لقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج المناسب لدراسة دور القرض الرفيق في تعزيز الشمول المالي بالإعتماد على المواقع الإلكترونية و المقالات و معطيات من البنك الفلاحة و التنمية، كما تم الاستعانة بالاستبيان لإجراء الدراسة التطبيقة التي مست عينة من الفلاحين المستفيدين من القرض الرفيق لبنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية عن تموشنت، و الذي تم تحليله باستخدام البرنامج الإحصائي .SPSS.

5.1.هيكل الدراسة :

للوصول إلى الأهداف المنشودة للدراسة تم تقسيمها إلى محورين: المحور الأول يشمل الدراسة النظرية للموضوع من خلال التعرف على التمويل الفلاحي من خلال القروض خاصة القرض الرفيق و مفاهيم حول الشمول المالي و أهميته والأبعاده، أما المحور الثاني فيمثل الدراسة الميدانية التي مست مجموعة من الفلاحين المستفيدين من القرض الفلاحي لمعرفة دور القرض الرفيق في تعزيز الشمول المالي.

2. مفاهيم عامة حول القروض الفلاحية و القرض الرفيق

1.2.التمويل الفلاحي:

"يتمثل التمويل الفلاحي في توفير الأموال اللازمة لتطوير القطاع الفلاحي و الرفع من انتاجيته، وكذا تحسين دخول المزارعين و مستوى معيشتهم." (علي باللموشي، 2017، صفحة 289)

كما يعرف بأنه: "عبارة قروض قصيرة الأجل، تقدم في الغالب للمزارعين الفلاحين لتمويل المحصول والإنتاج الفلاحي و الزراعي الجاري."

2.2.أنواع القروض الفلاحية:

ومن أهم القروض التي يمنحها بنك الفلاحة و التنمية الريفية و التي أوصت عليها وزارة الفلاحة تسمى بالقروض المسماة

أ- قرض التحدي: هو قرض استثماري مدعوم جزئيا من الدولة مخصص لاستصلاح الأراضي الجديدة بقيمة 100مليون سنتيم لكل هكتار، و يتكفل بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتوفير القرض عبر جميع فروعه بمجرد استيفاء الفلاح لجميع الشروط المطلوبة. (خالد خليف، 2018، الصفحات 40-41)

ب- و قد تم تخصيص هذا القرض لتمويل الفلاحين إنشاء مستثمرات او مزارع متوسطة وصغيرة تحسين نظام الري (تعبئة وكفاءة استخدام المياه).شراء المعدات الفلاحية في إطار قرض الائتمان بالإضافة إلى بناء أو إعادة تأهيل البنية التحتية لتربية المواشي والتخزين على مستوى المستغلات الفلاحية وبناء البيوت البلاستيكية وإعادة تعمير أو تعمير الإسطبلات.

ت- القرض الرفيق: هو قرض استغلالي موسمي مدعم كليا من طرف الدولة، يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية لصاح الفلاحين باختلاف نشاطاتهم، (مزارعون، مربو المواشي)، إما بصفة فردية أو جماعية على شكل تعاونيات أو جمعيات، و هو قرض قصير الأجل. يصل حتى 40 مليون سنتيم عن كل هكتار من أجل دعم مختلف مقومات تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي،

3.2.القرض الرفيق مميزاته و شروطه:

قررت الحكومة بعث منتوج بنكي جديد تحت اسم "قرض رفيق" في أوت 2008 ، وتم المصادقة عليه بقانون المالية التكميلي 2008 القرض "رفيق" هو قرض يمنح من طرف البنوك التي لديها اتفاقية مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية، و جاء هذا القرض لتوسيع منح القروض، و خلق قنوات تمويل جديدة للمستثمرين على اختلاف نشاطاتهم و ممارساتهم (خالد خليف، صفحة 41).

ومن خصائصه أنه:

- تحديد القرض حسب النشاط المراد تمويله، و تكون مدته محصورة ما بين 6 إلى 24 شهر؛
- كما لا يشترط للفلاح تقديم مساهمة شخصية؛
- تقديم الدولة دعم على معدلات فائدة بنسبة 100 %، حيث تتكفل وزارة الفلاحة و التنمية الريفية بدفع التكلفة الحقيقية لمعدلات الفائدة المقدرة بحوالي 5.50بالمائة من حجم القروض (زاوي بومدين، 2016/2015، صفحة 196).

يتميز القرض الرفيق بأنه قرض قصير الأجل الذي يمنح للأفراد أو المؤسسات بدون سعر فائدة "0%" فائدة (تتحملها كليا وزارة الفلاحة و التنمية الريفية) و يتم تسديده في مدة لا تتجاوز السنة و الذي عرف إقبالا كبيرا من طرف الفلاحين لما يحمله من مميزات أهمها:

- ✓ ضعف نسبة المخاطرة لقصر فترة التسديد التي تجعله أقل خطورة؛
- ✓ الحصول عليه بأقل تكلفة من التمويل متوسط وطويل الأجل؛
- ✓ يغطي الاحتياجات الموسمية وليس النقص في السيولة مما يجعل الأفراد أو المؤسسات تقوم بالبحث عن تمويل قصير الأجل بدل من متوسط و طويل الأجل.

و لهذا السبب تم اختيارنا لهذا القرض لما يحمله من مميزات و خصائص تتناسب مع طبيعة المجتمع الجزائري و خاصة الفلاح الجزائري بحكم دينه، بعزوف الكثير من الإقتراض من البنوك بسبب سعر الفائدة من ناحية ، ومن ناحية أخرى أن سعر الفائدة تعتبر عبئ على الفلاح الفقير كما أن هذا القرض تلقى رواجا كبيرا من طرف الفلاحين، و يعتبر ضمن التمويل المصغر و الذي له دور كبير. في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية.

3. الشمول المالي

1.3.تعريف الشمول المالي: هناك عدة تعاريف للشمول المالي نذكر منها:

✓ **عرفت المجموعة العشرين G20 و مؤسسة التحالف العلمي للشمول المالي (AFI)الشمول المالي** بأنه : تعزيز وصول و إستخدام الخدمات المالية المصرفية إلى كافة فئات المجتمع و بما يشمل الفئات المهمشة و الفقيرة للخدمات و المنتجات المالية التي تتناسب مع إحتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل و شفاف و بتكاليف معقولة . (نغم حسين نعمة و أحمد نوري حسن مطر، 2020) .

✓ كما عرفت المنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OECD) و الشبكة الدولية للتحقيق المالي (INFE)الشمول المالي بأنه " العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة

من الخدمات و المنتجات الرسمية و الخاضعة للرقابة في الوقت و السعر المعقولين وبالشكل الكافي ، و توسيع نطاق استخدام هذه الخدمات و المنتجات لمختلف شرائح المجتمع من خلال تطبيق مناهج مبتكرة و التي تضم التوعية و التثقيف المالي و ذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي و الاندماج الاجتماعي و الاقتصادي. (نادية لوزري، 2021، صفحة 16)

من خلال التعاريف السابقة نستنج أن الشمول المالي :

- ❖ توفير خدمات مالية مصرفية رسمية مناسبة لجميع أفراد المجتمع خاصة الطبقة الفقيرة والمهمشة ، و التي تناسب أموالهم وإحتياجاتهم ؛
- ❖ إتاحة خدمات مالية بجودة عالية ، و تكلفة مناسبة ، في الزمن و المكان المناسبين، بشكل شفاف و عادل ؛
- ❖ حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية و تشجيعهم على إدارة أموالهم بشكل سليم .

2.3.أهمية الشمول المالي: نبرز أهمية الشمول المالي من خلال النقاط التالية:

❖ يساعد الشمول المالي على تحسين الظروف المالية و رفع مستوى المعيشة الفقراء، كما يؤدي إلى قطاع عائلي و قطاع أعمال الصغيرة أكثر قوة من خلال التنمية المالية التي تدعم الإسقرار الاجتماعي والسياسي، و بالتالي زيادة استقرار النظام المالي؛

❖ يحسن من كفاءة الوساطة المالية بين الودائع و الاستثمارات فضلا عن زيادة نصيب القطاع الرسمي حسب القطاع غير رسمي بما يدعم فعالية السياسة النقدية و يلاحظ أن تنوع محافظ الأصول والالتزامات يعزز من توزيع المخاطر و تفادي تركزها؛

❖ يعتبر الشمول المالي النظام الفعال لتحقيق النزاهة المالية و مكافحة غسيل الأموال و تمويل الإرهاب من خلال تطبيق إجراءات مبسطة تجاه العملاء و بعض العمليات مع مراعاة تخفيض تكاليف الخدمات المالية يشجع (الفئات المستهدفة من العملاء) على تغيير المسار من النظام المالي الغير رسمي إلى نظام رسمي (شافية، 2021، صفحة 189) ؛

❖ تحقيق منافع واسعة النطاق من الشمول المالي حيث أظهرت الدراسات أن الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول تسمح للمستخدمين بحفظ الأموال و تحويلها و بالتالي تساعد في تحسن امكانات كسب الدخل و الحد من الفقر (صورية شنبي و السعيد بن لخضر، 2019، صفحة 108)؛

3.3.أبعاد الشمول المالي:

في السنوات السابقة تطور مفهوم الشمول المالي إلى أربعة أبعاد رئيسية و هي: سهولة الوصول إلى التمويل لجميع الأسر والشركات، استرشاد المؤسسات بالقواعد التنظيمية و الإشراف المالي، الإستدامة المالية للشركات و المؤسسات بالإضافة إلى مزودي الخدمات لتحقيق أفضل البدائل للعملاء، حيث تم قياس الشمول المالي قديما بحساب نسبة المستفيدين من البنوك التجارية و الصراف الآلي و أحجام القروض والودائع التي تم تغطيتها (صورية شنبي و السعيد بن لخضر، 2019، صفحة 109) ، و فيما يلي يوضح الشكل التالي أبعاد الشمول المالي المعمول بها حاليا.

الشكل 01: أبعاد الشمول المالي و مؤشرات قياسه

أبعاد الشمول المالي

الوصول إلى الخدمات المالية	استخدام الخدمات المالية	جودة الخدمات المالية
القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، تحديد مستويات الوصول إلى تحديد و تحليل العوائق المحتملة لفتح و إستخدام حساب مصرفي مثل: قرب من نقاط الخدمات المالية و يمكن قياسة من خلال: - عدد فروع المصارف لكل 100 ألف تابع. -عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلومتر مربع . -عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ . -مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة. - حسابات النقود الإلكترونية. - النسبة المئوية لإجمالي السكان	مدى إستخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، و يمكن قياسه من خلال: نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب إئتمان منتظم . -عدد حسابات الإيداع لكل 1000 من البالغين . -عدد القروض لكل 1000 من البالغين . - نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم و متواتر . - عدد المعاملات غير النقدية (شيكات الإلكترونية ، بطاقات	وضع تحالف الشمول المالي مؤشرا لقياس جودة الخدمات المالية و هي التالي: - **القدرة على تحمل التكاليف** . -معرفة متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب أساسي بناء على الحد الأدنى الرسمي للأجور. -متوسط تكلفة تحويلات الإئتمان. -متوسط الرسوم السنوية للإحتفاظ بحساب جاري أساسي. - **الشفافية :** -نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم تلقوا معلومات واضحة و كافية حول الخدمات المالية في بداية عقد القرض . -.**حماية المستهلك :** -مدى وجود قانون أو لائحة معايير للشكاوي و التعامل بين المستخدمين و المؤسسة المالية - **الثتقيف المالي :** كيفية حل الأزمات المالية من قبل الزبائن إما بالإقتراض من الأصدقاء أو قرض بنكي .

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على ، رسول حميد و بسيسة بلعباس عز الدين، أسس و متطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى تجربة الأردن، مجلة المعارف، المجلد 14 العدد 02، ديسمبر 2019ص215-216-217. ، و صورية شنبي و السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة، أفريل 2019،

ثانيا: الدراسات السابقة

1- **دراسة دريد حنان ، غريب الطاوس** (دريد حنان ، غريب الطاوس، 2021، الصفحات 276-295) بعنوان " **دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي دراسة حالة عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام –الجزائر-"** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على نظام التمويل الإسلامي كإحدى القنوات المحتملة لتوسيع نطاق الشمول المالي و ذلك باستقطاب أكبر عدد ممكن من شرائح المجتمع و مؤسساته، و لمعرفة دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي و تحليل العلاقة بينهما تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بتوزيع اسبيان باستعمال أساليب احصائية و استدلالية، و قد خلصت الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي يعد من أهم الآليات المناسبة لإيجاد حلول من شأنها إتاحة الخدمات و المنتجات المالية و تسهيل الوصول إليها و استخدامها .

2- **دراسة بولمرج وحيدة ، كتاف شافية** (بولمرج وحيدة، كتاف شافية، 2021، الصفحات 183-199) بعنوان **"الشمول المالي و دور التمويل الإسلامي الأصغر في تعزيزه -تجربة السودان نموذجا-"** هدفت الدراسة إلى تحليل واقع الشمول المالي عالميا وتحديد أهم العوامل الي تعيق من توسعه في المجتمعات الإسلامية الفقيرة و مدى مساهمة للتمويل الأصغر الإسلامي في تعزيزه بالتطرق إلى تجربة السودان، وقد اعتمدت الباحثتان على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام الجداول و الأشكال، و قد خلصت الدراسة إلى أن مستويات الشمول المالي مرتفعة في الدول المتقدمة على عكس الدول المنخفضة الدخل، كما يعتبر التمويل الأصغر من أنجع الطرق التي عززت الشمول المالي و الاجتماعي في السودان .

- **أوجه الإختلاف و التشابه بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية:**

يكمن الفرق بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية أن في الدراسات السابقة سلطت الضوء على دور و أهمية القرض الرفيق و القروض الفلاحية الأخرى في تمويل و تطور القطاع الفلاحي و التنمية الريفية، و كذلك دور التمويل الإسلامي الأصغر في تعزيز الشمول المالي و الاهتمام أكثر بالخدمات المصرفية لتعزيز الشمول المالي لخدمة التنمية الريفية، أما دراستنا فتخصصت في دور و

أهمية القرض الرفيق الذي يتعبر تمويلا مصغرا بدون سعر فائدة في تعزيز الشمول المالي و وصول الخدمات المالية إلى المناطق الريفية من أجل التنمية الفلاحية و الريفية.

4. دراسة ميدانية حول دور القرض الرفيق في تعزيز الشمول المالي

يعتبر بنك الفلاحة التنمية الريفية BADR من بين أحد بنوك القطاع العمومي في الجزائر إذ يعتبر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة الهادفة إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي، وترقية المناطق الريفية ثم إنشاءه بموجب مرسوم رقم 106/82 المؤرخ في 13 مارس 1982 تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الخارجي، و بعد صدور قانون القرض و النقد 1990/04/14 الذي منح استقلالية أكبر للبنوك و ألغي من خلاله نظام التخصص .أصبح بنك الفلاحة و التنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية . ثم عاد البنك إلى التخصيص مع سنوات 2000،

جدول 01: حجم التوزيع لقناة الصراف الآليDAB و الوكالات التابعة للمجمع الجهوي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية عين تموشنت:

الوكالات	الصراف الآلي الى غاية 31/12/2021
بني صاف 516	**01**
المالح768	**01**
حمام بوحجر 769	**01**
العامرية 770	**01**
عين تموشنت772	**01**
المجموع	**05**

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على وثائق للمجمع الجهوي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية عين تموشنت

نلاحظ من خلال الجدول أنه توجد خمس وكالات فرعية لولاية عين تموشنت و كل و كالة بحوزتها صراف آلي واحد و هذا العدد هو ضعيف بالنسبة لولاية بها 28 بلدية، و هذا ما يشكل عائق في وصول الخدمات المالية و منها الإلكترونية للمناطق الريفية و لزبائن البنك خاصة منهم الفلاحين.

1.4.أهم القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

لقد تطرقنا في الجزء النظري إلى أنواع القروض التي يمنحها بنك الفلاحة و التنمية الريفية و أكثرها طلبا هما قرض التحدي و قرض الرفيق و الجدول التالي يمثل حجم المبالغ الممنوحة لكل نوع من طرف وكالة عين تموشنت.

جدول 02: توزيع حجم أنواع القروض الفلاحية الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة – عين تموشنت- خلال الفترة (ديسمبر 2019- مارس 2022)

الوحدة: مليون دج

الأشهر	قرض التحدي	قرض الرفيق
ديسمبر 2019	82 025	140 995
مارس 2020	75 127	190 700
جوان 2020	69 640	182 615
سبتمبر 2020	75 784	30 040
ديسمبر 2020	87 328	135 146
مارس 2021	74 114	149 792
جوان 2021	67 121	140 817
سبتمبر 2021	54 713	40 467
ديسمبر 2021	50 141	117 133
مارس 2022	48 314	119 000

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الوثائق مقدمة من طرف البنك.

من خلال الجدول نلاحظ أن الطلب على القرض الرفيق مرتفعا خاصة خلال المواسم الفلاحية بما أنه قرض موسمي و هو يرتبط باحتياجات الفلاحين من أجل تطوير الإنتاج الفلاحي بعكس قرض التحدي الذي يشهد انخفاضا ملحوظا .

2.4. الدراسة الميدانية:

للإجابة على إشكالية العامة للدراسة حول" ما هو دور القرض الرفيق في تعزيز الشمول المالي من خلال دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية عين تموشنت، تم تصميم استبانة تضمنت في شكلها النهائي ثلاثة أقسام، القسم الأول خاص بالمعلومات الشخصية (النوع، السن، المستوى التعليمي، عدد سنوات التعامل مع البنك)، أما القسم الثاني فيحتوي على 11 عبارة تخص

المحور الأول الذي يمثل القرض الرفيق، و القسم الثالث يتضمن على 14 عبارة موزعة على المحاور الفرعية تتمثل في : وصول إلى الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية، حماية المستهلك، التثقيف المالي.

مجتمع و عينة الدراسة:

يتمثل مجتمع دراستنا في الفلاحين المستفيدين من القرض الرفيق لبنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية عين تموشنت، حيث تم توزيع 70 استبانة، و تم اسرجاع منها 50 ، أي بمعدل استرداد 71.428%.

قياس مستوى صدق و ثبات الاستبيان:

تم التأكد من صدق الظاهري للاستبيان من خلال عرضه على محكمين مختصين في مجال النقدي و البنكي،

كما تم التحقق من ثبات المقياس من خلال معامل **ألفا كرومباخ** الذي بلغ **0.685** و هو أكبر من الحد الأدنى المقدر بـ 0.6، و هي قيمة مرتفعة و تشير إل أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من التبات و بالتالي يمكن الاعتماد على نتائجها و الوثوق بها.

التحليل الوصفي لفقرات الاستبانة:

أ- المعلومات الشخصية:

تتلخص خصائص أفراد العينة في كل من النوع، السن ، المستوى التعليمي، و عدد سنوات التعامل مع البنك، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 03: التحليل الوصفي للخصائص الشخصية

المتغيرات	فئات المتغرات	التكرار	النسبة المئوية
النوع	ذكر	47	%94
	أنثى	3	%6
العمر	أقل من 35 سنة	6	12%
	من 35-50 سنة	18	%36
	أكثر من 50 سنة	26	%52
المستوى التعليمي	دون مستوى	15	%30
	ابتدائي	16	%32
	متوسط	10	%20
	ثانوي	4	%8
	دراسات عليا	5	%10
عدد سنوات التعامل مع البنك	أقل من سنتين	6	%12
	أكثر من سنتين إلى 5 سنوات	9	%18
	أكثر من خمس سنوات	35	%70

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

تحليل المتغيرات: من خلال الجدول رقم 03 نلاحظ:

النوع: أن نسبة الذكور تمثل 94% أما الإناث فتمثل 6%، هذا من خصوصية العينة بما أنها تشمل فئة الفلاحين فأغلبهم ذكور.

العمر: أن الفئة العمرية الأقل من 35 تمثل أقل نسبة وهي 12%، أما الفئة من 35 إلى 50سنة فتمثل 36%، و الفئة العمرية الأكثر من 50 سنة فتمثل 52% و التي تمثل أعلى نسبة، ما يعني أن هذه الفئة هي الأكثر إقبالا على التعامل بالقرض الرفيق على عكس فئة الشباب.

المستوى التعليمي: نجد أن فئة الفلاحين أغلبهم ليس لديهم مستوى علمي و مستوى ابتدئي بالنسب التالية: 30% و 32%، ثم تليها مسوى متوسط بنسبة 20%، و مستوى ثانوي بـ 8%، أما فئة دراسات عليا بلغت نسبتها 10% و نجد أغلبهم مهندسن فلاحة لديهم مستثمرات فلاحية.

عدد سنوات التعامل مع البنك: نلاحظ أن فئة جل الفلاحين لديهم الخبرة في التعامل مع القرض الرفيق التي تجاوزت 5 سنوات بنسبة 70% و هذا ما يدل على نجاح و فعالية القرض الرفيق في

التنمية الريفية، أما الفئة التي تتعامل مع البنك أقل من سنتين و الفئة من سنتين إلى خمس سنوات فنسبهما كالتالي: 12% و 18%.

ب- تحليل أجوبة العينة على الاستبيان حول دور القرض الرفيق في تعزيز الشمول المالي حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية عين تموشنت باستعمال ليكارت الخماسي

بعد معرفة صدق و تبات أداة الدراسة ،يجب علي علينا معرفة اتجاه العينة في إجاباتها و النسبة المئوية لكل سؤال أو محور في الاستبيان

و ذلك كما هو موضح في الجداول رقم 05،06 و07 .

جدول 05: تحليل أجوبة العينة على الاستبيان حول دور القرض الرفيق في تعزيز الشمول المالي حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية عين تموشنت باستعمال ليكارت الخماسي – المحور الأول القرض الرفيق -

المحور الأول القرض الرفيق					
الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	النسبة %	درجة الموافقة
01	استفدت من القرض الرفيق من بنك.BADR	4,6000	**0.49487**	92.00	موافق بشدة
02	يعتبر لجوءك للقرض الرفيق وسيلة لتجنب التعامل بسعر الفائدة في عمليات النظام البنكي.	4,5400	0,64555	90.8	موافق بشدة
03	يعتبر لجوءك للقرض الرفيق وسيلة للحصول على التمويل المناسب لمشاريعك الفلاحية.	4,5200	0,61412	90.4	موافق بشدة
04	تعتبر أن القرض الرفيق يساهم بشكل فعال في تنمية وتعزيز القطاع الفلاحي	4,9000	0,30305	98.00	موافق بشدة
05	قدم لك البنك كل المعلومات حول القرض الرفيق	4,9800	0,141420	99.6	موافق بشدة
06	يسهر البنك على مراقبة ومتابعة القرض الممنوح لك	4,5400	0,50346	90.8	موافق بشدة
07	ساعدك القرض في حل مشاكلك التمويلية	4,3800	0,49031	87.6	موافق بشدة
08	تعتبر أن قيمة القرض كافية لإنجاز مشروعك	4,6000	0,49487	92.00	موافق

					بشدة
09	تعتبر أن الفترة المحددة من طرف البنك كافية لتسديد القرض .	4,9200	0,27405	98.4	موافق بشدة
10	تجد صعوبات في تسديد القرض	1,4200	0,49857	28.4	موافق بشدة
11	ترغب أن يكون التسديد مرتبط بتحقيق المردود	4,5200	0,78870	90.4	موافق بشدة
	القرض الرفيق	**4.35**	**0.2322**	**%87**	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي SPSS

من خلال الجدول 05 نلاحظ عند تحليل جميع عبارات المحور الأول (القرض الرفيق) سجلت نسب مرتفعة جدا بموافق بشدة بنسبة 87% للقرض الرفيق، حيث سجلت العبارات التالية (قدم لك البنك كل المعلومات حول القرض الرفيق، تعتبر أن الفترة المحددة من طرف البنك كافية لتسديد القرض ، تعتبر أن القرض الرفيق يساهم بشكل فعال في تنمية وتعزيز القطاع الفلاحي) نسب عالية تتراوح مابين 98% و 99%، و هذا يعني أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية قدم كل المعلومات الخاصة بقرض الرفيق و الذي يعتبر قرض استغلالي موسمي يدخل ضمن القروض قصيرة الأجل التي تلبي حاجيات الفلاحين في أنشطتهم الفلاحية الخاصة بإنتاج الحبوب و الخضر و تربية الدواجن كما وافق بشدة جل الفلاحين على أن الفترة المحدد من طرف البنك هي كافية لتسديد القرض لأنه خال من الربا و أن الحكومة هي التي تتكفل بدفع كل التكاليف للبنك بشرط أن يحترم الفلاح المدة المحددة لارجاع القرض، كما نجد أن قرض الرفيق يساهم بشكل فعال في تنمية القطاع الفلاحي هذه حقيقة أنه لقى رواجا كبيرا منذ تطبيقه سنة 2008، و ان جل الفلاحين الذين يتعاملون به لديهم الخبرة في التعامل مع البنك ، ماعدا عبارة "تجد صعوبات في تسديد القرض" التي تحصلت على درجة غير موافق بشدة بنسبة 28.4% و هذا ما يؤكد صحة العبارة التي تقول "الفترة المحددة من طرف البنك كافية لتسديد القرض".

جدول 06 :تحليل أجوبة العينة على الاستبيان حول دور القرض الرفيق في تعزيز الشمول المالي حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية عين تموشنت باستعمال ليكارت الخماسي – المحور الثاني الشمول المالي –

الشمول المالي					
الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة %	درجة الموافقة
01	يسهل لك البنك التعامل بالخدمات الدفع غير النقدية عن طريق شيكات وبطاقات الائتمان	3,7800	0,97499	75.6	مواق
02	يوفر البنك عدد كافي من الفروع التي تسمح لك بالوصول إلى الخدمات المالية بسهولة	2,6400	1,33646	52.8	محايد
03	يؤثر مستواك التعليمي على استخدام الخدمات المالية المتاحة	3,1200	1,31925	62.4	محايد
04	يوفر البنك خدمات ومنتجات مالية بسيطة تساعد المواطن البسيط	4,1000	0,86307	82	موافق
05	تعتبر أن الخدمات المالية التي يقدمها البنك معاصرة تتماشى مع حاجيات السوق	4,2600	0,87622	85.2	موافق بشدة
06	تتعرف على المعلومات الجديدة حول الخدمات المالية للبنك عن طريق اللجوء للبنك والمقابلة المباشرة	4,4600	0,64555	89.2	موافق بشدة
07	تتعرف على المعلومات الجديدة حول الخدمات المالية للبنك عن طريق استقبال رسائل في هاتفك الذكي	3,1600	1,36067	63.2	محايد
08	إستخدام الهاتف الذكي في التعاملات البنكية يسهل وصول الخدمات البنكية	3,3200	1,23619	66.4	محايد
09	تعتبر أن استخدام اللغة الأجنبية في مختلف الوثائق و رسائل البنكية معيقا لاستعمال الخدمات المالية المتاحة لزبون	3,8800	1,39445	77.6	موافق

10	يحافظ البنك على أمن وسلامة العملاء وأموالهم وبياناتهم	4,2400	0,79693	84.8	موافق
11	يقوم البنك بالرد السريع على شكاوي العملاء و تحقيق الاستجابة المناسبة لها	3,7200	1,37083	1,37083	موافق
12	الخدمات المالية المتاحة تمنح فرص استثمارية ممتازة لفئة الشباب	4,0400	0,92494	80.8	موافق
13	تشعر بالرضا والثقة تجاه البنك وموظفيه و الخدمات المقدمة	4,0000	0,88063	80	موافق
14	معرفتك الجيدة للخدمات البنكية تجعلك تتجه مباشرة للبنك وفي حالة تعرضك لأزمة	4,3200	0,74066	86.4	موافق بشدة
	الشمول المالي	**3.7886**	**0.46514**	**%75.77**	موافق

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي SPSS

عند تحليل جميع عبارات المحور الثاني (الشمول المالي) نلاحظ أنها سجلت نسب مرتفعة بين موافق و موافق بشدة بنسبة 75% الشمول المالي حيث سجلت العبارة تتعرف على المعلومات الجديدة حول الخدمات المالية للبنك عن طريق اللجوء للبنك و المقابلة المباشرة أعلى نسبة بلغت 89.2% بمعنى أن الفلاحين يتعرفون على معلومات جديدة حول الخدمات المالية عن طريق لجوءهم مباشرة مع البنك و كما أن العبارات التالية تثبت صحة العبارة : "تتعرف على المعلومات الجديدة حول الخدمات المالية للبنك عن طريق استقبال رسائل في هاتفك الذكي "و " استخدام الهاتف الذكي في التعاملات البنكية يسهل وصول الخدمات البنكية" حيث سجلتين العبارتين درجة محايد أي لم يقم الفلاحين بالإجابة عنهما نظرا لعدم امتلاكهم لهاتف ذكي عدم وصول الخدمات المالية الكترونيا كم أن مستواهم التعليمي المنخفض و عدم اتقان اللغات الأجنبية التي تعيق استخدام الخدمات المالية ، و كذلك العبارتين التي تتضمن بعد وصول للخدمات المالية " يوفر البنك عدد كافي من الفروع التي تسمح لك بالوصول إلى الخدمات المالية بسهولة" و "يؤثر مستواك التعليمي على استخدام الخدمات المالية المتاحة" سجلتا درجة محايد نجد أن لاتوجد فروع للبنك في المناطق الريفية و التي يتمركز فيها الفلاحين حيث يلجؤن للتنقل إلى الوكالات و يتحملون تكاليف النقل من أجل التعامل مع البنك و أن المستوى التعليمي المنخفض يؤثر على استخداهم للخدمات المالية. كما سجل الباقي البعدين حماية المستهلك والتثقيف المالي درجات مرتفعة.

جدول 07 : تحليل الإنحدار البسيط لاختبار تأثير القرض الرفيق على الشمول المالي

المتغير التابع	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R2)	قيمة معامل فيشر (F)	مستوى الدلالة	قيمة (t)	معامل (A)	BETA	معادلة الانحدار الخطي البسيط
الشمول المالي	0.219[a]	0.048	2,409	0,001	1.552	1,881	0,219	$Y=1,881+0.219X_1$
وصول إلى الخدمات المالية	0,202	0,041	2,042	0,002	2,997	6.070	0.202	$Y=6.070+0.202X_2$
استخدام الخدمات المالية	0,205	0,042	2.097	0,0003	1.448	1.922	0.205	$Y=1.922+0.205X_3$
حماية المستهلك	0,303	0.092	4.852	0,0005	2.203	0,797	0.303	$Y=0.797+0.3038X_4$
التثقيف المالي	0,374	0,140	7,792	0,004	2.792	0.508	0,374	$Y=0,508+0,374X_5$

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي SPSS

اختبار الفرضيات الفرعية:

من خلال الجول رقم 7 نلاحظ أنّ معامل الإرتباطR بين القرض الرفيق (متغير مستقل) و بعد الوصول الخدمات المالية (متغير تابع) بلغ 0.202 و هي قيمة ضعيفة، و معامل التحديد R^2بقيمة 0.041 معنى أن القرض الرفيق لا يفسر سوى 4.1% من وصول الخدمات المالية ، استنادا إلى قيمة t المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية 2.997 عند درجة حرية 1؛ كما أن مستوى الدلالة المعنوية (sig=0.002) أقل من قيمتها الجدولية عند مستوى الدلالة المعنوية 0.01، و جاءت قيمة Beta التي توضح العلاقة بين القرض الرفيق و وصول الخدم ات الماليةب 0.202 و التي تدل على وجود علاقة ضعيفة بين القرض الرفيق و وصول الخدمات المالية لعدم وجود عدد كاف من الفروع للبنك التي تسهل وصول الخدمات المالية بسهولة للفلاح كما أن المستوى التعليمي للفلاحين يؤثر عليهم في التعامل بالخدمات المالية الالكترونية و الحديثة؛ وسيتم قبول الفرضية التي تدل على **وجود علاقة ذات دلالة احصائية لكنها علاقة ضعيفة بين القرض الرفيق و الوصول إلى الخدمات المالية.**

أما بالسبة للأبعاد الأخرى (استخدام الخدمات المالية و الحماية المستهلك، التثقيف المالي) فلاحظ من خلال الجدول أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية عند درجة حرية 1؛ كما أن مستوى الدلالة المعنوية (sigأقل من قيمتها الجدولية عند مستوى الدلالة المعنوية 0.01، و قيمة Beta التي توضح بوجود العلاقة ات دلالة إحصائية بين القرض الرفيق وكل من استخدام الخدمات المالية و حماية المستهلك و التثقيف المالي و الذي يدل على وجود ارتباط بين المتغيرات السابقة بقابلية تفسيرية تقدر بـ 14% في أفضلها، و بالتالي قبول الفرضيات الفرعية المتمثة في :

- ✓ **وجود علاقة ذات دلالة احصائية لكنها علاقة ضعيفة بين القرض الرفيق واستخدام الخدمات المالية.**
- ✓ **وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين القرض الرفيق و حماية المستهلك.**
- ✓ **وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين القرض الرفيق و التثقيف المالي.**

بعد ما تم اختبار الفرضيات الفرعية و التي تبين أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين القرض الرفيق و أبعاد الشمول المالي، سيتم اختبار الفرضية الرئيسية.

كما تبن لنا في الجدول رقم 7 أن معامل الإرتباطR بين القرض الرفيق (متغير مستقل) و الشمول المالي (متغير تابع) بلغ 0.219 و هي قيمة ضعيفة، و معامل التحديد R^2بقيمة 0.048 معنى أن القرض الرفيق لا يفسر سوى 4.8% من الشمول المالي وهذا بسبب أننا حددنا عينة الدراسة التي تشمل فئة صغيرة من المجتمع و هي فئة الفلاحين المستفيدين من القرض الرفيق.

كما أن قيمة ف المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية 1.552 عند درجة حرية 1؛ كما أن مستوى الدلالة المعنوية (sig=0.001) أقل من قيمتها الجدولية عند مستوى الدلالة المعنوية 0.01، و جاءت قيمة Beta التي توضح العلاقة بين القرض الرفيق و الشمول المالي بـ 0.219؛ و لهذا سيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضة البديلة التي تدل على **"أن "القرض الرفيق له دور في تعزيز الشمول المالي".**

جدول 08 : معامل الارتباط بيرسون بين قرض الرقيق و الشمول المالي

	النتائج	الشمول المالي
القرض الرفيق	معامل الارتباط بيرسون	**0,219
	مستوى الدلالة	**0,000**
	نتيجة الفرضية	قبول الفرضية الرئيسية الأولي (بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القرض الرفيق و الشمول المالي)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائيSPSS

من خلال الجدول رقم 8 يتضح أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (القرض الرفيق) و المتغير التابع (الشمول المالي) حيث تم تسجل قيمة معامل بيرسون (0,219) .

الخاتمة:

للوصول إلى التنمية الاقتصادية لابد من تنمية القطاعات الإنتاجية و أهمها القطاع الفلاحي الذي يحتاج إلى دعم و تمويل أكبر و إلى حاجتها الكبيرة إلى الخدمات المالية و صولها إلى الطبقات الفقيرة ، و قد ساهمت هذه الدراسة إلى معرفة مدى أهمية التمويل المصغر في حل مشكال التمويلة للفلاح و تطور الإنتاج الفلاحي و تحسين مستواه المعيشي ، و توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ عرف القرض الرفيق إقبالا كبيرا من طرف الفلاحين لما يحمله من مميزات إيجابية أنه تمويل موسمي قصير الأجل خال من سعر الفائدة ، حيث يستفيد منه كل فئة الفلاحين خاصة الفئة البسيطة؛
- ✓ ساهم القرض الرفيق في حل المشاكل التمويلية للفلاحين بشكل نسبي ؛
- ✓ قلة فروع بنك الفلاحة و التنمية الريفية و بعدها على المناطق الريفية الفلاحية و الذي تعتبر تكلفة يتحملها الفلاح مما تعيق من وصول الخدمات المالية بشكل جيد؛
- ✓ وجود علاقة ذات دلالة إحصائية و هي علاقة ضعيفة بين القرض الرفيق و وصول إلى الخدمات الماليةّ؛
- ✓ وجود علاقة ذات دلالة إحصائية و هي علاقة ضعيفة بين القرض الرفيق و استخدام الخدمات الماليةّ؛
- ✓وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القرض الرفيق و حماية المستهلك؛
- ✓وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القرض الرفيق و وصول إلى التثقيف المالي؛

و لهذا يمكن القول أن القرض الرفيق له دور في تعزيز الشمول المالي و الذي هو في بداية بما أنها علاقة ضعيفة لابد من تطويرها من خلال التوصيات التالية:

- انشاء فروع قريبة من المناطق الريفية بتوفير بنية مالية قوية و تسهيل وصول الخدمات المالية ؛
- تطوير نظام الدفع و الخدمات و المنتجات المالية، و اعتماد التكنولوجيا المالية الرقمية لتسهيل وصول واستخدام الخدمات المالية بشكل فعال؛
- تعزيز الوعي و المعرفة المالية لمختلف شرائح المجتمع.

المراجع:

Bibliographie

بولحبال سميرة، حكمي نجيب الله ,(2019) .جوان .(أثر الخدمات المصرفية الإلكترونية في تعزيز الشمول المالي لخدمة التنمية الريفية .*مجلة أبحاث و دراسات التنمية*.37-22 .pp ,

بولمرج وحيدة، كتاف شافية ,2021) .ديسمبر .(16الشمول المالي و دور التمويل الأصغر الإسلامي في تعزيزه -تجربة السودان نموذجا .-*مجلة البشائر الإقتصادية*.199-183 .pp ,

خالد خليف .(2018) .صيغ و أنمط التمويل الفلاحي في الجزائر .*مجلة المنهل الإقتصادي*.41-40 ,

خالد خليف. (بلا تاريخ). صيغ و أنماط التمويل الفلاحي في الجزائر. *مجلة المنهل الإقتصادي*

دريد حنان ، غريب الطاوس ,2021) .أفريل .(دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي :دراسة حالة عينة لمتعاملي بنك البركة و مصرف السلام الجزائر .*مجلة البشائر الإقتصادية*

زاوي بومدين. (2016/2015). التمويل البنكي، الدعم و التنمية الفلاحية . *أطروحة دكتوراه*،.

شافية ,ب .و ,2021) .ديسمبر .(16الشمول المالي و دور التمويل الأصغر الإسلامي في تعزيزه ، تجربة السودان .*مجلة البشائر الإقتصادية*.189 ,(03)*07* ,

صفية حميدة قمداني، العربي غويني ,2021) .جوان .(30دور القروض الفلاحية في تمويل وتطوير القطاع الفلاحي في الجزائر .*مجلة العلوم الإدارية و المالية*.303-284 .pp ,

صندوق النقد العربي .(2015) .العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي و الشمول المالي..

صندوق النقد العربي .(2019) .الشمول المالي في الدول العربية واقع و آفاق .*التقرير العربي الموحد* ,

صورية شنبي و السعيد بن لخضر .(04 04 ,2019) .أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية .*مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة*

علي باللموشي. (01 01, 2017). التمويل المصغر و إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر -القرض الرفيق نموذجا-. *مجلة البحوث و الدراسات*

نادية لوزري ,2021) .ديسمبر .(07واقع الشمول المالي في الدول العربية و آليات نعزيزه .*مجلة بحوث الإقتصاد و المناحمنت*

نغم حسين نعمة و أحمد نوري حسن مطر. (2020). *الشمول المالي متطلبات التطبيق ومؤشرات القياس*. عمان، الأردن: دار الأيام للنشر و التوزيع.

ياسر عبد طه الشرفا و حنين عجور .(01 ,2019) .دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الإجتماعية تجاه العملاء. *global journal of economics and business*, p. 07 .

اثر المرونة الاستباقية في ادارة الازمات دراسة ميدانية لشركة نفطال تيارت

The impact of proactive flexibility in crisis management, fields study for the TIARET NAFTAL Company

جدور مصطفى المحفوظ [1]* بن جيمة عمر [2]

1 جامعة طاهري محمد بشار (الجزائر)،مخبر ادارة الافراد والمنظماتLARMHO,

djadour.moustafa@univ-bechar.dz

[2] جامعة طاهري محمد بشار (الجزائر)،مخبر الدراسات الاقتصادية والتنمية المحلية في الجنوب الغربي, omarbendjima@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/03/14 تاريخ القبول: 2022/11/04 تاريخ النشر: 2022/12/01

ملخص:

من خلال هذه الورقة البحثية حاول الباحثان الوقوف على مفهوم المرونة الاستراتيجية باعتبارها من المفاهيم التي لها أهمية كبيرة في ظل التغيرات السريعة والغير مؤكدة في بيئة منظمات الأعمال، وذلك كمحاولة لمعرفة أثر المرونة الاستراتيجية ممثلة في بعد المرونة الاستباقية في ادارة الازمات بأبعادها الخمسة (الانذار المبكر والاستعداد والوقاية ,احتواء الضرر , استعادة النشاط ,التعلم).

وقد أظهرت نتائج التحليل بتمتع شركة نفطال بمرونة استباقية في ادارة الازمات مع وجود أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) للمرونة الاستراتيجية الاستباقية على ادارة الازمات بأبعادها مجتمعة على مستوى شركة نفطال .

الكلمات المفتاحية: مرونة استراتيجية , مرونة استباقية , ادارة الأزمات ,شركة نفطال .

تصنيف: M10 ;M19 ; L29 ; L10

Abstract:

Through this research paper, the researcher tried to identify the concept of strategic flexibility as an attempt to know the impact of strategic flexibility represented in the dimension of proactive flexibility in crisis management in its five dimensions (early warning and preparedness prevention, containment, recovery, learning).

The results of the analysis showed that the NAFTAL company enjoyed proactive flexibility in managing crises with a statistically significant effect at the significance level ($\alpha = 0.05$) for the strategic proactive flexibility on crisis management with its combined dimensions at the level of the NAFTAL company.

Keywords: *strategic flexibility, proactive flexibility, crisis management.*

Jel Classification Codes: M10 ; M19 ; L29 ; L10

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

ان مع التطور التكنولوجي الهائل الذي مس جميع المجالات وخصوصا في نظم المعلومات تبلور مفهوم العولمة الذي جعل العالم اكثر ارتباطا , مما زاد من درجة التأثير و التأثر , اضحت منظمات الاعمال تواجه تحديات كبيرة من خلال البحث عن الفرص و اقتناصها قبل منافسيها والتهديدات وتجنبها ,في ظل حالة عدم التأكد والتغير المستمر في بيئة الاعمال مما صعب من مهمتها, الشيء الذي جعل منظمات الاعمال تبحث عن اليات جديدة وتبني اساليب ذكية واستراتيجية تمكنها من ادارة الازمات المحتملة وغير المحتملة ومحاولة التكيف الانسيابي مع المعطيات الجديدة والمتغيرة في البيئة الخارجية ,ومن اهم هذه الاساليب هي المرونة الاستراتيجية الاستباقية , التي تعتبر ضرورة حتمية على المنظمات حتى تبقي على حظوظها في المنافسة والتقليل من اثار الأزمات على مستقبلها .

ورغم تعدد مفاهيم المرونة الاستراتيجية الا انه تطور بشكل جعل من المرونة هي توقع التغيرات في البيئة وصنع الفرص واستغلالها وليس التكيف وملاءمة مواردها وقدراتها استجابة للتغيرات البيئية فقط .

من هذا المنطلق يمكن طرح الاشكالية التالية : **ما هو اثر المرونة الاستراتيجية الاستباقية في ادارة الازمات ؟**

1.1.فرضيات الدراسة :

- لا تتمتع شركة نفطال بمرونة استراتيجية استباقية.
- لا تمتلك شركة نفطال نظاما لإدارة الازمات .
- لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$)للمرونة الاستراتيجية الاستباقية على ادارة الازمات بأبعادها (الإنذار المبكر,الاستعداد والوقاية , احتواء الضرر, استعادة النشاط , التعلم) في شركة نفطال .

2.1.أهداف الدراسة :

محاولة ابراز مفهوم البعد الاستباقي للمرونة الاستراتيجية الذي يعد مفهوما حديثا بشكل نسبي , وابراز مفهوم ادارة الازمات من خلال مراحلها المختلفة وكذا محاولة الكشف عن طبيعة العلاقة بين المرونة الاستباقية على ادارة الازمات بأبعادها الخمسة (الانذار المبكر والاستعداد والوقاية ,احتواء الضرر , استعادة النشاط ,التعلم) في شركة نفطال .

3.1.أهمية الدراسة :

محاولة الوقوف على مدى تطبيق المفاهيم الحديثة للإدارة الاستراتيجية في المؤسسات الجزائرية العمومية وشركة نفطال كنموذج لذلك والمرونة الاستراتيجية الاستباقية كمثال لذلك , والاستفادة منها في مواجهة الازمات التي تعصف بالاقتصادات العالمية التي تعد الجزائر واحدة منها .

4.1.منهج الدراسة :

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وكذا المنهج الرياضي .لذلك تم تقسيم هذه الدراسة جانبين هما:

الجانب ألاول : يتم فيه إبراز مفهوم المرونة الاستراتيجية الاستباقية وادارة الازمات بالاعتماد على الأدبيات النظرية التي تناولت المفهومين.

الجانب الثاني : يتم فيه جمع المعلومات حول متغيرات الدراسة باستخدام توزيع إستبانة على مجتمع الدراسة، وتحليل نتائجها باستعمال البرنامج إحصائي **SPSS** واختبار فرضيات الدراسة .

2. الدراسات السابقة

1.2 الدراسات الاجنبية :

1.2.1 دراسة **Stuart Evans** و**Homa Bahrami** تحت عنوان المرونة الفائقة في الممارسة رؤى من أزمة (2020).

هدفت الدراسة الى ابراز اهمية تحديد التحديات التي يواجهها القائد اهمها حالة عدم اليقين في البيئة المحيطة به ,ووجوب التوجه نحو تبني منهج اداري يتصف بالمرونة ليتسنى للمنظمة الاستجابة السريعة للمتغيرات البيئة ,وهذا ما يصطلح عليه بالمرونة الفائقة التي تعنبر المظلة التي تنزوي تحتها مجموعة من المفاهيم الفرعية على غرار الخفة والمرونة والرشاقة والسرعة والليونة والتحوط ,البراعة , المتانة و اللزوجة , ثم محاولة الباحثان مطابقة هذه المفاهيم على ممارسات القادة بمؤسسة فابرينات التايلاندية لتصنيع المكونات والوحدات النمطية لأنظمة الاتصالات الضوئية وكذلك أجهزة الليزر الصناعية وأجهزة الاستشعار خلال ازمة الفيضانات التي اجتاحت تايلاند سنة 2011 وباستخدام اداة هيكل السمكة لايشيكاوا السبب والنتيجة ,اتضح ان حجم المنظمة له دور اساسي في سرعة التكيف مع التغيرات المفاجئة عكس المنظمات كبيرة الحجم وانه على القائد ان يمتلك لوحة قيادة تشمل الحواس المختلفة للمرونة حتى تتيح له استخدامها وفق السياق والوضع وفي في الوقت المناسب .

وقد افادت هذه الدراسة الدراسة الحالية في ضبط مفهوم المرونة الاستراتيجية بجميع حالاتها وكيف يمكن الانتقال من حالة الى اخرى خلال الازمات .

1.2.2 دراسة **Zhigang FAN, Dongmei FAN, Yuan SUN** تحت عنوان تأثير المرونة الاستراتيجية للمؤسسة على أداء الابتكار: بناءً على منظور مزدوج للاستباقية والاستجابة (2012).

عمدت هده الدراسة الى تفكيك مفهوم المرونة الاستراتيجية الى مرونة استباقية ومرونة استجابة وذلك بمحاولة معرفة تأثير المفهومين على اداء الابتكار للمنظمات بدراسة شملت 180 مصنعا في الصين ,

اظهرت النتائج ان المرونة الاستباقية كان لها اثر ايجابي على اداء الابتكار للمنظمات , في حين كان الاثر سطحيا بالنسبة للمرونة الاستجابة ,بمعنى ان المنظمات التي تمتلك الابتكار و الابداع هي التي لها القدرة على التنبؤ بالتغيرات البيئية وتخلق فرص لها ويسهل عليها تكييف امكاناتها وفق هذا التغير,غير المفاجئ لها ,عكس المنظمات المعتمدة على امكاناتها لزيادة سرعة استجابتها وتفاعلها مع المحيط المتغير فقط .

وقد افادت هده الدراسة الدراسة الحالية في تحديد واعتماد ابعاد المتغير المستقل (المرونة الاستراتيجية الاستباقية ومرونة الاستجابة) ,كما بينت اهمية المرونة الاستباقية لدى المنظمات الصناعية في الاستقرار النسبي لها في البيئة المتغيرة باستمرار.

2.2 الدراسات العربية:

2.2.1 دراسة صالح عبد الرضا رشيد و عذراء عبد الكريم حميد تحت عموان دور المرونة الاستراتيجية في تعزيز الاداء الإبداعي (2019).

هدفت هذه الدراسة الى معرفة الدور الذي تقوم به المرونة الاستراتيجية ببعديها (المرونة الاستباقية والمرونة الاستجابة) في تعزيز الاداء الابداعي ببعديه (الابداع الاستكشافي و الابداع الاستثماري) , من خلال دراسة عينة مكونة من (269) فردا يشغلون وظيفة عميد , معاون عميد و رئيس قسم في (38) كلية اهلية توزعت علة محافظات (بغداد ,النجف ,كربلاء ,بابل ,المثنى و الديوانية)

واستخدمت الدراسة استبانة تتضمن ابعاد المرونة الاستراتيجية كمتغير مستقل وابعاد الاداء الابداعي كمتغير تابع باعتماد عدد من الادوات الاحصائية مثل مصفوفة الارتباط البسيط **pearson** وتحليل الانحدار البسيط **SRA**) وافرزت النتائج ان علاقة التاثير و الارتباط بين المرونة الاستراتيجية والاداء الابداعي اظهرت ان الكليات التي تتميز بمستوى عال من المرونة الاستراتيجية سواءا الاستباقية بالاستعداد للتعامل مع المتغيرات في البيئة الخارجية او الاستجابة للتغيرات الحاصلة في بيئتها

الخارجية , كما اظهرت مدى ميل اعضاء مجالس الكليات الاهلية الى استكشاف الاسواق الجديدة والتوجه نحو بعد المرونة الاستباقية لاقتناص الفرص السوقية ,وهذا ما يعكس امكانية التنبؤ بالاداء الابداعي , وفي الاخير أثبتت الدراسة ان الكليات المبحوثة تعتمد على استراتيجية دفاعية اي تركز على مرونة الاستجابة للتعامل مع التغيرات البيئية اكثر من المرونة الاستباقية .

وقد افادت هده الدراسة الحالية في توضيح الفرق بين المرونة الاستباقية و الاستجابة في القطاع الخدمي وكيف يكون اثر كل منها في مواجهة التغيرات البيئة المستمرة .

2.2.2 دراسة محمد الويفي نزال السرحان حول اثر التوجه الاستباقي على تحقيق فاعلية ادارة الازمات دراسة ميدانية في وزارة الداخلية الاردنية .(2019).

هدفت هذه الخبرة والدراسة الى قياس اثر التوجه الاستباقي بأبعاده (استشراف المستقبل , الخبرة والتجربة , استكشاف الفرص وصياغة الاستراتيجية),على فاعلية ادارة الازمات بأبعادها (الاستعداد والوقاية ,احتواء الأضرار, استعادة النشاط والتعلم)في وزارة الداخلية الاردنية .

واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتحليل وتصنيف البيانات من خلال تصميم استبانة تم تحليلها بالاعتماد على برنامج **SPSS** وتكون مجتمع الدراسة من (1200) موظف في حين تمثلت العينة من (304) من الموظفين (المحافظين المتصرفين , مساعدين المتصرفين ,مدراء الاقضية ,مدراء المديريات , مساعدين مدراء المديريات, رؤساء الاقسام في المديريات)في وزارة الداخلية الاردنية حيث تم اختيارهم بأسلوب العينة القصدية .

وقد اسفرت النتائج على ان وزارة الداخلية الاردنية لها توجه استباقي لإدارة الازمات بدرجة مرتفعة بكل ابعادها (استشراف المستقبل , الخبرة والتجربة , استكشاف الفرص وصياغة الاستراتيجية),في حين انها تتمتع بفاعلية في ادارة الازمات بكل ابعادها (الاستعداد والوقاية ,احتواء الأضرار, استعادة النشاط والتعلم).

وقد افادت هده الدراسة الحالية في تحديد اثر بعد الاستباقية لوحده على ادارة الأزمات بأبعادها المعتمدة في الدراسة الحالية .

3. مفهوم المرونة الاستراتيجية:

تشير الادبيات الى ان Eccles كان اول من استعمل مصطلح المرونة الاستراتيجية في خمسينيات القرن الماضي , وعلى الرغم من الاهمية التي تقدمها المرونة الاستراتيجية لتنافسية المنظمات الا انه ما زال يكتنفها

الغموض من حيث ضبط مفهومها ,تصميمها او قياسها (صالح و عذراء، 2019) .ويمكن ان نقدم بعض التعاريف للمرونة الاستراتيجية كما يلي :

ان المرونة الاستراتيجية تعبر عن قدرة ومدى قابلية منظمات الاعمال للاستجابة للمتطلبات المتغيرة والمتجانسة للبيئات التنافسية ,باعتبارها شرطا لزيادة تلك القدرة على مواجهة المتغيرات البيئية المهمة والسريعة في ظل **حالة عدم التأكد مما يمكنها من ادارة نشاطاتها بكفاءة وفعالية في ظل المنافسة الحادة . (Yonggui. W & Hing-po, 2004, p. 37),**

كما يعرفها جونسون واخرون من خلال التفريق بين مفهوم المرونة الاستباقية ومرونة **الاستجابة , بحيث تعبر القدرة على الاستجابة للتغيرات البيئية الحالية للمنظمة بفعالية وسرعة عن مرونة الاستجابة , في حين تمثل المرونة الاستباقية قدرة المنظمة على توقع التغيرات التي تحصل في البيئة مستقبلا . (JOHANSON, LEE, Saini, & GROHMAN, 2003, p. 76).**

وقد عرفها كل من (خفاجي و نعمة ، 2005) من خلال مجموعة من النقاط هي:

1 قرار استراتيجي يكون استجابة لظروف طارئة و غير متوقعة .

2 امكانية المنظمة على التكيف والتفاعل مع التغيرات البيئية المفاجئة بقرار صحيح في وقت مناسب .

3 قدرة المنظمة على اقتناص الفرص المتاحة في البيئة التنافسية من اجل دعم وتعزيز موقفها التنافسي.

4 براعة المنظمة في الانتقال من استراتيجية الى اخرى بكفاءة وفعالية

5 قدرة المنظمة على استغلال مواردها الاستراتيجية بكفاءة وفعالية وبشكل مستمر لرفع قدراتها على التكيف بإحداث التغير المطلوب .

من خلال ما سبق يمكن ان نعرف المرونة الاستراتيجية بانها قدرة المنظمة على الاستثمار في مواردها بشكل يجعلها تمتلك القدرة على التنبؤ بالتغيرات التي تحدث في البيئة باستمرار, بالإضافة الى السرعة مقترنة بالكفاءة والفعالية عند التفاعل مع هذه التغيرات .

3.1 اهمية المرونة الاستراتيجية :

لقد اضحت المرونة الاستراتيجية ضرورة استراتيجية لمنظمات الاعمال تفرض عليها امتلاك قدرات متجددة وملائمة لنسق تغيرات البيئة الخارجية وخصوصا التنافسية وتكمن اهميتها من خلال النقاط التالية :

1 إن المرونة الاستراتيجية شرط لزيادة قدرة المنظمات على التفاعل مع التغيرات البيئية المهمة والسريعة في الأسواق بكفاءة وفعالية، وتمكينها من إدارة نشاطاتها في ظل هذه الظروف، وأنه من الضروري اعتمادها لإدارة حالة التغيير المستمر في سوق المنتجات العالية التقنية في ظل عدم التأكد.

2 تعزيزامكانيات المنظمات وقدراتها لاستجابة لتغير سلوك ورغبات العملاء المتغيرة، وللكشف عن أية تفضيلات للعملاء، واهتمامها بالقدرات التسويقية للمنظمة وذلك من خلال عملية التفاعل بينها وبين عملائها.

3.مساهمتها في زيادة امكانية المنظمات على طرح منتجاتها في أسواق متعددة، وزيادة قدرتها على توليد قيمة حقيقة للعملاء، وفي جعل المنظمة سريعة التفاعل لأي تغير في طلبات العملاء

المتغيرة، وهي مهمة لنمو منظمات الأعمال وبقائها، وتهتم بتوليد فرص المنظمة لتحسين نوعية حياة طبقات المجتمع، ومن بين العديد من خيارات النمو هناك ثلاثة بدائل أساسية :المناطق الجغرافية ، والمنتج، الخدمة وتوسيع القيمة المضافة. **(Yonggui. W & Hing-po, 2004, pp. 34- 59)**

3.2 أبعاد المرونة الاستراتيجية :

للمرونة الاستراتيجية عدة ابعاد تختلف باختلاف نظرة الادباء والمنظرين ,فيصنفها (**Chia**، **Lung**، و **Cheng**، 2003، صفحة 14) الى مرونة داخلية وخارجية , فالمرونة الداخلية تتعلق بفعالية العمليات الداخلية وليس بطلب السوق وعدم التأكد البيئي ومن امثلتها مرونة المكائن ومناولة المواد ,اما المرونة الخارجية فهي ترتبط بحاجات الزبون والميزة التنافسية للمنظمة وتعتمد على المرونة في تقديم المنتجات الجديدة ,و المزيج من المنتجات والتكيف والحجم .

صنفها **(Singh, D., , Oberoi, J.S, & Ahuja, I.S, 2013, p. 317)** على أنها قدرة المنظمة على الاستجابة أو المبادرة أو إعادة التمركز أو التكيف لظروف الأسواق المضطربة من خلال مواردها وقابليتها والحفاظ على ميزتها التنافسية , ويضيف هؤلاء الباحثين أن إدارة المرونة الاستراتيجية للمنظمة تشمل خلق وادامة وفهم المسارات المختلفة لمستقبل المنظمة. ,بحيث اكد **(Hitt, 1998, p. 27)**,على البعد الاستباقي للمرونة الاستراتيجية من خلال وصفها بقدرة المنظمة على الاستباق او الاستجابة لتغيرات في البيئة التنافسية ' وبالتالي تطوير وادارة الميزة التنافسية للمنظمة , وهذا ما حدد لنا بعد المرونة الاستباقية للمرونة الاستراتيجية الذي اعتمدناه في الدراسة الحالية .

3.3 تعريف المرونة الاستباقية :

تعرف بانها قدرة المنظمة على خلق الفرص واقتناصها في ظل التغيرات البيئية غير المتوقعة , كما تعبر عن الموارد والامكانيات المصممة لتشكيل البيئة وخلق التغيير المرغوب فيها , والمنظمة التي تمتلك المرونة الاستباقية هي التي تتخذ من البيئة مصدرا للميزة التنافسية لها وتشكيل البيئة وخلق

المعايير الجديدة والقيام بالخطوة الاولى متقدمة بذلك على المتنافسين , وهذا ما يتضمنه قدرا من المخاطرة . (Eryesi, Esmen, & Beduk, 2015, p. 3470).

وعرفت على انها رغبت المنظمة في ركوب المخاطر واخذ زمام المبادرة قبل منافسيها من خلال التجريب , واقتناص الفرص البيئية . (Adonisi & Mandla, 2003, p. 14)

ويمكن القول ان المرونة الاستباقية ليست توقع التغير فقط بل يتعداه الى محاولة خلق التغيير ,اي وجود تصور مسبق للفرص المتوقع توفرها غي بيئة الاعمال .والعمل على تطوير منتجات جديدة وتقديمها قبل المنافسين للاستفادة من ميزة السبق والداخل الاول للسوق , وبالتالي تشكيل اتجاهات السوق بعيدة المدى . (صالح و عذراء، 2019)

4 مفهوم الازمة و ادارة الازمات :

4.1 مفهوم الازمة :

يعرف قاموسWEBSTER الازمة بانها حالة حرجة في فترة غير مستقرة يترتب عليها تدخل حاسم , او هجمة مؤلمة ,كرب او خلل وظيفي (جاد الله، 2010، صفحة 8).

وتعرف أيضا انها امر صعب وحاد من الصعب مواجهته ,يأتي نتيجة اخطاء تترك اثار سلبية للكيان الاداري على المدى الطويل ,وتسبق الازمة اشارات ومقدمات تدل عليها ,كما يكون لكل ازمة هدف ونتائج وتلك المقدمات تشير الى احداث تغيرات في الوقت المناسب (ماهر، 2006).

كما يمكن أن تعرف الأزمة على أنها نوع من التشتت والتدهور الذي يؤثر بشكل فعلي على نظام المنظمة ويهددذات المنظمة وكيانها وركائزها الاساسية (الجمال و العياد، 2005، صفحة 334).

4.2 مفهوم ادارة الازمات :

لقد عرفها ليتل بانها : " فن القضاء على جانب كبير من المخاطرة وعدم التأكد بما يسمح لك بتحقيق تحكم اكبر في مصيرك ومقدراتك".(Little, 2005).

وادارة الازمات هي ذلك النشاط الذي يهدف الى جمع المعلومات المناسبة التي تسمح للمنظمة بالتنبؤ اماكن واتجاهات الازمة المتوقعة , وتهيئة التدابير التي تجعلها تتحكم في الازمة المتوقعة والقضاء عليها او تجنبها لصالح المنظمة (الخشالي و القطب، 2007).

وادارة الازمات هي تلك العملية الادارية التي تهتم باستشعار الازمات قبل وقوعها بشكل مستمر , من خلال رصد المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية المسببة للازمات وتسخير الموارد والامكانيات المتاحة بقدر عال من الكفاءة والفاعلية , لتقليص الاضرار الى مستويات منخفضة للمنظمة والبيئة والعاملين ,

والتمكن من العودة للأوضاع الطبيعية في اسرع وقت ممكن , وباقل تكلفة ممكنة, دون اهمال لأسباب حدوث الازمة واستخلاص الدروس والعبر لمنع حدوثها مستقبلا وتحسين التفاعل معها للإفادة منها لأقصى حد ممكن (العنزي، 2011، صفحة 9).

وقد عرف الصيرفي ادارة الازمات بانها تلك المنهجية التي تتيح للمنظمة التعامل مع الازمة من خلال ,التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتغذية العكسية , تحت مظلة مجموعة من الاعتبارات المظمية هي (الاستعدادات ,و المعرفة, و الوعي, والادراك, والامكانيات المتوفرة, والمهارات وانماط الادارة السائدة (هنادي و خالد، 2018، صفحة 24).

4.3 مراحل ادارة الازمات :

بما ان الازمة هي ظاهرة اجتماعية فان ادارة الازمات تمر عبر مراحل ومحطات اساسية , تمكن المنظمة من معالجتها وتفادي اضرارها والاستفادة من الفرص التي تطرحها , وقد اختلف الباحثون في وضع اطار موحد للمراحل التي تمر بها ادارة الازمات ,منهم من يري انها تتكون من اربعة مراحل هي تلطيف او تخفيف حدة الازمة ,الاستعداد والتحضير ,المواجهة , و اعادة التوازن (جاد الله، 2010، صفحة 51)

ويرى البعض الاخر انه توجد خمس مراحل في ادارة الازمات وهي :

4.3.1 **مرحلة الإنذار المبكر:** غالبا ما ترسل الازمة اشارات الانذار المبكر التي تنبأ باحتمال حدوثها , والتي تكون تتسم بالغموض لعدم معرفة طبيعة الازمة التي تلوح في الافق , واهمالها وعدم التعامل معها بجدية يؤدي الى وقوع الازمات (ماهر، 2006).

ويمكن تعريف انظمة الانذار المبكر بانها ادوات تسمح بالتقاط اشارات مختلفة تنبأ باحتمالية حدوث خلل معين يمكن المنظمة من التعرف على ابعاد موقف ما قبل تدهوره ومن امثلة الانذار المبكر الذي يمكن ان تتعرض له المنظمات المختلفة :

اشارات الانذار الخارجية : والتي تعكس التغيرات في البيئة الكلية للمنظمة (السياسية ,الاقتصادية ,القانونية ,الاجتماعية, الثقافية ,والادارية).

اشارات الانذار الداخلية : والتي تكون على شكل مؤشرات تسويقية ,ادارية , مالية (نداء، 2014، صفحة 52).

4.3.2 مرحلة الاستعداد والوقاية : وفي هذه المرحلة يتم السعي نحو تسخير الموارد والامكانيات المادية منها والبشرية لدى المنظمة وفي جميع مستوياتها , ثم العمل على الاعداد لمواجهة الازمة بعد التأكد باستحالة تجنبها , قصد تقليل الاثار السلبية للازمة الى ادنى المستويات (القاطونة ، 2012، صفحة 224) , واستظهار اي مؤشرات للضعف يحتمل ان تسبب ازمات مستقبلا من اجل معالجتها قبل ان ينتبه لها المنافسين وتستغل ضد المنظمة (جاد الله، 2010، صفحة 52)

كما يتم في هذه المرحلة تصميم الخطط والسيناريوهات ثم تقسيم الادوار بين الافراد اثتناء الازمة لزيادة كفاءة مواجهة الازمة (نداء، 2014، صفحة 52).

4.3.3 مرحلة احتواء الاضرار: تكون الازمة في ذروتها في هذه المرحلة لذا يتم السعي نحو احتواء الاضرار وتقليل الخسائر الى اقصى حد ممكن , والحؤول دون انتشارها في باقي اجزاء المنظمة , ويتم حسب طبيعة الازمة (هنادي و خالد، 2018، صفحة 27), وفق وسائل تتمثل في الحصول على المعلومات , وتحديث القدرات اللازمة في مجال الاحتواء ثم اختبارها واستخدام الاسلوب المناسب للاحتواء وتقديم الدعم والتقدير لمحتوي الاضرار , مع تخصيص الموارد اللازمة لاحتواء الاضرار (ماهر، 2006).

4.3.4 **مرحلة استعادة النشاط:** وفي هذه المرحلة تكون الازمة قد بدأت بالانحسار تدريجيا , فيتم اعداد وتنفيذ الخطط والبرامج قصيرة وطويلة الاجل التي تم اختيارها بالفعل ,للرجوع الى اوضاع ما فبل الازمة واستعادة مستويات النشاط الطبيعية , وهناك ثلاث اعتبارات اساسية من اجل تحقيق التوازن في هذه المرحلة هي (نداء، 2014، صفحة 53):

1 الرغبة والحرص على اعادة التوازن .

2 المعرفة بما ينبغي تحقيقه في مرحلة اعادة التوازن .

3 الفدرة على انجاز فعاليات مرحلة اعادة التوازن .

كما يتم خلال هذه المرحلة توريع الادوار للأطراف المعنية بهذه المرحلة و تحديد المستوى الادنى للمهام الموكلة اليهم وتوفير الموارد اللازمة لعملية استعادة النشاط و استعادة الثقة بخلق التفاعل بين الوسائل التقنية و المتطلبات البشرية (العنزي، 2011، صفحة 36) .

4.3.5 مرحلة التعلم : في هذه المرحلة يتم الاستفادة من الدروس واخذ العبر بعد ما مرت به المنظمة خلال المراحل السابقة للازمة , والاستفادة من تجارب المنظمات الاخرى ثم تكوين الخبرات لمواجهة الازمات مستقبلا ,بحيث التعلم يعد امر حيوي للمنظمة من اجل تفادي التغيرات

المستقبلية (هنادي و خالد، 2018، صفحة 28) , وذلك بعدة اساليب وطرق رسمية على غرار العصف الذهني والابتكار مع فريق مراجعة الازمات بشكل دوري (العنزي، 2011، صفحة 36).

نموذج الدراسة :

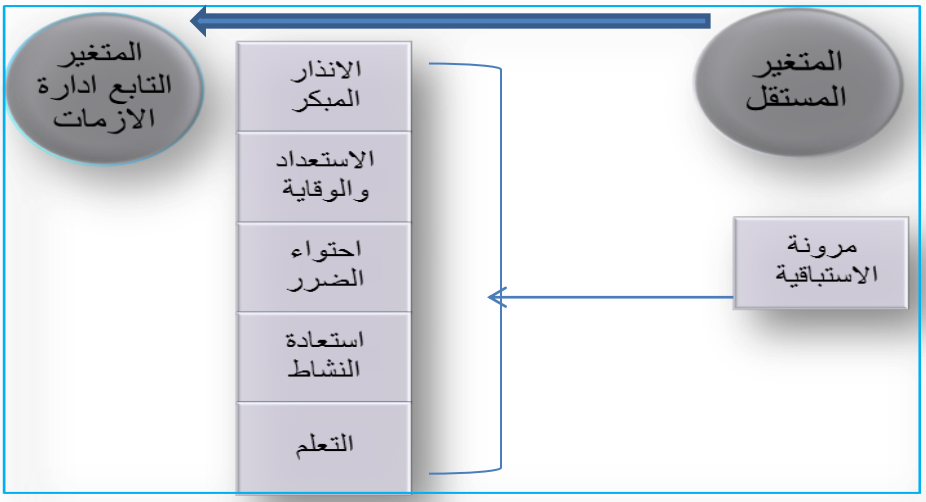

المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على الدراسات السابقة

5 دراسة ميدانية لشركة نفطال فرع الغاز المميع تيارت

.تمثلت الدراسة التطبيقية لهذه الورقة البحثية في محاولة معرفة" أثر المرونة الاستباقية في ادارة الازمات لشركة "نفطال فرع الغاز المميع تيارت " و للهذا الغرض تم تصميم وتوزيع استبانة على عينة الد راسة التي بلغت "50 " موظف في مختلف المستويات من مجتمع الدراسة الذي بلغ 120 اطار اداري .وقد تم استرجاع 49 استبانة كلها صالحة للتحليل أي ما يعادل 100 .%

ولغرض التحليل الإحصائي تم الاستعانة بمقياس ليكرت الخماسي (موافق بشدة ، موافق ,محايد, لا اوافق ، لااوافق بشدة .(ولقد تم تقسيم الاستبانة إلى ثلاثة أجزاء وهي كالتالي:

الجزء الأول :ويتضمن هذا الجزء المتغيرات الشخصية(الجنس، السن، المستوى التعليمي، الخبرة المهنية، المسمى الوظيفي).

الجزء الثاني :ويتضمن المتغير المستقل وهو" المرونة الاستباقية "حيث اشتمل هذا الجزء على 05 عبارات.

الجزء الثالث :ويتضمن المتغير التابع وهو" ادارة الازمات "،ابعادها (الانذار المبكر, الاستعداد والوقاية ,احتواء الضرر ,استعادة النشاط ,و التعلم)واشتمل هذا الجزء على 25 عبارة .

ثبات أداة الدراسة :نلاحظ من خلال الجدول الموالي أن معامل الثبات" ألفا كرو نباخ "للاستبيان بلغ 0.933 أي(93.3 %) ، وهو معدل مرتفع يدل على صدق وثبات الأداة وإمكانية الاعتماد عليها في الدارسة.

جدول 1: ثبات أداة الدراسة

عدد المتغيرات	عدد الفقرات	قيمة "ألفا كرو نباخ"
2	**30**	**0.933**

المصدر: من مخرجات SPSS

5.1 تحليل متغيرات الدراسة: تمت معالجة البيانات باستخدام برنامج المجموعة الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS وذلك لتحليل البيانات التي تم جمعها لأغراض الدراسة .وقد كانت النتائج كالآتي:

أ .قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات العينة حول متغير المرونة الاستباقية .

الجداول الموالية توضح ذلك

جدول 2: قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد" المرونة الاستباقية"

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1.نأخذ زمام المبادرة احيانا في التغير في مجال نشاطنا	4.02	0.691
2.عادة ما نطور استراتيجيات لا يمكن للمنافسين توقعها بناءا على التجارب السابقة	3.71	0.816
3.نعمل دوما على محاولة خلق فرص جديدة في البيئة المحيطة	3.97	0.777
4.نسعى على الدوام من اجل زيادة حجم شركتنا واتساع رقعة نشاطها	4.12	0.696
5.نحاول استخدام تقنيات حديثة لوضع معايير جديدة للعمل	3.97	0.968
المتوسط العام	**3. 95**	**0.789**

المصدر: من مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن الوسط الحسابي كل فقرات بعد "المرونة الاستباقية" تقع في المستوى المرتفع بحيث تراوحت بين (3.71 و 4.12) , كما أن قيم الانحراف المعياري تراوحت بين (0.691) و (0.968)، أي أن التشتت في إجابات المستجوبين كان ضعيف وهذا دليل على أن هناك اتفاقا بين أفراد العينة حول الإجابات على فقرات الاستبيان , كما أن الوسط الحسابي لبعد" المرونة الاستباقية "بشكل عام كان (3.95)وهي درجة مرتفعة ، في ظل تقارب كبير لوجهات نظر المستوجبين استنادا إلى الانحراف المعياري الذي بلغ(0.789) .وهذا دليل على ان شركة نفطال بما انها رائدة في مجال نشاطها تسعى على الدوام نحو احداث التغيير في بيئتها من اجل التحكم الجيد في هذه الاخيرة , بالإضافة ان مسالة التوسع في نشاطها وزيادة حجمها هو هدف اساسي من خلال خلق فرص مستحدثة في البيئة المحيطة بها قصد استثمارها .

جدول 03: قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد" ادارة الازمات "

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
01 تهتم الشركة بجدية تامة بجمع واكتشاف علامات الخطر التي قد تكون مؤشرا لوقوع الأزمات	**4.26**	**0.670**
02 يتم استكشاف إشارات الإنذار المبكر بصفة مستمرة من خلال دراسة وضع المنظمة	**4.06**	**0.689**
03 تتوفر الشركة على وحدة خاصة تعمل على جمع المعلومات الخاصة بالأزمات وتحليلها وتخزينها على قواعد البيانات.	**3.81**	**0.808**
04 تتم عملية مسح شاملة و مستمرة وبشكل منتظم للبيئة الداخلية للتعرف على مؤشرات احتمال حدوث الأزمة.	**3.67**	**0.898**
05 تتم عملية مسح شاملة و مستمرة وبشكل منتظم للبيئة الخارجية للتعرف على مؤشرات احتمال حدوث الأزمة.	**3.44**	**0.980**
06 تحتاج الشركة للوقت من اجل التعامل مع أي	**3.61**	**1.037**

اكتشاف للإشارات الانذار		
07 يسهل توفير الامكانيات المالية والدعم اللوجستي للأقسام المعنية بمواجهة الازمة	**3.77**	**0.963**
08 تمتلك الشركة سيناريوهات و خطط بديلة لمواجهة الازمات	**3.71**	**0.841**
09 تهتم الشركة بتوضيح مهام الافراد المعنيين بالتعامل مع الازمة وفق الاختصاص	**4.08**	**0.606**
10 تستعين الشركة بخبراء مختصين في اعداد خطط ادارة الازمات من خارج المنظمة	**3.71**	**0.912**
11 تمتلك الشركة القدرة على تشخيص الازمات المحتملة و أضرارها عند وقوعها	**3.89**	**0.895**
12 تحتوي الشركة على انظمة اتصال داخلية تعمل بكفاءة وفعالية عند حدوث الازمات	**3.85**	**0.866**
13 تعتمد الشركة على سياسات واجراءات تعمل على تقليل الاضرار اثناء حدوث الازمات	**3.97**	**0.749**
14 لدى الشركة القدرة على التفاعل الفوري من اجل احتواء الازمات حال وقوعها	**4.02**	**0.691**
15 تتمتع الشركة بالمرونة الكافية في توفير الموارد المادية والبشرية لاحتواء اضرار الازمات	**3.89**	**1.025**
16 لدى الشركة القدرة الكافية لاجتياز الازمة	**4.14**	**0.612**
17 تحرص الشركة على استمرارية الاعمال الاعتيادية اثناء حدوث الازمات	**4.06**	**0.626**
18 تعمل ادارة الشركة على تحديد الاقسام المتضررة من الازمة وحصر احتياجاتها لمعالجة تأثيرات الازمة من اجل استعادة النشاط الطبيعي	**4.04**	**0.575**

19 توفر الشركة الاحتياجات اللازمة للأقسام المتضررة بالسرعة الكافية من اجل استعادة نشاطها قبل حدوث الازمة	**3.77**	**0.872**
20 لا تمتلك الشركة نظام تحفيزي واساليب مكافئات للعاملين اثناء حدوث الازمات	**3.26**	**1.016**
21 لا تمتلك الشركة نظام لجمع وتصنيف وحفظ نتائج الازمات قصد الرجوع اليها مستقبلا	**3.20**	**1.117**
22 تستفيد الشركة من الازمات السابقة في بناء الاستراتيجيات والاجراءات المتعلقة بإدارة الازمات مستقبلا	**3.87**	**0.753**
23 تعمل الشركة على اعادة تقيم شامل لكل الاجراءات التي اتخذتها لمواجهة الازمة بشكل موضوعي للاستفادة منها في مواجهة الازمات المشابهة مستقبلا	**3.87**	**0.780**
24 تحرص الشركة على نشر ثقافة التعامل مع الازمات بين العاملين بأساليب مناسبة مثل النشرات والكتيبات وغيرهم	**4.06**	**0.516**
25 يتم الاستفادة من تجارب الشركات المشابهة في معالجة الازمات	**4.08**	**0.731**
المتوسط العام	**3.84**	**0.809**

المصدر: من مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن الوسط الحسابي جل فقرات بعد "ادارة الازمات " تقع في المستوى المرتفع بحيث تراوحت بين (3.20 و 4.26) , كما أن قيم الانحراف المعياري تراوحت بين (0.516) و (1.117)، أي أن التشتت في إجابات المستجوبين كان ضعيف وهذا دليل على أن هناك اتفاقا بين أفراد العينة حول الإجابات على فقرات الاستبيان , ماعدا العبارة رقم,05 20و 21 فكانت بمستوى متوسط. وهذا يدل على ان شركة نفطال لا تقوم بعملية مسح شاملة و مستمرة وبشكل منتظم

للبيئة الخارجية للتعرف على مؤشرات احتمال حدوث الأزمة بشكل الذي يرضي افراد عينة الدراسة بالإضافة الى ان الشركة لا تمتلك نظام تحفيزي واساليب مكافئات للعاملين اثناء حدوث الازمات يشكل مرضي للعمال وانها تمتلك نظام لجمع وتصنيف وحفظ نتائج الازمات قصد الرجوع اليها مستقبلا ولكنه لا يؤدي دوره بشكل جيد, كما أن الوسط الحسابي لبعد" ادارة الازمات "بشكل عام كان (3.84)وهي درجة مرتفعة ، في ظل تقارب كبير لوجهات نظر المستوجبين استنادا إلى الانحراف المعياري الذي بلغ(0.809) .

5.2 اختبار فرضيات الدراسة: باستخدام تحليل الانحدار البسيط سيتم اختبار فرضيات الدراسة ممثلة في الفرضية الرئيسية وذلك لتحديد أثربعد المرونة الاستراتيجية ممثلة في المرونة الاستباقية على ادارة الازمات بجميع ابعادها (الإنذار المبكر ,الاستعداد والوقاية , احتواء الضرر, استعادة النشاط , التعلم) في شركة نفطال .

ومن اجل اختبار معنوية نموذج الانحدار الخطي البسيط استخدم الباحث اختبار (F) اذ يوجد تاثير معنوي اذا كانت قيمة (F) المحسوبة اكبر من قيمة (F) الجدولية ولا يوجد هذا التاثير اذا كانت قيمة (F) المحسوبة اصغر من قيمة (F) الجدولية عند المستوى (0,01) وبالاستعانة ببرنامج (SPSS .V.20),ومن اجل اتخاذ القرار الدقيق بشان ثبوت صحة الفرضية الرئيسة التي تنص على : .

H0 لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$) للمرونة الاستراتيجية الاستباقية على ادارة الازمات بأبعادها (الإنذار المبكر ,الاستعداد والوقاية , احتواء الضرر, استعادة النشاط , التعلم) في شركة نفطال .

H1 يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$)للمرونة الاستراتيجية الاستباقية على ادارة الازمات بأبعادها (الإنذار المبكر ,الاستعداد والوقاية , احتواء الضرر, استعادة النشاط , التعلم) في شركة نفطال .

جدول 4 : نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

قيمة F	Tالمحسوبة	T الجدولية	SIG	نتيجة الفرضية العدمية	معامل الارتباط R	التغير معامل الارتباط R2
26.022	5.101	4.665	0.000	الرفض	0.597	0.356

المصدر: من مخرجات SPSS

من خلال الجدول اعلاه تبن ان قيمة (F) المحسوبة قدرت ب :26.022 عند مستوى الدلالة 0.01 وهذا يعني انه يوجد اثر ذو دلالة احصائية معنوية للمرونة الاستراتيجية الاستباقية غلى ادارة الازمات بأبعادها الخمسة الإنذار المبكر,الاستعداد والوقاية , احتواء الضرر, استعادة النشاط , التعلم) في شركة نفطال .وبدرجة ثقة (99%) ,بالإضافة الى استخدام الانحدار البسيط من خلال النتائج المبينة في الجدول اعلاه نجد انه قيمة T المحسوبة تساوي 5.101 اكبر من قيمتها الجدولية وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية H0 ونقبل الفرضية البديلة H1 وهذا يعني انه توجد علاقة تاثير بين المرونة الاستراتيجية الاستباقية وادارة الازمات وتعتبر العلاقة قوية كون معامل الارتباط R =0.597 والمتغيرات المستقلة تحدث نسبة تغير قدرت ب: 35.6% في المتغير التابع .

6. خاتمة:

في هذه الورقة البحثية تم محاولة دراسة حالة شركة جزائرية صناعية والمتمثلة في شركة "نفطال" فرع الغاز المميع "الواقع مقرها في ولاية تيارت ، وذلك كمحاولة لمعرفة دور وأثر المرونة الاستراتيجية ممثلة في بعد الاستباقية في ادارة الازمات بأبعادها الخمسة (الإنذار المبكر ,الاستعداد والوقاية , احتواء الضرر, استعادة النشاط , التعلم) في شركة نفطال .

حيث تم اعتماد نموذج للدراسة مكون من المتغير المستقل والممثل في المرونة الاستباقية ومدى تأثيرها على ادارة الازمات كمتغير تابع .ولأجل الإجابة على الفرضيات المطروحة، اعتمد الباحث على توزيع استبيان موجه إلى أفراد الشركة محل الدراسة، وتم استخدام لغرض التحليل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وكذا تحليل الانحدار البسيط، وقد كانت النتائج كالآتي:

1. اظهرت نتائج الدراسة ان شركة نفطال تتمتع بمستوى عالي من المرونة الاستباقية حسب اراء عينة الدراسة .
2. من خلال نتائج الدراسة نلاحظ ان شركة نفطال تسعى على الدوام من اجل زيادة حجمها وتوسيع رقعة نشاطها
3. تبين من خلال النتائج المتحصل عليها ان شركة نفطال بما انها تكاد تكون الوحيدة في مجالها تعمل من اجل الاخذ بزمام المبادرة من خلال استخدام تقنيات حديثة في ادارة اعمالها .
4. اتضح من الدراسة ان شركة نفطال تهتم بشكل اساسي بإدارة ازماتها خصوصا التنبؤ بالأخطار التي يمكن حدوثها في البيئة المحيطة بها .

5. بما ان الشركة رائدة في مجالها وتحتوي على امكانيات كبيرة تمكنها من اجتياز الازمات في وقت قصير.
6. من خلال النتائج المتحصل عليها ايضا تبين ان شركة نفطال لديها القدرة على الاستمرار في نشاطها اثناء حدوث الازمات ,مع دراسة وتحديد الأقسام المتضررة ومعالجتها في الوقت المناسب .
7. تبن ايضا من خلال النتائج المتحصل عليها ان شركة نفطال تعمل على نشر المعلومات الكاملة حول الازمات على كافة افراد الشركة من خلال نشرات والكتيبات , دون ان تغفل عن الاستفادة من الاساليب التي تعتمدها المنظمات التي تعمل في نفس نشاطها على المستوى الدولي .

من خلال النتائج اوصى الباحث ببعض التوصيات التالية :

1. اهمية العمل على تعزيز التعاون بين افراد الشركة من اجل الحد من اثر الازمات من خلال العمل الجماعي وتنمية روح الفريق .
2. ضرورة تطوير نظم المعلومات من اجل دعم السلاسة في نقل المعلومات والمساهمة في اشراك الافراد في اتخاذ القرارات المناسبة .
3. اهمية الاهتمام بنظام الحوافز والمكافئات لزيادة روح الوفاء والانتماء لا فراد الشركة اثناء حدوث الازمات .
4. العمل على الرفع من المرونة الاستباقية لدى الشركة حتى تتحكم في الازمات المحتمل وقوعها مستقبلا من خلال التحكم في البيئة المحيطة بها .

5. قائمة المراجع:

1. الجمال, ر., & العياد, خ. ادارة العلاقات العامة المدخل الاستراتيجي. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية (2005).
2. لعنزي, ت. م.. اثر مراحل ادارة الازمات في تحقيق المسؤولية الاجتماعبة دراسة تطبيقية في شركة الكهرباء السعودية. (2011).
3. القاطونة , ا. اثر نظام ادارة الازمات في المناخ التنظيمي في المصارف التجارية الاردنية دراسة ميدانية من وجهة نظر المديرين. المجلة الاردنية في ادارة الاعمال عمادة البحث العلمي الجامعة الاردنية,(2012), 8(4), 221-235.
4. جاد الله ,م..*ادارة الازمات* .عمان ,الاردن :دار اسامة للنشر والتوزيع,*(2010)* .

5. ماهر ,ا ..*ادارة الازمات* (.Éd ,1) .القاهرة ,مصر :الدار الجامعية (2006) .

6. نداء ,م ..*ادارة الازمات* .عمان :دار صفاء للنشر والتوزيع(2014) .

7. خفاجي, & نعمة , ع.. الريادة الاستراتيجية : المظلة ,الاصول والقيمة. المؤتمر العلمي الرابع, الريادة والابداع ,استراتيجيات الاعمال في مواجهة تحديات العولمة . (2005).

8. شاكر الخشالي ، و محي الدين القطب. (2007). فاعلية نظم المعلومات الادارية و اثرها في ادارة الازمات دراسة ميدانية في الشركات الصناعية الاردنية. المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، 3(1)

9. .عبد الرضا رشيد صالح ، و عبد الكريم حميد عذراء.. توظيف التكامل السلوكي لفريق الادارة العليا لتعزيز المرونة الاستراتيجية للمنظمات. مجلة كليةٌ الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية.(2019)، 11(2)، 253-278.

10. عبد الرضا رشيد صالح ، و عبد الكريم حميد عذراء.. دور المرونة الاستراتيجية في تعزيز الداء الابداعي. مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية,(2019)، 37.

11. هنادي, ل., & خالد, م. المرونة الاستراتيجية واثرها في ادارة الازمات دراسة تطبيقية في الجامعات الاردنية الخاصة. مجلة المثقال للعلوم الاقتصادية والادارية, (2018).4(1).

12. Adonisi, & Mandla. The relationship between cooperate Entrepreneurship, Market orientation, organization (flexibility) and job satisfaction. *University of Pretoria etd. A dissertation submitted in partial fulfillment of the requirement for the degree(2003).*, 14.
13. Chia, C. S., Lung, Y. C., & Cheng.Manufacturing Flexibility and Business Strategy. *International Journal of Production Economic. (2003).* (83).
14. Eryesi, K., Esmen, O., & Beduk, A. The role of strategic flexibility for Achieving sustainable competition Advantage and. Its effect on Business performance. *world Academy of science Engineering and Technology(2015), 9*(10), 34-70.
15. Hitt, M. K.. Navigating in the new competitive advantage in the 21 st century. Academy of management executive,(1998),(12), 22-42.
16. JOHANSON, J., LEE, R., Saini, A., & GROHMAN, B. Market-focused strategic flexibility conceptual advaces and integrative model. (2003).
17. Little, J. (2005). Crisis management. a team approach AMA,New York.

18. Singh, D., , Oberoi, J.S, & Ahuja, I.S.An empirical investigation of dynamic capabilities in managing strategic flexibility in manufacturing organizations. Management Decision. (2013). (51), 1442-1461.
19. Yonggui. W, & Hing-po. Customer-Focused Performance and its Key Resource-Based DeterminationsDeterminations: An Integrated Framework. Customer Relationship(2004).

تقييم مدى فعالية الإنفاق العام على مستوى القطاع الصحي و مصادر تمويله في الجزائر دراسة تحليلية:حالة الجزائر

Assessing the effectiveness of public spending at the level of the health sector and its sources of financing in Algeria Analytical study: the case of Algeria-

بوخاري فاطنة حنان[1*]،

[1] جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس،الجزائر، مخبر تسيير المؤسسات، Fatna.boukhari@univ-sba.dz

تاريخ الاستلام: 2022/07/17 تاريخ القبول: 2022/11/09 تاريخ النشر: 2022/12/01

ملخص: هدفت دراستنا لتقييم و تشخيص الإنفاق على قطاع الصحة في الجزائر و معرفة أهم مصادر تمويله،و العوامل المفسرة لنمو النفقات العامة الصحية،إذ اعتمدنا دراسة تحليلية لواقع الإنفاق الصحي في الجزائر خلال الفترة 2008-2017،و توصلنا:أن تزايد الإنفاق على قطاع الصحة من سنة لأخرى هو دليل على اهتمام الدولة لتحسين النظام الصحي بالجزائر،و عدم توافق ما خصص من إنفاق و ما حقق من أهداف،و عدم تماشي النفقات الوطنية للصحة و الاحتياجات المتزايدة للسكان،حيث تحتل الجزائر المراتب الأخيرة من حيث النظام الصحي مقارنة بالدول الأخرى .

الكلمات المفتاحية: قطاع الصحة،النفقات العامة،الموارد المالية،مصادر التمويل،الجزائر

تصنيف JEL: G21 ، H51، I10

Abstract: Our study aimed at evaluating and diagnosing spending on the health sector in Alegria and knowing the most important sources of its financing, and the factors that explain the growth of health public expenditures. Year by year, it is evidence of the state's interest in improving the health system in Algeria, the incompatibility of the spending allocated and the goals achieved, and the incompatibility of national health expenditures and the growing needs of the population, as Algeria occupies the last ranks in terms of the health system compared to other countries.

Keywords: Health Sector, Public Expenditures, Financial Resources, Sources of Financing, Algeria.

Jel Classification Codes: G21, H51, I10

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

إن زيادة النفقات الصحية مقارنة بالناتج القومي الخام أصبح محط انشغال و اهتمام أغلبية الدول التي أدركت أهمية تبني مبادئ الاقتصاد من أجل التحكم في التكاليف ،إلا أن تطبيق المبادئ الاقتصادية ليس بالأمر السهل باعتبار أن الصحة لها خصائص تميزها عن غيرها من السلع،فهي حق مكفول للجميع بغض النظر عن قدرتهم على الدفع، و تعاني الخدمات الصحية من ندرة الموارد المخصصة لها بينما تزداد الحاجة إليها مع مرور الزمن، و بسبب خصوصية هذه الخدمات تطور مؤخرا فرعا اقتصاديا خاص بها سمي باقتصاد الصحة من أجل تحليل القضايا الصحية،و تقييم سياستها و تشريعاتها و أنظمتها من حيث تأثير كل منهما على عرض و طلب الخدمات الصحية، و للتخطيط المستقبلي، و لإنتاجها بكفاءة و توزيعها بعدالة و لتحديد تكاليف و منافع أي من خياراتها،و اقتصاد الصحة باعتباره كعلم منفصل من أجل ترشيد أكثر للنفقات الصحية التي شهدت نموا بشكل متزايد و غير مراقب أدى إلى عدم القدرة على التحكم في التكاليف، و سوء تسيير الخدمات الصحية و من هنا كانت ضرورة الاستعمال الأمثل للموارد المالية المتاحة المخصصة من طرف الدولة الجزائرية و الهيئات المانحة، وهذا بمنظور الفعالية و العدالة أمرا لا بد منه،و ذلك لصد الاختناقات التي تلازم الهياكل الصحية التي كان لها أثر بالغ في التقليل من نشاطها و مردوديتها، و ضعف في نوعية الخدمات الصحية المقدمة .

1.1.مشكلة الدراسة : لا يمكن لأي بلد أن يرتقي إلا بنهضة صحية،و الأكيد أن من أبرز الفروقات بين البلدان المتقدمة و النامية هو النهضة الصحية و الرقي في ميدان الصحة،و لا يتحقق ذلك في الجزائر إلا بسياسة صحية ناجحة و رشيدة تجعل من الإنفاق الصحي عنوانا لها، ثم تختار آليات التحكم في الإنفاق الرشيد و العقلاني،و عليه يمكن حصر مشكلة دراستنا في السؤال الجوهري التالي :

- ما هو واقع الإنفاق على قطاع الصحة في الجزائر؟ و ما هي الإختلالات التي يعاني منها نظام تمويل هذا الإنفاق؟

2.1.أهداف الدراسة: تهدف ورقتنا البحثية لتقييم و تشخيص الإنفاق على قطاع الصحة في الجزائر،و مدى مساهمته في الرعاية الصحية لضمان تغطية صحية جيدة للمواطنين،و تحديد اتجاهات الإنفاق الصحي في الجزائر،و كذا معرفة مدى اختلاف نمو النفقات الصحية باختلاف مستويات الناتج المحلي الإجمالي،و معرفة المشاكل و العراقيل التي تعاني منها المنظومة الصحية في الجزائر خاصة في التسيير للموارد المالية.

3.1.منهج الدراسة : قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة و الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي ،ذلك أن البحث يتطلب تجميع المعلومات و البيانات لتحليل و تقييم الإنفاق على قطاع الصحة في الجزائر،و تحديات التمويل خلال الفترة الممتدة ما بين 2008-2017

4.1.محاور الدراسة: قسمنا ورقتنا البحثية إلى :

المحور الأول: الإطار النظري لاقتصاديات الصحة و النفقات

المحور الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة

المحور الثالث: تقييم و تشخيص الإنفاق على قطاع الصحة في الجزائر خلال الفترة 2008-2017.

2 - الصحة في الأدبيات الاقتصادية :

1.2. الإسقاطات الاقتصادية على الصحة :

لخلق انسجام بين مبادئ الاقتصاد و أهداف الصحة العمومية، ظهرت العديد من المفاهيم و المبادئ التي تهدف للوصول إلى أفضل ترشيد للخدمات الصحية.

أ- تعريف الصحة العمومية: هي مجموع الوسائل التي تهدف إلى تحسين الحالة الصحية داخل مجتمع ما، و هي العلم الذي يمنع ظهور الأمراض، و يمدد أمل الحياة، و يحسن الصحة و النشاط الذهني و الفيزيائي لأفراد المجتمع(**Rachelle, 2003, P13)**

ب- الوظائف الأساسية للصحة العمومية (العلواني،2014،ص ص 14-15):

- تحري المشاكل و مكافحة الأخطار التي تهدد الصحة العمومية.
- تحليل و تقييم الحالة الصحية.
- برامج تعزيز الصحة و الوقاية.
- الحد من تأثيرات الكوارث على الصحة.
- ضمان الجودة في الخدمات الصحية للفرد و السكان.
- تقييم وتعزيز تغطية الخدمات الصحية لتسهيل عملية الوصول إليها.

ج- تعريف اقتصاد الصحة : هو العلم الذي يهتم بالحصول و استخدام الوسائل الوقائية و العلاجية، حيث يعتبر إنتاج المنفعة المتمثل في حالة الصحة الجيدة بعد الوقاية و العلاج هم المخرجات " **out puts**"، و أن الوسائل المستخدمة لذلك من تشغيل المستشفيات و إنتاج الأدوية هم عوامل الإنتاج مدخلات "**in puts**" **(العلواني،2014،ص 16):**

- كما يعرف اقتصاد الصحة على أنه : "العلم الذي يبحث في الحصول على أحسن حالة صحية "فردية أو جماعية"، و ذلك باستخدام وسائل مالية و تقنية و بشرية مع أقصى ترشيد للتكاليف"(**فيليبس، البنا،2012،ص ص 11-12)**

- و باعتبار أن الصحة ليست سلعة كغيرها من السلع، فهذا يجعلها غير خاضعة كليا لجميع المقاربات الاقتصادية، لهذا و من أجل تحديد المفهوم الحقيقي لاقتصاد الصحة، يجب الموازنة بين ما يندرج فعلا ضمن اقتصاد الصحة، و بين ما ليس كذلك، و يظهر هذا في الجدول التالي(**Castiel, 1999, PP 11-12,**):

جدول 1 : ما يندرج و لا يندرج في اقتصاد الصحة

اقتصاد الصحة ليس	اقتصاد الصحة هو
- محاسبة للتكاليف. - الوسيلة التي أوجدها الضمان الاجتماعي للقيام بالاقتصاديات - وسيلة حصرية في خدمة الإدارة. - ممارسات متعارضة مع أخلاق مهنة الطب.	- تحضير معطيات ملائمة (تكلفة – ربح). - إيضاح للقرارات بشكل جماعي من أجل خفض التكاليف. - نتائج مستعملة و جمع معلومات لتحسين نظام الصحة. - أخذ في الحسبان الآداب الطبية.

(Didier, 1999, P11): المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

2.2. المقاربات الاقتصادية على الصحة (العلواني،2014،ص ص 18-19):

قد أدخل الاقتصادي "Gary Becker" مفهوم رأس المال البشري في مجالات عديدة، و انتقل هذا المفهوم تدريجيا ليطبق على الصحة من طرف الاقتصادي "Michael Crossman".

- رأسمال الصحة : و يضم :

✓ مركب دائم: و الذي يقاس بالوقت "t" سواء عن طريق احتمال الموت في "t" أو بأمل الحياة للعمر "t".

✓ مركب جودة: و الذي يقاس بمؤشر نسبي يكون بين 0 لأجل الموت، و 1 لصحة جيدة و يسمى "QALY".

- و مضمونه أن كل فرد يولد بصحة وحياة افتراضية تتناقص مع العمر حتى الموت، و يعد رأس المال البشري جزء من دالة المنفعة لأي شخص، و التي تحدد له في نفس الوقت جودة الحياة و إمكانية العمل.

- و يفرق بين رأسمال الصحة الفردي و الجماعي، فأي ضعف في رأسمال الصحة الفردي قد يؤثر على الجماعة.

* رأسمال الصحة الفردي : يعتمد رأسمال الصحة الفردي على العوامل الوراثية التي تتعاظم يوما بعد يوم بسبب تطور الدراسات حول الصبغيات البشرية،حيث أن مستوى التعليم مرتبط بالآباء سواء فطريا أو عن طريق التلقين، كما يعتمد رأسمال الصحة الفردي على السلوك الفردي الناتج عن الانتماء إلى مجموعة اجتماعية و الذي يعتمد على معرفة وسائل الوقاية و العلاجات الجاهزة، و كيفية استعمالهم، فهذه العوامل تؤثر على رأسمال البشري للفرد أثناء فترة كيانه منذ ولادته، و قد يتعرض كل واحد خلال فترة حياته إلى أي عامل من هذه العوامل، و هذا ما يجعل الصحة الفردية تتناقص تدريجيا أثناء فترة الحياة إلى غاية الموت.

* رأسمال الصحة الجماعي : المقصود به رأسمال الصحة المتعلق بمجتمع أو بأمة أو بمجموع القدرات الفردية التي تشكل رأسمال الصحة الجماعي، و التي تتأثر بالإضافة إلى العوامل التي تؤثر في رأسمال الصحة الفردي بعاملين آخرين هما : الاقتصاديات الخارجية و السلوك الأخلاقي الجماعي، حيث أن الاقتصاديات الخارجية تجعل دوال المنفعة مرتبطة.

3.2.النفقات في قطاع الصحة : إن تمويل نفقات الصحة يعتبر من المواضيع التي تشغل اهتمام المجتمعات الحديثة، و الملاحظ أن إحداث التوازن على المستوى الكلي بين نفقات ومصادر التمويل يؤدي إلى تحسين أداء أنظمة الصحة.

أولا.عوامل زيادة نفقات الصحة(Majnon,2001,P69):

إن زيادة نفقات الصحة يقوم على مجموعة من العوامل يمكن إيجازها في النقاط التالية :

* العمر و الجنس : ترتفع نفقات العلاج في سن الولادة ثم تبدأ في الانخفاض تدريجيا أثناء فترة الشباب إلى غاية 50 سنة، ثم تبدأ في الارتفاع تدريجيا، و هذا بفعل الأمراض التي تزيد مع ارتفاع السن، و تكون نفقات العلاج مرتفعة عند النساء أكثر من الرجال بسبب الولادة و اهتمامهن المتزايد بالصحة.

* حسب الجيل : يلاحظ أن كل جيل جديد يستهلك علاجا أكثر من الجيل الذي يسبقه مما يؤدي إلى ارتفاع النفقات نتيجة تطور أشكال الوصول للعلاج، و وجود تغطية اجتماعية عن طريق التأمينات

الصحية من خلالها يمكن الوصول إلى العلاجات من دون عائق مالي، و بدفع نسبة ضئيلة من تكاليف العلاج من طرف المريض.

* تطور الأمراض الوبائية : إن انتشار الأمراض المعدية كالسل و السيدا، و ظهور فيروسات جديدة (أنفلونزا الطيور، أنفلونزا الخنازير)، و كذلك الارتفاع الملحوظ في عدد المصابين بالأمراض المزمنة مثل (السرطان، أمراض القلب، ...) يؤدي إلى ارتفاع النفقات الصحية.

ثانيا. العلاقة بين النفقات و نظام الصحة (فيليبس،البنا،2012،ص409) :

من أجل الحكم على الكفاءة الكلية لنظام الصحة فإن علاقة الفعالية ترتبط بالنفقات المستخدمة، و في المقابل يجب أخذ الكثير من الحيطة و الحذر في استعمال الأرقام من أجل إنجاز مقارنات موثوقة، و مقارنة النفقات المستخدمة عن طريق أنظمة الصحة يظهر مشكلتين منهجيتين :

- الأولى: يجب وضع معطيات تدمج نفس العناصر المحدثة في كل الدول، فمثلا "نفقات الاستشفاء" قد تحوي المصاريف المستخدمة في المنازل للمتقاعدين المصابين، نفقات الوقاية، في حين أنها ليست محسوبة بنفس الطريقة في جميع الدول.

- الثانية : يجب اختيار وحدة نقدية مناسبة و يستخدم هنا في الغالب الدولار، و إلا ستكون نسب التبادل في السوق متقلبة، وتؤدي إلى ظهور انحرافات.

ثالثا.مؤشرات مقارنة نفقات الصحة: توجد عدة مؤشرات تستخدم من أجل مقارنة نفقات الصحة و هي (Vilcot, Hervé, 2006, P84)

أ- **نفقات الصحة لكل فرد و لكل سنة** : إن الاختلاف في النفقات المعاينة من دولة إلى أخرى يوضح في الأساس مستوى الغنى في الدول بالنسبة للناتج المحلي الخام لكل ساكن، و أنه كلما قدمت الدولة مستوى معيشي مرتفع لسكانها، قدمت نفقات أكثر لعلاجهم و هي واحدة من القوانين الأساسية لاقتصاد الصحة.

ب- **نفقات الصحة الإجمالية مقارنة بالثروة الوطنية:** و هذا المؤشر يعكس أولوية النفقات المرتبطة بالصحة مقارنة بالنفقات الأخرى المتعلقة بالتعليم، العدالة، ... الخ.

ج- **النفقات العمومية و النفقات الخاصة للصحة:** إن جزء من النفقات الصحية هو على شكل أموال عمومية ممثلة في : الضرائب و الاشتراكات، أما الأموال الخاصة، و التي تكون على شكل دفع مباشر للمرضى أو أقساط تأمين يلاحظ اختلافها بالنسبة لكل دولة حسب نظامها الصحي.

د- **نفقات الصحة حسب الدورات الاقتصادية:** إن الملاحظ اختلاف بين النفقات حسب الدورات الاقتصادية طويلة المدى والدورات قصيرة المدى التي تمتد من 5 إلى 6 سنوات و تسمى بدورات الأعمال، كما يميز بين النفقات في مراحل الانتعاش والنفقات أثناء فترة الأزمات.

- إن أشكال تمثيل مؤشرات الأداء هي عديدة: (أعداد، معدلات، نسب، نسب مركبة، مؤشر مركب)، ومؤشرات الجودة يمكن التعبير عنها بطرق مختلفة (نسب، أعداد، نسب مئوية، ...)، و عندما لا يمكن وضعها على شكل أرقام يعبر عنها بشكل تقديري، كما يوجد العديد من الأشكال لتمثيل هذه المؤشرات على شكل منحنيات و رموز تسمح بتثمين و تقدير الحالة، و تقييمها مقارنة مع الأهداف المحددة، و من المنحنيات الأكثر أهمية هناك : الأشكال الدائرية، الأعمدة، المنحنيات، الأشكال العنكبوتية.

3.الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة :

1.3- **دراسة (بومعراف،صاولي،2017،ص ص 219-234)** : هدفت الدراسة لمقارنة مستويات الإنفاق الصحي الكلي و الفردي بين دول المنطقة و بين منطقة (MENA)، و منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية،حيث استخدم الباحثان في دراستهما أسلوب تحليل Panel ل 18 دولة من المنطقة على مدى 20 سنة من سنة 1995 حتى سنة 2014، و قد أظهرت النتائج أن معدل نمو النفقات الصحية 340 % خلال فترة (1995-2014) قد فاق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (125 %) خلال نفس الفترة، كما توصل الباحثان إلى أن كل من الدخل و الإنفاق العمومي، فئة الشيخوخة، تحسن الصرف الصحي كلها عوامل متحكمة في نمو النفقات الصحية لدول المنطقة خلال الفترة (1995-2014) و بالتالي وجب عدم ربط نمو النفقات الصحية بالدخل، و لكن بالحالة الصحية و الوبائية لسكان المنطقة، كما أن تحميل الأفراد مسؤولية الإنفاق الصحي سيسهم في خفض مستوى الإنفاق الصحي لدول منطقة (MENA).

2.3- **دراسة (بحوصي،2018،ص ص152-170)**: هدفت الدراسة لمعرفة أثر الإنفاق العام الموجه لقطاع الصحة على النمو الاقتصادي، و ذلك من خلال تحليل العلاقة السببية بين المتغيرين في الجزائر خلال الفترة (1995-2013)، حيث استخدم الباحث أسلوب التكامل المشترك، و سببية "جرا نجر"، و كذا نموذج تصحيح الخطأ "ECM"، و توصل الباحث في الأخير إلى وجود علاقة سببية في الأجلين القصير و الطويل في اتجاه واحد، تمتد من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق العام على قطاع الصحة، بينما لم يتم ملاحظة أي علاقة سببية من الإنفاق العام على قطاع الصحة باتجاه النمو الاقتصادي، و هذا ما يتطابق و مضمون قانون "فاجنر".

3.3- **دراسة (أزمور،دحمان محمد،2018،ص ص 119-146)**:هدفت الدراسة إلى توضيح انعكاس الإنفاق العام على قطاع الصحة بالجزائر على مردودية هذا الأخير، إذ اعتمد الباحثان دراسة تحليلية قياسية، و ذلك من خلال تحليل أهم مؤشرات قياس إنتاجية الإنفاق العام على الصحة، و توصل الباحثان في الأخير إلى أن إنتاجية الإنفاق العام على الصحة المتحصل عليها باستخدام مؤشرات الخدمات الصحية، وكذا مؤشرات توقع الحياة و الوفيات لا تعكس المبالغ الكبيرة الموجهة لهذا القطاع، حيث أنه و بالرغم من التحسن المسجل من سنة لأخرى إلا أن ذلك يبقى بعيدا عما تسجله دولا أخرى تعيش نفس الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، و هذا راجع إلى تركيز هذه الأغلفة المالية على عدد الهياكل الصحية على حساب جانب الجودة في الخدمات الصحية.

4.3- **دراسة (بوعزيز،2018،ص ص 807-838)**:هدفت الدراسة إلى معرفة الأثر التبادلي بين التنمية الاجتماعية، ممثلة في الإنفاق على القطاع الصحي، و بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في الجزائر في الفترة الممتدة (1990-2016)،كما هدفت إلى معرفة مدى التطورات الحاصلة في القطاع الصحي من حيث الإنفاق و الهياكل، إذ اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي للبيانات و الإحصائيات و المقارنة بينها و مناقشتها وتحليلها، كما اعتمد على اختبار "غرانجر (Granger)" لدراسة السببية في الأجل القصير و "تودا-يماموتو (Toda-Yamamoto)" في الأجل الطويل، من جهة أخرى تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) لدراسة و تقدير الأثر التبادلي بين الإنفاق على القطاع الصحي من جهة، و الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة موضوع الدراسة، و توصل الباحث في الأخير إلى وجود علاقة سببية موجبة في الأمد الطويل من الناتج المحلي الإجمالي نحو الإنفاق الصحي في الأمد الطويل، حيث أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي ب 1 % يؤدي إلى زيادة الإنفاق الصحي ب 47,74 %، و يمكن إرجاع ذلك إلى أن الحكومة الجزائرية قد خصصت مبالغ مالية كبيرة للاستثمار في القطاع الصحي في ظل البرامج التنموية المختلفة.

5.3 **دراسة(جاب الله،2017،ص ص 205-220)** : هدفت الدراسة إلى تحليل السياسة العامة الصحية في الجزائر، و مكانة الإنفاق الصحي ضمن الإنفاق العام مع الاستعانة بمقاربة تاريخية منذ الاستقلال، و قد ركزت على بعض المعالم التي ميزت السياسة الإنفاقية في مجال الصحة خلال فترة البحث مع الإسهاب في أبرز المصادر التي تغذي الإنفاق الصحي في الجزائر، و استعمال الباحث الدراسة القياسية باعتماده نموذج "ARDL" و اختبار الحدود، من أجل اختبار مدى وجود ارتباط بين الإنفاق الصحي و مصادره، و لقد توصل الباحث في الأخير إلى أن قطاع العائلات مصدر مهم في الآونة الأخيرة، و يمكنه أن يؤثر على

الإنفاق الصحي، هذا إلى جانب صناديق الضمان الاجتماعي التي تراجع دورها بسبب العجز الذي تعاني منه.

6.3- **دراسة (كرمين،2019، ص ص112-131):**هدفت الدراسة إلى تقييم مدى فعالية الإنفاق العمومي على القطاع الصحي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)، إذ اعتمدت الباحثة دراسة تحليلية، وذلك للكشف عن مدى كفاءة و كفاية و عدالة الإنفاق العمومي، و من ثم تبيان إلى أي مدى يمكن أن يلبي متطلبات التطوير التي تلتزم بها الحكومة، حيث تم التطرق إلى تحليل حجم الإنفاق العمومي على الصحة لتبيان مدى كفايته، وتحليل الهيكل العام للإنفاق العمومي على الصحة و تحليل نمط توزيع الإنفاق العمومي على الصحة لتبيان عدالته، وتوصلت الباحثة إلى أن سياسة الإنفاق العمومي على القطاع الصحي تتميز بالانخفاض في الفعالية و الكفاية و الكفاءة و العدالة، مما أدى إلى تدهور الصحة و انحدار جودة خدماتها.

7.3- **دراسة (باركة،خلاصي،2017،ص ص 113-134)** : هدفت الدراسة لتحليل ظاهرة تطور وتنامي الإنفاق الصحي في الجزائر من خلال التطرق إلى الأسباب التي أدت إلى زيادة الإنفاق العام على مستوى القطاع الصحي بوتيرة جد متسارعة،حيث أصبحت الحاجة ملحة أكثر من ذي قبل إلى الاستخدام الأمثل للموارد و ترشيد الإنفاق و تحسين مستوى الخدمات الصحية المقدمة،حيث اعتمد الباحثان دراسة تحليلية لتطور نفقات الصحة في الجزائر نسبة إلى المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة الممتدة ما بين (2008-2015)، و توصل الباحثان في الأخير إلى أن الوضعية الصعبة للقطاع الصحي مرتبطة بمشاكل في التنظيم والتسيير، و ليس في نقص في الإمكانيات و الموارد المالية و البشرية، فهذه الموارد مستخدمة استخداما سيئا، الشيء الذي انعكس على عدم القدرة على حل مشاكل المواطنين الصحية، و أن التزايد المستمر للمخصصات المالية للقطاع الصحي لا يعكس بشكل مباشر ما توصل إليه من أهداف و هذا نظرا لتأثره بعدة متغيرات خارج الإنفاق بالإضافة إلى عدم التخصيص الجيد لها.

8.3- **دراسة (سعيدة،2015،ص ص 362-379)**:هدفت الدراسة لإبراز كيفية تقويم الموارد المالية المخصصة لتمويل نفقات الصحة في الجزائر،ومدى استجابتها و تطابقها مع الأهداف الموكلة لهذا القطاع،حيث اعتمدت الباحثة دراسة تحليلية خلال الفترة الممتدة ما بين (2000-2015) من خلال التطرق لواقع الصحة في الجزائر، و تحليل الوضع الصحي للسكان في الجزائر من خلال المؤشرات الصحية (مؤشر الأمل في الحياة، معدل الوفيات، التغطية الصحية)،و تحليل تطور حجم الإنفاق الصحي في الجزائر،و توصلت الباحثة في الأخير إلى أنه رغم التحسن النسبي للمؤشرات الصحية الكمية،و

الإنجازات المحققة في مجال الصحة، إلا أنه ما زال يعاني من نقائص كبيرة أثرت سلبا على مردوده مما جعله يعيق مسار العملية التنموية، هذه النقائص تتمثل في ضعف الموارد المالية المخصصة له، و سوء استعمالها و سوء التوزيع الجهوي للمؤسسات الاستشفائية و سوء الخدمات الصحية المقدمة.

4.تقييم و تشخيص الإنفاق الصحي في الجزائر خلال الفترة (2008-2017) :

الهدف من الإنفاق على الخدمات الصحية هو الوقاية من الأمراض و الشفاء منها من أجل ضمان المحافظة على الموارد البشرية، وتنميتها و من ثم زيادة إنتاجية الأفراد و منه زيادة الناتج الداخلي الخام، لذا فإن الإنفاق على الصحة لا يعتبر ضرورة إنسانية فحسب بل ضرورة اقتصادية تتطلب البحث في مصادر تمويلها.

1.4- الإنفاق على الخدمات الصحية، و موارد تمويلها:

تشمل النفقات الوطنية للصحة مجموع النفقات المرتبطة بتأسيس المؤسسات الاستشفائية و تجهيزها و تسييرها، و تتكون من : نفقات التسيير للهيئات العمومية،و نفقات الوقاية و تباعد الولادات، و نفقات اقتناء الأدوية، و المبالغ المنفقة مقابل الخدمات الصحية المقدمة من طرف القطاع الخاص، و النفقات التي تتحملها المراكز الصحية الاجتماعية، ونفقات الاستثمارات الصحية.

عوامل زيادة نفقات الصحة :إن التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري تطرح مشكل نمو احتياجات الأفراد للخدمات الصحية و الإنفاق عليها، و يمكن تلخيص هذه التغيرات في العناصر التالية **(سعيدة،2015،ص372)**:

- **التغيرات الاقتصادية** : و المتمثلة في الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق و مختلف الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الجزائري التي أثرت على القطاع الصحي.
- **التغيرات الديمغرافية** : تتمثل في انخفاض معدلات الولادة و ارتفاع مؤشر الأمل في الحياة عند الولادة، و بالتالي انخفاض الفئة العمرية صغيرة السن، و بداية ظهور الشيخوخة التي تحتاج إلى إنفاق متزايد على احتياجاتها الصحية حيث انتقلت الفئة العمرية أكبر من 60 سنة من 6,6 % سنة 1998 إلى 8,5 % سنة 2014.
- **تغيرات الخريطة الصحية**:تتمثل في انخفاض الأمراض المتنقلة مع استمرارها بالإضافة إلى استمرار الأمراض غير المتنقلة و المزمنة التي تتطلب إنفاقا ضخما نظرا لغلاء الأدوية التي تتطلبها (السرطان و أمراض القلب، و ضغط الدم، ... الخ).

– تحسن مستوى معيشة السكان و ارتفاع الأسعار و التقدم التقني الذي ساهم في ابتكار التكنولوجيات المتقدمة للعلاج.

تطور حجم الإنفاق على الصحة : يخضع حجم الإنفاق على الصحة إلى ضرورتين أساسيتين : الطلب الاجتماعي المرتبط بالاحتياجات الديمغرافية المحددة بالطاقة البشرية التي ينبغي المحافظة عليها من خلال توفير الرعاية الصحية الضرورية، و الطلب الاقتصادي على الصحة و الناجم عن وضع سياسة تنموية اقتصادية، و اختيار تكنولوجي، و احتياجات المجتمع للموارد البشرية القادرة على تأطير الاقتصاد الوطني.

- لتحديد وتحليل حجم الإنفاق على الصحة يمكن الاعتماد على مؤشرات :

* نسبة ما يخصص للصحة من الميزانية العامة للدولة (ميزانية التسيير و التجهيز).

* حصة الإنفاق على الصحة في الناتج الداخلي الخام.

* متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الصحي في الجزائر.

2.4- الإنفاق على الصحة في الميزانية العامة للدولة :هذا المؤشر يبين كيف تتنافس الصحة كل سنة مع مختلف القطاعات التي تتطلب إنفاقا عموميا أي الأولويات التي تمنحها السلطات العمومية للصحة في مجموع نشاطاتها،و الجدول التالي يوضح نصيب نفقات الصحة في ميزانية التسيير و التجهيز العامة .

جدول 2 :نصيب نفقات الصحة في الميزانية العامة للدولة للفترة 2008-2017 :

الوحدة مليون دينار

السنة	ميزانية التسيير	ميزانية التجهيز	المجموع	ميزانية التسيير %	ميزانية التجهيز %
2008	129201	64689	193890	66,7	33,3
2009	178323	34141	212464	83,9	16,1
2010	195012	41934	236946	82,4	17,6
2011	227859	180631	408490	55,8	44,2
2012	404945	31324	436269	92,9	7,1
2013	306926	9982	316908	96,9	3,1
2014	365946	55340	421286	86,9	13,1
2015	381972	46691	428663	89,2	10,8
2016	379407	19747	399154	95	5
2017	389073	30236	419309	92,8	7,2

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على وثائق من مديرية الميزانية لوزارة المالية

نلاحظ من خلال الجدول رقم 2 أن كل من ميزانيتي التسسير و التجهيز المخصصة لوزارة الصحة خلال الفترة الممتدة ما بين 2008- 2017 هي في ارتفاع مستمر و هذا راجع إلى المخصصات المرصودة لهذا القطاع في إطار الإصلاحات المتتالية التي عرفها قطاع الصحة في الجزائر بصفة عامة **بالنسبة لنفقات التسيير**: نلاحظ من خلال الجدول أن ميزانية التسيير بلغت أعلى قيمة مخصصة لها ، أي أن نصيب نفقات الصحة في الميزانية العامة للدولة من جانب نفقات التسيير عرف تزايدا و ارتفاعا ملحوظا خاصة في سنة 2012 بنسبة 92,9،% و سنة 2013 بنسبة بلغت 96,9% و في سنة 2016 بنسبة قدرت 95% و عام 2017 و هي السنة الأخيرة بنسبة 92,8% و للإشارة فقط أن سنة 2010 هو تاريخ بداية المخطط الخماسي و بالتالي هذه الإعتمادات الجد ثقيلة زادت من شدة الأعباء الملقاة على عاتق الدولة باعتبار أن نفقات التسيير استحوذت على الجزء الأكبر من نفقات التسيير العامة خلال الثمن سنوات الماضية .

بالنسبة لنفقات التجهيز : لقد استفاد قطاع الصحة من اعتمادات مالية معتبرة و التي من شأنها تلبية الطلب المتزايد على العلاج،و ذلك باعتبار أن القطاع قد تعزز بأكثر من 127 منشأة صحية سنة 2015 منها 17مستشفى و 78عيادة متعددة الخدمات و 22 مركز صحي ...إلخ،أما ما نلاحظه من خلال الجدول أن نفقات التجهيز أي اعتمادات الدفع المفتوحة فنموها غير منتظم ، و أن الوضعية المالية للإعتمادات المفتوحة تبين أن نسبة استهلاكها ضعيفة قدرت في المتوسط خلال السنوات الماضية ب 25%، فكانت أعلى نسبة حسب الجدول أعلاه في سنة 2008 ب 33,3% و أدنى نسبة سنة 2013 ب نسبة قدرت 3,1% ، أما سنة 2017 و هي السنة الأخيرة بلغت 7,2% ، و بالتالي فإن هذا الوضع يدل على خلل في تسيير هذه الأموال الطائلة المرصودة لبناء و تجهيز المؤسسات الإستشفائية و عدم الإلتزام بإنجاز البرامج المسطرة في آجالها .

3.4. الإنفاق على الصحة بالنسبة للناتج الداخلي الخام في الجزائر: هذا المؤشر يمثل الجهد الذي يبذله المجتمع لصالح الدولة كما يعتبر من ضروريات التخطيط و التنمية للربط بين مختلف الاستثمارات في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية ، كما قدرت نسبة الإنفاق العمومي على الخدمات الصحية من الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال السنوات الماضية ب 2% ، و هي نسبة ضئيلة جدا على الرغم من الوفرات المالية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط ، و الجدول التالي يبين نصيب نفقات الصحة الكلية (العام و الخاص) في الناتج الداخلي الخام في الجزائر.

جدول 3 : الإنفاق على الصحة بالنسبة للناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2008-2017:

السنة	نفقات الصحة (العامة) بالنسبة للناتج الداخلي الخام	نفقات الصحة (الخاصة) بالنسبة للناتج الداخلي الخام	نفقات الصحة (الكلية) بالنسبة للناتج الداخلي الخام
2008	3,06	1,14	4,2
2009	3,65	1,52	5,18
2010	3,30	1,52	4,82
2011	3,62	1,52	5,14
2012	4,41	1,59	6,01
2013	4,92	1,71	6,64

2014	5,46	1,75	7,23
2015	6,04	1,81	7,86
2016	6,61	1,88	8,49
2017	7,17	1,94	9,12

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات البنك الدولي حول مؤشرات التنمية في العالم على الموقع:- https://jonnés.Banque mondiale.org/fr/contry/algeria,consulté le 10/12/2019

من خلال الجدول نلاحظ أن المتوسط السنوي لنسبة الإنفاق الصحي الوطني في الناتج الداخلي الخام لا يتجاوز نسبة 9,5% ، و هي نسبة أقل مما تخصصه بعض البلدان العربية مثل تونس و لبنان ، و ذلك رغم أن عدد السكان لتلك البلدان العربية أقل من عدد السكان في الجزائر ،أما البلدان الأجنبية فلا مجال للمقارنة كفرنسا و ألمانيا ، فيتضح من خلال الجدول رقم 02 أن نسبة الإنفاق الوطني على الصحة في الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2008 و 2017 بلغت سنة 2008 نسبة 4,2% لترتفع سنتي 2013 و 2014 على التوالي بنسبتين قدرتا 6,64% و 7,23% ، ليتواصل الإرتفاع في سنة 2017 بنسبة متوسط قدرت 9,12% و هذا كله دليل على عدم تماشي النفقات الوطنية للصحة و الإحتياجات المتزايدة للسكان و من ثم تدهور الخدمات الصحية كما و نوعا .

4.4- نصيب الفرد من نفقات الصحة في الجزائر بالدولار الأمريكي :

جدول 4 : نصيب الفرد من نفقات الصحة في الجزائر بالدولار الأمريكي خلال الفترة الممتدة ما بين 2008-2017 :

السنة	نصيب الفرد من نفقات الصحة	السنة	نصيب الفرد من نفقات الصحة
2008	201,13	**2013**	313,52
2009	195,21	**2014**	368,09
2010	209,83	**2015**	404,02
2011	270,77	**2016**	439,94
2012	318,98	**2017**	475,87

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: معطيات البنك الدولي حول مؤشرات التنمية في العالم على الموقع: https://donnez banque mondiale. Org /fr/contry/algeria, consulté : 10 /12/2019

نلاحظ من خلال الجدول أن نصيب الفرد من نفقات الصحة في الجزائر مقيمة بمتوسط معدل صرف الدولار الأمريكي قدرت سنة 2008 ب 201,13 دولار ، ثم ارتفعت في سنة 2014 ب 368,09 دولار بينما

قدرت النسبة سنة 2017 ب 475,87 دولار ، و للإشارة لا مجال للمقارنة بين نصيب الفرد من الإنفاق الصحي في الجزائر بالبلدان المتقدمة ، و حتى بعض البلدان العربية كتونس و المغرب و لبنان كما ذكرت سابقا فالفارق كبير ، و مع ذلك فقد سجل نصيب الفرد من الإنفاق الصحي في الجزائر تحسنا ملحوظا ، حيث تضاعفت بأكثر من خمس مرات و نصف ، خاصة سنة 2017 بلغت 475,87 دولار و هي أعلى نسبة ، و هذا راجع إلى تحسن تغطية الضمان الاجتماعي لنفقات الصحة ، و كذلك لتحسن نظام الدفع الذي يسمح للأشخاص المصابين بأمراض مزمنة للحصول على الأدوية بسهولة.

5.4. مصادر تمويل نفقات الصحة في الجزائر (الدولة، الضمان الاجتماعي، الأسر) :

إن تمويل نفقات الصحة في الجزائر يعرف محدودية في تسخير موارد مالية إضافية لضمان التكفل بالطلب المتزايد و الناتج أساسا عن التحولات الديمغرافية و المرضية التي تعرفها البلاد ، كما تعرف احتياجات السكان نموا و تنوعا بالنظر لتطور مستويات المعيشة ، التطور التكنولوجي في المجال الطبي و تدفق المعلومات كل ذلك جعل الأفراد أكثر إلحاحا في طلب العلاج و تحسين نوعيته ، و يعتمد تمويل نفقات الصحة في الجزائر على ثلاثة مصادر أساسية : التمويل عن طريق الدولة و التمويل عن طريق الضمان الإجتماعي و التمويل عن طريق الأسر

أ. التمويل عن طريق الدولة : يتم تغطية الجزء الأكبر من نفقات الصحة من خلال اعتمادات الميزانية العامة للدولة و هي: الإعتمادات التي تغطي نفقات التسيير و تمثل الجزء الأكبر من نفقات الصحة كما ذكرت سابقا في الجدول رقم 01 و تتكون من نفقات المستخدمين و نفقات الأدوية،و كذلك الإعتمادات التي تغطي نفقات التجهيز و التي تتحملها الدولة بالكامل ، و الجدول التالي يوضح حصة مساهمة الدولة في تمويل نفقات الصحة .

جدول 5 : مساهمة الدولة في تمويل نفقات الصحة للفترة 2008- 2017 : الوحدة (10 ^{3} دج)

السنة	2008	2009	2010	2011	2012
حصة الدولة	152577773	173268320	197437376	365762199	369240296
نفقات الصحة	193890787	212464000	236946962	408490413	436269706
نسبة التمويل	%78,7	%81,5	%83,3	%89,5	%84,6
السنة	2013	2014	2015	2016	2017
حصة الدولة	313297838	310463142	320564752	319243153	331122410
نفقات الصحة	373800582	374715000	396217178	399154664	419309314
نسبة التمويل	%83,8	%82,8	%80,9	%79,9	%78,9

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على: :

- وثائق من وزارة الصحة و السكان و إصلاح المستشفيات.
- خلاصي، 2017، ص 204.

من خلال الجدول يتبين أن حصة الدولة في تمويل نفقات الصحة يشكل نسب كبيرة جدا ، إذ بلغ متوسط نسبة تمويل الدولة للنفقات الصحية حوالي 78,7% سنة 2008 ، ليتواصل الارتفاع في سنتي 2009 و 2010 على التوالي بمتوسط نسب تمويل قدرت ب 81,5 % و 83,3 % ، و أعلى نسبة تمويل كانت سنة 2011 إذ بلغت 89,5%، حيث كان نصيب الدولة في هذه السنة 365762199(10^{3}دج) ،أدنى نسبة تمويل كانت سنة 2008 ب 78,7 % بمبلغ 152577773(10^{3}دج) أما عن سنة 2017 فقد بلغ متوسط نسبة تمويل الدولة للنفقات الصحية حوالي 78,9% بمبلغ 331122410(10^{3}دج)، و بالتالي التغير المسجل بين السنة الأولى 2008 و السنة الأخيرة 2017 فهو 117% حيث 117% =(Y17-Y08)/Y08*100.

ب. التمويل عن طريق الضمان الاجتماعي : يعتبر الضمان الاجتماعي المساهم الثاني بعد الدولة في تمويل نفقات الصحة حيث يمول الخدمات الصحية في القطاعين العام و الخاص عن طريق التعويض الجزافي للنفقات العلاجية و الطبية للمؤمنين ، و الجدول التالي يوضح مساهمة الضمان الاجتماعي في نفقات الصحة .

جدول 6 : مساهمة الضمان الاجتماعي في نفقات الصحة للفترة 2008-2017 : الوحدة ألف دينار جزائري

السنة	2008	2009	2010	2011	2012
الضمان الاجتماعي	38000000	38000000	38000000	38000000	48129410
السنة	2013	2014	2015	2016	2017
الضمان الاجتماعي	49629410	57818524	65219092	64815511	73753570

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على :

- **وثائق من وزارة الصحة و السكان و إصلاح المستشفيات**
- **خلاصي، 2017،ص 205.**

من خلال الجدول نلاحظ التطور المتسارع للمبلغ الجزافي لتمويل المستشفيات لاسيما بعد سنة 2011،بعدما كان المبلغ في سنة 2008 لا يتعدى 38000مليون دج،ثم ارتفع إلى 4812941مليون دج سنة 2012 ليتواصل الارتفاع بشكل متزايد و غير مسبوق إلى 7375357مليون دج في سنة 2017،و بالتالي فإن هذه المبالغ تمثل الدور الإيجابي الذي يلعبه الضمان الاجتماعي في تمويل القطاع الصحي ، إلا أن هذه الصناديق تعرف صعوبات مالية نتيجة النمو المستمر لنفقات الصحة الناتج عن تغير بنية الهرم السكاني و ارتفاع الأسعار.

ج.التمويل عن طريق الأسر : تمثل النفقة الوطنية للصحة التي تتحملها الأسرة في المتوسط 22% و هي أكبر مما تتحمله الأسر في البلدان المتقدمة ،و التي تتميز بدخل فردي مرتفع فعلى سبيل المثال قدرت مساهمة الأسر في فرنسا سنتي 2000 و 2011 على التوالي 15% و 20% ، و مع ذلك انخفضت مساهمة الأسر خلال هذه الفترة ب 24,7% ، الجدول التالي يوضح مساهمة الأسر في تمويل نفقات الصحة للفترة الممتدة ما بين 2008-2017.

جدول 7 : مساهمة الأسر في تمويل نفقات الصحة للفترة 2008 – 2017 : الوحدة مليون دج:

السنة	2008	2009	2010	2011	2012
حصة الأسر	800000	800000	800000	800000	800000
نسبة التمويل%	0 .41	0.37	0.34	0.20	0.18
السنة	2013	2014	2015	2016	2017
حصة الأسر	1100000	1100000	1100000	1100000	1100000
نسبة التمويل%	0.29	0.30	0.28	0.27	0.26

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على :

وثائق من وزارة الصحة و السكان و إصلاح المستشفيات خلاصي، 2017،ص 206.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة أو حصة مساهمة الأسر في تمويل نفقات الصحة هي نسب ضعيفة جدا، حيث بلغت أدنى نسبة مساهمة في سنة 2012 بمعدل 0,18% بمبلغ 800000 مليون دج ،وأعلى نسبة مساهمة في سنة 2008 بمعدل 0,41%، أما السنة الأخيرة 2017 بحصة مساهمة قدرت ب 0,26% و هي ضعيفة جدا بشكل واضح ، و تفسر مساهمة الأسر في تمويل نفقات الصحة بالتجاوزات في قيمة التعريفة الطبية في القطاع الخاص ، و التي لا تخضع للمراقبة من طرف أي جهاز،كذلك بعض المؤمنين لا يطالبون بالتعويض من طرف صندوق الضمان الاجتماعي و ظاهرة العلاج دون اللجوء إلى الصيدليات مباشرة و يقتني ما يعتقد أنه بحاجة إليه دون وصفة طبية.

5. خاتمة: عرف الوضع الصحي في الجزائر تحسنا خلال الفترة (2008-2017)،و يظهر ذلك من خلال تحسن المؤشرات الصحية الكمية الناجمة عن الجهود التي بذلتها الدولة ،لكن مازال القطاع الصحي يعاني من معوقات مقارنة ببلدان أخرى متوسطة الدخل خاصة الأمراض المزمنة و الخطيرة التي تكلف المجتمع أموالا طائلة،و الخلل الجهوي في توزيع المنشآت الإستشفائية و الذي يتسبب في صعوبة الحصول على الخدمات الصحية إضافة إلى سوء تقديم هذه الخدمات،كل هذه المعوقات سببها كان سوء التنظيم و ضعف الأموال المخصصة للصحة و سوء استعمال الموارد المالية و المادية ، ومن خلال تطرقنا للإنفاق على الصحة فإن الدولة الجزائرية تولي أهمية كبيرة لهذا القطاع ، و ما يؤكد ذلك هو حجم الإعتمادات المالية الهائلة المخصصة للقطاع الصحي و التي هي في تزايد، و من أهم العوامل التي أدت لزيادة الإنفاق العام على قطاع الصحة هي النمو الديمغرافي ، و تطور المنشآت القاعدية الصحية و ارتفاع عدد المستخدمين في المجال الصحي ، و بالتالي أصبح مشكل تمويل الإنفاق الانشغال الرئيسي لأصحاب القرار في هذا القطاع الذي يعتمد تمويل نفقاته في الجزائر على ثلاث مصادر أساسية هي التمويل عن التمويل الدولة والتمويل عن طريق الضمان الاجتماعي و التمويل عن طريق الأسر، و

بالتالي رغم كل الجهود المبذولة من قبل الدولة لتحسين مستوى الخدمات الصحية للمواطنين إلا أنها تبقى غير كافية لتغطية مطالب المجتمع ، و رغم تزايد الإنفاق العام على القطاع الصحي و تزايد الميزانيات المخصصة للنهوض بهذا القطاع ، إلا أن عدم العقلانية و التسيير السيئ لموارد قطاع الصحة جعلته يواجه العديد من العقبات التي عادت بالسلب على العدالة في الخدمات المقدمة، و بالتالي يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تساهم في ترشيد الاستخدام الأمثل للموارد الصحية، و رفع الوعي لدى الأفراد لتمكينهم من تحديد احتياجاتهم، و مساعدتهم في حلها باستخدام إمكانياتهم .

نتائج الدراسة : بعد الإلمام بكل جوانب البحث نظريا و تحليليا توصلنا للاستنتاجات التالية :

1- عجز القطاع الصحي العمومي على تغطية احتياجات السكان من الخدمات الصحية أدى إلى تطور القطاع الصحي الخاص و ساعد على انتشار العيادات و المصحات الخاصة .

2- استحوذت نفقات التسيير على الجزء الأكبر من نصيب نفقات الصحة في الميزانية العامة للدولة خلال الفترة 2008-2017، إذ بلغت أعلى ذروتها سنة 2013 نسبة 96,9 ،أما نفقات التجهيز أعلى نسبة لها كانت سنة 2008 ب 33,3 و هذا يدل على وجود خلل في تسيير هذه الأموال الطائلة .

3- نسبة الإنفاق الوطني على الصحة في الناتج الداخلي الخام في الجزائر ارتفعت خلال الفترة 2008-2017 حيث بلغت سنة 2017 نسبة 9,12 بينما ارتفع عدد السكان أيضا و هذا إضافة للأمراض المتزايدة نتيجة تزايد الشيخوخة التي تتطلب إنفاقا متزايدا ، و هذا دلالة على عدم تماشي النفقات الوطنية للصحة و الإحتياجات المتزايدة للسكان و من ثم تدهور الخدمات الصحية كما و نوعا .

4- مصدر الأموال المخصصة للصحة الوطنية من الناتج الداخلي الخام في الجزائر تقريبا كلها من القطاع العمومي.

5- نصيب النفقات الكلية للصحة في الناتج الداخلي الخام يعكس مدى اهتمام الدولة بسكانها في المجال الصحي لكنه لا يعطي مدلولا على عدالة توزيع الإنفاق الصحي على السكان

6- نصيب الفرد من نفقات الصحة في الجزائر سجل تحسنا طفيفا حيث بلغ 475,87 دولار سنة 2017 و هذا راجع إلى تحسن تغطية الضمان الاجتماعي لنفقات الصحة .

7- يعتمد تمويل نفقات الصحة في الجزائر بدرجة كبيرة على خزينة الدولة أي الاقتطاعات الإجبارية للعمال ، و يليها الضمان الاجتماعي الذي يساهم أيضا بنسب كبيرة في التمويل و هذا حسب ما تطرقنا له في الجدولين رقم 04 و 05 ،أما مساهمة الأسر فهي ضعيفة جدا في تمويل نفقات الصحة بالجزائر هذا ما بيناه في الجدول رقم 06 ، و مع ذلك فإن النفقة الوطنية التي تتحملها الأسرة أكبر مما تتحمله

الأسر في البلدان المتقدمة ، رغم أنها تتميز بدخل فردي أكبر بكثير من الدخل الفردي في الجزائر ، و هذا راجع للتجاوزات في قيمة التعريفة المطبقة في القطاع الخاص و الغير خاضعة للمراقبة .

الاقتراحات العملية و الرؤى المستقبلية:بناءا على النتائج التي توصلنا إليها نقترح أهم الاقتراحات العملية و الرؤى المستقبلية للارتقاء بالنظام الصحي ،و تحسين الوضع الصحي بالجزائر، و نقترح بعض الآليات الكفيلة لترشيد النفقات العمومية في ظل التحولات التي تعرفها الجزائر دون المساس بالحق في العلاج وكالآتي :

-تكريس الرقابة على تسيير الهياكل الصحية و على استخدام الأموال العمومية بإحداث هيئات رقابية صارمة لمراقبة التسيير و تتبع إنفاق الأموال العمومية.

- إعادة النظر في جانب التسيير المالي مسألة ضرورية و ذلك من خلال :

أ - منح استقلالية أكبر في التسيير و ضمان مجال للمبادرة على مستوى المؤسسات الصحية للسماح بإنفاق معقول.

ب- اعتماد نظام محاسبي إضافي و هو المحاسبة التحليلية للوقوف على حقيقة النفقات و ذلك للمشاركة في عملية اتخاذ القرار.

ج- ضرورة التحكيم ميدانيا من خلال المشاركة في ترشيد المخصصات المالية للمؤسسات الصحية عن طريق التفاوض بين مانح المال و منفقه فيما يخص المبالغ الممنوحة.

- باعتبار أن النظام ألميزاني لا يتماشى و التطورات الحاصلة فلا بد من إصلاح نظم تسيير الموازنة العامة للمؤسسات الصحية حتى يكون عقلانية في تسيير موارد قطاع الصحة.

- إصلاح النظام الصحي كون أن المنظومة الصحية بالجزائر تعاني من عدة مشاكل في عدة ملفات كالتمويل و التخطيط و القوانين...إلخ .

- العمل على تحسين المؤشرات الصحية إلى فترة ما بعد 2020 حتى يكون هناك استدامة في تحسين المؤشرات الصحية.

- الاستفادة من خبرات دول الجوار خاصة تونس كونها استطاعت تحقيق نتائج إيجابية و فعالة بموارد مالية محدودة.

6. قائمة المراجع:

Didier Castiel, (1999).« **Economie et santé quel avenir ? »,** édition Management, Paris,

Rachelle Poigant,(2003)**, « Santé Publique »,** édition Estem, Paris

Claude Vilcot, Hervé Leclet, (2006)»**Indicateur qualité en santé »,** AFNOR, 2éme édition, Paris

Béatrice Majnoni d'Intignano, (2001)« **Santé et économie en Europe**, Paris,

العلواني عديلة،**(2014)"أسس اقتصاد الصحة"**،دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع،الجزائر

تشالز فيليبس،جلال البنا،(2012) **"اقتصاديات الصحة و الرعاية الصحية و التأمين الصحي (المسار الأمريكي)"**،المكتب العربي الحديث، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر

بومعراف إلياس،صاولي مراد،(2017)،**"اتجاهات و محددات الإنفاق الصحي في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا (MENA) دراسة قياسية خلال الفترة (1995-2014) باستخدام أسلوب تحليل البيانات (Panel)"**،مجلة المعارف،العدد 23،الصفحة 219-234.

مجدوب بحوص،**(2018) "الإنفاق العام على قطاع الصحة و أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة (1995-2013)"**،مجلة نور للدراسات الاقتصادية،مجلد 04،العدد 07،الصفحة 152-170.

أزمور رشيد،علي دحمان محمد،(2018) **"تقييم الإنفاق الصحي بالجزائر من خلال مؤشرات أهداف الألفية، دراسة تحليلية قياسية"**،مجلة التنمية و الاستشراف للبحوث و الدراسات،المجلد 03،العدد 04،.الصفحة 119-146.

عمر بوعزيز،(2018) **"قياس الأثر التبادلي بين التنمية الاجتماعية و النمو الاقتصادي في الجزائر،الإنفاق الصحي نموذجا خلال الفترة 1990-2016**،مجلة البحوث الاقتصادية والمالية،المجلد 05،العدد 01،،الصفحة 807-838.

مصطفى جاب الله،مختار حميدة،**(2017) ،"محددات الإنفاق الصحي في الجزائر:دراسة قياسية باستعمال نموذج ARDL و اختبار الحدود"**،مجلة دراسات العدد الاقتصادي،المجلد 08،العدد 03،،الصفحة 205-220 .

كرمين سميرة،(2019) " **تقييم فعالية سياسات الإنفاق العمومي على القطاع الصحي في الجزائر في ضوء معايير الكفاءة و الكفاية والعدالة"**،مجلة البحوث و الدراسات التجارية،مجلد 03،العدد 02

باركة محمد الزين،خلاصي عبد الإله،**(2017) "ظاهرة تزايد الإنفاق الصحي في الجزائر، تطورها،أسبابها،ومتطلبات ترشيدها"**،المجلة الجزائرية للمالية العامة،العدد 07.

سعيدة نيس،**(2016) "تمويل نفقات الصحة في الجزائر للفترة 2000-2015"**،مجلة الدراسات المالية والمحاسبية،العدد7.

خلاصي عبد الإله،(2017) ،**"إشكالية تمويل نفقات الصحة في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2008-2017**،مجلة المشكاة في الإقتصاد التنمية و القانون،العدد 6.

ضرورة تطوير المعالجات المحاسبية للمعاملات المصرفية لتحقيق شفافية التقارير المالية على ضوء المعايير الدولية للإبلاغ المالي والنظام المحاسبي المالي

The necessity of developing accounting treatments for banking transactions to achieve transparency of financial reports in light of International Financial Reporting Standards and the Financial Accounting System

أحمد بكاي[1]*

[1] المركز الجامعي الشريف بوشوشة آفلو (الجزائر)، a.bekkaye@cu-aflou.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2022/08/26 تاريخ القبول: 2022/11/04 تاريخ النشر: 2022/12/01

ملخص: تحاول الدراسة معرفة وتقييم مدى فعالية المعالجات المحاسبية في التقرير عن المعاملات المصرفية وأهميتها لتحقيق شفافية التقارير المالية من خلال رؤية استشرافية ومراجعة الأدبيات ذات الصلة، خلصت الدراسة إلى أن المعالجات التي توفرها المعايير الدولية للإبلاغ المالي والمتبناة من النظام المحاسبي المالي تعكس بوضوح طبيعة وخصائص الصناعة المصرفية، إلا أن التطورات المستقبلية في الصناعة المصرفية، وخاصةً في المجال التكنولوجي، قد يجلب معه العديد من الإصلاحات المحاسبية في مختلف الاقتصاديات المحلية والدولية.

الكلمات المفتاحية: البنوك؛ المعاملات المالية؛ IFRS؛ SCF؛ التقارير المالية.

تصنيف JEL: E52؛ G21؛ M41؛ M49.

Abstract: The study attempts to know and evaluate the effectiveness of accounting treatments in reporting on banking transactions and their importance to achieving transparency in financial reports through a forward-looking vision and review of relevant literature gives. The study concluded that the treatments provided by the International Financial Reporting Standards and adopted by the financial accounting system clearly reflect the nature and characteristics of the banking industry; however, future developments in the banking industry, especially in the technological field, may require many accounting reforms in the local and international economies.

Keywords: *banks; financial transactions; IFRS; SCF; financial reporting;*

Jel Classification Codes: E52, G21, M41, M49.

***المؤلف المرسل**

1. مقدمة:-

تعتبر المحاسبة البنكية تقنية لجمع، تسجيل وعرض المعاملات اليومية التي يقوم بها البنك في الدفاتر بغرض تفسير محتوى عناصر الميزانية، وجدول النتائج، ولأجل تسهيل عملية فهم وإقامة صلة جيدة بين الأنشطة المصرفية والمعطيات المحاسبية لإتخاذ القرارات الحيوية (الحميد، 2020)، فهي أحد فروع المحاسبة القطاعية **Comptabilité Sectorielle** أو **Comptabilité Spéciale** التي تراعي خصوصيات القطاع المصرفي، وتحظى بأهمية كبيرة خصوصاً في ظل التزايد الهائل لنشاط البنوك وتنوعه على المستوى المحلي، الإقليمي والدولي، وبالتالي تولي السلطات النقدية إهتماماً كبيراً بتطوير محاسبة البنوك في إطار يتلاءم مع المستجدات الدولية الحديثة.

في الجزائر، ظل نشاط البنوك والتأمين يطبق المخطط المحاسبي الوطني منذ إصداره سنة 1975 م مع إضافة بعض التعديلات وتكييفه بحيث يستجيب لإحتياجات المحاسبة وتسجيل العمليات المختلفة التي تقوم بها البنوك والتي تعرف بالمخططات المحاسبية القطاعية، وقد تم إنجاز سيرورة هذه المخططات القطاعية على مستوى المجلس الأعلى لتقنية المحاسبة سنة 1977 م، ومن بين المخططات المحاسبية القطاعية التي عرفت النور هو المخطط المحاسبي للبنوك الصادر بتاريخ 17 نوفمبر 1992 م من خلال القانون 92-08 الذي أصبح إجباري التطبيق ابتداءاً من 01 جانفي 1993 م، بينما صدر النظام المحاسبي المالي للبنوك في الجزائر بموجب القانون رقم 09-04 المؤرخ في 2009/07/23 م بغرض توحيد المصطلحات وأسماء الحسابات، والمعالجة المحاسبية لمختلف المعاملات، وطرق عرض المعلومات في القوائم المالية، لتأتي بعد ذلك إصدار العديد من القوانين أهمها:

- النظام رقم 94-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 1994 المتضمن قيد معاملات العملات الصعبة؛
- النظام رقم 97-01 المؤرخ في 08 جانفي 1997 م المتضمن قيد معاملات الأوراق المالية؛
- التعليمة رقم 03-11 المؤرخة في 26 أوت 2003 م المتعلقة بقانون النقد والقرض، حيث أوضحت المادة 103 الإلتزامات المحاسبية للبنوك والهيئات المالية.

1.1.طرح إشكالية الدراسة:-في هذا السياق تسعى الدراسة إلى محاولة التعرف على أهم المعالجات المحاسبية لمختلف المعاملات التي تقوم بها البنوك في مختلف المجالات المالية، وهذا وفقاً لما ينص عليه النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي، وبناءاً عليه يمكن طرح إشكالية الدراسة بالشكل الآتي:-

ما مدى سلامة وأهمية المعالجات المحاسبية لمختلف المعاملات البنكية وفقاً للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي في سياق البحث عن شفافية بيئة التقارير المالية واستدامتها؟؛

2.1.فرضية الدراسة: تستند الدراسة إلى فرضية رئيسية مفادها:-

يعتبر فهم و تحليل مدى سلامة وأهمية المعالجات المحاسبية المقترحة لمختلف المعاملات البنكية مطلب ضروري لتحقيق شفافية بيئة التقارير المالية المصرفية في الجزائر واستدامتها؟؛

3.1.أهمية وأهداف الدراسة: تحاول الدراسة التطرق إلى أهم ما جاء في مجال محاسبة البنوك من الناحية القانونية والرقابية من منظور النظرية المحاسبية والمعايير الدولية، والنظام المحاسبي المالي والنظام 09-04 المؤرخ في 23 جويلية 2009 م المتعلق بمحاسبة البنوك، وذلك بالتطرق للمعالجات المحاسبية لبعض أهم المعاملات المصرفية، وبالتالي تهدف الدراسة إلى تقديم العديد من المساهمات النظرية والتطبيقية كما يلي: (1) التعرف على طبيعة المحاسبة البنكية وأهدافها وقواعدها وأسسها؛ (2) استيعاب مختلف المعالجات المحاسبية للعمليات والمعاملات المصرفية؛ (3) تحقيق الفعالية الإقتصادية للبنوك، والتي لن تتحقق إلا في ظل وجود نظام محاسبي فعال يعكس حقيقة الأداء الإقتصادي من خلال طرق القياس والتقييم التي يطرحها كل من النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ ؛ (4) الخروج ببعض النتائج والتوصيات التي تساهم في النهوض ببيئة التقارير المالية المصرفية و ربما توضيح ما يجب القيام به مستقبلاً.

4.1.محاور الدراسة: وللبحث في مختلف الجوانب تضمنت الدراسة المحاور التالية:-

2- المعالجة المحاسبية للعمليات والمعاملات ما بين البنوك؛

3- المعالجة المحاسبية للودائع المصرفية؛

4- عمليات غرفة المقاصة؛

5- المعالجة المحاسبية للحسابات الإعتمادية؛

6- المعالجة المحاسبية لعمليات الصرف Les opérations en devises.

2. المعالجة المحاسبية للعمليات والمعاملات ما بين البنوك

عادةً ما تشمل حسابات المراسلين كل من البنك المركزي، الخزينة العمومية ومراكز الصكوك البريدية والبنوك الأخرى، وميزة هذه الحسابات حـ/11 و حـ/12 أنها تسهل عمليات البنك اليومية في

علاقاته مع الغير، فعمليات الإقراض والإقتراض بين البنوك التجارية وتلك التي تتم في إطار السوق النقدية والتحويلات بين زبائن البنوك المختلفة تتطلب أن تكون لهذه البنوك قنوات ربط بينها تتجسد من خلال فتح حسابات جزئية وفرعية بينها، كما أن البنوك مجبرة قانوناً على فتح حسابات لها على مستوى البنك المركزي لتيسير بعض العمليات كالمقاصة وإعادة خصم الأوراق التجارية وغيره من المعاملات المماثلة، وتشمل عمليات البنك مع البنوك الأخرى على عدة أنواع أساسية وهي (زرمان، 2006) :-

1.2 المعالجة المحاسبية للحسابات العادية في البنوك الأخرى

عادةً ما تملك البنوك حسابات جارية في البنوك الأخرى لتصفية المعاملات بينها لاسيما غير المرتبطة بغرفة المقاصة، ومن أهم هذه المعاملات ما يلي (makadam, 2007, p 34.):-

- الحقوق والديون السائلة المستحقة الدفع فوراً؛
- الحقوق والديون نتيجة التعامل مع البنك المركزي؛ والخزينة العمومية ومراكز البريد؛

محاسبياً عند فتح أحد البنوك حساباً في البنوك الأخرى يجعل ح/121 البنك المراسل- حساباتنا لدى البنوك الأخرى مديناً مقابل ح/100 الصندوق أو ح/110 البنك المركزي أو ح/119 دائناً كما يلي:-

البنك فاتح الحساب				البنك المستقبل للحساب			
121		من ح/البنك المراسل – حسابنا	XXX		100	من ح/الصندوق	XXX
	100	إلى ح/الصندوق		XXX	110	من ح/البنك المركزي	XXX
	110	إلى ح/البنك المركزي		XXX	119	من ح/م ص البريدية	XXX
	119	إلى ح/مركز الصكوك البريدية		XXX	121	إلى ح/البنك المراسل- حسابنا	XXX

ويسجل القيد العكسي في حالة السحب النقدي أو التحويل من الحساب إلى الحسابات الأخرى.

2.2 المعالجة المحاسبية للسلفيات اليومية ما بين البنوك

يظهر ح/13 السلفيات والإقتراضات في إطار السوق النقدية بين البنوك، ويتفرع إلى حسابين فرعيين أحدهما خاص بالسلفيات أو القروض التي يمنحها البنك للبنوك الأخرى سواءٌ اليومية أو لأجل، أما الآخر فهو خاص بالإقتراضات كذلك اليومية ولأجل، ومنه قد تكون البنوك في حاجة إلى سيولة آنية لمواجهة عمليات السحب اليومية والتي تستطيع تغطيتها من خلال الإقتراض من البنوك

الأخرى لمدة لا تفوق 03 أيام على أن ترجعها في القريب العاجل، وعادةً ما تكون عمليات التسليف هذه بفائدة مرتفعة، ومنه يقوم البنك المقدم للسلفية بجعل ح/1300 حساب السلفات اليومية مديناً مقابل ح/122 إلى ح/المراسلون حساباتهم- البنك طالب السلفية دائناً، وعند التسديد يتم عكس القيد مع إضافة ح/7011 ح/فوائد السلفيات دائناً كما يلي (محمد، 2022 م، ص 08):-

البنك مقدم السلفة				البنك طالب السلفة			
1300		من ح/ السلفات اليومية	XXX	121		من ح/البنك مقدم السلفة	XXX
	122	إلى ح/المراسلون حساباتهم - البنك طالب السلفة	XXX	132		إلى ح/الإقتراض: حسابات السلفات اليومية	XXX
122		من ح/المراسلون حساباتهم - البنك طالب السلفة	XXX	132		من حـ/الإقتراض: حسابات السلفات اليومية	XXX
	1300	إلى ح/ السلفات اليومية	XXX	6012		من ح/فوائد السلفيات	XXX
	7012	إلى ح/فوائد السلفيات	XXX	121		إلى ح/البنك المراسل- حساباتنا لدى البنك مقدم السلفة	XXX

3.2 المعالجة المحاسبية للقروض قصيرة الأجل ما بين البنوك

في حالة تقديم قروض قصيرة الأجل ما بين البنوك تكون المعالجة المحاسبية كما يلي:-

البنك مقدم القرض				البنك طالب القرض			
131		من حـ/القروض المقدمة: حسابات الإئتمان	XX	121		من ح/حساباتنا لدى البنك مقدم القرض	XX
	122	إلى ح/المراسلون حساباتهم - البنك طالب القرض	XX	132		إلى ح/الإقتراض: حسابات القروض	XX
131		من ح/القروض المقدمة	XX	6012		من ح/فوائد السلفيات	XX
	7012	إلى ح/فوائد الإقراضات	XX	132		إلى ح/الإقتراض: حسابات الديون	XX
122		من حـ/المراسلون حساباتهم - البنك طالب القرض	XX	132		من حـ/الإقتراض: حسابات الديون اليومية	XX
	131	من ح/القروض المقدمة: حسابات الإئتمان	XX	121		إلى ح/البنك المراسل- حساباتنا لدى البنك مقدم القرض	XX

4.2 المعالجة المحاسبية لعمليات إعادة الخصم ما بين البنوك

قد تشمل إعادة الخصم ما بين البنوك العديد من العمليات: الأوراق التجارية؛ القروض؛ السندات قصيرة الأجل؛ قروض الإيجار التمويلي؛ ...إلخ، غير أنه عادةً ما يتولى بنك الجزائر القيام بهذه

العمليات، من الناحية المحاسبية تختلف المعالجات المحاسبية بالنظر إلى طبيعة المعاملة المعاد خصمها، وأما فيما يخص القروض فتنص المادة 43 من الأمر رقم 03-11 الصادر في 2003/08/26 م على أنه يمكن بنك الجزائر أن يمنح البنوك قروضاً بالحساب الجاري لمدة سنة على الأكثر، و تكون هذه القروض مكفولة بضمانات من سندات الخزينة أو الذهب أو العملة الصعبة أو بسندات قابلة للخصم بموجب الأنظمة المتخذة بهذا الخصوص من مجلس النقد والقرض.

3. المعالجة المحاسبية للودائع المصرفية

تعرَّفْ الودائع بأنها: "أموالاً متلقاة من الجمهور (الغير) لاسيما في شكل ودائع مع حق استعمالها لحساب من تلقاها بشرط إعادتها"، وفي مفهوم النظام رقم 03-2020 هي: "كل رصيد دائن ناجم عن الأموال المتبقية في حساب أو أموال متواجدة في وضعية انتقالية ناتجة عن عمليات مصرفية عادية ينبغي استردادها طبقاً للشروط القانونية والتعاقدية المطبقة لاسيما في مجال المقاصة، ويندرج ضمن هذا التعريف كل من ودائع الضمان وسندات الصندوق" (الجزائر، 2020، ص 06)، وهناك عدة أنواع من الودائع يمكن بيانها كالتالي:-**جدول 1: أنواع الودائع البنكية**

نوع الوديعة	المفهوم	الخصائص
الودائع تحت الطلب	هي الحسابات الجارية التي يحق للعميل الإيداع والسحب منها في أي وقتٍ شاء.	
الودائع لأجل Time deposits	هي الودائع محددة المدة تكفل لصاحبها حق الحصول على فائدة يختلف سعرها باختلاف الأجل.	- أصحابها هم أشخاص لديهم فائض في الأموال يمكن توظيفها لفترة معتبرة نسبياً. - لا يجوز للمودع السحب من وديعته قبل موعد استحقاقها وإلا تعرض لغرامات.
ودائع التوفير Savings deposits	هي مبالغ يودعها صغار المدخرين والتي تزيد عن احتياجاتهم بسعر فائدة ثابت منخفض نسبياً بما أنه لا يشترط إعلام البنك مسبقاً عند السحب منها.	- تدفع عنها فوائد ثابتة قيمتها أقل من فوائد الودائع الآجلة؛ -ليس هناك قيود على السحب منها؛ - حد أقصى لقيمة الوديعة لكل عميل.
شهادات الإيداع Certificates Deposits	وهي شهادات يشتريها العميل من البنك مقابل مبلغ وتاريخ محدد، وقد يكون ملحقاً بالشهادات كوبونات مساوية في عددها لعدد فترات حساب الفائدة، حيث تكون الفترة الواحدة مساوية لـ 06 أشهر.	-هي نوع من الودائع الآجلة لكن تختلف عنها من حيث النواحي الشكلية؛ -سعر الفائدة يتحدد طبقاً لدرجة المنافسة بين البنوك و المبلغ وأجلها.

المصدر: فضيلي سمية، (2022)، المحور 04، **محاضرات في مقياس محاسبة البنوك**، سنة ثالثة اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البشير الإبراهيمي، ص 02.

ومنه تختلف معالجتها المحاسبية بالنظر إلى طبيعة الوديعة، مدتها وطرق تحصيلها، حيث يمكن التطرق إلى الأنواع الرئيسية التالية:-

1.3 الحسابات الدائنة لأجل "ودائع لأجل" ح/224 Dépots à terme

الوديعة لأجل هي مبلغ من المال يودعه صاحبه في البنك لأجلٍ معينٍ بإتفاق الطرفين، أي العميل والبنك، ولا يجوز له سحبه قبل هذا الأجل إلا بموافقة البنك، ومقابل هذا التنازل الفتري عن مبلغ الوديعة يمنح له البنك فائدة دورية يحصل عليها في نهاية فترة الإيداع، فالودائع لأجلٍ إدخاريةٌ بالنسبة لأصحابها، الأمر الذي يجعل صاحب هذه الوديعة لا يستطيع استعمال وديعته إلا عند حلول الأجل، بالإضافة إلى أن مثل هذه الودائع تكون بفوائد لصالح المودع خلال فترة التجميد المتفق عليها، وتشكل هذه الودائع موارد رئيسية للبنك بسبب استقرارها مما يسمح له بإستثمارها وتوظيفها في مشاريع مختلفة، وعلى عكس الحسابات الجارية فإن الودائع لا تعطي الحق لصاحبها في السحب منها بشيكات، فإما يكون السحب نقداً أو التحويل إلى الحسابات الجارية أولاً ثم السحب بشيكات ثانياً، وعادةً ما تضم الودائع لأجل نوعين أساسيين (خليفة، 2021/2020، ص 01): ودائع لأجلٍ ثابتٍ محدد الزمن؛ ودائع بإخطار، ومن الناحية المحاسبية، قد يكون الإيداع في حساب الودائع لأجل نقداً أو بشيكات مسحوبة على نفس البنك، أو فروعه، أو بنوك أخرى محلية أو أجنبية، وفي الحالات العامة يكون التسجيل المحاسبي كالتالي:-

100		من ح/الصندوق	XXXX	
22011		من ح/حسابات جارية للأفراد لنفس الفرع	XXXX	
22012		من ح/حسابات جارية للشركات لنفس الفرع	XXXX	
377		من ح/حسابات الإرتباط في حالة الفروع	XXXX	
325		من ح/غرفة المقاصة في حالة البنوك المحلية	XXXX	
	224	إلى ح/ودائع دائنة لأجل		XXXX

وعند حلول ميعاد أو أجل الوديعة يسجل البنك ما يلي:-

224		من ح/حسابات دائنة لأجل	XXXX	
60224		من ح/فوائد ممنوحة عن عمليات مع الزبائن	XXXX	
		المبلغ المجمد × معدل الفائدة % × عدد الأيام ÷ 360		
	100	إلى ح/الصندوق		XXXX
	22011	إلى ح/حسابات جارية للأفراد		XXXX

	22012	إلى ح/حسابات جارية للشركات		XXXX
	341	إلى دائنون آخرون (ضرائب 10 % من الفوائد)		XXXX

تحسب الفائدة حسب قانون الفائدة البسيطة كالتالي:-

الفائدة المستحقة = المبلغ × المعدل t % × المدة (÷ 360 أو 12 شهراً)

وعند تسديد الضريبة يسجل القيد التالي:-

341		من ح/دائنون آخرون	XXXX	
	100	إلى ح/الصندوق		XXXX

في حالة منح البنك لأصحاب الودائع لأجل مزايا وعروض أخرى خلافاً للفائدة الإسمية على مبلغ الوديعة فإن هذه المزايا والمنافع تؤخذ بعين الإعتبار عند المعالجة المحاسبية، و تعتبر جزء من عبء الفائدة المستحقة على البنك نظير انتفاعه بمبلغ الوديعة، وبالتالي تكون معالجتها مثل الفائدة الإسمية المستحقة على الوديعة.

2.3 ودائع التوفير ح/223 Le compte d'épargne /Le compte sur livere

تعرَّفْ هذه الحسابات بأنها: "إتفاقٌ بين البنك والعميل يودع بموجبه الأخير مبلغاً من المال مقابل فائدة على أن يكون له حق سحب أي مبلغ من حسابه في أي وقت وبدون أي إخطار سابقٍ منه"، وبالتالي حسابات التوفير هي حسابات جارية لتشجيع الأفراد على الإدخار، وذلك بأن يودع المودع أمواله في هذا الحساب نظير فائدة، يمكن دراسة نوعين من ودائع التوفير كما يلي (الخليل، 2010 م، ص 209):-

1.2.3 ح/2231 ودائع التوفير الدفتري

يستعمل هذا الحساب مثل الحسابات الجارية العادية ح/2201 مع تسجيل حركات الإيداع والسحب والفوائد على نفس الدفتر، فهو مشابهٌ له من حيث الإستحقاق الآني إلا أنه يختلف عنه في أن صاحبه يستفيد من فوائد، فهذا الحساب شخصي جداً ولا يمكن أن يكون مديناً عادةً، عند الإيداع يكون التسجيل كالآتي:-

100		من ح/الصندوق	XXXX	
22011		من ح/حسابات جارية للأفراد	XXXX	
22012		من ح/حسابات جارية للشركات	XXXX	
377		من ح/حسابات الإرتباط	XXXX	
325		من ح/غرفة المقاصة	XXXX	

	2231	إلى ح/ودائع التوفير الدفتري		XXXX

عند السحب، يكون التسجيل المحاسبي بعكس القيد بمبلغ السحب:-

2231		من ح/ ودائع التوفير الدفتري	XXXX	
	100	إلى ح/الصندوق		XXXX
	22011	إلى ح/حسابات جارية للأفراد		XXXX
	22012	إلى ح/حسابات جارية للشركات		XXXX

بما أن هذه الحسابات غير محددة الأجل لاستحقاقها يقوم البنك في نهاية كل دورة 12/31/ بإحتساب الفوائد وتقييدها في الحساب المعني ح/2231 بعد اقتطاع الضريبة على الدخل الإجمالي **IRG** والتي تمثل زيادة ديون البنك إتجاه مصلحة الضرائب، وتسجل ضمن ح/341 في الجانب الدائن، وبالتالي تحسب وتقيّد الفوائد بحساب الوديعة في نهاية كل دورة مهما كان تاريخ نشوء الوديعة، ومنه محاسبياً يسجل القيد التالي:-

602231		من ح/فوائد ممنوحة عن عمليات مع الزبائن	XXXX	
	2231	إلى ح/ ودائع التوفير الدفتري		XXXX
	341	إلى ح/دائنون آخرون: ضرائب IRG		XXXX
		إذا وصلت نهاية الدورة		

تخضع فوائد حسابات الإدخار التي يملكها الخواص لإقتطاع من المصدر بنسبة:-

- 1 % على أقساط الفوائد التي تساوي أو تقل عن مبلغ 50.000 دج، ضريبة محررة؛
- 10 % للفوائد التي تفوق مبلغ 50.000 دج.

2.2.3 ح/2232 حساب التوفير السكني

يشبه هذا الحساب حساب التوفير السكني **CNEP** إلا أنه يختلف عنه من حيث فترة تجميد المبلغ، والحد الأدنى من المبلغ المجمد، عند إنتهاء فترة التجميد يستفيد صاحب الحساب من قرض يسمح له بشراء أو بناء أو ترميم مسكن مع إمتياز معدل فائدة أقل، عند فتح الحساب أو الإيداع يكون التسجيل كالتالي:-

100		من ح/الصندوق	XXXX	
22011		من ح/حسابات جارية للأفراد	XXXX	
22012		من ح/حسابات جارية للشركات	XXXX	
	2232	إلى ح/ حساب التوفير السكني		XXXX

و عند السحب يكون القيد كالتالي:-

2232		من ح/ حساب التوفير السكني	XXXX	
	100	إلى ح/الصندوق		XXXX
	22011	إلى ح/حسابات جارية للأفراد		XXXX
	22012	إلى ح/حسابات جارية للشركات		XXXX

3.3 المعالجة المحاسبية لأذونات الصندوق والتوفير

1.3.3 ح/2250 أذونات الصندوق Bons de caisse

يقوم البنك بإصدار سندات يُكتتبُ فيها بشكلٍ مجهولٍ أو اسميٍ من أجل تمكين البنك من الحصول و جمع الأموال، ف سندات الصندوق عبارة عن أوراق يصدرها البنك لفترة تتراوح بين 03 أشهر وسنتين (02 سنة)، وتنتج فوائد تبعاً لمبلغ السند وأجله، وبالتالي فهو: "التزامٌ مكتوبٌ من طرف البنك بدفع المبلغ المذكور في السند والذي يمثل مبلغ القرض في تاريخٍ معينٍ يمثل تاريخ الاستحقاق، ويحرر السند باسم حامله أو لأمره"، ومنه لا يعتبر إذن الصندوق في حد ذاته حساباً للودائع إذ أنه يمثل اعترافاً بالدين من البنك المصدر نحو حامله أي أنه سند دين فقط، ويمكن لحامل السند تقديمه للخصم، عند الإكتتاب في مثل هذه العمليات يجعل ح/2250 دائناً مقابل ح/100 الصندوق و ح/22011 مديناً، ومنه فقد أدرجت سندات الصندوق ضمن الحساب الرئيسي ح/22 ليكون أحد أنواع حسابات العملاء، ويجعل هذا الحساب دائناً بقيمة السند المكتتب عليه، ويرصد بجعله مديناً عند تاريخ استحقاقه، ومنه يكون التسجيل المحاسبي كالتالي (يخلف، 2020، ص 15):-

100		من ح/الصندوق	XXXX	
22011		من ح/حسابات جارية للأفراد	XXXX	
22012		من ح/حسابات جارية للشركات	XXXX	
	2250	إلى ح/ أذونات الصندوق		XXXX

وبالنسبة للفوائد فتوجد طريقتين للإعتراف بها:-

- **الفوائد المسَّبقة أو المعجلَّة**: في هذه الطريقة عادةً ما تكون معدلات الفائدة في هذه الطريقة أقل من المعتاد، وتسجل الفوائد المتعلقة بالدورة في حساباتها أي ح/6022، بينما تسجل الفوائد المتعلقة بالدورات أو السنوات أو السداسيات اللاحقة في ح/364 الفوائد المدفوعة مسبقاً، حيث يتم تسوية الفوائد بالتناسب في آخر كل دورة، ويكون حينها القيد المحاسبي كالتالي:-

602250		من ح/فوائد ممنوحة عن عمليات مع الزبائن	بقيمة الفوائد للدورة الحالية	
3640		من ح/فوائد مسددة سلفاً	بقيمة الفوائد للدورات القادمة	
	2201	إلى ح/ حسابات جارية أو ح/100		XXX
	341	إلى ح/دائنون آخرون (ضرائب 50 % من الفوائد)		XXX

يمكن أن يؤخذ البنك كذلك في الإعتبار عند حساب الفوائد في تاريخ الاكتتاب معدل القيمة الحالية، كما تخضع فوائد سندات الصندوق لإقتطاع الضريبة على الدخل الإجمالي **IRG** بنسبة 10 % إذا كان السند محرر باسم حامله و 50 % للسندات المجهولة بدون تعيين اسم حاملها، كما يتعين على البنوك أن تتأكد قبل القيام بأي تحويل للأموال لصالح المستفيدين الذين يوجد موطن تكليفهم خارج الجزائر من أن المدين المكلف قد استوفى كل الالتزامات الجبائية الواقعة على كاهله، كما يتعيّن على المدين المذكور أن يقدم مع ملف التحويل شهادة تثبت دفع الاقتطاع من المصدر يسلمها له قابض الضرائب الذي يتبع له مكان إقامة الجماعة المدينة، كما يقع على عاتق البنوك إيداع خلال 20 يوماً الأولى من الشهر الثالث من كل ثلاثي لدى قابض الضرائب المختلفة التي يتبع له مقر المؤسسة جدولاً مصادقاً عليه يبين بالنسبة للثلاثي السابق ما يلي:-

- مجموع المبالغ التي تقررَ على أساسها الاقتطاع من المصدر حسب المعلومات المقيدة في السجل الخاص؛
- مبلغ الاقتطاع من المصدر المستحق الذي يتم الوفاء به على الفور.

وفي الدورات اللاحقة يسجل القيد التالي:-

602250		من ح/فوائد ممنوحة عن عمليات مع الزبائن	بقيمة الفوائد المنتمية للدورة الحالية	
	3640	إلى ح/فوائد مسددة سلفاً		بقيمة الفوائد المنتمية للدورة الحالية

في تاريخ الاستحقاق تسجل القيود التالية:-

602250		من حـ/فوائد ممنوحة عن عمليات مع الزبائن	بقيمة الفوائد المنتمية للدورة الحالية	
	3640	إلى حـ/فوائد مسددة سلفاً		بقيمة الفوائد المنتمية للدورة الحالية
2250		من حـ/ سندات الصندوق	XXXX	
	22011	إلى حـ/حسابات جارية أو حـ/100		XXXX

– **الفوائد بتاريخ الاستحقاق أو المؤجلة**: أما إذا كانت الفوائد تحسب عند ميعاد الإستحقاق أي في نهاية كل ثلاثي أو سداسي أو نهاية السنة فإنه يتم تسجيل القيد التالي:-

2250		من حـ/أذونات الصندوق	XXXX	
602250		من حـ/فوائد ممنوحة عن عمليات مع الزبائن	XXXX	
	100	إلى حـ/الصندوق		XXXX
	22011	إلى حـ/حسابات جارية للأفراد		XXXX
	22012	إلى حـ/حسابات جارية للشركات		XXXX
	341	إلى حـ/دائنون آخرون (ضرائب 50 % من الفوائد)		XXXX
		إذا وصل ميعاد الإستحقاق ولم تصل نهاية الدورة.		

عند حلول ميعاد الإستحقاق لأذونات الصندوق ولم يتقدم لها أصحابها إلى البنك لسحب مبالغها تبقى هذه الأذونات ضمن حـ/2250 دون تقديم أية فوائد عليها.

2.3.3 حـ/2251 أذونات أو سندات التوفير

تحمل أذونات التوفير نفس خصائص سندات الصندوق إلا أن أذونات التوفير مستحقة التسديد في أي وقت بعد مرور ثلاثة أشهر من تاريخ الإكتتاب، وتخضع لنفس التسجيلات المحاسبية السابقة.

4. عمليات غرفة المقاصة كما هو معروف، تحتل إيداعات الزبائن مركزاً مهماً من موارد البنك التي يتولى تحصيلها بالنيابة عنهم وإيداعها في حساباتهم الجارية، حيث يقوم في هذا المجال بتحصيل وتسديد مستحقات العملاء مع البنوك الأخرى عن طريق غرفة المقاصة، وبالتالي يقوم البنك بتسوية الحسابات عن طريق غرفة المقاصة الموجودة على مستوى البنك المركزي لأجل هذا الغرض، ومنه تقوم غرفة المقاصة داخل البنك المركزي بتصفية وتسوية مختلف المعاملات المالية ما بين البنوك، ومن

جانبها تنص المادة 52 من الأمر 03-11 على: "يجب على كل بنك يعمل في الجزائر أن يكون له حساب جاري دائن مع بنك الجزائر لتلبية حاجات المقاصة"، وبالتالي تظهر أهمية وضرورة وجود غرفة المقاصة في تسوية الالتزامات ما بين البنوك.

1.4 تعريف غرفة المقاصة يقصد بالمقاصة تبادل وسائل الدفع بين ممثلي أعضاء غرفة المقاصة، و هُمْ ممثلي البنوك، وتشمل وسائل الدفع الشيكات والتحويلات والأوراق التجارية المستحقة ما بين عملاء البنوك المختلفين، فغرفة المقاصة هي المكان الذي يجتمع فيه ممثلو البنوك لتبادل وسائل الدفع المختلفة المسحوبة لصالح بنوكهم وتلك المسحوبة على بنوكهم لصالح البنوك الأخرى، فهي ذلك المكان الذي يجتمع فيه يومياً إبتداءاً من الساعة التاسعة صباحاً مندوبوا البنوك لتسوية حساباتهم من شيكات وتحويلات مسحوبة فيما بين البنوك التي يمثلونها، ويعتبر البنك المركزي المشرف والمسؤول على غرفة المقاصة لكونه بنك البنوك بنص المادة 56 من الأمر 03-11: "ينظم بنك الجزائر غرفة المقاصة ويشرف عليها ويسهر على حسن سير نظم الدفع و أمنها وفقاً لنظام مجلس النقد والقرض"، وتنص المادة 57 من نفس الأمر: "تتحمل البنوك نفقات غرفة المقاصة بينها"، وبالتالي تلعب غرفة المقاصة دوراً فاعلاً ومهماً في تسوية الحسابات بين البنوك دون الحاجة إلى نقل الأموال من بنك لآخر، لذلك أنشأ بنك الجزائر نظاماً إلكترونياً للمقاصة عن بعد سنة 2006 م Algerie Télé-compensation interbancaire (**ATCI**) بدأ العمل به في 2006/05/15 م يتم تسييره على مستوى مركز المقاصة بين البنوك لتسوية إلتزاماتها بشكلٍ إلكتروني، والإشتراك في هذا النظام متاح للبنوك والخزينة والصكوك البريدية، ويمكن تعريف المقاصة الإلكترونية: "نظام لتسوية مدفوعات الصكوك إلكترونياً بين البنوك بدلاً من المدفوعات الورقية في غرفة المقاصة وتسجيل المدفوعات إلكترونياً على شريط ممغنط"، ومنه يمكن تحديد أهداف غرفة المقاصة في (خيرة، 2021 م، ص 115):-

- تمكين البنوك التجارية المرخصة من تنظيم، تبادل؛ تسديد، تحصيل، مختلف العمليات المتعلقة بالشيكات؛ التحويلات؛ الأوراق التجارية؛ ....إلخ.
- تحديد صافي أرصدة البنوك في مكانٍ واحدٍ وهو البنك المركزي، وبالتالي إمكانية فرض الرقابة على مختلف المعاملات التي تحدث بين أعضاء الصناعة المصرفية.

2.4 الخطوات التي تمر بها عمليات المقاصة للشيكات المسحوبة فيما بين البنوك الأولية

تتمثل أهم الخطوات التي تمر بها عمليات المقاصة للشيكات المسحوبة فيما بين البنوك الأولية في:- **المرحلة 01: الإجراءات داخل البنك**: يمكن تلخيص إجراءات هذه المرحلة في:-

جدول 2: المرحلة الأولى من المقاصة داخل البنك التجاري

الخطوات	المستندات الناتجة
1- فرز الشيكات وتصنيفها وفقاً للبنوك المسحوبة عليها الشيكات.	نسخ الشيكات.
2- تسجيل الشيكات الخاصة بكل بنك في قائمة تسمى إرساليات الشيكات للمقاصة.	إرساليات الشيكات للمقاصة.
3- وضع الشيكات المسحوبة على كل بنك على حدى في مغلف يدون عليه اسم البنك المسحوب عليه، ويرفق المغلف مع نسخة من قائمة إرساليات الشيكات للمقاصة.	مغلف الشيكات.
4- ترفق الوثائق السابقة مع كشف يدعى كشف عام لحركة المقاصة الخاصة بالبنك نفسه.	كشف عام لحركة المقاصة.
5- يستلم مندوب البنك في غرفة المقاصة الوثائق السابقة.	- مغلف الشيكات؛ - قائمة إرساليات الشيكات؛ - كشف عام لحركة المقاصة.

المصدر: فضيلي سمية (2022)،المحور الخامس، مرجع سابق، ص 03.

- **المرحلة 02: الإجراءات داخل غرفة المقاصة بالبنك المركزي**: تعقد جلسة المقاصة في وقت محدد بحضور مندوبي البنوك وبإشراف مدير المقاصة، حيث يكون لكل مندوب بنك مكان مخصص له وصندوق خاص لوضع المغلفات المستلمة من البنوك الأخرى، حيث تبدأ جلسة المقاصة وفق الخطوات التالية (والمهي، 2007 م، ص 106):-

- يضع كل ممثل المغلف الخاص بكل بنك في الصندوق التابع للبنك المعني؛
- يأخذ ممثل كل بنك المغلفات التي تجمعت في الصندوق الخاص بالبنك الذي يمثله ثم التدقيق في جميع الشيكات المرفقة في كل مغلف للتأكد من صلاحية الشيك للتسديد ومطابقتها عدداً وقيمةً مع القائمة الإرسالية الخاصة بها، وبعد التأكد من صحتها يوقع النسخة الثانية ويعيدها إلى ممثل البنك الذي قدمها، ويحتفظ بالنسخة الأولى؛

- يقوم ممثل كل بنك باستكمال تعبئة "نماذج التقديم" بإدراج مجاميع قيم الشيكات المستلمة من البنوك الأخرى في الخانة الخاصة بها في النموذج، ثم يجمع هذه الخانة ويقارنها مع مجموع الشيكات المسحوبة على البنوك الأخرى التي يكون قد عبئها مسبقاً قبل الحضور إلى غرفة المقاصة ويدون الرصيد الختامي، هذا الأخير يمثل دائنية أو مديونية البنك الذي يمثله اتجاه البنوك الأخرى، ثم يوقع هذا النموذج ويقدمه لمدير غرفة المقاصة للتوقيع عليه أيضاً، حيث يستلم مدير غرفة المقاصة النسخة الثانية أم النسخ الأولى فتبقى لدى ممثل البنك؛

من ناحيةٍ أخرى، يمثل الفرق بين حوافظ الإضافة وحوافظ الخصم إما حقاً لصالح البنك على البنوك الأخرى أو ديناً على عاتق البنك لصالح البنوك الأخرى.

حوافظ الإضافة - حوافظ الخصم = (+) حق على البنوك الأخرى

(-) دين لصالح البنوك الأخرى

فإذا فاقت الشيكات المسحوبة على البنوك الأخرى قيمة الشيكات المسحوبة على البنك لصالح البنوك الأخرى كانت النتيجة حقاً لصالح البنك المعني، أي رصيداً دائناً يسجل في حساب البنك المعني لدى البنك المركزي، والعكس صحيح، وبعد مراجعة الحوافظ والشيكات المسحوبة على البنوك فيما بين مندوبي البنوك يقوم المشرف على غرفة المقاصة بتسوية الحسابات بين البنوك بإعداد كشف إجمالي لمجموع الحوافظ المدينة والدائنة مع العلم أن:-

Σ حوافظ الاضافة = Σ حوافظ الخصم

جدول 3: كشف المقاصة

بنك الجزائر

غرفة المقاصة ..... **مقر المقاصة: .....**

تـــاريخ المقاصـــة: ../../.... **الســـاعة: .....** **إســـم المراقـــب: .....**

حوافظ الإضافة (+)		أسماء البنوك	حوافظ الخصم (-)	
عدد الشيكات	المبالغ		عدد الشيكات	المبالغ
		BNA		
		BADR		
		BDL		

		BEA		
		CPA		
		.....		
توقيع كل مندوب			**توقيع مراقب الغرفة**	

المصدر: نقاز أحمد (2011)، **محاضرات في مقياس محاسبة البنوك**، سنة أولى ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، ص 17.

3.4 المعالجة المحاسبية لنتائج أشغال غرفة المقاصة من الناحية المحاسبية، يكون التسجيل المحاسبي على ثلاثة نطاقات:-

- **لدى غرفة المقاصة**: تقوم غرفة المقاصة بإثبات حقوق وديون البنوك الأعضاء من خلال وضع حسابات البنوك المدينة في الجانب المدين وحسابات البنوك الدائنة في الجانب الدائن، ثم ترصيد هذه الحسابات مع حساباتهم لدى البنك المركزي بجعل ح/110 مديناً مقابل ح/12 دائناً للبنوك المدينة، والعكس للبنوك الدائنة، حيث يجعل ح/12 مديناً مقابل ح/110 دائناً للبنوك الدائنة، وبالتالي إثبات الحقوق في القيد الأول وتسديد الحقوق في القيد الثاني بإعتبار غرفة المقاصة مصلحة تابعة للبنك المركزي في تسويق الحقوق والديون الناشئة خلالها.
- **لدى بنك الجزائر**: يقوم البنك المركزي بإعادة فتح حسابات البنوك المدينة ح/12 بجعله مديناً مقابل ح/325 غرفة المقاصة دائناً مما يعني أن البنك المركزي قد سحب قيمة الديون من هذه البنوك اتجاه البنوك الدائنة لها من خلال حساباتها المفتوحة لديه، وإعادة فتح حسابات البنوك الدائنة في الطرف الدائن ح/12 مقابل ح/325 غرفة المقاصة مديناً، بما يعني أن البنك المركزي قد أضاف قيمة الحقوق للبنوك الدائنة من حسابات البنوك المدينة من خلال حساباتها المفتوحة لديه.
- **لدى البنوك الأعضاء**: تقوم البنوك الأعضاء بتسجيل مرحلة استلام الشيكات المستحقة لعملائها بجعل ح/3202 مديناً مقابل ح/321 دائناً ثم مرحلة إرسال هذه الشيكات إلى غرفة المقاصة بجعل ح/325 غرفة المقاصة مديناً مقابل ح/3202 دائنًا، ثم إنتظار نتائج غرفة المقاصة، حيث بعد حضور الممثل أو المندوب وإحضار نسخة من كشف أو جدول المقاصة والشيكات المسحوبة لصالح البنوك الأخرى يقوم البنك بتسجيل نتائج غرفة المقاصة في اليومية، حيث يقوم محاسب البنك كخطوة أولى بتسجيل ح/2201 للعملاء المدينيين للبنوك الأخرى في الجانب المدين بقيمة التسديدات الفعلية أو الحقيقية مقابل ح/2201 للعملاء الدائنين للبنوك الأخرى في الجانب الدائن بقيمة

التحصيلات الحقيقية، مع ترصيد كخوة ثانية كل من ح/321 بجعله مديناً مقابل ح/325 غرفة المقاصة دائناً وتحميل الفرق بين الحسابين إلى ح/110 الخاص بالبنك في دفاتر البنك المركزي حسب الحالة إما مديناً إذا كان للبنك حقوق على البنوك الأخرى أو دائناً إذا كان عليه مستحقات لصالح البنوك الأخرى.

5. المعالجة المحاسبية للحسابات الإعتمادية

يقصد بحساب الإعتمادية وضع مبلغٍ معينٍ تحت تصرف الزبون في مكانٍ معينٍ، وقد تكون الإعتمادية بشكلٍ بسيطٍ أين يستطيع الزبون الحصول على مبلغٍ معين في فترةٍ معينةٍ بشكلٍ غير متكرر، وقد تكون بشكلٍ دائمٍ أين يستطيع الزبون الحصول على مبلغٍ معين عبّر فترات متعددة أو في مراتٍ متكررة، ومنه يكون التسجيل المحاسبي لدى فرع أو بنك الزبون المستفيد من الإعتمادية كما يلي:-

100		من ح/الصندوق أو ح/2201 الحسابات الجارية	XXXX	
	325	إلى ح/غرفة المقاصة أو ح/12 البنك المراسَلْ		XXXX
	377	إلى ح/حسابات الإرتباط		XXXX
	7029	إلى ح/عمولات على عمليات مع الزبائن		XXXX
		عند طلب الإعتماد وموافقة البنك		
6019		من ح/عمولات على عمليات ما بين البنوك	XXXX	
	377/325	إلى ح/غرفة المقاصة أو ح/حسابات الإرتباط		XXXX
		عند سحب المبلغ في المكان الآخر يرسل إلى البنك الأصل بإستعمال الزبون المبلغ المحول وينشأ بذلك إلتزام اتجاه الفرع.		

بينما يسجل البنك الذي استقبل أو فتح الإعتمادية القيود المحاسبية التالية:-

- عند إستلام أمر بفتح حساب الإعتماد يتم تسجيل ما يلي:-

325		من ح/غرفة المقاصة أو ح/12 البنك المراسَلْ	XXXX	
377		من ح/حسابات الإرتباط أو ح/2201	XXXX	
	261	إلى ح/إيداعات تحت التصرف		XXXX

- وعند السحب من طرف الزبون يتم تقييد ما يلي:-

261		من ح/إيداعات تحت التصرف	XXXX	

	100	إلى ح/الصندوق أو ح/2201		XXXX

- وعند إرسال العمولة يسجل القيد التالي:-

325		من ح/غرفة المقاصة	XXXX	
377		من ح/حسابات الإرتباط	XXXX	
	7019	إلى ح/عمولات على عمليات مع الزبائن		XXXX

يمكن أيضاً أن تدرج خطابات الضمان التي يصدرها البنك لصالح عملائه ضمن الحسابات الفرعية لهذا الحساب، وتعرَّف خطابات الضمان بأنها: "تعهدٌ خطيٌ يقدمه البنك بناءاً على طلب عملائه إلى جهاتٍ معنيةٍ (المستفيد) بأن يدفع نيابةً عن ذلك العميل بمجرد طلب المستفيد المبلغ المحدد ضمن الكفالة خلال فترة سريانها" (شاهين، 2014 م، ص 177)، ويستخدم خطاب الضمان لاسيما من قبل شركات البناء والأشغال العمومية، حيث توفر لهم البنوك تأميناً يحل محل التأمين النقدي، وبالتالي عدم اشتراط إنتقال أموال هذه الشركات إلى جهات المناقصة، والتي يكونون بحاجة ماسة إليها خلال سنوات الإنجاز، وعدم الإنتظار زمناً طويلاً لإسترداد تلك التأمينات النقدية من الجهات التي تطلبها بعد إنتهاء الأشغال، وتستخدم أيضاً لتسهيل الإفراج عن البضائع أو إعادتها أو المعدات المستوردة وغيره، وبالنسبة للبنك فإن هذه الضمانة لا يترتب عنها أي التزام حالي إلا أنها قد تتحول إلى التزام فعلي بالدفع إذا حل أجل استحقاق الكفالة وعجز العميل عن السداد أو الوفاء بالتزاماته التي تم إصدار الكفالة بشأنها، مما يعني قيام الضامن (البنك) بالسداد بدلاً من المضمون، ومنه تتحدد أطراف الكفالة في: (1) البنك (الضامن): وهو المصدر للكفالة؛ (2) العميل (المضمون): وهو طالب إصدار الكفالة؛ (3) المستفيد: وهو الجهة الصادر لصالحه الكفالة (Lobo, 2016)، ومنه يحرص البنك على توفير غطاءٍ كافٍ لخطابات الضمان التي يصدرها، وتختلف نسبة أو معدل الغطاء من نشاطٍ لآخر، ومن عميل لآخر اعتماداً على مركزه المالي ومدى الثقة فيه وحجم وتاريخ التعامل معه، وعادةً ما تنقسم الكفالات من حيث الغرض إلى: الكفالات الابتدائية **Soumission**؛ كفالة حسن التنفيذ **Cautions de bonne exécution**؛ الكفالة الجمركية **Caution douanière**؛ كفالة القبول المؤقت للعبور؛ الكفالة الجبائية **Caution fiscaux**؛ ومنه يقوم البنك بتحصيل النسبة المقررة كغطاء من العميل نقداً أو من حسابه الجاري كما يلي:-

100		من ح/الصندوق	XXXX	
22012		من ح/الحسابات الجارية للشركات	XXXX	
	2611	إلى ح/خطابات الضمان والكفالات		XXXX

	7071	إلى ح/عمولات خطابات الضمان والإعتمادات والكفالات		XXXX

وعند استرجاع مبلغ الضمان من قبل شركة البناء يسجل القيد العكسي التالي:-

2611		من ح/خطابات الضمان والكفالات	XXXX	
	100	إلى ح/الصندوق		XXXX
	22012	إلى ح/الحسابات الجارية للشركات		XXXX

في حالة مطالبة الجهة الحكومية لقيمة الضمان نظراً لإخلال شركة البناء أو المقاولات بشروط الإنجاز، في هذه الحالة يقوم البنك بالسداد بدون الرجوع للعميل كما يلي:-

2611		من ح/خطابات الضمان والكفالات	XXXX	
	100	إلى ح/الصندوق إذا تم التسديد نقداً		XXXX
	22012	إلى ح/الحساب الجاري للجهة الحكومية		XXXX
	377	إلى حسابات الإرتباط		XXXX
		إذا كان للجهة الحكومية حساب في فرعٍ آخر لنفس البنك		
	325	إلى ح/غرفة المقاصة		XXXX
		إذا كان للجهة الحكومية حساب في بنكٍ آخر		

إذا كان مبلغ الكفالة غير كافي يسدد الباقي (الفرق بين قيمة المستحقات الواجب دفعها ومبلغ الضمان أو الكفالة) من الحساب الجاري لشركة المقاولات إذا كان لديها حساب أو يسدد نقداً من جانبها.

6. المعالجة المحاسبية لعمليات الصرف Les opérations en devises

يلعب البنك دوراً هاماً في تسهيل هذه التعاملات الدولية مثل عمليات الدفع والتحويل والضمان وتسديد مصاريف السفر ...إلخ، تمثل عملية الصرف **Chage** كل الصفقات لشراء أو بيع العملة الصعبة مقابل الدينار الجزائري أو العكس، أو أية عملة بعملة أخرى، و كل تبادل بين العملات الصعبة فيما بينها، وتتم عملية الصرف على أساس سعر الصرف الذي يقصد به عدد الوحدات الواجب دفعها من عملة معينّة للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى، وقد نص القانون 91-07 الصادر في 1991/08/14 م على شروط وكيفيات التبادل للعملات، بينما نص القانون 94-18 على كيفيات التسجيل المحاسبي لها، يمكن للبنوك القيام بعملياتٍ أخرى كالمتاجرة والمضاربة في العملات الأجنبية، وتتم عملية الصرف هذه على العملات الأجنبية المعتمدة من طرف بنك الجزائر الذي يحدد سعر الشراء وسعر البيع لمختلف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري، وبالتالي تعتبر هذه العملية

عملية فنية تحت وصاية بنك الجزائر، وتهدف دراسة وضعية الصرف إلى بيان آثارها على رصيد صافي الحقوق والديون والالتزامات الأجنبية لكل حساب و للوضعية الإجمالية التي يحوزها البنك، ولمتابعة مخاطر الصرف التي يعترض لها البنك فإنه يستخدم طرق الجرد الدائم للموجودات النقدية من العملة الصعبة تحت شكل محاسبة متعددة النقود، ويمكن تمثيل مختلف الحالات التي قد يتعرض لها البنك في الشكل التالي:-

الشكل 1: حالات وضعية الصرف

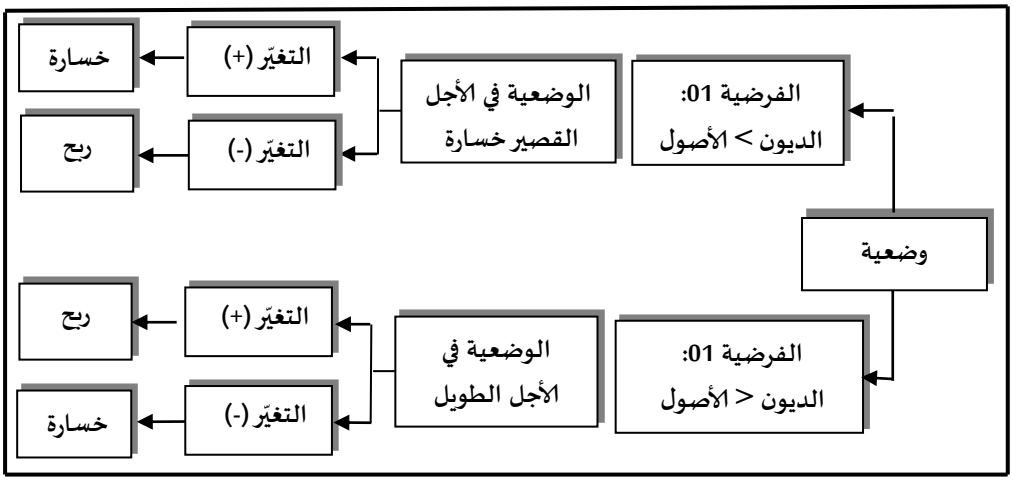

Source: Adnan MAKADAM, Op cit, p 75.

محاسبياً، يمكن أن نميز بين عملية شراء العملة الصعبة وعملية بيعها إلى الزبائن كالتالي:-

1.6 شراء العملة الصعبة من الزبائن

يتم التسجيل المحاسبي لشراء العملة الصعبة على مرحلتين هما(folmagne, 2018, p 150) :-

- **التسجيل في دفتر اليومية الممسوكة بالعملة الصعبة:-**

10094		من ح/أوراق ونقود بالعملة الصعبة	XXXX		
	36990	إلى ح/القيمة المعادلة لوضعية الصرف تحويل عملة صعبة/دينار		XXXX	

- **التسجيل في دفتر اليومية الممسوكة بالدينار:-**

36991		من ح/القيمة المعادلة لوضعية الصرف تحويل عملة دينار/عملة صعبة	XXX		
	10090	إلى ح/أوراق ونقود بالدينار		XXX	

2.6 بيع العملة الصعبة للزبائن

يتم التسجيل المحاسبي لهذه العملية عكس العملية السابقة كما يلي:-

- **التسجيل في دفتر اليومية الممسوكة بالعملة الصعبة:-**

36990		من حـ/القيمة المعادلة لوضعية الصرف تحويل £/دج	بالعملة الصعبة		
	10094	إلى حـ/أوراق ونقود بالعملة الصعبة			بالعملة الصعبة

- **التسجيل في دفتر اليومية الممسوكة بالدينار:-**

10090		من حـ/أوراق ونقود بالدينار	XXXX	
601		من حـ/خسائر الصرف	XXXX	
	36991	إلى حـ/القيمة المعادلة لوضعية الصرف تحويل عملة دينار/عملة صعبة		XXXX
	701	إلى حـ/أرباح الصرف		XXXX

ومن جانبه، يفرض النظام المحاسبي المالي على البنوك التجارية إعادة تقييم مواردها واستخداماتها من العملة الصعبة قبل إقفال الدورة المالية الجارية انطلاقاً من سعر الصرف بتاريخ الإقفال، ومنه تحمل خسائر وأرباح إعادة التقييم إلى نتيجة الدورة كما يلي (Ogien, 2008, p 225):-

- **حالة إعادة التقييم الإيجابية**: تسجل فوائض إعادة التقييم الإيجابية كالتالي:-

36991		من حـ/أوراق ونقود بالدينار	XXXX	
	7061	إلى حـ/أرباح على عمليات الصرف أو حـ/76		XXXX

- **حالة إعادة التقييم السلبية**: يسجل عجز إعادة التقييم في العملة الصعبة كالتالي:-

6061		من حـ/خسائر التسيير الجاري في العملة الصعبة أو حـ/66	XXXX	
	36991	إلى حـ/أوراق ونقود بالدينار		XXXX

7. خاتمة:-

لا تخرج محاسبة العمليات المصرفية عن نطاق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها المعنونة تحت إطار المعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS والمتبناة من النظام المحاسبي المالي، فمحاسبة البنوك من حيث المبدأ هي تطبيقٌ لمبادئ المحاسبة المالية، وهي لذلك تتطلب معرفة تامة بالأصول والقواعد المحاسبية المتعارف عليها من جهة، وفهماً عميقاً لطبيعة العمليات المصرفية وتقنياتها المميَّزة وبالذات في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال في التطبيقات المصرفية المختلفة من جهةٍ أخرى، من أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي:-

1. تعتبر البنوك أداة مهمة في يد السلطة النقدية لأي بلد، ولإستغلال هذه الأداة بشكلٍ جيد لابد من الإعتناء بالمحاسبة البنكية وطرقها وإجراءاتها الرقابية والأنظمة الإلكترونية؛

2. يعتبر تطبيق النظام المحاسبي المالي خطوة ضرورية نحو إصلاح القطاع المصرفي الجزائري، والتأقلم والتحكم في هذا النظام من قبل البنوك الجزائرية يتطلب منحها بعض الوقت لدراسة الآثار والنتائج المحققة؛

3. مازال القطاع البنكي في الجزائر يعاني من قصور كبير في مجال المحاسبة البنكية لاسيما عند الحديث عن التجارة الإلكترونية والبنوك الإسلامية، فغياب إطار محاسبي رسمي يتناسب مع نشاط هذه الصناعات يشكل قصوراً يجب تداركه في المستقبل؛

4. تعتبر قضايا تهريب الأموال وتبييضها والجرائم المالية الإلكترونية أهم القضايا المعاصرة نظراً للمخاطر الناشئة عنها، وتتمثل الإستراتيجية المثالية لمحاربة هذه الظواهر في تطوير تقنيات وأساليب المحاسبة البنكية.

8. قائمة المراجع:-

1. المراسيم والقوانين:-

– ***النظام رقم 2020-03 المؤرخ في 15 مارس 2020 م المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرف***، بنك الجزائر، 2020 م

2. المؤلفات:-

– خليل يعقوب الخليل (2010)، ***محاسبة البنوك***، كلية الاقتصاد والدراسات المصرفية، جامعة النيل الأبيض، مصر

– علي عبد الله شاهين (2014)، ***محاسبة العمليات المصرفية في المصارف التجارية والإسلامية***، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين

– ***محاسبة البنوك***، المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، المملكة العربية السعودية، 2007 م

3. المقالات:-

– بوعبانة فتحية، حسياني عبد الحميد (2020)، **المحاسبة البنكية ومدى تأثرها بالتعديلات على معايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الإقتصادية، المجلد 11، ص 49-64.

4. المحاضرات:-

- بن خليفة حمزة (2021)، ***محاضرات في مقياس محاسبة البنوك***، السنة الثالثة إقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، الوادي.
- بن يخلف أمال (2020)، ***محاضرات في محاسبة البنوك***، سنة ثالثة محاسبة ومراجعة، قسم العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.
- داوود خيرة (2021)، ***محاضرات في مقياس محاسبة البنوك***، سنة ثالثة اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية.
- شريفي محمد (2022)، ***ملخص محاضرات مع سلاسل الأعمال الموجهة في مقياس محاسبة البنوك***، سنة ثالثة اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة.
- فضيلي سمية، (2022)، ***محاضرات في مقياس محاسبة البنوك***، سنة ثالثة اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البشير الإبراهيمي.
- نقاز أحمد (2011)، ***محاضرات في مقياس محاسبة البنوك***، سنة أولى ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة عمار ثليجي، الأغواط.

5. <u>الرسائل</u>:-

- توفيق زرمان، ***فعالية استعمال المحاسبة البنكية في التدقيق والرقابة***، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006 .

ثانياً: الأجنبية

- Folmagne, M. (2018), ***Introdution à la comptabilité bancaire***. 3émé édition, paris, France.
- Lobo, G. J. (2016). ***Accounting research in banking – A review***. *China Journal of Accounting Research, cite: http://dx.doi.org/10.1016/j.cjar*, .
- Makadam, A. (2007). ***Comptabilité bancaire***, *la formation et l'éducation diverse*. mansoura school, .
- Ogien, D. (2008). ***Copmmptabilité et audit bancaires***. 2 éme, DUNOD, Paris, France, .

تحليل وقياس أثر تقلبات سعر النفط على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2020

Analyzing and measuring the impact of oil price fluctuations on indicators of economic stability in Algeria during the period 1990 – 2020

فيروز شريط[1*]، طه بن الحبيب[2]

[1] جامعة الشيخ العربي التبسي (الجزائر)، fairouz.cherayett@univ-tebessa.dz

[2] جامعة قاصدي مرباح (الجزائر)، taha.benlahbib@univ-ouargla.dz

تاريخ الاستلام: 2022/07/11 تاريخ القبول: 2022/11/10 تاريخ النشر: 2022/12/01

ملخص: يهدف هذا البحث إلى التعرف على أثر تقلبات سعر النفط على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 1990 – 2020، وذلك باستخدام المنهج الوصفي لتحليل تطورات المتغيرات محل الدراسة في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى استخدام المنهج التجريبي في قياس أثر التقلبات النفطية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي باستعمال برنامج ***gretl*** القياسي من خلال منهجية أشعة الانحدار الذاتي ، توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية سالبة بين تقلبات سعر النفط ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي، بالإضافة إلى غياب علاقات السببية بين المتغيرات محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: سعر النفط؛ استقرار اقتصادي؛ جزائر؛ منهجية VAR؛ سببية Granger.

تصنيف JEL: B22 ، C29، C49.

Abstract: *This research aims to identify the impact of oil price fluctuations on the indicators of Algerian economic stability during the period 1990-2020, using the descriptive approach to analyze the developments of the variables under study in the Algerian economy during the study period, in addition to using the experimental method to measure the impact of oil fluctuations on stability indicators. Economic using the standard **Gretl** program through the autoregressive ray methodology.*

The study concluded that there is a negative significant effect between oil price fluctuations and indicators of economic stability, in addition to the absence of causal relationships between the variables under study

Keywords: *oil price; economic stability; Algeria; VAR methodology; Granger causality*

Jel Classification Codes: B22, C29, C49.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

شهدت الأسواق النفطية تقلبات حادة منذ بداية الحرب العالمية الثانية وأولها أزمة الكساد أثناء سنة 1973 والتي أثرت على اقتصاد العالم سواء الدول المنتجة أو الدول المستوردة، فنجد أن الدول المنتجة التي تعتمد على الإيرادات النفطية في تمويل ميزانياتها العامة باعتبارها مصدر رئيسي للدخل والتعاملات التجارية بمقابل عدم تنوع صادراتها هي الأكثر تضررا من الدول المستوردة، نتيجة لتعرضها بشكل سلبي لتقلبات أسعار النفط وبالتالي حدوث تغيرات على مستوى متغيرات الاقتصاد الكلي الذي يؤول إلى عدم الاستقرار في المؤشرات الاقتصادية الكلية وحدوث اضطرابات من بينها تراجع النشاط الاقتصادي، عدم اليقين في السياسة الاقتصادية وغيرها.

ومنه فإن أي اضطراب يحدث على مستوى الأسواق النفطية سيؤدي بالتأكيد إلى حدوث انعكاسات سلبية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، فضلا عن كون تحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد هدف تسعى إليه أغلب الدول، خاصة الدول النامية، وباعتبار هذا الأخير تحديا مهما لا غنى عنه بالنسبة لواضعي السياسات الاقتصادية وتحقيق التوازن على مستوى مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

والجزائر من بين أهم الدول الناشئة والمعتمدة بشكل كلي على قطاع المحروقات، حيث تواجه نفس التحدي الذي تواجهه الدول الغنية بالنفط رغم تنفيذها لعدة برامج تنموية وهيكلية وفشلها في تقليل الاعتماد على النفط وتنويع الاقتصاد، ومنه حصول تذبذب على مستوى مؤشرات الاقتصاد الوطني وعجزها عن تحقيق التوازن الكلي.

1.1. **إشكالية الدراسة :** ن أجل تقييم مدى استقرار مؤشرات الاقتصاد الوطني في ظل حدوث تقلبات على مستوى أسعار النفط، ولمعرفة ذلك ارتأينا أن تكون الإشكالية متمحورة في السؤال الآتي:

ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر؟

لمعالجة إشكالية الدراسة يتم صياغة الفرضية الآتية:

- هناك تأثير عكسي سلبي (علاقة عكسية) لتقلبات أسعار النفط على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2020.

1.2. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في معرفة الإطار النظري لكل من أسعار النفط ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي وتحليل واقع هاته المتغيرات في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970 – 2020.

1.3. **أهداف الدراسة** تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، منها:

- تحليل تطورات أسعار النفط والمؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال فترة الدراسة؛

- توضيح أثر التغيرات الحادة في النفط على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

1.4. **منهج الدراسة** للتمكن من الوصول إلى حل الإشكالية المطروحة يتم إتباع المنهج الوصفي في التعرف على مختلف المفاهيم النظرية وكذا الوقوف على تطورات المتغيرات قيد الدراسة وواقعها خلال الفترة 1990 – 2020، من خلال تحليل مختلف الإحصائيات والبيانات الخاصة بالجزائر، بالإضافة إلى المنهج التجريبي لمعرفة العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة باستخدام البرنامج القياسي Gretl.

1.5. الدراسات السابقة

توجد العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين التغيرات في أسعار النفط ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي، أو جانب منها كذكر متغير من عدمه، ويرجع العديد من الباحثين إلى أهمية النفط كمورد رئيسي ومصدر هام للطاقة فضلا عن كون معظم القطاعات تعتمد بشكل مباشر أو غير مباشر عليه، خاصة في الجزائر، حيث أن الزيادة في سعر النفط تؤدي إلى الزيادة في النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم **(عدناني، أقاسم، و مقدم، 2020)**، ونجد أيضا أن تقلبات أسعار النفط تؤثر مباشرة على الناتج المحلي الإجمالي، مستوى رصيد الميزان التجاري، وبالتالي فهي تؤثر على نسبة الإيرادات ومنه على الميزانية العامة، أما بالنسبة للبطالة فاتضح أن هناك علاقة عكسية بين تقلبات أسعار النفط ومستويات التشغيل في الجزائر من خلال الدراسة التحليلية للفترة 2000 – 2016 **(دريش، الخطيب، و جعدي، 2020)**، وفي دراسة هدفت إلى تقييم مدى نجاح الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المبذولة من قبل الدولة الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2019، في جعل استقرار مؤشرات اقتصادها الكلي تتحقق بعيدا عن تقلبات أسعار النفط، وكانت النتيجة أن الاقتصاد الجزائري، اقتصاد ريعي هش يتأثر إلى حد كبير بأسعار النفط، فإذا انتعشت أسعارها انتعش الاقتصاد وتعافى والعكس **(دغموم و قبايلي، 2021)**.

كما أن **(Kliesen, 2005)** وجد أن الصدمات النفطية على النشاط الاقتصادي الكلي من خلال قنوات مختلفة، وكثير منها يعني وجود تأثير متماثل، كما يكون التأثير غير متماثل وبالتالي تقلل الناتج الكلي من خلال تأخير الاستثمار التجاري عن طريق إثارة عدم اليقين، خلال الفترة 1984-2004، بالإضافة إلى أن دراسة سلوك أسعار النفط في النمو الاقتصادي الماليزي، يظهر وجود علاقة غير خطية بين المتغيرات في الأجل الطويل وبالتالي فإن زيادة سعر النفط يعزز النمو الاقتصادي **(Umar & Lee, 2020)**.

1.6. هيكل الدراسة

لمعالجة إشكالية الدراسة و تحقيق أهدافها، ارتأينا تقسيم الدراسة إلى المحاور الآتية:

- تحليل تطورات متغيرات الدراسة وواقعها في الجزائر (دراسة تحليلية)؛
- قياس أثر سعر النفط على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2020.

2. تحليل واقع أسعار النفط ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري

2.1. تطورات أسعار النفط

سعر النفط هو عبارة عن قيمة المادة أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام بالمقياس الأمريكي للبرميل الواحد والمعبر عنه بالوحدة النقدية للدولار الأمريكي **(العبادي، صفحة 103)**، وله عدة أنواع من بينها سعر النفط المعلن والذي يدل على السعر المعلن رسميا من قبل الشركات النفطية في السوق النفطية **(ريمة، 2015، صفحة 16)**، بطرح هذا السعر من الحسومات والتسهيلات المختلفة التي يمنحها البائع للمشتري، يعطينا السعر المتحقق، ونوع أخر من أنواع أسعار النفط ظهر مع وجود السوق الحرة أو التنافسية وهو يمثل سعر الوحدة البترولية المتبادلة فوريا في السوق البترولية **(العمري، 2008، صفحة 04)**، كما نجد أن هناك عدة عوامل تؤثر في سعر النفط، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل 01: محددات أسعار النفط

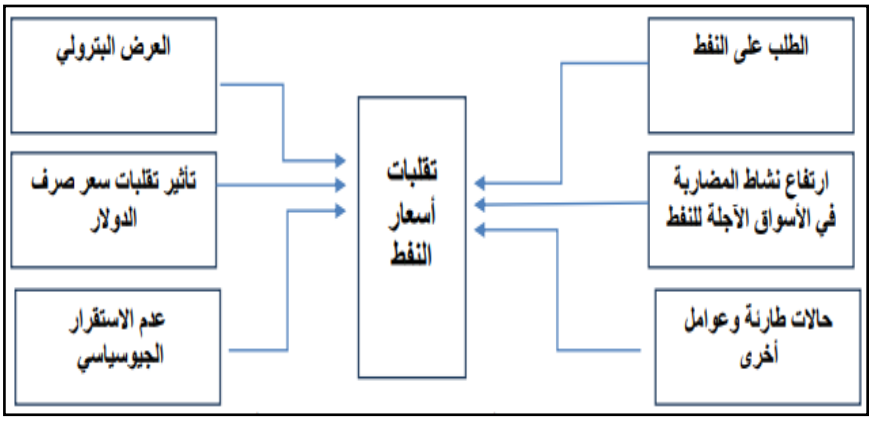

المصدر: (بن مسعود و رقاب، 2018، صفحة 280)

ونجد أن النفط في العالم يحتل مكانة هامة، لكون أغلبية الصادرات لعدة دول من بينها الجزائر عبارة عن صادرات قطاع المحروقات، والتي تساهم بحجم كبير في الصادرات الكلية.

لتقييم واقع سعر النفط في العالم خلال الفترة 1970 – 2020، كما يلي:

الشكل 02: تطور أسعار النفط خلال الفترة 2020/1970

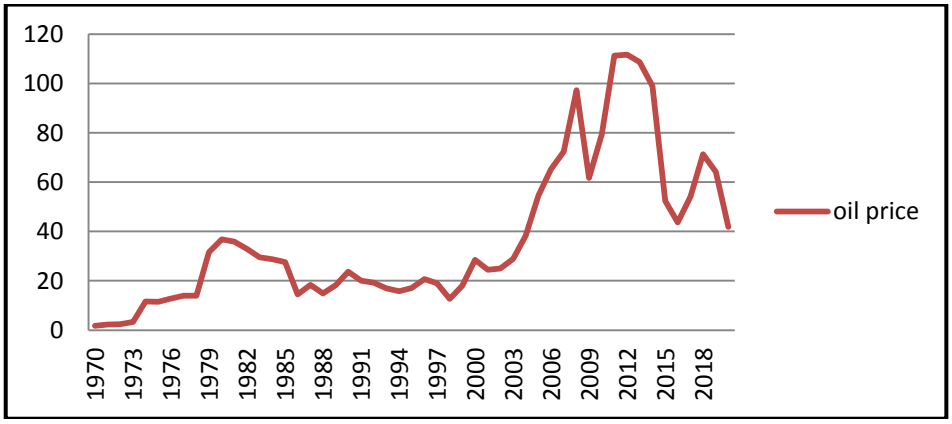

المصدر: من إعداد الباحثان باستخدام Excel 7 برنامج بالاعتماد على بيانات الموقع http://www.bp.com

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه الذي يمثل تطورات أسعار النفط للفترة 2020/1970، نجد انخفاض حاد لسعر النفط مع بداية فترة السبعينات أي حدوث الأزمة النفطية في 1973، أو ما أطلق عليها بأزمة تصحيح الأسعار البترولية، نتيجة إلى الاحتكار في التسعير **(موسوي، 1990، صفحة 09)**، واختفاء عدد من الدول العربية من ضمن منظومة دول النفطية نتيجة لحرب أكتوبر 1973، إضافة إلى ذلك التضخم النقدي في أسعار المنتجات المستوردة وانخفاض قيمة الدولار، وبعدها شهد سعر البترول زيادة طفيفة في 1974 نتيجة التخفيض من استهلاك الطاقة وبعدها شهد ارتفاع خلال السنوات 1975، 1976، 1977، و1978 إلى غاية وصول البترول إلى نقطة التحول الكبرى في 1979 التي سجلت فيها أسعار النفط ارتفاعات غير متوقعة أدت إلى اختلال التوازن بين الكميات المطلوبة والمعروضة **(عبد الله، صفحة 171)**، وأيضا تدهور قيمة الدولار الأمريكي، ثم مع بداية الثمانينات استقرت أسعار النفط إلى غاية سنة 1986 وصلت أسعار البترول إلى مستويات متدنية ويعود ذلك إلى عدة أسباب من بينها انخفاض الاستهلاك العالمي للنفط، المنافسة بين دول الأوبك ودول خارج الأوبك وغيرها، وانخفضت بعدها الأسعار النفطية وبقيت دون مستوى ما يقارب 20 دولار للبرميل خلال الفترة 1990- 1995.

في نهاية السبعينات خلال سنة 1998 انخفضت أسعار النفط إلى شكل غير مسبوق وتزعزت التوازنات في الاقتصاديات الوطنية خصوصا للدول العربية، ثم استقرت بعدها أسعار البترول نتيجة لعوامل مناخية تطلبت زيادة استهلاك النفط، وفي السنوات 2003، 2004، 2005 ارتفعت أسعار النفط مما حفز ذلك إلى تخزين كميات من النفط، ونلاحظ أنه في سنة 2006 بلغت أسعار النفط أرقاما غير مسبوقة وما مهد ذلك لظهور أزمة 2008 (أزمة الرهن العقاري) التي أدت إلى انخفاض الطلب العالمي، المضاربة والكوارث الطبيعية.

في الفترة 2009- 2015 أخذت أسعار النفط ارتفاعا بفضل التطورات الجيو سياسية، وجهود منظمة الأوبك، إلى حين حدوث انخفاض حاد في 2014 ثم ارتفعت مرة أخرى خلال السنتين المقبلتين وهكذا.

2.2.واقع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2020

يمثل تحقيق الاستقرار الاقتصادي على مستوى اقتصاد بلد ما من أهم الأهداف المسطرة وضمن أولويات التي يسعى إليها واضعو السياسات الاقتصادية، حيث يعرف بأنه: الحالة المعاكسة للتقلبات المستمرة في النشاط الاقتصادي، أي التمهيد من أجل استعادة التوازن ويتحقق ذلك عندما لا تتجه أي من المتغيرات الاقتصادية إلى التغير بصورة سلبية خلال مدة معينة ويصل إلى حالة التوازن عند تحقق هذا الشرط **(الجبوري، 2014، صفحة 192)**، ويتم التعبير عن استقرار بلد ما اقتصاديا بصفة عامة من خلال عدة مؤشرات داخلية وخارجية، ولعل أهمها الناتج المحلي الإجمالي أو النمو الاقتصادي بصفة عامة، معدل التضخم، معدل البطالة ورصيد ميزان المدفوعات.

الشكل الموالي يوضح تطورات مؤشرات الاستقرار الاقتصادي (النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة ورصيد ميزان المدفوعات المعبر برصيد الحساب الجاري).

الشكل 03: تطورات مؤشرات الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2020/1990

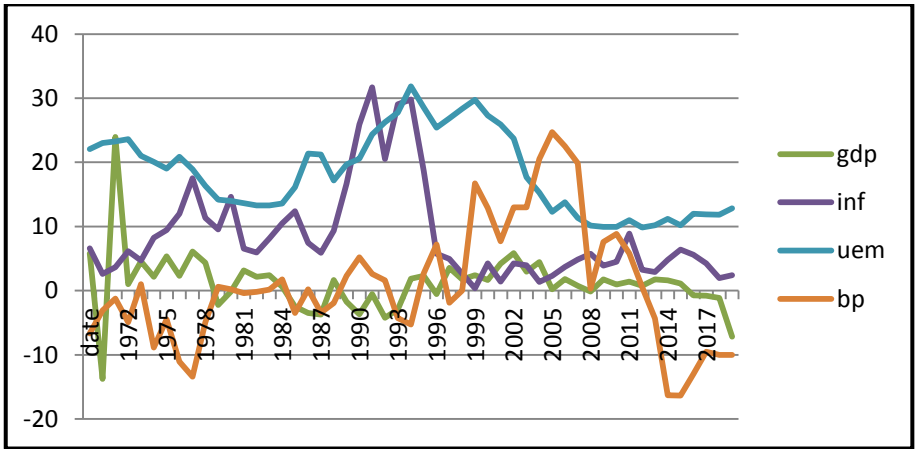

المصدر: من إعداد الباحثان باستخدام Excel 7 برنامج بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع http://www.ons.com

نلاحظ من الشكل أعلاه ما يلي:

يمثل النمو الاقتصادي هدفا رئيسيا على رأس هرم السياسة الاقتصادية وحصيلة الجهود الاقتصادية المبذولة وغير المبذولة في المجتمع حيث يعبر عن تلك القوة الهائلة التي تسمح بتحسين المستوى المعيشي للأفراد داخل مجتمعاتهم فالدول تتقدم من خلال تحقيقها لمعدلات مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي الخام بالنسبة لكل فرد، وبالقدرة على الحفاظ على هذه المستويات لفترة طويلة،

(cohen, J, & chapleau, 2005, p. 201)، حيث نجد من خلال تتبعنا لمسار التحولات الاقتصادية في الجزائر نجد أن النمو الاقتصادي مرة بعدة مراحل خلال الفترة 1990 – 2020، حيث نلاحظ أن النمو الاقتصادي في الجزائر تميز بالتقلب بين الانخفاض والارتفاع خصوصا الفترات الأولى من 1990 إلى غاية 1999 أين شهد انخفاض حاد سنة 1992، وارتفاع خلال العام الموالي مباشرة نتيجة إلى ارتفاع أسعار النفط في أسواق النفط الدولية، بالإضافة إلى عوامل أخر واستمرار النمو بالتقلب بين الانخفاض والارتفاع بنسب متقاربة خلال السنوات المقبلة، وقد حققت الجزائر بعدها رقم قياسي في النمو الاقتصادي في السنوات 2010 إلى 2014، أين بلغ القيمة 17228.6 مليار دج، ثم تراجع بنسبة قليلة نوعا ما في سنة 2015، نتيجة الاعتماد الكبير على الموارد النفطية، أين تعرض الاقتصاد الجزائري للانهيار الكبير جراء انهيار أسعار النفط **(بنك الجزائر، 2015، صفحة 7)**، ومع بداية سنة 2016 بدأ الاقتصاد الوطني في التحسن وواصل نموه إلى غاية سنة 2019، حيث بلغ رقم قياسي قدر ب21790.4 مليار دج، نتيجة لارتفاع أسعار النفط إضافة إلى السياسات الاقتصادية المطبقة في الجزائر والتي اتخذت من التنويع في القطاعات الاقتصادية هدفا رئيسيا، ونجد في سنة 2020 بداية انخفاض في نسب نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسب تقريبا ضعيفة نتيجة إلى الغلق الكلي والانهيارات في القطاعات الاقتصادية والتي خلفتها الأزمة الوبائية كوفيد – 19 -.

وفيما يتعلق بالتضخم الذي يعرف على أنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، أي الزيادة المستمرة في أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة (Mankiw, 2018, p. 813)، حيث نجد أن الجزائر شاهدت اتجاهات تضخمية مرتفعة خلال فترة الدراسة وتذبذب كبير نتيجة لعوامل مختلفة.

نلاحظ أيضا من خلال الشكل 03 أن معدلات التضخم سجلت ارتفاعات ملحوظة خلال الفترة محل الدراسة بسبب انخفاض أسعار النفط، خصوصا فترة الثمانينات أين شوهد ارتفاع متواصل في معدلات التضخم، وهذا راجع لتطبيق الانفتاح على اقتصاد السوق من خلال تحرير التجارة الخارجية وتحرير الأسعار من الدعم المالي على بعض المواد الأساسية، ...الخ، ومع تطبيق الإصلاح الهيكلي المدعوم من طرف الصندوق الدولي الذي يهدف إلى استعادة التوازنات الكبرى **(شيبان و عثماني، 2017، صفحة 542)**، وبدأ التراجع في سنة 1992، ثم يعود إلى الارتفاع مرة أخرى في عام 1995، حيث عملت الجرائر على توجيه السياسة النقدية نحو التوسع والتي تهدف إلى تمويل عجز الميزانية العامة واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العمومية، ثم حاولت مرة أخرى السلطات على انتهاج سياسات انكماشية نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط ومن ثم الارتفاع الحاد في معدلات التضخم ونتيجة للتوسع المفرط من 1994 إلى غاية 2000، ومع فترات 2010 /2014 أين وصل معدل التضخم إلى حد أدنى بسبب الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية، ثم نلاحظ انعكاس إيجابي لاستقرار

اقتصادي على الأوضاع المالية والنقدية خلال فترة تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي من 2015/2010، وفي سنة 2016 أطلقت الجزائر مرة أخرى برنامج باسم البرنامج التكميلي لدعم النمو الذي نجم عنه زيادة النفقات العامة ومنه استمرار التضخم في الارتفاع **(بنك الجزائر، مارس 2017، الصفحات 15-20)**، ثم انخفض مرة أخرى في سنة 2018، وبظهور أزمة كورونا بداية من سنة 2019 و2020، ارتفع معدل التضخم إلى أقصى حد.

في حين أن معدلات البطالة تعبر عن الجزء من اليد العاملة التي ليس لها عمل لكنها متواجدة للبحث عن الوظيفة وذلك حسب تعريف البنك الدولي **(بلوناس، 2005، صفحة 295)**، وطرأت على معدل البطالة تغيرات واضحة من خلال الشكل رقم 03، نتيجة للسياسات المعتمدة خلال السبعينات وموجة التغيرات الهيكلة التي سبقت الاستقلال الوطني، وبعدها اعتمدت الجزائر النظام الاقتصادي الموجه أين تتبع معدلات البطالة تغيرات متذبذبة وعكسية، حيث عرفت خلال فترة الدراسة نسب متزايدة من سنة إلى أخرى نتيجة تدهور الاقتصاد الوطني من خلال انخفاض إيرادات التصدير، أين أصبحت المؤسسات الاقتصادي عاجزة عن خلق مناصب عمل خلال أزمة 1986، ومع سنوات 2000، 2001، 2002 زادت مداخيل الجزائر من عائدات المحروقات وهذا ما أدى إلى تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي والذي عمل على دعم برامج الشباب وتمويل التنمية الفلاحية والاقتصادية بما يساعد توفير مناصب عمل وتقليص البطالة، وهذا مؤشر جيد في سوق الشغل وبعدها خلال فترة 2003 إلى غاية 2009 والتي تعتبر فترة استقرار نسبي في معدلات البطالة، ثم تدهورت مرة أخرى خلال سنة 2014 والتي تعتبر سنة انهيار الاقتصاد الوطني ولكن نسب نوعا ما معتبرة نتيجة للإجراءات الوقائية إلى غاية سنة 2019 ومازالت النسب منخفضة **(بنك الجزائر، 2015)**.

وأخيرا نجد رصيد ميزان المدفوعات عبارة عن سجل محاسبي أو بيان إحصائي يوفر بأسلوب منهجي منظم ما يجري من معاملات اقتصادية بين اقتصاد معين والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة **(صندوق النقد الدولي، واشنطن 1996)**، ومن ملاحظة الشكل رقم 03 الذي يتضمن أيضا منحنى بياني لتغيرات رصيد الحساب الجاري في الجزائر خلال الفترة قيد الدراسة، فنجد أن في فترة السبعينات انخفاض حاد في أرصدة ميزان المدفوعات وبالتالي حدوث عجز إلى غاية سنة 1986 أين تحدث صدمة نفطية مؤدية إلى اختلال التوازن في الحساب الجاري على مستوى الاقتصاد الوطني، ثم مع تعافي الاقتصاد الوطني من تقلبات أسعار النفط وسياسات الإصلاح المتبعة خلال فترة التسعينات، ثم توالت بعدها الانخفاضات إلى غاية سنة 2010 أين حقق الاقتصاد الوطني فائضا بمقدار 15.58 مليار دولار، ثم انخفض مع بداية سنة 2012 وواصل انخفاضه مرده تهاوي أسعار البترول إلى غاية 2017، ومع التحسن في السوق النفطية نتج على مستوى ميزان المدفوعات فائض بمقدار 15.82 مليار

دولار (**دغموم؛ قبايلي، 2021، الصفحات 15 - 35**)، وبالتالي فإن رصيد ميزان المدفوعات مرهون بتقلبات أسعار النفط.

3. **قياس أثر سعر النفط على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2020** :يتم في هذا الجزء دراسة أثر التقلبات في أسعار النفط على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2020، انطلاقا من جمع معطيات المتغيرات قيد الدراسة، كما يلي:

- **أسعار النفط Poil**: الاستعراض الإحصائي للطاقة العالمية على الموقع http://www.bp.com
- **الاستقرار الاقتصادي:** وتم التعبير عنه بمؤشرات أربع (الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، البطالة، رصيد ميزان المدفوعات) وقد تم جمعها من موقع البنك الدولي www.elbankdawli.org

3.1. مصفوفة الارتباطات

من خلال برنامج **Gretl** نجد:

الجدول 01: مصفوفة الارتباط

Correlation Coefficients, using the observations 1990 - 2020
5% critical value (two-tailed) = 0.3550 for n = 31

inf	uem	bp	lgdp	lpoil	
1.0000	0.4678	-0.0869	-0.6512	-0.5457	inf
	1.0000	0.0878	-0.8823	-0.8963	uem
		1.0000	-0.2741	0.1638	bp
			1.0000	0.8475	lgdp
				1.0000	lpoil

المصدر: مخرجات برنامج **gretl**

يلاحظ من الجدول أعلاه أن هناك علاقة طردية قوية بين الناتج المحلي الإجمالي وسعر النفط، وعلاقة موجبة متوسطة بين معدل التضخم ومعدل البطالة (منحنى فيليبس)، بينما بقية المتغيرات تربط بين ببعضها علاقات عكسية.

3.2. دراسة الاستقرارية

تعتبر الاستقرارية شرط أولي وأساسي ويتم ذلك من خلال المنحنى البياني للسلاسل الزمنية، اختبارات جذر الوحدة ومعاملات الارتباط الذاتي، وسنكتفي في هذا الجزء باختبارات جذر الوحدة باستخدام اختبار ADF، والجدول الموالي يوضح تلخيص لأهم نتائج الاستقرارية.

جدول 02: نتائج اختبار ADF

المتغير	النموذج	عند المستوى	عند الفرق الأول	عند الفرق الثاني
lGDP	الثابت	(0.8769) 0.504	(0.7321) 1.019	(0.0000) 6.896
	الثابت والاتجاه العام	(0.9223) 1.042	(0.5405) 2.069	(0.0000) 7.393
	بدون ثابت وبدون اتجاه عام	(0.8341) 0.573	(0.1025) 1.579	(0.0000) 7.010
INF	الثابت	(0.5129) 1.514	(0.0001) 5.610	-
	الثابت والاتجاه العام	(0.6239) 1.911	(0.0005) 5.582	-
	بدون ثابت وبدون اتجاه عام	(0.1278) 1.478	(0.0000) 5.566	-
UEM	الثابت	(0.8567) 0.597	(0.0107) 3.652	-
	الثابت والاتجاه العام	(0.4788) 2.187	(0.0543) 3.534	-
	بدون ثابت وبدون اتجاه عام	(0.3964) 0.719	(0.0006) 3.672	-
BP	الثابت	(0.6283) 1.273	(0.0002) 5.241	-
	الثابت والاتجاه العام	(0.7870) 1.554	(0.0011) 5.251	-
	بدون ثابت وبدون اتجاه عام	(0.1589) 1.355	(0.0000) 5.302	-
lpoil	الثابت	(0.6682) 1.183	(0.0021) 4.313	-
	الثابت والاتجاه العام	(0.8697) 1.295	(0.0080) 4.423	-
	بدون ثابت وبدون اتجاه عام	(0.7259) 0.161	(0.0001) 4.363	-

المصدر: من إعداد الباحثان باستخدام برنامج **gretl**

يلاحظ من الجدول أعلاه أن السلاسل الزمنية لكل المتغيرات لم تستقر في المستوى مما ألزم إدخال الفروقات من الدرجة الأولى أين استقرت السلاسل الزمنية لكل من المتغيرات: معدل التضخم، معدل البطالة، رصيد الحساب الجاري وسعر النفط، بينما السلسلة الزمنية المتعلقة بالمتغير الناتج المحلي الإجمالي فإنها لم تستقر في الفرق الأول وبالتالي إدخال الفروقات من الدرجة الثانية، ومنه استقرت في الدرجة الثانية.

إن كل السلاسل الزمنية غير متكاملة من نفس الدرجة واختلفت بين التفاضلين الأول والثاني ومنه يمكن القول أنه ليس هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة، إذن يمكن تقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR.

ومن هنا يتم تحديد درجة تأخير نموذج الانحدار الذاتي، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول 03: تحديد درجة تأخير

```
VAR system, maximum lag order 2

The asterisks below indicate the best (that is, minimized) values
of the respective information criteria, AIC = Akaike criterion,
BIC = Schwarz Bayesian criterion and HQC = Hannan-Quinn criterion.

lags        loglik    p(LR)       AIC          BIC          HQC

   1    -292.13806            22.216418    23.630862*   22.659404
   2    -259.10323  0.00001   21.662292*   24.255439    22.474433*
```

المصدر: مخرجات برنامج **gretl**

يلاحظ من الجدول أعلاه أن تصغير المعيار **AIC** أعطت أقل قيمة (نفس القيمة) وهي درجة الإبطاء المثلى والتي قدرت ب P=2، ومنه يتم تقدير نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوة الزمنية 02.

3.3. تحديد العلاقة الانحدارية بين المتغيرات محل الدراسة

شكل الدالة العام يوضح بالصيغة الآتي:

$$ES = \beta_0 + \beta_1 inf + \beta_2 uem + \beta_3 bp + \beta_4 lpoil + \varepsilon_t$$

3.3.1. اختبارات الصلاحية:

خلال هذه المرحلة يتم التحقق من ما إذا كان النموذج المقدر يقدم تمثيلا مناسبا لمختلف مشاهدات متغيرات النظام المدروس، وذلك عن طريق إخضاعه إلى مجموعة من الاختبارات التشخيصية، تحدد مدى صلاحيته، وكذا درجة الاعتماد عليه لغرض بلوغ الأهداف المنشودة من وراء بنائه.

بالاستعانة ببرنامج **Gretl** تحصلنا على النتائج الموالية:

الشكل 03: الدائرة الوحدوية

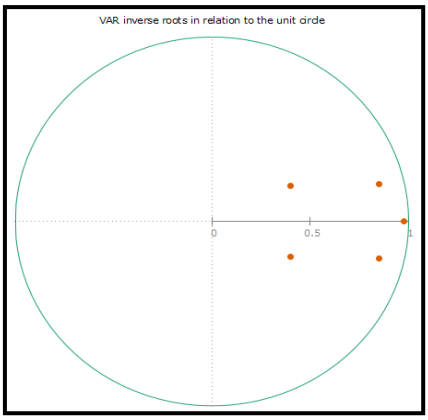

المصدر: مخرجات برنامج **gretl**

يلاحظ من الشكل أعلاه أن مقلوب كل الجذور الأحادية تقع داخل دائرة الوحدة، كما أن طويلة هذه الجذور أقل من الواحد، ومنه فإن النموذج المقدر يحقق شرط الاستقرار.

جدول 4: اختبارات التشخيصية

Diagnostic Tests	قيم الاختبارات	
	القيمة المحسوبة	prob
Breusch-Godfrey (LM)	225.897	0.4706
Breusch-Pagan (BP)	1.428	0.1653
normality (JB)	20.097	0.0285

المصدر: من إعداد الباحثان باستخدام برنامج **gretl**

يلاحظ من الجدول رقم 04 أن المعنوية الإحصائية المرتفعة لإحصائية الاختبار "LM" المرافقة لمختلف درجات التأخير، بالإضافة إلى أن (Prob(LM-Stat) > 0,05)، تقودنا إلى قبول الفرضية الصفرية عند كل من هذه التّأخيرات مع مستوى ثقة قدره (95%)، مما يعني أن النموذج محدد بشكل تام.

وأيضا يلاحظ من الجدول أعلاه أن القيمة الإحصائية لاختبار جارك وبيرا، بالإضافة إلى اختباري الالتواء والتفلطح أكبر من القيم الحرجة، كما أن قيمة الاحتمال في الاختبارات الثلاثة أقل من 0.05 وبالتالي فإنه يتم قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية، أي أن الأخطاء لا تتبع توزيع طبيعي.

ومنه يمكن القول أن النموذج على العموم مقبول ومستوفي للشروط اللازمة لاستقرار النموذج وصلاحيته.

3.3.2. تقدير نموذج الانحدار الذاتي var : يتم تقدير المعادلة بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي **gretl** (انظر الملحق رقم 01)

في نموذج الانحدار الذاتي **var** يدرس كافة المتغيرات ولا يفرق بين التابع والمستقل

- **بالنسبة لمعادلة النمو الاقتصادي**: من خلال تقدير معادلة لوغاريتم الناتج المحلي الذي يفسر بدلالة قيمتيه المؤخرتين بالإضافة إلى القيم المؤخرة للمتغيرات الأخرى المكونة لشعاع الانحدار الذاتي، كما يتضح أيضا معنوية معاملات النموذج، ويوجد أيضا علاقة إيجابية طردية قوية تربط بين النمو الاقتصادي وبقية المتغيرات محل الدراسة (R^2**=0.99**) مما

يفسر على أنه كلما ارتفعت المتغيرات أدى ذلك إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي والعكس صحيح، كما أن سلبية العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وبعض المتغيرات الأخرى يدل على أن ارتفاع مستويات الأسعار العامة والبطالة يؤثران سلبا على الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى تقلبات أسعار النفط وبالتالي يؤثر على الاستقرار الاقتصادي عامة.

- **بالنسبة لمعادلة التضخم:** من خلال تقدير معادلة معدل التضخم الذي يفسر بدلالة قيمتيه المؤخرتين بالإضافة إلى القيم المؤخرة للمتغيرات الأخرى المكونة لشعاع الانحدار الذاتي، كما يتضح أيضا عدم معنوية معاملات النموذج بالنسبة للمتغير الناتج المحلي الإجمالي، ويوجد أيضا علاقة إيجابية طردية جيدة تربط بين التضخم وبقية المتغيرات محل الدراسة **(R^2=0.87)** كما أن سلبية العلاقة بين معدل التضخم والمتغيرات الأخرى يدل على أن ارتفاع مستويات الأسعار العامة تؤثر سلبا على معدلات البطالة، الناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات، ويفسر ذلك أن زيادة التضخم نتيجة لانخفاض أسعار النفط يساهم في زيادة معدلات البطالة نتيجة قيام الحكومة بتقليص مناصب العمل أو هناك بطالة اختيارية، كما أن هذا الأخير يساهم في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي مما يساهم في الرفع من عجز ميزان المدفوعات، ونلاحظ إيجابية العلاقة بين المتغير معدل التضخم والنمو الاقتصادي عند القيمة المؤخرة الأولى.
- **بالنسبة لمعادلة البطالة:** من خلال تقدير معادلة معدل البطالة الذي يفسر بدلالة قيمتيه المؤخرتين وللقيم المؤخرة للمتغيرات الأخرى المكونة لشعاع الانحدار الذاتي، يوضح عدم معنوية معاملات النموذج عند مستوى معنوية 0.05، وذلك بالنسبة للمتغيرات معدل التضخم في قيمته المؤخرة الثانية والناتج المحلي الإجمالي بقيمتيه المؤخرتين كما أن هناك علاقة إيجابية بين معدل التضخم والمتغيرات الأخرى باستثناء متغير ميزان المدفوعات ذو علاقة سلبية مع معدل البطالة ويفسر ذلك أن انخفاض في ميزان المدفوعات بمقدار وحدة واحدة أدى ذلك إلى زيادة معدلات البطالة بمقدار 5.40 في التأخير الأول و5.34 في التأخير الثاني، بالإضافة إلى وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين المتغيرات المكونة للنموذج (0.98).
- **بالنسبة لمعادلة ميزان المدفوعات:** من خلال تقدير معادلة رصيد الحساب الجاري الذي يفسر بدلالة قيمتيه المؤخرتين بالإضافة إلى القيم المؤخرة للمتغيرات الأخرى المكونة لشعاع الانحدار الذاتي، كما يتضح أيضا عدم معنوية معاملات النموذج عند مستوى 5%، ويوجد

أيضا علاقة إيجابية طردية جيدة تربط بين رصيد الحساب الجاري وبقية المتغيرات محل الدراسة (0.82)، كما أن سلبية العلاقة بين رصيد الحساب الجاري وكل من متغيرات الأخرى يدل على أن ارتفاع معدلات البطالة تؤثر سلبا على رصيد الحساب الجاري، الاستثمار، بينما يرتبط رصيد الحساب الجاري بعلاقة إيجابية مع كل من النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم وتحسن أسعار النفط ومرد ذلك أن وزيادة الإنتاجية ومعدلات التضخم يساهمان في تقليل العجز زيادة الفائض في ميزان المدفوعات.

- **بالنسبة لمعادلة سعر النفط:** من خلال تقدير معادلة سعر النفط الذي يفسر بدلالة قيمتيه المؤخرتين بالإضافة إلى القيمة المؤخرة للمتغيرات الأخرى المكونة لشعاع الانحدار الذاتي، كما يتضح أيضا عدم معنوية معاملات النموذج عند مستوى 5%، ويوجد أيضا علاقة إيجابية طردية قوية تربط بين سعر النفط وبقية المتغيرات محل الدراسة (0.92)، كما أن سلبية العلاقة بين سعر النفط والمتغيرات الأخرى يدل على أن انخفاض أسعار النفط تؤثر سلبا على معدلات البطالة حيث ترتفع، التضخم وميزان المدفوعات، ويفسر ذلك أن زيادة أسعار النفط يساهم في انخفاض معدلات البطالة نتيجة لكون الجزائر بلد ريعي يعتمد بشكل كلي على العوائد النفطية وتوجيه ارتفاعات مستويات التضخم نحو المشاريع الاستثمارية، كما أن هذا الأخير يساهم في خلق عجز على مستوى ميزان المدفوعات نتيجة ارتفاع حصيلة الديون من وإلى الخارج، باستثناء متغير النمو الاقتصادي الذي أثر إيجابا على سعر النفط.

3.4. التحليل الهيكلي

3.4.1. اختبار السببية: نستعين باختبار Granger، للحكم عن وجود علاقة سببية بين المتغيرين من غيرها وفق الفرضية الآتية:

H_0: المتغير y لا يسبب المتغير X

H_1: المتغير y يسبب المتغير X

يتم التركيز على متغير سعر النفط كونه متغير مستقل الوحيد وفق موضوع الدراسة، ونتائج الاختبار يمكن توضيحها كما يلي:

جدول 05: نتائج اختبار السببية Granger

Hypothèses	F-statitique	prob
dlpoil does not homogeneously cause ddgdp	0.1362	**0.8733**
ddgdp does not homogeneously cause dpoil	1.0901	**0.3529**
dlpoil does not homogeneously cause duem	0.8519	**0.4396**
duem does not homogeneously cause dpoil	1.7172	**0.2018**
dlpoil does not homogeneously cause dinf	0.0226	**0.9776**
dinf does not homogeneously cause dpoil	0.7243	**0.9754**
dlpoil does not homogeneously cause dbp	0.6150	**0.5493**
dbp does not homogeneously cause dpoil	0.8176	**0.4539**

المصدر: من إعداد الباحثان باستخدام برنامج **gretl**

من خلال نتائج الجدول أعلاه نستنتج أن القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر أقل من القيمة المجدولة، كما أن الاحتمال أكبر من 5% ومنه نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم، أي لا توجد سببية حسب مفهوم قرانجر من سعر النفط إلى المتغيرات الأخرى والعكس صحيح، وبالتالي فإن سعر النفط لا يفسر المتغيرات الأخرى المكونة للنموذج، ولا يستفسر من المتغيرات الأخرى.

3.4.2. دوال الاستجابة وتحليل الصدمات

ويقصد به سلوك المتغيرات الداخلة في النموذج نتيجة التي يتعرض إليها في هذا النظام، وذلك من خلال إحداث صدمة معينة في أحد المتغيرات والبحث في الأثر الناتج عن هذه الصدمة على المتغير الآخر، الشكل الموالي يوضح منحنى استجابة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي التي يتعرض لها سعر النفط.

الشكل 04: دالة الاستجابة لمتغير سعر النفط

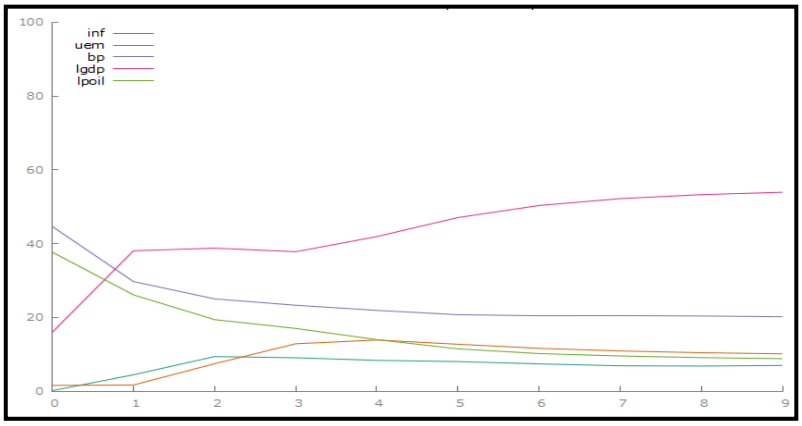

المصدر: مخرجات برنامج **gretl**

يلاحظ من الشكل أعلاه أنه عند إحداث صدمة عشوائي على متغير سعر النفط بمقدار انحراف معياري تؤثر على المتغيرات الأخرى المكونة للنموذج ويظهر ذلك من خلال زيادة كل من الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض كل من ميزان المدفوعات ومستوى التضخم مع ثبات منحنى معدل البطالة خلال الفترة الأولى، ثم تتجه نحو الثبات في الأجل الطويل إلى غاية السنة العاشرة.

3.4.3.تفكيك التباين

إن الهدف من هذا الاختبار هو معرفة مدى مساهمة كل متغير في تباين خطأ التنبؤ، أي التعبير عن تباين خطأ التنبؤ بأفق h(1 <h< 10) بدلالة تباين الخطأ لكل متغيرة في النموذج، ثم نقوم في مرحلة ثانية بوضع نسبة بين كل تباين والتباين الكلي يتم الحصول على مساهمته في التباين الكلي بالنسبة المئوية.

إن معظم التقلبات الظرفية لمتغير سعر النفط في المدى القصير تتعلق بصدمات المتغير نفسه بنسبة كبيرة، ومن برنامج **gretl** نجد:

الشكل 05: تفكيك التباين

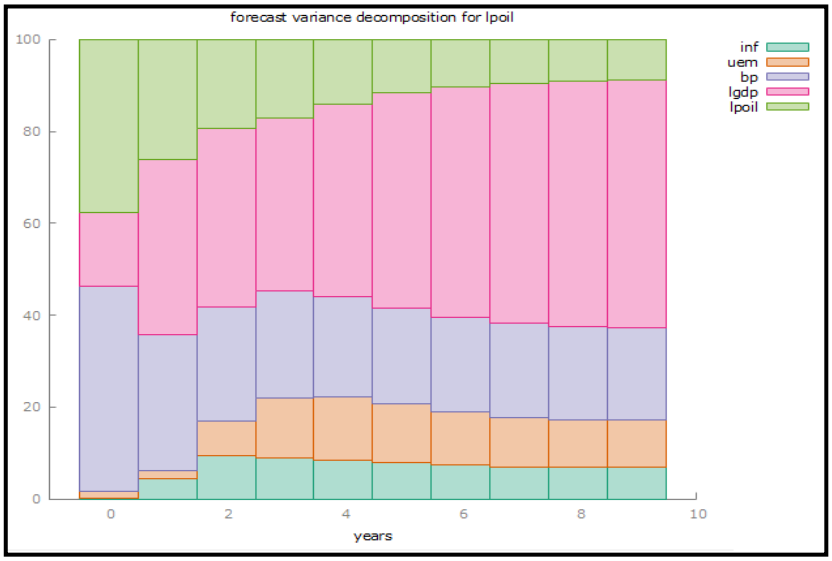

المصدر: مخرجات برنامج **gretl**

من خلال ملاحظة الجدول أعلاه أن في المدى القصير تساهم الصدمات في المتغير المتعلق بسعر النفط بمقدار انحراف معياري واحد في تفسير نسبة 75.16% من خطأ التنبؤ للمتغير نفسه خلال السنة الأولى يقابله 24.83% تعزى للمتغير الناتج المحلي الإجمالي، بينما في السنة الثانية فإن 47.81% تعزى للمتغير نفسه في مقابل 50.34% من التغيرات تعزى للمتغير الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة 30%

تعزي للمتغير معدل البطالة و 12% تعزى للمتغير معدل التضخم ونسبة 32.66% لميزان المدفوعات وهكذا، وتستمر النسبة في الانخفاض بالنسبة لسعر النفط والارتفاع بالنسبة للمتغيرات الأخرى إلى غاية السنة العاشرة، وعليه فإن إحداث صدمة وخصوصا في متغير سعر النفط على المدى الطويل تساهم في تفسير خطأ التنبؤ الاستقرار الاقتصادي أقل منه في الأجل القصير مما يدل على قوة تأثير سعر النفط على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

4. خاتمة:

يعتبر موضوع تقلبات أسعار النفط وأثرها على المتغيرات الاقتصادية وبالضبط المؤشرات المعبرة عن الاستقرار الاقتصادي الذي هو هدف عالمي تسعى إليه جميع الدول خاصة الريعية منها، موضوع شاسع الاهتمام ولا زال يشكل من أولويات اهتمام الاقتصاديين ورواد الأعمال الذين يسعون إلى زيادة الإنتاجية والخروج بنتائج محققة لتنمية اقتصادية مستديمة، وقد تم تناول هذا الموضوع في هذه الورقة البحثية من خلال دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2020.

انطلاقا مما سبق تم التوصل إلى عدة نتائج، منها:

- بينت الدراسة التحليلية أن الجزائر اقتصاد ريعي يعتمد على الإيرادات النفطية بدرجة كبيرة؛ وبذلك فهو يبقى مرهون بالتقلبات التي تحدث على مستوى أسعار النفط في الأسواق العالمية وبالتالي حدوث ما يسمى بالأزمات خاصة الأزمات المالية؛
- وجود علاقة تربط متغير أسعار النفط مع الناتج المحلي الإجمالي ويعود ذلك إلى أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة مداخيل الدولة من العائدات البترولية وبالتالي زيادة الإنتاج على مستوى المؤسسات العامة والخاصة والعكس صحيح؛
- وضحت الدراسة القياسية غياب علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات محل الدراسة بالتالي تقدير نموذج الانحدار الذاتي الي وجد أنه صالح ومحقق لشروط الاستقرار، بالإضافة إلى قوة العلاقة الارتباطية بين متغير سعر النفط ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي.
- غياب علاقات السببية بين المتغيرات محل الدراسة راجع إلى الفترة محل الدراسة، كما بينت دالة الاستجابة النبضية أنه عند حدوث صدمة لمتغير سعر النفط تؤثر سلبا على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والعكس صحيح.
- هناك علاقة عكسية سلبية لتقلبات أسعار النفط على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2020، من خلال أن تقلبات أسعار النفط تؤدي إلى ارتفاع المستويات العامة لسعر النفط في مقابل انخفاض حاد في معدلات النمو الاقتصادي والتي

تؤدي بدورها إلى ارتفاع معدلات البطالة وكل هذا وأكثر يحدث عجزا على مستوى ميزان المدفوعات. (فرضية محققة).

وانطلاقا من النتائج المتوصل إليها يتم اقتراح مجموعة من التوصيات، أهمها:

- التنويع في الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط ومشتقاته لتفادي التقلبات النفطية ومخلفاتها؛
- تشجيع القطاعات غير الريعية مثل الفلاحة وتنميتها؛
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية؛
- ترشيد النفقات والحصول على سياسات تساعد على تخفيف من الأعباء المالية.

5. قائمة المراجع:

1. Cohen. A. J .K & chapleau. H,(2005) **Introduction Ala Macro Ecobomie**, ERPI 3eme edition, p: 201.
2. Kliesen. H. G, (2005) oil **price volatility and U.S Macroeconomic activity**, Federal Reserve Bank of st , vol: 6 N^0: 87, p: 89-669.
3. Mankiw. G,(2018) **Principles Of Economics**, 8éme Édition, Cengage Learning Education , p: 813.
4. العبادي عبد الرزاق محمد خضر، **إستخدام نظرية الخيارات الحقيقية في تقييم المشروعات االستثمارية- جامعة الدول العربية**، العلوم الاقتصادية، منشورات الحلبي الحقوقية.
5. موسوي ضياء مجيد،(1990) **الأزمة الاقتصادية العالمية (1986-1989)**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر.
6. العمري علي،(2008) **دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي**، دراسة حالة الجزائر خلال فترة 1970-2006، الجزائر، العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية،.
7. بلوناس عبد الله،(2005) **الاقتصاد الجزائري من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادي**، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
8. ريمة بيطام،**(2015) أسعار النفط وإنعكاساتها على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر خلال فترة 2004 – 2014**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،
9. Oskooee. B, Halicioglu. M, & Hegerty. S,(2016) **Mexican bilateral trade and the J-curve: An application of the nonlinear ARDL model**, Economic analysis and policy, N^0: 50, p: 23-40.
10. Peasaran et al, (2018) **Bounds test and ARDLc cointegration test**, University PUTRA MALAYSA,.

11. Umar. B & Lee. C.(2020) **Asymmetric Impacts of Oil price shocks on Malaysian Economic growth: nonlinear autorgressive distributed lag approach**, iran. Econ. Rev, vol: 24 N^0: 4, p: 959-981.

12. أدريوش دحماني،(2013) **النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر :دراسة قياسية**، مجلة جامعات النجاح للأبحاث، المجلد 26 العدد: 04.

13. الجبوري بتول مطر،(2018) **دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة 2003 – 2012**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد 192، العدد 01،

14. بن مسعود عطا الله، رقاب طارق، **تأثير أسعار النفط على البطالة في الجزائر، دراسة قياسية من 1970 إلى 2014**، 2018.

15. دريش زهرة الخطيب، نمري جعد محمد رشدي شريفة،(2020) **أثر تقلبات أسعار النفط على متغيرات الاقتصاد الاقتصاد الكلي في الجزائر - دراسة تحليلية للفترة 2000-2016-**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية المجلد 02، العدد 09

16. دغموم هشام، قبايلي عبد النور، قبايلي، (2012) **دراسة تقييمية لتأثير تقلبات أسعار النفط على تستقرار مؤشرات الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 2010 – 2019**، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 01، العدد 16، ص: 16 – 35.

17. شيبان سمير، عثماني أحسين،**(2017) أثر تقلبات أسعار البترول على معدلات التضخم في الجزائر-دراسة قياسية للفترة 1984 – 2014**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 01،

18. عبد الله حمدي صالح، **السعر الحقيقي للنفط الخام وتطوير مصادر الطاقة البديلة**، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 03، العدد 05.

19. عدناني خولة أقاسم حسنة، مقدم عبد الجليل،(2020) **تأثير صدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر- دراسة قياسية باستخدام نموذج svar**، مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 03، العدد 07، ص:1204 – 1211.

20. بنك الجزائر، **تطورات المالية والاقتصادية**، 2015، على الموقع:

https://www.bank-of-algeria.dz /(01/07/2022, 22 :36)

21. بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، مارس 2017

https://www.bank-of-algeria.dz/(01/07/2022, 22 :36)

22. صندوق النقد الدولي، **مرجع ميزان المدفوعات**، واشنطن، 1996

https://www.imf.org/ar/home (01/07/2022, 22 :55)

6. ملاحق:

الملحق 01: النموذج المقدر VAR(2)

```
Equation 2: uem

              coefficient      std. error     t-ratio   p-value
  ---------------------------------------------------------------
  const       439.899         149.988          2.933    0.0089   ***
  inf_1        -0.0738750       0.0645118     -1.145    0.2671
  inf_2        -0.106462        0.0628553     -1.694    0.1075
  uem_1         0.843258        0.168746       4.997    9.34e-05 ***
  uem_2        -0.206729        0.145707      -1.419    0.1730
  bp_1         -5.40438e-05     5.82058e-05   -0.9285   0.3654
  bp_2         -5.35286e-05     5.31715e-05   -1.007    0.3274
  lgdp_1     -180.706          36.9786        -4.887    0.0001   ***
  lgdp_2      141.637          39.8687         3.553    0.0023   ***
  lpoil_1       1.63700         4.75574        0.3442   0.7347
  lpoil_2       1.46753         4.62513        0.3173   0.7547

Mean dependent var    18.01452   S.D. dependent var   8.109942
Sum squared resid     31.61243   S.E. of regression   1.325234
R-squared              0.982834  Adjusted R-squared   0.973298
F(10, 18)            103.0596    P-value(F)           8.69e-14
rho                   -0.304840  Durbin-Watson        2.430141

F-tests of zero restrictions:

All lags of inf              F(2, 18) =   4.6865 [0.0230]
All lags of uem              F(2, 18) =   15.176 [0.0001]
All lags of bp               F(2, 18) =   2.6170 [0.1005]
All lags of lgdp             F(2, 18) =   16.477 [0.0001]
All lags of lpoil            F(2, 18) =  0.26897 [0.7672]
All vars, lag 2              F(5, 18) =   4.4649 [0.0080]
```

```
VAR system, lag order 2
OLS estimates, observations 1992-2020 (T = 29)
Log-likelihood = -259.10323
Determinant of covariance matrix = 39.638574
AIC = 21.6623
BIC = 24.2554
HQC = 22.4744
Portmanteau test: LB(7) = 175.977, df = 125 [0.0018]

Equation 1: inf

              coefficient      std. error     t-ratio   p-value
  ---------------------------------------------------------------
  const       652.895         442.804          1.474    0.1576
  inf_1         0.598060        0.190455       3.140    0.0057   ***
  inf_2        -0.209126        0.185565      -1.127    0.2746
  uem_1         0.104632        0.498179       0.2100   0.8360
  uem_2        -0.413123        0.430164      -0.9604   0.3496
  bp_1          0.000108879     0.000171838    0.6336   0.5343
  bp_2         -0.000208566     0.000156976   -1.329    0.2006
  lgdp_1     -323.276          109.170        -2.961    0.0084   ***
  lgdp_2      264.457          117.703         2.247    0.0374   **
  lpoil_1      -3.36935         14.0401       -0.2400   0.8131
  lpoil_2      13.2004          13.6545        0.9667   0.3465

Mean dependent var    7.728841   S.D. dependent var   8.913327
Sum squared resid     275.5272   S.E. of regression   3.912425
R-squared             0.876141   Adjusted R-squared   0.807331
F(10, 18)             12.73268   P-value(F)           3.06e-06
rho                  -0.009020   Durbin-Watson        1.991825

F-tests of zero restrictions:

All lags of inf              F(2, 18) =   5.2402 [0.0161]
All lags of uem              F(2, 18) =  0.60021 [0.5593]
All lags of bp               F(2, 18) =  0.92366 [0.4151]
All lags of lgdp             F(2, 18) =   5.5883 [0.0129]
All lags of lpoil            F(2, 18) =  0.55302 [0.5847]
All vars, lag 2              F(5, 18) =   2.1325 [0.1081]
```

```
Equation 3: bp

              coefficient      std. error     t-ratio   p-value
  ---------------------------------------------------------------
  const      -447349          933043         -0.4795   0.6374
  inf_1         -85.8408        401.312       -0.2139   0.8330
  inf_2         111.950         391.008        0.2863   0.7779
  uem_1       -1091.36         1049.73        -1.040    0.3123
  uem_2        -417.500         906.410       -0.4606   0.6506
  bp_1            0.620809        0.362085     1.715    0.1036
  bp_2            0.532624        0.330767     1.610    0.1247
  lgdp_1     319054           230035           1.387    0.1824
  lgdp_2    -266558           248014          -1.075    0.2967
  lpoil_1    -15270.3          29584.3        -0.5162   0.6120
  lpoil_2    -56491.4          28771.8        -1.963    0.0652   *

Mean dependent var    2195.851   S.D. dependent var   15927.73
Sum squared resid     1.22e+09   S.E. of regression   8243.970
R-squared             0.827782   Adjusted R-squared   0.732105
F(10, 18)             8.651842   P-value(F)           0.000049
rho                  -0.122612   Durbin-Watson        2.240981

F-tests of zero restrictions:

All lags of inf              F(2, 18) = 0.042972 [0.9580]
All lags of uem              F(2, 18) =   1.6159 [0.2262]
All lags of bp               F(2, 18) =   7.7235 [0.0038]
All lags of lgdp             F(2, 18) =   1.1808 [0.3297]
All lags of lpoil            F(2, 18) =   4.1062 [0.0340]
All vars, lag 2              F(5, 18) =  0.98983 [0.4512]
```

```
Equation 4: lgdp

              coefficient      std. error     t-ratio   p-value
  ---------------------------------------------------------------
  const         1.47342        1.03470        1.424    0.1716
  inf_1         7.84310e-05    0.000445038    0.1762   0.8621
  inf_2        -0.000771587    0.000433611   -1.779    0.0921   *
  uem_1        -0.00134240     0.00116410    -1.153    0.2639
  uem_2         0.00162003     0.00100517     1.612    0.1244
  bp_1         -6.34530e-07    4.01536e-07   -1.580    0.1315
  bp_2          2.82407e-07    3.66806e-07    0.7699   0.4513
  lgdp_1        1.21353        0.255099       4.757    0.0002   ***
  lgdp_2       -0.350484       0.275037      -1.274    0.2188
  lpoil_1       0.0440634      0.0328077      1.343    0.1959
  lpoil_2      -0.00703358     0.0319067     -0.2204   0.8280

Mean dependent var    11.14054   S.D. dependent var   0.122025
Sum squared resid     0.001504   S.E. of regression   0.009142
R-squared             0.996392   Adjusted R-squared   0.994387
F(10, 18)             497.0290   P-value(F)           7.32e-20
rho                  -0.186888   Durbin-Watson        1.893028

F-tests of zero restrictions:

All lags of inf              F(2, 18) =   2.0900 [0.1527]
All lags of uem              F(2, 18) =   1.3112 [0.2940]
All lags of bp               F(2, 18) =   1.2996 [0.2970]
All lags of lgdp             F(2, 18) =   54.391 [0.0000]
All lags of lpoil            F(2, 18) =   1.1580 [0.3365]
All vars, lag 2              F(5, 18) =   2.0038 [0.1268]
```

```
Equation 5: lpoil

              coefficient      std. error     t-ratio   p-value
  ---------------------------------------------------------------
  const      -12.9562         11.1745        -1.159    0.2614
  inf_1        -0.00831056     0.00480644    -1.729    0.1004
  inf_2        -0.00123674     0.00456303    -0.2711   0.7547
  uem_1        -0.0975758      0.0125724     -0.6343   0.5338
  uem_2        -0.0119564      0.0108555     -1.096    0.2876
  bp_1         -1.46043e-06    4.33662e-06   -0.3368   0.7402
  bp_2          1.24325e-06    3.75508e-06    0.3311   0.7445
  lgdp_1        5.91634        3.77500        1.567    0.1247
  lgdp_2       -4.59246        3.97044       -1.156    0.2617
  lpoil_1       0.453971       0.0351496     12.91     1.13e-09 ***
  lpoil_2      -0.043124       0.0344594     -1.251    0.2249

Mean dependent var    1.612940   S.D. dependent var   0.268725
Sum squared resid     0.175490   S.E. of regression   0.098736
R-squared             0.994221   Adjusted R-squared   0.990755
F(10, 18)             286.8060   P-value(F)           2.25e-16
rho                  -0.065776   Durbin-Watson        2.045898

F-tests of zero restrictions:

All lags of inf              F(2, 18) =  0.23260 [0.7949]
All lags of uem              F(2, 18) =   2.1137 [0.1498]
All lags of bp               F(2, 18) =   3.5662 [0.0528]
All lags of lgdp             F(2, 18) =   3.3058 [0.0588]
All lags of lpoil            F(2, 18) =   3.1905 [0.0652]
All vars, lag 2              F(5, 18) =   1.8365 [0.1559]

For the system as a whole:

  Null hypothesis: the longest lag is 1
  Alternative hypothesis: the longest lag is 2
  Likelihood ratio test: Chi-square(25) = 66.0697 [0.0000]

  Comparison of information criteria:
  Lag order 2: AIC = 21.6623, BIC = 24.2554, HQC = 22.4744
  Lag order 1: AIC = 22.2164, BIC = 23.6305, HQC = 22.6564
```

المصدر: مخرجات برنامج **gretl**

تكوين الموارد البشرية المتعددة الأجيال: دراسة حالة عينة من عمال جيلي الألفية وأكس بالمديرية الجهوية للإنتاج بحوض بركاوي لمؤسسة سونطراك

Multi-generational Human Resources Training: a case study of a sample workers of the Millennium and X generation in the Haoud Berkaoui's Regional Directorate of Production in SONATRAC institution

صديقي أمينة [1]*

[1] جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، Seddiki.amina@ univ- ouargla.dz

تاريخ الاستلام: 2022/05/20 تاريخ القبول: 2022/11/11 تاريخ النشر: 2022/12/01

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على ما إذا كان هناك اختلاف في الآليات التي يفضلها كل جيل (الألفية، أكس) لتعلم واكتساب المعرفة بنوعيها الصريحة والتقنية في إطار برامج التكوين بالمؤسسة. حيث تم استهداف عينة مكونة من 112 عامل يعملون بوظائف الأعمال الأساسية بالمديرية الجهوية للإنتاج بحوض بركاوي لمؤسسة سونطراك، حيث تمت معالجة البيانات باستخدام برنامج SPSS.26، إذ تم التوصل إلى أنه لا توجد فروق في إجابات أفراد العينة عند مستوى الدلالة (α= 0.05) تعزى لمتغير الجيل حول الآليات التي يفضلونها لتعلم المعرفة الصريحة والمعرفة التقنية في المؤسسة.

الكلمات المفتاحية: تكوين؛ معرفة صريحة؛ معرفة تقنية؛ جيل الألفية؛ جيل أكس.

تصنيف JEL: J82; M 53

Abstract: This study aims to identify if there is any difference in the mechanisms preffered by generations (the millennium and X generations) to acquire both explicit and technical knowledge in terms of the training programs in the institution. A sample of 112 workers is targeted who work in the basic business functions of Haoud Berkaoui's Regional Directorate of Production in SONATRAC institution. An SPSS.26 program is used as a tool for data processing, and it was found that there are no statistically significant differences at the level of (α = 0.05) significance in the answers of the sample members in terms of the preffered mechanisms of both explicit and technical knowledge in the institution that refered to the variation of generation.

Keywords: Training ; explicit knowledge ; technical knowledge ; Millennium generation ; X generation.

Jel Classification Codes: M53; J82.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

يعد التكوين وظيفة من الوظائف الرئيسية لإدارة الموارد البشرية، حيث يهدف إلى تنمية معارف ومهارات الموارد البشرية من أجل خلق القيمة في المؤسسة وتحقيق الميزة التنافسية، إذ يعد وسيلة فعالة بإمكان المؤسسات استخدامها للتجديد والتطوير باستمرار، وجعلها قادرة على الاستمرار والبقاء في بيئة شديدة التنافس خاصة في ظل التحديات التي يعرفها القرن الحالي؛ حيث يساهم التكوين في تلبية احتياجات المؤسسات بتوفير موارد بشرية كفؤة ومؤهلة لمواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية.

وتعد مؤسسة سونطراك من بين المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي تهتم كثيرا بعملية تكوين مواردها البشرية، حيث تولي أهمية كبيرة لها وهذا من أجل تطوير وتنمية مهارتهم الأساسية، حيث تخصص لهاته العملية ميزانية كبيرة كل سنة، إذ تشمل عمليات التكوين مختلف وظائف الأعمال الأساسية: البحث وتطوير المناجم، والحفر، ونقل الهيدروكربونات، والمعالجة والتسويق والصيانة الصناعية و السلامة الصناعية؛ مع إجراء دورات تكوينية في المجالات الأخرى مثل: (الموارد البشرية، والمالية، والقانون، والتدقيق، والضرائب، والتخطيط، وما إلى ذلك...).

يعمل في مكان العمل اليوم مزيج من ثلاثة أجيال من فئات عمرية مختلفة: جيل الألفية من الفئة العمرية (1981- 1995)، الجيل اكس من الفئة العمرية (1965- 1980)، جيل طفرة المواليد من الفئة العمرية (1946- 1964)؛ فلكل جيل خصائص تميزه عن غيره من الأجيال، حيث تختلف قيم واتجاهات واحتياجات وتفضيلات كل جيل اتجاه العمل، ومع التغيرات والتطورات المتسارعة التي تشهدها بيئة العمل في السنوات الأخيرة، نتيجة الانتشار السريع للتكنولوجيات الحديثة، أصبح هناك تباين كبير في احتياجات العمل والتفضيلات في اختيار آليات التعلم بين الأجيال، والتي لها تأثير على كيفية أداء العمل اليومي في المنظمات.

ومن هنا تتمحور إشكالية الدراسة في السؤال الجوهري التالي: **هل تختلف تفضيلات كل جيل(الألفية، أكس) لتعلم واكتساب المعرفة في إطار برامج التكوين بالمؤسسة؟**

ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية قمنا بوضع الفرضيات التالية :

- **الفرضية الأولى:** تختلف الآليات التي يفضلها كل جيل (الألفية، أكس) لتعلم المعرفة الصريحة في إطار برامج التكوين بالمؤسسة.
- **الفرضية الثانية:** تختلف الآليات التي يفضلها كل جيل (الألفية، أكس) لتعلم المعرفة التقنية في إطار برامج التكوين بالمؤسسة.

2.1. الهدف من الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على إذا ما كان هناك اختلاف في الآليات التي يفضلها كل جيل (الألفية، أكس) لتعلم واكتساب المعرفة بنوعيها(الصريحة والتقنية) في إطار

برامج التكوين بالمؤسسة، مما يساهم في تنفيذ برامج تكوين فعالة في المستقبل تأخذ بعين الاعتبار الاختلافات بين الأجيال.

2.2. منهجية الدراسة: من أجل تحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي، ففي الجانب النظري من الدراسة تم التطرق إلى نظرية الأجيال، مع التطرق إلى مفهوم عملية التكوين وأساليبها، وآليات تكوين الموارد البشرية المتعددة الأجيال، وفي الجانب التطبيقي من الدراسة تم إجراء دراسة حالة في المديرية الجهوية للإنتاج بحوض بركاوي حيث تم استخدام كل من أداتي الاستبيان والمقابلة لجمع بيانات الدراسة.

3.2. الدراسات السابقة:

- **دراسة (صديقي، حجاج، و رفاع، 2021):** هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مسألة انتقال المعرفة بين الأجيال في المؤسسات البترولية الجزائرية، من خلال محاولة تشخيص واقع ممارسة عملية نقل المعرفة من العمال المقبلون على التقاعد إلى العمال الوافدين الجدد في المؤسسة؛ والتعرف على ممارسة أهم برامج نقل المعرفة في إطار إستراتيجية تكوين وتنمية الموارد البشرية، والآليات التي يفضلها عمال جيل الألفية لتعلم واكتساب المعرفة بنوعيها الصريحة والضمنية؛ استخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاعتماد على أداتي المقابلة والاستبيان في جمع بيانات الدراسة، على عينة مكونة من 38 عامل من جيل الألفية يعملون بالمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار ENTP، ومن أهم النتائج المتوصل إليها: يفضل عمال جيل الألفية آلية التدريب على رأس العمل لتعلم المعرفة الضمنية، وآلية التعلم في مراكز التكوين لتعلم المعرفة الصريحة في المؤسسة أكثر من غيرها من الآليات الأخرى.

- **دراسة (Lim, 2015) :** هدفت الدراسة إلى المقارنة بين الآليات المفضلة لتعلم المهارات التقنية بين الأجيال المختلفة من القوى العاملة، و إلى التعرف على أهم حواجز نقل المعرفة من ذوي الخبرة؛ استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي حيث اعتمدت على أداة الاستبيان في جمع بيانات الدراسة، والتي تم توزيعها على عينة مكونة من 176 موظف إماراتين ومغتربين العاملين في جمعية مهندسي البترول(SPE) بالإمارات العربية المتحدة، وقد استخدمت أساليب الإحصاء الوصفي في تحليل النتائج، حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن أغلبية أفراد جيل الألفية يفضلون تعلم المعرفة التقنية عن طريق آلية التدريب على رأس العمل.

- **دراسة (Deal, 2007):** هدفت الدراسة إلى التعرف على قيم الأجيال المختلفة، حيث شملت الدراسة عينة مكونة من 1285 فرد (726 منهم من جيل طفرة المواليد، و 411 من الجيل أكس، و80 فرد من جيل الألفية، والباقي 68 فرد لم يحددوا الجيل)، فوجد أن الأجيال تفضل أساليب تعلم مختلفة، وقد توصلت الدراسة إلى (Tolpize، 2008):

- لا توجد اختلافات واضحة بين الأجيال في اختيار أساليب تعلم المعرفة الصريحة.
- توجد اختلافات واضحة بين الأجيال في اختيار أساليب تعلم المعرفة الضمنية.

تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة المعروضة في أنها تركز على فهم الاختلافات في آليات تعلم المعرفة بنوعيها (الصريحة منها والتقنية) في إطار برامج التكوين التي تعدها المؤسسة، من قبل عمال جيلين وهما: جيل الألفية والجيل أكس.

2. مفهوم عملية تكوين الموارد البشرية وأساليبها:

1.2 مفهوم عملية التكوين:

قبل تحديد مفهوم التكوين يجب الإشارة بأن يوجد اختلاف بين الباحثين الخبراء في دول المشرق العربي ونظرائهم في الجزائر، حيث يستخدمون مصطلح التدريب المترجم من اللغة الإنجليزية " training"، أما في الجزائر فيستخدم الباحثون في الوسط الأكاديمي والقانوني مصطلح التكوين المترجم من اللغة الفرنسة " formation"، وفيما يلي نوضح مفهوم التكوين:

يقصد **بالتكوين**: عملية إعداد وتحضير الفرد لمنصب تسيير وإشراف، حيث يكتسب رصيدا معرفيا جديدا يؤهله لإبراز قدراته، وكذا تكييفه مع الوضع الجديد في ظروف جديدة وذلك قصد النهوض بالطاقات وتحسين الأداء وزيادة الفاعلية والاستمرارية (طواهير و بن عبد الهادي، 2020، صفحة 4).

ويعرف على أنه:" تلك الجهود الهادفة إلى تزويد الفرد العامل بالمعلومات والمعارف التي تكسبه مهارة في أداء العمل أو تنمية مهارات ومعارف وخبرات باتجاه زيادة كفاءة الفرد العامل الحالية والمستقبلية " (الهيتي، 2010، صفحة 223)

ويعرف **عمر وصفي عقيلي**: التكوين كإستراتيجية تسعى إلى بناء نظام معرفي حديث لدى الموارد البشرية في المنظمة، وتطوير مهاراتها الحالية، وإكسابها أخرى جديدة ومتنوعة، وتعديل اتجاهاتها السلوكية للأفضل، بهدف استيعاب والتأقلم مع التغيرات التي تحدث في البيئة وتفرض على المنظمة تبنيها والتكيف معها (عقيلي، 2015، صفحة 437).

2.2 أساليب التكوين: سوف نقوم بتصنيف أساليب التكوين حسب مكان العمل الذي تجرى فيه، كما يلي:

2.2. 1. أساليب التكوين داخل مكان العمل: هناك على الأقل أربعة طرق معروفة وشائعة الاستخدام للتدريب أثناء العمل، تتمثل في: أسلوب تعليمات العمل، والتدوير الوظيفي، الإرشاد والنصح، أو ما يسمى بأسلوب التوجيه، وفيما يلي سنشرح أهمها (جون و راندي، 2012، صفحة 221):

- **تعليمات العمل:** يعرف هذا الأسلوب بأنه سلسلة من الإجراءات التعليمية التي يستخدمها المدرب في تدريب الموظفين أثناء عملهم، ويتميز محتواه عادة بالبساطة.
- **التدوير الوظيفي:** هو عملية نقل الموظف من وظيفة إلى أخرى، أومن قسم أو حدة تنظيمية إلى أخرى و هذا بغرض زيادة معارفه وتهيئته لشغل منصب العمل الذي سينقل إليه، ويعتبر التدوير الوظيفي آلية مهمة للتدريب في مكان العمل حيث غالبا ما يتم استخدام هذا الأسلوب لتدريب الموظفين في الإدارة الوسطى أو الدنيا لتهيئتهم لشغل مناصب أعلى وذلك بهدف تنمية وتحسين معارفهم لتأهيلهم لشغل المناصب الجديدة والتسريع من عملية اندماجهم، وبالرغم من أهمية هذه الأسلوب في التدريب إلا أن تطبيقه في الواقع العملي قليل نسبيا مقارنة بالآليات الأخرى، وهذا ما أشارت إليه أغلب الدراسات:

" حيث توصلت دراسة أجريت في الدنمارك إلى أن نسبة 20% من المؤسسات المدروسة تستخدم هذا الأسلوب للموظفين الذين يعملون بنظام الساعات، بينما بلغت نسبة المؤسسات التي تستخدمه للموظفين الذين يعملون بدوام كامل 2% فقط " (جون و راندي، 2012، صفحة 223).

- **التوجيه:** يعرف (Diane Piktialis & Kent A. Greenes, 2008) التوجيه بأنه علاقة ديناميكية متبادلة في بيئة العمل بين شاغل الوظيفة المتقدم في المسار الوظيفي (المرشد) والمبتدئ (المتدرب) الذي يهدف إلى تعزيز التطوير الوظيفي لكل منهما، حيث يشجع التوجيه المتدرب على تطوير مساره الوظيفي، وزيادة إمكاناته، وتطوير مهاراته، وتحسين أدائه (Piktialis & Greenes, 2008, p. 47) .

2.2. 2. أساليب التكوين خارج مكان العمل: من أهمها نذكر ما يلي:

- **أسلوب المحاضرة:** ترتبط العملية التدريبية من خلال هذا الأسلوب بالمحاضرة، وذلك بتلقين المتدربين معارف ومعلومات معينة ذات علاقة بموضوع محدد في قاعات خاصة، حيث يقوم الشخص المحاضر بعرض موضوع معين خلال فترة زمنية محددة، أمام عدد كبير أو صغير من المتدربين المستمعين والمستفيدين من المعلومات التي يلقيها؛ وتجدر الإشارة إلى إمكانية استخدام هذا الأسلوب في تدريب كافة فئات العاملين، على أساس أنه وسيلة لنقل المعلومات النظرية للمتدربين (عقيلي، 2015، صفحة 466).
- **التدريب بالوسائل السمعية البصرية:** تشمل التقنيات السمعية والبصرية أجهزة العرض والشرائح والفيديوهات، ويعد الفيديو طريقة تعليمية شائعة الاستخدام، وقد تم استخدامه لتحسين مهارات التواصل ومهارات إجراء المقابلات الشخصية بالإضافة إلى توضيح كيفية إتباع بعض الإجراءات؛ وبالرغم من ذلك فإنه من الناذر ما يستخدم الفيديو بمفرده، بل يستخدم دائما إلى جانب المحاضرات لعرض أمثلة توضيحية وخبرات واقعية للمتدربين (ريموند أ، 2017، صفحة 490).

- **التدريب باستخدام الحاسب الآلي:** وهو التدريب الذي يستخدم المدرب بموجبه الحاسب الآلي لشرح وتوضيح المادة التعليمية للمتدربين، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الأسلوب يستخدم غالبا إلى جانب المحاضرات لعرضها بطريقة حيوية.
- **الطرق التجريبية:** (ريموند أ، 2017، صفحة 492) تشمل الطرق التجريبية أو العملية أساليب التدريب التي تتطلب مشاركة المتدرب بفاعلية في التدريب، وتتضمن تلك الأساليب: أسلوب دراسة الحالة، أسلوب المحاكاة، لعب الأدوار، الألعاب التدريبية، وتمثيل السلوك، وتعد هذه الأساليب من الأساليب المثالية التي تعمل على تنمية مهارات محددة، أو فهم كيفية نقل المهارات والسلوكيات للوظيفة، أو تجربة كل الجوانب المتعلقة بإتمام مهمة ما.

من خلال عرض أساليب التدريب خارج مكان العمل نجد أن الباحثين قاموا بتقسيم هذه الأساليب إلى مجموعتين: المجموعة الأولى وتشمل الأساليب التي تكون أحادية الجانب عن طريق تعليم المدرب للمتدربين ولا يحدث فيها تفاعل بين المدرب والمتدرب مثل: أسلوب المحاضرة، التدريب بالوسائل السمعية والبصرية، التدريب باستخدام الحاسب الآلي حيث تعتبر أساليب تلقينية تلقن المتدرب مادة تدريبية معينة؛ أما المجموعة الثانية فتشمل الطرق التجريبية التي تركز على التفاعل بين المدرب والمتدرب والمشاركة والممارسة الفعالة للتعليم من جانب المتدرب، حيث تتمثل هذه الطرق في: أسلوب دراسة الحالة، أسلوب المحاكاة، لعب الأدوار، الألعاب التدريبية.

3. تكوين الموارد البشرية المتعددة الأجيال

1.3 نظرية الأجيال المتعاقبة:

استخدم الباحثون مفهوم الجيل لتحديد مجموعات معينة تشترك في نفس سنوات الميلاد، ولقد قدم علماء الاجتماع مساهمات بارزة في محاولتهم إعطاء مفهوم واضح للجيل ومن ثم تقديم نظريات للأجيال والاهتمام بما يسمى بخلافة الأجيال وربطها بالظواهر الاجتماعية والثقافية والتاريخية، حيث استفيد فيما بعد من هذه النظريات في علوم شتى كالتربية والتعليم، الاقتصاد، والإدارة، والسياسة وغيرها من العلوم، وهذا للصلة الوثيقة بين مختلف العلوم؛ وفيما يلي نعرض مساهمات أبرز الباحثين والمفكرين في تطوير نظرية الأجيال ابتداء من القرن 19، والذي كانت فيه الانطلاقة الحقيقية لأعمال العديد من المؤرخين والباحثين إلى غاية القرن 20، والذي يعد فيه عالم الاجتماع الألماني(K. Mannhiem) من أبرز الباحثين والذي توجت أعماله بإعداد نظرية الأجيال، وبعدها توالت العديد من الدراسات من طرف العديد من الباحثين والتي اعتمدت في أغلبها على أعمال مانهايم وطورت نظريات جديدة؛

يرى المؤرخ الألماني"Hans Jaeger" أن الاهتمام الكبير للباحثين بدراسة تعاقب وخلافة الأجيال وصلته بالظواهر الاجتماعية والثقافية والتاريخية، كان في بداية القرن التاسع عشر فقط وقد يرجع ذلك لتسارع وتيرة التغيرات التاريخية خلال هذه الفترة، ويعد" Auguste Comte " أول من قام بدراسة علمية للأجيال في التاريخ بين عامي 1830و 1840، حيث درس تعاقب الأجيال بشكل منهجي باعتباره القوة المحركة في التقدم التاريخي(jaeger, 1985, p. 275) ؛

أما في القرن العشرين فمن بين أبرز المساهمات الفكرية نذكر: نظرية الأجيال لعالم الاجتماع الألماني Karl. Mannhiem، في مقالته بعنوان: " مشكلة الأجيال The problem of generations " سنة 1923، حيث يرى أن الأفراد الذين ينتمون إلى نفس الفئة العمرية (نفس سنوات الميلاد) يتأثرون بالخصائص الاجتماعية والتاريخية لتلك الفترة، و تنعكس بذلك تلك الخصائص على سلوكهم؛ وفي هذا الصدد يقول: " الأفراد الذين ينتمون إلى نفس الجيل والذين يتقاسمون نفس سنوات الميلاد ينتمون بالفطرة إلى موقع مشترك في البعد التاريخي للعملية الاجتماعية "(Mannhiem, 1927, p. 290) .

وامتدادا لأعمال الباحثين السابقين، في سنة 1990 اقترح الباحثان الأمريكيان (William Strauss and Neil Howe) نظرية الأجيال في كتابهما" Generations: The History of America's Future, 1584 to 2069 "، حيث تتكون هذه النظرية من جزأين حيث يقترح الجزء الأول من هذه النظرية أن أحداث الحياة التي يعيشها الأفراد، وعلى وجه التحديد فإن أفراد جيل ما سيتأثر سلوكهم وطريقة اتخاذهم للقرارات في المستقبل بأحداث الحياة التي عاشوها في الماضي، أي أن الأفراد من أجيال مختلفة يتجاوبون بشكل مختلف مع أحداث الحياة نفسها وفقا لمرحلة حياة كل الجيل؛ ويقترح الجزء الثاني من النظرية أن الأجيال دورية، وتتكون من أربعة أنواع تتكرر بطريقة ثابتة بشكل عام. لقد قام الباحثان حسب نظريتهما بتحديد 18 جيلا للمجتمع الأمريكي، بناء على الأحداث التاريخية والاجتماعية التي عاشاها أفراد كل جيل، وقدموا تسميات لهاته الأجيال. وقد قسم الباحثين 18 جيلا. (صديقي، حجاج، و رفاع، 2021، صفحة 343).

وفي دراستنا الحالية سنركز على جيلين فقط وهما: جيل الألفية، والجيل أكس والذين يشكلون أغلبية عمال المؤسسات في الفترة الحالية.

2.3. الاختلافات بين الأجيال من حيث القيم والتفضيلات والخصائص

كان هناك جدلا كبيرا بين الباحثين حول إمكانية تعميم القيم على حسب الأجيال، أي أنه إذا كان فرد ينتمي إلى جيل معين فإنه ليس بالضرورة يتشابه مع أفراد جيله في نفس الخصائص من حيث القيم والمميزات والاحتياجات فهذا التشابه نسبي إلى حد ما، وفي هذا الصدد يقول (Reevers & Oh, 2008, p. 267): " على الرغم من عدم الاتساق في التسميات والتسلسل الزمني، تتفق معظم الدراسات على وجود قدر كبير من التباين بين الخصائص المميزة داخل أي جيل معين، وبالتالي فمن غير

المستحسن أن نفترض أنه إذا ولد شخص في عام 1985 مثلا فإن هذا الشخص سوف يتمتع بمعظم خصائص جيل الألفية، أو أن شخصًا من مواليد 1960 (ينتمي لجيل طفرة المواليد) لن يكون متطورًا تقنيًا مثل شخص ينتمي للجيل أكس أو جيل الألفية "؛

لكن هذا الجدل الكبير لم يمنع العديد من الباحثين من إجراءات دراساتهم وبحوثهم التجريبية حول الاختلافات بين الأجيال كل في مجال اختصاصه: التربية والتعليم، الاقتصاد والإدارة، حيث لا تزال البحوث متواصلة لاكتشاف المزيد ولتدعيم نتائج الدراسات السابقة في هذا الميدان حتى تصبح قابلة للتعميم، ولهذا سنلخص أهم الفروق والاختلافات بين الأجيال المختلفة حسب ما جاء في أهم الدراسات والبحوث، فلكل جيل من الأجيال السابق ذكرها خصائص ومميزات تميزه عن غيره من الأجيال، وفيما يلي سنوضح ذلك :

- جيل طفرة المواليد (Baby Boomers): وهو الجيل المولود بين سنتي (1946- 1964)، يعرف موظفين هذا الجيل بأنهم جماعيين، يعملون بجد ومخلصين، يحرصون على تحقيق الأمن الوظيفي داخل المؤسسة، تميزت السنوات التكوينية الاحترافية (1970-1980) لهذا الجيل بالشعبية المتزايدة لأساليب الإدارة القائمة على المشاركة والموجهة للفرق، والتي يعتقد أنها أثرت على أساليب العمل والقيادة الحالية (Camille, Heather, & Lan, 2018).

وفي دراسة قام بها الباحثان (Yu & Miller, 2005)، تم إجراء مسح ل 20 مؤسسة تعليم عالي و 148 مؤسسة لصناعة الآلات، حيث بلغت نسبة الاستجابة 62%، وقد كان الأفراد المستهدفين من جيلي أكس وطفرة المواليد " Baby Boomers, generation X "، حيث ساعد هذا الاستبيان التجريبي في الحصول على إجابات متنوعة حول مواقف العمل، القيم و التوجهات، أشارت نتائج الدراسة أن جيل طفرة المواليد يفضل العمل الجماعي، القيادة، والتوجيه في الإشراف، وأسلوب القيادة الموجه نحو المهام(Debby, 2008, p. 63) .

- الجيل أكس (Generation X): وهو الجيل المولود بين سنتي (1965- 1980)، ويطلق عليه جيل X-ers (Zopiatis, Krambia-Kapardis, & Varnaras, 2012, p. 102)،حيث يتميز هذا الجيل بالعديد من الخصائص منها الميل إلى الاستقلالية في العمل، حب السلطة وتحمل المسؤولية، كثرة التنقل الوظيفي، سريع التأقلم والتكيف مع ظروف العمل.

ففي دراسة للباحثان (Yu & Miller, 2005)، أشارت نتائج الدراسة أن الجيل أكس " X " يفضل اتخاذ القرارات بالمشاركة، الحكم الذاتي في الوظيفة، الاستقلالية، إلى جانب أسلوب القيادة الموجه نحو العلاقات(Debby, 2008, p. 63) . بالإضافة إلى ذلك ، فإن جيل "X-ers" يتمتع بخبرة فنية ويتوق

إلى تحديث المعرفة وتطبيقها في أعمالهم، يعود الفضل في هذه القدرة التكنولوجية إلى حقيقة أن جيل"X-ers" قد نشأ في فترة التغير السريع للتكنولوجيا، و توافر كميات هائلة من المعلومات . (Huichun & Peter, 2005, p. 4)

- جيل الألفية (Generation Y): وهو الجيل المولود بين سنتي (1981- 2001) و هو أصغر جيل في ببيئة العمل، حيث يعتبر من أحدث الوافدين إليها مقارنة بالأجيال الأخرى، ويتميز هذا الجيل بمجموعة من الخصائص: يفضل العمل الجماعي، التعاون بين الأفراد، يفضل التوجيه في العمل، يحب الإطلاع على أحدث التقنيات في العمل وسائر التكنولوجيات الحديثة، التعلم المستمر في بيئة العمل؛ الميل إلى الاتصال بوسائل الاتصالات الرقمية(مثل الهواتف الذكية وتطبيقاتها المختلفة: Facebook, WatsApp, Email, ...).

ويطلق على هذا الجيل عدة تسميات منها (Nexters, MySpage generation, dot.com generation, Internet generation) حيث شهد هذا الجيل انفجار الإنترنت والشبكات الاجتماعية، العصر الرقمي، تلفزيون الواقع ...؛(Zopiatis, Krambia-Kapardis, & Varnaras, 2012, p. 102) إن أفراد جيل الألفية شهدوا تغييرات عديدة أبرزها " نمو وانتشار الإنترنت " حيث أنهم مرتاحون للغاية مع الإنترنت والتقدم التكنولوجي.(Roxanne, 2010, p. 80)

وفي دراسة قامت بها شركة (Johnson Controls Global Workplace Solutions) بالتعاون مع Haworth (شركة تصنيع أثاث) و iDEA (شركة استشارات التصميم)، بتنفيذ مشروع بحثي يدعى OXYGENZ يهدف إلى تحديد ما يمكن للمنظمات القيام به لجذب هذا الجيل إلى مكان العمل، وكذا القيمة التي يمكن أن يضيفها هذا الجيل في بيئة العمل، و تتلخص النتائج الرئيسية لتقرير OXYGENZ فيما يلي(Joy & Haynes, 2011, p. 218) :

- يعطي أفراد هذا الجيل الأولوية للتعاون والتفاعل في مكان العمل، حيث ينبغي دعم ذلك من خلال توفير مساحات لفرق العمل والفضاءات المناسبة التي تدعم المشاركة التعاونية في الإطار الرسمي والغير الرسمي.
- التعلم المستمر والتطوير مهم جدا لهذا الجيل.
- يعطي أفراد هذا الجيل أهمية كبيرة للعمل في فريق وكذلك للعمل بين الفرق.
- أفراد هذا الجيل هم قوة عاملة اجتماعية وتعاونية.

لقد بينت العديد من الدراسات وجود اختلافات واضحة بين الأجيال المتواجدة في بيئة العمل، حيث يرون أن هذه الاختلافات في القيم والخصائص تنعكس على طريقة تعاملهم مع الأحداث التي يواجهونها في العمل وبذلك يفضل كل جيل طرقا معينة في التعامل مع هذه الأحداث؛ وفي دراستنا

الحالية نسعى للتعرف على ما إذا توجد اختلافات بين جيلي الألفية وأكس الذين يشكلون أغلبية الأفراد العاملين في بيئة العمل الحالية، وذلك من حيث الآليات التي يفضلونها لتعلم واكتساب المعرفة بنوعيها الصريحة والتقنية في إطار برامج التكوين بالمؤسسة.

3.3. تكوين الموارد البشرية المتعددة الأجيال

1.3.3. المعرفة الصريحة والمعرفة الضمنية: من بين التصنيفات المهمة التي قدمت للمعرفة والذي يعتبر الأكثر استخداما بين الباحثين في مجال إدارة المعرفة هو تصنيف المعرفة إلى ضمنية وصريحة، حيث يعتبر (M.Polany. 1966) أول من ميز بين المعرفة الصريحة والضمنية عندما قال " إننا نعرف أكثر مما نقول We can know more than we can tell " ، ويعتبر Nonaka أول من أعاد الأهمية لهذا التمييز في دراسته " الشركات الخلاقة للمعرفة The knowledge-Creating Company " التي نشرها في مجلة هارفارد للأعمال في أواخر سنة 1991.

- **فالمعرفة الصريحة** Explicit Knowledge: هي معرفة رسمية ومنهجية لذلك يمكن توصيلها ومشاركتها بسهولة في مواصفات المنتج، أو معادلة علمية، أو برنامج كمبيوتر. حيث أن معظم المعرفة الصريحة هي بيانات تقنية أو أكاديمية، أو معلومات موصوفة بلغة رسمية كالكتيبات والتعبيرات الرياضية وحقوق النشر والتأليف، هذه المعرفة المنهجية يتم التواصل بها ونشرها بسهولة من خلال الطباعة والوسائل الالكترونية و الطرق الرسمية الأخرى (صديقي، حجاج، و رفاع، 2021، صفحة 371).
- **المعرفة الضمنية** Tacit Knowledge: هي معرفة عملية، معرفة موجهة للفعل، أو " معرفة كيف knowledge- how " المستندة إلى الممارسة، المكتسبة من خلال التجربة الشخصية، وناذرا ما يتم التعبير عنها صراحة وغالبا ما تشبه الحدس. وهي نوعان: **تقنية** حيث يتكون جزء من المعرفة الضمنية من المهارات التقنية وهي نوع من المهارات الغير رسمية، وبعد **إدراكي** ويتألف من النماذج العقلية والمعتقدات والمنظورات المتأصلة بحيث تأخذ كأمر مسلم به وبالتالي لا يمكن التعبير عنها بسهولة (صديقي، حجاج، و رفاع، 2021، صفحة 372).
- **المعرفة التقنية:** هي الخبرة العملية والدراية الفنية التي يمكن الاعتماد عليها في أداء المهمات. وهي حصيلة المعلومات الفنية للفرد والجماعة والمنظمة، من خلال القدرة على اكتسابها واستيعابها والتي تساهم في حل مشكلات العمل اليومي وتحسين الأداء (بن وارث، 2022، صفحة 589).

2.3.3. آليات تكوين الموارد البشرية المتعددة الأجيال

تشير العديد من الدراسات في مجال التدريب إلى وجود اختلافات في تفضيلات التعلم وفي أساليب واحتياجات التدريب بين أجيال القوى العاملة، فلكل جيل احتياجات محددة من عملية

التدريب، و يفضل أساليب معينة في التدريب؛ ففي دراسة قام بها (Deal, 2007) للتعرف على قيم الأجيال المختلفة، حيث شملت الدراسة عينة مكونة من 1285 فرد(726 منهم من جيل "طفرة المواليد " ، و 411 من الجيل " أكس "، و80 فرد من جيل الألفية، والباقي 68 فرد لم يحددوا الجيل)، فوجد أن الأجيال تفضل أساليب تعلم مختلفة. و يمكن تلخيص الطرق المفضلة لكل جيل للتعلم في الجدول التالي(Tolpize, 2008, p. 14) :

جدول 1: أساليب واحتياجات التكوين التي يفضلها كل جيل

	جيل طفرة المواليد	الجيل أكس	جيل الألفية
الطريقة المفضلة لتعلم المعرفة الضمنية (المهارات اللينة)	- في العمل. - مجموعات المناقشة. - تدريب فرد لفرد. - التعليم المباشر في الفصول الدراسية. تفاعل الزملاء والملاحظات.	- في العمل. - تدريب فرد لفرد. - تقديم الزملاء والملاحظات. - التقييم والتغذية العكسية. مجموعات المناقشة.	- في العمل. - مجموعات المناقشة. - تفاعل الزملاء والملاحظات. - تدريب فرد لفرد. التقييم والتغذية العكسية.
الطريقة المفضلة لتعلم المعرفة الصريحة (المهارات الصلبة)	- التعليم المباشر في الفصول الدراسية. - في العمل. - المصنفات والكتيبات. - الكتب والقراءة. - تدريب فرد لفرد.	- في العمل. - التعليم المباشر في الفصول الدراسية. - المصنفات والكتيبات. - الكتب والقراءة. تدريب فرد لفرد.	- في العمل. - التعليم المباشر في الفصول الدراسية. - المصنفات والكتيبات. - الكتب والقراءة. تدريب فرد لفرد.
ردود الفعل والإشراف	قد يتعرض للإهانة من ردود الفعل المستمرة.	فوري ومستمر.	فوري ومستمر.
المناطق المفضلة للتنمية	- التدريب على المهارات في مجالات خبرتي. - القيادة. - التدريب على استخدام الحاسوب.	- القيادة. - التدريب على المهارات في مجالات خبرتي. - بناء الفريق.	- القيادة. - حل مشكلات اتخاذ القرار. - التدريب على المهارات في مجالات خبرتي.

Source: Anick Tolbize, (2008). **Op. Cit**, pp 8-9.

من خلال الجدول يلاحظ أن الأجيال الثلاثة لها نفس تفضيلات تعلم المعرفة الصريحة (المهارات الصلبة) والمتمثلة في التعلم في العمل، التعلم من المصنفات والكتيبات، في الفصول الدراسية، تدريب فرد لفرد، لكنه يلاحظ اختلاف في ترتيب أولويات التعلم فجيل " طفرة المواليد" يفضل التعلم من خلال الفصول الدراسة كأولوية أولى بينما نجد أن جيلي الألفية والجيل " أكس" يفضلون تعلمها في مكان العمل، أما بقية المهارات فكانت بنفس الأولوية؛ وبالنسبة لتفضيلات تعلم المعرفة الضمنية (المهارات الناعمة) فنجد أنه هناك اختلافات بين الأجيال، فبالنسبة للأجيال الصغيرة كجيل "أكس" وجيل الألفية لا يفضلون التعلم في الفصول الدراسية ويفضل التعلم في مكان العمل، كما أنه يفضل التعلم من خلال التفاعل ومجموعات المناقشة، فجيل الألفية يعتبر جيل تعاوني وتفاعلي؛ أما جيل" طفرة المواليد " فهو يفضل التعلم في الفصول الدراسية الرسمية؛ وضمن هذا الإطار يؤكد كل من (Kapp, 2007; Wagner, 2009)، أن أفراد جيل طفرة المواليد يفضلون أساليب التعلم الأكثر تنظيما، مثل المواد اللفظية والنصية في الفصول الدراسية الرسمية (Sanei, Javernick- will, & Chinowsky, 2013, p. 994). كما يلاحظ بعض الخبراء أن أفراد الجيل أكس لا يفضلون التدريب الرسمي إلا عندما لا يوجد خيار آخر (Kroth & Bova, 2001)، مفضلين "التوجيه" كوسيلة لتلقي المعرفة (Sanei, Javernick- will, & Chinowsky, 2013, p. 994). وبالنسبة لحصول أفراد كل من الفئات العمرية الصغرى والكبرى على فرص متساوية للتدريب والتطوير في العمل، يرى الكثير من الباحثين أن أفراد الفئات الصغرى (جيل الألفية، الجيل أكس) تكون لهم حظوظ كبيرة في الحصول على فرص للتدريب والتطوير وهذا بحكم التحاق جيل الألفية حديثا بالعمل، وكذا ترقية العديد من أفراد الجيل أكس لتولي مهام أعلى، أو تهيئتهم لخلافة أفراد جيل طفرة المواليد بعد تقاعدهم؛ وبالمقابل من ذلك قد تغفل العديد من المنظمات عن تدريب وتنمية مهارات أفراد جيل طفرة المواليد، وهذا لوجود فكرة نمطية عن ارتباط استعداد الأفراد لتلقي المزيد من المهارات التدريبية بالعمر، فوفقا ل: (Maurer, 2007)، فإن الصور النمطية يمكن أن تؤدي إلى حرمان العامل الأكبر سنًا من الدخول إلى فرص التدريب والتطوير ، وثانياً (وأقل علانية) أنه قد لا يحصل على دعم كبير أو حتى يتم تثبيطه عن المشاركة في المناسبات التدريبية المتاحة لهم(Deogratias, 2009, p. 262) ؛ وبالتالي فإن هذا الحرمان من الحصول على فرص للتدريب، قد يؤدي بمرور الوقت إلى تخفيض حجم الموارد المعرفية لأفراد هاته الفئة، و إن عدم حصولها على الدعم الكافي لتجديد معارفها واقتصارها على المعرفة السابقة التي اكتسبتها، من شأنه التأثير على قدرة أفراد جيل طفرة المواليد على تدريب وتوجيه العمال الأصغر سنا بطريقة أكثر فعالية.

4. الطريقة والأدوات:

1.4 عينة الدراسة: تمثلت عينة الدراسة في الأفراد العاملين بوظائف الأعمال الأساسية للمؤسسة بكل من: (قسم الهندسة و الإنتاج، قسم الصيانة، قسم الاستغلال، قسم الصحة والسلامة والبيئة)، وقد تم استهداف عمال جيلين: (80) عامل من جيل الألفية، و من (32) عامل من الجيل أكس، حيث تم جمع بيانات الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2020/01/02 إلى 2020/01/10.

2.4 الأدوات المستخدمة في الدراسة: تم الاعتماد على الاستبيان والمقابلة كأدوات أساسية لجمع بيانات الدراسة، حيث تم إجراء مقابلة مع رئيس مصلحة التخطيط السيد: بوجلال كمال، من أجل جمع البيانات الأولية للدراسة، وتم توزيع الاستبيان على عينة قصدية مكونة من 150 عامل من جيلي الألفية وأكس يعملون بوظائف الأعمال الأساسية للمؤسسة حيث تم استرجاع 130 استمارة منها 112 استمارة صالحة للتحليل الإحصائي، حيث تمت معالجة البيانات باستخدام برنامج (SPSS.26).

3.4 عرض وتحليل الخصائص الأساسية لأفراد عينة الدراسة:

يتضح من خلال الجدول رقم(02) أن نسبة 71.4 % من أفراد عينة الدراسة ينتمون إلى جيل الألفية، وينتمي 28.6 % منهم إلى الجيل اكس؛ وأن 89.29 % من أفراد عينة الدراسة ينتمون لفئة الذكور، بينما ينتمي10.71 % فقط لفئة الإناث، ويبرر ذلك إلى طبيعة نشاط المؤسسة وطبيعة نظام العمل؛ ويتضح أن أكثر من 78.6% من المستجوبين من حاملي الشهادات الجامعية (دراسات عليا، مهندس دولة، ليسانس)، وأن 21.4% منهم من خريجي مراكز التكوين المهني الحاملين لشهادتي التقني والتقني سامي؛ كما نجد أن 67.9 % ينتمون للفئة المهنية إطار، ونسبة 28.6 % إلى الفئة المهنية عون تحكم، وينتمي نسبة فقط ينتمون 1.8 % إلى الفئة المهنية عون تنفيذ، وإلى فئة الإطارات السامية أيضا؛ ويتضح أيضا أن 45.5 % من مجموع المستجوبين لديهم خبرة مهنية أقل من 5 سنوات وينتمون لجيل الألفية، ونسبة 29.5 % لديهم خبرة مهنية (من 5- 9 سنوات) وينتمي أغلبهم لجيل الألفية، ونسبة 5.4 % لديهم خبرة مهنية (من 10- 15 سنة) وينتمون للجيل أكس أيضا، كما نجد أن نسبة 19.6% لديهم خبرة مهنية (أكثر من15 سنة) وينتمون للجيل أكس.

5. النتائج والمناقشة:

1.5.تحليل معطيات تكوين الموارد البشرية في المديرية الجهوية للإنتاج بحوض بركاوي خلال الفترة (2014- 2019):

يتضح من خلال الجدول رقم (03) أن المؤسسة قد خصصت أكبر ميزانية لتكوين مواردها البشرية خلال الفترة (2014- 2019) في سنة 2017، ويبرر ذلك لعملية التوظيف التي تم إجرائها حيث تم توظيف 162 عامل جديد بعد التكوين وهو أكبر عدد تم توظيفه مقارنة بالسنوات السابقة، وقد تم تخصيص أقل ميزانية سنة 2014 وقد صاحب ذلك استفادة عدد أقل من العمال من البرامج

التكوينية خلال هذه الفترة، كما يلاحظ استفادة عدد أكبر من العمال من البرامج التكوينية خلال الفترة (2017- 2019) حيث استفاد أغلبية عمال المؤسسة من هذه البرامج ،على عكس الفترة السابقة (2014- 2016) التي استفاد فيها نصف العمال تقريبا من هذه البرامج كل سنة؛ أما الحجم التعليمي المخصص لكل عامل فهو ثابت خلال كل الفترة(2014- 2019) والمقدر ب: 30 ساعة لكل عامل.

2.5 الآليات التي يفضلها كل جيل (الألفية، أكس) لتعلم المعرفة الصريحة في إطار برامج التكوين بالمؤسسة

يتضح من خلال الجدول رقم (04) أن المستجوبين من الجيلين الألفية وأكس اختاروا آلية **التدريب أثناء العمل** كأولوية أولى بمتوسط حسابي بلغ (1.69) وبانحراف معياري (1.014) بالنسبة لإجابات عمال جيل الألفية، وبمتوسط حسابي (1.81) وبانحراف معياري (1.120) بالنسبة لإجابات عمال الجيل أكس، حيث تتيح هذه الآلية للمتعلم الفرصة للتعلم ونقل ما تم تعلمه وتطبيقه مباشرة أثناء أداء المهام مما يضمن اكتساب المعرفة بطريقة فعالة؛ وجاءت آلية **التكوين في مركز التكوين** في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (2.50) وبانحراف معياري (1.405) بالنسبة لإجابات عمال جيل الألفية، وبمتوسط حسابي (2.34) وبانحراف معياري (1.234) بالنسبة لإجابات عمال الجيل أكس، إذ يتم فيها تلقين المتعلمين معارف ومعلومات نظرية ذات علاقة بموضوع ما، من خلال استخدام وسائل العرض المختلفة، حيث تتاح للمتعلم فرصا للسؤال والنقاش عن الأمور المبهمة وهذا ما لا تتيحه الآليات الأخرى ؛ بينما جاءت آلية **التوجيه أثناء العمل** في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (2.88) وبانحراف معياري (0.769) بالنسبة لإجابات عمال جيل الألفية، وبمتوسط حسابي (3.09) وبانحراف معياري (0.995) بالنسبة لإجابات عمال الجيل أكس، حيث تسمح برامج التوجيه للمتعلم بالتحاور مع المعلم وطرح الأسئلة، لكن بما أن طبيعة المعرفة هي معرفة صريحة فهي تحتاج لأن يتم تعلمها ضمن إطار برنامج تدريبي منظم وهذا ما فضله العمال؛ وجاءت آلية **التعلم من المصنفات والكتيبات** في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ (3.95) وبانحراف معياري (1.221) بالنسبة لإجابات عمال جيل الألفية، وبمتوسط حسابي (3.72) وبانحراف معياري (1.301) بالنسبة لإجابات عمال الجيل أكس، وقد يرجع ذلك لأن الكثير من الأفراد لا يفضلون وسائل التعليم الذاتي، نظرا لأن المتعلم قد لا يفهم في بعض الأحيان بعض المعلومات بالتفصيل ويحتاج مع من يتناقش حول الأمور المبهمة، وهذا ما لا توفره وسائل التعليم الذاتي كالمصنفات والكتيبات؛ تتفق نتائج الدراسة مع نتائج دراسة (Deal, 2007)، والتي وجدت أن آليتي **التكوين في مركز التكوين والتدريب أثناء العمل** هي أكثر الطرق تفضيلا لتعلم المعرفة الصريحة في المؤسسة من قبل عمال الجيلين الألفية وأكس.

3.5. الآليات التي يفضلها كل جيل (الألفية، أكس) لتعلم المعرفة التقنية في إطار برامج التكوين بالمؤسسة

يتضح من خلال الجدول رقم(05) أن المستجوبين من الجيلين اختاروا آلية **التدريب أثناء العمل** كأولوية أولى والأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (1.91) وبانحراف معياري (1.009) بالنسبة لإجابات عمال جيل الألفية، وبمتوسط حسابي (1.91) وبانحراف معياري (1.058) بالنسبة لإجابات عمال الجيل أكس، فعندما تكون بيئة التدريب هي نفسها بيئة التعلم يسمح للمتعلم بالحصول على أكبر قدر من المعلومات و المعارف المتعلقة بالمنصب، وفهمها واستيعابها بطريقة أسرع من غيرها من الآليات الأخرى ؛ كما اختار المستجوبين من جيل الألفية **التدريب وفق أسلوب المحاكاة المهنية** كأولوية ثانية بمتوسط حسابي بلغ (2.51) وبانحراف معياري (1.079)، حيث تستخدم العديد من الشركات البترولية أساليب المحاكاة المهنية في تدريب ونقل المعرفة لعمالها، حيث تكون الآليات والمعدات تشبه الآليات الموجودة في مكان العمل الحقيقي مما يضمن للمتدرب الحصول على أكبر قدر من المعلومات ويكون لديه الوقت الكافي للتعلم، حيث تسمح هذه البرامج للمتعلم بالتجريب والخطأ على عكس مكان العمل الحقيقي الذي لا يكون فيه مجال للخطأ وهذا لخطورة المعدات الصناعية وما قد ينجر عن ذلك من آثار سلبية؛ في حين اختار عمال الجيل أكس آلية **التكوين في مركز التكوين** كأولوية ثانية، بمتوسط حسابي بلغ (2.63) وبانحراف معياري (1.157)، ويبرر ذلك أن عمال هذا الجيل في وسط مسارهم المهنية ولديهم خبرة في ميدان عملهم مقارنة بعمال جيل الألفية الذين هم في بداية مسارهم المهني ولذا يفضلون التعليم الرسمي لتدعيم معارفهم، وهذا ما توفره البرامج التكوينية التي تتم في مركز التكوين؛ في حين اختار المستجوبين من جيل الألفية آلية **التكوين في مركز التكوين** كأولوية ثالثة، بمتوسط حسابي بلغ (2.56) وبانحراف معياري (1.157)، بينما اختار المستجوبين من الجيل أكس آلية **أسلوب المحاكاة المهنية** كأولوية ثالثة، بمتوسط حسابي بلغ (2.69) وبانحراف معياري (1.061)؛ كما نجد أنه اختار المستجوبين من الجيلين آلية **التوجيه من طرف خبراء التخصص** في المرتبة الرابعة والأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ(3.01) وبانحراف معياري (0.961) بالنسبة لإجابات عمال جيل الألفية، و بمتوسط حساب(2.78) وبانحراف معياري (1.039) بالنسبة لإجابات عمال الجيل أكس، إذ أن برامج التوجيه مهمة لكنها قد لا تضمن للمتعلم الحصول على القدر الكافي من المعلومات لأنها تخضع في الغالب لعدة اعتبارات ككفاءة المشرف وخبرته ومدى تخصيصه للوقت الكافي للمتعلم، مما يدل على أن العمال يفضلون الآليات التي تتم في إطار برنامج منظم ويخصص لها الوقت الكافي والموارد اللازمة لتعلم المعرفة التقنية.

يتضح من خلال ما سبق أن عمال الجيلين أكس والألفية يفضلون آلية **التدريب أثناء العمل** أكثر من غيرها من الآليات الأخرى لتعلم المعرفة التقنية في المؤسسة، حيث تتفق النتائج مع نتائج

دراسة (**Lim, 2015**) التي أظهرت نتائجها أن أغلبية أفراد جيل الألفية يفضلون تعلم المعرفة التقنية عن طريق آلية التدريب أثناء العمل.

4.5. اختبار فرضيات الدراسة:

1.4.5. فرضية الأولى: تختلف الآليات التي يفضلها كل جيل (الألفية، أكس) لتعلم المعرفة الصريحة في إطار برامج التكوين بالمؤسسة

يتضح من خلال الجدول رقم (06) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في إجابات أفراد العينة تعزى لمتغير الجيل، فيما يتعلق بالآليات التي يفضلونها لتعلم المعرفة الصريحة في إطار برامج التكوين بالمؤسسة، حيث أن مستوى دلالة كل من الآليات(التدريب في مركز التكوين، التدريب أثناء العمل، المصنفات والكتيبات، التوجيه أثناء العمل) كانت أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) .

وعليه يمكننا نفي صحة الفرضية الأولى والتي تنص على أنه: **تختلف الآليات التي يفضلها كل جيل (الألفية، أكس) لتعلم المعرفة الصريحة في إطار برامج التكوين بالمؤسسة.**

يتضح من خلال النتائج المتوصل إليها أنها تتفق مع نتائج دراسة (Deal, 2007) التي أظهرت أنه لا تختلف تفضيلات تعلم واكتساب المعرفة الصريحة بين الأجيال.

2.4.5. الفرضية الثانية: تختلف الآليات التي يفضلها كل جيل (الألفية، أكس) لتعلم المعرفة التقنية في إطار برامج التكوين بالمؤسسة

يتضح من خلال الجدول رقم (07) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في إجابات أفراد العينة تعزى لمتغير الجيل، فيما يتعلق بالآليات التي يفضلونها لتعلم المعرفة التقنية في إطار برامج التكوين بالمؤسسة، حيث أن مستوى دلالة كل من الآليات (التدريب في مركز التكوين، التدريب أثناء العمل، أسلوب المحاكاة المهنية، التوجيه من طرف الخبراء) كانت أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) .

وعليه يمكننا نفي صحة الفرضية الثانية والتي تنص على أنه: **تختلف الآليات التي يفضلها كل جيل (الألفية، أكس) لتعلم المعرفة التقنية في إطار برامج التكوين بالمؤسسة.**

6. الخاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على إذا ما كان هناك اختلاف في الآليات التي يفضلها كل جيل (الألفية، أكس) لتعلم واكتساب المعرفة بنوعيها(الصريحة والتقنية) في إطار برامج التكوين بالمؤسسة، مما يساهم في تنفيذ برامج تكوين فعالة في المستقبل تأخذ بعين الاعتبار الاختلافات بين الأجيال؛ حيث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- لا توجد فروق في إجابات أفراد العينة عند مستوى الدلالة (α= 0.05) حول الآليات التي يفضلونها لتعلم المعرفة الصريحة في المؤسسة تعزى لمتغير الجيل.
- لا توجد فروق في إجابات أفراد العينة عند مستوى الدلالة (α= 0.05) حول الآليات التي يفضلونها لتعلم المعرفة التقنية في المؤسسة تعزى لمتغير الجيل.
- لا يوجد تأثير لمتغير الجيل في اختيار آليات التعلم من قبل العمال في وظائف الأعمال الأساسية(قسم الهندسة و الإنتاج، قسم الصيانة، قسم الاستغلال، قسم الصحة والسلامة والبيئة) في إطار برامج التكوين التي تعدها المؤسسة.

من خلال هذه النتائج يمكن أن نقدم مجموعة من الاقتراحات التي تساهم في تدعيم نتائج البحث مستقبلا، أهمها:

- يستحسن توسيع عينة الدراسة باستهداف شريحة أكبر من العمال للتعرف والتأكد من تأثير متغير الجيل من عدمه في اختيار آليات التعلم في المؤسسات في إطار برامج التكوين التي تعدها، مما يساهم في تحسين مخرجاتها.
- إجراء برامج تكوينية تجريبية تأخذ بعين الاعتبار الاختلافات بين الأجيال، وإجراء مقارنة بينها وبين نتائج البرامج السابقة لمعرفة أوجه التشابه والاختلاف، بغية الاستفادة منها عند التخطيط للبرامج التكوينية.

7. قائمة المراجع:

Camille, G. M., Heather, P., & Lan, M. (2018). Leading an intergenerational workforce : an integrative conceptual framework. *International journal of puplic Leadership* .

Debby, M. (2008). *Tacit knowledge : an examination of intergenerational knowledge transfer withim an aerospace engineering community.* USA: University of Phoenix.

Deogratias, H. (2009). *Cultural Implications of knowledge sharing , management and transfer : Identifying competitive advantage.* New York: INFORMATION SCIENCE REFERENCE.

dfgf. (fgf). *gdf.* fdg: dfg.

Huichun, Y., & Peter, M. (2005). Leadership style: the X generation and baby boomers compared in different cultural contexts. *Development , 26* (1).

jaeger, H. (1985). Generations in history: reflections on a controversial. *journal of History and theory , 24* (3).

Joy, A., & Haynes, B. P. (2011). Office design for the multi-generational knowledge workforce. *ournal of Corporate Real Estate , 13* (4).

Lim, H. L. (2015). knowledge management in multigenerational UAE workplaces: learning- training preferences and knowledge transfer barriers.

International Petroleum Exhibition and Conference held in Abu Dhabi. Abu Dhabi.

Mannhiem, K. (1927). The problem of generations. *Essays on the sociology of knowledge* .

Piktialis, D., & Greenes, K. A. (2008). *Briding the gaps: how to transfer knowledge in today's multigenerational workplace.* Ottawa: Conference Board of Canada.

Reevers, T. C., & Oh, E. (2008). *Generational differences.* New York: Handbook of Research on Educational Communications and Technology, published by Taylor & Francis Group, LLC.

Roxanne, H. S. (2010). Managing Human Capital: How to Use Knowledge Management to Transfer Knowledge in Today's Multi-Generational Workforce. *Internationtional Business Research* , *3* (3).

Sanei, M., Javernick- will, A. N., & Chinowsky, P. (2013). The influence of generation on knowledge sharing connections and methods in construction and engineering organizations headquartered in the US. *Construction Management and Economics* , *31* (9).

Tolpize, A. (2008). *Generational differences in the workplace.* Research and Training Center on Community Living, University of Minnesota.

Zopiatis, A., Krambia-Kapardis, M., & Varnaras, A. (2012). y- ers, X-ers, Boomeers: Investigating the multigenerational (mis) preceptions in the hospitality workplace. *Tourism and Hospitality Reasearch, JSTOR* , *12* (2).

الهيتي ,خ .ع .(2010) .*إدارة الموارد البشرية :مدخل إستراتيجي* .عمان :دار وائل للنشر والتوزيع.

بن وارث ,ح .(2022) .متطلبات نظام المعلومات المحاسبية من منظور اقتصاد المعرفة .*مجلة دفاتر اقتصادية* , *13* (1).

جون ,و & .,راندي ,د .س .(2012) .*تنمية الموارد البشرية، ترجمة عبد المحسن نعساني* .الرياض :النشر العلمي والمطابع لجامعة سعود.

ريموند أ ,ن .(2017) .*تدريب وتطوير الموظفين، ترجمة على بن سعيد القرني وطلال بن مسلط الشريف* .المملكة العربية السعودية :فهرست مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر.

صديقي ,أ .,حجاج ,ع .ا & .,رفاع ,ش .(2021) .تشخيص واقع ممارسة عملية نقل المعرفة بين أجيال القوى العاملة في المؤسسات البترولية :دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار .ENTP *رؤى اقتصادية* , *11* (02).

طواهير ,ع .ا & .,بن عبد الهادي ,م .م .(2020) .*مطبوعة في هندسة التكوين* .جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

عقيلي ,ع .و .(2015) .*إدارة الموارد البشرية المعاصرة :بعد إستراتيجي* .عمان :دار وائل للنشر والتوزيع.

8. الملاحق:

جدول 2: الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة

المتغيرات	الفئات	التكرار	النسبة المئوية للتكرار
الجنس	ذكر	100	%89.29
	أنثى	12	%10.71
الجيل	الألفية	80	%71.4
	أكس	32	%28.6
المؤهل العلمي	دراسات عليا	13	%11.6
	مهندس دولة	48	%42.9
	ليسانس	27	%24.1
	تقني سامي	12	%10.7
	تقني	12	%10.7
المسمى الوظيفي	إطار سامي	02	%1.8
	إطار	76	%67.9
	عون تحكم	32	%28.6
	عون تنفيذ	02	%1.8
الخبرة المهنية	أقل من 5 سنوات	51	%45.5
	من 5 إلى 9 سنوات	33	%29.5
	من 10 – 15 سنة	06	%5.4
	أكثر من 15 سنة	22	%19.6
المجموع		112	%100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.26.

جدول 3: البيانات الخاصة بعملية التكوين في المديرية الجهوية للإنتاج بحوض بركاوي خلال الفترة (2014- 2019)

البيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019
ميزانية التكوين(1000دج)	26692.25	95751.24	37712.21	207445	74898.16	82213.76
عدد العمال المتكونين	322	581	391	723	812	951
الحجم التعليمي	9660 سا	17430 سا	11730 سا	21690 سا	24360 سا	28530 سا
الحجم التعليمي لكل عامل	30 سا/ عامل	30 سا/ عامل	30 سا/ عامل	30 سا/ عامل	30 سا/ عامل	30 سا/ عامل

جدول 4: الآليات التي يفضلها كل جيل (الألفية، أكس) لتعلم المعرفة الصريحة في إطار برامج التكوين بالمؤسسة

الرمز	آليات تعلم المعرفة الصريحة	عمال جيل الألفية			عمال الجيل أكس		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
K1	التكوين في مركز التكوين	2.50	1.405	2	2.34	1.234	2
K2	التدريب أثناء العمل	1.69	1.014	1	1.81	1.120	1
K3	المصنفات والكتيبات	3.95	1.221	4	3.72	1.301	4
K4	التوجيه أثناء العمل	2.88	0.769	3	3.09	0.995	3

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.26

جدول 5: الآليات التي يفضلها كل جيل (الألفية، أكس) لتعلم المعرفة التقنية في إطار برامج التكوين بالمؤسسة

الرمز	آليات تعلم المعرفة الصريحة	عمال جيل الألفية			عمال الجيل أكس		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
T1	التكوين في مركز التكوين	2.56	1.157	3	2.63	1.157	2
T2	التدريب أثناء العمل	1.91	1.009	1	1.91	1.058	1
T3	أسلوب المحاكاة المهنية	2.51	1.079	2	2.69	1.061	3
T4	التوجيه من طرف خبراء التخصص	3.01	0.961	4	2.78	1.039	4

جدول 6: اختبار تحليل التباين الأحادي(ANOVA) بين متغير آليات تعلم المعرفة الصريحة في إطار برامج التكوين ومتغير الجيل

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig
التكوين في مركز التكوين	Intergroupes	,558	1	,558	,302	,584
	Intragroupes	203,219	110		1,847	
	Total	203,777	111			
التدريب أثناء العمل	Intergroupes	,357	1	,357	,327	,568
	Intragroupes	120,063	110	1,091		
	Total	120,420	111			
الكتيبات والمصنفات	Intergroupes	1,222	1	1,222	,790	,376
	Intragroupes	170,269	110	1,548		
	Total	171,491	111			
التوجيه أثناء العمل	Intergroupes	1,094	1	1,094	1,553	,215
	Intragroupes	77,469	110	,704		
	Total	78,563	111			

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.26

جدول 7: اختبار تحليل التباين الأحادي(ANOVA) بين متغير آليات تعلم المعرفة التقنية في إطار برامج التكوين ومتغير الجيل

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig
التكوين في مركز التكوين	Intergroupes	,089	1	,089	,067	,797
	Intragroupes	147,188	110	1,338		
	Total	147,277	111			
التدريب أثناء العمل	Intergroupes	,001	1	,001	,001	,977
	Intragroupes	115,106	110	1,046		
	Total	115,107	111			
أسلوب المحاكاة المهنية	Intergroupes	,700	1	,700	,607	,438
	Intragroupes	126,862	110	1,153		
	Total	127,562	111			
التوجيه من طرف خبراء التخصص	Intergroupes	1,222	1	1,222	1,263	,264
	Intragroupes	106,456	110	,968		
	Total	107,679	111			

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.26

النية المقاولاتية بين أثر القدوة الاجتماعية وتحقيق السلوك المقاولاتي

Entrepreneurial intention between the impact of social role models and the achievement of entrepreneurial behavior

محفوظ هنداوي[1*]، رمضان خماخم[2]

[1] جامعة الشلف (الجزائر)، handaoui.mahfoud@gmail.com

[2] جامعة صفاقس (تونس)، romdhane.khemakhem@ihecs.usf.tn

تاريخ الاستلام: 2022/07/10 تاريخ القبول: 2022/11/09 تاريخ النشر: 2022/12/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى ابراز أثر القدوة الاجتماعية في النية المقاولاتية من أجل تحقيق السلوك المقاولاتي. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في تحديد المفاهيم والإطار النظري لمتغيرات البحث، والمنهج التحليلي في تحليل البيانات التي تم رصدها عن طريق 1128 استبانة، وزعت على طلبة الجامعات الجزائرية، أين تم استخدام المعادلات الهيكلية *AMOS24*. توصلت نتائج الدراسة الى أن للقدوة الاجتماعية أثر إيجابي مباشر قوي على النية المقاولاتية، وأثر مباشر على السلوك المقاولاتي، أين كانت القدوة بمثابة الموجه للسلوك المقاولاتي.

كلمات مفتاحية: القدوة الاجتماعية، السلوك المقاولاتي، النية المقاولاتية، المقاولاتية

تصنيفات JEL : L26, L29, D91,D21

Abstract:

This study aims to highlight the impact of social role models on the entrepreneurial intention in order to achieve the entrepreneurial behavior. The study relied on the descriptive approach in defining the concepts and the theoretical framework for the research variables, and the analytical approach in analyzing the data that was monitored through 1128 questionnaires distributed to Algerian university students, where AMOS24 structural equations were used. The results of the study concluded that the social role model has a strong direct positive impact on the entrepreneurial intention, and a direct impact on the entrepreneurial behavior, where the role model serves as a guide to the entrepreneurial behavior..

Keywords: *Social role model, entrepreneurial behavior, entrepreneurial intention, entrepreneurship*

Jel Classification Codes: L26, L29, D91,D21

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تأتي أهمية المقاولاتية من قدرتها على استشراف المستقبل، وامتلاك رؤية جديدة والعمل وفقًا لها، وبهذا المعنى يمكن القول إن المقاولين ذوي أيادٍ بيضاء على الاقتصاد والمجتمع، بل على الحضارة ككل؛ فكم من سلع ومنتجات ابتكروها، والتي أحدثت نقلات نوعية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

واللافت في المقاولاتية أنها عبارة عن نظام يحقق الربح والمنفعة للجميع؛ فهي، من حيث الأصل، الإتيان بحل مبتكر لمشكلة قائمة بالفعل؛ بحيث يضمن هذا الحل تحقيق الربح من جهة، ومنفعة المجتمع من جهة أخرى. ليس غريبًا أن يتنامى الاهتمام بالمقاولاتية خلال الحقب الأخيرة الماضية؛ إذ إن الارتفاع المتزايد في نسب البطالة، وغياب الأمان الوظيفي، وعدم الحصول على الأجور الكافية، أو غير المتناسبة مع معدلات التضخم الآخذة في التصاعد، رافقه زيادة الاهتمام بالمقاولاتية، والإقبال على تأسيس المشروعات الخاصة.

إن المقاولاتية، بهذا المعنى، هي وليدة الأزمة، وهي طوق النجاة كذلك، كما أن زيادة الإقبال على العمل الحر كان بمثابة نتيجة لتغير الهياكل الاقتصادية، والتخلي الدائم عن نموذج دولة الرفاه الاجتماعي، وهو ما ترك الناس في مواجهة مصيرهم من بطالة وخلافه. وحيال أوضاع كهذه لم يكن من خيار آخر سوى الذهاب إلى العمل الحر، ومحاولة العثور على فكرة والحصول على الربح من خلالها. وعملت بعض الدول على تعزيز ثقافة العمل الحر لدى مواطنيها، فأسست معاهد وكليات، ودشنت دورات لتعليم المقاولاتية، من خلال التركيز على الإبداع والابتكار والقدوة الاجتماعية.

أول قدوة في حياة الإنسان غالبًا هى الأب والأم حيث أن احتكاك الطفل لا يكون إلا بهم ولكن مع خروجه إلى المجتمع يمكن أن تتعدد القدوات، لذا يجب أن تعلم بمن تقتدي ويأتي هنا دور الأسرة والمؤسسات التعليمية والإعلامية حيث يعملون على تعليم الأفراد ببعض المفاهيم في كيف تحدد القدوة الحسنة التي يجب التأسي بها. القدوة واحدة من القضايا الاجتماعية التي يجب أن تحتل مكانها بين المشكلات المجتمعية التي يجب الاهتمام بها والعمل على حلها، حيث يجب العمل على إيجاد أنماط وأنواع من القدوة الحسنة لما لهذه القدوة من عظيم الأثر في التفوق والتقدم وبناء والمجتمعات وتحضرها.

2.1.إشكالية البحث:

حسب معطيات علم الاجتماع التربوي أحد فروع علم الاجتماع الحيوية الذي يهتم بدراسة أثر العمل التربوي في الحياة الاجتماعية وإيصال القيم الاجتماعية والثقافية والتربوية، والدينية والوطنية إلى الطفل عن طريق النظام التعليمي، وبالتالي المساهمة في نمو أفضل للشخصية السوية، يشير هذا الفرع الأصيل. أن أسلوب القدوة الحسنة من أهم الأساليب التربوية الحديثة، ومن أنجح

الوسائل المؤثرة في إعداد النشء خلقياً ونفسياً وصحياً وعقلياً وعاطفياً واجتماعياً واقتصاديا تكمن أهميتها المعيارية في تربية الفرد وتنشئته على أسس سليمة في كافة مراحل نموه, لأن البشر لديهم دافع أو حاجة نفسية إلى تقليد ومحاكاة سلوك من يحبون ويقدرون, وبالتالي الاقتداء بهم، وهذه الحاجة -لا مناص-تنشأ في بادئ الأمر من خلال تأثير الأطفال بوالديهم وتقمص أدوارهم وسلوكهم داخل البيئة الأسرية, ولأهمية القدوة في بناء الفرد وإعداده. فقد أكد القرآن الكريم أهمية القدوة في تقرير مصير الإنسان تأكيداً قوياً، وهو يدعو المسلمين إلى أن يدرسوا سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم فيتخذونها قدوة وأسوة لهم في سلوكهم وتعاملهم وتفاعلهم في الحياة الاجتماعية والأسرية. يقول تعالى: (لقد كان لكم في رسول الله أسوةٌ حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وذكر الله كثيراً).

ومن جهة أخرى، يبحث العالم اليوم عن كيفية مثلى لتحقيق السلوك المقاولاتي السوي الذي يسمح بالحصول على مقاولين ناجحين مقتدين بذلك بأمثالهم السابقين الذين وضعوا بصماتهم في تجسيد المقاولاتية فكرا وعملا. وعليه جاء التساؤل الرئيس لهذه الدراسة:

ماهو أثر القدوة الاجتماعية في زيادة النية المقاولاتية لتحقيق السلوك المقاولاتي؟

للإجابة على هذا التساؤل تم اتباع الخطة التالية :

- الإطار النظري (مفهوم القدوة الاجتماعية – مفهوم النية المقاولاتية – مفهوم السلوك المقاولاتي)
- منهجية البحث (دراسة ميدانية)

3.1. أهداف البحث:

- يهدف هذا البحث الى توصيف ومعرفة أثر القدوة الاجتماعية في زيادة النية المقاولاتية حتى يتحقق السلوك المقاولاتي.

- ابراز أهمية القدوة الاجتماعية في تربية النشء

4.1. أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في ارشاد أصحاب المصلحة الى سبيل المعرفة وتوعية الوالدين والعائلة ككل بضرورة تمكين أبنائهم حتى تصبح لديهم نية ريادية، ليختاروا فيما بعد أي السبيل الأنسب لهم في حياتهم العملية، وحثهم على ثقافة الأعمال الحرة. كما بين هذا البحث أهمية القدوة الاجتماعية التي تنير سبيل الفرد في أعماله المستقبلية وتزيده ثقة وشغفا.

5.1. الدراسات السابقة:

تطرقت دراسة (**Moreno-Gómez, Gómez-Araujo, & Castillo-De Andreis, 2019**) بكولومبيا، بعنوان 'الوالدين كقدوة والنية المقاولاتية في كولومبيا: هل يلعب الجنس دورًا معتدلًا؟' الى تأثير الوالدين كقدوة على النية المقاولاتية بين الجنسين. أين ميز أصحاب الدراسة بين الأب كقدوة والأم كقدوة، وبحثوا عن كيفية تعديل تأثيرهم على قرار الطلاب في العمل لحسابهم الخاص حسب

الجنس. أجريت الدراسة على 3703 طالب جامعي بكولومبيا، أين تم تحليلها باستخدام نمذجة المعادلة الهيكلية. توصلت الدراسة الى أنه ليس فقط وجود الوالدين كقدوة يزيد من النية المقاولاتية ولكن أيضًا يمكن تعديل هذا التأثير حسب الجنس. كما أشار الباحثين أيضا أنه لا تسمح لنا قيود البيانات بتحليل الطرق التي يساهم بها الوالدين كقدوة على الطلبة العاملين لحسابهم الخاص في زيادة النية المقاولاتية. ثم لا تؤخذ بعين الاعتبار آثار الخصائص المحددة للقدوة التي يتميز بها الأب والأم، مثل التعليم والعمر والثقافة والخبرة في القطاع لتقييم العلاقة مع النية المقاولاتية. لقد قدمت هذه الدراسة رؤية جديدة تتعلق بدور الوالدين كقدوة وتأثيرها على زيادة النية المقاولاتية بين طلاب الجامعات.

واهتمت دراسة (**Nowiński & Haddoud, 2019**) ببولندا، بعنوان 'دور القدوة الملهمة في تعزيز النية المقاولاتية' بالتعرض المسبق للقدوة المقاولاتية في اتخاذ قرار بدء النشاط المقاولاتي، إلا أن الآلية التي تعزز بها القدوة لتنمية النية المقاولاتية لم يتم فهمها بالكامل. في ظل هذه الخلفية، بحثت هذه الدراسة في تأثير القدوة والمواقف المقاولاتية والفعالية الذاتية للمقاولاتية. أجريت الدراسة على 423 طالب جامعي بجامعة بولندا. من خلال طريقة تحليل مجموعة ضبابية جديدة، تم العثور على ثلاث مجموعات متميزة من المتغيرات. تؤكد هذه الدراسة أن القدوة الملهمة لن تتوقع او تنمي النية المقاولاتية إلا عندما تقترن بمواقف إيجابية تجاه المقاولاتية، إلى جانب التكوينات المختلفة لأبعاد النية المقاولاتية.

يعتبر تعليم المقاولاتية أداة رئيسية لزيادة النية المقاولاتية. أين ركزت العديد من الدراسات على أسئلة "ماذا" و"لماذا"، ولكن لا يزال موضوع "من" الذي تطرقت اليه دراسة (**San-Martín, Fernández-Laviada, Pérez, & Palazuelos, 2019**) بإسبانيا، بعنوان 'مدرس ريادة الأعمال كقدوة يحتذى به: تصورات الطلاب والمعلمين'. استكشفت هذه الدراسة مدرس المقاولاتية كقدوة يحتذى به على وجه الخصوص من مجموعتي تركيز من الطلاب والمعلمين، حيث قام الباحثين بالتحقيق في التصورات حول الآثار التي لديهم على الطلاب والسمات التي يجب عليهم تحقيقها لتحقيق هذه الآثار. حيث أجريت الدراسة على طلبة ومعلمين. توصلت الدراسة الى أن المجموعتان تتفق على أن المدرسين يعتبرون قدوة يحتذى بهم كما تزيد من النية المقاولاتية وتحسين العديد من المواقف والكفاءات للطلاب. ومع ذلك، فإن السمات التي يحتاج المعلمون إلى جمعها لتصبح قدوة تختلف من مجموعة إلى أخرى. علاوة على ذلك بينما يدافع الطلاب عن أن معلم المقاولاتية كان يجب أن يبدأ نشاطًا تجاريًا سابقًا أي ممارسا، يعتقد المعلمون أن امتلاك خصائص رجل الأعمال يكفي لاعتباره قدوة يحتذى به ومنه زيادة في النية المقاولاتية.

غالبًا ما يتم اعتماد القصص المقاولاتية، مثل تجربة ستيف جوبز التي تخطف الأنفاس، كأداة تعليمية فعالة لتعزيز النية المقاولاتية في تعليم المقاولاتية. سلطت دراسة (**F. Liu, Ma, & Li, 2019**) بالصين، بعنوان 'ما هو نموذج القدوة الأكثر فعالية في تعليم المقاولاتية؟ تحقيق في قصة روائية عن النية المقاولاتية الفردية' الضوء على تأثير نموذج القدوة والتأثير الإيجابي للقصص المقاولاتية، والتي تعتبر أمرًا مسلمًا به في العديد من الظروف. كان حجم العينة مقدر بـ 150 طالب، حيث أجريت عليهم تجربتين، ليتم تحليل البيانات عن طريق برنامج **SPSS**. بينت النتائج أنه من خلال المتغير الوسيط لشغف المقاولاتية، تؤثر كل من القصص الناجحة وقصص الفشل بشكل إيجابي على النية المقاولاتية كما يفترض المعلمون، ولكن القصص النموذجية الناجحة (القدوة) لها تأثير أكبر من قصص الفشل، تميل أكثر إلى إثارة نوايا الأفراد في المقاولاتية. علاوة على ذلك، نجد أن الأفراد ذوي الكفاءة الذاتية المنخفضة للمقاولاتية هم أقل تأثراً بعملية سرد القصص..

إن الأدلة التجريبية الموجودة حول آثار القدوة محدود نوعًا ما. من خلال التحقيق في 86 مقالة صحفية منشورة، قدمت دراسة (**Abbasianchavari & Moritz, 2020**) بألمانيا، بعنوان 'أثر القدوة على النوايا والسلوك المقاولاتي: مراجعة الأدبيات' نظرة عامة منظمة على البحث الأكاديمي حول آثار نماذج القدوة على النوايا والسلوك المقاولاتي. كما حللت دراسة (**Kong, Zhao, & Tsai, 2020**) بتايوان، بعنوان 'العلاقة بين النية المقاولاتية والعمل: آثار الخوف من الفشل ونموذج القدوة' التأثير المعتدل لنموذج القدوة المقاولاتية والخوف من الفشل في العلاقة بين النية المقاولاتية وتنظيم المشاريع. أخذت عينة حجمها 1865 طالب من الصين في الفترة من 2012 الى 2018، وباستخدام برنامج **SPSS** في تحليل البيانات. استعملت الدراسة أداة تجريبية مكونة من أربعة مقاييس تتعلق بالنية المقاولاتية، والسلوك المقاولاتي، والخوف من الفشل، والقدوة المقاولاتية. بعد تحليل البيانات باستخدام الانحدار الهرمي. أظهرت النتائج ما يلي: -أثرت النية المقاولاتية بشكل إيجابي على السلوك المقاولاتي، - أدى الخوف من الفشل إلى إضعاف العلاقة بين النية المقاولاتية والعمل، - تم تأكيد التأثير المعتدل لنموذج القدوة المقاولاتية على النية والسلوك المقاولاتي. لتخلص الدراسة إلى أن النية المقاولاتية كانت مرتبطة بشكل إيجابي بالسلوك المقاولاتي، والخوف من الفشل أعاق طلاب الجامعات من اتخاذ سلوك مقاولاتي، وأن نموذج القدوة المقاولاتية سيعزز النية المقاولاتية. لتقترح في الأخير أنه يجب اتخاذ بعض التدابير للتغلب على خوف طلاب الجامعات من الفشل، ولتحسين النظام التعليمي للمقاولاتية من أجل تنمية المواهب بالإبداع.

اختلفت جل الدراسات السابقة من حيث معالجة موضوع القدوة الاجتماعية وأثره على تنمية النية المقاولاتية والسلوك المقاولاتي، إذ تناول موضوع القدوة عدة مداخل، فمن الدراسات من تناولت الوالدين كقدوة اللذان يزيدان من النية المقاولاتية، إلا أن حسب دراسة (**Moreno-Gómez et al.,**

2019) يصعب تحديد أي الوالدين له أثر، وذلك راجع لخصائصهم الشخصية المختلفة، و حسب نفس الدراسة، إن النية المقاولاتية يتم تعزيزها عن طريقة القدوة أو الموقف الإيجابي، و عند غياب أحدهما يتم استكماله بالقدرة المقاولاتية. اعتبرت بعض الدراسات المدرسيين (المعلمين) كقدوة تزيد من النية المقاولاتية، كما يساهم في تحسين الكفاء المقاولاتية والموقف المقاولاتي. تم التنويه في هذا المدخل الى أن معلم المقاولاتية يجب أن يكون قد مارس نشاط تجاري سابقا. كما اعتبرت دراسات أخرى أن سرد قصص النجاح وقصص الفشل بشكل إيجابي كقدوة تساهم في تعزيز النية المقاولاتية. مع التنويه للأثر الكبير لقصص النجاح على غرار قصص الفشل، أين تمت الإشارة أيضا الى أن ذوي الكفاءة المنخفضة أقل تأثيرا بسرد القصص مهما كان نوعها. لتتفق بعض الدراسات على أن نماذج القدوة تعزز النية المقاولاتية وبالتالي السلوك المقاولاتي، وذلك بغض النظر عن نوع القدوة، سواء قبل أي قبل البدء في المشروع أو خلال أي مرحلة من مراحل الحياة، أو بالنظر الى طبيعة السياق.

وعليه تبقى القدوة الاجتماعية تلعب دورا أساسيا في توجيه السلوك المقاولاتي، وذلك بغض النظر عن المصدر. من جهة أخرى طبيعة المصدر (الوالدين، القصص، آخرون) تتباين حسب ثقافة المجتمع المتواجد فيه والقيم السائدة.

2.مفهوم القدوة الإجتماعية:

القدوة لغةً: القُدوة والقِدوة لغةً تقرأ بالضم والكسر وهي تعني من يقتدي به الإنسان ويستن بسنته، فيقال: فلان قدوة يُقتدى به، والقدوة: المثال الذي يتشبه به غيره، فيعمل مثل ما يعمل، ويحذو حذوه في كل صغيرة وكبيرة. أما القدوة اصطلاحًا: القدوة الصالحة هي مثال من الكمال النسبي المطلوب، يثير في الوجدان الإعجاب فتتأثر به تأثرًا عميقًا، فتنجذب إليه بصورة تولد في الإنسان القناعة التامة به، والإخلاص الكامل له. وهذا ينطبق على رسول الله حيث كانت حياته مثار إعجاب الجميع مما جعلهم يتأثرون به.

كما أشار له باندورا (1991) الذي يعد أحد الرموز الأساسية لنظرية التعلم الاجتماعي ومن رواد تعديل السلوك، يشير الى أن التعلم من خلال الملاحظة يعني أن معظم السلوك الإنساني متعلم باتباع نموذج أو مثال حي وواقعي وليس من خلال عمليات الأشراط الكلاسيكي أو الإجرائي. فبملاحظة الآخرين تتطور فكرة عن كيفية تكون سلوك ما وتساعد المعلومات كدليل أو موجه لتصرفاتنا الخاصة. الملاحظون قادرون على حل المشاكل بالشكل الصحيح حتى بعد أن يكون النموذج أو القدوة فاشلا في حل نفس المشاكل، فالملاحظ يتعلم من أخطاء القدوة مثلما يتعلم من نجاحاته وإيجابياته. والتعلم من خلال الملاحظة يمكن أن يشتمل على سلوكيات إبداعية وتجديدية. والملاحظين يستنتجون سمات متشابهة من استجابات مختلفة ويصفون قوانين من السلوك تسمح لهم بتجاوز ما قد رأوه أو سمعوه (انجلز, 1991, **p. 367**). هناك عوامل تؤثر في القدوة الاجتماعية من أهمها خصائص هذه

القدوة، كالخصائص المشابهة مثل تماثلهم في العمر والجنس المركز الاجتماعي والوظيفة والكفاءة والسلطة (انجلز, 1991, **p. 372**).

3.مفهوم النية المقاولاتية

1.3 .تعريف النية المقاولاتية:

لقد أصبحت النية العنصر الأساسي في شرح السلوك (Liñán & Chen, 2006)وعرف (B. J. Bird, 1992, p. 11) النية بأنها " حالة ذهنية توجه انتباه الشخص وخبرته وسلوكه نحو شيء أو طريقة تصرف معينة"، فالنية تعمل على استقطاب العوامل التحفيزية التي تؤثر على السلوك، وما هي المجهودات المخططة لها للقيام بالسلوك، فالنية تفهم على أنها تعمل كملتقط للعوامل التحفيزية التي تؤثر في السلوك وتشير بذلك إلى مدى استعداد الفرد للمحاولة، وما مقدار المجهودات المخطط لها من قبل الفرد للأداء السلوك، فقوة النية لفعل سلوك ما تزيد من احتمالية أداء الفرد لذلك السلوك(Lortie & Castogiovanni, 2015).

وقد أقر(Krueger, Carsrud, & Development, 1993) أن السلوك المقاولاتي يكون دائما متعمد ويمكن التنبؤ به عن طريق النية، فحسب (Krueger Jr, Reilly, & Carsrud, 2000) و آخرون النية هي المتنبئ الوحيد والأفضل للسلوك المخطط كالمقاولاتية، ففهم سوابق النية تزيد من فهمنا للسلوك المقصود، فنماذج النية تتنبأ بالسلوك أفضل من العوامل الفردية)الشخصية (أو الظرفية) كالحالة الوظيفية (ولهذا فالمقاولاتية هي عملية مقصودة حيث يخطط الأفراد لها إدراكيا لتنفيذ سلوكيات التعرف على الفرص، وخلق المشاريع، وتطوير المشاريع.(Lortie & Castogiovanni, 2015)

تعد النية المقاولاتية المفتاح الوحيد لفهم عملية إنشاء مؤسسة(B. Bird, 1988)، فهي تشير إلى " نية الفرد لبدء عمل جديد "(Engle et al., 2010, p. 37)، أو بأنها الرغبة الواعية والمتعمدة لإنشاء مشروع جديد (B. Bird, 1988)وتعتبر النية المقاولاتية تمثيل إدراكي للإجراءات التي سيتم تنفيذها من قبل الأفراد إما لإقامة مشاريع مستقلة جديدة أو لخلق قيمة جديدة داخل الشركات القائم (Sastre & Espíritu, 2015, p. 1595_1598)، ولهذا يعبر عنها على أنها الوعي والعزم المخطط التي تؤدي للأجراءات الضرورية لإنشاء مؤسسة (Thompson, 2009, p. 669_694)وحسب (Thompson, 2009, p. 676)أن " القصد من النية المقاولاتية هو الاعتراف الذاتي من قبل شخص اعتزامه إقامة مشروع جديد والتخطيط بوعي للقيام به في مرحلة ما من المستقبل."

2.3. النماذج المعتمدة على المقاربة المبنية على النية :

هناك نماذج عديدة قامت بتفسير النية المقاولاتية وفق مقاربات مختلفة، فيما يلي سنتطرق الى نموذجين مقاربة علم النفس الاجتماعي.

1.2.3 .نظرية الفعل العقلاني

تهدف النظرية إلى التنبؤ وفهم السلوك الاجتماعي الإرادي، وتفترض النظرية أن يتم تحديد السلوك حسب الرغبة(النية) في أداء هذا السلوك. وفقا لـ (Icek Ajzen & Fishbein, 1975) فإن هذه النظرية تقوم بتحديد الرغبة عن طريق موقف الشخص فيما يتعلق بسلوكه وحسب أهمية الرأي المقدم. في هذا السياق يعتبر الموقف (attitude) ذلك التقييم من أجل تقدير قيمة الشيء الناتج، أو هو عبارة عن نتيجة معتقدات حول هذا الشيء. حيث أشار (Icek Ajzen, 2005) أنه يتم تحديد الموقف حسب السلوك أي عن طريق المعتقدات السلوكية، والتي تمثل بالنسبة للشخص إحدى عواقب هذا الفعل . ويبدو أن هذا الجانب من النظرية له صلة بالنماذج الكلاسيكية لـ قيمة – توقع-attente) (valeur، حيث تبين هذه النماذج وجود علاقة بين الموقف والموقف من الشيء. ويعرّف الموقف بأنه ذلك التقييم الإيجابي أو السلبي المرتبط بشيء أو بشخص أو بوضع، الناجم عن المعتقدات حول هذا الشيء) الهدف (أو الشخص أو الوضع، أما الاعتقاد فيمثل الاحتمال الذاتي على أن الشيء له سمة معينة. أما (Broonen, 2006) فبين أنه عندما يكون الهدف من الموقف عبارة عن سلوك، فإن هذا الموقف يعتمد على نتائج هذا السلوك. حيث يتم تحديد الموقف تجاه السلوك حسب المعتقدات السلوكية التي تمثل النتائج أو العواقب المتوقعة من هذا الشيء أو الهدف. فيما أوضح (Icek Ajzen & Fishbein, 1975)بأن نظرية الفعل العقلاني تنطبق فقط على الأهداف والسلوك الإرادي، بخلاف نظرية السلوك المخطط التي تطبق على الأهداف غير الإرادية، ورغم هذه الاستثناءات، يشير البعض بأن نظرية الفعل العقلاني يمكن تطبيقها بسهولة في بعض المجالات. حيث قدمت نتائج مثيرة للاهتمام في عدة مجالات مثل: الصحة، الترفيه، السياسة والسلوك التنظيمي.(Mouloungui pp. 34,35)

2.2.3 .نظرية السلوك المخطط:

نظرية السلوك المخطط لـ (1991) Ajzen هي امتداد لنظرية الفعل العقلاني، حيث تم إضافة متغير مكمل هو: السيطرة السلوكية الإدراكية) المحسوسة (، فقد أشار كل من (2003) Tounès وFayolle وآخرون (2006) بأن نظرية السلوك المخطط تمنح للرغبة الفردية مكانة مهمة فيما يخص مرحلة نشأة السلوك. ووفقا لهذه النظرية، أي سلوك يعتمد على بعض التخطيط كبدء نشاط تجاري، يمكن التنبؤ به عن طريق الرغبة فيه) أي هذا السلوك.)

كما أشار (2003) Emin إلى أن دور هذه النظرية هو اقتراح نموذج نظري قابل للاستخدام في جميع الحالات التي يكون فيها السلوك مرغوب فيه، لأنه لا يقوم على متغيرات خارجية، التي تعتبر محددات مباشرة للسلوك، وفقا لهذه النظرية، النية هي حوصلة ناتجة عن ثلاث محددات :

-الموقف تجاه سلوك، L'attitude vis-à-vis du comportement

-القاعدة الاجتماعية الإدراكيةLa norme sociale perçue

-التحكم السلوكي المدرك) المحسوسLe contrôle comportemental perçu

يتم تحديد السلوك حسب الرغبة والتحكم السلوكي المدرك) المحسوس (الموقف تجاه سلوك) على حسب السلوك (وفقا لـ (I Ajzen, 1991 يشير هذا المحدد إلى درجة التقييم الإيجابي أو السلبي لموقف الأفراد تجاه سلوك معين، وحسب (Boissin, Chollet, & Emin, 2009) يمثل هذا المتغير جاذبية لسلوك، فمثلا: الموقف تجاه المخاطرة، قد يعتبرها الفرد إما مخاطرة إيجابية أو سلبية، وفيما يخص الموقف تجاه النجاح والفشل في عملية إنشاء المؤسسة فقد يشجع هذا الموقف الفرد في قراره حول هذا الإنشاء أو يحبطه.

- القاعدة الاجتماعية الإدراكية: حسب Ajzen هي عبارة عن الضغوطات الاجتماعية ذات الطابع الإدراكي) الحسي (، من أجل تحقيق أو عدم تحقيق سلوك معين. بمعنى أخر أشارTounès ، Fayolle وآخرون أن القاعدة الاجتماعية الإدراكية هي عبارة عن شعور الشخص بالضغط الاجتماعي الذي يتم من خلال الأفراد المقربين) العائلة والأصدقاء) عليه حول ما يود القيام به.

- التحكم السلوكي المدرك المحسوس: توصل Ajzen إلى أن التحكم السلوكي المدرك يكون حسب سهولة أو صعوبة الإحساس عند تحقيق سلوك معين، وعلى هذا الأساس فإنه يشير إلى إدراك وتصور الشخص لفعاليته من خلال هذا السلوك، ويقترب مفهوم هذا المحدد من مفهوم الفعالية أو الكفاءة الذاتية لـ 1977) Bandura) الذي سنتطرق إليه لاحقا. هذا المحدد يعبر عنه من خلال المعتقدات التي تميز معلومات) صحيحة أو خاطئة (الشخص حسب البيئة التي يعيش فيها (Sana & Naima 2008, p. 3_4). في الشكل الموالي نوضح أهم عناصر نظرية السلوك المخطط:

الشكل 01: نظرية السلوك المخطط لـ Ajzen (1991)

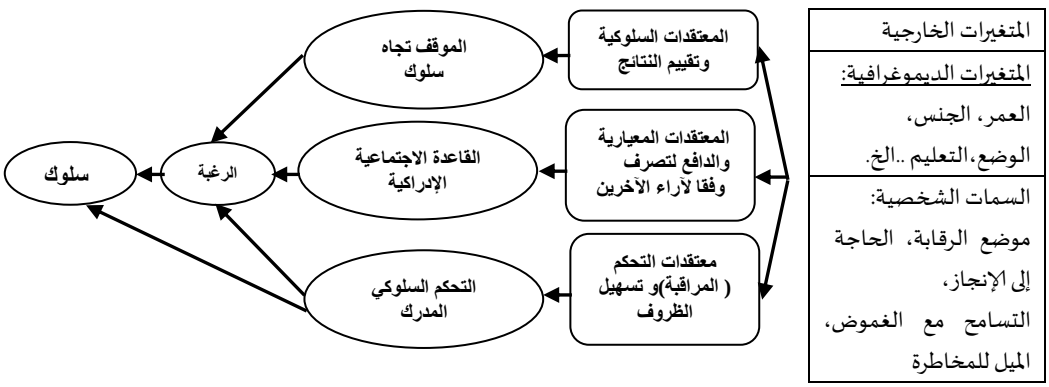

المصدر:(WANG, 2010)

4 .مفهوم السلوك المقاولاتي:

بداية نشوء المقاولاتية كمجال للبحث أين اهتم النهج السلوكي بشكل واضح بالمقاول وصفاته، متجاهلا أن النجاح لا يعتمد فقط على الصفات الشخصية، فاكتساب هذه الصفات يعتمد على العائلة والمجتمع، اللذان يعدان عاملان رئيسيان في تشكيل ثقافته .أما المبادرات الفردية فليس لها قيمة دون سياسة اجتماعية وثقافية واقتصادية التي تساعدها.

إن من أسباب ظهور النهج السلوكي محدودية النهج الوظيفي، الذي اهتم بصفة خاصة بمفهوم المقاول دون التطرق إلى المؤثرات الخارجية التي يعيش فيها، ومن أوائل رواد هذا النهج Max Weber، الذي حاول وضع صلة بين الدين والقيم وثقافات المجتمع، وإعطاء تفسير لسلوك المقاول بوصفه كقائد ومبتكر ومسير ناجح للأعمال و ذي استقلالية خاصة، و هذا راجع لتسييره الحر لمقاولته(Weber, 2002).

أما بخصوص تأثير الأسرة على المقاولاتية فلقد توصل (Brewer & Gibson, 2014) إلى أهمية مشاركة الأسرة في المسعى الصناعي، ليس فقط في الإقتصاديات المتخلفة ولكن أيضا في البلدان المتقدمة، وعلى هذا الأساس فإن القيم التي تدعم أو تأثر في المقاولاتية يتم تطويرها من خلال عملية التنشئة الاجتماعية في الأسرة.

من هنا يمكننا القول إن إنشاء المقاولاتية ونجاحها يعتمد إلى حد كبير على القيم والمواقف التي يكتسبها الفرد من أسرته ومن محيطه الذي يعيش فيه .فيما بين كل من (Singh, DeNoble, & practice, 2003) أن الأسرة وغيرها من المؤسسات الاجتماعية تلعب دورا حاسما في تدريب الأفراد لإظهار أساليب معينة من السلوك.

ومن منظور تأثير المنطقة والثقافة على المقاولاتية أشارMax Weber إلى أن الرغبة في المقاولات وفعاليتها تتأثر إلى حد كبير بمناخ المنطقة، وثقافتها، إضافة إلى أن الثقافة بقيمها لها تأثير قوي على تطور المقاولاتية.

أما Schumpeter فلقد كانت له نظرة أخرى، حيث أشار إلى أن ظهور المقاول ليس عن طريق المتغيرات الاجتماعية والثقافية والدينية .لكنه راجع للدافع الفردي الذي يولد من الإرادة القوية وحدوثه يكون على سبيل الصدفة، بغض النظر عن التجانس العرقي لأية مجموعة السكانية، والقدرة تكون بديهية من أجل رؤية الأشياء...، وأيضا طاقة الإرادة والعقل من أجل التغلب على العادات الثابتة من الفكر والقدرة على تحمل المعارضة الاجتماعية هي من بين الخصائص النفسية التي يتسم بها المقاول . فمعظم هذه الخصائص تكون موجودة في الأشخاص، ولكنها تكون أكثر فعالية وحسما لدى الشخص المقاول.

أما عن علاقة المقاولاتية بالقيم فلقد بين McClelland أن ظهور هذه الظاهرة يعتمد بشكل كبير على القيم، مشيرا إلى أن القيم الإنسانية هي تلك العوامل الداخلية للنمو الاقتصادي، والتي تؤدي

بالشخص لاستغلال الفرص، والاستفادة من الظروف التجارية المناسبة، من أجل تقرير مصيره .وفقا لـ McClelland يعتبر Max Weber أنه أرسى أساس وقاعدة الجهود المبذولة لفهم الأصول الاجتماعية والنفسية للقوى الاقتصادية الرئيسية مثل :التقدم التكنولوجي السريع، التخصص في العمل، والنمو السكاني وحيوية المقاولاتية.

في بداية عام 1904 أكد Max Weber أن هذه الاتجاهات وأيضا العقلانية الاقتصادية وروح المغامرة للنهج الرأسمالي الحديث تترتب على بعض وجهات النظر الدينية العالمية(Shally, 2003, p. 8_11)

أما بخصوص العوامل الشخصية فلقد أشار McClelland، الذي يعتبر من أبرز رواد النهج السلوكي، إلى أن المقاول هو الشخص الذي يملك السيطرة على الإنتاج الذي لا يستهلكه لمصلحته الشخصية .حيث أراد تأكيد تعريفه بوصفه على أن المسير أو المدير في مصنع لإنتاج الصلب في الاتحاد السوفياتي يعتبر مقاول (McClelland, 1985). وأنه من بين الدوافع النفسية التي تحفز المقاول هي الحاجة الكبيرة للإنجاز (need for achievement).

أما (Brockhaus, 1982) يرى أن الأفراد المميزين بالحاجة الكبيرة للإنجاز يفضلون المسؤولية التامة لحل مشاكلهم الشخصية، وتحديد الأهداف المرجوة من جهودهم الذاتية، ويكون لديهم أيضا الرغبة القوية في معرفة مدى نجاح تلك الإنجازات .وعلى أساس هذه الخصائص يرى McClelland, (1985)أن المقاول يجب أن تكون لديه حاجة عالية للإنجاز، وإضافة إلى هذا فقد توصل إلى أن الأشخاص ذوي الحاجة العالية للإنجاز لديهم نوع من الميول المتوسط للمخاطرة (moderate risk-taking) (karayiannis, p. 43).

ومن جهة أخرى وضح تحليل (McClelland, 1985) أن التنمية الاقتصادية لا تكون إلا بوجود نوع من الرغبة في المقاولاتية، التي تستمد مقوماتها من الحاجة في الإنجاز (need for achievement). حيث وصف McClelland و Winther بعض السلوكات المرتبطة بالحاجة في الإنجاز على النحو التالي: (McClelland, 1985)

أ- مخاطرة معتدلة بوصفها وظيفة من المهارة لا من فرصة.

ب- الحيوية وخلق نشاط فعال جديد.

ت- المسؤولية الفردية.

ث- معرفة نتائج القرارات :ويعتبر المال كمقياس لهذه النتائج

ج- التنبؤ بالاحتمالات المستقبلية وتطوير مهارات التنظيم.

إن المقاولاتية تنمو في ظل بعض الصفات الشخصية النموذجية؛ يكمن ذلك في درجة المغامرة القوية مع المواهب المقاولاتية وصفات المقاول جنبا إلى جنب مع الحاجة الكبيرة للإنجاز، إضافة لهذه

العوامل تسهم عوامل أخرى في نمو وتطور المقاولاتية، أهمها :التصورات حول الفرص الاقتصادية، الخبرة في الحياة (التي تلعب دورا هاما) ، التنظيم التقني المحكم وكذا الكفاءة الإدارية.

أما فيما يخص علاقة الحاجة للإنجاز التي أشار إليها McClelland والتنمية الاقتصادية، فقد اعتمد هذا الأخير على دراسة(Winterbottom & society, 1958) الذي أشار إلى احتمال وجود صلة بين هذين المفهومين .حيث درسMcClelland دور الحاجة للإنجاز في جميع المجتمعات البدائية والحديثة وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية من خلال تتبع أصل الحاجة في الإنجاز (need of achievement) بخصوص بعض القيم والمواقف الأبوية وتأثيرات هذه الحاجة على المراهقين وعلى مصالحهم المهنية وأدائهم تحت ظروف معينة .وقد انتهى إلى أن مصدر الحاجة للإنجاز، من خلال المؤثرات الخارجية التي تؤثر على المستويات التحفيزية، هو أولا وقبل كل شيء الأسرة، التي تلعب دورا هاما في نشأة الأفراد، من خلال تتبع قيم ومواقف الوالدين ونوعية التربية المقدمة إليهم (Shally, 2003, p. 12_14).

إن التسلسل السببي للسلوك المقاولاتي أوجده McClelland الذي وضحه Kilby على النحو التالي:(Shally, 2003, p. 16)

الشكل 02: التسلسل السببي للسلوك المقاولاتي

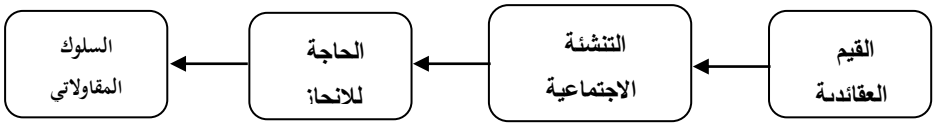

المصدر:(Shally, 2003, p. 16)

عقب McClelland، استمر علماء النهج السلوكي في دراسة المجال المقاولاتي طوال عشرين سنة امتدت من 1960 الى 1980.(FILION, 1997, p. 138)

إن الفرد عبارة عن منتج خاص بمحيطه و بيئته (McGuire, 1964)، ، و يشير عدة باحثين أمثال (Gibb & Ritchie, 1982)، (Ellis, Roberts, & Technology, 1981)، أن المقاولين تؤثر عليهم خصائص ومميزات الزمان والمكان، أما بخصوص المقاولاتية فيعتبرها Fillion (Koffi, Fillion, Ekionea, & Morris, 2014) ظاهرة إقليمية، أي أن الثقافات والاحتياجات وعادات المنطقة تشكل سلوكيات الأفراد .

5.منهجية البحث:

على ضوء الدراسات السابقة تم اقتراح نموذج هيكلي (الشكل 02) لإختبار أثر القدوة الاجتماعية في تعزيز النية المقاولاتية لتحقيق السلوك المقاولاتي لدى طلاب الجامعات بالجزائر. يستند هذا النموذج الى نموذج السلوك المخطط Ajzen's TPB (1991)، ذلك وفق القاعدة الاجتماعية الإدراكية التي تعبر عن شعور الشخص بالضغط الاجتماعي الذي يتم من خلال الأفراد المقربين وغير المقربين عليه حول ما يود القيام به، والتحكم السلوكي المدرك. بالإضافة الى النظرية الاجتماعية المعرفية التي تقوم هذه النظرية على مفهوم "التفاعل"، وفي هذا الصدد يؤكد Bandura (1986) على

الحاجة إلى تفاعل ثلاثي بين العوامل: الشخصية، البيئية والسلوكية (Peguy Arnaud p. 34). حيث يتداخل ويلتقي النموذجين من حيث الاهتمام بمحيط الفرد وعلاقاته الاجتماعية (مع الوالدين والملهمين وآخرون).

الشكل 03: نموذج البحث

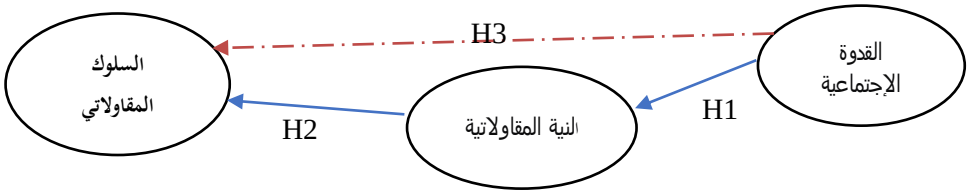

المصدر: من اعداد الباحثان

ليتم صياغة الفرضيات وفق التالي:

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للقدوة الاجتماعية علة النية المقاولاتية

H2: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للية المقاولاتية على السلوك المقاولاتي.

H3: تلعب النية المقاولاتية دور الوساطة بين القدوة الاجتماعية والسلوك المقاولاتي.

تم تصميم وتطوير الاستبانة من خلال الدراسات السابقة التي تم اثباتها واختبارها في دراسة (Handaoui, 2022, p. 306)، تتكون من ثلاثة أقسام، عبارات القدوة الإجتماعية والنية المقاولاتية والسلوك المقاولاتي. استخدمت الدراسة الحالية استبيانات قياسية لقياس المتغيرات القدوة الاجتماعية والنية المقاولاتية والسلوك المقاولات، مصممة حسب مقياس تصنيف ليكرت الخماسي، مع نطاق من 1 (لا أوافق تماما) إلى 5 (أوافق بتماما). كانت عينة هذه الدراسة طلاب بالجامعات الجزائرية. تم التركيز على الطلاب الذين هم على وشك التخرج أي في المستويات النهائية المقبلين على الحياة المهنية حيث يتمتعون بالشغف المهني. تم اختيارهم بشكل عشوائي حسب نسبهم لمختلف الجامعات الجزائرية المتواجدة في مختلف المناطق التي تتميز هي الأخرى بثقافة جهوية تعكس البيئة المعاشة. كان المستجيبون من مختلف التخصصات على سبيل المثال في العلوم الاقتصادية والتسيير، العلوم الإنسانية، العلوم الفلاحية والعلوم التقنية .

أكد الباحثان في البداية على تزويد المستجيبون بمعلومات حول موضوع البحث وهدفه وإعادة ابلاغهم أن تعاونهم طوعي وستظل اجوبتهم مجهولة. تم طبع الإستبانة ثم توزيعها عليهم، أين تم استلام 1190 استبانة في النهاية، بإجمالي 1128 استبانة صالحة. كان لابد من استبعاد بعض الإستبانات (62) نظرا لعدم اكتمال المعلومات بها. تم تحليل البيانات باستخدام برنامجي SPSS و.AMOS يتم عرض التحليل الوصفي في الجدول.(01)

1.5. تحليل البيانات:

يعرض هذا القسم نتائج اختبار الفرضيات المقترحة للدراسة. في البداية، البيانات تم إدخالها في الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ثم تم استيراد البيانات لاحقًا إلى تحليل النمذجة الهيكلية .(Amos 24) لإجراء نمذجة المعادلة الهيكلية(SEM) ، أخذنا البيانات الأولية ليتم التحقق من افتراضات SEM مثل البيانات المفقودة، والقيم المتطرفة، والتوزيع الطبيعي للبيانات، والمرونة المتجانسة، والافتراضات الخطية المتعدد .(Hair, Wolfinbarger, Money, Samouel, & Page, 2015) بعد ذلك، استخدمت هذه الدراسة المعادلات الهيكلية للتحقق من صحة نموذج القياس والنموذج الهيكلي. وعلى وجه التحديد، للتحقق من صحة نموذج القياس، تم فحص الصلاحية المتقاربة والتمييزية. أخيرا، هيكلية النموذج لاختبار العلاقة المفترضة.

نلاحظ أن العينة يغلب عليها جنس الإناث بـ 717 والذكور بـ 411، الشيء الذي يعكس خصائص مجتمع الدراسة الذي بدوره يحتوي على الإناث أكثر من الذكور، فيما نجد ان عدد الطلبة في مستوى الليسانس مقدر بـ550 موزع على 218 ذكورو332 اناث، وطلبة الماستر بـ540 موزع على 171 ذكور و369 اناث. بالمقابل نجد عدد قليل لطلبة الدكتوراه مقدر بـ 38 طالب موزع على 22 ذكور و16 إناث. فكان توزيع هذه العينة حسب التخصصات المبينة في الجدول (1)، أين نجد أكبر تمثيل للعلوم الاقتصادية، التسيير، المالية والاجتماعية، لتأتي العلوم التجارية وعلم النفس ثم العلوم التكنولوجية وباقي التخصصات الأخرى غير المذكورة.

جدول 1 :الإحصائيات الوصفية

الخصائص	حجم العينة	ذكر	أنثى
الجنس	1128	411	717
(%)	100	36.4	63.6
المستوى الدراسي			
ليسانس	550	218	332
ماستر	540	171	369
دكتوراه	38	22	16

التخصص	الحجم	ذكر	أنثى
علوم اقتصادية	194	50	144
علوم التسيير	156	51	105
علوم تجارية	91	40	51
علوم تكنولوجية	9	2	7
علوم اجتماعية	137	67	70
علوم فلاحية	94	35	59
علوم مالية	227	58	169
علم النفس	34	11	23
أخرى	186	98	88

المصدر: من اعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

2.5.قياس النموذج:

لتقييم صحة كل بناء مع الأبعاد الخاصة به، يخضع للتحليل العاملي التوكيدي (CFA)؛ تم تنفيذ CFA من الدرجة الثانية لأول مرة. تم إزالة معامل التحميل (التشبع) المعياري الذي يكون أقل من 0.50 (J. Hair, Babin, Anderson, & Black, 2018). الخطوة الأخيرة لتحقيق جودة النموذج هي ربط شروط الخطأ للعناصر التي تحتوي على مؤشرات تعديل أعلاه. تم ربط 39e -42e بقيمة قدرها 33.294 و 46e -e47 بقيمة 24.554. نظرًا لأنها تتمتع بأعلى قيمة نسبية لمؤشرات التعديل. بعد هذا التعديل في نموذج القياس تصبح القيم النهائية كالتالي:

جدول 02: مؤشرات المطابقة للنموذج

CMIN	DF	GFI	AGFI	CFI	TLI	NFI	RMSEA	RMR
153.468	36	0.974	0.952	0.970	0.954	0.961	0.056	0.051

المصدر: من اعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات برنامج AMOS

تُظهر النتائج المبينة في الجدول ملاءمة النموذج الجيد، يتميز بجودة مطابقة جيدة كون كل المؤشرات حسب المحك المطلوب .(Arbuckle & Wothke, 2013) يوضح الشكل (3) نموذج البنائي النهائي. واستنادًا إلى عوامل التحميل (التشبعات) لجميع المتغيرات المرصودة، كان الدليل على الصلاحية المتقاربة (مؤكدة). كانت جميع تقديرات تحميل العوامل المعيارية أكثر من 0.50، وبناء موثوقية (CR) أكثر من 0.70، ومتوسط التباين المستخلص (AVE) أكبر من 0.50.، وعليه تم تأكيد الصلاحية المتقاربة .(J. Hair, J.F, Wolfinbarger, Money, Samouel, & Page, 2015) بالإضافة إلى ذلك، وفقًا لبناء الاعتمادية، كما تم إثبات الاتساق الداخلي للتدابير. قياس الصلاحية التمييزية إلى أي مدى يختلف البناء حقًا عن البنى الأخرى. لتقييم الصلاحية التمييزية، تم استخدام أداة التفوق الإحصائي الجزئي من خلال دمج أوزان الانحدار القياسية والارتباط لجميع التركيبات. تم إنشاء قيم الصلاحية التمييزية، لتاكد هي الأخرى صحة النموذج.

الشكل04: النموذج البنائي

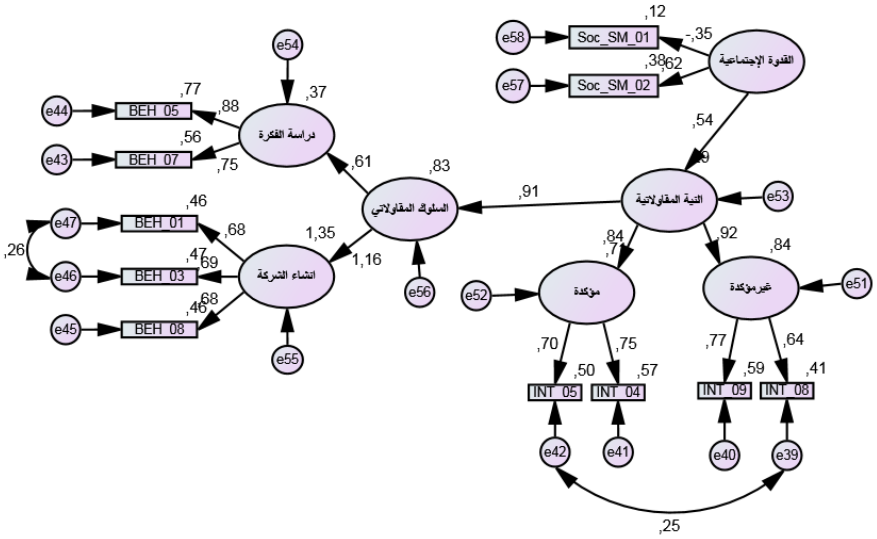

المصدر: من اعداد الباحثان

-**اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج:** لغرض اختبار التأثيرات المباشرة، تم اجراء التحليل عن طريق النمذجة الهيكلية، أكدت النتائج وجود علاقة إيجابية مباشرة بين المتغير الكامن القدوة الاجتماعية والنية المقاولاتية بنسبة حرجة قدرها(CR=5.093) ، وقيمة(P=0.00) ، وعليه يمكننا القول بأن القدوة الإجتماعية لها تأثير إيجابي مباشر على النية المقاولاتية، مما يجعلنا قبول الفرضية .H1 ووجود أثر إيجابي مباشر. أيضا وجود أثر إيجابي مباشر وقوي للنية المقاولاتية على السلوك المقاولاتي بنسبة حرجة قدرها(CR=15.182) ، وقيمة (P=0.00)، وعليه فإن الفرضية H2 محققة.

جدول 03: الأثر المباشر Direct effects

الرقم	الفرضية	S.E	C.R	P-Value	النتيجة
H1	SModel→INTe	0.100	5.093	***	محققة
H2	INTe→BEHAV	0.075	15.182	***	محققة

المصدر: من اعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات برنامج AMOS

-اختبار الروابط غير المباشرة (H3) عن طريق اختبار SOBEL

على الرغم من وجود الصيغة النظرية، فقد اخترنا كما أوصى (Akrout, 2018)، استخدام برنامج إحصائي1 والذي تم توفيره على الإنترنت مع الوصول المجاني والذي يجعل من الممكن حساب

[1] https://www.danielsoper.com/statcalc/calculator.aspx?id=31

هذا المعامل. استخدمنا روابط الانحدار غير المعيارية. تم حساب التأثير غير المباشر على أنه ناتج قيم التأثيرات المباشرة التي تربط المتغير الوسيط بالمتغير التابع والمتغير المستقل.

جدول 04: تقديرات ومعنوية الآثار غير المباشرة

التسمية			وساطة من طرف	التقديرات الغير معيارية	S.E	التقديرات المعيارية	Z	P	
								One tailed	Two tailed
القدوة المقاولاتية	<--	السلوك المقاولاتي	النية المقاولاتية	0.581		0.495			0.00
القدوة المقاولاتية	<--	النية المقاولاتية		0.512	0.100	0.453	4.244	0.00	0.00
النية المقاولاتية	<--	السلوك المقاولاتي		1.135	0.075	0.911			

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على البرنامج الإحصائي لـSOBEL

تبين النتائج أن قيمة z أكبر من الحك المقدر بـ 1.96 مما يدل على أن النية المقاولاتية تلعب دور الوساطة بين القدوة الاجتماعية والسلوك المقاولاتي. وعليه فإن الفرضية H3 محققة.

في المقاولاتية، لن يؤدي امتلاك القدرات المقاولاتية بالضرورة إلى إنشاء مشروع جديد ما لم يتم التعبير عن موقف إيجابي تجاه المقاولاتية. وبالمثل فإن الموقف الإيجابي لن يؤدي إلى إنشاء مشروع جديد إلا إذا تم إدراك القدرة على القيام بهذا العمل. علاوة على ذلك أن القدوة المقاولاتية لن تؤثر إلا على الذكاء العاطفي عندما تقترن بعوامل إضافية حسب (Nowiński & Haddoud, 2019)، مثل الموقف الإيجابي والقدرة المقاولاتية. الشيء الذي يتماشى مع الدراسات السابقة التي تقول إن التأثير الاجتماعي قد يعزز النوايا السلوكية.

الدراسات التي ركزت على الوالدين كقدوة مثل (Moreno-Gómez et al., 2019)، أجمعت على ان الوالدان لهم أثر إيجابي مباشر على النية المقاولاتية، وهذا ما أكدته دراستنا الحالية أن القدوة الاجتماعية تساهم في تعزيز النية المقاولاتية، في حين هنالك دراسات قليلة توصلت الى عكس ذلك، نستنتج أن هنالك عوامل أخرى تتحكم في اتجاه القدوة، لاسيما عندما يتعلق الأمر بالوالدين، ثقافة المجتمع من خلال نظرته الى المقاولاتية قدم تعمل على تغيير ميل الأثر. من جهة أخرى نجد يرى القدوة الاجتماعية تكمن في المدرس أو أستاذ المقاولاتية (San-Martín et al., 2019)، الذي يجب ان يكون ممارسا للنشاط المقاولاتي في الميدان، حتى يعطي مصداقية أكثر عندما يصبح كقدوة يقتدى به، ليبلغ النية المؤكدة التي تتبع في أغلب الحالات بالسلوك المقاولاتي، فالقدوة الاجتماعية التي تتكون من خلال أستاذ المقاولاية ، تعمل على زيادة النية المقاولاتية والسلوك معا في أغلب الأحيان.

نظرًا لأن معظم الأبحاث تعاملت مع سرد القصص في التدريس ككل غير متمايز، فإن قلة من الباحثين أثاروا التأثير المميز لأنواع مختلفة من القصص المقاولاتية أي بين القصص الناجحة وقصص

الفشل، لتعميق المعرفة حول كيفية تأثير قصص المقاولاتية المميزة على النية المقاولاتية، كما أكده (T. Liu, Walley, Pugh, & Adkins, 2020) أن هذه تساعد على تحفيز الطلاب المتمدرسين، وبالتالي زيادة نيتهم ثم سلوكهم، هذا ما أكدته هذه الدراسة. بالمقابل نجد ان الدراسات السابقة تركز بشكل خاص على أنواع مختلفة من القدوة (من قبل)، في أي مرحلة من الحياة (متى) وفي أي سياق يحدث التعرض لنماذج القدوة. فالنية المقاولاتية تعلب دور الوساطة الجزئية بين القدوة الاجتماعية والسلوك المقاولاتي،نظرا لتحقق العلاقة المباشرة بين القدوة والسلوك المقاولاتي وهذا في ظروف اليقين والإستقرار أحيانا أو عكس ذلك، نظرا للحاجة الى الإنجاز التي تجعل الفرد يبدأ مشروعه دون نية مسبقة.، وتحقق علاقة الوساطة بشكل طردي وايجابي.

6.خاتمة:

خلاصة لسيرورة القدوة الاجتماعية وعلاقتها بالمقاولاتية نية وسلوكا، تأتي نتائج هذه الدراسة بالإشارة الى أن القدوة الناجحة لا تؤدي بالضرورة الى نجاح المقاول، بمعنى أن نجاح الوالدين في عملهم لا يعني بالضرورة نجاح الابن، أو نجاح ستيف جوبز في أعماله هو ليس بالضرورة نجاح من اقتادوا به من المقاولين. بينما القدوة الاجتماعية تترك أثر نفسي اجتماعي لدى الفرد، قد تكون بمثابة دافع أو حافز للقيام بأي عمل. من جهة أخرى قد تعتبر القدوة الاجتماعية بمثابة نموذج عمل جاهز يمكن إعادة تطبيقه في الواقع بأقل التكاليف ومخاطرة أقل.

بالمقابل، ترتبط شدة تأثير القدوة الاجتماعية، بدرجة إيمان الفرد بالمقتدى به، كلما كانت قوية، كلما تحولت القدوة الى نية مؤكدة تنتظر السلوك المقاولاتي. فالقدوة الاجتماعية تساهم في زيادة النية المقاولاتية عن طريق مختلف المحفزات التي تتميز بها القدوة، أما النية لها تأثير قوي على السلوك، فليس كل نية يمكنها أن تصبح سلوك، لكن حسب نتائج الدراسة هناك علاقة مباشرة إيجابية قوية تفسر النية على انها ستصبح سلوك مقاولاتي محتمل.

-اسهامات الدراسة

- من الناحية المنهجية، تم تطوير مقاييس قياس القدوة المقاولاتية، النية المقاولاتية، السلوك المقاولاتي. بالإضافة الى محاولة الربط بين مختلف العلوم النفسية والإجتماعية والإقتصادية والإدارية، حتى يكون تفسير الظاهرة متكاملا.

- يساعد هذا البحث أصحاب المصلحة وصانعي السياسات والمعلمين على النظر في الأنواع المختلفة من نماذج القدوة الاجتماعية التي يحتذى بها، والسياق الاجتماعي الثقافي وهيكلة برامج تعليم المقاولاتية الخاصة بهم.

نوصي من خلال هذه الدراسة، الاهتمام بالأسرة أولا عن طريق البرامج التعليمية للوالدين وكيفية تدريب أبنائهم منذ الصغر على القصص الناجحة والثقافة المقاولاتية. التنسيق مع المدرسة في

كل الأطوار من اجل خلق روح المبادرة لدى الفرد. استغلال التكنولوجيا ومنصات التواصل الاجتماعي من اجل استغلال واستكشاف الفرص المتاحة والاطلاع على نماذج ناجحة.

نقترح من خلال هذه الدراسة، دراسة مختلف نماذج القدوة الممكنة التي يمكن أن تكون خريطة طريق للمقاول. بالإضافة دراسة القدوة الاجتماعية وعلاقتها بالسمات الخمسة الكبرى للشخصية حتى نتمكن من تشخيص سلوك المقاول.

7.المراجع:

سلامي , م. (2015). دراسة وتحليل واقع المقاولة النسوية بالجزائر - دراسة ميدانية على عينة من المقاولات. Retrieved from الجزائر:

Ahmed, M., & El-bayoumi, m. (2003). Family sociology (U. K. House Ed.). Egypt.

Ajzen, I. (1991). The theory of planned behavior. Organizational behavior and human decision processes (Vol. 50).

Ajzen, I. (2005). Attitudes, personality and behaviour: McGraw-Hill Education (UK).

Ajzen, I., & Fishbein, M. J. P. b. (1975). A Bayesian analysis of attribution processes. 82(2), 261 .

Aldrich, H., Zimmer, C., & Jones, T. J. T. S. R. (1986). Small business still speaks with the same voice: a replication of 'the voice of small business and the politics of survival'. 34(2), 335-356 .

Aldrich, H. E., & Kim, P. H. (2007). Small worlds, infinite possibilities? How social networks affect entrepreneurial team formation and search. 1(1-2), 147-165. doi:10.1002/sej.8

Arbuckle, J., & Wothke, W. J. A. D. C. (2013). IBM AMOS 22 user's guide .

Badoui, A. Z. (Ed.).(1983)

Bird, B. (1988). Implementing entrepreneurial ideas: The case for intention: Academy of management Review.

Bird, B. J. (1992). The operation of intentions in time: The emergence of the new venture Entrepreneurship: Theory and Practice (Vol. 17).

Boissin, J.-P., Chollet, B., & Emin, S. J. M. n. g. (2009). Les déterminants de l'intention de créer une entreprise chez les étudiants: un test empirique. 12(1), 28-51 .

Broonen, J.-P. J. É.-f. (2006). Motivation et volition: une distinction incontournable. 284(December), 62-71 .

Engle, R. L., Dimitriadi, N., Gavidia, J. V., Schlaegel, C., Delanoe, S., Alvarado, I., & AL. (2010). Entrepreneurial intent: A twelve-country evaluation of Ajzen's model of planned behavior. International Journal of Entrepreneurial Behavior & Research .

Fernández-Pérez, V., Alonso-Galicia, P. E., Fuentes-Fuentes, M. D. M., & Rodriguez-Ariza, L. (2014). Business social networks and academics'

entrepreneurial intentions. Industrial Management and Data Systems, 114(2), 292-320. doi:10.1108/IMDS-02-2013-0076

Hair, J., Babin, B., Anderson, R., & Black, W. J. U. C. L. E. (2018). Multivariate Data Analysis. red .

Hair, J., J.F, Wolfinbarger, M., Money, A. H., Samouel, P., & Page, M. J. (2015). Essentials of Business Research Methods (Routledge Ed. 2 ed.).

Handaoui, M. (2022). The effect of environmental factors on achieving entrepreneurial intention. (PHD), University of sfax, Tunis .

John-Steiner, V. P. (2007). Vygotsky on thinking and speaking .

Krueger Jr, N. F., Reilly, M. D., & Carsrud, A. L. J. J. o. b. v. (2000). Competing models of entrepreneurial intentions. 15(5-6), 411-432 .

Krueger, N. F., Carsrud, A. L. J. E., & Development, R. (1993). Entrepreneurial intentions: Applying the theory of planned behaviour. 5(4), 315-330 .

Lim, C. S., & Omar, N. A. (2019). Social intention model: The effect of self and social facets on students' social intention. International Journal of Economics and Management, 13(1), 217-230 .

Liñán, F., & Chen, Y. W. (2006). Testing the entrepreneurial intention model on a two-country sample.

Lortie, J., & Castogiovanni, G. (2015). The theory of planned behavior in entrepreneurship research :what we know and future directions. International Entrepreneurship and Management .

Mouloungui , A. M. Processus de transformation des intentions en actions entrepreunariales.

Patuelli, R., Santarelli, E., & Tubadji, A. (2020). Entrepreneurial intention among high-school students: the importance of parents, peers and neighbors. Eurasian Business Review, 10(2), 225-251. doi:10.1007/s40821-020-00160-y

Peguy Arnaud , D. K. Facteurs De Développement De L'auto-Efficacité Entrepreneuriale Des Etudiants Universitaires.

Petrovsky, A., & Petrovsky, V. (1998). Organization of verbal significant cognitive structure .

Ruiz-Arroyo, M., Sanz-Espinosa, I., & Fuentes-Fuentes, M. D. M. (2015). Alertness and prior knowledge in the identification of entrepreneurial opportunities: The moderating role of social networks. Investigaciones Europeas de Direccion y Economia de la Empresa, 21(1), 47-54. doi:10.1016/j.iedee.2014.07.002

Sana , E. H., & Naima , M. (2008). La théorie du comportement planifié d'Ajzen (1991) :Application empirique au cas tunisien. Retrieved from Tunisie :

Sandrine Emin, E. (2003). l'intention de créer une entreprise des chercheurs publics : le cas français. Retrieved from france :

Sastre, C., & Espíritu, O., R. (2015). Personality traits versus work values: Comparing psychological theories on entrepreneurial intention. Business Research, 68 .(7)

Sullivan, H. S. (2013). The interpersonal theory of psychiatry: Routledge.
Thompson, E. R. (2009). Individual entrepreneurial intent: Construct clarification and development of an internationally reliable metric.
Torki, R. (1985). Education conditions (OPU Ed. 8 ed.).
WANG, Y. (2010). L'évolution de l'intention et le développement de l'esprit d'entreprendre des élèves ingénieurs d'une école. In. Paris: Ecole centrale de Lille.
Wilson, C. B., Davies, S., Nolan, M. J. A., & Society. (2009). Developing personal relationships in care homes: realising the contributions of staff, residents and family members. 29(7), 1041-1063 .
Zidane, A. (1980). family and child (A. R. Library Ed. 4 ed.). Egypt.

تأثير التعامل بالعملات الرقمية المشفرة على السياسة النقدية – البتكوين نموذجا -

The impact of cryptocurrency trading on monetary policy - Bitcoin as a model-

بريش رابح [1]*، سنوساوي فاطنة [2]

[1] جامعة لونيسي علي، البليدة 02 (الجزائر)، مخبر المقاولة، تسيير الموارد البشرية والتنمية المستدامة،
er.berriche@univ-blida2.dz

[2] جامعة لونيسي علي، البليدة 02 (الجزائر)، مخبر المقاولة، تسيير الموارد البشرية والتنمية المستدامة،
ef.senoussaoui@univ-blida2.dz

تاريخ الاستلام: 2022/07/16 تاريخ القبول: 2022/11/23 تاريخ النشر: 2022/12/01

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تبيان أثر التعامل بالعملات الرقمية المشفرة على السياسة النقدية مع دراسة نموذج البتكوين وتحديد كيفية تأثيرها على أداوت السياسة النقدية المباشرة وعلى أهدفها المتمثلة في عرض النقد والطلب على النقد، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن هذه العملات الرقمية لا يمكنها حاليا التأثير على السياسة النقدية بشكل ملموس، وفي حال شيوع استخدامها يمكن أن تؤثر سلبا على أدوات وأهداف السياسة النقدية، إلا أنه لا توجد مخاوف التضخم بحكم العرض المحدد مسبقا من هذه العملات.

الكلمات المفتاحية: البنك المركزي؛ العملات الرقمية؛ السياسة النقدية.

تصنيف JEL: E40، E42، E50 .

Abstract:

The study aims to show the impact of cryptocurrency trading on monetary policy while studying the bitcoin model and determining how it affects direct monetary policy instruments and its objectives of cash supply and cash demand. This study concluded that these cryptocurrencies cannot currently significantly influence monetary policy, and if common use can negatively affect monetary policy instruments and objectives, there are no inflation concerns by virtue of the predetermined supply of These coins.

Keywords: Central banks; digital currency; monetary policy.

Jel Classification Codes: E40, E42, E50.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

أدت الابتكارات التكنولوجية السريعة إلى التأثير على الاقتصاد ككل، بحيث قدمت حلول سهلة وسريعة لمشاكل يصعب حلها من طرف العامل البشري وبالطرق التقليدية مع بعض المخاطر، ويسير الاقتصاد من خلال مجموعة من السياسات ومن بينها السياسة النقدية والتي يديرها البنك المركزي ويتحكم في جل المتغيرات النقدية خاصة أنه المصدر الوحيد للعملة، لكن مؤخر بدأ يتراجع دوره قليلا في أداء هذه الوظيفة وبالتحديد بعد ظهور العملات الرقمية المشفرة والتي يتم إصدارها وتداولها لا مركزيا عن طريق تقنية البلوكتشين، من شأن هذا الأمر التأثير على فعالية أدوات السياسة النقدية خاصة الأدوات المباشرة ويؤثر على أهدافها المتمثلة في التحكم بعرض النقد والطلب عليه، لهذا من الضروري توضيح وفهم دقيق لهذه العملات وتحديد الإجراءات اللازمة لتفادي مخاطر التعامل بها لضمان فعالية السياسة النقدية حفاظا على الاستقرار النقدي وسلامة الاقتصاد ككل. ومنه يتم طرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يؤثر التعامل بالعملات الرقمية المشفرة على أهداف وأدوات السياسة النقدية؟

وللإجابة على التساؤل الرئيسي يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو انعكاس التعامل بالعملات الرقمية المشفرة على أدوات السياسة النقدية؟
- من أين تستمد العملات الرقمية المشفرة قيمتها ؟
- هل يمكن أن تؤثر العملات الرقمية المشفرة على أهداف السياسة النقدية؟

1.1 فرضيات الدراسة: على ضوء التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية يمكن بناء الفرضيات التالية:

- يؤدي التعامل بالعملات الرقمية المشفرة إلى التقليل من فعالية السياسة النقدية.
- تستمد العملات الرقمية المشفرة قيمتها من صعوبة تعدينها.
- لا يمكن أن تؤثر العملات الرقمية المشفرة على أهداف السياسة النقدية بحكم أنه ليس لها قبول عام في المجتمع.

2.1 **أهمية الدراسة:** تكمن أهمية الدراسة في كون أن العملات الرقمية المشفرة أحدث ابتكار في مجال الاقتصاد النقدي، وبالتالي التوجه نحوها يعد ضرورة حتمية نتيجة التطورات التكنولوجية في جميع المجالات، ومنه بات من الضروري دراسة تأثيرها على السياسة النقدية.

3.1 منهج الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي، باعتباره ملائما لعرض مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالعملات الرقمية المشفرة بحيث يعتمد على وصف الظاهرة كما هي ويحلل أبعادها، والمنهج التحليلي لدراسة وتحليل تأثير العملات الرقمية المشفرة على السياسة النقدية، ليتم الوصول إلى النتائج النهائية.

4.1 أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- محاولة توضيح بعض ما يتعلق بالعملات الرقمية المشفرة وأهم تطوراتها الاستثمارية في أهم البورصات؛
- الوصول إلى تبيان أثر التعامل بالعملات الرقمية المشفرة على السياسة النقدية ؛
- محاولة الوقوف على الفرص والإمكانيات للسياسة النقدية التي في حال إصدار عملات رقمية مركزية(CBDC).

5.1 الدراسات السابقة: حسب اطلاعنا هناك مجموعة من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع منها:

✓ **دراسة:** شورش علي (2019)، بعنوان: أثر استخدام العملة الرقمية في السياسة النقدية، دراسة تحليلية، هدفت الدراسة إلى: بيان أثر العملة الرقمية في السياسة النقدية، وتم العمل على حل الإشكالية التالية: هل ظهور العملة الرقمية يؤدي إلى ظهور خلل في السياسة النقدية في البلدان؟؛ وتم الوصول إلى النتائج التالية: العملة الرقمية تؤثر على أدوات وأهداف السياسة النقدية تأثيرا سلبيا، وتؤثر على وظيفة البنك المركزي في مراقبة وتوجيه الائتمان.

يكمن الاختلاف في هذا البحث من خلال التطرق لكيفية تأثير العملات الرقمية على أهداف السياسة النقدية .

✓ **دراسة:** أسامة م بدر(2020)، بعنوان: ثورة النقود الرقمية وأثرها على السياسة النقدية، هدفت الدراسة إلى بيان التعرف على مدى تأثير النقود الرقمية بصفة عامة على عرض النقود وفاعلية السياسة النقدية، وتم الوصول للنتائج التالية: العملة الرقمية في الوضع الحالي هي ابعد ما تكون عن أن تكون بديلا للعملات التقليدية، وبالتالي لا تمثل خطورة على البنك المركزي.

الاختلاف في هذا البحث هو عدم التركيز على دور البنك المركز ي وتم التطرق لسيناريوهات تفاعله مع انتشار العملات الرقمية المشفرة، مع تحديد أثر العملات المشفرة على الطلب على النقود كهدف أساسي للسياسة النقدية.

2. الإطار المفاهيمي للعملات الرقمية المشفرة

تعتبر البتكوين أول عملة مشفرة ظهرت، وكان الهدف الأساسي لها خلق نظام نقدي عالمي عادل في ظل سيطرة الدولار الأمريكي على أكثر من 80% من حجم المعاملات التجارية العالمية، ومع تلاعب الحكومات بتيسر هذه العملات لتتلاءم مع مصالحها الاقتصادية ظهر بديل لا مركزي يمكن من تسوية المعاملات بسرعة واقل تكلفة مع وجود هامش أمان مقبول.

1.2 نشأة العملات المشفرة:

في عام 2008، نشر ساتوشي ناكاموتو الورقة البيضاء بتكوين: نظام النقد الإلكتروني من نظير إلى نظير على القائمة البريدية المشفرة Metzdowd، وقد وضعت هذه الورقة الأسس النظرية للعملة اللامركزية تماما على شبكة الإنترنت، في 3 جانفي 2009، أصدر ناكاموتو النسخة الأولى من البيتكوين، بعد ذلك بوقت قصير اختفى ساتوشي ناكاموتو، الذي هو في جميع الاحتمالات اسم مستعار لأحد أو عدة مؤلفين(Karan, 2020, p. 20)

2.2 تعريف العملات المشفرة:

يمكن تعريفها كالتالي:

- العملة المشفرة هي وحدة تعامل افتراضية، تتواجد بهيئة الكترونية مشفرة، وتتميز بغياب الدعامة المادية، (محمد، 2019، صفحة 25) بحيث يجب أن يكون لدى العملات المشفرة أيضًا تدابير أمنية تمنع الأشخاص من العبث بحالة النظام ومن المراوغة و يجب تطبيق القواعد الأمنية للعملات المشفرة من الناحية التكنولوجية البحتة ودون الاعتماد على سلطة مركزية. (Arvind, 2016, p. 28)
- يعرف البنك المركزي الأوروبي العملات المشفرة بأنها "نوع من الأموال الرقمية غير المنظمة، التي يصدرها عادة مطوروها ويسيطرون عليها، ويستخدمها ويقبلها أعضاء مجتمع افتراضي محدد" (Dabrowski & Janikowski, 2018)

ومنه يمكن تعريف العملة المشفرة على أنها أصل رقمي مشفر على شبكة الانترنت يصدر و يتداول لا مركزيا عبر تقنية البلوكتشين ما يوفر الثقة والأمان.

وبالنسبة للجزائر جاء في المادة 117 من القانون رقم 17-11 الصادر في 2017/12/27: يمنع شراء العملة الافتراضية وبيعها واستعمالها وحيازتها. نظرا لعدم فهمها وصعوبة السيطرة عليها.

3.2 خصائص العملات المشفرة: يمكن تلخيص أهم الخصائص للعملات المشفرة في الشكل 02.

الشكل 1: خصائص العملات المشفرة:

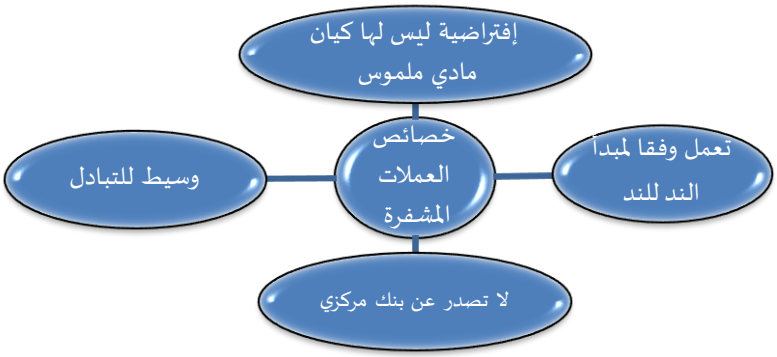

المصدر: محمد عزت عبد التواب (2020)، **مشكلات المحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة في ضوء متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)- دراسة نظرية ميدانية**، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، دراسة ماجستير، 15 جانفي 2020، ص 03، متاح على الرابط:
https://www.acc4arab.com/storage/posts/June2020/Yx5u5esODlRcm8aWSY2B.pdf

4.2 مفهوم البتكوين:

أول عملة مشفرة ظهرت هي البتكوين حيث تم تداولها كأصل رقمي وهي الأكثر تداولاً، وبعدها اشتقت عديد العملات من نفس برتوكول الذي قام عليه البتكوين وغالباً قيمتها هي الأعلى من بين جميع العملات الرقمية المشفرة وبالتالي تم التركيز عليها، ويتضح مفهوم البتكوين من خلال التعريفات التالية:

- البتكوين هي عملة رقمية مشفرة تعتمد على تكنولوجيا التشفير في تسوية تعاملاتها غير الملموسة، وتتداول لا مركزيا بمعنى أخر لا يوجد طرف واحد يتحكم بالعملة. (الفرهود، 2018، صفحة 8)
- البتكوين هي عملة افتراضية إلكترونية تشفيرية يمكن مقارنتها بالعملات المستخدمة حاليا كالدولار (عبد الفتاح، 2014، صفحة 01)

يمكن القول أن البتكوين أصل رقمي يتميز بالندرة وصعوبة التعدين فهي عملة ليس لها وجود فيزيائي تصدر وتتداول لا مركزيا عبر تقنية البلوكتشين.

1.4.2 الاختلاف بين نظام البتكوين ونظام العملات الورقية

رغم حداثة نظام البتكوين إلا أنه تميز بالعديد من الخصائص ربما تجعله ينافس نظام العملات القانونية، وربما يحل محلها، حيث هناك اختلافات كبيرة بينهما، نظام البتكوين يقدم مزايا

جديدة تتماشى مع التقدم التكنولوجي الذي يعيشه المجتمع، والجدول رقم 01 يلخص أهم الاختلافات:

جدول 1: الاختلافات بين أنظمة العملات البيتكوين والعملات الورقية

	نظام العملات القانونية	البتكوين
المركزية	نعم	لا
الندرة	لا	نعم (أقصي حد هو 21 مليون بتكوين)
خلق العملة	عن طريق البنك المركزي	عن طريق خوارزمية رياضية (التعدين)
الثقة	نعم	لا
تدخل المؤسسات المالية	نعم	لا (الند للند)
قابلية المعاملات للإلغاء	لا يمكن (الضمان متاح)	نعم يمكن
السرية في المعاملات	معلومة	المصدر مجهول الهوية
سرعة إتمام الصفقة	بطيء	سريع جدا
تكلفة المعاملات	عالية	منخفضة

Source: Karan Singh Garewal(2020), **Practical blockchain and Cryptocurrencies: Speed Up Your Application Development Process and Develop Distributed Applications with Confidence** , Science+Business, Distributed to the book trade worldwide by Springer ,New York, Toront, p20, on line: https://doi.org/10.1007/978-1-4842-5893-4 .

2.4.2 الفرق بين النظام النقدي للبتكوين والنظام النقدي للدولار

النظام النقدي للبتكوين بطبيعته انكماشي، حيث وضع ساتوشي في بروتوكول البتكوين عدد محدود ب 21 مليون بتكوين ينتهي تعدينها في سنة 2140 حيث كل سنة يتناقص عدد الوحدات التي يمكن تعدينها وبالتالي فهذه الطريقة تجعله محدود وانكماشي ولهذا فإنه يحمي ويعزز قيمة حيازات بتكوين مع مرور الوقت، على النقيض من هذا مع الدولار الأمريكي منذ 23 ديسمبر 1913 (التاريخ الذي تم فيه إنشاء بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي)، شهد الدولار الأمريكي تضخما تراكميا بلغ 2500٪ تقريبا إلى غاية عام 2020، وبعبارة أخرى، فإن القيمة الحالية لدولار أمريكي واحد هي فقط 2500/1 من قيمتها في عام 1913(Karan, 2020, p. 21)

3.4.2 وظائف و استخدامات البتكوين: السيادة الفردية: يمكن للبتكوين منح أي شخص في العالم إمكانية تحقيق السيادة على نقده، ما يعطيه الحرية الاقتصادية وبالتالي إرسال كميات كبيرة من القيمة في أنحاء العالم دون الحاجة إلى إذن من أي شخص.

❖ **التسوية الدولية والمتصلة بشبكة الانترنت**: كون البتكوين نقدا رقميا يعطي القدرة على إجراء عمليات الدفع النقدية عبر مسافات بعيدة، وبسرعة وأقل تكلفة ودون الحاجة إلى وسيط أو رقابة. (عموص، الصفحات 248-261)

❖ **مخزن للقيمة:** بحيث تتوفر فيها الثقة واختار المستثمرين التعامل بها.

❖ **طريقة دفع للاقتصاديات دون الحاجة إلى بطاقة ائتمان واسعة النطاق أو خدمات مصرفية** (مريانة، 2017، صفحة 05).

❖ **وسيط للتبادل:** يمكن تسوية التحويلات النقدية لمسافات بعيدة بسهولة وأقل تكلفة ويمكن تسوية عمليات المقاصة والتسوية المرتبطة بالمعاملات التي تتم بالأصول المشفرة بسرعة دون الحاجة إلى وسيط (دونغ، 2018، صفحة 04).

4.4.2 ميزات البتكوين:

من أهم مميزاتة نذكر: (مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، 2018)

❖ **الرسوم المنخفضة والسرعة**: لا يحتاج إلى وسيط حيث تنتقل عملة البتكوين من محفظة إلى أخرى عن طريق الكود وتسمى هذه العملية ب الند للند P2P.

❖ **الشفافية :** عمليات البيع والشراء كلها معلنة ومعروفة لدى جميع المستخدمين بدون معرفة هوية المتعاملين لكن مع معرفة تامة بحجم المعاملات وتوقيت عقدها.

❖ **الخصوصية (هوية المستخدم):** عمليات البيع والشراء لا يمكن مراقبتها أو التدخل فيها وهذه نقطة ايجابية لمن يحب الخصوصية كما إنها تقلل من سيطرة الحكومة والبنوك على العملة.

❖ **العالمية**: فهي لا ترتبط بموقع جغرافي معين فيمكن التعامل معها وكأنها عملتك المحلية.

❖ **الأمان**: بفضل التشفير المستخدم في تبادل العملات الرقمية المشفرة يجعل من الصعب تزويرها أو إعادة استنساخها، كما يمكن للمستخدمين تشغيل ممارسات الأمان لحماية أموالهم أو استخدام مزودي خدمة لتوفير الأمان ضد السرقة (محمد ع.، 2020، صفحة 15)

3. تطور أسعار العملات الرقمية المشفرة

يتم تداول العملات الرقمية عبر بورصات متخصصة والتي يتحدد من خلالها السعر عن طريق عاملي العرض والطلب، وتتوفر كل منصة على عدد معتبر من العملات المشفرة وتقدر مجموعها بحوالي

5500 عملة وهي في تغير مستمر، تتميز البتكوين بارتفاع أسعارها مقارنة بالعملات الأخرى وتقدر حصتها من السوق ب نسبة تتراوح بين 35-50 %، ويبلغ حجم العرض منها ما يفوق 18 مليون بتكوين.

1.3 تطور أسعار العملات الرقمية المشفرة وقيمتها السوقية

ظهرت ألاف من العملات في الآونة الأخيرة لهذا نركز على أهم عشر عملات رقمية مشفرة كما يوضحه الجدول رقم (02) مقومة بالدولار، ثم نتطرق للقيمة السوقية كما يوضح الجدول رقم (04).

جدول 2: تطور أسعار أول 10 عملات رقمية مشفرة حسب موقع coinmarketcap

	اسم العملة	السعر	7 %ايام	القيمة السوقية	العرض المتداول
1	بتكوين (BTC)	33420.60	31.44	621,153,389,546	187,137,00BTC
2	إيثريوم(ETH)	1948.50	47.57	222,110,314,870	115,991,189 ETH
3	تيثير	1.00	0.9	594,681,98670	594,3439,1387دولارا أمريكيا
4	كاردانو (ADA)	1.44	34.42	722،682،883،45	441, 309,9483 ADA
5	دجوكوين (DOGE)	0.2951	43.36	129,721,566,471	129,735,173,7211DOGE
6	بينانس كوين(BNB)	239.72	59.65	36780509292	432،153، 897مليار دولار أمريكي
7	XRP (XRP)	0.8418	44.74	38837738400 دولار	46, 135, 372,183 XRP
8	عملة USD (USDC)	1.00	41.91	40,265,444,404 دولار	20, 615, 059,133 دولار
9	Polkadot (DOT)	19.51	51.18	18364.067.847 دولار	217,917,892 DOT
10	كومبيوتر انترنت (برنامج المقاربات الدولية)	146.90	28.95	18.208.400.888دولار	949،123، 678برنامج المقارنات الدولية

source: https://coinmarketcap.com/, date of view : 23/05/2022, 15:36.

نلاحظ أن البتكوين هي الأعلى سعرا من بين العملات الرقمية المشفرة وبفارق كبير جدا على باقي العملات ومع اقرب عملة لها التي هي الإثريوم يمثل سعرها نسبة إلى سعر البتكوين 5.8% فقط،

وكذلك القيمة السوقية للبتكوين هي الأكبر والتي تجاوزت 621 مليار دولار مع عرض متداول وصل إلى 18 مليون بتكوين هذا الارتفاع يرجعه الخبراء إلى محدودية العرض من البتكوين والذي يقف سقفه عند 21 مليون بتكوين وفي نفس الوقت زيادة الطلب عليها في الفترة الأخيرة، تليها الإيثريوم بقيمة سوقية تجاوزت 222 مليار دولار مع عرض متداول منها قدر ب 115,991,189 ETH، فهذه الأرقام تعتبر ضئيلة جدا مقارنة بالأرقام الخاصة بالبتكوين، حيث تهيمن على نسبة 46.73% من السوق.

الشكل 2: إجمالي القيمة السوقية للعملات المشفرة(باستثناء البتكوين):



source: https://coinmarketcap.com/, date of view : 29/05/2022, 15:54.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن القيمة السوقية للعملات المشفرة باستثناء البتكوين بلغت ذروتها عتبة 1000مليار دولار، يعود هذا الارتفاع لقبول عديد الشركات الكبرى التعامل بها مثل شركة " pay pal" الصينية، وزيادة شهرتها وظهور فيروس كورنا، وانتشار استخدام الانترنت و الدفع بالهاتف المحمول ، فثقافة الدفع الالكتروني والتجارة الالكترونية مهدت لقبول العملات المشفرة في المجتمع بأقل التكاليف الترويجية.

2.3 أهم مراحل تطور أسعار البيتكوين من 1987-2014

مرت عملة البيتكوين بعدة انزلاقات كادت أن تؤدي إلى زوال هذه العملة ومرت بعوامل أخرى جعلت انتشارها كبير، حيث سبق إنشاء عملة البتكوين عدة محاولات لإطلاق عملة الكترونية لامركزية وأبرزها كان في عام 1987 حيث اخترع ديفيد شوم عالم الرياضيات الأمريكي "digi cash " وهي نقود إلكترونية على أساس بروتوكولات التشفير وفي عام 1997 اختراع جافا "java" من قبل آدم باك وهو عمل نظام الإثبات (يستخدم في الألعاب الالكترونية) وبين عامي من 1998-2005 أطلقت وي دي فكرة التشفير اللامركزية، تطوير مشروع bit Gold من طرف نيك زبور وهي عملة رقمية على أساس

اللامركزية كاستخدام العديد من العناصر التي نجدها في البيتكوين وتعرض هذا النظام لهجوم شرس، و في عام 2008 يقوم ساتوشي ناكاموتو بعمل أول موقع وبرتوكول باسم bitcoin.org الأحداث بدأت تتسارع في عام 2009 وكان من أهم النقاط في تطورها:

جدول 3: التطورات والأحداث التي شهدتها البتكوين خلال الفترة 2009-2014

2009	إنشاء premier bloc . الصفقة الأولى بين البيتكوين كانت بين ساتوشي وهال فيني والمبلغ 100ptc الإعلان عن إنشاء موقع جديد ونشر النسخة الأولى من البرنامج p2p foundation نشر أول سعر بين البتكوين والدولار وكان 1 بيتكوين يبلغ 0.001 دولار.	2013	بتكوين يتعدى ألف دولار في الولايات المتحدة مفاجئة صعود ptc والبنوك المركزية في الصين , فرنسا, أوربا موريشيوس والهند تصاب بالذعر أبل حضرت استخدام البيتكوين عبر تطبيقاتها البنك المركزي الهندي بدوره يحذر من العملات الافتراضية , ولاسيما البيتكوين
2010	إشترى Laszlo hanyecz يبتزا ب 10.000 بيتكوين. إنشاء منصة لتبادل البطاقات التجارية الذي أصبحت فيما بعد أكبر موقع لتبادل البيتكوين إرسال رسالة تخبر أن ساتوشي ترك المشروع	2014	في أمريكا overstock.Com يصبح أكبر شركة يقبلptc جامعة كمبريج في انكلترا تسمح بدفع الرسوم الدراسية بالبتكوين. tigre direct بيع عمالقة من أجهزة الحاسوب واعتماد البتكوين البنك المركزي في روسيا أصدر تحذير ضد البيتكوين إغلاق mtgox أقدم منصة تبادل و mtgoxأعلن رسميا إفلاسه.
2011	قيمة البتكوين أصبحت تكافئ الدولار ثم اليورو. اهتمام وسائل الإعلام بالبتكوين وارتفاع 1 btc إلى 31 دولار.		
2012	تم إنشاء مؤسسة لتوحيد البيتكوين وحمايته نشر البنك الأوربي المركزي تقرير مفصل عن العملات الافتراضية. شركة Word presse يقبل ptc لدفع خدمات إضافية لها مكافئة شعبة التعدين تتراوح 25~50ptc		منصة التاريخية vircurex تعليق عملياتها بدورها ومونوبري الفرنسية تعلن خطوتها لقبول ptc موقع المعلومات الاقتصادية والمالية بلومبرغ يعرض مسار البيتكوين بUs مزود الأقمار الصناعية أصبحت أكبر شركة في العالم لقبول البيتكوين.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: محمد طاهر جبالي، معهد (SEO) سيو بالعربي، متاح على الرابط: https://www.seo-ar.net/ .

جدول 4: مقارنة Bitcoin بأكبر العملات الرسمية في العالم من خلال القيمة السوقية

N	اسم	سعر	القيمة السوقية (بيتكوين)	العرض المتداول
01	يوان صيني اليوان الصيني	468	1.059.069.880	226.210.000.000.00يوان صيني
02	دولار أمريكي دولار الولايات المتحدة	3.012	608.549.437	دولار أمريكي 20201.723.562.000
03	يورو اليورو	3669	503.952.203	يورو13.733.782.000.000
04	ين ياباني الين الياباني	27	415.699.111	ين ياباني 1.503.139.000.000.000
05	GBP الجنيه الاسترليني	4262	141.436.887	جنيه استرليني 3.318.055.000.000
06	وون كوري جنوبي	2	123.052.405	وون كوري4.606.922.000.000.000
07	INR الروبية الهندية	41	78339.729	روبية هندية 189.612.000.000.000
08	CAD دولار كندي	2496	74.050.916	دولار كندي 2.966.079.000.000
09	HKDالدولار هونج كونج	387	61.293.525	دولار هونج كونج 15.797.352.000.000
10	دولار أسترالي دولار أسترالي	2.329	57390473	دولار أسترالي 2.464.000.000.000
11	TWDالدولار التايواني الجديد	107	54852248	دولار تايواني 50.920.293.000.000
12	BRLريال برازيلي	561	45122803	ريال برازيلي 8.038.892.000.000
13	فرنك سويسري فرنك سويسري	3354	38629544	1.151.583.000.000
14	فرك روبل روسي	40	23838652	روبل 58.262.000.000.000
15	THDبات تايلاندي	96	22.105.000	بات تايلاندي 23.012.000.000.000
16	MXN بيزو مكسيكي	150	18.815.000	بيزو مكسيكي 12.463.150.586.000
17	BTC بيتكوين	100.000.000	18.712.092	بيتكوين 18.713.7000
18	ريال سعودي الريال السعودي	803	17.570.219	ريال السعودي 2.187.305.000.000
19	دولار سنغافوري دولار سينغافوري	2.262	16.826.623	دولار سنغافوري 743.586.000.000
20	كرونة سويدية كرونة سويدية	361	16192.727	كرونة سويدية 4.477.944.000.000

Source: https://coinmarketcap.com/fiat-currencies/, date of view :06/06/2022, 22 :50.

يتبن من الجدول أن القيمة السوقية البتكوين مقارنة بالعملات الورقية في العالم منخفضة جدا لهذا فإن تأثيرها حاليا على المتغيرات النقدية بصفة عامة لا يكاد يذكر ، إلا أن النمو المتزايد للقيمة السوقية للبتكوين بنسب عالية يدفع لبحث الأسباب وبناء النماذج والاحتمالات لمستقبل هذه العملة، خصوصا تأثيرها على السياسة النقدية والنظام النقدي العالمي، ومع تحكم الخواص فيها وعدم قدرة السلطات الإشرافية على ضبط أسواقها وأسعارها لهذا وجب تنظيمها من أجل حماية الاقتصاد وتحقيق مكاسب من تداولها للحكومات.

4. تأثير العملة الرقمية على السياسة النقدية

إن تطور العملات الرقمية وحلولها محل العملات التقليدية تؤثر على الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي لتطبيق السياسة النقدية من جهة ويؤثر على أهداف السياسة النقدية من جهة أخرى وتعتبر البتكوين العملة الأكثر تداولا والأعلى قيمة سوقية ولكن لا يمكن الفصل في تحديد الأثر بين مختلف العملات المشفرة على السياسة النقدية كون أنها متشابهة ولها نفس الخصائص وغالبا تكون شبه متطابقة لهذا سيتم دراسة الأثر بصفة عامة دون التركيز على عملة البتكوين.

1.4 تأثير العملة الرقمية على الأدوات المباشرة للسياسة النقدية

يكون التأثير على الأدوات التالية:

1.1.4 تأثير العملات الرقمية على السوق المفتوحة: تطور النقود الرقمية المشفرة وحلولها محل النقود القانونية يمكن أن يؤثر على عمليات السوق المفتوحة من ناحيتين:

- **من الناحية الأولى:** يؤدي شيوع استخدام العملات الرقمية المشفرة إلى التخلي التدريجي عن النقود القانونية أي نقص الطلب على نقود البنك المركزي وسوف يترتب على هذا قيام البنوك التجارية برد الفائض إلى البنك المركزي بهدف زيادة الاحتياطي النقدي لديه ما يؤدي إلى حد قدرته في القيام ببيع وشراء الأوراق المالية لامتصاص جزء من السيولة أو زيادتها وبالتالي التأثير على منح الائتمان.
- **من ناحية ثانية:** يؤدي شيوع استخدام العملات الرقمية المشفرة إلى تقليص ميزانية البنك المركزي ومنه الحد من تأثير قدرته في إجراء عمليات السوق المفتوحة.(شايب, 2012. ص 12).

إذن يتوقف التأثير على مدي شيوع استخدام العملات الرقمية حيث له علاقة عكسية مع أداة سياسة السوق المفتوحة التي يطبقها البنك المركزي.

2.1.4 تأثير العملات الرقمية على الاحتياطي القانوني:

- **الرأي الأول**: كلما زاد استخدام العملات الرقمية المشفرة أدي إلى زيادة حجم الودائع ثم الاحتياطي الفائض، وهذا يؤدي إلى زيادة سيولة البنوك التجارية فيتقلص الطلب على الاحتياطي المحتفظ به لدى البنك المركزي، لذالك فإن استخدام العملة الرقمية المشفرة يؤثر تأثيرا سلبيا على فاعلية سياسة الاحتياطي القانوني. (شورش، 2019، صفحة 77)
- **الرأي الثاني:** إذا استخدم المستخدمون العملات المشفرة إلى حد أكبر، فقد تفقد البنوك المركزية احتكارها للعرض النقدي، وفي الحالات التي يكون فيها كيان القطاع الخاص جهة إصدار أموال رقمية

مشفرة مقبولة على نطاق واسع، يفقد البنك المركزي جزئيا السيطرة على نظام متطلبات الاحتياطي. (Nenad, Violeta, & Božidar, 2020, p. 46)

إذن العملات المشفرة تؤثر سلبا على سياسة الاحتياطي القانوني من خلال فقدان التحكم في عرض النقد في ظل إصدار الخواص للنقود، كذالك ارتفاع السيولة لدى البنوك التجارية يغنيهم عن اللجوء إلى البنك المركزي، أو السوق النقدية بصفة عامة.

3.1.4 تأثير العملات الرقمية على سعر إعادة الخصم:

- **الرأي الأول**: عند شراء العملات الرقمية مقابل العملات القانونية، تدخل هذه النقود إلى خزينة البنوك التجارية، لأن مصدري العملة الرقمية يقومون بإيداع الأموال التي حصلوا عليها جراء بيع العملة الرقمية في البنوك التجارية، وتقوم هذه الأخيرة بزيادة احتياطاتها لدى البنك المركزي بسبب زيادة السيولة لديها مما يؤدي إلى زيادة احتياطي البنوك التجارية بما يزيد عن الحجم المرغوب فيه، وهنا البنوك تختار بين أمرين:

- شراء الأصول من المؤسسات غير بنكية ومنح المزيد من الإتمان.
- شراء المزيد من الأصول من البنك المركزي.

إن زيادة الطلب على الأصول في أسواق المال سوف يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة ولهذا فإن البنوك التجارية تفضل الخيار الثاني، ومادام البنك المركزي يقوم بتثبيت سعر الفائدة قصير الأجل على بعض الأصول فإن البنوك التجارية تقوم بشراء تلك الأصول من البنك المركزي، وبهذا الشكل تقوم البنوك باستخدام الأموال الزائدة لديها في تخفيض خصومها في مواجهة البنك المركزي، وفي حالة عرض مزيد من العملات الرقمية دون تخفيضها في مكان أخر سيكون من الصعب على البنك المركزي التحكم في سعر الفائدة، ومنه يمكن القول أن سعر إعادة الخصم لن يكون له تأثير كبير في السيطرة على حجم الائتمان وذالك بسبب ارتفاع السيولة النقدية لدى البنوك التجارية ما سيخفض من لجوئها إلى البنك المركزي. (شورش، 2019، صفحة 7)

- **الرأي الثاني:** إذا حققت العملة المشفرة قبولا عالي السعر في المدفوعات، فيمكنها بسهولة التنافس مع النقد وإيداع الأموال لمدفوعات التجزئة، بالإضافة إلى أنظمة الدفع الإلكترونية التقليدية في التجارة الإلكترونية، إذا تم تجاهل التأثير على النقد في الوقت الحالي يمكن استنتاج أن الاستخدام الأوسع للعملات المشفرة يمكن أن يقلل في وقت واحد من استخدام أموال الإيداع، يتم إجراء تحويلات العملات الرقمية مباشرة بين المرسل والمستلم من خلال البنية التحتية المناسبة، ولكن دون مشاركة

الوسطاء، تتم تسوية جميع المدفوعات التي تتم بأموال الإيداع عن طريق وسيط (البنوك التجارية)، مما يشير إلى أن المستخدمين سيحتفظون بالمستوى الأدنى من الودائع في البنوك، وفقا لآلية التحويل، تشبه العملات المشفرة النقد أكثر من أموال الإيداع، والنتيجة النهائية هي تخفيض الودائع المصرفية وتآكل إمكانات الائتمان.(Nenad, Violeta, & Božidar, 2020, p. 47)

حسب الرأي الأول فإن سياسة سعر إعادة الخصم تكون غير فعالة لأن هناك سيولة كافية لدي البنوك التجارية.

أما حسب الرأي الثاني فإن التعامل بالعملات المشفرة يقلل من مستوى الودائع في البنوك ومنه نقص الائتمان وبالتالي نقص السيولة مما يضطر البنوك لخصم الأوراق المالية لدي البنك المركزي ما يبين فعالية سياسة إعادة الخصم.

يتبين أن سياسة إعادة الخصم تكون في مرحلة البداية (بداية انتشار العملات المشفرة) فعالة نتيجة عدم الانتشار الواسع لتداول العملات المشفرة، ولكن مع زيادة قبولها في المجتمع وارتفاع نسب تداولها يؤدي إلى التنازل تدريجيا عن النقود القانونية التي تصدرها البنوك المركزية وبالتالي يقل اللجوء لعمليات إعادة الخصم وفي هذه المرحلة تكون هذه الأداة غير فعالة .

2.4 تأثير العملة الرقمية على أهداف السياسة النقدية

ندرس التأثير من جانبين مهمين عرض النقود والطلب على النقود

1.2.4 أثر العملات الرقمية المشفرة على عرض النقود: من المتوقع أنه في حال نجاح وانتشار العملات الافتراضية، فإنها ستؤثر بشكل ملموس في المتغيرات النقدية الاتية:

- **العرض الكلي للنقود:** على المستوى الدولي، لأنها تتيح وسائل تبادل إضافية على المستوى الدولي إضافة للموجود في الساحة والمصدر من قبل دول العالم، والمتمثل في العملات الورقية المتداولة، وهذا قد يسهم في رفع معدلات التضخم العالمي.
- **توليد النقود:** (خلق النقود) ستتأثر قدرة الجهاز المصرفي في كل دولة على توليد النقود، فطبيعة النقود الافتراضية والية تبادلها لا تتيح إمكانية توليد النقود، لأنه يتم نقل كمية النقود الموجودة من مالك لأخر ومن محفظة لأخرى.
- **حجم النقود داخل الاقتصاد** : بمفهومه الضيق (M1) حيث يزداد حجم النقود المتداولة خارج النظام المصرفي، ولان هذه النقود لن تدخل ضمن مقاييس البنك المركزي لحجم النقود، فسينتج عنها

زيادة في العرض الكلي للنقود داخل الاقتصاد وهي غير مأخوذة في الحسبان عند اتخاذ السياسة النقدية (الباحوث، 2017، الصفحات 857-916)

2.2.4 أثر العملات الرقمية المشفرة على الطلب على النقود:

تعتمد سياسات البنك المركزي على مدى إمكانية التنبؤ بالطلب على النقود، مع تداول عملة إضافية يصبح الطلب على النقود الوطنية أقل قابلية للتنبؤ به وتصبح قرارات سياسة البنك المركزي أكثر تعقيدا لأن حصة استخدام العملات الرقمية المشفرة كالبتكوين غير معروفة.

سوف يكون هناك انكماش ملموس في الميزانية العامة للبنك المركزي، إذا تقلص استخدام النقد بشكل فعال مما يؤثر على حصة الاستبدال الإجمالية.، وسوف يفقد البنك المركزي جزءا من نفوذه على أسعار الفائدة القصيرة الأجل(Sauer, 2016, pp. 117-130)

إذن يمكن حصر التأثير في حالتين:

- إذا كانت مزاحمة العملات الرقمية المشفرة للعملات القانونية كبيرة بما يكفي، واعتمادا على مدى سرعة اكتساب العملات الرقمية المشفرة لرأس المال السوقي، هذا سيجبر البنوك المركزية على تغيير سياستها النقدية، وقد يكون له تأثيرات لا يستهان به على الهدف الرئيسي للبنوك المركزية ومنه السياسة النقدية.
- إذا كان حجم هذه الأصول ضئيلا مقارنة بحجم العملات القانونية ومن أهمها الدولار الذي تقدر تداولاته بالتريليونات من الدولارات، فإن الأثر على السياسة النقدية لن يكون ملموس.

3.2.4 تأثير العملات الرقمية المشفرة على التضخم:

من الصعب تحقيق استقرار الأسعار والسيطرة على التضخم عندما تزداد نسبة العرض النقدي من العملات الرقمية الخاصة وغير المنظمة، فمع ازدياد شعبية العملات الرقمية المشفرة وعدم تفاعل البنوك المركزية مع هذا الموضوع على أنه أمر واقع، فإنها قد تفقد السيطرة على واحدة من أهم الدورات الرئيسية تحت تصرفها لتنظيم التضخم أو الحفاظ على استقرار الأسعار ، لهذا وجب على البنوك المركزية القيام بدور قيادي في استغلال فرصة العملة الرقمية بدلا من السماح لاقتصاديات الخاصة بأخذ هذا الدور. (عبد الفتاح، 2014)

4.2.4 تأثير العملات الرقمية المشفرة على الكساد:

في حالة زيادة الطلب على العملة الرقمية ترتفع قيمتها بسبب ندرتها، مما ينتج عنه انخفاظ الاسعار وزيادة رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالنقود مما يخفض الميل نحو الاستهلاك والاستثمار معا. (كردودي، السبتي، و عطية، 2020، صفحة 130)

5.2.4 التأثير على الاستقرار المالي:

توجد مخاوف من تأثيرات غير مواتية من طرف العملات المشفرة، خاصة في حدة التقلبات السعرية، وظهور مخاوف كبيرة من قبل السلطات الإشرافية من إمكانية استخدام العملات المشفرة المنتجة من قبل الأفراد والتي يتم تداولها مع إخفاء هوية المتعاملين، وخارج سيطرة البنوك المركزية والجهات الإشرافية الأخرى في عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وهو ما يضر بمستويات الاستقرار المالي. بناء عليه حضرت العديد من البنوك المركزية تداول الأصول المشفرة، وإصدار تحذيرات رقابية من التعامل بها. (عبد المنعم، 2020، الصفحات 2-3)

3.4 سيناريوهات تفاعل صناع السياسة النقدية بشأن تطور العملات الرقمية:

يوجد سيناريوهين أولهما هو السماح وتسهيل العملة الرقمية الخاصة، أما السيناريو الثاني هو إصدار العملة الرقمية من البنك المركزي (Central Bank Digital Currency (CBDC وسنناقش الآثار المترتبة على كل سيناريو من ثلاث جوانب: الاستقرار ، الثقة ، السلامة.

1.3.4 من حيث الاستقرار:

استخدام العملة الرقمية الخاصة عبر تقنية البلوكتشين وهي التقنية التي تعتمد على اللامركزية في إصدار العملة، فإن دور البنوك المركزية يكون موضع تساؤل حيث يفقدها أهم وظائفها وهي التحكم في العرض النقدي لوجود أطراف أخرى تصدر العملة، وستظهر عملة رقمية موازية، تحتم على البنك المركزي مشاركتها ضمن المعروض النقدي، وأيضا سيضطر البنك المركزي إلى تغيير سياسته النقدية لتتمكن من التماشي مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة لتتمكن من السيطرة على التضخم.، إضافة إلى ذالك فان البنوك المركزية ستجد صعوبة اكبر لضمان استقرار الأسعار والتحكم في التضخم مع وجود العملات الرقمية الخاصة مثل البتكوين.

أما إصدار العملة الرقمية من البنك المركزي (CBDC) فإن الصعوبة التي تواجه البنك المركزي تكون اقل حدة حيث سيظل له دور في التحكم في عرض النقود وتنفيذ سياسته النقدية، بحيث عملية إصدار العملة الرقمية من قبل الحكومة يوصلها مباشرة للمستهلكين النهائيين من الأسر والأعمال

التجارية، هذا قد يؤدي إلى إلغاء دور الوسيط الذي تقوم به البنوك التجارية التي هي حاليا المزود الرئيسي للخدمات مثل إيداع النقود وتسهيل بيئة الدفع الالكتروني.

2.3.4 من حيث الثقة: في العملات التقليدية يعد البنك المركزي هو السلطة التي يثق فيها سكان الدولة أما العملة الرقمية تحتاج إلى الاعتماد على وسيط يقدم هذه الخدمة لذا فإن أي خطا يحدث يؤدي إلى افتقار الثقة وعدم اليقين وهو ما قد يؤدي إلى إبطاء التجارة والنمو الاقتصادي.

3.3.4 من حيث السلامة: مستخدمي البتكوين تعرضوا في بعض الأحيان إلى عمليات سرقة ونهب لحساباتهم، وفي نفس الوقت نجد أن العملات الورقية يمكن تزويرها وسرقتها لهذا وجب وضع السياسات والقوانين لحماية حقوق المواطنين، ومن الصعب القول ما إن كانت العملة الرقمية التي يصدرها الخواص أقل أمنا وسلامة من التي يصدرها البنك المركزي، إلا أن العملات الرقمية الخاصة يمكن استخدامها في عمليات غسيل الأموال والإجرام. (بدر، 2018، الصفحات 18-20)

4.4 مواجهة البنوك المركزية الضغوط التنافسية التي قد تمارسها العملات الرقمية المشفرة

أولا: جعل العملات الورقية الائتمانية أكثر استقرار، فكما أشارت السيدة كريستين لاغارد، المدير العام لصندوق النقد الدولي، في كلمة ألقتها أمام بنك انجلترا" أفضل استجابة للبنوك المركزية هي مواصلة تطبيق سياسة نقدية فعالة، والانفتاح أمام الأفكار المبتكرة والطلبات الجديدة، مع تطور الاقتصادات"، يمكن للساسة النقدية أن تستفيد من التكنولوجيا، فمن المتوقع أن تستخدم البنوك المركزية البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي لتحسين التنبؤات الاقتصادية.

ثانيا: على السلطات الحكومية أن تنظم استخدام الأصول المشفرة، لمنع غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعزيز حماية المستهلك، وفرض الضرائب على المعاملات المشفرة بصورة فعالة.

ثالثا: ينبغي أن تواصل البنوك المركزية إضفاء المزيد من الجاذبية على استخدام أموالها لتسوية الحسابات، على سبيل المثال يمكن للبنوك المركزية إصدار عملات رقمية تتداول لا مركزيا من نظير إلى نظير. (دونغ، 2018، الصفحات 3-4)

5. الخاتمة:

السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية وهي حساسة جدا للتغيرات النقدية فرغم استقلالية البنوك المركزية في تسيرها إلا أن مشاركة أطرف أخرى للبنك المركزي في عملية إصدار النقود يمكن أن يقلل من تحكمها، وهذا ما قد يؤثر سلبا على السياسة النقدية خصوصا في ظل

انتشار استخدام العملات الرقمية المشفرة التي يصدرها الخواص، وتبين من خلال دراسة وتحليل هذه العملات و تأثيرها ما يلي:

النتائج:

❖ حسب موقع Bitcoinclock يقدر أكثر من 98٪ من البتكوين سيتم استخراجها بحلول عام 2030 وسيتم الوصول إلى سقف 21 مليون بحلول عام 2140، هذا النظام بطبيعته انكماشي، ما يقلل من مخاوف التضخم.

❖ البلوكتشين والعملة المشفرة ترتبط ارتباطا وثيقا لأن بلوكتشين يجعل اللامركزية حقيقة واقعية تماما مثل معاملة ذات قيمة دون التحقق من صحة البنك، أو عقد بدون وكيل.

❖ تميزت العملات المشفرة بكثرة التقلبات السعرية المفاجئة والخطيرة نظرا لحداثتها وعدم فهمها الجيد من طرف المستثمرين ونظرا لجهالة مصدريها والتعامل بالأسماء المستعارة.

❖ العملات المشفرة كالبتكوين قد تقلل لبعض الوقت من تدفقات الإيرادات الضريبية، ويتوقع أن تتدارك الحكومة هذا المشكل بعد الدراسة الدقيقة ووضع السياسات التي ستصحح وتوفق بين جميع الإيرادات المحتملة المفقودة وستحمي أيضا الجمهور من أي تهديدات تنجم عن استخدامها.

❖ استخدمت البتكوين في المضاربة بشكل كبير جدا ومؤخرا بدأ التعامل بها كوسيط للتبادل وليست مقياس للقيمة ولا مخزن للثروة لأنها مقومة بعملات أخرى كالدولار وأسعارها متذبذبة كثيرا.

❖ لم تصل العملات المشفرة للمرحلة التي يمكن لها التأثير على الساسة النقدية بحكم قلة حصتها السوقية مقارنة بالعملات التقليدية ومحدودية عرضها، وقلة استخدامها كوسيط للتبادل عالميا.

❖ تبين أن العملات المشفرة في حال شيوع استخدامها تؤثر سلبا على أدوات السياسة النقدية، وتزيد من التعقيد في تحقيق أهداف السياسة النقدية خاصة الطلب على النقود، و حاليا لا يمكنها التأثير على عرض النقود والطلب عليها بشكل ملموس.

❖ العملة الرقمية المشفرة لا قيمة لها في ذاتها ولا تستمدها بنص من القانون، فهي تستمد قيمتها من قبول الأفراد لها كوسيط للتبادل والية للدفع، وصعوبة تعدينها وبالتالي الندرة، لهذا يصعب التحكم في إصدارها وتداولها ومنه تؤثر على بعض وظائف البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية خاصة وظيفة الإصدار.

التوصيات:

- ضرورة إصدار عملة رقمية من طرف البنوك المركزية للحفاظ على وظيفة إدارة السياسة النقدية، مع ضرورة توعية المجتمع بثقافة التعامل بها كونها عملة تصدر من هيئة سيادية مركزية ما يضمن حماية الاقتصاد؛
- في حال عدم القدرة على السيطرة على العملات المشفرة التي يصدرها الخواص وجب إعداد بيئة تنظيمية وتشريعية تنظم إصدار وتداول هذا النوع من العملات من أجل حماية المتعاملين بها؛
- فرض قيود على عمليات المضاربة بالعملات المشفرة للحد من أثارها وتقليل مخاطرها؛

6. قائمة المراجع:

1- Arvind, N. (2016). BITCOIN AND CRYPTOCURRENCY TECHNOLOGIES: A Comprehensive Introduction. New Jersey, United Kingdom: Published by Princeton University Press.

2- Buy Bitcoin Worldwide. (2021). Wallabit Media LLC . https://www.buybitcoinworldwide.com/price/.

3- Karan, S. G. (2020). Practical blockchain and Cryptocurrencies: Speed Up Your Application Development Process and Develop Distributed Applications with Confidence (https://doi.org/10.1007/978-1-4842-5893-4 ed.). (D. t. Science+Business, Ed.) New York, Toront.

4- Nenad, T., Violeta, T., & Božidar, Č. (2020). THE POTENTIAL EFFECTS OF CRYPTOCURRENCIES ON MONETARY POLICY. The European Journal of Applied Economics , 17 (1), .

5- Sauer, B. (2016). Virtual Currencies, the Money Market, and Monetary Policy. International Advances in Economic Research , 22 (2), 117-130.

6- الفرهود ,ع .ا .(2018) .بتكوين والعملات الرقمية :النشأة..الاستخدامات والاثار .مجلة الدراسات المالية والمرفة,المجلد 26، العدد 01.

7- بدر ,م .أ .(2018) .ثورة النقود الرقمية وأثرها على السياسة النقدية .مجلة الدراسات التجارية المعاصرة ، المجلد 06، العدد 09.

8- دونغ ,ه .(2018) .السياسة النقدية في العصر الرقمي .صندوق النقد الدولي.

9- صبرينة كردودي، وسيلة السبتي، و حليمة عطية. (2020). العملات الافتراضية: حقيقتها وأثارها الاقتصادية. مجلة الاقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الأعمال ، المجلد 09، العدد02.

10- عبد الله بن سلمان بن عبد العزيز الباحوث. (2017). النقود الإفتراضية مفهومها وأنواعها وأثارها الاقتصادية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة (العدد 01).

11- محمد عزت عبد التواب (2020)، مشكلات المحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة في ضوء متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)- دراسة نظرية ميدانية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، دراسة ماجستير، 15 جانفي 2020. متاح على الرابط:
https://www.acc4arab.com/storage/posts/June2020/Yx5u5esODlRcm8aWSY2B.pdf

12- علي شورش. (09 02, 2019). اثر استخدام العملة الرقمية في السياسة النقدية. مجلة جامعة التنمية البشرية ، المجلد 05، العدد01.

13- عموص ,س .ا .معيار البتكوين البديل اللامركزي للنظام المصرفي المركزي .éd)الطبعة الأولى) .(م .ح . أحمد (.Trad ,نيوجرسي ,الولايات المتحدة الامريكية.

18- **محمد** صلاح عبد الفتاح. (2014). عملة البتكوين. (المصرفي، المحرر) إدارة البحوث والتنمية .

14- مركز هردو لدعم التعبير الرقمي .(2018) .منصات المعاملات البديلة والعملات الرقمية بين حرية التداول وإشكالية الرقابة .6 .القاهرة :
https://hrdoegypt.org/wpcontent/uploads/2018/02/%D9%85%D9%86%D8%B5%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BD8%A7%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AF%D9%8A%D9%84%D8%A9%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%.

15- مريانة ,ح .(2017) .البتكوين تتحول الى عملة حقيقية .ناسا بالعربي.

16- مصطفى البار عدنان، و علي المرجبي خالد. (ديسمبر, 2018). تقنية البلوكتشين والعملات الالكترونية. منتدي اسبار الدولي .

17- مطلق عساف محمد. (2019). العملات المشفرة في ضوء مقاصد الشريعة الاسلامية (عملة البتكوين أنموذجا) . مجلة كلية الشريعة والدرسات الإسلامية ، 32 (2)،.

18- هبة عبد المنعم. (2020). واقع وأفاق إصدار العملات الرقمية، موجز سياسات. صندوق النقد العربي ، 11.

19- هيثم السيناني. (01 4, 2021). البتكوين تصل لذروة انتعاشها.. ما الأسباب والتداعيات؟ .https://www.aljazeera.net/ebusiness/

تخصص المراجعين الخارجيين وفق الميزة النّسبية, وتكلفة الفرصة البديلة

Specialization of external auditors according to comparative advantage and opportunity cost

الحمدي سماعيني [1]*،

[1] جامعة الاغواط (الجزائر) , مخبر دراسات التّنمية الاقتصادية ، **e.smaini@lagh-univ.dz**

تاريخ الاستلام: 2022/02/06 تاريخ القبول: 2022/04/11 تاريخ النشر: 2022/12/01

ملخص:

تهدف هذه الدّراسة الى التّعريف بالتّخصص الصّناعي المهني للمراجع الخارجي للحسابات من جهة ومن جهة أخرى الى الالية التّي يمكن من خلالها اسناد مهمة المراجعة الخارجية , وإمكانية أن تكون هذه الالية استخدام الميزة النّسبية أي مدى اكتساب المراجعون الخارجيون لميزة نسبية في مراجعة حسابات قطاع معين أو صناعة معينة دون غيرها تضمن هذه الميزة جودة تقرير المراجعين .

الكلمات المفتاحية: تخصص صناعي . ؛ مراجع خارجي. ؛مراجعة خارجية. ؛ ميزة نسبية. ؛ جودة تقرير المراجعة .

تصنيف JEL: M42 , L15, F14.

Abstract:

The purpose of this study is to publicize the professional industry specialization of the external auditor, on the one hand , and of the external auditor , on the other , to the mechanism by which an external audit function can be assigned and the possibility that this mechanism will use comparative advantage , the extent to which external auditors have acquired a comparative advantage in auditing a particular sector or industry alone ensures the quality of the audit report.

Keywords:*; industrial specialty, external auditor, external audit, comparative advantage, Quality of audit report*

Jel Classification Codes: M42 , L15, F14.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

التّعقيدات الاقتصادية التّي شهدها العالم من النّاحية الاقتصادية نتيجة كبر حجم المنشآت وتوسع انشطتها جعل من عملية مراجعة الحسابات والتّحقق من العمليات والمعلومات والنّظم التّي تنتجها , وإبداء رأي فني محايد يرضي جميع الأطراف أمر في غاية الصّعوبة إذا لم يكن لدى المراجعون الخارجيون استراتيجية واضحة , لذلك نادى القائمون على مهنة المراجعة بضرورة التّوجه نحو استراتيجية التّخصص الصّناعي المهني للمراجع الخارجي كون اكتساب المراجع الخارجي للمعرفة المتخصصة من شأنه أن يجعل مراجعة الحسابات أكثر دقة ,واحترافية مقارنة بالمراجعة العامة شأنها شأن المهن الأخرى فالطبيب المتخصص مثلا يمكن له أن يشخص المرض باحترافية ودقة عالية أفضل من الطّبيب العام .مبدئيا وكخطوة أولى التّوجه نحو استراتيجية التّخصص الصّناعي للمراجع الخارجي هو الحل الذّي يجمع عليه القائمون على مهنة المراجعة الخارجية لكن على أي أساس يمكن اسناد مهمة المراجعة الخارجية لقطاع ما الى مراجع خارجي معين , فمثلا على أي أساس يتمّ اسناد مهمة مراجعة حسابات المؤسسات الصّناعية للمراجع (س) , ومهمة مراجعة حسابات المؤسسات التّجارية للمراجع (ع) هنا جاءت هذه الدّراسة بمحاولة حل هذا الإشكال باستعمال الميزة النّسبية , وتكلفة الفرصة البديلة أي تقسيم مهام المراجعة الخارجية على أساس ما يمتلكه المراجع الخارجي من ميزة نسبية في قطاع ما دون غيره وما يمكن أن يجنيه المراجع نتيجة عدم تضييعه لفرصة مراجعة قطاع معين نتيجة مراجعة حسابات قطاع اخر .

وقد تم طرح الإشكالية التّالية :

ما مدى امكانية اسناد مهمة المراجعة الخارجية انطلاقا من الميزة النّسبية وتكلفة الفرصة البديلة التّي يكتسبهما المراجع الخارجي في قطاع ما دون غيره ؟

وللإجابة عن هذه الاشكالية تم طرح الفرضية التّالية :

يتم اسناد مهمة المراجعة الخارجية انطلاقا من الميزة النّسبية وتكلفة الفرصة البديلة التّي يكتسبهما المراجع في قطاع ما دون غيره

وقد هدفت هذه الدّراسة الى التّعريف باستراتيجية التّخصص الصّناعي المهني من جهة , ومن جهة أخرى استعمال الميزة النّسبية كآلية يمكن من خلالها اسناد مهمة المراجعة الخارجية الى المراجع الخارجي الذّي لدية ميزة نسبية في مراجعة حسابات قطاع معين دون غيره .

وتم اعدادها بالاعتماد على المنهج الوصفي من خلال الأدبيات والدّراسات السّابقة التّي تناولت موضوعي التّخصص المهني , و الميزة النّسبية متمثلة في المقالات العلمية , والرّسائل الجامعية , والمنهج التّحليلي من خلال الكيفية التّي تمّ على أساسها حساب الميزة النّسبية وتكلفة الفرصة البديلة في الأمثلة المقدمة .

2. الاطار النّظري للتخصص الصّناعي المهني ,النّظرية النّسبية ,تكلفة الفرصة البديلة :

1.2 التّخصص الصّناعي المهني :

يعود تاريخ الاهتمام بدراسة التخصص المهني إلى العام **1917**م، ومنذ ذلك التاريخ أصبح مجال بحث واهتمام مشترك من قبل كل من الباحثين والمهنيين ، وعلى الرغم من ذلك كان من الصعب تحديد تعريف دقيق ومقبول قبولا عاما في بادئ الأمر، ويرجع ذلك إلى عدم وجود نظرية لها تلقى قبولا على نطاق واسع، الا أنّها حددت بصفة عامة على أنّها ومع تزايد المطرد في التعقيدات الاقتصادية وتمايز طبيعة نشاط القطاعات الصناعية عن بعضها البعض في البيئة المعاصرة واحتفاظ كل صناعة بخصائص وعوامل خاصة تتميز بها عن غيرها من الصناعات الأخرى إضافة إلى أن مهنة التّدقيق تقوم أساسا على تقديم خدمات لتلك الصناعات، كل ذلك حتّم على المدقق الخارجي ضرورة المعرفة المتخصصة تبعا لكل قطاع صناعي (نواف، 2015 صفحة 558) .

"تقضي الفقرة السادسة من معيار التدقيق الدولي رقم(552)بعنوان" الأطراف ذوو العلاقة "بأن المدقق يحتاج إلى مستوى من المعرفة بأعمال المؤسسة والصناعة التّي تنتمي إليها لمساعدته في التّعرف على الأحداث والمعاملات والممارسات التي قد يكون لها أثر جوهري في القوائم المالية، وعمليا فإنه من الصّعب أن تتوافر للمدقق المعرفة الكافية بطبيعة النّشاطات التّي تتطلب خدمات التّدقيق والتي تجعل منه مدققا لتلك النّشاطات جميعها. (عرموش، سنة2015 صفحة 414).

كما يرى المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (**AICPA**) مسألة التخصص في مهنة التّدقيق أحد أبرز خمس قضايا تواجه المهنة في القرن الواحد والعشرين، وأنّ الطّلب على خدمات التّدقيق في المكاتب المتخصصة سيكون هو الطابع الغالب في هذه المدة، مقابل انخفاض الطّلب على خدمات التّدقيق في المكاتب الأخرى، ومن هنا تفرض البيئة الاقتصادية الحالية على المدقق أن يتخصص في نشاط معين، وهو ما قد يؤدي إلى التّخفيف من حالات إخفاق التّدقيق (سابق، سنة 2015 صفحة 415).

كما يعرف أيضا "علي أنه قيام مراقب الحسابات بأداء خدمات المراجعة المستقلة إ لي عملاء ينتمون إلي قطاع أو نشاط صناعي واحد ، بما يضمن تماثل طبيعة العمليات التي تقوم بها منشآت هذا القطاع ، وإمكانية الحصول علي المعارف والخبرات المتعلقة بطبيعة عمليات ذلك القطاع (مرجع، 2015 صفحة 114)

2.2 الميزة النّسبية:

أوّل من عالج التّجارة الخارجية بشكل واضح هو الاقتصادي , دفيد ريكاردو من خلال نظريته المسماة بالمزايا النّسبية معتمدا على مبدأ أنّ تكلفة العمل هي مصدر القيمة للتبادل الدّاخلي وامتد بهذه النّظرية للتبادل الخارجي (كواز، 2009 صفحة 03). وبنى ريكاردو نظريته في الميزات على عدد من الأسس منها سيادة المنافسة التّامة في الأسواق الدّاخلية والخارجية والتّشغيل الكامل لكافة عناصر الانتاج وحرية انتقال عناصر الانتاج داخليا (دياب، 2010 صفحة 99), وقد اعتمد في توضيح نظريته على مثال التّبادل التّجاري بين دولتين (بريطانيا والبرتغال) وفي سلعتين(النّسيج والعصير) حيث يتفاوت استخدام عنصر العمل في كلا الدّولتين في انتاج هاتين السّلعتين , فإنّ بإمكان الدّولة الاستفادة من تصدير السّلعة التّي تخفض كلفتها النّسبية والحصول على ذلك على قدر أكبر من السّلع من الدّول الأخرى التّي تنخفض نسبة كلفتها لديها (كواز، 2009 صفحة 04)..

وقد حدد لها مصدرين ميزة نسبية تتولد في بعض الأحيان عند الفرد , وميزة نسبية على مستوى الدّول فالميزة النّسبية على مستوى الأفراد " تتولد الميزة النّسبية في بعض الأحيان عند الفرد نتيجة وجود موهبة لديه مثل موهبة فريدة في برمجة الحواسيب , أو موهبة في اكتشاف أعطاب السّيارات , لكن في أغلب الحالات تتولد الميزة النّسبية نتيجة المستوى التّعليمي أو التّدريب أو الخبرة ,أما الميزة النّسبية على مستوى الدّول " قد تمتلك الدّولة ميزة نسبية نتيجة الاختلاف عن الدّول الاخرى في حجم الموارد الطّبيعية

المتاحة , أو نتيجة اختلاف ثقافي , أو اجتماعي , (يحياوي، 2020 صفحة 63).

3.2 تكلفة الفرصة البديلة :

من أهم التّعاريف التّي تناولت موضوع الفرصة البديلة حيث عرفت على أساس أنّها " التّكلفة التّي يتم فقدها نتيجة اتخاذ قرار لصالح بديل معين مقابل إهمال بديل قرار منافسي له ، فعند اتخاذ قرار لصالح بديل معين يتم التّخلي عن منافع بديل آخر ، ومن ثم تخسر المنشاة الفرصة التي حققها ذلك البديل (مشعل، بدون سنة نشر صفحة138).

3. اختيار تخصص المراجعين الخارجيين انطلاقا من فكرة الميزة النّسبية , وتكلفة الفرصة البديلة .

1.3 الاختيار وفق نظرية الميزة النّسبية :

على اعتبار أنّ تحديد تخصص المراجعين الخارجيين وفق الميزة النّسبية هو موضوع جديد لم يتم التّطرق اليه من قبل لهذا تم في هذه الدّراسة الاعتماد على بعض الامثلة الافتراضية .من أجل تحديد تخصص المراجعين الخارجين تمّ اعتماد المثال التّالي لفهم الميزة النّسبية :

جدول 01: يبين كمية العمل لانتاج وحدة من كل سلعتين :

السّلعة / الدّولة	وحدة من النّسيج	وحدة من القمح
A	100 ساعة عمل	120 ساعة عمل
B	90 ساعة عمل	80 ساعة عمل

المصدر: (زايري بلقاسم ،2006 صفحة 64)

من خلال هذا الجدول يمكن توضيح ذلك بمقارنة التّكلفة النّسبية لانتاج السّلعتين في احدى , الدّولتين مع التّكلفة النّسبية لإنتاجها في الدّولة الأخرى .

في الدّولة B : تكلفة انتاج القمح / تكلفة انتاج النّسيج = 80 ساعة عمل / 90 ساعة عمل = 0.89

أي أنّ تكلفة انتاج وحدة واحدة من القمح تعادل 0.89 من تكلفة وحدة واحدة من النّسيج .

في الدّولة A : تكلفة انتاج القمح / تكلفة انتاج النّسيج = 120 ساعة عمل /100 ساعة عمل = 1.2

أي أنّ تكلفة انتاج وحدة واحدة من القمح تعادل 1.2 من تكلفة وحدة واحدة من النّسيج .

وبناء على ذلك تكون تكلفة انتاج القمح بالنّسبة الى النّسيج في الدّولة B اقل مما في الدّولة A (1.2>0.88) ومن ثمّ يكون من مصلحة الدّولة B أن تتخصص في انتاج القمح لأنها تنتجه بتكلفة أقل من تكلفة انتاجه في الدّولة A

فيB : تكلفة انتاج النّسيج / تكلفة انتاج القمح = 90ساعة عمل / 80 ساعة عمل = 1.12

أي أنّ تكلفة انتاج وحدة واحدة من النّسيج تعادل 1.12 من تكلفة وحدة واحدة من القمح .

فيA: تكلفة انتاج النّسيج / تكلفة انتاج القمح = 100 ساعة عمل /120ساعة عمل = 0.83

أي أنّ تكلفة انتاج وحدة واحدة من النّسيج في الدّولة A تعادل 0.83 من تكلفة وحدة واحدة من القمح في البلد نفسه . .

وعند المقارنة بين البلدين تبين أنّ تكلفة انتاج النّسيج بالنّسبة الى انتاج القمح في A أقل مما هي في B (0.83 < 1.12) ولذا من مصلحة A أن تتخصص في انتاج النّسيج

وحسب المثال السّابق يكون لدولة A ميزة نسبية في تكلفة انتاج سلعة النّسيج وأنّ لدولة B ميزة نسبية في تكلفة انتاج سلعة القمح . وعليه تتخصص الدّولة A في انتاج سلعة النّسيج لأنّها تمتلك فيها ميزة نسبية أفضل من B,و تتخصص الدّولة B في انتاج سلعة القمح لأنّها تمتلك فيها ميزة نسبية أفضل من A (لخضر، 2020 صفحة 62).

2.3 افتراض نفس على مراجعين خارجيين للحسابات في قطاعين مختلفين :

- سنقوم بافتراض نفس المثال السّابق على عملية المراجعة الخارجية ونقوم بالتّغيرات التّالية:

- تحل عملية المراجعة محل السّلعتين . (مراجعة خارجية لحسابات قطاع صناعي بدل سلعة النّسيج).

, (مراجعة خارجية لحسابات قطاع تجاري بدل القمح)

- يحل مكتب مراجعة (الهضاب بدل الدولة A)ويحل مكتب مراجعة (المنار بدل الدولة B)

وعليه يكون الجدول وفق الشكل التّالي:

جدول 02: يبين عدد ساعات العمل لمراجعة حسابات مؤسسة من كل قطاعين

مراجعة الحسابات / مكتب المراجعة	مراجعةحسابات مؤسسة من القطاع الصّناعي	مراجعةحسابات مؤسسةمن القطاع التّجاري
مكتب الهضاب	.....	.....
مكتب المنار	.....	.....

المصدر: من اعداد الباحث بناء على المثال السّابق.

بعد الاستعانة بنفس المعطيات السّابقة الخاصة بسلعتي النّسيج والقمح نتحصل على الجدول التّالي :

جدول 3 :يبين كمية العمل لمراجعة حسابات مؤسسة من كل قطاعين

مراجعة الحسابات / مكتب المراجعة	مراجعة حسابات مؤسسة من القطاع الصّناعي	مراجعة حسابات مؤسسة من القطاع التّجاري
مكتب الهضاب	100 ساعة عمل	120 ساعة عمل
مكتب المنار	90 ساعة عمل	80 ساعة عمل

المصدر: من اعداد الباحث بناء على المثال السّابق.

وعليه يكون تحليل الجدول كمايلي :

ويمكن توضيح ذلك بمقارنة التّكلفة النّسبية لمراجعة حسابات قطاع الصّناعة السّلعتين من طرف أحد المراجعين , مع التّكلفة النّسبية للمراجعة من طرف المراجع الاخر.

مكتب الهضاب :

تكلفة عملية المراجعة في القطاع التّجاري / تكلفة المراجعة في القطاع الصّناعي = 80 ساعة عمل / 90 ساعة عمل = 0.89, أي أنّ تكلفة عملية المراجعة للقطاع الصّناعي تعادل 0.89 من تكلفة عملية المراجعة في القطاع التّجاري.

مكتب المنار:

تكلفة مراجعة في القطاع الصّناعي / تكلفة المراجعة في القطاع التّجاري = 120 ساعة عمل /100 ساعة عمل = 1.2, أي أنّ تكلفة عملية المراجعة في القطاع التّجاري تعادل 1.2 من تكلفة عملية المراجعة في القطاع الصّناعي. وبناء على ذلك تكون تكلفة عملية مراجعة القطاع الصّناعي بالنّسبة الى مكتب المراجعة للهضاب أقل مما هو في مكتب المنار

(0.88 <1.2) ومن ثم يكون من مصلحة مكتب الهضاب أن يتخصص في مراجعة القطاع الصّناعي لأنّه من مصلحته أن ينجز عملية المراجعة بتكلفة أقل من تكلفة مكتب المنار.

في مكتب المنار:

تكلفة مراجعة حسابات قطاع صناعي / تكلفة مراجعة حسابات قطاع تجاري = 90ساعة عمل / 80 ساعة عمل = 1.12, أي أنّ تكلفة مراجعة حسابات قطاع صناعي تعادل 1.12 من تكلفة مراجعة حسابات قطاعات قطاع تجاري,

في مكتب الهضاب :

تكلفة مراجعة حسابات قطاع صناعي انتاج / تكلفة مراجعة حسابات قطاع تجاري = 100 ساعة عمل /120ساعة عمل = 0.83, أي أنّ تكلفة مراجعة حسابات قطاع صناعي في مكتب المنار تعادل 0.83 من تكلفة مراجعة حسابات قطاع تجاري .

وعند المقارنة بين عمل المكتبين تبين أنّ تكلفة مراجعة حسابات قطاع صناعي بالنسبة الى مراجعة قطاع تجاري في مكتب المنار هي اقل من مكتب الهضاب (0.83 < 1.12) ولذا من مصلحة مكتب الهضاب أن يتخصص في مراجعة حسابات القطاع الصّناعي .

وحسب المثال السّابق يكون لمكتب المنار ميزة نسبية في مراجعة حسابات القطاع الصّناعي وأنّ لمكتب الهضاب ميزة نسبية في مراجعة حسابات القطاع التجاري . وعليه يتخصص مكتب المنار في مراجعة حسابات القطاع الصّناعي لأنّه يمتلك فيه ميزة نسبية أفضل من مكتب الهضاب ,و يتخصص مكتب الهضاب في مراجعة حسابات القطاع التّجاري لأنّه يمتلك فيه ميزة نسبية أفضل من مكتب المنار.

1.3 الاختيار وفق نظرية الميزة النّسبية :

جدول 04 : يبين كمية ساعات العمل لمراجعة حسابات مؤسسة من كل قطاعين :

مراجعة لحسابات مكتب المراجعة	مراجعة حسابات مؤسسة من القطاع الصّناعي	مراجعة حسابات مؤسسة من القطاع التّجاري
مكتب الهضاب	100 ساعة عمل	120 ساعة عمل
مكتب المنار	90 ساعة عمل	80 ساعة عمل

المصدر: من اعداد الباحث بناء على المثال السّابق.

وعليه يمكن توضيح ذلك بمقارنة تكلفة الفرصة البديلة أو الضّائعة لمراجعة حسابات القطاع الصّناعي أحد المراجعين , مع تكلفة الفرصة البديلة أو الضّائعة لمراجعة حسابات القطاع التّجاري

على افتراض أنّ العملية تجري وفق معايير التّدقيق المتعارف عليها كبذل العناية المهنية اللازمة ..... الخ

بالنّسبة لمكتب مراجعة الحسابات الهضاب :

يلزمه 100 ساعة عمل لمراجعة حسابات مؤسسة في القطاع الصّناعي و 120 ساعة عمل لمراجعة قطاع تجاري .أي أنّ هناك فرق 20 ساعة عمل بين الاختيار الأوّل والاختيار الثّاني وبالتّالي مراجعة حسابات القطاع الصّناعي يؤدي الى ربح 20 ساعة عمل مقارنة بالاختيار الثّاني وبالتّالي في حالة مراجعة حسابات 5 مؤسسات من القطاع الصّناعي فربح 20 ساعة على مستوى كل مؤسسة سيؤدي الى ربح عميل جديد بمعنى مراجعة حسابات 5 مؤسسات تنتمي الى القطاع الصّناعي بدل مراجعة حسابات 4 مؤسسات فقط تنتمي الى القطاع التّجاري.

بالنّسبة لمكتب مراجعة الحسابات المنار:

يلزمه 90ساعة عمل لمراجعة حسابات مؤسسة في القطاع الصّناعي و 80 ساعة عمل لمراجعة قطاع تجاري .أي أنّ هناك فرق 10 ساعة عمل بين الاختيار الأوّل والاختيار الثّاني وبالتّالي مراجعة حسابات القطاع التّجاري يؤدي الى ربح 10 ساعة عمل مقارنة بالاختيار الأوّل وبالتّالي في حالة مراجعة حسابات 8مؤسسات من القطاع التّجاري فربح 10 ساعة على مستوى كل مؤسسة من 8 مؤسسات سيؤدي الى ربح عميل جديد بمعنى مراجعة حسابات 8 مؤسسات تنتمي الى القطاع التّجاري بدل مراجعة حسابات 7 مؤسسات فقط تنتمي الى القطاع الصّناعي .

انطلاقا مما تمّ ذكره سابقا وبعد تحليل معطيات الجدول رقم 04 على المكتبين اختيار التخصص في عملية المراجعة كما يلي :

على مكتب مراجعة الحسابات الذّي يحمل اسم الهضاب التّخصص في مراجعة حسابات المؤسسات الصّناعية لتجنب ضياع فرصة ربح تقدر ب20 ساعة عمل عن كل مؤسسة.

على مكتب مراجعة الحسابات الذّي يحمل اسم المنار التّخصص في مراجعة حسابات المؤسسات التّجارية لتجنب ضياع فرصة ربح تقدر ب 10 ساعة عمل عن كل مؤسسة.

4 . خاتمة:

بعد عرض هذه الدّراسة والتّي هدفت الى التّعريف بمفهوم تخصص المراجع الخارجي كمرحلة أولى علي أنه "قيام مراقب الحسابات بأداء خدمات المراجعة المستقلة إلي عملاء ينتمون إلي قطاع أو

نشاط صناعي واحد ، بما يضمن تماثل طبيعة العمليات التي تقوم بها منشآت هذا القطاع ، وإمكانية الحصول علي المعارف والخبرات المتعلقة بطبيعة تلك العمليات , حاولت هذه الدّراسة في المرحلة الثّانية حل مشكلة أسناد أو توجيه المراجعين الخارجيين الى الطريقة أو المعايير التّي يتم ـ على أساسها اختيار التّخصص في قطاع معين والتّخلي عن مراجعة حسابات القطاعات الاخرى , وذلك باستخدام مفهومي الميزة النّسبية ,و وتكلفة الفرصة البديلة .

4 .1 نتائج الدّراسة :

وقد خلصت الدّراسة الى النّتائج التّالية :

- امكانية استعمال الميزة النّسبية من أجل اسناد مهمة المراجعة الخارجية للمراجعين الذّين يحققون ميزة نسبية في قطاع أو نشاط صناعي واحد.
- امكانية استعمال تكلفة الفرصة البديلة من أجل اقناع المراجعين الخارجيين بتكلفة الفرصة الضّائعة نتيجة استمرارهم في مراجعة حسابات قطاعات ليست في مجال اختصاصهم .
- امكانية استخدام الميزة النّسبية , وتكلفة الفرصة البديلة أو الضّائعة في ميدان مراجعة الحسابات تؤكد وجود أفضلية لمراجع على اخر وبالتّالي ضرورة تبني التّخصص الصّناعي المهني من طرف المراجعين كل حسب اختصاصه .

4 .2 التّوصيات :

- تفعيل دور الهيئات المنظمة للمهنة وخاصة في الجزائر من أجل جعل مهنة المراجعة أكثر تنظيما .
- توعية ممارسي المهنة من أجل التّوجه نحو تبني التّخصص الصّناعي المهني كونه من بين الاستراتيجيات التّي تعيد للمهنة هيبتها خاصة مع الاتهامات المتكررة للمراجعين بالتّقصير وعدم القدرة على اكتشاف حالات الغش .
- الرّبط بين الممارسات المهنية , والأكاديمية في ميدان المراجعة من أجل تطويرها .
- انشاء قاعدة بيانات خاصة بكل جديد حول معايير التّدقيق .
- استخدام مفهوم الميزة النّسبية في تحديد تخصص المراجعين .

- استخدام مفهوم التكلفة البديلة أو الفرصة الضّائعة من طرف المراجعين من أجل تفادي تضييع الجهد والوقت في مراجعة حسابات خارج مجال التّخصص.

5 . قائمة المراجع :

1. المؤلفات: زايري بلقاسم , (2006) ،اقتصاديات التّجارة الدّولية , نماذج نظرية وتمارين , وهران , دار الاديب للنشر والتّوزيع .
2. المقالات: نواف فخر, محمد شلا ,(2015) ،أهمية اكتساب مدقق الحسابات للمعرفة المتخصصة في تعزيز مصداقية التقارير المالية (دراسة ميدانية عن مكاتب التّدقيق في الجمهورية العربية السّورية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 37، العدد الثّالث.
3. عمر سيدي , أحمد عرموش ,أثر التّخصص الصّناعي لمدقق الحسابات في تقديم الخدمات الاستشارية

-(دراسة ميدانية في سوريا) , مجلة جامعة البعث , المجلد رقم 27 العدد رقم 04 , السّنة 2011 جامعة دمشق سوريا .

4. أحمد الكواز ,(2009) ،التّجارة الخارجية والتّكامل الاقتصادي الاقليمي , المعهد العربي للتخطيط , الكويت , العدد 81 .
4. يحياوي لخضر ,(2020)، اشكالية الميزة النّسبية في الاقتصاد الجزائري , مجلة الاقتصاد وإدارة الاعمال , مجلد رقم 04 , العدد 02 , 2020
5. مشعل محمد الجميل استخدام مدخلي التّكاليف التّفاضلية و تكاليف تدفق القيمة في اتخاذ القرارات , تحت اشراف الدكتور (حسين مصطفى هلالي جامعة بور سعيد , الدكتورة سحر عبد الستار جامعة بور سعيد .

L'effet de la gestion des ressources humaines sur la rentabilité des entreprises publiques Algériennes

The effect of human resource management of the profitability of Algerian public enterprises

Beldjelalia Nabil[1*], Benbayer Habib[2]

[1]Université d'Oran 2(Algérie), nabil_beldjelalia@yahoo.fr
[2]Université d'Oran 2 (Algérie), benbayer_habib@yahoo.fr

Reçu le: 25/07/2022 Accepté le: 13/10/2022 Publié le: 01/12/2022

Résumé :

La Gestion des Ressources Humaine à rôle et effet important pour l'amélioration de la rentabilité et de la performance des entreprises, afin qu'elles soient compétitives et garantissent leur développement.

Dans notre présent article nous allons toucher un échantillon de 39 cadres de l'entreprise publique économique Algérienne ONAB Nutrition Unité Portuaire d'Oran, pour voir l'effet de la GRH sur la rentabilité de leur entreprise.

Mots Clés : *Effet, gestion des ressources humaines, rentabilité, entreprise, Algérie.*

Abstract:

Human resources management has an important role and effect in improving the profitability and performance of companies, so that they are competitive and guarantee their development.

In our present article, we will touch a sample of 39 executives of the Algerian economic public company ONAB Nutrition Port Unit of Oran, to see the effect of HRM on the profitability of their companies.

Keywords: *Effect, human resource management, profitability, entreprise, Algeria.*

Jel Classification Codes : M12, G39, L32.

Auteur correspondant

1.Introduction :

L'Algérie depuis son indépendance, a connu la mise en application de deux systèmes économiques différents tout dépend la phase de son développement économique, social et même politique qui est considéré la base de toute les stratégies du pays.

Au début, le premier système appliqué est le socialisme, juste après l'indépendance en raison que l'Union Soviétique a bien soutenu l'affaire de la révolution algérienne avec tous les moyens qui ont aidé les algériens d'avoir leur indépendance de la colonisation française.

Les entreprises algériennes avaient appliqué une gestion de doctrine socialiste après l'indépendance, à cause du rapprochement des pays de l'est qui ont soutenu la guère algérienne contre la colonisation française de l'Algérie, cette phase a vécu la création des entreprises de grande taille, qui emploient plus de 1000 employés, et qui se spécialise dans des secteurs d'activité spécialisés tel que El HADJAR, SNTF, SONATRACH...etc.

La première pratique du socialisme est apparue à travers la charte de l'organisation socialiste des entreprises et l'ordonnance n° 71-74 du 16 novembre 1971, relative à la gestion socialiste des entreprises. **(Journal officiel, 1971)**

La charte a décrété, que le système économique en Algérie dans son deuxième paragraphe que : « La nouvelle organisation socialiste des entreprises marque une étape déterminante de l'édification révolutionnaire », cela impose une manière claire de gestion des entreprises que l'Etat algérien octroi leur capital social.

Chaque système avait sa manière de gestion des entreprises publiques, dont chacune opte une gestion des ressources humaines

spécifique et adéquate, pour mieux maitriser le capital humain, qui affecte par la politique du pays et du système économique existant.

La décennie a vécu des difficultés pour le financement des projets nationaux et locaux, en raison de la chute des prix du baril de pétrole, et l'absence de la sécurité fait fuir les investissements étrangers, et la fuite des cerveaux et des tallent d tous les domaines.

Actuellement la situation est devenue plus en plus attirant pour réaliser des différents projets, et d'accueillir les investissements étrangers qui permettent à augmenter le montant des exportations hors des hydrocarbures.

Cette reprise économique permet à créer les conditions d'installer une nouvelle ère grâce au développement de l'ensemble des infrastructures (l'autoroute EST-OUEST), création de nouveau port et la restauration des ports existants, le départ de la numérisation de l'administration, l'amélioration de débit minimum de l'internet.

Même les entreprises publiques ont trouvé l'occasion de profiter de cette nouvelle situation pour créer de richesse et de la valeur ajoutée. Les différentes entreprises travaillent pour suivre le rythme du développement et d'intervenir les nouveaux techniques de management des ressources humaines, comme un nouveau départ pour mieux servir leurs moyens humains et d'assurer la participation des employés à la création de la richesse.

Notre travail insiste de savoir la position de la gestion des ressources humaines dans une entreprise publique et de trouver la réponse à ces questions suivantes : quelle est l'utilité de la gestion des ressources humaines sur les employés ? Quel est son impact sur la productivité de l'entreprise ?

2.De la gestion du personnel à la gestion des ressources humaines

Malgré la gestion des ressources humaine a montré son importance dans les entreprises dans les pays occidentaux, qui était prouvé à travers des différentes théories dès la deuxième révolution industrielle. Au départ l'école classique par son premier leader, Frederik Taylor a souligné que l'être humain dans l'entreprise participe dans l'amélioration de sa productivité de façon directe, par sa participation dans le processus de transfert de la matière première en produit fini.

La gestion des ressources humaines GRH est un ensemble de fonctions et de pratiques ayant pour objectif de mobiliser et développer les ressources du personnel pour une plus grande efficacité et efficience, en soutien de la stratégie d'une organisation (association, entreprise, administration publique, etc.). C'est une activité fonctionnelle de l'entreprise, de nature transversale (relation horizontale par opposition à une activité hiérarchique (relation verticale) **(Olivier, 2009)**.

Dans une entreprise, ce qui s'adapte le plus vite, sous la pression du contexte ou par saisie d'opportunités, c'est toujours ce qui relève directement de décisions de la direction : organisation, périmètre, et même équipements et technologies, les aspects humains, et en particulier la culture qui n'appartient à personne en particulier, qui relève d'une pratique de management **(Olivier & Rey, 2008)**.

La gestion du personnel a montré une défaillance, par rapport aux exigences du changement de l'environnement de l'entreprise. Ce changement impose des nouvelles taches inclut dans cette fonction, tel que la gestion des carrières, la formation. Au début des années 1980; la fonction personnelle s'est transformée en fonction ressources humaines. Ce changement d'appellation a été interprété comme un

changement de perspective. La conception traditionnelle du personnel; perçu comme une source de coûts qu'il faut minimiser; est remplacée par la conception d'un capital humain dont il faut optimiser l'utilisation. **(Jean-Marie, 2016)**

La gestion des ressources humaines, a connu plusieurs phases de développement, grâce aux travaux des différentes écoles, tel que l'école classique, l'école des relations humaines, la pensé néo-classique, et autres. La gestion du personnel était une ancienne appellation, qui était chargé de pratiquer des tâches simple, tel que l'embauche, la réalisation de la paie, la déclaration des salariés aux différents organes (sécurité sociale, pointage, paie l'impôt,…etc.) et l'élaboration des documents administratifs, dont les étapes chronologique suivantes présentent ce croissance (**Jean-Marie**, **2016**)

Tableau N°01 : l'Historique des changements jusqu'à l'arrivée de la GRH.

Période	L'état
1850 à 1916	Emergence de la fonction Les prémices
1916 à 1935	L'émergence d'une fonction autonome
1936 à 1946	Assistance et œuvres sociales
1947 à 1960	Essor de la fonction : la fonction est en plein essor
1961 à 1970	L'âge adulte
1970 à 1980	Les managers
Années 1980	Vers le management stratégique des ressources humaines.
1990 à 1995	Le DRH de crise
1996 à 2007	Le DRH partenaire d'affaire et créateur de valeur
2008 à 2013	Le DRH de crise
Depuis 2014	Le DRH garant du contrat social et champion du changement

Ce tableau au-dessus, nous présente l'historique des changements jusqu'à l'arriver à la fonction ressources humaines dans sa forme actuelle.

Actuellement la gestion des ressources humaines est n'plus la gestion des documents administratifs mais aussi une fonction qui s'intéresse au développement des ressources humaines dans l'entreprise, à travers les promotions, la formation, la gestion de carrière. Dont le salarié concentre sur ses missions, et ne pense pas dans sa carrière qui est gérée grâce au département des ressources humaines.

3. L'importance de la gestion des ressources humaines sur les salariés

Les employés dans une entreprise, quel que soit leurs catégories, cherchent toujours d'avoir un plus dans leurs carrières professionnelles. Ce plus se concrétise sous forme une promotion, un avancement sur les échelons, une formation, une nomination dans un poste de responsabilité, ces avantages se traduisent en augmentations financières.

Les ressources humaines sont notre principal actif », tous les dirigeants l'ont dit, sans doute une grande majorité en est persuadée ; même les analystes financiers commencent à s'intéresser à la capacité des entreprises d'attirer et de conserver des personnes talentueuses, et les nouveaux gourous de la stratégie déclarent que la véritable bataille se joue sur les compétences clés. Plus encore, on est désormais certain qu'il y a une forte corrélation entre satisfaction des clients et satisfaction des collaborateurs de l'entreprise (Jean & Jacques, 2006).

Les différents services dans le département GRH, sont chargés de veiller sur le suivi continu de tout changement ou modification qui

touche chaque employé et même d'appliquer toute décision qui le concerne.

Dans cette perspective, la fonction RH a une mission de double sens :

a- Le sens pour l'employé :

- L'incitation à travers une reconnaissance des compétences des employés et leurs efforts,
- Mettre à jours leurs situations grâce à un système SIRH fiable.
- L'équité dans l'envoi des employés à une formation ou recyclage.
- Une gestion objective qui faire tous les employés convaincus des décisions portées.
- La motivation des salariés à travers des augmentations dans les salaires ou bien à travers une reconnaissance de soi ;
- Le contact permanent avec les différents départements pour être à l'écoute des employés.

b- Le sens pour l'administration (l'entreprise) :

- Mettre en place une politique RH, approprié à l'entreprise, qui la rend service par rapport à son domaine d'activité, grâce à une gestion prévisionnelle (GPEC) efficace et fiable.
- Renforcer la stratégie de l'entreprise grâce à la mise en place d'une politique RH ; par la mise en place d'un bon système de recrutement en acquérant les meilleurs candidats ou compétences.
- Optimiser la productivité de l'entreprise sur la base de ses ressources humaines en œuvrant pour favoriser leur efficacité (incluant la valorisation des compétences, la motivation, etc.) ; suivi les compétences des salariés, par la proposition de changement de poste ou un suivi d'une formation.

- Gérer et accompagner le changement (incluant le développement des compétences, les formations, etc.) ; à travers des compagnies de formations inscrites dans le plan de formation de l'entreprise.
- Organiser et administrer le personnel au quotidien (incluant la gestion de la paie, les tâches administratives, et le respect des obligations légales). **(Samantha Mur, 2022)**
- Le contrôle des conditions de travail des salariés, qui doit être conforme aux normes.

4.Les différentes opérations RH participantes à l'efficacité de l'entreprise

La rentabilité d'une entreprise, vient du rendement positif des employés, quelques soit leurs anciennetés ou bien leurs catégories hiérarchiques. La valeur ajoutée présente un indice important qui s'explique par des ratios en donnant une vision plus claire sur la participation individuelle et collective dans la réalisation des objectifs.

La gestion des ressources humaines (GRH) est aujourd'hui confrontée à la nécessité de prendre en compte des processus psychiques intangibles. Il ne lui incombe plus seulement de contrôler ou gérer des hommes et des femmes en tant que tels, il lui revient de veiller à ce que ces hommes et ces femmes développent une vision partagée de l'action et des responsabilités communes en entreprise et qu'ils puissent « apprendre à apprendre », individuellement ou collectivement **(Thierry & Loick, 1998)**.

4.1. Le recrutement, et le souci d'adaptation.

Le premier moyen qui pousse la locomotive de l'entreprise c'est le choix des hommes qui vont accéder dans l'entreprise, ce choix affecte sur la masse humaine, de préférence être homogène, mais cette

masse est difficile à gérer à cause de la difficulté de créer cette homogénéité.

On peut parler ici de l'offre de travail, qui est l'ensemble des capacités physiques et intellectuelles que les hommes mettent en œuvre pour produire des biens et services, cette offre de travail en quantité et en qualité, est ainsi définie comme une force disponible pour produire **(Jean & Pascal, 2009).**

Pour mieux sélectionner les nouveaux recrus il faut que l'opération de recrutement se fasse de façon objective, basée sur des différents tests. Parmi ces tests on trouve un test technique, par des personnes spécialisées, et un autre test par des psychologues pour étudier la mentalité des candidats et leur aptitude d'accepter le changement pour être dans le groupe, et de ne pas faire l'exception, qui peut être une source de conflit de travail qui ne sert pas l'entreprise.

Le recrutement est important pour choisir les éléments les plus favorables à s'intégrer dans le projet commun, de respecter la culture de l'entreprise, et son adaptation dans la masse humaine qui se trouve avant dans l'entreprise.

L'importance de la sélection vient de la veille des dirigeants sur le bon fonctionnement des différentes étapes de production, qui doit être en activité sans aucun obstacle.

4.2. L'appui de la formation comme moyen de motivation

La plupart des entreprises font des formations à leurs employés, pour but d'augmenter leur productivité, d'un côté et d'un autre ces formations ont des avantages aux salariés, dont la formation est un endroit de rencontre avec d'autres qui travaillent dans des entreprises de différents secteurs d'activités, et qui viennent de différentes région du pays ou bien de l'étranger, donc la formation est une occasion de changer les idées, de méthode de travail et de connaissances de savoir-faire et savoir-être.

Numéro un des demandes de formation de la part des salariés, le développement personnel englobe différents thèmes, qui vont de l'analyse transactionnelle à l'animation de réunion. Importantes pour l'équilibre individuel des salariés et la performance collective, les formations sur ces thèmes posent la question de leur coût et de leur retour sur investissement **(David, Faouzi, & Fabienne, 2010).**

La formation met l'accent sur le développement personnel : que l'on songe à l'actuelle vague du coaching. Sélective et personnalisée, elle se veut un outil au service de la gestion des compétences. L'évaluation ne cherche pas à vérifier la bonne tenue d'un poste, elle contrôle la réalisation d'objectifs préalablement assignés à chacun. La promotion dépend du succès dans l'atteinte de ces objectifs. **(Patrick & Antoiine, 2008).**

La fonction formation est une fonction importante de la GRH, qui participe de façon implicite au développement des compétences et du capital humain. La mise en place d'une formation est basée sur une planification précédente dans un plan de formation, ce plan est considéré comme un tableau de bord, qui facilite la mission de sélection des éléments ayant besoin de le faire. Les formations courtes transmettent des connaissances structurées et permettent de développer certaines compétences indispensables. **(Henry, 2005)**

Le succès de la mise en place d'un plan de formation est basé sur le pourcentage de salariés pouvant rejoindre les centres de formation.

Aussi la formation est bénéfique sur les employés qui l'ont fait, à travers le changement de poste de travail, de bénéficier d'une promotion, d'avoir des nouvelles responsabilités, qui répercutent positivement sur leurs salaires.

La formation suit, dans la plupart des entreprises, un modèle unique qui consiste essentiellement à enseigner aux membres du personnel des connaissances, des savoir-faire, voire des conduites, liés aux objectifs de l'organisation. **(Claude, 2009)**

4.3. La gestion des carrières est son influence sur la performance humaine

La gestion des carrières est devenue une opération d'un intérêt important pour les salariés. Lorsque le personnel trouve tout un service qui s'intéresse à une carrière professionnelle, ça lui permet de l'intension à son importance dans cette entreprise.

Ici on peut gérer la carrière par la gouvernance d'entreprise, qui a pour objet d'analyser les moyens dont disposent les parties prenantes d'une entreprise pour exercer une influence sur les décisions des dirigeants **(Manuel, Hélène, & Olivier, 2010).**

Cette mission prend en charge des opérations de promotion de grade, des avancements en échelon, et la mobilité des employés, tout dépend la taille de l'entreprise, toutes ces missions entre dans une gestion prévisionnelle des emplois et des compétences, qui prévoit la carrière professionnelle des employés par rapport aux capacités financières et les besoins de l'entreprise, son objet principal concrétise à :« Il participe à la définition des principes conditionnant l'évolution professionnelle des salariés et à la formalisation des processus. Il met en œuvre les outils permettant de recenser les attentes des salariés et les besoins des managers. Il rencontre les salariés ayant exprimé un souhait de mobilité. Il étudie leurs projets professionnels, coordonne ou conduit les entretiens professionnels. Il dialogue avec les managers afin de détecter les potentiels, d'évaluer les performances et de mettre en place des plans d'accompagnement pour les collaborateurs en difficulté. Enfin, il établit des plans de succession (ou de relève) en

repérant les remplaçants potentiels et anime les revues de personnel et les comités de carrière. » **(Peretti, 2016).**

4.4. La rentabilité des entreprises publiques comme indicateur

Chaque entreprise, dans la fin de son bilan comptable et financier veut réaliser de bénéfice, après toutes les dépenses qui sont considérées comme des charges direct et indirect. Le bénéfice réalisé peut considère l'entreprise qu'elle est rentable lorsqu'elle crée de la valeur ajoutée et de la richesse qui se partage sur les différents partenaires socio-économique, en considérant l'entreprise une source de promotion individuelle et collective de toutes les personnes qui travaillent dedans et même ses partenaires tels que les fournisseurs, les sous-traitants, les entreprises de distributions, et les organismes financiers.

En Algérie, les bilans comptables sont considérés comme la première source d'information qui nous permet de savoir le degré de rentabilité en utilisant les ratios suivant :

La rentabilité économique :=

Concerne la rentabilité des capitaux investis par l'entreprise dans son activité.

$$\frac{\text{Résultat opérationnel}}{\text{Immobilisations + BFR}} = \frac{\text{Résultat opérationnel}}{\text{Chiffre d'affaires}} = \frac{\text{Chiffre d'affaires}}{\text{Immobilisations + BFR}}$$

La rentabilité financière :

1- Concerne la rentabilité des capitaux propres apportés par les actionnaires à l'entreprise.

$$\frac{\text{Résultat net}}{\text{Capitaux propres}}$$

2- Analyse des risques ;

3- Liste des points forts / points faibles. **(Bruno & Michel, 2009)**

Les deux ratios leur utilité est de savoir la rentabilité sur le niveau économique et le niveau financier de l'entreprise, le calcul de ce pourcentage permet de comprendre la perspective budgétaire de l'entreprise, sur laquelle on peut diriger l'ensemble des acteurs actifs, notamment les ressources humaines. Ces ratios expriment une vision plus claire sur l'impact des politiques et stratégies adoptées par l'entreprise, et de garder les éléments participants d'une manière positive sur la performance individuelle et global, que ce soit pour les activités principales ou bien pour les activités de soutien.

La gestion des risques prend un espace dans le management de l'entreprise, car elle fournit des informations sur les problèmes qui l'entourent, à savoir les conflits interpersonnels, les grèves, les accidents de travail, les catastrophes naturelles qui bloquent le personnel de rejoindre leur travail etc.

Lors de création d'une entreprise, on doit faire une étude sur les avantages et les inconvénients de l'endroit où on va s'installer. Cette étude est basée sur plusieurs éléments à l'extérieur et à l'intérieur en présentant les forces et les faiblesses de l'environnement, qui affectent sur la performance et même sur la viabilité du projet.

Et pour une lecture plus pertinente sur la participation du personnel dans la rentabilité de l'entreprise on utilise les ratios suivants **(Caroline Selmer, 2006)**:

$$\frac{\textit{Production (valeur monétaire)}}{\textit{Effectif}} \qquad \frac{\textit{Production (quantités physiques)}}{\textit{Effectif}}$$

Ou

$$\frac{\textit{Valeur ajoutée}}{\textit{Effectif}}$$

L'importance de ces ratios est de montrer le pourcentage de participation de l'effectif dans la production soit en sa valeur

financière ou bien sa valeur physique, et même dans le résultat financier à travers la valeur ajoutée par rapport au nombre des effectifs.

5.Étude pratique dans une entreprise publique économique

5.1. Présentation de l'entreprise

L'ONAB Nutrition est une filiale à **100%** de l'EPE ONAB SPA, la date de sa création est le premier janvier **2007.**

Elle est dotée d'un capital de **420 000 000,00 DA.** L'activité principale de cette filiale est l'importation et la commercialisation de matières premières nécessaires pour la fabrication de l'aliment de bétail (production d'aliments composés complets et complémentaires et leurs adjuvants).Notre étude est effectuée à l'ONAB Nutrition Unité Portuaire d'Oran.

5.2. Collecte des données et analyse des résultats

Ce présent questionnaire a été établi à partir du cadre théorique de cette présente étude, Notre questionnaire a été adressé à **50** cadres de l'entreprise ONAB Nutrition Unité Portuaire d'Oran, nous avons eu un retour de **39** répondants aux questionnaires soit un taux de retour de **78 %.**

Plus précisément à partir de ce questionnaire nous souhaitons voir l'effet de la GRH sur la rentabilité de cette entreprise.

5.2.1. La description de l'échantillon

5.2.1.1. Description des variables démographiques de l'échantillon :

Tableau N° 02 : Description des variables démographiques de l'échantillon :

N°	Variable	Tranche	Nombre	Pourcentage
01	Tranche d'âge	Moins de 25 ans	03	07,00
		De 25 à 30 ans	07	17,00
		De 30 à 35 ans	06	16,00
		De 35 à 40 ans	08	20,00
		De 40 à 45 ans	04	11,00
		De 45 à 50 ans	06	16,00
		De 50 à 55 ans	05	13,00
Total			39	100,00
02	Le genre	Féminin	20	52,00
		Masculin	19	48,00
Total			39	100,00
03	Le département ou la structure de rattachement	Administration	09	22,00
		Commercial	05	13,00
		Finance et comptabilité	12	30,00
		Exploitation	04	11,00
		Gestion des stocks	06	16,00
		Prévention et sécurité	01	03,00
		Qualité	02	05,00
Total			39	100,00
04	L'ancienneté	De 05 à 09 ans	15	39,00
		De 10 à 15 ans	09	22,00
		De 16 à 20 ans	09	22,00
		De 11 à 25 ans	02	06,00
		Plus de 25 ans	04	11,00
Total			39	100,00
05	Le niveau d'étude	Moyen	05	13 ,00
		Secondaire	02	05,00
		Diplôme professionnel	11	29,00
		Universitaire	21	53,00
Total			39	100,00

Source : Préparation des auteurs sur la base de l'échantillon.

5.2.1.2. Questions concernant la GRH

5.2.1.2.1. La gestion des ressources humaine :

Tableau N° 02 : La GRH

Réponses / Question	Une gestion du personnel	Un moyen de gérer	Une contrainte	Un développement du capital humain	Tendance des opinions
La GRH	59.00 %	17.90 %	10.30 %	12.80 %	Une gestion du personnel

Source : Établi à partir de l'exploitation des données de l'enquête en utilisant le logiciel SPSS.

Concernant la GRH, et d'après les questionnaires distribués, nous constatons que 59,00 % disent que c'est de la gestion du

personnel,17,90 % disent que c'est un moyen de gérer, tandis que 10,30 % disent que c'est une contrainte, et 12,80 % comme un développement du capital humain.

5.2.1.2.2. La GRH intervient dans la gestion d'équipe :

Tableau N° 03 : La GRH intervient dans la gestion d'équipe

Réponses / Question	Oui	Non	Ne sais pas	Tendance des opinions
La GRH intervient sur la gestion d'équipe	76.90 %	07.70 %	15.40 %	Oui

Source : Établi à partir de l'exploitation des données de l'enquête en utilisant le logiciel SPSS.

Par rapport à la question relative à la GRH qui intervient dans la gestion d'équipe, nous constatons que 76,90 % des interviewés disent oui, 07,70 % disent non, et 15,40 % disent qu'ils ne savent pas, avec une tendance d'opinions pour oui.

5.2.1.2.3. La GRH un moyen de communication entre les différentes structures de l'entreprise :

Tableau N° 04 : La GRH un moyen de communication entre les différentes structures de l'entreprise

Réponses / Question	Oui	Non	Ne sais pas	Tendance des opinions
La GRH un moyen de communication	76.90 %	15.40 %	07.70 %	Oui

Source : Établi à partir de l'exploitation des données de l'enquête en utilisant le logiciel SPSS.

5.2.1.2.4. La vision de la GRH:

Tableau N° 05 : La vision de la GRH

Réponses / Question	Facilite le partage de l'apprentissage	La contribution à la carrière de l'employé	Le renforcement des liens entre les employés dans leurs services	Tendance des opinions
La vision de la GRH	35.90 %	48.70 %	15.40 %	La contribution à la carrière de l'employé

Source : Établi à partir de l'exploitation des données de l'enquête en utilisant le logiciel SPSS.

En ce qui concerne la question sur la vision de la GRH, nous remarquons que 35,90 % disent qu'elle facilite le partage

de l'apprentissage, 48,70 % disent que c'est la contribution à la carrière de l'employé, tandis que 15,40 % disent que c'est le renforcement des liens entre les employés.

5.2.1.3. Questions relatives à l'importance de la GRH pour l'amélioration de la rentabilité de l'entreprise

5.2.1.3.1. La GRH un moyen d'efficacité et d'efficience pour l'entreprise :

Tableau N° 06 : La GRH un moyen d'efficacité et d'efficience pour l'entreprise

Réponses / Question	Oui	Non	Ne sais pas	Tendance des opinions
La GRH un moyen d'efficacité et d'efficience	69.20 %	15.40 %	15.40 %	Oui

Source : Établi à partir de l'exploitation des données de l'enquête en utilisant le logiciel SPSS.

Par rapport à la GRH comme moyen d'efficacité et d'efficience pour l'entreprise, nous remarquons que 69,20 % disent oui,14,40 % disent non, tandis que 15,40 % ne savent pas, avec une tendance de oui.

5.2.1.3.2. La GRH renforce la performance de l'entreprise :

Tableau N° 07 : La GRH renforce la performance de l'entreprise

Réponses / Question	Tout à fait d'accord	Assez d'accord	Pas d'accord	Pas du tout	Tendance des opinions
La GRH renforce la performance de l'entreprise	43.60 %	38.50 %	10.30 %	07.70 %	Tout à fait d'accord

Source : Établi à partir de l'exploitation des données de l'enquête en utilisant le logiciel SPSS.

En ce qui concerne si la GRH renforce la performance de l'entreprise, nous constatons que 43,60 % disent tout à fait d'accord,38,50 % disent assez d'accord, 10,30 % pas d'accord et 07,70 % pas du tout.

5.2.1.3.3. L'objectif principal de la GRH :

Tableau N° 08 : L'objectif principal de la GRH

Réponses / Question	Recruter les meilleures compétences	Levier de croissance pour l'entreprise	Développement humain des salariés de l'entreprise	Tendance des opinions
L'objectif principal de la GRH	25.60 %	25.60 %	48.70 %	Développement humain des salariés de l'entreprise

Source : Établi à partir de l'exploitation des données de l'enquête en utilisant le logiciel SPSS.

Par rapport à l'objectif principal de la GRH, on remarque que 25,60 % disent pour recruter les meilleures compétences, aussi 25,60 % un levier de croissance pour l'entreprise, et 48,70 % développement humain des salariés.

5.2.1.3.4. La GRH élément important pour améliorer la rentabilité de l'entreprise :

Tableau N° 09 : La GRH élément important pour améliorer la rentabilité de l'entreprise

Réponses / Question	Oui	Non	Ne sais pas	Tendance des opinions
La GRH élément important pour améliorer la rentabilité de l'entreprise	59.00 %	23.10 %	17.90 %	Oui

Source : Établi à partir de l'exploitation des données de l'enquête en utilisant le logiciel SPSS.

Concernant la GRH comme élément important d'amélioration de la rentabilité de l'entreprise, nous avons constaté que la majorité soit 59,00 % disent oui, 23,10 % disent non, et 17,70 % ne savent pas.

6. Conclusion :

En réalité, la gestion des ressources humaines est un vecteur de croissance et de déclin. Les dirigeants qui donnent l'importance à leur personnel, cherchent de trouver les meilleurs cadres pour le département ressources humaines, pour mieux servir les employés et leurs carrières professionnelles, ce soucie doit être parmi les priorités

de chaque stratégie d'entreprenariat, car la ressources humaines est un capital non financier, mais il est important de s'intéresser à cette fonction dans le management de l'entreprise et de focaliser le financement nécessaire pour réussir tout projet qui fait de la valeur ajoutée et de la richesse, que ce soit un grand projet ou bien petit ou moyen.

L'Etat algérien a créé de nombreux textes et loi qui protège l'employé par la définition de leurs droits et obligations, et de donner aux employeurs publiques ou privés, des directives à appliquer, à travers les directions ressources humaines, qui veillent de les suivre et de garantir la bonne mise en pratique de la loi et des techniques nouvelles du management des ressources humaines.

Nous avons pu d'après notre étude pratique proposer ce qui suit :

-Prendre en considération l'importance de la GRH comme élément essentiel pour l'amélioration de la compétitivité des entreprises publiques Algérienne.

-Prendre en considération le rôle de la formation considérée comme un levier de croissance et de développement de l'entreprise.

-Le développement du capital humain de l'entreprise Algérienne.

-Renforcer les liens entre les employés et cadre des entreprises.

Enfin nous pouvons dire et d'après notre étude pratique au sein de l'entreprise ONAB Nutrition Unité Portuaire d'Oran que la gestion des ressources humaines GRH à un effet positif, et joues un rôle très important pour l'amélioration de la rentabilité de l'entreprise publique Algérienne.

7. Références

Bruno, B., & Michel, S. (2009). *Analyse financière des comptes consolidés Normes IFRS.* (2. é. Paris, Éd.) Paris.

Caroline Selmer. (2006). *Toute la fonction finance –savoir- savoir faire- savoir être,.* (é. D. Paris, Éd.) Paris.

Claude, L.-L. (2009). *La gestion des compétences :une démarche essentielle pour la compétitivité des entreprises.* (É. E. Paris, Éd.) Paris.

David, A., Faouzi, B., & Fabienne, B. (2010). *L'atlas du Management.* (É. d. Paris, Éd.) Paris.

Henry, M. (2005). *Des managers des vrais ! Pas des MBA ,un regard critique sur le management et son enseignement.* (É. d. Paris, Éd.) Paris.

Jean, B., & Jacques, H. (2006). *Les meilleures pratiques de management dans le nouveau contexte économique mondial,.* Paris: Éditions d'Organisation.

Jean, L., & Pascal, V. (2009). *Économie en 36 fiches :rappels de cours, applications, corrigés,.* (É. D. Paris, Éd.) Paris.

Jean-Marie, P. (2016). *Gestion des ressources humaines, Synthétiques et opérationnelles.* Paris: édition Vuibert,.

Journal officiel, J. (1971, décembre 13). *Journal officiel de la république algérienne démocratique et populaire* .

Manuel, C., Hélène, D., & Olivier, J. (2010). *Maxi fiches de stratégie.* (É. D. Paris, Éd.)

Olivier, D., & Rey, D. (2008). *Culture d'entreprise :un actif stratégique, efficacité et performance collective.* Paris: Éditions Dunod Paris.

Olivier, M. (2009). *Dico du manager,.* Paris: Éditions Dunod Paris.

Patrick, G., & Antoiine, L. (2008). *Le conseil en management, analyse et études de cas,.* (É. D. Paris, Éd.) Paris.

Peretti, J.-M. (2016). *Gestion des ressources humaines, Synthétiques et opérationnelles.* (2. é. Paris, Éd.) Paris.

Samantha Mur. (2022, 03 22). *La gestion des ressources humaines : zoom sur le rôle et les activités du service RH,.* Récupéré sur https://www.appvizer.fr: https://www.appvizer.fr/magazine/ressources-humaines/systeme-dinformation-rh-sirh/gestion-des-ressources-humaines.

Thierry, G., & Loick, R. (1998). *Managaement et technologie pour un développement de l'imaginaire en entreprise.* (É. M. Paris, Éd.) Paris.

Administrative governance and its role in reducing financial and administrative corruption

La gouvernance administrative et son rôle dans la réduction de la corruption financière et administrative

Dr. Ali Aboudi Nehme Al-Jubouri *

Imam Al-Kadhum College (IKC) **aliabboodineamah@alkadhum-col.edu.iq**

Received: 23/05/2022 *Accepted: 12/10/2022* *Published:01/12/2022*

Abstract:

This research aims to shed light on the concept of governance and its role and mechanisms to reduce financial and administrative corruption. To provide a conceptual model of the use and benefits of e-government, relating to administrative fraud and financial corruption. The study also examined the dimensions, types and role of governance in reducing fraud and corruption in management and finance and its impact on government performance. As a result, it has been revealed that governance is needed for implementation in order to reduce the rate of administrative and financial fraud and improve the quality of service delivery to improve performance. Administrative corruption is a problem with which all countries of the world are grappling more or less. However, its type, depth and scope vary from country to country, and its effects vary depending on the type of political and economic structure and the level of development of the nation. In any case, corruption leads to decadence, sets government policies against the nation, and squanders national resources; it reduces the efficiency of Governments in running the country's affairs. This erodes people's confidence in governmental and non-governmental organizations and increases indifference and incompetence in society. Corruption undermines beliefs and moral values in society, increases the costs of implementing projects and impedes the growth of competitiveness.

Keywords: *Clients, state organizations, management factors, administrative corruption, human resources*

Jel Classification Codes: MD 35

* ***Corresponding author***

1. INTRODUCTION

Many banks and Financial institutions have plaid increasing attention to the issue of governance, focusing most of their attention on this subject, especially after the growing role and the massive expansion of the private sector in economic life, as this sector has become an important and vital role and a basis in the development and development of the economies of countries, so interest in the issue of governance and its mechanisms has begun to increase as the use of these mechanisms (the mechanism of the Board of Directors, the mechanism of concentration of ownership, The financial compensation mechanism, the mechanism of minimum capital rate) would control and guide the course and direction of banks and financial institutions in order to achieve their objectives and mission within the framework of banking legislation governing these mechanisms, as well as increased interest in governance in the wake of the economic collapses and financial crises experienced by many countries in the 1990s, Also, after the financial and accounting collapses of many international companies and the subsequent bankruptcy of many banks, in addition, the liberalization of financial markets, globalization and technological progress and the accompanying rapid changes in the international banking environment, where banks were subjected to a high degree of volatility and to face new credit risks that they cannot avoid and the difficulty of managing credit risks properly, all of this has made international financial institutions issue documents in Basel. For many individuals, it is an important and vital topic in the process of providing prevention against corruption and mismanagement while at the same time promoting the values of the free economy market (in the face of the increasing number of shareholders and lenders of companies) and governance has a role in putting an end to financial and administrative corruption because the subject of administrative and financial corruption is one of the most important topics because of its extreme sensitivity given its parties, Administrative and financial corruption is only a manifestation of socio-political conflict throughout the ages and times, as it follows the phenomenon of administrative and financial corruption to show that most of the revolutions

based on corrupt dictatorships brought them down, and the collapse of nations except that administrative and financial corruption was one of the most effective elements in bringing it down, so corruption settled in the body of regimes, nations or state except that the resounding fall was its ally. Administrative and financial corruption is one of the most serious types of corruption ever, since it completely paralyses the administrative apparatus of the State and renders it unable to carry out the tasks required of it, which is a serious problem, as a result of the negative and destructive negative effects it has on the principles of justice, integrity and equality within society. Because of the seriousness of administrative and financial corruption, we find that there is a synergy in efforts and programs to strengthen integrity, transparency and administrative accountability, as well as to work hard to combat administrative and financial corruption at the national and global levels, As interest in combating administrative and financial corruption by international development institutions has increased, one of the conditions for imf funding as well as the International Bank for Reconstruction and Development of countries, financing their projects and helping them with assistance is that they work hard to combat administrative and financial corruption within them and make it a priority for them.

2. The concept of governance

Numerous studies and reports prepared in the wake of the financial collapses and crises that have hit many international companies over the past years have revealed the failure of these companies in the process of preparing financial reports. The 1980s and 1990s are examples of failures, which have been associated with the names of major global companies, such as Maxwell, BCCI, Polly Peck in the United Kingdom and other companies. Perhaps one of the most prominent corruption cases is the collusion of Arthur Andersen, one of the world's leading accounting and auditing companies, which was behind the collapse of many companies in the United States of America during (2002-2001), such as Enron Energy, WorldCom Communications and Xerox, which specializes in textile machines. The recent focus on corporate governance stems mainly from the failure of corporate governance mechanisms to adequately monitor and monitor the decisions of higher-level managers. This position leads to changes in corporate control mechanisms, particularly with regard to efforts to improve the

performance of boards of directors. The second and most positive reason is that this interest comes from evidence that a well-functioning control and control system at the unit level can create a competitive advantage for the company. The word governance is due to an ancient Greek word that expresses the ability of the captain of the Greek ship and his skills in driving the ship amid waves, hurricanes and storms, and his noble values and morals and honest and honest behaviors in preserving the lives and property of passengers (Al Ghazni, 2010:8) Hence the interest in the concept of governance and the introduction and circulation of many of the proposed alternatives to Arabization, including good governance, good governance, corporate governance, corporate governance, corporate governance, and institutional governance. In addition to many other alternatives such as: the method of exercising corporate management authority, optimal management, corporate rules, fair management, etc. It aims to promote ethical behaviors, strengthen the reputation of business organizations, comply with laws, increase the efficiency and effectiveness of organizations, and avoid disasters. (Essence, 2021: 371-372) The ruling was compiled by provisions, and the order was ruled by a government and the ruler in power, a characteristic of God the Wise, the ruler, the ruler, the wisest of the rulers, the government is the politicians, and the rulers who settle and govern the country. (Mustafa, 1989:190) The ruling in the language is a characteristic of Allah, the wisest of the rulers, and accordingly, specialists initially circulated the Arabization of the word "ruling", and was then challenged accordingly and was subsequently Arabized with the word "governance" out of this problem (Joseph, 2013: 204). The definitions provided for this term have multiplied, so that each term indicates the point of view adopted by the author of this definition: - It is an integrated system of financial and non-financial control through which the institution is managed and controlled. (Zainaldin, 2012: 3) The OECD defines it as" a set of relationships between company administrators, the board of directors, shareholders and other shareholders. (Freeland,2007:20) I also knew that it was a set of rules and incentives that guided companies to maximize their long-term profitability and value. (Abdul Rahman, 2019: 10)

It is the set of relationships between the company, the board of directors, the owner, and all parties that have a relationship with the company, which is the method that provides the structure, or the general framework by which the company's objectives are defined and achieved. (Abdul Rahman, 2019: 10)

2.1 Governance objectives

Governance seeks to achieve the following objectives: (Shawwara, 2009: 119-155) (Hassanein, 2009: 64)

1.Ensuring transparency, justice, equality and improving the level of economic and social development.

2.Combating financial and administrative corruption and its consequent poverty and unemployment. Effective control over the performance of the enterprise and strengthening accounting accountability.

3.Ensure a review of the operational, financial and monetary performance of the facility.

4.Taking into account the interests of labor and workers and the distribution of powers and responsibilities to ensure enhanced control and internal control.

5.Preventing nepotism and limiting the exploitation of power in the public interest.

6.Comply with the provisions of the law and ensure that financial performance is reviewed and the cost of financing is reduced.

7.Integrated management structures to ensure that management is held accountable to shareholders and stakeholders.

8.Develop regulations to avoid or reduce fraud, conflicts of interest and actions that are materially, administratively and ethically unacceptable. (Abboud, 2013: 145)

9.Develop control systems for the management of the organization and its board members.

10.Develop regulations under which the organization is managed in accordance with a structure that determines the distribution of both rights and responsibilities among participants (board of directors and shareholders).

11.Establish rules and procedures for the functioning of the organization, which include achieving the objectives of the governorship.

12.Encouraging banks and financial institutions to implement special strategies for governance mechanisms and include them within their regulatory structures on the basis of scientific and practical justifications and to contribute to improving banking performance indicators and

avoiding exposure to risks and crises that they may be exposed to to ensure proper distribution of responsibilities and decision-making centres. (Al-Shammari, 2018:209)

13.Overcoming the difficulties facing the implementation processes and implementation of governance mechanisms in the financial and banking institutions in Iraq, where a mechanism is put in place for effective dealing between the Board of Directors and senior management. (Al-Shammari, 2018: 210)

2.2 The importance of governance

Governance helps improve organizations' performance by: (Al Najjar,2020: 13) Protecting shareholders' rights

1.These rights include the right of shareholders to transfer ownership of shares, the right to vote in general assemblies, the right to choose board members, the right to access statements and to review financial statements. Protecting the rights of stakeholders associated with the organization

2.Any organization has many interests and relationships with many parties. For example, suppliers, distributors, banks, creditors, shareholders and citizens. Any defect that may occur has a significant impact on these parties.

3. Amending the role of the Board of Directors This is by defining the powers of the Board of Directors and executive directors and their respective terms of reference and determining the scope and activation of the supervisory and supervisory role of the Board of Directors. Increasing disclosure and transparency rates

4.By increasing the flow of data and achieving transparency and accessibility, this helps shareholders and stakeholders make appropriate decisions at the right time and the disclosure and transparency aspect is one of the most important pillars of governance.

3. The concept of financial and administrative corruption

The word corruption is frequent in the dictionaries of the Arabic language, where the majority of linguistic dictionaries and language scholars agreed to define corruption, and the word did not have an unusual meaning, corruption is the opposite of goodness, and the Sultan corrupted his leader if

he abused him until he began to be difficult, and corrupted: other than interest, and corruption: other than reclamation, it is said: corrupting this money corrupts him corrupted by corruption and corruption, and God does not like corruption, and corrupted the thing if he showed it

Corruption defined a language: as damage, damage, disorder, dysfunction, cowardliness and drought, as he said(corruption appeared on land and sea, which gained the hands of people to taste them regardless of what they did, so that they might return) (Surat al-Rum:41) Corruption is also known as a term: it can be said that corruption in the term was derived from its definition in the language, and from what is stated in the Book of Allah Almighty, corruption in the term does not deviate from the meaning of the departure of the thing from moderation, whatever this exit, and corruption in the term is also to diminish the image of the thing, and to damage it, and to cause damage, disorder, dysfunction and harm. (Al Ghasab, 2008: 30-31) Corruption has been defined in reform: the use of public power to earn or win a person, to achieve prestige or social standing, or to benefit a group, or class in the way it results in breaking the law, or violating legislation and standards of moral conduct." Corruption thus includes a violation of public duty and a deviation from ethical standards in dealing). (Shatar, 2003: 43-44(After the meaning of corruption is recognized here, we define financial and administrative corruption. Administrative corruption: activities within a government administrative body that actually lead to the character of that organ from its official objective, which represents the demands of the public and the public interest in favor of special objectives, whether in a renewed form or not, whether in an individual or collective manner organized (Bash, 2002: 203) Financial corruption is meant to be: this illegal conduct of wasting public money, venture brokerage and arms trading (Bash, 2002: 203)

3.1 Reasons for the emergence and removal of financial and administrative corruption

The causes of financial and administrative corruption are many and varied, some of which are subjective, linked to the corrupt person who does not have the ingredients for good behavior, he does not have a moral deterrent to prevent him from engaging in corruption and carrying out corrupt acts

that are offensive to the interests of the country and the people, but now the belief of some of these spoilers goes to portray their work as a kind of intelligence and the ability to seize opportunities, while others return to external environmental conditions and their pressures or temptations that constitute Factors driving or attracting corruption. According to Dr. Amer al-Kubaisi, there are outlets that are an entry point for the spread of corruption, including: (Al-Kubaisi, 2000: 85-122)

1.Economic implementation of administrative corruption: this is the low levels of income, the poor distribution of wealth and improvisation in the development of economic policy and the allocation of large amounts of money to government departments to implement them without censorship, follow-up or accountability.

2.Legal and judicial implementation: financial and administrative corruption is due to the lack of serious implementation in the application of the law regarding spoilers and courtesy in favour of the powerful at the expense of the weak and subject to the influences and whims of some political and governmental influencers.

3.The social outlet of administrative corruption: the effects of the social environment on the behaviour of employees, bad customs and traditions can be an entry point for spoilers.

4.The administrative and institutional implementation of administrative corruption: where red tape and extreme bureaucracy make people look for means that may be incorrect to complete their transactions either for the length of the proceedings unjustifiably, which exhausts people, delays their work or concentration of power in the hands of abused individuals, which leads citizens to bribe employees.

5.Political reasons: The lack of freedoms and the democratic system, within civil society institutions, is intended to be weak in the media and censorship. (Muhammad, 2007:4)

6.Social reasons: represented by wars and their effects and consequences in society and external interventions, sectarianism, clanism and nepotism anxiety caused by instability of the situation and fear of the unknown to come ... Raise money by any means to face this mysterious and unknown

future.

7.Economic reasons: deteriorating economic conditions and stimulating corruption, as well as high cost of living.

8.Administrative and regulatory reasons: complex (bureaucratic) procedures, the ambiguity, multiplicity or non-functioning of legislation, and within the institution for not relying on good competencies in all administrative aspects.

3.2 Financial and administrative corruption in Iraq

The spread of the phenomenon of corruption is due to two reasons, the first is the collapse of state institutions after the fall of the regime, which led to the absence of legal regulatory institutions and the second reason is to obtain special gains at the expense of the public interest and many reasons, including also the deteriorating security situation after 2003 and the lack of control resulting from the phenomenon of corruption and the manifestations of corruption prevalent in Iraq, including the acceptance of bribery from daily life methods due to the weakness and simplicity of deterrent sanctions against spoilers as well as the lack of disclosure of information and public records Government investments, public revenues and ways of using them, which leads to corruption, manipulation of state funds and poor annual income for employees. (Rahe, 2018: 209 - 210)

The phenomenon of political corruption has spread remarkably, due to the fact that the political and administrative authorities are not subject to clear laws and declared controls that enable them to exercise control over them, or because of the ignorance or fear of the citizen, or for various other reasons, and if the possession of power leads its owners to exploit it in other than the ends for which it was granted, and thus the practice of corruption, individuals may also help spread corruption, either because of ignorance or because of submission to certain pressures. Or to spend material purposes specific to crooked methods, and not to apply scientific standards in the selection of employees, especially leaders, by adopting the method of quotas and political considerations, activating the principle of equal opportunities among citizens, conflict of powers, weakness of collective action, and widespread individualism in the management of institutions, The lack of clarity of vision on the procedures of cooperation, coordination

and integration between government institutions on undermining the phenomena of corruption, and the disregard for the punishment of senior officials accused of corruption or mismanagement and the exploitation of the position that led to the collapse of the system of moral values, and the disregard of the laws in force in various areas of life and organization by members of society. From 2003 to 2012, Iraq is at the bottom of transparency international's corruption index, to be one of the most corrupt countries in the world, and is also expected to stay longer, which concerns Iraqi society and the international community to diminish opportunities for development and investment and undermine the legitimacy of the achievement of the existing political system, as Iraq did not even witness during the dictatorship before 9 April 2003, the spread of political corruption in this Size, breadth of its circle, the interlocking of its circles and the interdependence of its mechanisms, threatening the stability of the political system, hindering the building of political institutions and the process of economic development.

Table 1 Indicators of corruption at the global level during 2003-2012 and Iraq's location:

Iraq's Corruption Index Sign	Iraq sequence	Number of participating	Years
2.2	113	130	**2003**
2.1	129	146	**2004**
2.2	170	194	**2005**
1.9	160	163	**2006**
1.5	178	180	**2007**
1.3	178	180	**2008**
1.5	176	180	**2009**
1.5	175	178	**2010**
1.8	175	183	**2011**
1.8	169	176	**2012**

Source: www.icgg.org

An explanatory note/ the corruption index mark ranges from the highest score of ten (and gives to a very fair country) down to the lowest level of zero (granted to a very corrupt country) and the rest of the countries swing between these two limits.

A-Types of economic corruption in Iraq

This type of corruption is the most important and dangerous disease that prevents every medicine. When a political leader known that there is no authority in Iraq capable of taking a plan to fight corruption, because he realizes that the whole political process will collapse on the heads of power if an official is involved in taking effective and effective action against corruption and spoilers, corruption has generated several types of economic corruption that we will explain in the following scheme: (Al-Shamaa, 2019:14)

B- The reasons for the emergence of financial and administrative corruption in Iraq (Mahmoud, 2017: 9-10)

1. Instability of the political system and this has led to the instability of the country
2. Absence of regulatory systems of all kinds
3. Freedom to form parties, trade unions and political, social and cultural groupings
4. Lost the country's resources and economic and human potential in absurd wars
5. Devote all financial and economic resources and infrastructure to the State, industrial and productive institutions to support the war effort and the purchase of weapons and equipment of the military forces
6. Concluding secret contracts on the black markets and the accompanying corruption and waste of public money
7. The decisions issued to surround Iraq economically led to Iraq being at the forefront of financial and administrative corruption compared to the Arab countries undisputedly
8. Weak income of the individual in general and the employee in particular as well as the depreciation of the Iraqi dinar against other currencies, which led to the consumption of all the savings he saves in order to meet his living needs
9. Establishing projects that do not work or benefit the society and have no economic benefit and increase the inflation situation in the country, the best example of which is the construction of palaces and the construction of rivers and the establishment of lakes, which led to the flooding of the country with debt in exchange for great benefits

C. **Some of the factors that helped spread corruption**: (Anton, 2019: 1-3)

1. The weakness and inintegration of legal legislation in the country, particularly in the economic sphere, gives some vulnerable people the opportunity to interpret these laws negatively .

2. Weak control over the application of laws and scrutiny by the relevant authorities, especially in the House of Representatives .
3. The tyranny of the bedouin and clan society in solving many problems away from the law has given the corrupt a way to penetrate their actions without serious account or control .
4. The rule of the concept of violence and the multiplicity of absurd wars successively over Iraq for the regimes led to the control of the spirit of indifferentness and tampering with the situation of the country in addition to the spread of sectarian violence after the fall of the regime
5. The weakness of the spirit of citizenship and belonging to the country, which led the Iraqi citizen to indifferent and get rid of problems and obstacles to emigrate outside the homeland for fear and to avoid political assassinations and overcome and destroy several decades and from a planned plan .
6. Deteriorating economic conditions, low national income rates and widespread unemployment, which has become chronic in the country .

D- Ways to address corruption in Iraq (Rahe, 2018:217-218)

Through regulatory institutions as follows:

1. The Financial Supervisory Office: - The Financial Supervisory Office was established as a high audit institution in Iraq before the fall in accordance with article (6) of 1990 with the task of providing the public and the government with accurate information on government operations and financial conditions for the purpose of strengthening the economy through the task of financial audit and performance evaluation and for the purpose of combating financial corruption, as well as after the fall was reintroduced by the occupying forces by Law No. (77) of 2004.
2. Integrity Commission: - Established under order (55) of 2004 and its task is to investigate cases of suspected corruption such as nepotism, nepotism, discrimination on the basis of ethnicity or sectarianism and the exploitation of power to achieve personal objectives or misuse of funds by establishing the foundations and standards of public service ethics and a culture based on transparency, integrity and a sense of responsibility that requires compliance with its instructions by all state officials
3. Inspectors General: - The inspectors' offices were established under order (57) of 2004 in all ministries with the task of reviewing and scrutinizing to raise the levels of responsibility and integrity, oversee the performance of ministries, prevent and prevent waste, fraud and abuse of power and work

through reporting to the minister concerned and be cooperating with the Integrity Commission to detect cases of corruption (32)

4. Following the principle of transparency in the work of ministries in order to facilitate the process of monitoring and evaluating their performance.
5. Addressing problems such as disguised card, poverty, unbridled inflation, i.e. adopting a correct ladder to continuously adjust workers' wages to be in line with price increases and the requirements of daily life .
6. Gaining experience and knowledge in the fight against corruption and money laundering through joint cooperation with international organizations such as Transparency International and the World Bank and modernizing the Iraqi legal system at the constitutional and legal level with international standards and principles
7. Accountability, which is another standard of performance and accountability requires a system of monitoring and controlling the performance of the government official and is about how to use their powers and define their duties and protect public funds, namely, holding the people accountable for noble elections, holding deputies accountable to the government or judicial accountability

A- Audit Committee

Case study / audit committee in najaf province's most honorable office and answer the following questions: -

1-What is the mechanism of work, what programmes are used and how do you operate?

The internal audit and follow-up department provides for the follow-up and auditing of administrative and accounting transactions concerning the employees of the provincial office and the auditors that belong to some sections of the diwan....

Transactions are audited through a request made by the applicant to the office of Mr. Administrative Assistant and in turn refer the request to human resources or accounts to execute the request and then attribute the request to the competent employee and allocate the amount or refer the application to the competent committees of the disclosure committees or pricing committees and then the receiving committees if the request for exchange is maintenance or purchase and then referred to the audit department to observe all stages of the calculation in accordance with the applicable instructions and laws The window, if opposed, has not been approved and has caused its opponents to abide by the regulations and laws.

2- What are the objectives of this work?

The objectives of the internal audit and control departments are to maintain public money from waste and theft and to conform to the instructions and laws in force.

3-What recommendations from your point of view limit corruption and manipulation?

The employee who specializes in the internal audit and control departments is close to the employees of his department so he is aware of the ethics of the employees and their functional relationships and this helps to detect if one of the causes of corruption is the same corrupt person or implement and conform the instructions and laws correctly without favoring the maintenance of public money from waste and theft.

B- Remuneration Committee

It is a committee formed by members of the Board of Directors, and its tasks include recommending the Board of Directors to nominate to the Board of Directors in accordance with the approved policies and standards, annually reviewing the required needs of appropriate skills for board membership, preparing a description of the capabilities and qualifications required for board membership, identifying weaknesses and strengths in the Board of Directors and proposing to address them in accordance with the interests of the company, and may include recommending the training of members or a number of them in specific technical and administrative aspects, as well as confirming the Committee annually Independent members have the independence and clear policies for compensation and remuneration of board members and senior executives, taking into account the use of performance-related standards in the development of such policies. (CMA:11)

B-Bonus Committee functions and duties (Zainaldin, 2012: 14)

The functions and duties of the Remuneration Committee are focused on determining salaries, bonuses and benefits for senior management, so define those duties as follows:

1. Identifying bonuses and other benefits for senior management, reviewing them and recommending approval to the Board of Directors.
2. Develop policies to manage and review senior management reward programmes periodically.
3. Take steps to modify senior management reward programs that result in payments that are not reasonably related to the performance of the senior management member.

4. Developing policies for management's advantages and constantly reviewing them

B- Appointments Committee (Zainaldin, 2012: 14)

Board members and employees must be appointed among the best candidates whose skills and experience fit the specific skills and experience of the company. To ensure transparency in the appointment of board members and other staff, the Committee has developed a set of duties:

1. The company's appointments committee with the Board of Directors and the approval of the competent minister to develop the skills and expertise required by the member of the Board of Directors and the required staff.
2. The Appointments Committee must establish transparent recruitment mechanisms, ensuring that the best qualified candidates are obtained
3. The Committee and the rest of the Board of Directors should constantly evaluate the skills required for the company.
4. The Committee must advertise the job to be filled and invite those eligible to apply for appointment.
5. The Committee should be objective by comparing the qualifications and skills of the applicant with the specifications set by the company

Appointments Committee

Case study / appointments committee in najaf province's most honorable office and answering the following questions: -

1-What is the mechanism of work, what programmes are used and how do you operate?

The working process for employment for state institutions shall be in accordance with the instructions issued in the Federal Budget Law of the State for each year as well as the controls in the Civil Service Law and the Owners Act and any instructions issued by the General Secretariat of the Council of Ministers on the subject of promotion The program used to recruit in accordance with the system and electronic submission to reduce manipulation and corruption directly or apply directly by applicants for appointment to the committee to receive appointments in the government institution according to the requirements required to declare the job grades and application form for appointment.

The ways in which they work: -

First/ Preparing the job grades by the Ministry of Finance according to the disciplines required for the department with financial allocation

II/ Announcement of vacant job grades by title, job grade and educational attainment

Third/ Formation of the Central Appointments Committee
Fourth/ The formation of the Committee of Objections after the announcement of the preliminary results of the winners and reserves.
2-What are the objectives of this work?
Attracting holders of scientific certificates in all its specialties in the process of employment in state institutions and reducing unemployment rates from the number of old and new graduates.
3-What recommendations from your point of view limit corruption and manipulation?
The recruitment process in state institutions shall be electronic presentation after verifying the validity of the information for applicants for appointment and the standard trade-off between applicants in accordance with the obligations required to declare job grades under a trade-off form that is not manipulatable in terms of competition for the applicant for appointment and obtaining the highest grades to be the winning candidate for appointment or reserve.

4. CONCLUSION

The researcher has reached a number of conclusions, most notably:

1.The emergence of the Agency's theory and associated highlighting problems arising as a result of conflicts of interest between corporate board members and owners, most notably the problem of financial and administrative corruption, have led to increased attention and reflection on the need for a set of laws, regulations and mechanisms to protect the interests of owners and other stakeholders by reducing the financial and administrative manipulation of these companies by executive departments, as the body in charge within the Company.

2.Financial and administrative corruption is one of the most serious problems experienced by State institutions in general, and State-owned companies in particular, resulting in additional costs for companies reflecting on the prices of the goods they produce or the services they provide, thereby weakening their competitiveness and survival

3.State-owned companies are particularly important, as despite the waves of privatization that have taken place in many countries of the world, they continue to make contributions that represent an essential part of GDP, value added and job creation for a large number of citizens.

4.Financial and administrative corruption is a political, financial, administrative and ethical manifestation.

5.Adherence to governance mechanisms and rules by State-owned companies reduces financial and administrative corruption and increases the efficiency of their performance, thereby increasing the confidence of domestic and foreign investors in State-owned companies and thus in the whole State, thereby increasing the State's ability to attract investment and the resulting development of the country's economy.

5-Recommendations

This paragraph addresses the most important recommendations that the researcher sees to address the problem of research, the most important of which are:

1.Applying the governance mechanisms reported by the researcher to address the problem of financial and administrative corruption suffered by state-owned companies.

2.The application of governance mechanisms requires the dissemination of a culture of governance in society, through the media and civil society organizations. If society realizes that governance represents the first line of defence and the impervious bulwark against any corruption or corruption that attempts to rob society of its wealth, money and gains, it will support its application, establishing and defending its rules. The researcher therefore recommends the creation of a centre on governance issues, which will develop information and training programs to establish a culture of governance in Iraq.

3.State-owned companies adhere to the principles of transparency and disclosure by:

A. Each company sets out the strategic and short-term objectives it seeks to achieve, disclose them through means that enable the public to access them, and publish a report containing the level of achievement of the objectives set for them.

(b) Obliging State-owned companies to publish annual financial reports, complementary clarifications, the auditor's report and the board report, to include many financial and non-financial indicators that reflect the company's performance, such as profitability and liquidity ratios and the

evolution of these ratios from year to year, in local newspapers and on the company's website, so that the public can see them.

4.Spreading intellectual, economic, social and religious awareness in order to raise the civilized level of society and consider the fight against financial and administrative corruption a national task in which all participate, each of its location, because society contributes effectively to reducing this phenomenon.

5.Each company sets out the strategic and short-term objectives it seeks to achieve, disclose them through means that enable the public to access them, and publish a report containing the level of achievement of the objectives set for them.

6. Bibliography List :

1. Anton / Bassem Jamil / Corruption and its causes and ways to combat it in Iraq / 2019
2. Tamimi / Abbas Hamid / Governance mechanisms and their role in reducing financial and administrative corruption in state-owned companies / 2016
3. Al-Jawhar / Karima Ali Kazem / Shaker Abdul Karim Hadi Al-Baldawi / Ihsan Dhiab Abdul / Jassim Hammoudi Al Obaidi / Modern Trends in Audit and Control in accordance with international standards and local legislation / Second Edition / 2021 / p. 380
4. Al-Hajjar/ Helmy Mohammed / Economic Parasite Zain Human Rights Publications / Beirut / 2004 / P15
5. Al-Dhahabi / Qassim Nasser Matar / Impact of the internal control system in reducing the phenomenon of administrative corruption / Legal Accounting Certificate / Arab Institute of Chartered Accountants / Iraq / Baghdad / 2007 / p. 6
6. -Rahi/ Mohammed Ghali / Financial and administrative corruption in Iraq and ways to address it / Kufa University / Faculty of Law / 2018
7. Zainaldin / Brosh / Dhimi Jabbar / Role of governance mechanisms in reducing financial and administrative corruption / National Forum on Corporate Governance as a mechanism to reduce financial and administrative corruption / Mohammed Khudhair University / Biskra / 2012
8. Shatar / Mr. Ali / Administrative Corruption and The Society of the Future / Egyptian Library / Alexandria / 2003
9. Al-Shammari / Sadiq Rashid / Banking Operations Department / Entries and Applications / 2018 / P
10. Ashour/ Hamad Saqr / Measuring the study of corruption in Arab countries / Index of Corruption in Arab countries problems of measurement and methodology / Arab Organization against Corruption and Arab Foundation for Democracy / Beirut / 2009 / p. 36

11.Abboud / Salem Mohammed / Yaacoub / Fayha / Abdullah / Institutional Control Dar Al-Dr. For Sciences / Iraq 2013 / p. 145
12. Mohammed Yassin / International Scientific Conference left the globalization of management in the age of knowledge / (December 15-17, 2012) / University of Jinan Tripoli - Lebanon / Governance determinants and standards / p
13.Al-Kubaisi / Amer / Administrative Corruption / Systematic Vision of Diagnosis, Analysis and Treatment / Arab Organization for Administrative Development / June 2000 / P
14. Mohammed / Suad Abdel Fattah / Administrative and financial corruption / phenomenon of ways to deal with it / integrity / periodic bulletin / Issue 3 / 2007
15. Freeland, C. (2007). Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks, paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7- 8 ,p20.
16. Al-Jubouri, A. A. N., Alabassi, M., & Mohammed, J. (2020). Role of Organizational Accountability in the Reduction of Social Loafing Behavior in the workplace: An Empirical Study in Al-Sadr General Hospital. Int J Psychosoc Rehabil, 24(07), 13.
17. AlJabouri, A. A., & Mohammed, S. J. (2020). The impact of marketing deception in the e-procurement decision/exploratory study of students of the Business Department at the Faculty of Administration and Economics at Iraqi universities. TANMIYAT AL-RAFIDAIN, 39(128), 129-149.
18. Al Jabouri, A. A. N., & Kadhum, S. A. (2021). Flying instruments and their impact on the national economy and the extent of their control (CTS guidelines model).
19. Al-Jubouri, A. A. N. (2020). The formal framework and strategic approach to HRM during the crisis: An applied research in Al-Najaf Al-Ashraf Clothes Factory.
20. Al Jabouri, A. A. N., & Al-Yasiri, N. H. (2022). Marketing religious tolerance and its role in peaceful coexistence between religions and its impact on the local economy is an applied study in Iraq. Ishtar Journal of Economics and Business Studies (IJEBS), 3(1), 1-14.
21. Al Jabouri, A. A. N., & Al-Yasiri, N. H. A. K. (2020). Viral Marketing and its Role in Making a Global Economic Crisis: COVID Virus as a Model.
22. Al-Jubouri, A. A. N. (2020). Museum marketing skills and how to use them to attract international tourists. Journal of El-Maqrizi for Economic and Financial Studies Volume, 4(2), 87-104.
23. Al-Jubouri, A. A. N., & Fleifal, A. A. (2020). The Influential Connection between Knowledge Hiding and Workplace Ostracism in Iraq.
24. Al Jabouri, A. A. N. The comparative role between commercial and Islamic banks in Iraq: Rafidain Commercial Bank, Tigris Bank and Islamic Euphrates-Case Studies.
25. Al Jabouri, A. A. N. The comparative role between commercial and Islamic banks in Iraq: Rafidain Commercial Bank. Tigris Bank and Islamic Euphrates-Case Studies.
26. Mohammeda, S. J., Al-Jubourib, A. A., & Abdulhasan, I. Toxic and Bullying Behaviour in the Workplace: The Relationship and Impact.

27. Al-Jubouri, A. A. N. The impact of banking marketing on Iraqi consumer behavior (a sample of Iraqi commercial bank employees).
28. Al-Jobori, A. A. N. (2019). Social media and its impact on hotel marketing strategy through proactive service (for a sample of tourist hotels in Baghdad). Adab Al-Kufa, 1(39).
29. حاكم محسن الربيعي, & علي عبودي نعمه الجبوري. (2019). The role of media marketing in attracting international tourists through the theory of social penetration (Analytical study of a sample of Iraqi tourist hotels. magazine of college Administration&Economics for economic &administration & financial studies, 11(4).
30. Al-Jubouri, A. A. N. (2015). Employ the contracts of advanced financial options to build hedge portfolio-An Empirical Study in the Iraqi banking sector. Journal Of Babylon Center for Humanities Studies, 5(2).
31. Al-Jubouri, A. A., & Collage, B. I. Ethical marketing and its role in achieving cyber security for Zain Iraq Telecom employees through self-disclosure.
32. Mohammed, S. J., & Al-Jubouri, A. A. N. (2022). Participation in corporate and individual social responsibility and their role in the management and marketing of solid waste in Iraq from the perspective of sustainable development.
33. Al Jabouri, A. A. N., & Al-Akili, R. N. K. (2022). Industrial agriculture and its role in realizing the dream of self-sufficiency in Iraq (Theoretical conceptual design of food manufacturing infrastructure and innovation in the food industry to boost the Iraqi economy).
34. Al Jabouri, A. A. N., & Al-Akili, R. N. K. (2022). Industrial agriculture and its role in realizing the dream of self-sufficiency in Iraq (Theoretical conceptual design of food manufacturing infrastructure and innovation in the food industry to boost the Iraqi economy).
35. Nehme, Ali Aboudi, and Dima Fayek Taha Abu Latifah. "Islamic regulatory culture and its impact on improving the quality of the service of Islamic banks." (2020).
36.Al Jabouri, Ali Aboudi Nehme, and Rabab Nazim Khazam Al-Akili. "Financial engineering between industry and innovation in the global economy." (2020).
37. Al Jabouri, Ali Aboudi Nehme. "The comparative role between commercial and Islamic banks in Iraq: Rafidain Commercial Bank, Tigris Bank and Islamic Euphrates-Case Studies."
38. Mohammeda, S. J., Al-Jubourib, A. A., & Abdulhasan, I. (2020). Toxic and Bullying Behaviour in the Workplace: The Relationship and Impact.
39. Al-Jubouri, A. A. N. The impact of banking marketing on Iraqi consumer behavior (a sample of Iraqi commercial bank employees).
40. Al-Jubouri, Ali Aboudi Nema. 2015. Employ advanced financial options contracts to build a hedge portfolio: an applied study in the Iraqi banking sector. Journal of the Babylon Center for Humanities, M.J. 5, A.2, p. 280-298.

Accessibilité aux services financiers et stabilité bancaire en Algérie : Approche ARDL

Accessibility to financial services and banking stability in Algeria: ARDL approach

ABBAD Hayet [1]*, TOUATI Karima [2]

[1] Laboratoire Economie et Développement, FSECSG, Université de Bejaia (Algérie), **hayet.abbad@univ-bejaia.dz,**

[2] Laboratoire Economie et Développement, FSECSG, Université de Bejaia (Algérie), **karima.touati@univ-bejaia.dz**

Reçu le: 10/07/2022 *Accepté le: 26/10/2022* *Publié le: 01/12/2022*

Résumé :

Ce papier a pour objectif d'étudier l'impact de l'inclusion financière mesurée par l'encours des dépôts bancaires, sur une mesure agrégée de la stabilité bancaire à travers un modèle ARDL pour la période (2004-2020). Bien que cette démarche nous ait permis de confirmer notre hypothèse de départ basée sur l'existence d'une relation négative à long terme entre les deux variables, cette relation n'est pas vérifiée à court terme.

Mots clés : *Inclusion financière, Stabilité bancaire, ARDL, IASB, Algérie.*

Jel Classification Codes: *C51, C43, E44, G21.*

Abstract:

This paper aims to study the impact of financial inclusion measured by the outstanding bank deposits, on an aggregate measure of banking stability through an ARDL model for the period (2004-2020). Although this approach allowed us to confirm our initial hypothesis based on the existence of a long-term negative relationship between the two variables, this relationship is not verified in the short term.

Keywords: *Financial Inclusion, Banking Stability, ARDL, IASB, Algeria.*

Jel Classification Codes: *C51, C43, E44, G21.*

Auteur correspondant

1. INTRODUCTION, CONTEXTE ET OBJECTIF DE L'ETUDE

Considérée comme un véritable avatar de libéralisation financière, l'inclusion financière implique que tous les agents économiques aient accès aux services financiers conçus en fonction de leurs besoins et fournis à des taux d'intérêt abordables.

À son niveau le plus élémentaire, l'inclusion financière commence par avoir un compte de dépôt ou de transaction dans une banque ou une autre institution financière, qui peut être utilisé pour effectuer et recevoir des paiements et aussi pour épargner (Demirguc-Kunt, Klapper, Singer, & Van Oudheusden, 2015).

Les services bancaires ont un caractère de bien public. Il est donc nécessaire que l'accessibilité et l'utilisation équitable des services bancaires par l'ensemble de la population doivent figurer parmi les objectifs primordiaux des politiques gouvernementales et des institutions financières.

Dans ce contexte, l'Algérie continue à engager, depuis 2003, des réformes de promotion de l'inclusion financière afin de démocratiser les services financiers de masse d'une part et de lutter contre les exclusions financières d'autre part. Quoique, les indicateurs relatifs à l'ouverture d'un compte courant, l'épargne, l'accès au crédit et la gestion des risques financiers restent inférieurs à la moyenne mondiale et montrent un retard remarquable qu'accuse l'Algérie dans ce domaine (Rakhrour & Benilles, 2021)

Dans les économies développées, la récente crise financière a montré que certaines politiques d'inclusion financière trop agressives peuvent avoir des conséquences très négatives, générant une tension entre stabilité et inclusion financière. En effet l'inclusion financière modifie la composition du système financier en ce qui concerne la nature des transactions, les clients, les nouveaux risques et éventuellement les institutions qui opèrent sur des marchés nouvellement créés (Hannig & Jansen, 2010).

Les principaux défis qui ressortent de cette conclusion sont de savoir comment atteindre l'objectif d'inclusion financière, c'est-à-dire fournir des facilités financières de base à un segment plus large de la société tout en veillant à ce que la stabilité du système financier ne soit pas compromise.

Une question importante qui se pose est de savoir si un accès accru et plus large aux services financiers formels va de pair avec des politiques visant à renforcer la stabilité financière ou s'ils la mettent en péril.

Cette étude contribue à la littérature sur ce sujet en estimant les effets des mesures de l'inclusion financière sur la stabilité financière (mesurée par un indice agrégé de stabilité bancaire). Ce faisant, nous suggérons que les politiques visant à lutter contre l'exclusion financière peuvent influencer négativement la stabilité financière.

Les réponses à ces interrogations constitueront la trame de présent article, mais au préalable, il convient de nous appesantir sur la revue de la littérature. Dans un deuxième temps, nous présenterons la méthodologie et le choix des variables. Enfin, la dernière section est consacrée à l'estimation de l'effet qu'exerce l'inclusion financière sur la stabilité financière en Algérie.

2. Revue de littérature sur le lien entre l'inclusion financière et la stabilité financière

La littérature sur l'incidence de l'inclusion financière sur la stabilité bancaire est divisée en deux courants distincts. Premièrement, il existe un groupe de chercheurs qui traitent des effets positifs de l'inclusion financière sur la stabilité [(Hannig & Jansen, 2010) ; (Khan, 2011) ; (Cull, Demirgüç-Kunt, & Lyman, 2012) ; (Rahman, 2014)]. Selon ces auteurs, Un secteur financier inclusif doit avoir une base stable de services de dépôt destinés aux particuliers, ce qui accroît la stabilité financière en intégrant un éventail plus large d'agents économiques. L'inclusion financière peut, quant à elle, aider les prêteurs à diversifier leurs portefeuilles, à atténuer leur risque de crédit, à diminuer leur dépendance à l'égard des gros emprunteurs et, par, conséquent à réduire le risque systémique qui peut exister (Tomilova & Valenzuela, 2018). (Khan, 2011) rajoute que l'augmentation de l'inclusion financière pourrait contribuer à une meilleure transmission de la politique monétaire.

En ce qui concerne les études empiriques, il existe différentes façons dont l'inclusion financière pourrait être bénéfique pour la stabilité financière.

Cependant, l'effet positif dépend des politiques visant à améliorer l'accès aux financements. Plus précisément, une croissance excessive du crédit pourrait accroître le risque dans un système financier non réglementé.

Dans cette perspective, (Hawkins, 2006) met en évidence les différentes interventions réglementaires par lesquelles les banques centrales peuvent promouvoir la stabilité et l'inclusion financières. Les efforts politiques visant à renforcer la stabilité financière devraient donc se concentrer sur la réglementation macroprudentielle (García & José, 2016). Dans le même ordre d'idées, (Sahay, et al., 2015) soutiennent que les risques de stabilité financière augmentent lorsque l'accès au crédit est élargi sans supervision financière appropriée.

L'autre partie de littérature qui s'est focalisée sur l'incidence de l'inclusion financière sur la stabilité financière analyse l'impact négatif de l'inclusion financière. (Mehrotra & Yetman, 2015) affirment que la qualité du crédit peut être impactée négativement par l'accès excessif au crédit. De même, Khan (2011) s'intéresse aux façons dont l'inclusion financière pourrait contribuer négativement à la stabilité financière. Selon cet auteur, l'exemple le plus évident est celui de l'accroissement du nombre d'emprunteurs qui se traduit par une réduction des normes de prêt. Cela a largement contribué à la gravité de la crise mondiale de 2007. Deuxièmement, les banques pourraient accroître leur risque de dégradation de leur réputation si elles externalisent diverses fonctions telles que l'évaluation du crédit afin d'atteindre les petits emprunteurs. Enfin, si les institutions de microfinance ne sont pas correctement réglementées, une augmentation des prêts de ces institutions pourrait neutraliser l'efficacité globale de la réglementation dans l'économie et augmenter les risques d'instabilité financière.

Par ailleurs, certains auteurs, comme (Ardic, Imboden, & Latortue, 2013) indiquent que l'absence de corrélation entre l'inclusion financière (mesurée par le taux de pénétration des comptes de dépôt), et la stabilité financière pourrait être due au fait que la relation entre inclusion et stabilité n'est pas directe. Quoi qu'il en soit, à partir de ces études empiriques, on peut conclure, d'ores et déjà qu'une augmentation de l'accès au crédit sans

réglementation appropriée semble être le principal facteur pouvant conduire à une instabilité financière.

3. Méthodologie et choix des variables

Dans cette partie, nous tenterons de construire un modèle qui nous permettra d'étudier la relation entre l'inclusion financière et la stabilité bancaire en Algérie durant la période qui s'étale de 2004 jusqu'à 2020. Pour tester la relation de court et long terme entre les variables de l'étude, nous allons utiliser un modèle d'auto-régression à retards échelonné. Les données utilisées dans cette étude proviennent essentiellement de la base de données de la Banque Mondiale et du Fonds Monétaire International.

3.1 Spécification du modèle

A travers la littérature théorique et empirique de l'étude, nous avons défini la spécification suivante :

IASB = f (ENCODEPOBANQ0) …… (1)

Où :

IASB : Est une variable synthétique qui correspond à l'indice agrégé de stabilité bancaire.

ENCODEPOBANQ : Est l'encours de dépôts auprès des banques commerciales, nous l'avons introduite comme variable explicative décrivant l'inclusion financière avec l'hypothèse selon laquelle l'ouverture de la voie aux dépôts, traduit souvent la facilité d'accès à un compte d'opérations courantes, et influence négativement la stabilité financière. En effet, l'inclusion bancaire requiert l'obligation de disposer un compte en banque pour réduire les quantités de cash en circulation. L'assouplissement des procédures d'ouverture de compte et la stimulation de l'utilisation des services financiers auraient un effet inverse pour le système bancaire algérien. En autorisant la formation de nouvelles catégories de prestataires. Ces derniers exigent des responsabilités supplémentaires de la part des organes de contrôle car l'assouplissement des règles prudentielles ou de protection des consommateurs conduire à des arbitrages entre les différents niveaux des normes réglementaires et compromettre ainsi la stabilité bancaire. Cette hypothèse est basée sur les travaux de (Sahay, et al., 2015)

qui indiquent que le risque financier augmente avec l'accès au crédit sans supervision adéquate.

3.2. Construction d'un indice agrégé de stabilité bancaire

Dans ce travail, l'indice agrégé de stabilité bancaire (IASB) est construit, en utilisant des variables qui saisissent quelques aspects relatifs à la stabilité financière (voir annexe) [1]; tels que le développement financier, la vulnérabilité macroéconomique et financière, la rentabilité et solidité financière. Le calibrage de ces variables est réalisé en utilisant la méthode des composantes principales, qui est particulièrement puissante dans l'exploration de la structure des données à caractère multidimensionnel[2].
La figure ci-dessous illustre l'évolution de l'IASB pour la période 2004-2020. Une valeur positive (négative) signifie que l'indicateur est au-dessus (en dessous) de sa moyenne historique.

Figure (1) : Evolution de l'IASB 2004-2020

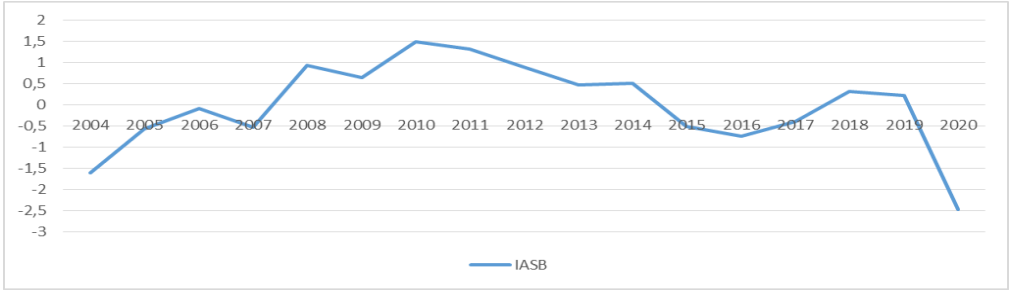

Source : Calculs des auteurs

L'évolution de l'indice de stabilité bancaire fait clairement ressortir le passage d'une phase d'instabilité financière causée par les faillites de

[1] Les renseignements de ces différents indicateurs s'appuient sur plusieurs bases de données. La majorité des variables sont extraites de la base de données "Global Financial Development" (2022) en particulier les indicateurs de solidité et de développement financier. Les autres variables sont issues de la base de données de la banque mondiale, ainsi que des rapports du FMI.
[2] Voir (Abbad, Achouche, & Tadjeddine, 2015) pour les étapes de construction de l'indice.

petites banques privées entre 2003 et 2006, à un niveau de stabilité appréciable à partir de 2007. En effet, l'IASB normalisé dépasse son niveau moyen historique à partir de 2007, grâce à plusieurs facteurs dont les importants remboursements par anticipation de dette extérieure effectués principalement en 2006 et le processus de réformes incitatives au nettoyage du portefeuille des banques entamé à partir de 2003 (Abbad, Achouche, & Tadjeddine, 2015).

Toutefois, à la suite de la crise financière mondiale, l'IASB se détériore sans pour autant devenir négatif. Cette légère détérioration est expliquée d'une part, par l'amélioration sensible et continue de la rentabilité du secteur bancaire et de sa solidité suite aux réformes bancaires[3] et la recapitalisation des banques publiques ainsi que le rachat des prêts non performants. D'autre part, la crise financière mondiale n'a pas affecté directement le secteur bancaire algérien car il n'opère pas sur les marchés de capitaux internationaux.

Après ce retour à la baisse, l'indice se redresse légèrement en 2013 pour baisser à nouveau jusqu'à devenir négatif, ce renversement de tendance reflète la baisse drastique des prix des hydrocarbures à partir de 2014 qui a secoué l'économie algérienne et a impacté la solidité du système bancaire en entraînant un allongement des délais de paiement des entreprises publiques, avec pour corollaire une augmentation du niveau des prêts non performants.

Une reprise a été observée à partir de 2016, l'indice demeure en dessous de la moyenne mais marque un redressement de situation à partir de 2017 où il redevient positif grâce à l'augmentation des prix du pétrole.

En 2020, notre IASB enregistre une forte diminution largement inférieure à la moyenne et enregistre son pic minimum en fin de période. Nous pouvons dire que durant cette période notre système bancaire enregistre une détérioration de sa stabilité financière causée principalement par

[3] La Banque centrale a renforcé activement sa supervision. Conformément aux normes internationales, elle exerce une mission de politique macroprudentielle, consistant à améliorer la gestion du risque systémique.

l'effondrement des cours de l'or noir comme conséquence indirecte de la pandémie du Covid-19.

3.3. Statistiques descriptives des variables d'étude

Les caractéristiques statistiques de ces différentes variables sont décrites dans la table 1.

Table (1) : Statistiques descriptives des variables d'étude

	IASB	ENCODEPOBANQ
Mean	-0.060124	6637384.
Median	0.013626	6690041.
Maximum	0.431042	10100000
Minimum	-0.869274	2705372.
Std. Dev.	0.338527	2511733.
Skewness	-0.718867	-0.102405
Kurtosis	3.177146	1.675535
Jarque-Bera	1.486407	1.272275
Probability	**0.475588**	**0.529333**
Sum	-1.022105	1.13E+08
Sum Sq. Dev.	1.833606	1.01E+14
Observations	17	17

Source : Etabli par les auteurs à partir des données de la (BM, 2022) et le (FMI, 2022)

Le tableau ci-dessus représente les valeurs des statistiques descriptives. Ces variables ont été utilisées dans les estimations de l'équation. Il ressort de ce tableau que toutes les séries affichent un niveau élevé de cohérence car leurs valeurs moyennes et médianes se situent dans leurs valeurs maximales et minimales. On peut déduire du tableau que les variables sont normalement distribuées. Ceci est évident puisque la P-value correspondant à la statistique de Jacques Bera étant supérieur à 0.05 a rejeté l'hypothèse nulle pour les différentes séries.

Concernant notre variable explicative (ENCODEPOBANQ), les statistiques y afférentes montrent qu'elle a connu une évolution élevée durant la période de l'étude, ce qui explique les efforts des banques dans la collecte de ressources (hors secteur hydrocarbures).

La présentation graphique de ces différentes séries chronologiques est illustrée dans la figure 2.

Figure (2) : Evolution graphique des séries chronologiques

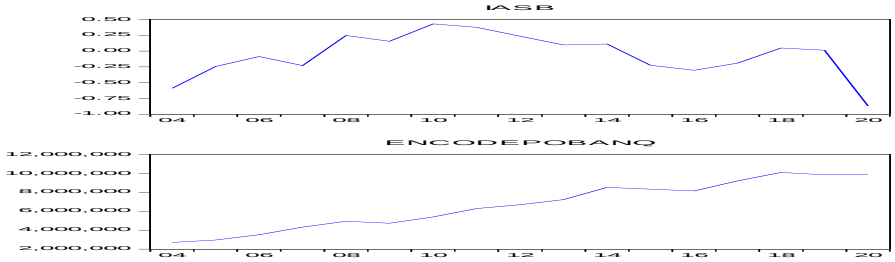

Source : Etabli par les auteurs à partir des données de la (BM, 2022) et le (FMI, 2022)

3.4. Etude de la stationnarité et sélection du nombre de retard optimal-

Pour effectuer la procédure d'estimation du modèle (ARDL), nous avons d'abord analysé les caractéristiques des séries chronologiques. Le test (ADF) est utilisé pour tester la stationnarité des variables afin de s'assurer que les variables sont intégrées d'ordre I (0) ou I (1). La synthèse des résultats obtenus pour les deux variables est reportée dans la table suivante :

Table N (2) : Résultats du test de stationnarité des variables (ADF)

Variables	Niveau						ADF Difference Test	
	t-statistics and tabulated value	Modèle 3 Constant and Trend		Modèle 2 Constant		Modèle 1 None	Modèle 1 None	Orderr d' intégration
		T de ADF	Ttrend	T de ADF	Tconst	/	T de ADF	
ENCODEPOBANQ	t-statistics	-1.19	1.13	-1.01	3.9	/	-6.4	**I (1)**
	tabulated value	-3.45	3.18	-3.09	2.89	/	-3.09	
IASB	t-statistics	-1.55	-2.02	-1.72	-0.29	-1.76	-2.82	**I (1)**
	tabulated value	-3.73	3.18	-3.06	2.89	-1.96	-1.96	

Source : Outputs du logiciel EVIEWS 9

D'après les résultats de la stationnarité, les deux séries sont intégrées d'ordre 1 (stationnaires après la première différence).

3.5. Estimation de la relation de Cointegration

Après avoir mené le test de stationnarité et s'assuré que les séries temporelles ne sont pas intégrées d'ordre 2, le modèle peut être estimé.

On peut spécifier l'équation du modèle ARDL comme suite :

$$\Delta IASBt = \delta + \lambda 1\, IASBt - 1 + \lambda 2\, ENCODEPOBANQt + \sum_{i=1}^{p} \beta 1i\, \Delta IASBt - i + \sum_{i=1}^{p} \beta 2i\, \Delta ENCODEPOBANQt - i + \varepsilon t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

Avec :

Δ : Vecteur de première différence.

P : le nombre de décalages temporels des variables dans leur état d'origine.

β : Coefficients du court terme.

λ : Coefficients dynamique du long terme.

ε : Terme d'erreur (bruit blanc).

La méthode ARDL étant très sensible au nombre de retards de la variable dépendante. À cette fin, nous utiliserons le critère d'information d'Akaike (AIC). Ensuite, le modèle a été estimé à l'aide du programme Eviews 9.

Figure (3) : Sélection du nombre de retard optimal

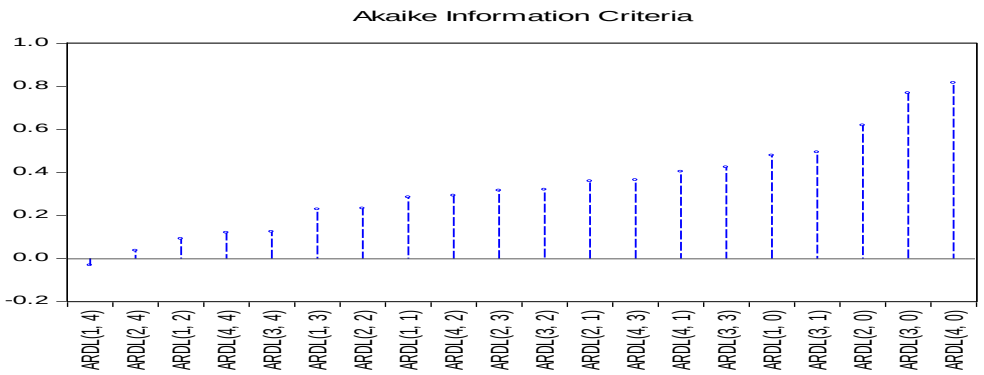

Source : Outputs du logiciel EVIEWS 9

Table (3) : Résultats de l'estimation du modèle ARDL (1, 4)

DependentVariable: IASB
Method: ARDL
Date: 06/18/22 Time: 12:43
Sample (adjusted): 2008 2020
Includedobservations: 13 afteradjustments
Maximum dependentlags: 4 (Automaticselection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamicregressors (4 lags, automatic): ENCODEPOBANQ
Fixedregressors: C
Number of modelsevalulated: 20
SelectedModel: ARDL(1, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
IASB(-1)	0.213301	0.287783	0.741187	0.4866
ENCODEPOBANQ	2.22E-07	1.87E-07	1.185021	0.2808
ENCODEPOBANQ(-1)	-3.53E-07	2.35E-07	-1.499552	0.1844
ENCODEPOBANQ(-2)	-3.15E-09	2.12E-07	-0.014837	0.9886
ENCODEPOBANQ(-3)	-3.37E-07	2.51E-07	-1.340994	0.2285
ENCODEPOBANQ(-4)	3.61E-07	2.06E-07	1.754257	0.1299
C	0.896647	0.421903	2.125244	0.0777

R-squared	0.823951	Meandependent var	0.009778
Adjusted R-squared	0.647903	S.D. dependent var	0.344850
S.E. of regression	0.204626	Akaike info criterion	-0.031528
Sumsquaredresid	0.251232	Schwarz criterion	0.272675
Log likelihood	7.204933	Hannan-Quinn criter.	-0.094056
F-statistic	4.680245	Durbin-Watson stat	2.268459
Prob(F-statistic)	0.041169		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

Source : Outputs du logiciel EVIEWS 9.

Selon le critère AIC, les résultats indiquent que le modèle optimal est le modèle ARDL (1, 4). Ces résultats sont reportés dans la Table N°3, Figure N° 3.

4. Estimation des relations à court et à long terme : Cointégration ARDL

Après avoir estimé les paramètres du modèle ARDL (1, 4), il est nécessaire de vérifier la possibilité d'une relation d'équilibre à long terme, en utilisant l'approche Bound test.

4.1. Tests de Cointégration utilisant le test des Bounds

Les résultats du test des Bounds sont illustrés dans la table 4.

Table N(4) : Résultats du test des Bounds test

ARDL Bounds Test
Date: 06/18/22 Time: 12:44
Sample: 2008 2020
Includedobservations: 13
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	**6.389658**	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

Source : Outputs du logiciel EVIEWS 9.

Il ressort d'après la table 4 que la statistique de Fisher qui prend la valeur de (6,38) est supérieure à la première borne supérieure qui est de (5,73), ce qui nous amène à rejeter l'hypothèse nulle d'absence de relation de cointégration et par conséquent une acceptation de l'hypothèse alternative d'existence de relation de cointégration entres les variables retenues (Il existe alors une relation de long terme entre les variables).

Table N (5) : Résultats de l'estimation de la relation de court et long terme

ARDL Cointegrating And Long Run Form
DependentVariable: IASB
SelectedModel: ARDL(1, 4)
Date: 06/18/22 Time: 12:43
Sample: 2004 2020
Includedobservations: 13

CointegratingForm

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ENCODEPOBANQ)	0.000000	0.000000	1.185021	0.2808
D(ENCODEPOBANQ(-1))	0.000000	0.000000	0.014837	0.9886
D(ENCODEPOBANQ(-2))	0.000000	0.000000	1.340994	0.2285
D(ENCODEPOBANQ(-3))	-0.000000	0.000000	-1.754257	0.1299
CointEq(-1)	**-0.786699**	**0.287783**	**-2.733653**	**0.0340**

Cointeq = IASB - (-0.0000*ENCODEPOBANQ + 1.1398)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ENCODEPOBANQ	**-0.000000**	**0.000000**	**-2.662111**	**0.0374**
C	1.139759	0.627925	1.815121	0.1194

Source : Outputs du logiciel EVIEWS 9.

Les résultats obtenus de la table (05) montrent que le terme de correction d'erreurs CointEq (-1) est négatif (-0,78) et statistiquement significatif, cela implique que tous les mouvements de déséquilibre peuvent être ajustés à long terme avec une vitesse d'ajustement de 78%, environ en 12 mois (1/0,786699=1,27). Ce qui révèle l'existence d'un mécanisme de correction d'erreur et par conséquent une relation de long terme entre les variables.

Les résultats des estimations à long terme tels que rapportés dans la partie basse de la table n° 5 montrent que les encours de dépôts auprès des banques commerciales affectent significativement la stabilité financière Algérie. Le coefficient négatif indique une relation inverse entre les encours

de dépôts auprès des banques commerciales et la stabilité financière. Par contre à court terme, la relation n'est pas vérifiée. Ce constat s'inscrit dans la lignée des travaux empiriques qui ont expliqué l'absence de corrélation entre l'inclusion financière et la stabilité financière par le fait que cette relation n'est pas directe (Ardic, Imboden, & Latortue, 2013).

4.2. Tests de diagnostic et de stabilité du modèle estimé (ARDL)

Afin de tester la validité du modèle ARDL nous avons effectué une série de tests statistiques, (les tests sur les résidus et les tests sur les coefficients). Les résultats de ces différents tests sont illustrés dans les figures et tables ci-après :

Figure (04) : Test de normalité de distribution des erreurs aléatoires

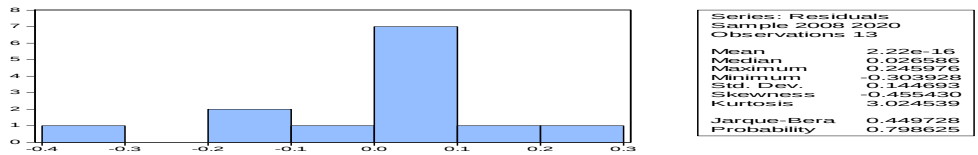

Source : Outputs du logiciel EVIEWS 9.

Pour vérifier la normalité des résidus des différentes séries, plusieurs tests peuvent être utilisés, mais le test le plus courant est celui de Jarque-Bera. Dans notre cas, les résultats du test indiquent que la p-value associée à la statistique de Jarque-Bera est supérieure à 5%, ce qui nous permet de valider l'hypothèse de normalité des résidus.

Table (6) : Résultats du test d'autocorrélation d'ordre 2 des résidus

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.200663	Prob. F(2,4)	0.2267
Obs*R-squared	6.810500	Prob. Chi-Square(2)	0.0332

Source : Outputs du logiciel EVIEWS 9.

Table N°7. Résultats du test d'autocorrélation d'ordre 1 des résidus

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	2.591754	Prob. F(1,5)	0.1683
Obs*R-squared	4.438078	Prob. Chi-Square(1)	0.0351

Source : Outputs du logiciel EVIEWS 9.

A l'égard de ces résultats, nous constatons l'absence d'autocorrélation d'ordre 1 des résidus, puisque la probabilité d'accepter H_0 est largement supérieure à 5%. L'hypothèse d'autocorrélation des résidus est vérifiée, ce qui confirme que les résidus sont engendrés par un processus de bruit blanc. L'absence d'autocorrélation d'ordre 2 des résidus est également vérifiée (voir la table 06).

Table N°8. Résultats du test d'hétéroscédasticité des résidus

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.625570	Prob. F(6,6)	0.7084
Obs*R-squared	5.002805	Prob. Chi-Square(6)	0.5435
Scaledexplained SS	1.078762	Prob. Chi-Square(6)	0.9824

Source : Outputs du logiciel EVIEWS 9.

Le test d'instabilité de la variance conditionnelle (Heteroskedasticity Test) a montré que la valeur F statistique calculée était de 0,62557 au niveau de probabilité de 0,7084 (>5%). Cela signifie que l'hypothèse nulle selon laquelle la variance du terme d'erreur aléatoire est stable dans le modèle estimé n'est pas rejetée. Autrement dit, le terme d'erreur ne souffre pas du problème d'instabilité de la variance et l'hypothèse d'homoscédasticité est vérifiée.

D'après les résultats obtenus, on conclut que les résidus remplissent les conditions de validité du modèle à savoir l'absence d'autocorrélation, l'existence de la normalité de distribution et de la stabilité de la variance.

5. CONCLUSION

Cette étude essentiellement empirique explore la relation entre l'inclusion financière et la stabilité bancaire. Comme nous l'avons expliqué dans ce qui précède, la littérature suggère qu'un niveau élevé d'inclusion financière pourrait avoir un effet positif ou négatif sur la stabilité financière. Les effets positifs comprennent : la diversification des actifs bancaires, réduisant ainsi leur risque ; stabilité de la base de dépôts en réduisant les risques de liquidité ; et une meilleure transmission de la politique monétaire. Les effets négatifs concernent la dégradation des normes de crédit (par exemple, les subprimes), le risque de réputation des banques et une réglementation inadéquate.

Notre travail d'estimation va dans le sens des études qui indiquent une relation inverse entre l'inclusion financière et la stabilité financière. Afin de tester cette hypothèse, nous nous sommes appuyés sur un proxy qui reflète certains aspects de l'inclusion financière en l'occurrence, l'encours des dépôts bancaire.

Statistiquement parlant, lorsqu'elle est mesurée en termes d'encours de dépôt, l'inclusion financière n'affecte pas la stabilité financière à court terme, par contre à long terme, notre étude soutient que l'inclusion financière défavorise la stabilité financière. En effet, les résultats du modèle ARDL montre une relation négative entre les deux variables à long terme. Le signe du coefficient de l'encours des dépôts confirme donc nos attentes.

En nous appuyant sur la littérature qui a montré que la croissance rapide du crédit est parmi les causes les plus robustes des crises bancaires (Eichengreen & Arteta, 2000), la croissance des dépôts bancaire aurait également un effet similaire, dans le sens où les dépôts font les crédits lorsque l'établissement prêteur se finance avec les comptes courants et l'épargne de la clientèle. L'augmentation des dépôts encourage donc les banques à accorder plus de crédits. Les dépôts collectés par les banques sont liquides à court terme, alors que les prêts qu'elles accordent sont à plus long terme. Ce qui explique la relation de long terme entre les dépôts et la

stabilité financière à travers la croissance des crédits bancaires pour les agents économiques nouvellement inclus dans la sphère financière.

Par ailleurs, l'impact négatif de l'inclusion financière sur la stabilité financière peut être également expliqué en se référant à (Sahay, et al., 2015) qui conditionnent l'effet positif de l'inclusion financière sur la stabilité financière par un certain niveau de supervision du système financier.
Ce résultat suggère que les mesures politiques visant à promouvoir l'inclusion financière, auraient un impact négatif sur la stabilité bancaire à long terme.
Enfin, bien que notre étude présente une certaine originalité qui réside dans l'utilisation d'un indice agrégé pour examiner l'influence de l'inclusion financière sur la stabilité financière, elle admet une limite liée à la non-disponibilité des données empêchant, ainsi, l'élargissement de notre échantillon.
Comme perspective de recherche, il est possible d'utiliser d'autres indicateurs d'inclusion financière. Cette démarche pourrait remédier au défaut technique de notre approche empirique qui consiste à négliger certains aspects de l'inclusion financière.

6. Références bibliographiques

Abbad, H., Achouche, M., & Tadjeddine, Y. (2015). Evaluation du système financier Algérien : Construction d'un indice agrégé de stabilité bancaire. *Working Paper 2015-25, Université de Paris Ouest Nanterre, La Défense.*
Albulescu, C. (2009). Forecasting Romanian Financial System Stability Using a Stochastic Simulation Model. *Working Paper 2009.4, International Network for Economic Research.*
Ardic, O., Imboden, K., & Latortue, A. (2013). Financial access 2012 : Getting to a more comprehensivepicture. *Access to Finance Forum Reports by CGAP and its Partners (Vol. 6), Washington, DC.*
Baltagi, B., Demitriades, P., & Law, S. H. (2007). Financial Development, Openness and Institutions: Evidence from Panel Data. *Conference on New Perspectives on Financial Globalization, IMF Research Department.*

Banque d'Algérie.(2021). BROCHURE SUR L'INCLUSION FINANCIERE.

Banque Mondiale Data Base (2022).

Betz, F., Oprică, S., Peltonen, T. A., & Sarlin, P. (2014). Predicting distress in European Banks. *Journal of Banking and Finance, Vol. 45*.

Boudebbous, T., & Chichti, J. E. (2013). Determinants of systemic banking crises in the countries of central and eastern Europe. *Journal of Business Studies Quarterly, Vol. 05, No 01*.

Čihák, M., Demirgüč-Kunt, A., Feyen, E., & Levine, R. (2013). Financial development in 205 economies, 1960 to 2010. *National Bureau of Economic Research, Working Paper 18946, Cambridge.*

Cull, R., Demirgüç-Kunt, A., & Lyman, T. (2012). Financial Inclusion and Stability : What Does Research Show ? *Washington DC : CGAP*.

Demirguc-Kunt, A. K. (2015). The Global Findex Database 2014: Measuring Financial Inclusion Around the World. *World Bank Group Policy Research Working Paper 7255.*

Demirgûç-Kunt, A., & Detragiache, E. (1998). The determinants of banking crises in developing and developed countries. *IMF Staff Papers 45 No 01*, pp. 81-109.

Demirguc-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., & Van Oudheusden, p. (2015). The Global Findex Database 2014: Measuring Financial Inclusion Around the World. *World Bank Group Policy Research Working Paper 7255*.

Eichengreen, B., & Arteta, C. (2000). Banking crises in emerging markets: presumptions and evidence. *CIDER Working Paper No 115, Center for International and Development Economics Research, University of California.*

FMI, (2021). https://data.imf.org/regular.aspx?key=61063966

Gadanecz, B., & Jayaram, K. (2008). Measures of financial stability- a review-. *Measuring financial innovation and its impact.* Bâle, le 26-27 Août 2008.

García, M. J., & José, M. (2016). Can financial inclusion and financial stability go hand in hand. *Economic Issues, 21(2),* pp. 81-103.

Gersl, A., & Hermanek, J. (2006). Financial Stability Indicators: advantages and disadvantages of their use in the Assessment of the Financial System Stability. *Financial Stability Report, Czech National Bank.*

Gonzalez-Hermosillo, B. (1999). Determinants of ex-ante banking system stress: a macro- micro empirical exploration of some recent episodes. *IMF, Staff Papers N°99/33*.

Hannig, A., & Jansen, S. (2010). Financial Inclusion and Financial Stability : Current Policy Issues. *Asian Development Bank Institute, Manila, Philippines. ADBI Working Paper Series, No. 259*.

Hanschel, E., & Monnin, P. (2005). Measuring and forecasting stress in the banking sector: Evidence from Switzerland, . *"Investigating the Relationship between the Financial and Real Economy", BIS Papers, No 22.*, pp. 431-449.

Hawkins, P. (2006). Financial access and financial stability. *London : BIS and HM Treasury*.

Khan, H. R. (2011). Financial inclusion and financial stability : are the two sides of the same coin',. *BANCON 4 November,*. Chennai, India: Indian Bankers Association and Indian Overseas Bank.

Mehrotra, A., & Yetman, J. (2015). Financial inclusion . *issues for central banks, BIS Quarterly Review, London : Department for Business Innovation and Skills.*

Rahman, A. (2014). The Mutually-Supportive Relationship Between Financial Inclusion and Financial Stability. *Alliance for Financial Inclusion* . Bangkok : afiViewpoints Issue 1.

Rakhrour, Y., & Benilles, B. (2021). L'inclusion financière : un levier au service d'une croissance économique inclusive en Algérie. *Les Cahiers du MECAS, V°17 / N° 1*.

Sahay, R., Cihák, M., N'Diaye, P., Barajas, A., Ayala Pena, D., Bi, R., Yousefi, R. (2015). 'Financial inclusion : can it meet multiple macroeconomic goals ? *IMF Staff Discussion Notes, SDN/15/17, Washington DC*.

Tomilova, O., & Valenzuela, M. (2018). Inclusion financière + Stabilité, Intégrité et protection (I-SIP). *Élaboration de politiques publiques pour un système financier inclusif.*

Annexe :

Indicateurs partiels	**Source**
Indicateurs de développement financier	
Crédits privés/PIB	(Eichengreen & Arteta, 2000), (Hanschel & Monnin, 2005).
Actifs des institutions financière/ PIB	(Čihák, Demirgüč-Kunt, Feyen, & Levine, 2013)
Marge d'intérêt net bancaire/total du revenu de l'actif	(Gersl & Hermanek, 2006), FMI (2006),
M2/PIB	(Baltagi, Demitriades, & Law, 2007)
Indicateurs de vulnérabilité	
Taux d'inflation	(Boudebbous & Chichti, 2013), (Gadanecz & Jayaram, 2008).
Solde budgétaire/ PIB	(Albulescu, 2009)
Volatilité du taux de change (REER)	(Albulescu, 2009)
Solde du compte courant/ PIB	(Betz, Oprică, Peltonen, & Sarlin, 2014)
Crédits bancaires/dépôts bancaire	(Čihák, Demirgüč-Kunt, Feyen, & Levine, 2013)
Indicateurs de rentabilité	
Charges d'exploitation / produit net bancaire	FMI (2006)
Ecart Prêt-Dépôt bancaire	(Čihák, Demirgüč-Kunt, Feyen, & Levine, 2013)
Retour bancaire sur les actifs (après impôts) ROA	(Hanschel & Monnin, 2005), (Gersl & Hermanek, 2006)
Indicateurs de solidité financière	
Capital réglementaire des banques/ actifs pondérés en fonction des risques	(Gadanecz & Jayaram, 2008), (Gersl & Hermanek, 2006)
Prêts classés/total prêts	(Demirgûç-Kunt & Detragiache, 1998); (Gonzalez-Hermosillo, 1999); (Gersl & Hermanek, 2006)
Provisions pour prêts non productifs	(Gonzalez-Hermosillo, 1999), (Gersl & Hermanek, 2006)
Actifs liquides/ dépôts et financement à court terme	FMI(2006), (Gersl & Hermanek, 2006)
Crédit au gouvernement et aux entreprises publiques /PIB	(Albulescu, 2009)
Z-score bancaire	(Čihák, Demirgüč-Kunt, Feyen, & Levine, 2013)

Journal of El-Maqrizi for Economic and Financial Studies

Volume: 06 / N°: 02 (2022), p 566-577

Computerization of the health sector in Algeria Case of RH Santé DZ in the PHEPT

Numérisation du secteur sanitaire en Algérie Cas de RH Santé DZ en EPSPT

NEMMICHE Khadidja

University Centre of Maghnia (Algeria), **khadijane@yahoo.fr**

Received: 09/05/2022 *Accepted: 04/11/2022* *Published:01/12/2022*

Abstract:

In this paper, the focus is on the HRIS and more particularly on RH Santé DZ implemented in all establishments belonging to the health sector in Algeria. To reveal the importance of the implementation of such a system, the case study is carried out at the level of the PHEPT. The results suggest that the HR function experienced more functional flexibility after introducing RH Santé DZ.

Keywords: *Information; HRIS; HRM; RH Santé DZ; PHEPT.*

Jel Classification Codes: I18, M15, M54, O14, O15.

Résumé:

Dans ce papier, on se focalise sur le SIRH et plus particulièrement sur RH Santé DZ implémenté dans tous les établissements encastrés dans le secteur de santé en Algérie. Pour révéler l'importance de l'implémentation de tel système, l'étude de cas est menée au niveau de l'EPSPT. Les résultats suggèrent que les fonctions de RH ont touché plus de flexibilité fonctionnelle après avoir introduit RH Santé DZ.

Mots clés: *Information; SIRH; MRH; RH Santé DZ; EPSPT.*

Jel Classification Codes: I18, M15, M54, O14, O15.

⁎ ***Corresponding author***

1. INTRODUCTION

Today, as never before, companies are relying on a new strategy capable of confronting the ever-increasing complexity of endogenous and exogenous economic and managerial relationships, guaranteeing their survival and success. It is about digitization, which makes it possible to make the firm proactive in an increasingly uncertain environment.

The adoption of information systems has become indispensable and even unavoidable at a time when information is seen as the new weapon in today's economy (Sedkaoui and Benaichouba, 2021). Particularly for a vital sector such as the health sector, the implementation of information systems not only improves the managerial and economic situation of establishments in this sector, but also protects and improves the lives of citizens.

In this work, an illustration of this strategic orientation of the health sector in Algeria is carried out by the *RH Santé DZ system*. This platform, recently introduced in the internal management of the human resources function, has created a qualitative leap forward by computerizing the process of carrying out the management of this function.

Our aim in this study is therefore centered on the RH Santé DZ system by presenting the system, the components and how it works. To do so, a case study in the local public health of proximity in the city of Tlemcen will be conducted.

A presentation of the PHEPT followed by an analysis of the *RH Santé DZ* platform will allow us to focus on the extraordinary digital development and unprecedented change in HRM after introducing this new information system.

2. Literature review

Today, as never before, the computerization of daily and strategic management has become indispensable to cope with the qualitative and quantitative enormity of information. The adoption of information systems has emerged in recent decades as a concern that guarantees the survival and success of organizations (Chakraborty and Abu Mansour, 2013; Kharroubi, 2021).

Similar to a production centre, the IS is responsible for providing information to those who need it to carry out their various tasks. Through four phases of production, the IS collects, stores, processes and then disseminates the information so that it is useful for decision making (O'Brien, 1995; Laudon et al., 2006; Abdelouahed and Mezhoud, 2019).

Reix (2002, p: 3) suggests that: "*IS is an organized set of resources: hardware, software, personnel, data, procedures . . . enabling the acquisition, processing, storage and communication of information (in the form of data, text, images, sounds, etc) in organizations*".

Multiple criteria are used to categorize this SI. From a functional point of view, IS supports and exploits the various functions of the firm. Reix (2002) and Zafar (2013) see that functional information systems serve two main purposes: assistance in processing transactions and information for managers at different levels.

Thus, for each function within the firm, there is a specific functional information subsystem that is used to better manage these functions (O'Brien, 1995; Indiyaningsih, 2020). In this context, we find for example: production IS, accounting IS, human resources IS, etc. . . .

As for the human resources information system, the latter, whose abbreviation is HRIS, is broken down into subsystems that ensure the computerization of the executive process of the activity in question. HRIS is defined as: "*HRIS involves materials, software, staff, data, and proceedings which allow for acquiring, storing, processing, analyzing, retrieving and disseminating information about an organization's human resources*" (Ben Moussa and El Arbi, 2020, p: 20).

Today, HRIS is inseparable from the management of the human resources function (Zhang et al., 2021). The latter ensures the smooth functioning of the information flow concerning the personal and professional career of the employee belonging to the firm. In the Algerian health sector, computerization is a challenge to better meet the health-related needs of all citizens. The supervisory ministry makes efforts to modernize its organization and service to stakeholders in all its institutions and departments.

3. Presentation of the establishment:

The PHEPT is located in the street of peace n6, 600m far from the state headquarters of Tlemcen. The establishment provides health coverage for 460270 inhabitants. The PHEPT is locally responsible for polyclinics and treatment rooms in 4 daïras; that is to say 10 municipals which are: Amieur, Mansourah, Ain-Ghoraba, Beni-Mester, Sabra, Bouhlo, Tirni, Beni-Hdiel, Chetouane, and Ain-Fezza.

The treatment rooms provide a general medical check-up and a dental examination. However, the polyclinics provide various services including: generalized screening, dental, maternity and childhood, radiology, etc. . . .The number of staff is 982, broken down as shown in the following table:

Table: Number of FTE staff classified according to the work

Services	Category	Num
Medical support	Specialist doctors	24
	General practitioners	168
	Dentists	54
	Pharmacists	07
Paramedical support	Nurses: (IDE/ ISSP/ ISP /ATS)	324
	Midwives	51
	LABO	24
	MRX	38
Administrative Support	Managers	86
	Vacancies	118
	Employers	52
Biological and psychiatric support	Biologists	22
	Psychiatric	14

Source: according to the authors from the internal statistics of the HRF

The primary mission of the PHEPT is to provide health care to all residents of the city of Tlemcen. This concern:

- Basic medical consultations through the long-term existence of a general practitioner in all health centers closest to the patient;
- Control of environmental hygiene against microbes and viruses;
- Specialized medical screening to reduce the burden of patient mobility;
- Monitoring of pregnant mothers and vaccination;
- Strengthening and increasing preventive activities;
- Medical follow-up in schools;
- Health recovery in isolated areas via mobilized units;
- The upgrading of the level of health sector employees and the renewal of skills.

4. The management of the PHEPT

By the executive decree 07/140 of 19/05/2007 concerning the foundation of the public health establishment of proximity in particular articleN.06, the organization of such establishment includes the following poles:

- The Director:

The Director of PHEPT appointed by the Minister of Health has the primary responsibility for the operation of the institution. His mission is to ensure the execution of tasks, and he presents its firm to the various institutions. The director is the only authorizing officer who implements the proposed program-budget by adjusting the accounts and supervising the internal organization.

The director also organizes the meetings of the board of directors, prepares the annual reports and sends them to supervisory authority after obtaining the board's approval. Thus, the director enters into contracts, transactions and agreements in accordance with the regulations in force.

- The assistants:

Four deputy directors assist the director in carrying out his various tasks. These are those that supervise:

- The sub-directorate of finance and resources;

- The sub-directorate of human resources;
- The sub-directorate of health services;
- The sub-directorate of equipment maintenance.

- The board of directors:

According to executive decree 07/140 on the establishment of local public health establishments, the board of directors chaired by the director includes individuals presenting different institutions having a relationship with the establishment in question in the city. It's about:

- A representative of the Wali;
- A representative of the finance department;
- A representative of the economic insurance;
- A representative of the social insurance institutions;
- A representative of the Wilaya People's Assembly (APW);
- A representative of the Communal People's Assembly (APC);
- A representative of the medical staff elected by his colleagues;
- A representative of the paramedical staff elected by his colleagues ;
- A representative of the organizations active in health promotion ;
- An employee representative elected at a general assembly;
- A chairman of the medical board.

- The Medical Council:

It is an advisory body composed of the president of the medical council and his deputy as well as four members elected for 3 years renewable. Each of these parties is elected by his colleagues according to the higher echelon. These are:

- A medical services manager;
- A pharmacist in charge of the pharmacy;
- A dental surgeon;
- A nurse;
- A representative of university hospital employees as appropriate

The medical board is responsible for the treatment of the necessary subjects of the establishment and its functioning. It gives medical and technical advice, particularly on:

- The organization and endogenous relations between medical services;
- Draft programs relating to medical equipment and the introduction of new therapeutic services;
- Health and population programs;
- Programs of scientific and technical events;
- The creation of medical structures or their abolition

5. HRIS in the PHEPT: illustration by *RH Santé DZ*

The Ministry of Health Population and Hospital Reform (MHPHR) is one of the pioneering ministries adopting an organizational computerization approach. One of the manifestations of this trend is seen in the adoption of an HRIS called *RH Santé DZ*[1]. The latter is a human resources management platform dedicated to the health sector in Algeria.

RH Santé DZ is used to collect, process, and analyze the necessary information related to human resources in the health sector. Therefore, this system helps to determine the sector's strategic human resources plan in line with overall policies and directions. The general and detailed design of the system is based mainly on the General Civil Service Act and the various rules issued and provided by the MHPHR[2].

[1] *RH Santé DZ*: Algerian Information System of Human Resources in Health.
[2] Decree n 06/03 of 15/07/2006.

Within this framework, the MHPHR has concluded an agreement with the firm Spider Network[3], entrusting it with the development and maintenance of this platform as well as the processing of the system's data for the benefit of all the services linked to the ministry in question.

It is therefore sufficient for the PHEPT to access the platform via a simple web browser to reveal all the information on each employee from the moment of recruitment until retirement.

6. The components of *RH Santé DZ*:

Like every IS, *RH Santé DZ* includes the following components:

- The inputs: this concern:
  - The employee's personal data (surname, first name, nationality, family situation, number of children, residence);
  - The employee's professional data (date of assignment, bonuses, penalties, promotion decisions, and transfer decisions);
  - Work evaluation data (workload, attendance at work, quality of work);
  - Training data (number of employees subject to: training, duration of training, place of training).
- Operations:

After collecting previous data from internal and external sources within the establishment, employees of HR function begin to sort, verify and track it to produce usable information that is later stored in archival media while building a database to protect the information from loss and alteration and to facilitate accessibility.

- The outputs: these refer to the:
  - Employee information (employee's electronic file: EEF)
  - Information on administrative operations;

[3] It should be noted that Spider Network is a company specializing in consulting and experience in charge of IS maintenance while providing technical support to public administrations. This concerns the creation of IS, implementation, operation and maintenance along national borders via intranet and internet.

- Information on previous, current and future situations of employees;
- Reports on recruitment, promotion, training, job evaluation and leave;
- Other documents such as the work certificate, the installation certificate, the leave certificate, the recruitment order, the promotion order, the employment record, the list of names, the occupational card.

7. The goals of implementing *RH Santé DZ*

RH Santé DZ system has led to remarkable progress in the management of operations not only at the level of the HR function but also at the level of the lead ministry, leading to:

- Improve the availability of credible indicators for sound decision-making on human resources in the health sector;
- Modernize the planning and management of human resources in health establishments;
- Categorize establishments according to the qualifications of their employees to balance the skills in the sector throughout the national territory;
- Ensure efficient management of career development, promotions, absence management, illness and leave for all employees of the central management.

In addition, the *RH Santé DZ* system has enabled the PHEPT to:

- Obtain structured, disaggregated, classified, accurate, complete, and real-time information on all employees of the institution;
- Simplify and unify HRM operations and activities;
- Preparing and managing analysis and scoreboards reports on human resources such as: age, gender, specialization, diploma, habilitation, retirement, civil service;
- Provide the information needed for research and decision-making;
- Reduce unintentional errors produced by recursive data entry;
- Minimize routine tasks through computerization, saving effort, time and cost.

8. How the *RH Santé DZ* platform works:

To access the system platform, we must have a computer linked to the MHPHR intranet (*health network*). So just we write in the web browser the extension: rh. sante. gov. dz. A window presented below opens:

Figure: *RH Santé DZ* access window

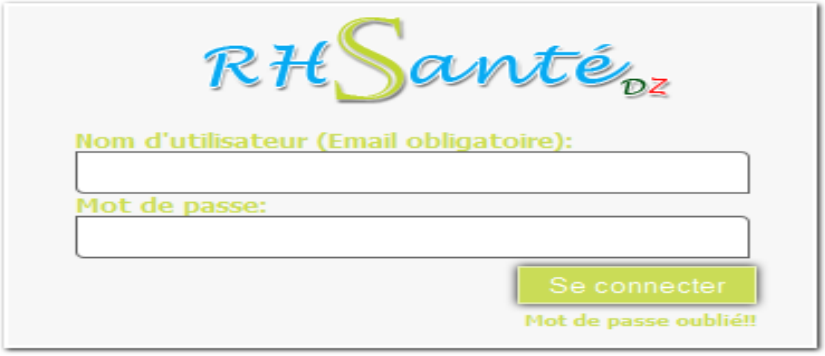

Source: PHEPT's personal service

After entering the personal user name and password, the employee of HRF in the PHEPT accesses the platform which encodes all information concerning the employees working in the establishment.
The *RH Santé DZ* consists of four main parts which are:

- The platform list: which presents the main list of this system and is repeated several times;
- Direct access to the employee's file: by just entering the national number followed by the social insurance number;
- The abbreviations of different units: which present the acronyms of different lists;
- Notifications and warnings: to draw attention to a new event related to the personal or professional career of the employee.

9. CONCLUSION

It is clear that there has been a radical change in the way HRF operates after the introduction of *RH Santé DZ*. The latter has enabled PHEPT to cope with the enormous quantity and quality of information. Computerizing the internal management of the PHEPT has led to improving the flow of information within this public firm. *RH Santé DZ* has contributed to making the management of the HR function more flexible and to minimizing the time and effort required to obtain useful information for decision-making. Today, PHEPT employees see more managerial flexibility at the level of the function in question. Certainly, the HRIS study here has facilitated the process of task performance not only for HRF employees but for all employees in the MHPHR.

10. Bibliography List

Abdelouahed M., Mezhoud A., (2019), Evaluation de maturité d'alignement stratégique des technologies d'information et des métiers - Cas Entreprise Portuaire de Skikda, *Journal Al- Maqrizi pour les études économiques et financières*, Vol.3, No. 2, pp.214-233.

Ben Moussa N., El Arbi R., (2020), The impact of Human Resources Information Systems on individual innovation capability in Tunisian companies: The moderating role of affective commitment, *European Research on Management and Business Economics*, Vol. 26, pp.18-25, Pontevedra.

Chakraborty, A. R., Abu Mansour, N., (2013), Adoption of human resource information system: A theoretical analysis, *Social and Behavioral Sciences*, Vol.75, pp.473-478.

Indiyaningsih, K., (2020), The Effect of Human Resource Competency, Work Culture and Utilization of Information Technology to Performance of Employees, *Journal Of Policy And Business Science*, Vol.2, No.1, pp.13-19.

Kharroubi D., (2021), The Digitalization of HR Processes: Success Factors and Consequences, *14th International Conference on Strategic*

Management and its Support by Information Systems, Ostrava, Czech Republic.

Laudon K., Laudon J., Fimbel E., (2006), *Management des systèmes d'information*, 9ème édition, Pearson, Paris.

O'Brien J., (1995), *Les systèmes d'informations de gestion*, Traduit par Guy M. et Gilles S., Editions du renouveau pédagogique, De.Boeck Univ, Louvain-La-Neuve.

Reix R., (2002), *Systèmes d'information et management des organisations*, 4ème édition, Vuibert, Paris.

Sedkaoui S., Benaichouba R. (2021), Supply chain digitalization as a strategy for the implementation of industry 4.0 in the Algerian oil sector, *Journal of El-Maqrizi for Economic and Financial Studies*, Vol.5, No. 2, pp. 290-307.

Zafar H., (2013), Human resource information systems: Information security concerns for organizations, *Human Resource Management Review*, Vol.23, No.1, pp.105-113.

Zhang Y., Xu S., Zhang L., Yang M., (2021), Big data and human resource management research: An integrative review and new directions for future research, *Journal of Business Research*, pp 133-150.

The relationship between the knowledge economy and economic growth (A standard study using the Panel Model for 18 leading countries in the field of knowledge economy during the period 1996-2020).

La relation entre l'économie du savoir et la croissance économique (étude standard utilisant le modèle de panel pour 18 pays leaders dans le domaine de l'économie du savoir au cours de la période 1996-2020).

BEGHDAD BEY Ghali[1]*, MENAD Mhamed[2]
[1]University Centre of Mascara (Algeria) **Beghdad.ghali@univ-mascara.dz**
[2] University Centre of Mascara (Algeria) **mhamed.menad@univ-mascara.dz**.
Received: 13/07/2022 Accepted: 09/11/2022 Published:01/12/2022

Abstract :

In the modern era, capitalizing on knowledge and scientific discoveries has rapidly become a significant factor in achieving modern economic growth.

This paper seeks to investigate the empirical relationship between knowledge economy and economic growth in 18 leading countries in knowledge economy over the period of 1996 – 2020 using an econometric analysis..

Jel Classification Codes: O11, E27 , F43

Résumé:

A l'éré moderne la capaitalisation des connaissances et des découvertes scientifiques est devenue rapidement un facteur important de la croissance economique moderne.

Ce document vise à étudier la relation empirique entre l'economie de connaissance et la croissance economique dans 18 des principaux pays de l'economie de connaissance au cours de la période 1996-2020.

Mots clés: *connaissane; economie de connaissance; croissance economique; econométie*

Jel Classification Codes: O11, E27 , F43

* ***Corresponding author***

1. INTRODUCTION

The economic growth is considered as the biggest challenge that economists have faced, whether in the agricultural economy, the industrial economy, or even in the knowledge economy. The problem that has always been raised is how to maintain growth in the long term, especially in the face of two obstacles: the relative scarcity of economic resources and the law of diminishing returns. Many theories came explain this, including the Solow 1956 model, in which my tried to answer the problem of the wealth of countries and the poverty of other countries? He used in that the Cobb de Glass function, which consists of the element of labor and capital, but it appeared that this model does not give a more explanation, so he added the element of technological progress and considered it as an external factor. This model was also criticized for not giving a more explanation of economic growth in the long term, which resulted in the emergence of new theories that introduced the element of technological progress into their models as an internal factor, including the ROMER model, Lucas and others. These models show that the human element, innovation and knowledge are The actual engine of economic growth in the long run, since knowledge grows with time and does not decrease.

The technological progress has contributed to improving productivity. The agricultural revolution in Europe in the 18th century witnessed a development and the agricultural production increased by many times, following the developments of the agricultural machinery after the invention of the steam engine and its use in agriculture. The industrial revolution in the 19th century also led to an increase in activity and an expansion in the size of Factories, which led to an increase in the volume of production and consumption and this is the result of the inventions including : the invention of the engine for polton-wite 1969, and the development of the first steam turbine (Charles Parsols 1884), which was credited with all the developments that occurred after that, and in the field of energy they started generating electricity Thomas Edison in the 19th century (Solow R M 1956, p65).

In the modern era, technological progress has increased, as it has contributed to increasing productivity and improving the standard of living. Solow says that 34% of economic growth leads to the growth of new knowledge, in addition to 16% of economic growth is the result of

investment in the human element. Accordingly, 50% of Economic growth is about knowledge. (Romer P M1986, p 1004).

Based on the above, we can pose the following problem: **What is the influence of the knowledge economy on economic growth?** To answer this question , we divided the research paper into two main axes: From the knowledge economy and economic growth, while the second axis was devoted to the standard study, with the aim of selecting a group of 18 leading countries in the field of knowledge economy, including (Switzerland ; United States ; Finland ; Sweden ;Netherlands ; Luxembourg ; Singapore Denmark ; United Kingdom ; Germany ; Japan ; Norway ; Austria ; Belgium ; Iceland ;Korea. Rep ; France ; Canada.). And study the impact between the knowledge economy and the economic growth of these countries using the Panel model during the period between (1996-2020).

Study hypotheses

There is a direct relationship between the knowledge economy and economic growth.

2-Theoretical aspect of the study

2-1-Defining the knowledge economy

The essence of the knowledge economy is the flow of huge investments in human capital as well as information and communication technology, and these investments are the main tools for creating added value (M.Grundstein & C.R.Sabroux 2007.p 02), And the Organization for Cooperation and Development (OCDE 1996) defines it as an economy that directly depends on the production, distribution and use of knowledge and information, and (HEPROR & THAND)(Smith.K 2000 p02), believes that the knowledge economy constitutes one of the pillars of the economic unit and individuals to acquire, create, disseminate and use knowledge in an orderly manner. It is also known as the economy In which knowledge is the main driver of economic growth through continuous investment in education, innovation, information and communication technology, and economic and institutional infrastructure (Word bank 2012).

2-2- Characteristics of the knowledge economy

The knowledge economy is characterized by a clear tendency to increase the use of knowledge in many aspects of the new economy(Sheephan P 1999 p05). The traditional economy depends on muscle effort and reliance on the machine with little knowledge. Here, this can be clarified through the following table:

Table 01. Data about two companies (whatsapp and Turkish airline)

Turkish Airline	whatsapp	
1933	2009	Establishment Year
23160	55	Number of Workers
04Billion dollars	19Billion Dollar	Market Value
Airplanes	computers	Main invested assets
Sending People	Sending Letters	Missio,

Source : Knowledge economy (future and modern prospects) on the following site : https://www.ar-economist.com/news/1479, view date : 26.11.2021.

2-3- Elements of the knowledge economy

The knowledge economy is based on four main components: education, research and development, information and communication technology, and governance(GKI2020).

2-3-1-Education

Education is the fuel of the knowledge economy (the main engine).

2-3-2- Research and Development (R&D)

It is represented in innovation and development. We find that countries have invested in this element through the construction of universities and institutes, as the percentage of spending on R&D has increased, especially in Asian countries, led by China, which has increased its investment rate by more than 10% in The year, but with all this, the United States of America has still led the way in investing in R&D over the past 50 years. (Industries Research Institute 2017, p 18).

2-3-3- TIC

The use of information and communication technology will transform the world from an industrial society to an advanced information and communication society and will create value-added (E- Japan Policy Program 2002) just as the industrial revolution transformed the world from an agricultural society to an industrial society.

According to the estimates of the International Telecommunication Union, the number of mobile cellular subscriptions reached 608 billion and about 2.7 billion Internet users across the world by the end of 2013(ITU2018), as at the end of 2018, half of the world's population was connected to the Internet, with an estimated rate of 51.2%, which is equivalent to 3.9 billion

people, and the International Telecommunication Union aims to reach a penetration rate of more than 70% by 2023 and 75% in 2025.

2-3-4- Governance

Represented in the practices of economic, political and administrative authority to manage state affairs. This indicator included the following**(**Thomas, M.A,2010 **,**p03):

- ❖ voice and accountability.
- ❖ political stability.
- ❖ Government effectiveness.
- ❖ Regulatory quality.
- ❖ Rule of law.
- ❖ Control of corruption.

2-4- Measuring the knowledge economy

By knowing the strengths and weaknesses of any country, and this is by following the knowledge assessment methodology (Maurseth P.B?2008, P18). This methodology is based on the basic components of the knowledge economy represented in (education, research and development R&D, TIC, governance). A set of indicators also fall under these pillars. It is calculated based on the average performance of any country (Derek.H & Dahman C.J2006 p09).

2-4-1-General Indicator

It includes both the Knowledge Index and the Knowledge Economy Index.

2-4-2-Knowledge Index KI

Knowledge Index = (TIC Index + Research and Development Index + Education Index).

KI = (ICT + R&D + Education index).

Knowledge Economy Index = (Knowledge Index + Economic Incentives and Institutional Systems Index).

KEI = (KI + Economic incentive regime).

2-4-3- Basic Score Card

This card contains 14 basic indicators, as each foundation of the knowledge economy has three indicators, in addition to the knowledge indicator KI, which gives the basic average of the performance of the three indicators (education, research and development, and TIC) as well as the KEI Knowledge Economy Index, which measures the performance of all major indicators.

2-4-4-Custom Scorecard

It contains all the detailed indicators consisting of 109 indicators that determine the integration of countries into the knowledge economy.

2-4-5- Overtime Comparison

Showing the development of countries in the field of knowledge economy starting from 1995 to the most recent year available.

2-4-6- Cross country comparison

It allows using graphs to compare indicators of knowledge and the knowledge economy and the contribution of each of them to determining the general readiness for knowledge.

2-4-7-World Map

In this scale, the names of countries are found in different colors, and each color reflects the performance of this country and its contribution to determining the general readiness for knowledge and the knowledge economy.

3- The relationship of knowledge to economic growth

The relationship can be clarified by referring to some of the following economic models:

3-1- Solow (1956) model

Through which he revealed the importance of other (remaining) factors in increasing production, other than capital and labor factors. Education, knowledge, technological (technical) progress and scientific research represent the largest part.

3-2-- The (Romer 1986) model

The macro model developed by (Ramsay 1928), (Cuss 1965), (Koopman 1965), constitutes the theoretical basis for many economists for economic growth in the long run. (Technological progress is variable. Internal to this model and the accumulation of knowledge is the first basis in the long run, and the most important thing that Romer brought is the division of economic goods into things and ideas.(Romer P.M,1986).

***3-3- Model (Luccas 1988*)**

In this model, human capital replaces the technological progress in the Solow model, while retaining the hypothesis of a closed economy that consists of two sectors: the production sector that produces one homogeneous commodity and the education sector for the formation of human capital. (Guellec;D & Ralle.p 2003).

3-4- Model (Romer 1990)

Romer takes the privacy of technological knowledge as a non-competitive economic good (Jones, CI (2019), as it is used by one person or several people or institutions at the same time and can be prevented in some cases or Selling them as patents. Based on this, Romer proposed three sectors to his model: (research and development sector, intermediate goods sector, and consumer goods segments).

3-5- Aghnion Er Howitt Model (1990)

This model is related to Schumpeter's idea of moral destruction so that growth occurs according to this model to qualitative improvements in goods resulting from the activity of researchers, which in turn results from competition between the research company that generates innovations.(Aighion, P ,1990, p327)

3-6- Model (Gresmman & Helpman 1991)

Creating new goods based on innovation is the source of long-term growth.

4- Previous studies

4-1- Steve Dowrik (2002)

Analyzing the contribution of expenditures on education, research and development to economic growth in Australia and knowing the difference in the return on education for males and females, especially as Australia suffers from aging. The study found an increase of 0.8 in the average years of schooling in the labor force, which represents 11.4 years, and will lead to an increase of 0.33% in the rate of productivity, and investment in research and development leads to an increase of 0.25% in productivity growth. The summary of this study is that investing in knowledge leads to positive expectations for productivity growth, as education for males contributes a greater percentage to productivity growth, unlike education for females.(Dowrick,S,2002).

4-2- The study of Utka, I & Fatima, m (2003)

Focused on the role of the various indicators of the knowledge economy in the economic growth and future performance of 20 countries in the Middle East and North Africa for the period (1980-2014) and compared it with 18 countries from Latin American countries, where the study concluded that knowledge economy indicators have a positive impact on economic growth in countries, especially in the long run. (Utka,I & F.M,2003).

4-3- Stelio Karagiannis study (2007)

Estimating the impact of the knowledge economy on economic growth by focusing on policies and investments related to research and development, and the study used the growth equation of the Barro model (1995), during

the period (1990-2003) for 15 member countries of the European Union The result was that investment in research and development has a positive impact on economic performance.(E, Karagiannis,2007, p65).

4-4- Agyapong.B & all (2015)

Analyzing the relationship between economic growth and the knowledge economy by comparing three regional blocs in Africa. The study concluded that all countries' performance was weak in all knowledge economy indicators, which is much lower than the global level. The reason is due to the low level of education compared to the economies of developed countries.**(**Agyapong.B & all, 2015, p200).

4-5- Study of Manjinder.Kam & Lakhwinder.Singh (2016)

Explanation of the relationship between the knowledge economy and the economic growth of 42 developing countries during the period (2000-2012). The result showed that there is a positive relationship between economic growth and the knowledge economy.(Kam, M & Singh,L,2016, p205).

4-6- Study HON Yan & all (2017)

I examined the relationship between the knowledge economy and economic growth for 55 countries consisting of: (12 countries from Western Europe, two countries from the Atlantic Ocean, 06 countries from East Asia, two countries from South Asa, 15 countries from Europe and Central Asia, 06 countries from Latin America, and 05 countries from the Middle East and Group of Seven countries) for the period between (2000-2012).

The study concluded that all indicators of the knowledge economy have a significant impact on economic growth, especially for the G7 countries.(Tew,J.H & all ,2017).

5- The applied aspect of the study (standard study)

This study tests the impact of the knowledge economy on the economic growth of a sample of 18 leading countries in the knowledge economy according to the classification of the United Nations Development Program for the year 2020. For the period (1996 - 2019). We take a set of variables that express the knowledge economy as explanatory variables, as shown in Table No. (02), and the per capita GDP as a dependent variable to express economic growth, using Data Panel models, by applying the Eviews12 program.

5-1- Sample of the study

The study sample is represented in 18 leading countries in the field of knowledge economy, which are shown in the following table:

Table 2 . Sample of Study

N	Country	N	Country	N	Country
1	Switzerland	**7**	Singapore	**13**	Austria
2	United States	**8**	Denmark	**14**	Belgium
3	Finland	**9**	United Kingdom	**15**	Iceland
4	Sweden	**10**	Germany	**16**	Korea, Rep.
5	Netherlands	**11**	Japan	**17**	France
6	Luxembourg	**12**	Norway	**18**	Canada

(Created by researchers)

5-2- Model Variables

Table 3. Interpretation of Model Variables

Source	Variables explanation	Variables
The World Bank	GDP per capita (in current US dollars)	**GDPP**
The World Bank	Education spending (% of GNI)	**EDC**
The World Bank	Patent applications	**PRT**
The World Bank	Fixedtelephonesubscriptions (per 100 people)	**FT**
The World Bank	Mobile cellular subscriptions (per 100 people)	**MT**
The World Bank	Individualsusing the Internet (% of population)	**INT**
The World Bank	Control of Corruption: Estimate	**CC**
The World Bank	GouvernementEffectiveness: Estimate	**GE**
The World Bank	PoliticalStability and Absence of	**PS**
The World Bank	Rule of Law: Estimate	**RL**
The World Bank	RegulatoryQuality: Estimate	**RQ**

(Created by researchers)

Table 4. Statistical description of the variables

	GDPP	EDC	PRT	FT	MT	INT	CC	GE	PS	RL	RQ
Mean	71.85	5.063	6308	49.93	92.80	66.61	1.825	1.749	1.033	1.684	1.534
Median	79.99	4.926	3136.	50.59	100.6	78.00	1.967	1.799	1.094	1.759	1.605
Maximum	127.6	8.360	6214	74.98	172.1	99.01	2.469	2.436	1.760	2.129	2.260
Minimum	8.281	2.200	24.00	4.862	4.245	1.624	0.322	0.363	-	0.798	0.283
Std. Dev.	34.16	1.366	1314	12.93	38.27	27.80	0.461	0.315	0.393	0.270	0.335
Skewness	-	0.186	2.496	-	-	-	-	-	-	-	-
Kurtosis	1.518	2.606	8.373	4.182	2.538	2.563	4.707	5.189	2.855	3.996	3.840
Jarque-	40.11	5.295	968.3	79.72	30.45	64.24	184.0	173.2	33.64	111.7	62.28
Probabilit	0.000	0.070	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
Sum	31042	2187.	2725	2157	4009	2877	788.7	755.8	446.6	727.6	662.9
Sum Sq.	50295	804.2	7.45	7210	6313	3332	91.95	42.92	66.62	31.61	48.63
Observati	432	432	432	432	432	432	432	432	432	432	432

(Prepared by researchers based on the outputs of Eviews12)

Table 5. Correlation Matrix

	GDPP	EDC	PRT	FT	MT	INT	CC	GE	PS	RL	RQ
GDP	1										
EDC	0.3998	1									
PRT	-	-	1								
FT	-	-	0.0083	1							
MT	0.2690	0.120	-	-0.4667	1						
INT	0.3726	0.235	-	-0.4052	0.8743	1					
CC	0.5431	0.404	-	-0.0518	0.1125	0.0783	1				
GE	0.4203	0.225	-	-0.0549	0.0835	-	0.8543	1			
PS	0.2253	0.188	-	0.0146	-	-	0.6427	0.6030	1		
RL	0.6667	0.498	-	-0.1362	0.2606	0.2241	0.8558	0.7301	0.5864	1	
RQ	0.5166	0.093	-	-0.1503	0.2359	0.1570	0.7669	0.7655	0.3728	0.6912	1

(Prepared by researchers based on the outputs of Eviews12)

We note through the correlation matrix between the study variables; There is a direct relationship between the dependent variable and the independent variables, except for patents PRT and FT, which were negative and weak. We also conclude that the governance variables represented in: (Rule of

Law RL, Organizational Quality RQ, Control of Corruption CC) had a strong relationship more than other variables.

5-3- Stability study of time series

Before using time series, we first study its stability using Levin, lin, chu test in order to avoid having a unit root in time series and the results are shown in the following table:

Table 6. LLC Test Results for Time Series Stability

1st Difference			Level			
Non	**Ind.Int .trend**	**Int. Int**	**Non**	**Ind.Int .trend**	**Int. Int**	
—	—	—	6.28227 (1.0000)	-1.7538 (0	-3.8926 (0	**GDPP**
—	—	—	-0.3371 (	-6.0946 (0	-4.8536 (0	**EDC**
—	—	—	- 0.77643	-2.09010 (0.0183)	-1.01517 (0.1550)	**PRT**
—	—	—	- 6.60199	-1.67956 (0.0465)	2.94766 (0.9984)	**FT**
—	—	—	1.92137 (0.9727)	-6.4015 (0	-8.6350 (0	**MT**
—	—	—	2.67423 (0.9963)	-4.28800 (0.0000)	-12.553 (0	**INT**
-14.851 (0	-7.1250 (0	-8.8717 (	-1.0257 (	-0.5183 (0	-0.1119 (0	**CC**
—	—	—	- 1.76715	-1.69220 (0.0453)	-1.00897 (0.1565)	**GE**
—	—	—	- 2.67891	0.13699 (0.5545)	-1.0341 (0	**PS**
—	—	—	0.82095 (0.7942)	-1.37227 (0.0850)	-2.0900 (0	**RL**
—	—	—	0.17316 (0.5687)	-0.51077 (0.3048)	-2.0570 (0	**RQ**

(Prepared by researchers based on Eviews12 outputs).

The values in the table represent the statistic corresponding to each variable, and the value in parentheses represents the probability for it. The series is stable if the corresponding probability of each statistic is less than 5%. Therefore, we conclude that all series are stable at the level except for the variable CC (Anti-Corruption) is stable in the first difference.

5-4- Estimation of the study model

We use in this study three basic models for the Panel series: the Pooled Regression Model, the Fixed Effects Model, and the Random Effects Model, then we differentiate between these models to find appropriate form. The general form of the form is written as:

Table 7. Results of estimating the cumulative regression model, and the fixed and random effects model

GDPP			
Period : (1996-2020) ; number of countries : 18 ; total views : 432			
estimating the random	**estimating the fixed**	**estimating the cumulative**	**variables**
1.866908 (0.0013)	**1.497968** (0.0000)	**3.791318** (0.0004)	**EDC**
3.53E-05 (0.0000)	**3.095700** (0.0000)	**8.07E-05** (0.0000)	**PRT**
-0.193366 (0.0000)	**-0.163952** (0.0000)	**-0.224931** (0.0114)	**FT**
0.047601 (0.0597)	**0.059275** (0.0000)	**-0.334104** (0.0000)	**MT**
0.229836 (0.0000)	**0.204706** (0.0000)	**0.549393** (0.0000)	**INT**
9.671219 (0.0005)	**7.358073** (0.0000)	**2.875538** (0.6463)	**CC**
-16.86988 (0.0000)	**-14.29762** (0.0000)	**-10.01952** (0.1414)	**GE**
10.51513 (0.0000)	**9.092812** (0.0000)	**-3.651617** (0.3487)	**PS**
5.256303 (0.1642)	**2.136132** (0.0022)	**72.26457** (0.0000)	**RL**
2.213306 (0.3052)	**1.988283** (0.0000)	**28.76991** (0.0000)	**RQ**
38.84231 (0.0000)	**46.89909** (0.0000)	**-96.61439** (0.0000)	**C**
0.724625	**0.998721**	**0.635083**	**R-squared**
0.718084	**0.998635**	**0.626415**	**Adj R-squared**
110.7823	**11681.54**	**73.26875**	**F-statistic**
0.000000	**0.000000**	**0.000000**	**Prob(F-statistic)**

(Prepared by researchers based on the outputs of Eviews12).

5-5- Choosing the right model

5-5-1-Lagrange Multiplier Tests

We use the Lagrangian multiplier to differentiate between the associative model on the one hand, and the fixed and random effects model on the other. This model is based on two hypotheses; the first hypothesis ;

- H0: the aggregative model is appropriate, and the second hypothesis
- H1: the fixed effects or random effects model is appropriate.

Table 8. Lagrange multiplier test results

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects			
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	2697.399	4.224845	2701.624
	(0.0000)	(0.0398)	(0.0000)

(Prepared by researchers based on Eviews12 outputs).

From the Lagrangian multiplier test, we note that the corresponding probability of this test is less than 5%, and therefore we reject the null hypothesis H0 and accept the alternative hypothesis H1; Which model is suitable is either a fixed-effects model or a random-effect model and to verify this we perform the Haussmann test.

5-5-2- Housman Test

Haussmann's test differentiates between the random effects model and the fixed effects model and is based on two hypotheses:

- H0: the random-effects model is the fitting model.
- H1: the fixed-effects model is the fitting.

Table 9. Haussmann test results

Correlated Random Effects - Housman Test			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	28.462854	10	0.0015

(Prepared by researchers based on Eviews12 outputs)

From Table No. (9), we note that the probability corresponding to the Haussmann test is (0.0015), which is less than 5%, and from it we reject the null hypothesis H0 and accept the alternative hypothesis H1, i.e. the fixed effects model is the appropriate model, and it is written as follows:

GDPP = 1.4979EDC + 3.0957PRT - 0.1639FT + 0.0592MT + 0.2047INT + 7.3580CC - 14.2976GE + 9.0928PS + 2.1361RL + 1.9882RQ + 46.8990 ……(02).

After choosing the fixed effects model, we make sure of its quality from Table **(5),** where we note that the probability corresponding to the Fisher statistic is equal to (00000), which is less than 5%, and the model is significant, and the coefficient of determination R^2 is estimated at 0.9987, meaning that the independent variables explain the dependent variable by 99 .87% and the rest are explained by other variables that were not included in the model, as the probability corresponding to Fisher's statistic for independent variables shows that it is less than 5%, meaning that all variables are significant.

5-5-3- Form Validity Test

To ensure the validity of the form, we run a series of tests as shown in the table and figures below:

Table 10. Autocorrelation test between residuals

Residual Cross-Section Dependence Test			
Test	**Statistic**	**d.f.**	**Prob.**
Breusch-Pagan LM	31.47757	153	1.0000
Pesaranscaled LM	-6.946975		0.0000
Bias-correctedscaled LM	-7.338279		0.0000
Pesaran CD	0.080556		0.9358

(Prepared by researchers based on the outputs of Eviews12).

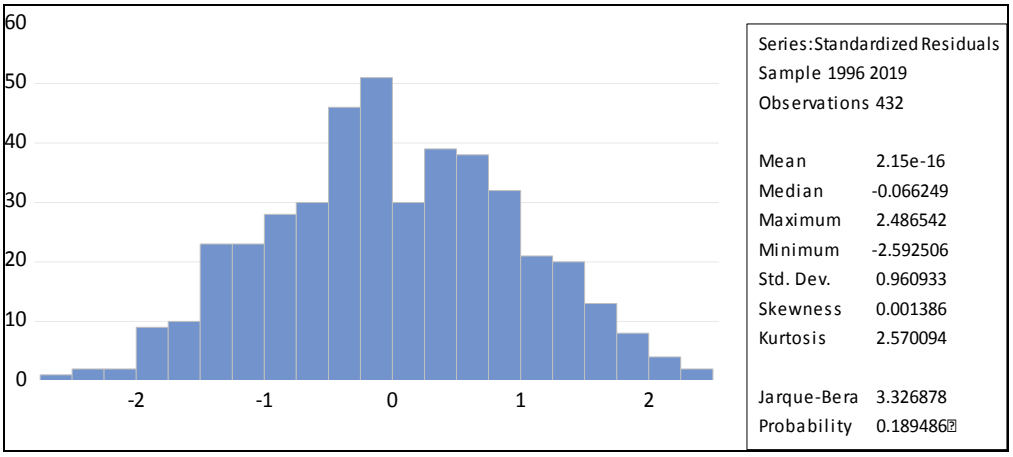

Figure 1. Test for the normal distribution of residuals
(Prepared by researchers based on Eviews12 outputs)

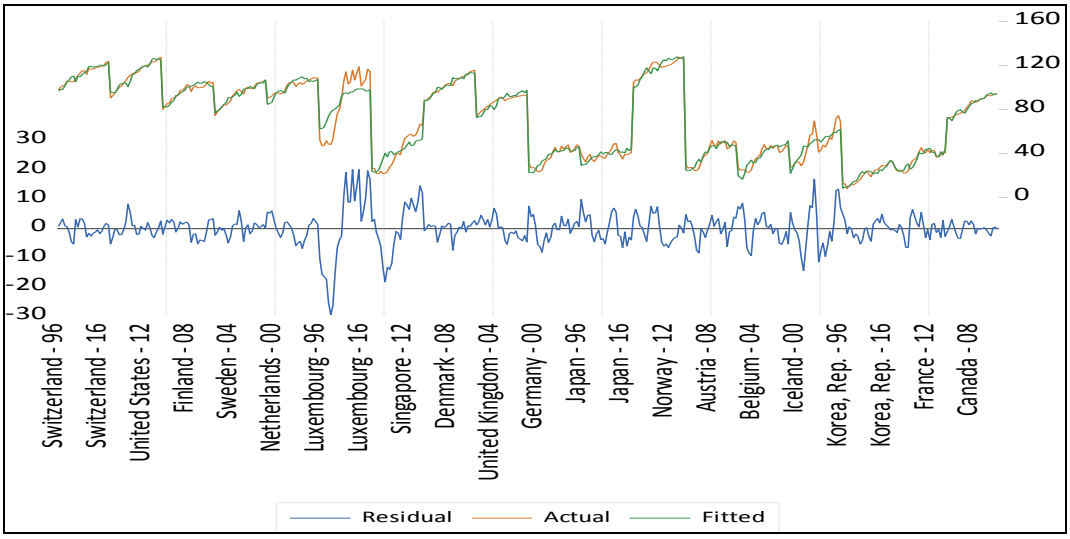

Figure2. Graphic representation of current and estimated values
(Prepared by researchers based on the outputs of Eviews12)

According to the model validity test, we note from Table (10) that the corresponding probability of the LM statistic is greater than 0.05, and therefore there is no problem of autocorrelation between errors. From Figure 01, we notice that the probability corresponding to the jarque-bera statistic is greater than 0.05, i.e. the residuals follow a normal distribution. From Figure (02), we note that the current values match the estimated values, and therefore the model is stable throughout the study period.

5-5-4- Persistent effects of states

Table 11 . Results of Estimation of Fixed Impacts for Countries

N	SERIES01	Effect	N	SERIES01	Effect	N	SERIES01	Effect
1	Switzerland	41.91144	**7**	Singapore	-26.29680	**13**	Austria	-31.12715
2	United States	36.42824	**8**	Denmark	25.71273	**14**	Belgium	-27.44711
3	Finland	17.32683	**9**	United Kingdom	20.44383	**15**	Iceland	-30.44093
4	Sweden	16.68087	**10**	Germany	-31.57089	**16**	Korea, Rep.	-43.70213
5	Netherlands	28.68238	**11**	Japan	-38.88646	**17**	France	-24.04545
6	Luxembourg	12.42892	**12**	Norway	38.96083	**18**	Canada	14.94085

(Prepared by researchers based on the outputs of Eviews12)

From Table No. (11), we note that 10 countries from the sample had a positive impact and the largest value was for Switzerland's share with 41,911, and the rest of the countries had a negative impact and was less valuable than the share of South Korea with a value of -43.045.

6- Interpretation of the results

The model we get (Equation No. 02) shows the following results:

- Positive relationship between spending on education and per capita GDP; Where an increase of one unit of spending on education leads to an increase in per capita GDP by 1.4979 units.
- a positive relationship between patents and per capita GDP; An increase of one unit of patents leads to an increase in GDP per capita of 3.0957 units.
- an inverse relationship between fixed-line users and per capita GDP; Where an increase of one unit of fixed-line users leads to a decrease in per capita GDP of 0.1631 units.

- a positive relationship between mobile phone users and per capita GDP; Where an increase of one unit of mobile phone users leads to an increase in the GDP per capita of 0.0592 units.
- a positive relationship between Internet users and per capita GDP; Where an increase of one unit of Internet users leads to an increase in per capita GDP of 0.2047 units.
- A positive relationship between the corruption control index and the per capita GDP; Where an increase of one unit of the Corruption Control Index leads to an increase in the GDP per capita by a value of 7.3580 units.
- an inverse relationship between the government effectiveness index and per capita GDP; Where an increase of one unit of the government effectiveness index leads to a decrease in GDP per capita by an amount of 14,2976 units.
- A positive relationship between the indicator of political stability and per capita GDP; Where an increase of one unit of the political stability index leads to an increase in the per capita GDP by a value of 9.0928 units.
- A positive relationship between the rule of law indicator and per capita GDP; Where an increase of one unit of the rule of law index leads to an increase in the per capita GDP of 2.1361 units.
- A positive relationship between the organizational quality index and the per capita GDP; Where an increase of one unit of the organizational quality index leads to an increase in the per capita GDP of 1.9882 units.

7- Conclusion

The world is witnessing a major shift towards knowledge economy, which is driven by the production and use of knowledge and by the service sectors that capitalize on selling and marketing it. Accordingly, commodities have acquired an intellectual value rather than a material. Moreover, the added value that can be yielded from knowledge by adding new technology to it is greater than that acquired from the addition of other materials. For instance, downloading a new application to a mobile phone, while keeping the same device and materials, generates more value.

This change has not only played a significant role in boosting productivity, but it contributed largely in giving birth to an economic boom as well. Needless to say, this has led many studies to attempt to link knowledge economy with economic growth. Most of which, have arrived to the conclusion that knowledge economy has a positive effect of economic growth. In the same vein, this study has attempted to investigate the nature

of the relationship between the two by studying the economies of some of the leading countries in knowledge economy. The results have shown that knowledge economy, with all its indicators, has a significant impact on growth economic the results also support the hypothesis. Taken together, the findings of this study confirms theoretically what modern theories of growth have called for; taking into consideration that knowledge has always been the key to progress ,but this fact is more highlighted now than ever.

References

Agyapong.B & all(2015), knowledge and Economic Growth : a Comparative Analysis of The Regional Blocks in Sub-Saharan Africa, Environmental Economics, volume 6, Issue04, 196-208.

Aighion ,P(1990), A model of growth through creative destruction, n,w3223) national office of economic research, p327.

Derek.H & Dahman C.J(2006), The knowledge Economy the Kam methodology and world bank operation, the world bank Washington Dc ; 20433, p09.

Dowrick,S (2002), Investing in knowledge Economy, implication for Australian Economic Growth. The Australian National University ,Canberra ,available at hhtp://ecocomm.anu.edu.au/economics/staff/dowrick/Humcapigrowth.pdf.

E, Karagiannis(2007), The knowledge – Based Economy, Governance and Economic Growth : Evidence From The European Union, The Journal of Economic Asymmeties,4(2), 65-85.

E- Japan Policy Program(2002), Approaches for Systematic Planning of Development Projects/Information and Communication Technology, chapter1 Overview of Information and communication on the following site : https://www.jica.go.jp/jica-ri/02.10.2019.

Global Knowledge index(2020) on the following site : https://www.undp.org/publications/global-knowledge-index-2020 wiev date: 26.11.2021

Indistried Research Institute(2017), R&D Trends Forcust, Research from the Industrial Research Institute's Annual Survey : Slowing economies Slow R&D Investments and mute optimism, Research technology Management,60(1), p 18-25.

International Telecommunication Union(2018) on the following site : https://www.itu.int/dms_pub/itu-d/opb/ind/D-IND-ICTOI-2018, view date 26.11.2021.

Jones,C.I(2019), Paul Romer Ideas, Nourrir and Endogenous growth, the Scandinavian Journal of Economic 121(3), p854-883.

Kam, M & Singh,L(2016), Knowledge in the Economic Growth of development Economies, Africa Journal of Science, Technology, Innovation and Development ;8(2), 205-212.

Maurseth P.B(2008), Gouvernance Indicators : A guide tour p 18.

M.Grundstein & C.R.Sabroux 2007, Knowledge management system as a sociotechnical system Paris university p02.

Romer P M(1986), Increasing returns and long-run growth, journal of political economy,94(5),1002-1037, p1004

Romer P.M(1986)

Solow? R M(1956), A contribution to the theory of economic growth, the quarterly journal of economy, p65.

Smith.K(2000), what the knowledge economy ? Knowledge intensive industries and distributed knowledge base pp(15-17), sydney-australia, AEGIS ? waster Sydney university p02.

Thomas, M.A(2010) , what do the worldwide governance indicators measure؟ The European journal of Development research, 22(1) p03.

Tew,J.H & all (2017), Linkage between the role of knowledge Economy and Growth : A panel Data Analysis (doctoral dissertation, UTAR).economic research, p327.

Utka,I & F.M(2003), Knowledge Technological Catch-up and Economic Growth : A dynamic panel Data Analysis for MENA and Latin America In Economic Research Forum Working papers(n,1146).

Word bank(2012).

L'impact de l'intégration de l'administration électronique sur la performance des cadres administratifs Cas de la Direction Opérationnelle d'Algérie Télécom « Annaba ».

The impact of the integration of electronic administration on the performance of administrative executives in southern countries, Case of the Operational Department of Algeria Telecom "Annaba".

Taleb Badreddine [1]*, Boucif Sid Ahmed [2]

[1] Université El-Taref, **taleb-badreddine@hotmail.fr**

[2] Université El-Taref, **sidahmedseyf@hotmail.fr**

Reçu le: 22/07/2022 *Accepté le: 24/11/2022* *Publié le: 01/12/2022*

Résumé :

Cette étude vient examiner l'impact de l'intégration de l'administration électronique sur la performance des cadres administratifs au sein de la Direction Opérationnelle d'Algérie Télécom « Annaba ». Pour tester les hypothèses, 62 questionnaires ont été distribués. Les résultats de cette étude ont confirmé l'impact positif et significatif de l'intégration de l'administration électronique sur la performance des cadres administratifs.

Mots clés : Administration électronique ; Cadre administratif ; Réseaux de communication ; Créateur de connaissance ; Algérie Télécom.

Jel Classification Codes: M14; L60; Q50; P3; H20.

Abstract:

This study examines the impact of the integration of electronic administration on the performance of administrative executives within the Operational Department of Algeria Telecom "Annaba". To test the hypotheses, 70 questionnaires were distributed. The results of this study confirmed the positive and significant impact of the integration of electronic administration on the performance of administrative executives.

Keywords:Electronic administration; Administrative framework ; Communication networks; Knowledge Creator; Algeria Telecom.

Jel Classification Codes: M14; L60; Q50; P3; H20.

**** Auteur correspondant***

1.Introduction

L'amplification d'Internet dans les années 90^S et l'évolution des capacités de traitement et de stockage des données ont radicalement modifié l'environnement dans lequel les technologies de l'information et de communication sont utilisées par la société et le secteur administratif.

Cette révolution numérique pourrait avoir des effets considérables notamment sur l'amélioration des performances des cadres administratifs dans les entreprises publiques et privées.

En effet, l'administration électronique demeure un sujet important qui reçoit une grande attention au sein de la communauté scientifique ainsi que, celle des affaires (Favoreu & al, 2015 ; Ma & Zheng, 2019).

La formule de « l'administration électronique », telle qu'elle est employée dans le projet de l'OCDE sur la performance des cadres administratifs, désigne le recours aux technologies de l'information et de communication en tant qu'outil d'une meilleure administration (Lau, 2004, p 232).

Cependant, lancer de tels projets d'intégration de gestion électronique de l'administration dans les pays du sud qui souffrent d'un manque de formation des cadres administratifs et des équipements informatiques rares et peu efficaces, nous pousse à s'interroger sur le véritable impact de l'intégration de l'administration électronique sur les cadres administratifs dans les pays de sud.

C'est dans ce contexte, que nous sommes amenés à nous poser la question de recherche suivante :

Quel est l'impact de l'intégration l'administration électronique sur la performance des cadres administratifs au sein des pays du sud à savoir la Direction Opérationnelle d'Algérie Télécom « Annaba » ?

Afin de répondre à cette question, nous allons aborder en premier lieu, le contexte de la littéraire et le cadre théorique. En

second lieu, nous examinerons le modèle conceptuel. En troisième et dernier lieu, nous analyserons les données statistiques. Pour étudier, tirer des conclusions, et formuler des recommandations qui profiteront aux chercheurs dans le cadre d'études futures.

2. Littératures et cadre théorique

2.1 La performance des cadres administratifs

Le sujet de la performance des cadres au travail, appelé également le management par la performance est l'un des principaux sujets qui a reçu une grande part d'attention, de la part des chercheurs, en raison de son importance au niveau des administrations. Selon Robin et al, (2009) la performance désigne la réalisation des objectifs organisationnels, quelles que soient la nature et la variété de ces objectifs.

En effet, la performance d'une administration renvoie au comportement du manager et plus généralement aux méthodes de management utilisées par ses cadres (Biron et al, 2011, p 1301).

Selon le Burellier et al, (2019) le cadre administratif est l'employé qui est en charge de la gestion et l'organisation des stratégies et des politiques administratives et financières d'une administration, un pôle ou une entreprise. En Algérie, un cadre administratif est toute personne rémunérée à la catégorie 14 et au-delà de l'échelle SGT (Statut Général du Travailleur) et l'ensemble des agents ayant un niveau de technicien supérieur et au-delà quel que soit le poste occupé par l'intéressé (Merani, 2005, p273).

D'après Marie et Dubost, (2004) la performance pour un cadre administratif, est de réaliser un projet de manière tel que vous dépassez le niveau où vous vous situez précédemment. Dans tous les cas, il s'agit de poser un objectif valable et de tout faire pour l'atteindre.

D'une manière générale, nous pouvons définir la performance des cadres administratifs au travail comme : le résultat final de l'activité d'un groupe d'individu, qui exprime la capacité de l'organisation à utiliser ses ressources financières, humaines, technologiques et cognitives d'une manière qui permettra d'atteindre les objectifs et répondre aux aspirations et aux attentes des parties prenantes (Ma & Zheng, 2019, p 536).

Ainsi, la performance résulte d'une parfaite combinaison de différents facteurs, parmi ces facteurs nous trouvons l'administration électronique appelée également, l'administration par la gestion électronique.

2.2 L'émergence de l'administration électronique

L'administration électronique, l'administration par la gestion électronique, l'administration en ligne, la E-administration ou encore E-gouvernement, ces synonymes ont été l'une des évolutions majeures de ces 20 dernières années au sein des administrations.

L'administration électronique a également, fait apparaître un nouveau vocabulaire, des modèles théoriques et des liens entre les disciplines et entre la théorie et la pratique (Brown, 2005, p 256).

Ainsi, l'Organisation de coopération et de développement économiques (OCDE) définit en 2003 l'administration électronique comme, l'usage des technologies de l'information et de la communication (TIC) et en particulier, l'Internet en tant qu'outil visant à mettre en place une administration de meilleure qualité envers les citoyens (Gil-Garcia & Luna-Reyes, 2006, p 639).

Lau, (2004) assimile l'administration électronique à une application qui utilise les technologies de l'information et de la communication pour soutenir les tâches administratives sous sa forme électronique et qui permet la circulation rapide des informations à l'intérieur ou à l'extérieur de l'organisation.

3. Modèle conceptuel et hypothèses de recherche

L'application de l'administration électronique nécessite forcément de passer par des éléments essentiels qui permettent la bonne intégration de l'administration électronique afin d'améliorer la performance des cadres administratifs, à savoir les l'utilisation des ordinateurs et logiciels d'exploitation, l'installation des réseaux de communication et le recrutement des créateurs de connaissance (personnels qualifiés et spécialisés), ces derniers permettent d'accroître l'efficience, l'efficacité pour une utilisation optimale de l'administration électronique.

3.1 La relation entre ordinateurs et les logiciels et la performance des cadres administratifs

L'étude Menon et al, (2018) a confirmé en examinant de près les données des entreprises européennes, l'existence d'une relation positive entre l'utilisation des ordinateurs et la performance des cadres administratifs au sein des organisations.

Dans le même sens, les résultats de l'étude menée au Nigeria par Kayoude (2016) a affirmé l'existence d'une relation positive entre l'utilisation de l'informatique et le rendement des cadres au travail.

Dans une étude empirique faite sur plusieurs grandes entreprises Brynjolfsson et Hitt (2003) ont prouvé l'existence d'une relation positive et significative entre les investissements informatiques et la performance du personnel dirigeant sur un horizon de cinq ans.

Shin (2006) a étudié la relation entre l'utilisation des logiciels et la productivité sur un échantillon de 525 petites et moyennes entreprises. Aux termes de son étude, celui-ci a constaté que la performance des cadres administratifs s'est améliorée et que la productivité a été améliorée dans les entreprises de fabrication et de services.

Au regard des résultats des études exposés ci-dessus nous avons retenu l'hypothèse suivante :

H1 : L'intégration des ordinateurs et des logiciels au niveau de l'administration impacte positivement la performance des cadres administratifs au sein de la Direction Opérationnelle d'Algérie Télécom « Annaba ».

3.2 La relation entre les réseaux de communication et la performance des cadres administratifs

Les réseaux de communication sont apparus comme un résultat naturel de l'introduction des ordinateurs dans l'administration, ainsi que de l'augmentation phénoménale de leurs vitesses. Cela a signifié que les ordinateurs pouvaient être utilisés par plusieurs bénéficiaires en même temps (Décaudin & Igalens 2017, p 165).

Dans une étude réalisée par Atrostic et Nguyen (2005), les chercheurs ont analysé les données d'un grand groupe de petites et moyennes entreprises qui ont introduit le système de réseau de communication pour identifier l'étendu de l'impact de ce dernier sur les coûts, l'efficacité et la performance des cadres administratifs. Ces chercheurs ont pu prouver statistiquement l'impact positif de l'introduction des réseaux de communication sur l'amélioration de la performance des cadres administratifs.

Dans une étude similaire, Atrostic et al, (2008) ont utilisé les données des usines américaines et japonaises, afin d'étudier la relation entre l'utilisation des réseaux communication informatique, ainsi que la performance des cadres administratifs et la productivité des travailleurs dans les usines. Cette étude a révélé que les réseaux de communications informatiques sont positivement associés à l'amélioration de la performance des cadres administratifs et à l'augmentation de la productivité des employés.

Hyatt et Nguyen (2010) ont également réalisé une étude sur l'intégration du réseau informatique de communication «Computer

Network Use Supplement» dans un secteur manufacturier aux États-Unis qui compte plus de 39 056 usines. Cette étude a révélé l'existence d'un impact positif clair et significatif des réseaux informatiques de communication sur l'amélioration des performances des cadres administratifs et de la productivité, en particulier dans les catégories des petites et moyennes entreprises, où les performances et la productivité administrative a augmenté d'environ 25%.

Au regard des études citées ci-dessus, nous proposons l'hypothèse suivante :

H2. L'installation des réseaux de communication au niveau de l'administration impacte positivement la performance des cadres administratifs au sein de la Direction Opérationnelle d'Algérie Télécom « Annaba ».

3.3 La relation entre le recrutement des créateurs de connaissances et la performance des cadres administratifs

Le chercheur américain Peter Drucker a utilisé le terme « créateur de connaissance » afin de désigner les ressources humaines qui ont un haut niveau de compétences, de qualification, de spécialisation et qui possèdent des diplômes universitaires élevés qui leur permettent d'exploiter ces capacités en orientant au mieux les ressources détenues par leurs organisations (Drucker, 1999, p 83).

Delaney et Huselid (1996) ont prouvé que la performance des cadres administratifs ainsi que la réalisation des objectifs dépendent dans une large mesure de l'intégration des créateurs de connaissances au sein de leurs équipes de gestion. Dans cette étude, les deux chercheurs ont confirmé de manière empirique que le recrutement des créateurs de connaissances au sein de l'organisation avait un impact positif et significatif sur la performance des cadres administratifs.

Pareillement, dans un article de recherche de Zulfqar et al, (2011), les chercheurs ont étudié la relation entre la performance des

cadres et l'intégration des créateurs de connaissances dans le secteur bancaire au Pakistan. Une enquête a été réalisée auprès de 235 employés de banque au moyen d'un questionnaire, afin de calculer l'impact de l'intégration des créateurs de connaissances sur la performance des cadres administratifs, en appliquant la matrice de corrélation de Spearman et une l'analyse de régression multiple. Les résultats ont montré que la performance des cadres administratifs et l'intégration des créateurs de connaissances ont une relation positive et significative.

Aussi, dans l'étude relative au secteur des services universitaires, sur un total de 300 employés d'une université publique en Malaisie, les chercheurs ont mené une enquête dans le but de déterminer dans quelle mesure l'intégration d'un nouveau personnel qualifié et spécialisé pourrait affecter la performance des cadres administratifs qui gèrent cette université. L'étude a révélé que le recrutement des créateurs de connaissances au sein de l'université a permis l'amélioration du rendement des cadres administratifs (Tessema & Soeters, 2006, p 99).

En fonction des études ci-dessus, nous présentons l'hypothèse suivante :

H3. Le recrutement des créateurs de connaissances au niveau de l'administration impacte positivement la performance des cadres administratifs au sein de la Direction Opérationnelle d'Algérie Télécom « Annaba ».

Le regroupement d'ensemble des études ainsi que les trois hypothèses précédentes nous ramène vers notre principale hypothèse qui se traduit par la suivante relation :

H. L'intégration de l'administration électronique impacte positivement la performance des cadres administratifs au sein de la Direction Opérationnelle d'Algérie Télécom « Annaba ».

À partir des hypothèses précédentes, nous développons le modèle de recherche conceptuel suivant :

Figure N° 01 : Le modèle conceptuel de la recherche

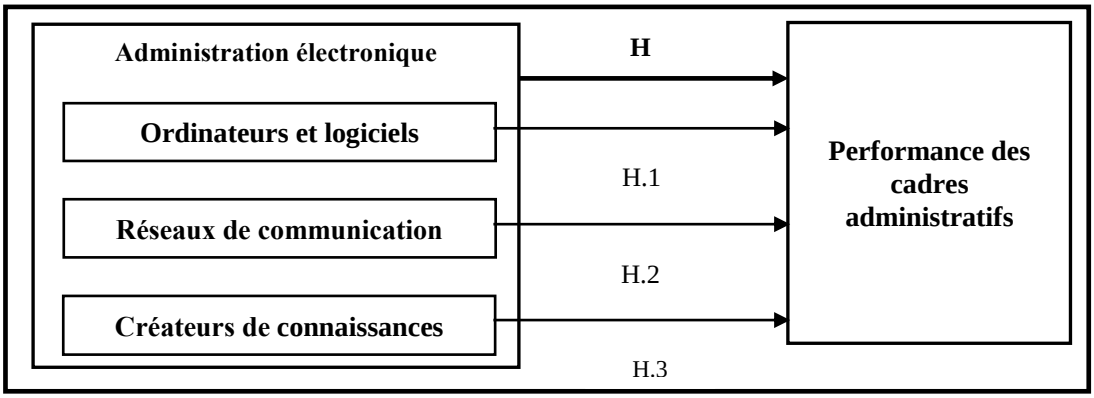

Source : Réalisé par les chercheurs sur la base d'études antérieures

4. Méthodologie de recherche

4.1 Caractéristiques de l'échantillon et collecte des données

La population d'étude est représentée par les cadres de la Direction d'Algérie Télécom « Annaba ». Pour cette étude nous avons distribué 70 questionnaires, dont 62 ont été récupérés et 8 ont été supprimés faute de réponse incomplète. En conséquence, 62 questionnaires étaient valables pour analyse, avec un taux de récupération de 88,55 %.

Tableau N° 01 : Fréquences et pourcentages des données démographiques pour les membres de l'échantillon

Échelle	Catégories	Répétition	Pourcentage
Sexe	Homme	24	61%
	Femme	38	39%
Age	Moins de 35	19	31%
	35 et plus	43	69%
Niveau d'étude	Secondaire	6	11%
	Universitaire	56	91%
Expérience	Moins de 15	35	57%
	15 et plus	27	43%

Source : Réalisé par les chercheurs sur la base des résultats de l'analyse du questionnaire via SPSS v23.0.

Selon le tableau (01), nous notons que 61% de la population de l'étude sont des femmes tandis que les hommes représentent que 39% des cadres participants à l'étude. Environ, 69% des cadres de la population étudiée on plus de 35 ans cependant juste 31% des cadres d'Algérie Télécom Annaba ont moins de 35 ans. La majorité des cadres ont un niveau universitaire avec un totale de 56 cadres de notre échantillon tandis que seulement 6 cadres n'ont pas le niveau universitaire. Au niveau de notre échantillon on note également que 57% des cadres ont moins de 15 ans d'expérience alors que 43% des cadres cumulent plus de 15 ans d'expérience.

4.2 L'opérationnalisation des variables

Pour mesurer les variables explicatives qui composent le modèle théorique, nous avons utilisé un formulaire de 28 items. A ce titre, les répondants devaient exprimer leur opinion sur ces items en utilisant une échelle de Likert de 5 degrés qui commence par "Pas du tout d'accord" et se termine par "Tout à fait d'accord".

Afin de mesurer la variable « performance des cadres

administratifs » qui est codée «PerCadAdm», nous avons utilisé 10 items en s'appuyant sur les études de (Lau, 2004 **;** Ma & Zheng, 2019). Nous avons également utilisé 6 items pour mesurer la variable « ordinateurs et logiciels » qui est codée «OrdiLog», en utilisant les travaux de recherche de (Menon et al, 2018 ; Kayoude, 2016 ; Shin, 2006). De la même manière, nous avons utilisé 6 items inspirés des études de (Hyatt & Nguyen, 2010 ; Atrostic et al, 2008) pour mesurer la variable « réseaux de communication » qui est codée «ResCom».

Enfin, nous avons mobilisé 6 items pour mesurer la variable «créateurs de connaissances » qui est codée «CreCon», en s'appuyant sur les études de (Zulfqar et al, 2011 ; Tessema & Soeters, 2006 ; Delaney & Huselid, 1996). A la fin, la variable «administration électronique» codée «AdmElec», regroupe l'ensemble des items des trois variables.

4.3 Analyse de la fiabilité et de la validité des échelles de mesure

Dans ce paragraphe, nous allons évaluer la fiabilité et la validité des échelles de mesure de notre recherche. Cette analyse passe par la vérification de la validité et de la fiabilité de construit en effectuant une analyse en composantes principales (ACP) qui permet de vérifier la validité convergente discriminante de chaque échelle (Lehmann, 1988). Cette analyse est réalisée selon les étapes suivantes :

Premièrement, nous allons effectuer le test de Bartlett et le test de l'échantillonnage de Kaiser-Meyer-Olkin (KMO), dans le but de vérifier la présence des corrélations entre les variables et mesurer le degré de corrélation entre ces variables, afin de s'assurer de la faisabilité de l'analyse factorielle (Ponta & Lago, 2008).

Deuxièmement, nous exécutons l'étape de la purification des échelles de mesure en réalisant une analyse en composantes principales (ACP) sur les items de nos échelles de mesure. Cette purification consiste à supprimer les items qui sont faibles ou n'ayant

aucune contribution factorielle supérieure ou égale à 0,500 et aussi supprimer les items qui ont une communalité faible, inférieure à 0.400 qui correspond à la variance restituée par les facteurs (Evrard & al*.,* 2003, 54). A l'issue de cette phase de purification, nous avons vérifié l'uni-dimensionnalité en réalisant une autre ACP sur les items gardés suite à la phase de purification, nous avons considéré que si l'échelle de mesure remplit les conditions décrites auparavant, et que le premier facteur dépasse le deuxième avec plus de 30% nous sommes devant une échelle unidimensionnelle avec un seul facteur dominant (Evrard & al*.,* 2003, 54).

Troisièmement, nous avons examiné la fiabilité des axes factoriels à travers le test de l'alpha de Cronbach, pour chaque variable de notre modèle de recherche. nous avons considéré que l'indice d'Alpha de Cronbach doit dépasser le seuil de 0.7 pour considérer que l'échelle dispose d'une bonne cohérence interne (Evrard & al*.,* 2003, p 46).

La variable « performance des cadres administratifs » est opérationnalisée au niveau de notre étude par 10 items. Afin de vérifier la validité de cette échelle de mesure nous avons réalisé les tests de Bartlett et celui du (KMO) qui ont affiché des résultats satisfaisants. L'analyse a révélé un indice du test (KMO) qui a été supérieur à 0,5 (0,702), et le test de Bartlett un indice de Khi-deux satisfaisant (Khi deux=0,000). Ces résultats ont confirmé la faisabilité de l'analyse factorielle.

Ensuite, nous avons réalisé une ACP sur les 10 items ce qui a confirmé qu'il existe un seul facteur qui représente 57,891 de la variance de la variable législation. Cependant, l'examen de la qualité de représentation par item, nous a révélé que les items «PerCadAdm5» et «PerCadAdm8», participe le moins dans la représentation de la variable avec une valeur successive de 0, 189 et 0, 212. Par conséquent, nous avons décidé de les supprimer.

A la suite de cette suppression des items PerFad5 et PerFad8, nous avons conduit une nouvelle ACP sur les 8 items restants, cette analyse a affirmé l'évolution de la variance et de la qualité de représentation par item. L'analyse a également révélé l'existence d'un seul facteur dominant, qui dépasse le deuxième facteur de plus de 30 %, comme il explique 66,563% de la variance de la variable « performance des cadres administratifs ». Nous avons analysé la fiabilité de l'échelle à travers le test d'alpha de Cronbach qui a affiché une valeur 0,723 cet indice est très satisfaisant.

La variable « ordinateurs et logiciels » est une variable explicative, qui a été mesurée au niveau de notre recherche à travers 6 items. Dans le but de vérifier la validité de cette échelle de mesure, nous avons réalisé les tests de Bartlett et celui du (KMO). Les différents tests effectués ont révélé un indice de (KMO) supérieur à 0,5 (0,641) et un test de Bartlett avec un Khi-deux satisfaisant qui est de (Khideux= 0,000). Ces données prouvent la faisabilité de l'analyse factorielle.

Après la réalisation d'une analyse en composantes principales (ACP), sur les 6 items mesurant la variable « ordinateurs et logiciels », nous constatons l'existence d'un seul facteur qui restitue 71,346% de la variance. Ce facteur dépasse le deuxième par plus de 30 %.

Le test de fiabilité, réalisée sur les items qui mesurent la variable « ordinateurs et logiciels », par l'indice alpha de Cronbach a permis de mesurer la cohérence interne des items, et affiche un alpha de Cronbach satisfaisant de 0,731.

La variable « réseaux de communication » est une variable explicative, qui a été mesurée au niveau de notre recherche à travers 6 items. Dans le but de vérifier la validité de cette échelle de mesure, nous avons réalisé les tests de Bartlett et celui du (KMO). Les différents tests effectués ont révélé un indice de (KMO) supérieur à

0,5 (0,612) et un test de Bartlett avec un Khi-deux satisfaisant qui est de (Khideux= 0,000). Ces données prouvent la faisabilité de l'analyse factorielle.

Après la réalisation d'une analyse en composantes principales (ACP), sur les 6 items mesurant la variable « réseaux de communication », nous constatons l'existence d'un seul facteur qui restitue 73,112% de la variance. Ce facteur dépasse le deuxième par plus de 30 %.

Le test de fiabilité, réalisé sur les items qui mesurent la variable « ordinateurs et logiciels », par l'indice alpha de Cronbach a permis de mesurer la cohérence interne des items, affichant une valeur de 0,709.

La variable « créateurs de connaissances » est une variable explicative, qui a été mesurée au niveau de notre recherche à travers 6 items. Dans le but de vérifier la validité de cette échelle de mesure, nous avons réalisé les tests de Bartlett et celui du (KMO). Les différents tests effectués ont révélé un indice de (KMO) supérieur à 0,5 (0,623) et un test de Bartlett avec un Khi-deux satisfaisant qui est de (Khideux= 0,000). Ces données prouvent la faisabilité de l'analyse factorielle.

Après la réalisation d'une analyse en composantes principales (ACP), sur les 6 items mesurant la variable « ordinateurs et logiciels », nous constatons l'existence d'un seul facteur qui restitue 73,872% de la variance. Ce facteur dépasse le deuxième par plus de 30 %.

Le test de fiabilité, réalisé sur les items qui mesurent la variable « créateurs de connaissances», par l'indice alpha de Cronbach a permis de mesurer la cohérence interne des items, et affiche un alpha de Cronbach satisfaisant de 0,745.

5. Résultats et Discussion

Après une phase de vérification de la validité et la fiabilité des données récupérées, nous avons entamé une phase d'étude quantitative en utilisant le programme d'analyse statistique SPSS «

Social Sciences for Package Statistique ». Dans cette recherche, nous allons utiliser en particulier les méthodes de la régression linéaire simple et multiple.

5.1 Analyse des hypothèses a travers les résultats

Tableau N° 2 : Résultats

Variables	B	R-deux	Sig
Ordinateurs et logiciels	0.392	0.465	0.001
Réseaux de communication	0.623	0.291	0.005
Créateurs de connaissances	0.654	0.337	0.000
Administration électronique	0.763	0.618	0.001

Source : Réalisé par les chercheurs sur la base des résultats de l'analyse du questionnaire par SPSS v23.0

Ce tableau 2 présente le résultat de la régression finale sur les 4 variables. Ces résultats révèlent que notre modèle de régression est ajusté et que les résultats sont significatifs.

- Hypothèse H1 : impact des ordinateurs et logiciels

La variable « ordinateurs et logiciels» présente un taux de significativité de 0.001 au seuil de 5%, avec un R-deux égale à 0.465, cela signifie que, d'après le modèle la variable « ordinateurs et logiciels» explique 46 % de la variance de la variable dépendante qui est « performance administrative, tandis que, 54% de la variation dans la variable « performance des cadres administratifs» est expliqué par d'autres variables (tableau 2). L'ensemble de ces résultats ont confirmé l'acceptation de l'hypothèse H1.

- Hypothèse H2 : impact des réseaux de communication

La variable « réseaux de communication » présente un taux de significativité de 0.005 au seuil de 5%, avec un R-deux égale à 0.291, cela signifie que, d'après le modèle la variable « réseaux de communication » explique 29 % de la variance de la variable dépendante qui est « performance administrative, tandis que, 71% de

la variation dans la variable « performance des cadres administratifs» est expliqué par d'autres variables (tableau 2). Ces résultats ont confirmé l'acceptation de l'hypothèse H2.

- Hypothèse H3 : impact des « créateurs de connaissances »

La variable « créateurs de connaissances » présente un taux de significativité de 0.001 au seuil de 5%, avec un R-deux égale à 0.337, cela signifie que, d'après le modèle la variable « créateurs de connaissances » explique 33 % de la variance de la variable dépendante qui est « performance administrative, tandis que, 67 % de la variation dans la variable « performance des cadres administratifs» est expliqué par d'autres variables (tableau 2). L'ensemble de ces résultats ont confirmé l'acceptation de l'hypothèse H3.

-Hypothèse principale H: impact de «administration électronique»

L'analyse statistique en utilisant la régression, nous a confirmé l'existence du lien positif entre l'intégration de l'administration électronique et l'amélioration de la performance des cadres administratifs avec un taux de significativité de 0.000 au seuil de 5%, avec un R-deux égale à 0.618. Cela signifie que, d'après le modèle la variable « administration électronique » explique 61 % de la variance de la variable dépendante « performance des cadres administratifs», tandis que, 39 % de la variation dans la variable « performance des cadres administratifs est expliqué par d'autres variables (tableau 2).

5.2 Discussion

Les résultats de notre étude ont été satisfaisants et semblables à ceux de nombreuses études menées dans d'autres pays. A travers cette étude, nous avons réussi à prouver l'existence de la relation et de l'impact positif de « l'administration électronique » sur la « performance des cadres administratifs » au sein de la Direction Opérationnelle d'Algérie Télécom « Annaba », à l'exemple des autres études dans d'autres pays à savoir (Menon et al, 2018 ; Kayoude, 2016 ; Ma & Zheng, 2019). Les résultats de cette étude ont confirmé

également, l'impact des « ordinateurs et logiciels » dans l'amélioration de la performance des cadres administratifs dans Algérie Télécom « Annaba », à l'instar des études menées par (Menon et al, 2018 ; Kayoude, 2016 ; Shin, 2006). De la même manière, cette étude a confirmé le rôle des réseaux de communication dans l'optimisation de la performance des cadres administratifs, étant donné qu'ils fournissent une utilisation plus efficace des ressources, permettant la communication et la collaboration à distance et au même temps. Cela a été également démontré dans les études de (Hyatt & Nguyen, 2010 ; Atrostic et al, 2008). S'agissant des « créateurs de connaissances » cette étude a illustré l'importance de l'intégration des nouveaux membres qualifiés et spécialisés qui assistent les cadres et participent dans l'organisation à travers les idées et les informations qu'ils importent, afin d'améliorer la performance des cadres administratifs de l'Algérie Télécom « Annaba ». Cette confirmation vient renforcer les autres études dans d'autres pays à savoir (Zulfqar et al, 2011 ; Tessema & Soeters, 2006 ; Delaney & Huselid, 1996).

6. Conclusion :

Cette étude a commencé par examiner la relation entre l'intégration de l'administration électronique à travers les ordinateurs et logiciels, les réseaux de communication et les créateurs de connaissances, et son impact sur la performance des cadres administratifs dans les pays du sud à savoir la Direction Opérationnelle d'Algérie Télécom « Annaba ».

Les résultats de notre recherche ont été satisfaisants. Ces derniers ont confirmé nos hypothèses à savoir qu'il existe un impact positif de l'administration électronique sur la performance des cadres administratifs. Pareillement, ces résultats nous ont permis, de prouver l'impact des ordinateurs et logiciels les réseaux de communication et

les créateurs de connaissances dans l'amélioration de la performance des cadres administratifs au sein de la Direction Opérationnelle d'Algérie Télécom « Annaba ».

Contrairement à l'ensemble de la littérature dans ce domaine, cette étude s'est focalisée sur l'impact l'administration électronique sur les cadres administratifs étant les premiers responsables de l'organisation des ressources financières, humaines, au sein de l'administration.

En choisissant l'Algérie comme terrain de recherche, cela nous a permis d'une part, d'enrichir la littérature sur l'impact de l'intégration de l'administration électronique sur la performance des cadres administratifs dans les pays en développement. D'autre part, de confirmer l'ensemble de la littérature sur le rôle des ordinateurs et logiciels, les réseaux de communication et les créateurs de connaissances dans l'amélioration de la performance des cadres administratifs dans les pays du sud comme dans les pays du nord.

Enfin, le débat sur la performance des cadres administratifs ne doit pas se limiter dans l'intégration de l'administration électronique. En effet, il est important d'inciter les cadres à adopter des démarches d'amélioration continue dans la mesure où cela consiste à mener des actions permanentes et durables pour améliorer la performance administrative, en éliminant les dysfonctionnements et en renforçant les atouts générateurs de valeur déjà acquis.

Cette étude était limitée à un échantillon des cadres d'Algérie Télécom « Annaba ». Les études futures pourront porter sur un échantillon plus élargi qui permettra d'examiner d'une manière plus globale l'impact de l'intégration de l'administration électronique sur la performance des cadres administratifs.

7.references :

- Atrostic, B. K. & Nguyen, S. (2005). IT and productivity in U.S. manufacturing: do computer networks matter?. *Economic Inquiry*, Vol. 43, No. 30, pp. 493–506.
- Atrostic, B.K., Kazuyuki Motohashi, & Sang V. Nguyen (2008). Computer Network Use and Firms' Productivity Performance: The United States vs. Japan, US Census Bureau Center for Economic Studies Paper, No. CES-WP- 08-30.
- Biron, M., Farndale, E. & Paauwe, J. (2011). Performance management effectiveness: lessons from world-leading firms, *The International Journal of Human Resource Management*, 22:6, 1294-1311.
- Brown, D. (2005). Le gouvernement électronique et l'administration publique. *Revue Internationale des Sciences Administratives*, 71, 251-266.
- Brynjolfsson, Erik & Hitt, L. (2003). Computing Productivity: Firm-Level Evidence, *The Review of Economics and Statistics*. 85, 4,793-808.
- Burellier, F., Orvain, J., Angelé-Halgand, N., Ruiller, C., Laude, L., Baret, C., Gavault, S. & Louazel, M. (2019). Certifié « Cadre administratif de pôle »[LTD]. L'encastrement identitaire pour légitimer un nouveau rôle. *@GRH*, 32, 79-103.
- Décaudin, J. & Igalens, J. (2017). *Chapitre 3. Les techniques de la communication interne*. Dunod. Paris.
- Delaney, J. T., & Huselid, M. A. (1996). The impact of human resource management practices on perceptions of organizational performance. *Academy of Management Journal*, 39(4), 949–969.
- Drucker, P. (1999). Knowledge Worker Productivity: The Biggest Challenge. *California Management Review*. 41. 79-94.
- Evrard, Y., Pras, B. et Roux, E. (2003). *Market, Etudes et recherches en marketing*, Dunod, Paris.

- Favoreu, C., Carassus, D., Gardey, D. & Maurel, C. (2015). Le management par la performance dans le secteur public local français : Un modèle plus administratif que politique. *Revue Internationale des Sciences Administratives*, 81, 713-734.
- Gil-Garcia, J. R., & Luna-Reyes, L. F. (2006). Integrating Conceptual Approaches to E-Government. In M. Khosrow-Pour, D.B.A. (Ed.), Encyclopedia of E-Commerce, E-Government, and Mobile Commerce. 636-643.
- Hacène Merani, « Les cadres des entreprises publiques en Algérie. Des privilèges au déclassement », *Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée*,105-106, 2005, 267-282.
- Hyatt, H., Nguyen, S. (2010). Computer networks and productivity revisited: Does plant size matter?. Working paper, Center for Economic Studies, U.S. Census Bureau, Washington, DC.
- Kayode, E.A. (2016). Impact of Computer-Based Information Technology on Job Performance of Secretarial Staff in Nigerian. *International Journal of Academic Research*. 35, 754-763.
- Lau, E. (2004). Principaux enjeux de l'administration électronique dans les pays membres de l'OCDE. *Revue française d'administration publique*, (No 110), 225-243.

- Lehmann, D.R. (1988), « An Alternative Procedure for Assessing Convergent and Discriminant Validity », *Applied psychological measurement*, (12), 411-423.
- Maire, E., & Dubost, M. (2004). *Les clés de la performance, Edition DEMOS, Paris.*
- Ma, L. & Zheng, Y. (2019). Performance de l'administration électronique à l'échelle nationale et satisfaction des citoyens : analyse multiniveaux dans des pays européens. *Revue Internationale des Sciences Administratives*, 85, 523-545.
- Menon, S., Salvatori, A., & Zwysen, W. (2018). The Effect of Computer Use on Job Quality: Evidence from Europe. *Labor: Personnel Economics Journal*. No. 11298.1-33.
- Ponta, F.L., &Lago, L.I. (2008). Analysing the suspension system of variable-geometry oval trajectory (VGOT) Darrieus wind turbines, Energy for Sustainable Development, 12(2),3-87.
- Robin, P., Dacoury, R., Diagana, S., & Marlier, D. (2009). L'art de motiver une équipe en période de crise. *L'expansion management review*, N° 134, 30-39.
- Shin, I. (2006). Adoption of Enterprise Application Software and Firm Performance. *Small Business Economics*, 26(3), 241–256.
- Tessema, M. T., & Soeters, J. L. (2006). Challenges and prospects of HRM in developing countries: Testing the HRM-performance link in the Eritrean civil service. *International Journal of Human Resource Management*, 17(1). 86–105.
- Zulfqar, A. B., Sharif, B., Saeed, A., & Niazi, M.K., (2011): Impact of human resource practices on employee perceived per formance in banking sector of Pakistan. *African Journal of Business Management*. Vol. 6(1), 323-332.